
کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۱۰۲۶۰
فیلموتیک تاسیس ۱۳۶۳

مفتاح تفتازانی



مداورة الشؤن وقد آذن الكفيل بالرحيل ولم يبق منه الا القليل وحان ان يغيب المشيب المر المعيب الامر المغيب وصار الاهم ان اشرح مفتاح الفلاح واسرح النظر في طريق النجاة والنجاح مع ما منيت به من انقراض من كنت اراجعه من الفضلاء الذين تفسحت في هذا الباب خطاهم والاذكياء الذين تفست في مباديه مداهم ومن مفارقة الاخوان الذين كان الواحد منهم يسمع مني الكلمة فيضعها على رأسه ويعض عليها باضراسه ويسكنها صميم فؤاده ويكتبها على بياض ناظره بسواده فكرروا الحاحهم واكثروا اقتراحهم واصروا على الطلب اصرارا وصدقوا الرغبة سرا وجهارا وتوسلوا بمن لزمني من طريق الودا واجابة دعوة وافاضة طلبته من اعزة الاحباء واجلة الاخلاء وذوي الهمة العلياء في الارتقاء الى درج السواء فاخذت في شرح له يتضمن تفصيل مجملاته وتبيين معضلاته وكشف استاره عن اسراره ونصب المنار الى انواره وحل الفاظه وبسط معانيه وتشييد قواعده وتشديد مبانيه مع تهذيب للكلام وتنقيح وترتيب للمرام وتوضيح مشيرا الى النكت المودعة خلال عباراته والفقر المدرجة اثناء اشاراته سالكا مسلك الايجاز والاختصار تاركا مذهب الاطناب والاكثار سايقا الكلام على وجه يضمحل معه الشبه ويندفع الاعتراضات وينحل العقد ويرتفع الاشكالات وينشد ضالته كل طالب ويظفر ببغيته كل راغب وينطوي تأدية المعاني والمقاصد تحت سلس الالفاظ العذبة الموارد مع تكاثر اللطايف والفقر ومحاسن الحجول والغرر مما كانت

قوله خلال عباراته واثناء اشاراته كل واحد منهما نصب على الظرفية ٢

على طول الاعصار مخزونة وعن الاذاعة والاضاعة مصونة بتقريرات
تنفتح لها الاسماع وتهتز عندها الطباع ويرتاح لها النفوس وينشرح
لها الصدور وتنبيهات على غرايب انتقدتها وغرايب التقطتها
وعجايب بالانظار الصحيحة واتعاب القريحة استنبطتها مما لم يقرع
الاسماع ولم يألف الطباع ولم يرها الراؤن ولم يروها الراوون
واسال الله عز سلطانه ان يجعلني ممن همته الصدق وبغيته الحق
واعوذ به ان ادعي علما لا اعلمه واسدي قولا لا احكمه وارجوان يكسني
السماحة بهذه الفرايد والافاضة لتلك الفوايد استجلابا من القلوب
السليمة واستجابا من النفوس الكريمة لا اعباء بالملام من اللئام
الاوغاد والعناد من الفئام الحساد والى الله اتضرع في ان يهديني
سبيل الرشاد ويهديني دليل الصواب والسداد وان يجعل ما اعانيه
وسيلة النجاة في المعاد وما انا فيه ذريعة الى نيل الدرجات يوم التناد
فهو الهادي الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل
القسم الثالث رتب الكتاب على ثلثة اقسام ١ في علم الصرف
٢ في علم النحو ٣ في علمي المعاني والبيان ويشتمل على علم الحد والاستدلال
وعلى العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القران وقد ذكر في صدر الكتاب
ان تمام علم الصرف بعلم الاشتقاق وجعلهما في قسم واحد لتخلط المسايل
وان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان ثم افردهما قسما على حدة هو عمدة
اقسام الكتاب وذلك لان الاشتقاق جزؤ من الصرف بلا شبهة
ولا كذلك المعاني والبيان من النحو لظهور التمايز بالاسم والحد والغرض
والموضوع والمسايل والتدوين ولكونهما الذروة في علوم العربية والمرجع
في خواص الكلام ومزاياه التي بها يرتقي الى حد الاعجاز ومعنى كونهما تمام علم
النحو انهما الكمال له والشرف والمقصود الاصلي والغرض واما

واما الاستدلال والعروض بالنسبة الى المعاني والبيان فلا في الاتحاد
كالاشتقاق من الصرف ولا في الاستقلال كالمعاني والبيان
من النحو فجعل امرهما بين بين لم يدرجهما ولم يذكرهما في قسم على حدة بل
مع الاشعار بنوع تميز وافراد حيث قال بعد الفصلين الكلام في تكملة علم المعاني
وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال الفن الاول من تكملة علم
من علم المعاني وهو الكلام في الشعر الفن الثاني في الارشاد بدفع المطاعن
ولشدة اتصال الاستدلال بعلم المعاني جعله تكملة له وهذين تكملة للغرض منه
لما ان الغرض منه التوصل الى توفية مقامات الكلام حقها والعمدة في ذلك
سوالقران المعجز وقد طعن فيه جماعة من الجهال مطاعن تنبني تفاصيل بعضها على
علم النظم فناسب ان يجعلا من تتمة الغرض ولما ان البيان شعبة من المعاني
على ما سيجيء جعل اللواحق تارة من تتمة العلمين وتارة من تتمة المعاني
من الكتاب فمن لم يجوز الحال من المبتداء ولا حذف الموصول في السعة حال
من الضمير في الظرف الواقع خبرا اعني في علمي المعاني والبيان وفايدته الاحضار
والاذكار وازالة ما عسى يشتبه على من لا يحضره ما في صدر الكتاب لان الاقسام
للكتاب نفسه او لطرف منه او جملة او فن او مقالة او نحو ذلك وهذا النوع
من بعد العهد ووهم الاشتباه اعاد الخبر ولم يقل واما القسم الثالث فيشتمل
على مقدمة وفصلين كما في قسم الصرف وكلمة في على تشبيه ملابسة ما
بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية يقال هذه المسئلة في كتاب كذا وهذا
الكتاب في علم كذا وهذه الاية في تحريم الخمر وهذه القصيدة في مدح فلان
والكلام في العلمين وقد نبه على رجوع معناهما الى صحة الكلام بان قال فصلان
لضبط معاقدهما ثم قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني ومن
لم يفرق بين اللفظ والمعنى ولم يعرف ان الكتاب او القسم منه او الفصل
او المقدمة هو عبارات المخصوصة المرتبة المسوقة لبيان المعاني والاغراض

والاخوران يكون حالا من المبتدا وهو القسم ٢

يعني في علمي المعاني والبيان ٢

لظهور اختصاصه وعلى تقدير الظرفية يحتاج الى تشبيه وتكلف ٢

او من الكتاب

والاحمر ليكون وصفا ثانيا للقسم ٢

قوله هذه المسئلة في كتاب كذا مثال الطرف والالفاظ وكثير امثلة ظرفية المعنى للفظ باعتبار حفظها ٢

هذا اشارة الى العلامة

المقصود منه فالماشاء، واما ظرفيه القسم للمقدمه و الفصلين فظاهرة
لان الكل مشتمل على كل جزؤ وان كان نفس مجموعها فلذا قال ووقعه مقدمه
عطفا على ما قبله من الجملة الاسميه والظرفيه فان قيل شبه ظرفيه الكلام
للمعنى ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية المعانى وقوالب لها بمنزلة الكسوة
واللباس وكذا ظرفيه المعنى للفظ من جهة كونه حاصرا له آخذا بجوانبه بحيث
لا يخرج طرف من اللفظ من طرف من المعنى حتى شاع ان الكلام فى معنى كذا والكتاب
فى علم كذا لكن ما وجه ظرفيه الكلام الذى هو الجزؤ للكلام الذى هو الكل كما يشعر
قوله الفصل الاول فى ضبط معاقد علم المعانى والكلام فيه قلنا الاقرب
انه عطف على معاقد اى وفى ضبط الكلام فيه ولو سلم فهو على معناه المصدرى
اى وفى التكلم فيه فيؤل الى ظرفيه المعانى والاغراض للالفاظ ولو سلم ففى مثله
يجعل الجزؤ ظرفا للانحصار والاستقرار لشبه الحلية كما يقال نظرى فى الكتاب
وتاملى فى المسئلة ومقدمه الكتاب اسم لطايفة مخصوصة من كلامه تقدم الشروع
فى المقاصد لبيان ماله نوع تعلق بالعلم لحده وموضوعه وغايته ومنفعته
ووجه الاحتياج اليه وترتيب ابوابه وتصورات وتصديقات يبتنى عليها
تحقيق المسايل ونحو ذلك بحسب قصد المؤلف ولما كان المعانى والبيان
علمين مختلفين بالموضوع والمسايل متحدين من جهة التعلق بالزيادة على اصل المعنى
والاختصاص بامر البلاغه والاعجاز ذكرهما بلفظ المثنى ولم يقل فى علم المعانى
والبيان او علم المعانى وعلم البيان وكذا الحد بخلاف الغرض فانه فيهما
واحد وهو التوصل الى توفيه مقامات الكلام حقها على ما صرح به فى اخر الفن
فائدة ثم اشار فى تعريف العلمين الى تفصيله وتعيينه بالنسبه الى كل واحد منهما
واراد بالحد المعرف الجامع المانع كيف ما كان وبالغرض ما يترتب على الشى
من حيث يطلب ويقصد وجعلهما فى المقدمه اذ يحصل بالحد الاحاطة بجهة الوحدة
التى باعتبارها جعلت المسايل الكثيرة علما واحدا فيامن الطالب فوات ما يعنيه

ولا شتغال

وحضورها فى الذهن لا مجرد السبق والمعرفه ولو مخزونة كما فى حالة الذهول
ولم يتعرض للرعايه لكونها لازم الوقوف عادة وللاشارة الى ان غير المراعى
بمنزلة غير الواقف والمراد بالحال الامر الداعى الى ايراد الكلام على كيفيه وخصوصيه
مناسبه من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه
بمنزلة محل ومكان سمى مقاما ومقتضى الحال فى الظاهر هو تلك الكيفيه والخصوصيه
وفى التحقيق الكلام المشتمل عليها ولذا قال على ما تقتضى الحال ذكره فان المذكور
حقيقه هو الكلام لا الحذف او التقديم او التعريف ونحو ذلك ومعنى تطبيق الكلام
على مقتضى الحال جعله مطابقا له بحيث هو يصدق عليه صدق الكلى على الجزئى
لا شتماله على تلك الخصوصيه مثلا انكار المخاطب انطلاق زيد يقتضى كلاما
دالا على ذلك بحيث يفيد التاكيد ورد الانكار وقولك ان زيدا لمنطلق
كذلك فايرادك كلاما مؤكدا او جملة قوله تعالى حكاية انا اليكم لمرسلون
على ذلك هو معنى التطبيق فان الكلام فى قوله عن الخطاء فى تطبيق الكلام اعم
من الكلام الذى تؤلفه فتطبيقه ان تستعمله على ما ينبغى ومن الكلام الذى
تتبعه وتطبيقه ان تحمله على ما ينبغى وللاشارة الى هذا اطلق الكلام ولم يقل
تطبيقه او تطبيق ذلك الكلام ومما يجب التنبيه له ان المراد بخواص التراكيب
اعم من ان يكون مدلولا للهيئة التركيبية او راجعا الى مؤداه من حيث كونه
فى ذلك التركيب كالبعد المشعر بالتعظيم فى قوله تعالى ذلك الكتاب
واعلم بتراكيب الكلام يعنى ان اللفظ وان كان عاما فالمراد به البعض بقرينة المقام
وهى التراكيب الصادرة عمن له زيادة تمييز بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفه
باساليبه وكيفيه تاليفه وهى تراكيب البلغاء جمع بليغ ومبعوث البلاغة
وقد فسر هاهنا فى اخر السابق ببلوغ المتكلم فى تاديه المعانى حدا له اختصاص
بتوفيه خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكنايه
على وجهها ولفظ تاديه المعانى وايراد انواع التشبيه صريح فى ان المراد

خواص تراكيب ذلك المتكلم وانواع تشبيهاته ومجازاته يعني ان يورد كل تركيب
على ما ينبغي وفي خاص موقعه وكل تشبيه على الوجه الذي يليق وكذا البواقي
وحاصله ان يبلغ ملكة الاقتدار على تأليف الكلام البليغ فاعترض لا يضاح
بانه ان اراد تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيره
فلم يبينه ليس بشيء والعجب ان القوم ايضا لم يتنبهوا لذلك واجابوا بان المراد
التراكيب البليغة بالوصف دون الاضافة او تراكيب الاشخاص الموصوفين بالبلاغة
كامرئ القيس مثلا وان لم يعرف معنى بلاغتهم اوان قوله وهي تراكيب البلغاء
ليس من تمام التفسير وقوله لا الصادرة نصب عطف على الصادرة يعني ان هذا القسم
خارج عن المراد لعدم الاعتداد به وبتتبعه في نظر اهل الصناعة وان كان قد يشمل
على الخواص وقد يروى بالرفع عطفا على تراكيب البلغاء وليس بالوجه الا اذا جعل
ضمير سواهم للبلغاء لا لمن له فضل تمييز ومعرفة والصناعة اسم للعلم الحاصل من
التمرن على العمل وقد يفسر بملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض
من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وحاصل معنى البلاغة في الكلام بلوغه
مرتبة المطابقة لمقتضى الحال مع السلامة من اسباب الاخلال بالفصاحة وفي المتكلم
بلوغه مرتبة الاقتدار على ذلك وصناعة البلاغة هي المعاني والبيان وقد يضم اليهما
البديع وقد يسمى علم توابع البلاغة ونحو حيوانات لان المراد بها غير الانسان
ويتمكن من وصف الاصوات بما وصف ومحال الاصوات مواضع خروجها
وظهورها وما في ما يتفق مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات او موصولة اي
بحسب ما يتفق من الاسباب واعني بخاصية التركيب اخر تفسيرها عن تبيين المراد بالتراكيب
مع تقدمها في الذكر لتأخرها في الرتبة وتفرعها على التركيب وخاصة الشيء ما يوجد فيه
دون ما عداه كلا او بعضا واذا لم يظهر سبب وجودها في الشيء سميت باسم الخاصية
بالحاق التاء مبالغة حتى كانها نفس الخصوصية واكثر خواص التراكيب بهذه المثابة
فلهذا قال واعني بخاصية التركيب اي خاصية تركيب البليغ في الافادة وآثر لفظ المفرد

لان

لان التفسير للمفهوم الكلي المتكثر الى القسمين بما لهما من الجزئيات وقد اضطرب
في هذا المقام كلام الناظرين بناء على ان حينا متعلق باعني او يسبق
او بلازما او بمحذوف او بدل من عند سماع وانه على حقيقته بمعنى بعض الاحيان
او عبارة عن بعض الصور والتراكيب تعبيرا عن الشيء بما يلازمه من الزمان والحق
انه لا يجوز تعلقه باعني او يسبق او بلازما على وجه الظرفية لان العناية
في حين صدوره عن البليغ بل في حين التأليف والتوقف واللازم لما سوى لكون سابقا
ولازما دائما لا في بعض الاحيان خاصة ليكون اللزوم جزئيا لا كليا نعم يجوز ان يعتبر
في حين دون حين او يحصل في تركيب دون تركيب فتعلقه بما يسبق او بلازما يكون
على وجه الحالية ويصير محصل الكلام وهو احد معانيه ان المراد بخاصية التركيب في الافادة
ما يسبق منه الى فهم ذي الفطرة السليمة عند سماعه حال كونه جاريا مجرى اللازم
لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ لا بسبب نفس ذلك التركيب كما في الشك
السابق الى الفهم من تركيب ان زيدا منطلق لصدوره عن البليغ اولازما له
بسبب نفس ذلك التركيب كالعلم السابق الى الفهم من مثل كيف تكفرون بالله
مع وضوح الادلة والبينات لكن السابق بقسميه انما اعتبره واعتبر في التتبع
اذا كان مقارنا لحين صدوره عن البليغ حتى لو كان لازما للتركيب نظرا الى ذاته
ولم يصدر عن البليغ لم يعتبر ولم يحمل تتبعه مما يقتضيه علم المعاني فحيننا في موقع الحال
مما يسبق او من ضمير يسبق بمعنى كائنا في حين ومعتبرا فيه لا يقال هذا القيد
بالنسبة الى القسم الاول مستدرك اذ قد اعتبر فيه الصدور عن البليغ لانا نقول
يكفي في تقييد الكلي حصول فائدة القيد بالنسبة الى بعض الاقسام على ان السابق
الى الفهم من التركيب الصادر عن البليغ لا يلزم ان لا يعتبر الا في حال الصدور عنه
ولو سلم فحمل هذا المعنى يحمل حينا متعلقا بلازما على وجه الوصفية او الحالية اي حال
كونه في حين الصدور ومقارنا له وثانيهما ان المراد ما يسبق الى الفهم جاريا مجرى
اللازم للتركيب اولازما له حال كونه في بعض الصور والتراكيب وهذا القليل الجدوى

اذ الجاري مجرى اللازم ايضا كذلك وكذا اذا اعتبر قيدا بالنسبة الى كل
منهما واما جعل حسنا بدلا من عند ليكون هو المقصود بالنسبة ويصير المعنى ما يسبق
منه الى الفهم حسن صدور التركيب عن البليغ فيرفع الاشكال لكنه يكون قيدا اضافيا
لان التقدير ان المراد بالتركيب تركيب البليغ ثم ههنا كلمات اخر مثل ان اللازم
هو الامثال والجاري مجراه ما عداها وان اللازم هو مقتضى الظاهر والجاري مجراه
خلافه وانهما عبارتان عن معنى واحد والمقصود التخيير في التعبير وبالجملة فقوله جاريا
حال من ضمير يسبق وقوله لكونه اما ان يتعلق باللازم ولا معنى له او بجاريا مجرى
اللازم ولا يلائمه عطف لا لنفس التركيب عليه اذ لا يتصور كون الجريان لنفس
التركيب ليحتاج الى نفيه او بقوله يسبق وحينئذ يجب ان يكون لما هو هو ايضا
متعلقا به ليحصل التطابق ويحسن التقابل فيكون السبق في الاول لكون التركيب
صادرا عن البليغ وفي الثاني لنفس التركيب ويلزم منه ان يكون اللزوم لنفس التركيب
وضميرا هو هو للتركيب وما مصدرية في الجملة الاسمية على ما جوزه غير سيبويه او احد
لما والاخر للتركيب فموصوله ووضع المظهر موضع المضمر مع اسم الاشارة في قوله
ذلك التركيب لتحقيق المقصود ودفع ان يتوهم كون الضمير لجنس التركيب كما في
قولك داب الكريم ان يعادي غيره اي غير الكرام واعني بالفهم في قوله ما يسبق
الى الفهم فهم ذي الفطرة وهي الصفة التي جبل عليها الانسان في الادراك والتمييز
وسلامتها عدم تدنسها بالعقائد الردية والشوائب العارية وفيه اشارة الى
ان فطرة الانسان على التمييز وقبول الكمال على ما قال عليه السلام كل مولود يولد
على الفطرة مثل ما سبق بدل مما يسبق او حال او مصدر بحذف المضاف
اي مثل سبق ما يسبق لان ما موصولة مبينة بقوله من ان يكون وجاز الفصل
بقوله واعني بالفهم لانه اعتراضية لا اجنبية واما انتصاب مثل بفهم ذي الفطرة
فبعيد من جهة المعنى لتاديته الى اعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى فهم ذي الفطرة
السليمة مثل ما يسبق لك فهمك من اللطائف المدرجة في الامثلة الجزئية وفي

فهمك اشارة الى ان لا احد في كتابه ينبغي ان يكون على فطرته السليمة
بصياغة الكلام اي تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى البعض كيف
ما اتفق وهذا ما قال الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير واعتبر
في جانب السامع الكمال في الفهم والادراك وفي المتكلم الكمال في تاليف الكلام
وتطبيقه لمقتضى الحال جريا على مقتضى المناسبة ولم يعتبر كونه مراعيا لذلك
لعدم الاطلاع عليه فينبط الحكم بما يظهر على الناس ويبنى عنه ظاهرا وسوء معرفته
بالصياغة في الشك فاعل مقصودا واسم يكون ضمير يعود الى تركيب
ان زيدا منطلق وظاهر هذا الكلام ان الاول من قبيل الجاري مجرى اللازم
والاخيرين من قبيل اللازم له من حيث هو هو لكن لا يخفى ان كونه لمجرد الاخبار
انما يسبق الى الفهم عند سماعه من البليغ اذ غير البليغ ربما يورده في مقام نفي
الشك او رد الانكار وكذا كون المطلوب وجه الاختصار مع افادة لطيفة فالاولى
ان يجعل الكل من قبيل الجاري مجرى اللازم وان قيد اذا سمعته من العارف
مراد فيهما لكن اطلق فيهما اللزوم لقربهما من اللازم ولم يمثل باللازم لما هو هو
لقلته واشتراط اعتباره بالصدور عن البليغ وانما قال في الاول ان يكون
مقصودا وفي الثاني انه يلزم وفي الثالث ان يكون المطلوب كذا على عادة
افتنانه في الكلام مع ظهور صحة الحصر في الاخير دون الاولين ولم يقل من الشك
ومن القصد الى مجرد الاخبار ومن وجه الاختصار ليصرح باضافة كل الى التركيب
فيتحقق كونه خاصية له وانما قال من نحو منطلق بترك التركيب لانه وان كان
مركبا في التحقيق لكن الخاصية في ترك التركيب ووجه الاختصار اي الطريقة
مع افادة ذلك التركيب او الاختصار لطيفة من اللطائف التي يشير الى
موضع بيانها وسوى الحالة المقتضية لطي المسند اليه وكذا اي مثل ان سبق
في هذه الصور السابق اذا لفظ العارف بصياغة الكلام بالمسند اليه



اي للامر الذي سوى التركيب

للناس

وهو الاحتياط وزيادة التقرير ونحو ذلك ولك ان تجعل وكذا نصبا عطفا
على مثل ما يسبق لكنه تحتاج فيه الى تكلف في عامل اذا واما قال لفظ دون
اثبت رمزا الى ان المسند اليه عند الحذف كانه ثابت وان لم يتلفظ
وحمله على لفظ بالمسند اليه فقط كناية عن حذف المسند بعيد جدا ثم اعاد
لفظ كذا مع زيادة حرف التنبيه لكثرة المذكورات بعده وعدم تخصيصها
بالمسند اليه بناء على ترك المفعول في الافعال المذكورة وان كان ظاهر
سوق الكلام على كونها في المسند اليه على ما يطلعك متعلق بجميع ما سبق
اي حال كون هذه الاعتبارات والخواص منضمة ومتركبة على اطلاعك على
جميعها سوق الكلام وايراد المسايل في علمي المعاني والبيان اطلاعا متدرجا
يحصل منه شيء بعد شيء او حال كون جميع ذلك متدرجا فان قيل المطلع
هو المعاني لا غير قلنا اطلاع سوق الكلام في العلمين لا يدل على ان
لكل دخلا في الاطلاع كما يقال بين ذلك في العلوم الاسلامية لمسئلة كلامية
وقد يجاب بان الخواص التي بحسب الدلالات المتفاوتة في الوضوح والخفاء
انما تطلع عليها علم البيان وبان الامثلة ايضا تطلع حيث نظر فيها وتعرف
خواصها وكلاهما ضعيف باذن الله متعلق بما سبق او بيطلعك
واما علم البيان صدر الكلام بكلمة اما لكونه تفصيل ما اجمل
من بيان حدي العلمين واكتفى في المعاني بلفظ اعلم الدال على زيادة الاعتناء
بشانه وكما ارادته بالتتبع مستتبعه وثمرته اراد بالمعرفة هنا سببه واصله
الذي هو الاصول والقواعد او الملكة الحاصلة منها التي بها المعرفة لتقرر ذلك
واشتهاره فيما بينهم وبهذا يخرج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة والايراد ههنا
بمنزلة الافادة ثم اثره لكونه انسب بالطرق المعبر بها عن التراكيب الموصلة
الى المعاني ايصال الطرق الى المقاصد اشارة الى انها وسايط وآلات واسباب
ومؤثرات واللام في المعنى للجنس بمعنى كل ما يدخل تحت قصده وارادته

من

من غير تخصيص بمعين ولا تفصيل لما لا تناهي بالفعل فلا يرد من له ملكة ايراد معنى
معين في الطرق نقضا ولا يلزم ان يكون صاحب البيان من يعرف ايراد
كل معنى مما لا يتناهى على التفصيل بل يكفي الاجمال واقتصر على ذكر الوضوح
لانه المقصود بالتعبير دون الخفاء الا انه قد يراد زيادة فيكون اوضح وقد يراد
نقصانه فيقع الخفاء ومعنى الاختلاف بالزيادة والنقصان في الوضوح ان يكون
بعض الطرق زائدا في وضوح الدلالة والبعض ناقصا وبهذا يراد الاختلاف
في كل منهما بان يكون البعض اكثر زيادة والبعض اقل وكذا في جانب النقصان
والاول هو الظاهر واضافة الوضوح الى الدلالة من اضافة المصدر الى الفاعل
ووصفها بها بوصف متعلقها اعني المدلول اذ هو المتصف حقيقة بالوضوح والخفاء
آثره لكون البحث في البيان راجعا الى احوال الدلالات وان هذه واضحة
وتلك غير واضحة ولك ان تجعل صفة الدلالة حقيقة بمعنى ان الذهن ينتقل سريعا اي
كون هذا الطريق بحيث يفهم منه المعنى اولا بسرعة والاعتراض بانه يتناول ايراد
معنى مفرد كالاسد مثلا بالفاظ مشتركة بعضها اوضح دلالة وليس من البيان
في شيء ليس بشيء لما سيجيء في صدر علم البيان من ان هذا لا يتأتى في الدلالات
الوضعية بل العقلية على الانفراد او مع اعتبار الوضعية واللام في بتحقيق متعلق
بمعرفة وذلك اشارة الى الايراد ووسط ذكر الوقوف ولم يقل بتحقيقها اي بتلك المعرفة
اشارة الى ان السبب المؤثر في الاحتراز هو الوقوف والاطلاع بحيث
يكون الايراد حاضرا في الذهن لا مجرد المعرفة والملكة كما في حالة الذهول واراد
بالمراد من الكلام ما يسبق منه الى الفهم من المعاني المترتبة المناسبة المدلول
عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة التي
يطلع على تفاصيلها علم المعاني وبتمام المراد ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك
من مراتب الوضوح زيادة ونقصانا التي يناسب المقام والحال على ما يتكفل
علم البيان مثلا تأدية معنى مضيافية زيد بقولك هو مضياف انه لمضياف

ماهو المضاف ما المضاف الا هو فقد صاف خلقا كثيرا ونحو ذلك سوغه
علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطاء في ذلك وجعل الدلالة على ذلك مختلفة المراتب
في الوضوح وابرازها في صورة قولك هو كثير الرماد او جبان الكلب او مهزول الفصيل
على وفق ما ناسب المقام والحال سوغه علم البيان وبه الاحتراز عن الخطاء فيه حتى
لو ادى معنى المضاف فيه في مقام ابتداء الاخبار بقوله انه لكثير الرماد لكان الخطاء
فيه من جهة نظر المعاني دون البيان ولو اداه في مقام زيادة الوضوح بقوله
هو كثير الرماد كان الامر بالعكس وبالجملة فقصد المعاني الى ان يكون نظم الكلام
بعد صحة اعرابه وهيئات مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان
في ان يكون تلك الدلالة فيما ناسب المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وبهذا تبين
ان ما يقصده صاحب المعاني سابق في الاعتبار وكاين في مقام ابتداء التطبيق
لكلامه او كلام غيره بالمعنى الذي ذكرنا وما يقصده صاحب البيان لاحق
وبعد حصول المطابقة في الجملة فلهذا آثر في المعاني لفظ التطبيق وههنا لفظ المطابقة
وايضا انما آثر التطبيق ليعم حمل كلام البليغ الذي يتبعه على ما ينبغي وههنا
وليس كذلك فليتامل ثم قد نبهناك على ان ليس معنى كون الموقع للاحتراز ان
يكون ملحوظ العارف هو هذا المفهوم نفسه بل اعم من ان يكون نفسه
او ما يفضي اليه كالتوصل الى توفية المقامات المتعلقة بذلك حقها وكون
تشبيهاته ومجازاته وكناياته على وجهها وكالاحتراز عن التعقيد المعنوي
ونحو ذلك وفيما ذكرنا قد جعل المقدمة لبيان الحد والغرض وادرج فيها
منفعة العلمين لقربها من الغرض فان ما يتادى اليه الشيء من حيث ينتهي اليه
غاية ومن حيث يطلب به ويقصد غرض واذا كان مما يتشوقه الكل طبعا
كالوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس فهو المنفعة وقد يصدر بها العلم لزيادة
الترغيب في تحصيله والمعنى ان فيما ذكرنا من تعريف العلمين ما ينبه على ان وقوف
ارباب النظر والاستدلال والعلوم والصناعات على تمام مراد الله تعالى وتقدس

من كلامه محتاج الى هذين العلمين اشد احتياج لكون خواص تراكيبه وحسن ترتيبه
وتنظيمه ومطابقاته لمقتضيات الاحوال في الرتبة العليا وكون تشبيهاته
ومجازاته وكناياته وانواع دلالاته من الحسن في غاية القصوى فتحصيلهما والنظر
فيهما يكون عونا على تحصيل ذلك وهو منفعة عظيمة ومنقبة جليلة وقد عرفت
معنى المراد من الكلام وانه يتعلق بعلم المعاني وتمام المراد وانه يتعلق بعلم البيان
فلا يرد ما قيل ان مذهب غير المشايخ من المعتزلة وعليه المصنف انه لا يمكن
للبشر الوقوف على تمام مراد الله تعالى من كلامه لان معناه جميع ما قصده واراده
من المعاني على ما نقل عن علي رضي الله عنه ان تفسير الفاتحة اوقار من العلم لا تمام المراد
بالمعنى الذي ذكرنا ولا الاحتياج الى الجواب بانه اراد التمام بحسب الحاجة والكفاية
لا بحسب الحقيقة واما الاعتراض بان الواقف على الشيء لا يحتاج الى ما يحصله لامتناع
تحصيل الحاصل فجوابه ان الاحتياج ضروري لامتناع الحصول بدون الشرائط والاسباب
غايته عدم الاحتياج بعد الحصول وهو لا ينافي الاحتياج في الجملة على ما هو المدعى
وقد يجاب بان المراد بالواقف من يريد الوقوف والمعنى انه يحتاج في تحصيل مراده
الى الارادة نفسها ليرد بالمنع وقد يجعل هذا ذريعة الى دفع الاعتراض لا اول انما
فان ارادة الوقوف على الشيء لا يستلزم امكان حصوله وليس بشيء لكونه لغوا
من الكلام غير مشعر بالمنفعة والفائدة عن لوان يقال هذا العلم يحتاج اليه في هذا
المحال الذي هو الوقوف لا بمنزلة ان يقال يحتاج اليه في الوقوف على الامر المحال
كما توهم فانه مفيد ثم في قوله ينبه اشارة الى انه مما ينبغي ان يكون معلوما وبما ذكر عنه
فيحتاج الى التنبيه فالويل تنفير وتحذير بعد الترغيب في العلمين وبيان منفعتهما
عن القصور والتقصير في تحصيلهما وبيان للمضرة في ذلك فان الناظر في العلوم سيما
الاسلامية قلما يخلو عن اخذ في تفسير القرآن ومن اخذ فيه مع قصور في العلمين
قلما يسلم عن الخطاء فيه والوقوع في التفسير بالرأي الذي هو خطاء وان
اصاب وفيه استحقاق الويل والعذاب ولما كان اشارة الى وجه

الى وجه ترتيب الفصلين وكان حقه ان يذكر قبل التوقف لكن اخره لترتبه عليهما
وعلى الاحاطة بمفهوميهما والمعنى ان البيان شعبة من المعاني ومتفرع عليه
وكالمركب بالنسبة اليه لان تحصيل تمام المراد والاصابة في مطابقة الكلام له
وعدم الخطاء في ذلك على ما هو مقصود البيان انما يكون بعد تحصيل المراد والاصابة
في مطابقة الكلام له ولما يقتضي الحال بالنسبة اليه وعدم الخطاء في ذلك
على ما هو مقصود علم المعاني فكان البيان بهذا الاعتبار متفرعا عليه مفتقرا
اليه بمنزلة الشعبة من الدوحة اى الغصن من اصل الشجرة ولم يكن منفصلا عنه
لا بانة اعتبرفيه مع الاصابة في دلالة الكلام على المراد خصوصية وكيفية
التي بها ارتفاع شان الاصابة في كون تلك الدلالة في باب الوضوح والخفاء على
ما ينبغي وعلى وفق ما يناسب المقام ويلائم الحال فبهذا الاعتبار كان بمنزلة
المركب والمعاني بمنزلة المفرد فناسب تاخير البيان وضعا لتاخر المركب عن المفرد
طبعا واما ما يقال ان البيان باب من ابواب المعاني افرزوه عنه وجعلوه
فنا مستقلا لكثرة شعبه كالفرائض من الفقه او ان الاحتراز المأخوذ في
علم المعاني لا يمكن الا بعد معرفة ايراد المعنى في الطرق المختلفة اذ الحال ربما يقتضي
الايراد في طريق واضح الدلالة او اوضح فاوضح فما لم يكن المتكلم عالما بالبيان
لم يمكنه الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وحاصله ان المطابقة
المأخوذة في تعريف علم المعاني لا تختص بالافادة بل تعم ما للدلالة ايضا في باب الوضوح
والخفاء ففيه نظر لانه مع ضعف مقدماته ربما كان على عكس المقصود
ادل وهو كون البيان بمنزلة الجزء من الكل وقوله لا ينفصل يروى بتانيث الضمير
صفة شعبة وبتذكيره خبرا بعد خبر وقوله جرى جواب لما وكبرى العباس
محذوفة اى ولما جرى ناسب تاخيره وجملة لا جرم اثرنا استينافا بيانا للنتيجة
ويجوز ان يكون جرى خبرا اخر لكان واثرنا جواب لما ولا جرم للتحقيق والتاكيد
بمنزلة حقا اذ الاسمية لا تقع جواب لما قال الفراء معنى لا جرم في الاصل

لابد

لابد ولا محالة وقد جرت على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى القسم وجاءت
بمعنى حقا ولذلك كانت تجاب باللام كالقسم فيقال لا جرم لافعلن وقوله جرى منه
من ابتدائية انتصابه في موقع الصفة المحذوف اى جاريا مجرى كاينا منه مثل مجرى
المركب من المفرد وكذا قولك حللت منى محل الروح من الجسد ونزلت منى البلد
بموضع كذا وانت منى بمنزلة الاخ

الفصل الاول

قد يتوهم من جعله الفصل الثاني في علم البيان من غير تعرض لضبط المعاني قد
ان ضبط معاقده ايضا في هذا الفصل وان قوله وفصلان لضبط معاقد هما
معناه انهما مذكوران في الفصلين لا على طريق التوزيع لكن تعيين هذا الفصل لضبط
معاقد علم المعاني يأبى ذلك فالاوجه ان يجعل بحث الدلالات وتعيين التشبيه
والمجاز والكناية مقاصد للبيان ضبطا لمعاقده وان لم يصرح به في عنوانه
الفصل اعتمادا على انسياق الذهن اليه مما ذكر في الفصل الاول ولذا لم يقل
في الكلام في علم البيان والذي يتأدى اليه الفكر الصائب ان المراد بضبط
المعاقد جمع مجملات تفاصيل المسائل وتعيينها على وجه التحفظ والتيقظ كما
قال الامام في المطالب العالية الفصل الرابع في ضبط معاقد العلم ان
مساق الحديث اى في ضبط المعاقد والكلام يستدعي تمهيد اصل اى
ايراد حكم يبنى عليه مقصود الحديث اذا افضت النوبة اليه يعني
في اخر هذه المقدمة عند قوله لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة الى اخره
لكن قوله فاذا تقتضي ما لا يتفق غير ملائم لذلك لان مثل هذا الكلام ينبغي ان يكون
في معرض التفسير والتفصيل لما اجمل اولا وليس هو اسوا التفاوت الذي
نقف عليه اذا افضت النوبة اليه ولا سوء تفصيل التفاوت مقتضى الحال وان كان
مستلزما له ومشعرا ببيان سببه والجواب ان ذلك للاشعار بانه
تفريع لا تفصيل اى لما كان مقتضى الحال مما يتفاوت صح ان الحال قد يقتضي تأدية
مجرد اصل المعنى وقد يقتضي تأدية الزائد عليه وما لا يتفق عبارة عن المعنى بدليل

تمحيته اولا عن الكلام بدلالتها على تمامه ومعنى ادليه اذا دفعه والقافه الى السامع
واللام في تحرى المآليف متعلق بنظم على معنى العلية والظرف اى نظم الالفاظ
لاجل تحرى المآليف عنها لا للاغراض التى تصاغ لها الكلام من اعتبار الكيفيات
والخواص والمزايا التى يتوقف عليها اصل المعنى او على معنى ان حانبه اى نظم كاين وحاصل
بتحرى المآليف لا باعتبار الخواص التى بها يستحق ان يطلق اسم النظم تسميتها نظم الدرر
مرتبة على ما تقتضيه العقل والشيخ عبد القاهر النظم هو كون الالفاظ الكلام
مرتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وترتبها مع نظم معنى انها
بتحرى التاليف والانسجام بين الالفاظ والاعراب فيها تدخل في حيز الكلم فهما لم يخرج
عن حكم صوت الغراب في انه لا يفيد شيئا اذ ليس وضع الالفاظ لتفيد افراد المعانى
الافرادية بل التركيبية وخروجها عن حكم المتعلق في صنعة الاعراب من جهة المعنى
التركيبى لا ينافى نزولها في صنعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات لخلوها
عن الخواص والمزايا التى بها تفاضل الكلام والترقى الى الاعجاز وكذا كونها على وفق
هذا النوع من مقتضى الحال فان بهذا تحصل انحطاط شانه وسقوط درجة فى قوله
والذى سميناه ونزلناه تسامح اذ لا دال للمعنى الثانى اللفظ وكانه على حذف المضاف
اى سمينا معناه ان كان ما عبارة عن اللفظ او نزلنا لفظه ان كان عبارة عن المعنى
الخطاء الذى نحن بصدده اى محل المعانى والبيان للاحتراز عنه لا اى جامع
في الكلام الذى لا تفوق في باديته الى ابد ادنى التمسر وانما موضع توران ذلك الخطاء
وهيجانه بمنزلة الغبار المرتفع الحايل عن الابصار سموا الكلام الذى تتوقف الى
اعتبار الخواص وما للطايف وكثيرا ما نقع الخطاء للمتكلم في تاليفه وتنظيمه وللسامع
في حمله على المقصود على الوجه الذى ينبغى ويوافق قصد المتكلم وينبغى ان تكون
وقوع الخطاء فمعرفة الفارس في علمى المعانى والبيان والالم تكونا مفيدين للاحتراز
عنه وبهذا يظهر ان المراد بالعاقل المتفطن الماهر في علم الاعراب مع قصوره
في العلمين او علمه موقفته بهما وقوله فضلا مصدر فعل محذوف من مثل انفقت الدراهم

والذى

والذى فضل منه كذا اى يبع بتوسط سر كلاما من معا... مقابلها اتماما لفظا
مثل ولا ان لا ينظر الى المفهوم فضلا عن اعطائه او يمنح مثل تقالضرب افكار الاكثر من
عن حل هذا التركيب اى لم تبلغ فضلا ان تعلوا الى الكنه وفاعل الفعل ضمير يعود
الى مضمون المنفى والمعنى استبعاد المنفى تحوانه اولى بالوقوع واستحالة ما فوقه
اعنى ما وقع بعد فضلا والتقدير نفى مجامعه الخطاء ادق المعبر عن وقوعه للعاقل
فانه مستغرقا بالكلية والمعقولية والمعنى المعنوى مع عدم بلوغ الافكار
الى حله عن الوصول الى كنه معناه وحل هذا التركيب مما خفى على كثير من الخاصة
سيما شارحى هذا الكتاب وعامتهم غلطوا ان فضلا ههنا بمعنى تجاوز وتجبروا
في مرجع ضمير فضل وان خبر ان معنى تجاوز عنه عقائهم لم يهموا حول اللفظ
ولا المعنى ولا التركيب وان اختلج في سمك كلمة ان المستعمل في التردد
ولفظ اختلج المنبئ عن الخطور والاضطراب دون الثبوت والاستقرار وايهم الوهم
الذى اكثر احكامه كاذبة تشعر بضعف الشبهة وتوهم ظاهر سوى المقدمة القايلة
بان الكلام فى علم المعانى كلام يتفرق في باديته الى اريد من الدلالات الوضعية
اذ ربما يمنع لجواز ان تعرف قواعد المعانى بعبارات تدل بالوضع من غير اشتمال
على الخواص والمزايا التى هى مثار الخطاء فلا يقع فيها الخطاء لمن له ادنى تمييز
فكيف للعاقل الفطن وتنويها بوجهين احدهما ان علم المعانى مستنبط من
تتبع تراكيب البلغاء وتفهم خواصها والخفاء في انها كلام من القبيل الثانى
فيفتقر في معرفة خواصها الى الاحتراز عن الخطاء والتقدير انه بالنسبة الى الناظر
انما يكون بعلم المعانى وثانيهما ان ليس المراد بعلم المعانى ان يعتقد تلك القواعد
من غير ان تصير ملكة ومدركة بالذوق بل ان تعرف من العبارات كيف تعرف
الخواص من تراكيب البلغاء وح تكون هى كلاما من القبيل الثانى وكلاهما ضعيف
اما الثانى فلظهور المنع واما الاول فلان معنى كونه ماخوذا من تتبع خواص
تراكيب البلغاء انه فى اصله يكون كذلك ويكفى فيه كون الاخذ عارفا بذلك

كـ ... ليفه من غير تشوق ما يسمى علم المعاني وليس بلازم ان يكون كل من
يعلم هذا العلم يعلمه بالتتبع دون التعلم وتقرير الجواب على ما اشار اليه
المصنف ان ما نذكره في علم المعاني ليس تعلمها وافادة لما لا سبيل اليه
للطالب سوى النظر والتعلم ليقع فيه خطاء فيحتاج الى علم المعاني بل هو تنبيه
لمن له في ... استعداد التنبه بافادة بعض التصورات والاصطلاحات
وازالة الاشتباه بما يعرض في بعض التصديقات ولعل الاولى التنبيهي والاجمال
والله اعلم بالصواب فتوقف جواب الشرط بزيادة الفاء لتخلل الفاصل
وضمير توقفه ... لعلم المعاني ومعنى توقفه تحصيل المعرفة به ... على فقط التعليم
لكون كل مما يحتاج الى توقفه جزئيا من جزئيات علم المعاني لكن ينبغي ان يحمل
ضمير له ... ذلك الجزئي المذكور قبله بعيد ليكون التعدد في التوقفات فقط
لان هذا مما لا ... اصلا بل الى علم المعاني وقوله فانه يوضح جواب ... الاحتياج
واذ قيل متعلق باحتياج قوله او الطبع كان ينبغي ان يكون بالواو لان ...
في التابين كلامين احدهما ... انه على طريق اللف والنشر كما في قوله تعالى
وقالوا كونوا هودا او نصارى اي ان كان العقل يكفي في الاستدلال
او الطبع في العروض فهو الاستغناء عن تعلمهما لحصول الاستغناء عنهما
بكلهما او عن احدهما باحدهما واعلم انما اعتبر التوقف والاحتياج في التوقف والتعليم
لان التقرير تدوين العلوم وتبيين ما يناسبها من الادلة فلا تكون الا كسبا
واكثرها اصطلاحات ومأخوذات لا طريق لاكتسابها بمحض النظر والاستدلال
فتعين التعليم والتعلم واذا تحققت ان التعليم والتعلم لا يخص الاخذ من استاد او معلم
قال ... ابو علي في الشفاء التعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار ...
فان شيئا واحدا هو اكتساب ... المكتسب مجهول بمعلوم يسمى بالقياس
الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلة تعليما
كالتحرك والتحريك ولهذه النكتة ذكر اولا التعلم وثانيا التعليم وقوله الا ... احد

اما الدور

اما الدور واما التسلسل فمبني على ان كل اكتساب فانما هو بالنظر
والاستدلال والاحتياج الى المنطق والعروض وعبارته في تقرير ...
والجواب ليس الا ان ... في اخر الاستدلال ان توقف الدليل ممتنع
العلم بتركيب الدليل اركان بالضرورة امتنع توقفه وان كان بالدليل لزم
اما الدور واما التسلسل وهما باطلان ولا انتفى سوى الضرورة والاستدلال
والجواب ... انا لا نوقف تركيب الدليل واعانته عليه من ... فطانتنا
استعداد التنبه فان لم ... عن دفع المخاطين ولا ... في تفاوت الناس
لادراك العلوم وقد اورد على تقرير الشبهة والجواب اسولة كثيرة في كتب المنطق
لا نطول بذكرها وبالجملة ينبغي ان يعلم انه ليس المراد باحتياج اكتساب العلوم
الى المنطق ان اكتساب كل نظري بالنسبة الى كل احد محتاج الى جميع طرق
الاكتساب وانها كلها كسبية بل ان الاكتساب بطريق النظر محتاج الى
منطق وان بعضها كسبي وبعضها ضروري كاف في اكتساب البعض النظري
وان لم يكن كافيا في اكتساب جميع الكسبيات ولا اغنيا عن التنبيه في الاشكال
واذ قد عرفت هذا ... فحديث ضبط المعاني قد بعد تمهيد الاصل
الدال على ان من الكلام ما يشتمل على الخواص والمزايا التي عنها البحث
في علم المعاني وانما احتاج الى الضبط بتعيين محلها انها لكثرتها احوال للتراكيب
فيما لم يعينها ضرورة فلا بد من تمهيد الاصل اولا ثم ضبط التراكيب ثانيا والخواص
ثالثا وضبط التراكيب بكونها خبرا وطلبا ربما يشعر بان المراد بالمركبات
التامة لا المعنى المصدري ولا مطلق المركب ومبنى ذلك على ان العرض الاصلي
من الكلام افادة المعاني التامة الا ان خواص المركبات التامة قد يكون باعتبار
مقتضيات الاحوال الراجعة الى ما فيها من المفردات او المركبات الاضافية
او التقييدية او غير ذلك وسابق الاعتبار اي في نظر اهل الصناعة
حيث قطعوا بان جميع كلمات الاستفهام مثلا موضوعة لطلب الفهم وما سواه من الانكار

والترديد ونحوه اي مما سوى المذكورات وكذا الحكم في سائر الابواب وقوله ثم حمل
عطف على تعين وذلك اشارة الى ما هو الاصل ولا خفاء في ان الخبر ايضا
اشياء تحمل هو عليها عند امتناع الاجراء على الاصل كالدعاء في رحمك الله
والانشاء في صيغ العقود فلهذا جعل بعضهم ذلك في قوله وما سوى ذلك
اشارة الى السابق في الاعتبار على ما يعم الخبر والطلب لا الى الابواب الخمسة
على ما هو الظاهر من العبارة والمحقق في اول قانون الطلب قبل الشروع
في الابواب الخمسة ايضا حيث قال متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل
تولد منها ما ناسب المقام الى قوله الباب الاول ثم ذكر في اثناء الابواب
الخمسة ايضا تفاصيل ذلك ثم انه لم يعتد مما سوى الطلب من الانشاء كالترجي
والتعجب ونحو ذلك لقلته وكون اكثره غير سابق في الاعتبار في نظر الصناعة
وانما جعل النداء سابقا في الاعتبار مع انه مقدر بفعل مضارع منقول الى
الانشاء لان ذلك ليس باعتبار انشائه ذلك الفعل فانه لم ينقل الى الطلب
بل الى انشاء الدعاء بهذا اللفظ كابيع للبيع ولزمه طلب المدعو وانما ذلك
باعتبار ان حرف النداء لم يوضع الا لطلب الاقبال كحرف الاستفهام
لطلب الفهم شيئا فشيئا اي متدرجا في موضع المصدر من حملها او الحال
مما عدا ذلك اي تحمله شيئا فشيئا على المعنى الذي يوجبه سوق الكلام او موضع
سوقه ولكن ان تحمل على موجب بدلا من عليه وعسى ان فيما ترى اي
تظن او تبصر وما مصدرية او موصولة والظرف في موضع الخبر اي هذا فيما ترى
كما في هيت لك اي الخطاب لك وتقول افتحمته عيني اذا ازدرته واستحقرته
واجتليت الشيء نظرت اليه جليا مكشوفا شبه الصورة المعقولة بالصورة
المحسوسة فاستعير فيها الاقتحام بالعين والاجتلاء وكشف القناع والاحتجاج الى جعل
العين او القناع استعارة عن معنى كما قد يتوهم والمعنى انك ربما تستحقر اول
الامر بحث الخبر والطلب وما يتفرع على ابوابه الخمسة فتتوهم انه اذا كان

جميع مباحث علم المعاني راجعة الى هذا فهو ليس في تلك الرتبة التي ترى كل كتاب
عند الطلاب شغفا بتفاصيل هذه المباحث تعلم انه جليل القدر رفيع الشأن
وقد يقال ان ضمير تعتبر لما ترى والمعنى انك لعلك حال كونك ناظرا فيما ادريته
من الحكم بان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب تستحقره وتعتقده باطلا
لعدم اقامة الدليل لكن اذا اقمنا الدليل عليه استعظمته فلنعتبرهما
اي اذا كان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب كان الواجب ان نعتبرهما لافتتاح
الحديث عما نحن متعرضون له ومنتصبون لاجله من المباحث والمقاصد
نحو جميعا التي تجعلهما محتاجين في اعتقادهما الى التوقف بالحد اي الذاتيات المحضة
كلها او بعضها او بالرسم بالعرضيات والعرض بعض الذاتيات اما في الخبر
اي اما اختيارنا الاستغناء عن التوقف في الخبر وما في لما ذا ايدة وممن
لم يمارس بدل من العقلاء بل صفة لكل احد المقيد بوصف كونه من العقلاء
ومعنى عدم ممارسته للحد عدم الاشتغال بحدود الاشياء ورسومها واكتسابها
بذلك لا عدم المعرفة لمعنى الحد والرسم فانه ليس لهذا كبير دخل في الاكتساب
بل الصغار نصب عطف على كل احد وباعتباره جمع ضمير الخبر في يعرفون
اما على طريقة نحن بما عندنا وانت بما عندك راض حذف الخبر من الاول
واما على جعل الضمير لمجموع كل احد والصغار وقد يروى بالجر عطفا على من
لم يمارس وجمع الضمير بتاويل كونه لما دل عليه كل احد من معنى الجماعة والمقام
التصديق سوما اذا اعتقدوا كون اخبار المتكلم على ما هو به ومطابقا للواقع
ومقام التكذيب بخلافه لا لمجرد كون الخبر على ما هو به وعلى خلاف ما هو به
قد يصدق في مقام عدم المطابقة ويكذب في مقام المطابقة لعدم العلم بالحال
ولا يجد كون الكلام محتملا للصدق والكذب اي في الكلام الخبري دون الانشائية
اذ على هذا مقام التصديق والتكذيب واحد لا فارق في تحصيلها بالنظر الى المقصود
فان قيل على ما ذكرتم لا يصح تابيدا التصديق ولا التكذيب اذ قد لا يصدق

مع اعتقاد المطابقة وقد لا يكذب مع اعتقاد اللامطابقة قلنا
ليس المعنى ان تصديقهم في مقام التصديق يكون دايما لا في بعض الاحيان بل
ان تصديقهم يكون دايما في مقام التصديق لا في غيره فمبنى الكلام على تابيد التقييد
لا تقييد التابيد والمراد بمعرفة الصادق والكاذب معرفة مفهومهما لكن
كل منهما قد يكون صفة المتكلم وقد يكون صفة الكلام والمراد هنا هو الاول
لا الثاني على ما توهم والا لما كان لقوله العلم بالصادق والكاذب موقوف
على العلم بالخبر الصادق والخبر الكاذب معنى لانه ان اريد بالصادق مجرد مفهوم الصفة
فالامر بالعكس وان اريد مجموع الموصوف والصفة فالصادق نفس الخبر الصادق
لا موقوف عليه وللاشارة الى ان المراد بالصادق ما هو صفة المتكلم ذكر وصف الخبر
بلفظ الصدق وان كان معناه الصادق المطابق للواقع ونظم الكلام ان كل احد
يعرف معنى الصادق والكاذب بلا اكتساب من حد او رسم لانه يحصل منه التصديق
والتكذيب على وجههما وهذا يستلزم معرفة الصادق والكاذب لان التصديق
باللسان للخبار يكون للقايل صادقا وبالقلب الاذعان والقبول لذلك والاصح
مع دوام وقوعه في محله بدون معرفة الصادق والكاذب لكن العلم بالصادق موقوف
على العلم بالخبر الصادق لان معناه المخبر بالخبر الصادق والمتكلم به والعلم به يتوقف
على العلم بالخبر لكونه جزءا منه وما يتوقف عليه البديهي بديهي وعلى ما ذكرنا يندفع
منع توقف معرفة الصادق على الخبر الصادق بناء على ان معناه الشي المطابق ويظهر
ان ليس حاصل الدليل سوانا نفرق بالضرورة بين الخبر الصدق والخبر الكذب ليندفع
بان التفرقة بالضرورة لا يستلزم تصور الحقيقة بالضرورة نعم يتوجه منع توقف التصديق
على معرفة الصادق بحقيقته بل بوجه ما فانه اللازم في تصور اجزاء التصديق
هذا اي خذ هذا او مضى هذا او هذا الذي ذكرت على ما ذكرت والحدود التي
ذكرها المخوجون الى التعريف غير صالحة للتعريف لما فيها من الخلل وحاذ وقوعها
صلحت خبر المبتدا مع انها انشايية لكونها في معنى الخبرية ومن جوز وقوع الانشا

ج ١٢

خبر المبتدا فلا كلام الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب والمراد بالكلام
المركب التام المفيد فايدة يصح السكوت عليها وبه يخرج المفردات والمركبات
الناقصة من الاضافي وغيره وباحتمال الصدق والكذب صحة اتصافه بالصادق
وكاذب بالنظر الى نفسه اي مع قطع النظر عما يعرض له من صدق المتكلم به او كذبه
قطعا ومن العلم بمطابقة نسبته للواقع او عدمها ضرورة او استدلالا لا اذ
مع اعتبار شي من العوارض قد لا يحتمل الا الصدق وقد لا يحتمل الا الكذب وعلى هذا
لا يرد الاعتراض بكلام الصادق قطعا ولا بمثل السماء فوقنا حيث لا يحتمل الكذب
ولا بمثل السماء تحتنا حيث لا يحتمل الصدق والحاجة الى تغيير الواو الى او
او جعلها بمعنى او واما مثل السماء والارض فوقنا فكذبه ظاهر لعدم مطابقته
الواقع ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء لا يقال لو كان الخبر في نفسه
محتملا للصدق والكذب لما انفك عنه ذلك وكان كل خبر كذلك ضرورة ان ما
بالذات لا يزول بالعارض بل الوجه في دفع الشبهة ان معنى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل
للصدق والكذب انه الكلام الذي يكون اعم من الصادق والكاذب بحيث يحتمل
ان يكون صادقا في مادة وكاذبا في مادة اي يكون بعض جزئياته مطابقا للواقع
وبعضها غير مطابق وهذا رسم بخاصة مفارقة لا يلزم صدقه على كل واحد من افراد المعرف
بل لا يصح صدقه على شي منها لانا نقول اما ابطال جواب القوم بما ذكر
فليس بشي لانهم لا يعنون ان ذلك لازم ذات الخبر ومقتضى ماهيته بل يصرحون
بان المعنى ان ذلك لازم الخبر اذا اخذ من حيث انه حكم مخبر ما على الاطلاق واعتبر
مجردا عن الخصوصيات الموجبة لتعين الصدق او الكذب على ما يجي من كلام المصنف
وهذا صادق على كل فرد حتى على قولنا السماء فوقنا فانه اذا اعتبر مجردا عن خصوصيته
الحكم وبراهين مطابقته للواقع احتمل ان يوصف بالصدق وبالكذب ولم يكن الواصف
مخطيا لغة وعرفا بخلاف الانشايات واما الجواب عن الشبهة بما ذكر فما
ينبغي ان يصدر عن المحصل لانه مع كونه مخالفا لما عليه العقلاء عموما والقايلون

هذا التعريف خصوصا على ما ذكروا في كتب المنطق صادق على مطلق الكلام
لانه يحتمل ان يكون بعض افراده صادقا وبعضها كاذبا اذ لا دلالة على نفي بعض اخر
والا على اخراج الانشاء وكما لا يصدق على شيء من الانشاآت لا يصدق على شيء
من الاخبار وليت شعري اذا لم يصدق تعريف الخبر على الصادق اذ ليس بعض شانه
صادقا والبعض كاذبا كيف يقسم الخبر الى الصادق والكاذب وكيف يعرف الصادق
بالخبر المطابق . او التصديق والتكذيب اشارة الى تعريف اخر للخبر هو الكلام
المحتمل للتصديق والتكذيب بان يصح ان يقال لقايله انه صادق وكاذب على الوجه
الذي ذكره احتمال الصدق والكذب من قطع النظر عن خصوصية القايل والمقول
ولكون هذا تعبيرا ما للتعريف الاول على توهم اندفاع الدور لم يقل وكقولهم
وكقولهم اي قول بعض المعتزلة هو الكلام اي المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المفيد
بنفسه اي بلفظه الدال على ما قصد به من معناه الحقيقي او المجازي اضافة امر الى امر
نفيا او اثباتا هو تمييز من اضافة او صفة لها او بدل فخرج بالكلام بسايط الحروف
ومركباتها المكتوبة والمسموعة التي لا تمايز بينها كالاصوات الممتدة التي تسمع
منها بعض الحروف لا على ترتيب وتميز وبقيد المفيد للاضافة الالفاظ المفردة وبقيد
النفي والاثبات المركبات الانشائية والاضافية ونحوها وبقيد بنفسه الانشاآت
من حيث انها لا تدل على لوازمها الخبرية كدلالة قم على اريد منك القيام وليتك تكرمني على
اتمنى منك الاكرام والم اكرمك على قد اكرمتك الى غير ذلك مما لا يحصى سيما اذا عرض
لها عن الخبر كقوله ليتها صلحت للتحويل بمعنى لا تصلح لذلك وكذا اسم الفاعل مع فاعله
لكون دلالته بواسطة ضمه مثل زيد قايم ابوه وكذا الكلام في تعريف الشيخ
عبد القاهر فان القول بمعنى المركب والمقتضي بمعنى المفيد وبصريحه في قوة بنفسه
والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم هو الامر بزياده وصف المعلومية اشارة الى انه
لا بد في الخبر من تصور المسند اليه والمسند بوجه ما وليس في تقديم النفي على الاثبات
وتعميم امر بقوله من الامور نكتة يعتد بها اما نرى الحد الاول اعتراض عليه

باستلزامه

باستلزامه الدور وهو توقف معرفة الشيء على نفسها سواء ذكر الصدق والكذب
او ترك متوسطا وذاهبا الى التصديق والتكذيب لان صاحب هذا الحد قد عرف
الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو اي على الوجه الذي هو متحقق به وتوضيحه ان كل
معتبر من امر فهي في الواقع اما بالاثبات او بالنفي والاخبار عنها والاعلام بها
ان كان على الوجه الذي هو به من الاثبات والنفي فصدق وان كان لا على ما هو
بان يكون في الواقع بالاثبات وانه يخبر بالنفي او بالعكس فكذب وقد يجعل الشيء
عبارة عن المحكوم عليه بمعنى ان الاخبار عن الشيء على الوجه الذي هو متصف به صدق
ولا على ما هو متصف به كذب في الجملة فقد لزم بمقتضى اخذ الصدق في تعريف الخبر
ثم اخذ الخبر في تعريف الصدق كونه تعريفا دوريا ولا ينفعه جواز تعريف الصدق والكذب
بما لا يتوقف على معرفة الخبر ككون النسبة مطابقة للواقع او عدم مطابقته ثم تحقق الكلام
اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا تعريف الخبر على التعيين وان يقال
انه عرف الخبر الذي هو احد اقسام الكلام بالصدق الذي هو صفة له ثم عرف الصدق
الذي هو صفة المتكلم بالخبر الذي هو بمعنى المصدر اي الاخبار بدليل تعديته بعن فلا دور
واما من عدل عن الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب فلم يزد شيئا على توسيع
دايرة الدور حيث جعل عرشه بعدما كان عرشه واحدة فان التصديق معناه نسبة
المتكلم الى الصدق وهو الخبر عن الشيء على ما هو به فقد توقف معرفة الخبر على التصديق وهو
على الصدق وهو على الخبر وكذا في التكذيب واما لو فسر التصديق بالخبر بصدق المتكلم
فالدور عرشه كالاول والجواب ما مر والحد الثاني منصوب معطوف
على الحد الاول وفيه اشارة الى ان المحتمل للصدق والكذب والمحتمل للتصديق والتكذيب
في التحقيق حد واحد بادنى تغيير يريد ان الحد الثاني ايضا غير صالح للتعويل عليه لكونه
غير مطرد حيث صدق على ما ليس من افراد المحدود مثل الغلام الذي لزيد او ليس
لزيد ومثل انك قايم او لست بقايم بمعنى ان كل منهما كلام بمعنى المنتظم من الحروف
المسموعة المتميزة ومشتمل على افادة نسبة امر الى امر اثباتا او نفيا مع انه ليس بخبر

يشتمل

بالاتفاق وبدليل انتفاء لازم الحد فيهما وهو صحة احتمال الصدق والكذب
بحكم العرف واللغة والتحقيق على ما بيناه في شرح التلخيص ومن شرط المعرف ان يكون
مطردا بمعنى انه كلما وجد وجد المحدود ويلزم كونه مانعا من دخول غير المحدود
فيه وان يكون منعكسا وهو انه كلما انتفى انتفى المحدود او كلما وجد المحدود وجد الحد
وهذا معنى كونه جامعا وقوله فلا نزاع في كون ذلك اي المحتمل للصدق والكذب
لازم الخبر بنفسه فلا يفارق شيئا من افراده وانما النزاع في صحة كونه حدا للخبر اي معرفا
له مع لزوم الدور وفي هذا دفع لما قد يقال انكم قد منعتم صحة كون المحتمل للصدق والكذب
معرفا للخبر فكيف جعلتم عدم صدقه على المركب دليلا على عدم كونه خبرا ودليل آخر
وهو عدم دخول الطوس فيما هو جنس فرس للخبر وفاقا وهو الكلام بمعنى المركب
المفيد فائدة يصح السكوت عليها وقوله حيث اوجب في المعنى متعلق بقوله كيف خرج
وهو في موقع المفعول الثاني لقوله ترى وكيف في موقع الحال لكن تقديم ما في حيز الكلام
ممتنع وان كان ظرفا فالوجه ان يجعل متعلقا بمقدر وقوله ومفيدا بصريحه معنى المذكور
في الحد الثالث لفظ بنفسه اشارة الى تلازمهما وكون احدهما يغني اغناء الآخر ويقوم
مقامه والجواب الملائم كون المركب في الصورتين مفيدا بنفسه اضافة
امر الى امر بطريق الاثبات او النفي فان معناه ان يكون ذلك مدلول المركب
ومؤداه ومحصول معناه ومدلول المركب في الصورتين انما هو الاشارة الى الاضافة
المعلومة بالنفي او الاثبات على ما سيصرح به المصنف وقوله في الغلام الذي
لزيد انه يفيد نسبة الغلام الى زيد بالاثبات كان ينبغي ان يقول يفيد نسبة الكينونة
لزيد الى الغلام بالاثبات لان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بهو هو وليس هو
لا مجرد التعلق والمفهوم في غلام زيد اظهر فهو بالنقض اجدر ولان هذا هو الجاري
في جميع صور الموصول والصلة مثل الغلام الذي في الدار والغلام الذي ركب ولان
منشاء الاشتقاق التباس النسبة الوصفية بالاسنادية وتوهم كون كل منهما
مفادا بالكلام وكذا النفي في الصلة وقوله كيف دخل فيه اشارة الى ان المشتمل

على الدور

على الدور لا يفيد المعرفة اصلا لامتناع معرفة ما يتوقف معرفته على معرفته بخلاف
غير المطرد او المنعكس فانه ربما يفيد المعرفة لكن لا يكون على الشرائط التي اعتبرها
القوم على ان منهم من جوز في الرسوم الناقصة ان يكون اعم والحد الثالث
اي اما ترى الحد الثالث كيف خرج عن ان يكون منعكسا جامعا حيث لم يصدق
على بعض ما هو خبر بالاتفاق مثل قولنا ما لا نعلم بوجه من الوجوه فهو من الحيثيات
لا يثبت ولا ينفى حيث لم يكن المحكوم عليه فيه معلوما فلم يصدق انه قول يقتضي معلوم
الى معلوم وعن ان يكون مطردا مانعا حيث صدق على مثل الغلام الذي لزيد او ليس
وان زيدا غلام او ليس لعمرو وهذا بعد تسليم كون مثل هذا المركب مقتضيا للاثبات
او النفي انما يرد لو لم يكن مراده بالقول المركب التام على ما يشعر به كلامه واما سؤال
عدم الانعكاس فقد يدفع بانا لا نسلم ان ما لا نعلم بوجه من الوجوه ليس بمعلوم اصلا بل
معلوم بهذا الوصف ولا تناقض لان عدم المعلومية بوجه انما هو مفهوم لا
صادق عليه عارض له والمعلومية امر عارض صادق وهذا كما ان اللاثابت اصلا
بل اللاممكن التصور كذلك في نفسه وبحسب مفهومه وثابت ومتصور من حيث حصوله
في العقل وتمام تحقيقه في شرح المقاصد والظاهر ان هذا معنى قوله ولسؤال
المعلومية وجه دفع يذكر في الحواشي وقد يقال المراد ان لهذا السؤال المورد علينا
على وجه الدفع لاعتراضنا دفعا وبيانه ان لم يكن معلوما اصلا فقد تم الاعتراض
وان كان معلوما بوجه وكل معلوم بوجه صح ان يثبت او ينفى فلم يصح الحكم عليه بانه
لا يثبت ولا ينفى والجواب ان المراد انه لا يثبت ولا ينفى بالنظر الى ذاته
ومفهومه الذي هو اللامعلوم بوجه واما باعتبار هذا الوصف المعلوم فقد يثبت
وينفى كما انه اثبت له هذا الحكم وهو انه لا يثبت ولا ينفى واما الامر بالتدبر فلما في
ورود النقضين من نوع خفاء يزول بالنظر فيما سبق من ايرادهما على الحد الثاني
وتطبيق هذا الحد عليه واما في الطلب اي واما اختيارنا في الطلب
قول من نفيهما عن الموقف فلان كل احد ممن لم يمارس الحدود وطرق الاكتساب

يوجد كلاً من انواع الطلب في موضعه ونورده مقرونا بالعلم بانه في موقعه وهذا
يدل على انه عالم به والعلم بالنوع من الطلب يستلزم العلم بالطلب نفسه فيكون
حاصلا بلا كسب وهو المطلوب ولا يرد على هذا التوجيه ما يقال ان عدم المعرفة
بالحد والرسم وما يتعلق بهما من الاصطلاح لا يوجب ان لا يحصل العلم بالاشياء
من الحد كما ان اكثر العوام يستخرجون المطالب بطريق الشكل الاول من غير علم لهم
وبما يتعلق به من الشروط والاصطلاحات فيجوز ان يكون هؤلاء عارفة بحدود
الانواع الخمسة بحسب سماعهم من اهل اللغة معانيها واستخراجهم بالفكر حدودها
نعم يتوجه انا يرادهم لها على وجهها بعد تسليم كون الطلب ذاتيا لها وكونها انواعا منه
لا يستلزم العلم بحقيقتها على ما هو المطلوب فيجوز ان يعرفوها بدون الكسب
بوجه ما فيوردونها في موضعها من غير خطاء ولو سلم فالكلام في الطلب بالمعنى المقابل
للخبر الذي هو قسم من الكلام وهذا مدفوع بانه معلوم انه الكلام الدال على الطلب
وقد يقال ان المراد بقوله تمني ويستفهم مثلا انه يوجد هذا النوع من الكلام
على ما ذكره في الكشاف من ان التمني ليس فعل القلب بل فعل اللسان واذا
اورد كلا منها مع العلم بانه هذا النوع من الكلام الطلبي علم مطلق الكلام الطلبي لكونه
جنسا وفيه نظر لان الجنسية على تقدير التسليم انما هي لمفهوم الكلام الطلبي
لمفهوم الكلام الاستفهامي مثلا والمورد للكلام الاستفهامي في موقعه مع
علمه بمعناه وبكونه في موقعه ربما لا يعرف مفهوم الكلام الاستفهامي والكلام الطلبي
ولم يسمع هذين اللفظين فلا يتحقق انه اورده مع العلم بانه هذا النوع واعلم ان ظاهر
عبارة الكتاب ان قوله يتمنى ويستفهم الى آخره صفة كل احد وخبر ان قوله يوجد
كلا واعترض بان هذا لا يدل الا على كون كل من الموصوف بالتمني والاستفهام
ونحوهما عالما بالطلب وهو لا يوجب كون كل احد عالما به ليلزم كونه ضروريا غير مكتسب
بالفكر فالوجه ان يجعل يتمنى خبر ان ويوجد كلا بدلا منه لتفيد المطلوب والجواب
انه اذا كان كل متمن ومستفهم ونحوهما سواء كان ممارس الاكتساب بالحد

ام لا موردا لكل من ذلك في موضعه عن علم ثبت المطلوب على ما بينا من غير توجه منع
على الكلية بخلاف ما اذا قلنا ان كل احد فهو يتمنى ويستفهم الى آخره فانه يتجه منع
ثم ان الخبر والطلب يريد انهما مع تمايزهما بحسب الحقيقة تمايزان بلازم
مشهور هو احتمال الصدق والكذب يوجد في الخبر دون الطلب يريد انه لازم
مساو للخبر لا اعم منه ومشهور واضح لا يخفى فلا يبعد جعله في موقع الرسم ازالة لما عسى
يقع من نوع اشتباه في حقيقة الخبر بغيره وخفاء في حقيقته البديهية بالنسبة الى
بعض الاذهان ولا ينبغي ان يستبعد توقفه به كل الاستبعاد والكلام
لما كان بحث الطلب وتفاصيل ابوابه وتنويعاته مؤخرا عن الخبر وعن تحقيقها وتفصيلها
ليطمئن نفس الطالب ولا يتوهم ان البحث عنه مقصور على ما ذكرهنا من الاجمال
فيتحيره والمراد بما نسبنا اليه استغناؤه عن التوقيف وانقسامه الى الابواب
الخمسة وانصرافه الى معان اخر في تتابع امتناع الاجراء على الاصل وعبر عن ايراد هذا
القدر من الكلام الاجمالي بقرع السمع اشارة الى ان مجرد ايصاله الى السمع من غير غور ونفوذ
في القوى الادراكية ووصوله الى النفس وارتسام فيها بخلاف ايراد الكلام المفصل
المذكور في قانون الطلب فانه عند قصد تحقيقه وتزيينه وجعله متمكنا متقررا في
النفس لفراغ في تقتيق الاذن بحيث يصل الى قواها وينفذ في القوى ويسري
الى النفس فتوثقها وتصور المعاني تصورا جليا لا اشتباه فيه والخفاء ووفى
ما وعد فيما سبق من الاجتلاء وكشف القناع ولكشف عطف على مقدر
اي قلنا ناخذ في المقصود الاهم وفيه تنبيه على ان الحكم باستغنائهما عن التحديد اي
وما ذكره في موضع الاستدلال لتنبيه وازالة الخفاء بما يعرض لبعض الاذهان
وانه لا يبعد احتياجهما الى تعريف رسمي او اسمي بالنسبة الى البعض لالتباس شيء او خفاء
في وضع الاسم والقانون في الاصل اسم اعجمي للمسطر نقل الى القاعدة واصل يستعمل بقوم
الجزئيات والفروع فسمي به كلام من الابواب لاشتماله على قوانين في تحقيق المسائل
القانون الاول فرغ من ضبط معاقد علم المعاني فشرع في الكلام فيه وقدم قانون الخبر

لكونه اسبق في الاعتبار واقدم في الاشتقاق واكثر في الاستعمال واوفر في الاشتمال على الخواص يريد ان ما به يتحقق كون الخبر خبرا وباعتباره يكون محتملا للصدق للصدق والكذب هو حكم المخبر اى الذى بصدد الاخبار والاعلام اعنى الحكم الذى يحكمه المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اى معلوم لمعلوم بان يكون الحكم مستفادا من ذلك الخبر لا الحكم المفعول اى المحكوم به في غير ذلك الخبر يشير اليه بهذا الخبر كما في الجملة الواقعة صلة الموصول او الواقعة بعد ان المفتوحة فان مضمون الاولى يكون معلوما بغير هذا الخبر ومضمون الثانية صار من قبيل التصورات وهذا ما قال ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما في زيد قائم بدون التركيب والاعراب وتارة بالزيادة كما في ان قام زيد في الشرطية وان زيدا قائم بالفتح فيمثل هذا الحكم والاسناد لا يصير الخبر خبرا ولا يكون محتملا للصدق والكذب اما الصلة فلتقيدها بالمعلومية وكون الموصول فيها بمنزلة اللام في الاسم بخلاف مثل قولنا الكل اعظم من الجزء واما الاخر فلصيرورته من قبيل التصورات ولا يسع ان يفهم من هذا الكلام ان مدلول الخبر هو حكم المخبر بمعنى ايقاع النسبة لا ثبوت الحكم بمعنى وقوع النسبة والا لثبت مدلوله ولا يتحقق الكذب وللزم اجتماع النقيضين عند الاخبار بامرين متناقضين ولكان مدلول الخبر الصادق غير مدلول خبر الكاذب واللوازم منتفية وذلك لان الملازمات ممنوعة اذ لا يلزم من دلالة اللفظ على ثبوت الشيء وانفهامه منه كونه ثابتا في نفس الامر ولانه لا خفاء في ان مفهوم زيد قائم ثبوت القيام له في الواقع ولقد احسن من قال ان مدلول اللفظ هو الصدق وانما الكذب احتمال عقلي الا ترى انه اذا قيل لك من اين علمت ان زيدا قائم يقول سمعته من فلان وانه لو كان مدلول الخبر هو مجرد حكم المخبر وايقاعه النسبة لكان مدلوله ثابتا دائما ولم يتصور كذبه وما ذكر الشيخ عبد القاهر من ان مدلول الخبر ليس هو الثبوت لما سبق من الادلة فمعناه انه لا يلزم ان يكون ذلك متحققا في الواقع للزوم المحالات المذكورة فان قلت لا طلاع ان صلة الموصول جملة واذ ليست بانشاء تكون خبرا بل قد اطبقوا على انها

جملة خبرية قلت ذاك حين تجعل صلة واما بعده ففي كونه كلاما تاما ومحتملا للصدق والكذب الف كلام وقوله يحكم الضمير للموصول على الاتساع كقولك المرء الذى ضربته او على حذف الجار اى يحكم به فاما السبب قيل الفاء للتفسير وليس بذاك وقيل للتفريع يعني لما كان المرجع في احتمال الصدق والكذب هو الحكم وقد امكن تحققه مع كل منهما ومع اتصافه باحتمالهما كان الخبر المشتمل على الحكم محتملا لهما بواسطته وبهذا يظهر التغاير بين السبب والمسبب فان السبب احتمال الحكم لهما والمسبب احتمال الخبر والاظهر انه لمجرد العطف والتعقيب كانه قيل المرجع في احتمال الخبر الصدق والكذب الى الحكم واما السبب لذلك فامكان تحقق الحكم مع كل منهما لا الحكم نفسه وقوله ذلك الحكم اشارة الى الحكم المخبر الذى يحكمه في خبره وفيه احتراز عن الحكم المفعول الذى يشير اليه فانه وان امكن تحققه مع كل منهما فليس ذاك هو السبب وقيد الحكم بقوله من حيث هو حكم مخبر اى من غير اعتبار خصوص في الحكم او المخبر اذ مع ذلك قد يتعين الصدق وقد يتعين الكذب ولا يبقى الاحتمال كما في الخبر الضروري المطابقة مثل السماء فوقنا او اللامطابقة مثل السماء تحتنا وكما في خبر الصادق قطعا او الكاذب قطعا وقد بينا معنى الحيثية وسيجئ هذا اشارة الى الحكم المستفاد من الخبر لا الى استفادة المخاطب اياه من الخبر على ما توهم وكذا لازم الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم لا استفادة المخاطب ذلك من الخبر صرح بهذا في بحث توقف المسند اليه حيث قال ان فائدة الخبر هو الحكم او لازمه ولازم الحكم وهو انك تعلم الحكم ايضا وهذا هو الموافق للغة ايضا فان الفائدة في اللغة انما تطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وذلك الحكم اشارة الى الحكم الذى يحكمه في خبره اى لا الحكم المفعول الذى يشار اليه وقد نبهناك على ان المراد به ما يدل عليه الخبر من وقوع النسبة او لا وقوعها لا كون المخبر حاكما بذلك وكون الصورة حاضرة في ذهنه لينحصر مرجع كون الخبر مفيدا في لازم الفائدة بناء على ان الخبر لا يدل الا على ما في ذهن المتكلم من النسبة الحكمية لا على

للخارجية لما مر من لزوم كون كل خبر صادقا ولزوم السافض وقد عرفت منشا الغلط
وانه لا يلزم من الدلالة على وقوع النسبة الوقوع البتة ولا الجزم المخاطب او ظنه
بمضمون ذلك وح لا يكون الخبر مفيدا له ونحن جعلنا مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب
الى الامرين فحيث لم يحصل شئ منهما لم يكن الخبر مفيدا للمخاطب واما انه متى يكون
مفيدا له ومتى لا يكون فذلك بحث آخر لا خفاء في انه انما يكون اذا كان ظاهر حال
المتكلم عنده الصدق واما اذا كان الخبر ضروريا او مبينا بالدليل فاستفادة الحكم
لا يكون من الخبر نفسه ومنهم من اجاب بان المراد بفايدة الخبر حصول صورة الحكم في
ذهن السامع وان لم يصدق به ولا خفاء في حصول ذلك اذا لم يكن الطرفان
والنسبة حاضرة له عند سماع الخبر واما لو كانت حاضرة فالحاصل لازم الفايدة
والاولى له فايدة الخبر بدون هذه اي الفايدة الثانية المسماة بلازم
فايدة الخبر ممتنع بمعنى انه كلما حصل من الخبر العلم بالحكم الذي هو مدلوله حصل العلم بان
المخبر عالم بذلك البتة اما بمعنى حصول الصورة في ذهنه فظاهر واما بمعنى تصديقه
بذلك جزما او ظنا فبالنظر الى الظاهر والبناء على الاعم الاغلب وهذه اي الثانية
بدون الاولى لا يمتنع بمعنى انه قد يستفيد من الخبر كون المخبر عالما بالحكم ولا يستفيد
منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل ذلك الاخبار كما في قولك لمن حفظ القرآن قد حفظت
القرآن فانه يستفيد منه علمك بهذا الا كونه حافظا للقرآن لانه اعرف بحاله
هذا ان اريد التصديق وان اريد مجرد الحضور في الذهن فنفرضه فيما اذا سمع الخبر عند
حضور هذا المعنى في نفسه مشاهدة فلا محالة يستفيد من الخبر الفايدة الثانية دون
الاولى وما ذكر حكم اللازم الاعم فان الملزوم يمتنع بدونه تحقيقا لمعنى اللزوم واللازم
لا يمتنع تحقيقا للعموم وعبر عنه باللازم المجهول المساواة ليتناول الاعم بحسب الواقع
وبحسب الاعتقاد فانه اذا لم يعلم المساواة لم يمتنع عند العقل وجود اللازم بدون
الملزوم لان مبنى الامتناع على اعتقاد المساواة وكون اللازم ملزوما ايضا في الواقع
اسع واما ما يقال من ان مبنى ذلك على ان حكم اللازم المجهول المساواة سو

بعد استفادة منه فايدة غير اللازم الفايدة

سوان لا يمتنع بدون الملزوم لدلالة مفهوم اللازم على ذلك حتى يعرف انه مساو
للملزوم ولا يخفى ما فيه وفي قوله والاولى بالواو دون الفاء اشعار بان ليس هذا مبنيا
على الكلام السابق اذ ليس فيه الا الدلالة على ان الثانية تسمى لازم فايدة الخبر وهو
لا يوجب كونها لازما وللاولى ملزوما وانما هذا ابتداء حكم باللزوم بينهما من غير ساق
لذلك اعتمادا على ظهوره بادنى تامل وفيه تنبيه على وجه التسمية ومرجع كونه
صدقا لا يخفى ان كل امرين اذا نسب احدهما الى الآخر مع قطع النظر عن لفظ اللافظ
وتعقل العاقل فبينهما نسبة ثبوتية بانه هو هو او سلبية بان ليس كذلك وهو معنى
الواقع والخارج وان لم يكن النسبة امرا متحققا في الخارج ولا الامران مما لم يحقق
في الخارج ثم اذا اورد الجملة الخبرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن
المتكلم مرتسمة من الخبر في ذهن السامع فان كانت مطابقة للنسبة الواقعة بينهما في
نفس الامر بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين فتطابقهما صدق وذلك الخبر صادق
وكذا المتكلم به وان لم يكن مطابقة لها بان كانت النسبة المفهومة من اللفظ ثبوتية
والواقعة سلبية او بالعكس فعدم مطابقتها لها كذب والخبر كاذب وكذا المتكلم
وكون الصدق والكذب راجعين الى هذا المعنى هو المتعارف من اكثر الناس حتى انهم
لا يعرفون منهما الا هذا المعنى ويصدقون ابدا ما هو مطابق ويكذبون ما ليس بمطابق
وعليه الاعتماد بالنظر الى الدليل الذي يعتبر في تفسير الالفاظ اعني النقل عن اهل اللغة
وشهادة موارد الاستعمال وفي قوله الى مطابقة ذلك الحكم اشارة الى انهما انما يتوجهان
الى الحكم الذي يحكيه المخبر في خبره لا الى حكم مفهوم مشار اليه قال الشيخ
عبد القاهر الصدق والكذب يتوجهان الى اسناد الخبر الى المبتداء وسلبه عنه
لا الى صفة المبتداء فاذا كذبت القايل في قوله زيد بن عمرو كريم لم يتوجه الكذب الى
كونه ابن عمرو بل الى كونه كريما لان الصفة ثابتة على كل حال ليس ثبوتها مبنيا على
اثبات المتكلم اياها فما يقال ان زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب
مخالف للعرف واللغة وانما الاول صواب والثاني خطاء وهما يجريان في الاوصاف

والاخبار وقوله او غير مطابقته معناه لا مطابقته على جعل غير بمعنى لا كما جعل
لا بمعنى غير في قولهم جئتك بلا شئ فان قيل كيف يصح تفسير الكاذب بغير المطابق والابهم
ما لم يأول بمعنى عدم المطابقة قلنا لان كثيرا من اوصاف الخبر كالضرورية والمعلومية
غير المطابق وليس بكذب واما ايثار او على الواو فللاشارة الى ان معنى احتمال الصدق
والكذب بالواو هو كونه صادقا او كاذبا باو وبهذا علم انه لو قيل يحتمل الصدق
او الكذب لم يحسن وعند بعض عطف على عند الجمهور والتنكير للتقليل او النكارة
والمجهولية والبعض هو النظام لا الجاحظ على ما وهم وحاصله ان مرجع الخبر نسبة
في اعتقاد المخبر فان كانت النسبة المفهومة من الخبر مطابقة لها فصدق والا فكذب
سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء بان لا يطابق الواقع او صوابا بان يطابق وتقدم الخطاء
اوفق بالمقام اذ معه يتحقق افتراق الصدق بالتفسيرين وهذا التعميم والتسوية صريح
في ان المطابقة للواقع واللامطابقة غير معتبرة في الصدق والكذب على هذا التفسير
وان هذا ليس مذهب الجاحظ القائل بان الصدق هو المطابق للواقع والاعتقاد
جميعا والكذب هو عدم المطابقة لهما جميعا وما سوى القسمين وهو المطابق للواقع
دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد دون الواقع والخالي عن الاعتقاد اصلا مع
مطابقة الواقع او مع لا مطابقته اربعة ليست بصادقة ولا كاذبة بل وسائط وللشيخ
العلامة في هذا المقام خبط عظيم وهو انه توهم ان قوله الى طباق الحكم حيث لم يقل ذلك
الحكم كما في مذهب الجمهور اشارة الى هذا الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع محمولا
على مذهب الجاحظ وهو ان يعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد وجعل ضمير لاطباقه
للحكم الغير المطابق للواقع مع انه عائد الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق فصار الكذب
هو اللامطابقة للواقع والاعتقاد وبقيت الاقسام الاربعة واسطة ولم ينظر الى التعميم
سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء او صوابا ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون ليس بظاهره ملائما لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل بل هو مخالف له حيث
سمى ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد

بخبر

بخبر المنافقين بهذا التفسير واسطة لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهبا آخر في نفي الواسطة
وزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وسواء الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد
جميعا فصدق والا فكذب ثم قال وههنا مذهب اخرى غاية السخافة وهو ان الخبر ان
طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق المصنف الحكم وسياق كلامه يدل ان
على انه يريد هذا المذهب بناء بيان لمبنى المذهب المذكور مخالفا للجمهور
وهو نصب على المفعول له او الحال او المصدر بفعل محذوف في موقع الحال وذلك انه
متى ظهر خبر المخبر الموافق لاعتقاده مخالفا للواقع يقال انه لم يكذب لانه لم يتكلم بخلاف اعتقاده
او ظنه فلو لم يكن الكذب عدم مطابقة الاعتقاد بل الواقع لم يصح نفيه حتما ثم تمسكا بذلك
وقوله واحتجاجا اي المخبر بها اي لدعوى التبرؤ عطف على دعوى للعلم تبرؤ المخبر
والمعنى ان المبنى مجموع الامرين وقوله وتكذيبا بمعنى انهم جعلوه مبنى لمذهبهم معارض
باطباق المسلمين على تكذيب الكافر اذا اخبر بطلان الاسلام وتصديقه اذا اخبر
بحقيته ثم لا يخفى ان المعارضة انما تنفي البناء بمعنى المبنى لا نفي المدلول لا الاستدلال
او الدليل وهو المناسب لايقاع العلم عليه لكن في لفظ هذا بعض نبوة عن الحمل عليه
اذ المذكور سابقا هو البناء بالمعنى المصدري واثر في هذا الطرف لفظ تكذيبا وتصديقا
وفي ذاك لفظ الدعوى والتبرؤ ميلا الى الترجيح وانما قال يحتاجان بالعلم لا يقطعان
لاحتمال ان يكون تصديقا وتكذيبا للتأدب ودفع وهم الصدق والكذب بمعنى مطابقة
الواقع ولا مطابقته وللاشارة الى ان اعتقاد العاقل يمنع ان يكون حقية الاسلام
لا بطلانه ويستوجبان طلب تأويل اي صرف عن الظاهر لان قوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون يكذبهم بالمنع وجهه واوكد وظاهر الكلام رجوع التكذيب
الى ما حكي عنهم من قولهم انك لرسول الله اذ الاخبر في الظاهر سواه وهو وان كان في موقع
مفعول نشهد لكنه اخبار واعلام بالحكم على الممنوع حتى لو قيل نشهد انك رسول الله
بفتح ان وترك اللام كان كذلك ولو سلم فلا خفاء في دلالته على اخبارهم بذلك
لكون هذا التصور اشارة اليه وهذا القدر كاف في صحة رجوع التكذيب اليه

بحسب الظاهر واما التأويل فقد ذكر فيه وجوه الاول ان التكذيب راجع الى قولهم نشهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار لا انشاء للشهادة الثاني انه راجع الى تسمية مثل هذا الاخبار الخالي عن مواطاة القلب شهادة كانه قيل اخبارنا هذا شهادة فكذب الثالث انه راجع الى الحكم المشهود به لكن لا بمعنى انه كاذب في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل انه غير مطابق للواقع واختار المصنف وجها رابعا يليق بالبلاغة وخواص التراكيب المسموعة من البلغاء وهو ان التكذيب راجع الى خبر يشعر به ان واللام واسمية الجملة وهو ان اخبارنا بانك رسول الله صادر عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط كما في قولهم اذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم لظهور ان ليست هذه التاكيدات لنفي شك او رد انكار في الحكم كما سيأتيك في باب الاطناب وفي تعرض هذه الآية دلالة على ان قوله والله يعلم انك لرسوله انما جيء به لدفع وهم ان يكون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله واذ قد عرفت من قولنا مرجع الخبرية الى كذا علما مر ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكم المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اي انه يتحقق بمجرد ذلك من غير احتياج الى رابع اخر لكن لما كان الحكم هو المقصود والجزء الاخير وبمنزلة الصورة ومستلزما للطرفين جعله المرجع وعبر عن المسند اليه بالمحكوم له دون عليه اشارة الى انه المعتبر في الخبر والمقصود برجوع الحكم اليه وهو الذي نسميه الاسناد الخبري جريا بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصود الاولي وفقا لما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ واما بحسب ظاهر الصناعة والنظر النحوي فالاسناد الخبري هو ضم الكلمة الى الكلمة بحيث يفيد ثبوت مفهوم احدهما لمفهوم الاخرى او نفيه لان المسند اليه والمسند من صفات الالفاظ والتمثيل بقوله شيء ثابت ليس ثابتا للقصد الى اثبات مفهوم لمفهوم والدلالة على انه لم يزد على ذلك من الخصوص في المحكوم له او به فاو زايد على ما هو المعتبر في اصل الخبر وصح وقوع شيء مبتدا بحسب ما دل عليه السكير من الابهام كانه قيل شيء ما من الاشياء

وقال

وقال في الثاني يحكم بالاثبوت للشيء دون ان يقول بنفي الثبوت على ما هو مفهوم السالبة اشارة الى ان اللاثبوت اذا جعل محمولا لم يكن من السالبة والمعدولة في شيء لا فتقارهما الى وجود الموضوع في الخارج بخلاف ما اذا جعل رابطة مثل شيء ما متحرك او ليس بمتحرك او لا متحرك فان المعدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة وقد يتوهم ان الحكم بمفهوم لمفهوم مرجع للخبرية الحملية دون الشرطية لان الحكم فيها انما هو بثبوت قضية او لا ثبوتها على تقدير اخرى وليس بشيء لان هذا انما هو اعتبار المنطقيين القائلين بان الشرط والجزاء قد خرجا من ان يكونا قضيتين وان يحتملا الصدق والكذب واما في اعتبار النحويين فالحكم هي الجزاء المحكوم فيه بثبوت مفهوم لمفهوم او لا ثبوته والشرط قيد له بمنزلة الظرف والحال على ما سيجيء في الكتاب من ان الجملة الشرطية جملة خبرية مخصوصة بقيد مخصوص قال السيرافي جواب المجازاة سواء اخبار ووعد يقع فيه التصديق والتكذيب والوفاء والخلاف الا ترى انك اذا قلت ان جاء زيد اعطاه عمرو دينارا لم يقع لك تحكي ولا بتاخره تصديق ولا تكذيب وانما يقع لك التصديق والتكذيب باعطاء عمرو اياه الدينار ومنعه اياه بعد مجيئه لا يزيد على الثلثة يعني بالنظر الى الاجزاء الثلثة لان الاعتبارات الراجعة الى المجموع من غير نظر الى جهة اخرى منحصرة فيها هي التي جعلت اعتبارات الحكم لكونه الجزء الاخير الذي معه تحقق الجملة ولهذا جعلها عند التفصيل كون التركيب كذا وكذا واما الاعتبارات الراجعة الى متعلقات المسند اليه والمسند فقد ادرجها في اعتباراتهما وذكرها في فنهما لكونها بمنزلة الاجزاء منهما بخلاف اعتبارات الجمل عند الانتظام فجعلها الفن الرابع اما الاعتبار وافرده قصدا الى معنى الجنس لان سوق الكلام اقتضى ذكر المقابلات من الامثلة بكلمة او والمناسب على تقدير جمع الاعتبارات ان يذكر الامثلة كلها بلفظ الواو فليتدبر وقوله في التركيب حال من الضمير في الراجع لان الاعتبار راجع الى الحكم لكنه يعتبر في التركيب بحيث يكون الموصوف به هو التركيب على ما قال

لكون التركيب تارة كذا وتارة كذا واحترز به عن اعتبار راجع الى الحكم لا يظهر في التركيب
ولا يذكر في الفن ككون الحكم ضروريا او مكتسبا مستحسنا عند الحاكم او غير مستحسن
ونحو ذلك وقيد الحكم بقوله من حيث هو حكم اي مأخوذ بهذه الحيثية بمعنى كونه على الطلاقه
من غير اعتبار كونه لغويا على ما يراه البعض من ان وضع انبت مثلا على ان يسند
الى القادر المختار او عقليا على ما هو الحق كما سيجيء في علم البيان من ان وضع انبت
مثلا ليس الا انه لاثبات الانبات دون فعل اخر في الزمان الماضي دون المستقبل
واما انه الى اي شيء يسند فذلك بحكم العقل لا غير ومن غير اعتبار كونه حكما على محكوم عليه
معرف او منكر او نحو ذلك فان امثال ذلك لا تذكر في هذا الفن وقد يفهم من الحكم اللغوي
مثل انبت الله البقل ومن العقلي مثل انبت الربيع البقل ولا ارى لهذا وجها فان
كليهما عقلي الاول حقيقة والثاني مجاز ولو قال من غير التعرض لكونه حقيقة عقلية او مجازا
عقليا لكان سواء الوجه كما في المسند اليه والمسند ومما ذكرنا من الحيثية نظهر ان المراد
ان هذه الاعتبارات تلحق الحكم من حيث هو اي لذاته وماهيته على ما هو الظاهر من قولهم
هذا الشيء من حيث هو كذا او ليس كذا فان امثال هذه لو صح كونها عوارض لحكم فانه غير مفارقة
البتة كالزوجية للاربعة وظاهر ان شيئا من هذه الاعتبارات ليس بهذه المثابة وقوله
من غير التعرض في موقع البدل او البيان لقوله من حيث هو حكم ولكونه صلة التعرض والمعنى
لا من جهة التعرض لذلك بل من جهة اطلاق الحكم وقوله في الاثبات خبر مبتدأ اي هذا في الحال
وقوله في النفي متعلق بمقدر في موقع المبتدأ خبره كون اي الاعتبار الراجع الى الحكم في النفي
كون التركيب كذا وقوله فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبري اذ لا يكاد يسع ما يتوهم
من رجوع بعض هذه الاعتبارات الى المحكوم له او المحكوم به كلام الابتداء وتعرية التأكيد
والباء في خبر ليس فصرح بان فائدة الكل تظهر في الحكم حتى ان ترك الذكر وسائر المؤكدات
يفيد كون الحكم ابتدائيا غير مشوب بشك او انكار وكذا الاقتصار على كلمة النفي واما
الاعتبار الراجع الى المسند اليه فلا خفاء في انه بهذا الوصف لا يكون الا في التركيب
سيما وقد قيد بحيثية كونه مسندا اليه فقوله في التركيب يكون لقصد التوضيح

والتوبر

والتوبر واما قيد الحيثية فللاحتراز عن الاعتبارات الراجعة اليه من خصوصية
كونه مسندا اليه باسناد ابتدائي او طلبي او انكاري والمسند مقدم او مؤخر
معرف او منكر او نحو ذلك مما هو بواسطة جزء آخر فانه لا يعد في فنه وكذا اعتبار
كونه مجازا او حقيقة صريحا او كناية فان بيانه في البيان وكذا الكلام في قيد المسند
بالتركيب وبالحيثية وقد نبهناك على ان ليس المراد ان هذه الاعتبارات تلحق
المسند اليه او المسند لذاته حتى يلزم ان لا يفارقه   كقولك على ان يستوي في
اعتبار الحكم الامثلة واقتصر هنا على التمثيل للحذف ولم يمثل في المسند بشيء قصدا
الى الاختصار بعد الارشاد وانسياق الذهن وقدم الحذف لكونه اغرب الاحوال
حيث الحق المسند اليه والمسند بالعدم فكان التعرض له اهم ولانه في التحقق عائد الى
عدم ايراده وهو مقدم على الايراد كما هو في عدم الحادث وعبر عنه في المسند اليه
بالحذف اشارة الى كونه العمدة والركن الاعظم حتى كانه ذكر ثم اسقط بخلاف المسند
فانه ترك ولم يذكر وقوله موقفا آخر لكونه لا يصفه بالنسبة انه لا يخصه بل يعم الثابت
والمحذوف قدمه على ما عطف عليه اعني منكرا لكونه الاصل في المسند اليه بخلاف
المسند فانه بالعكس وقوله من احد المعارف بيان معرفا وقوله مصحوبا ومقرونا صفة له
لكون التوابع على الاطلاق مع الموصوف غالبا وضمير الفصل مختصا به وانما جعله من
اعتبارات المسند اليه لانه يقترن به اولا ويطابقه لفظا واما فايدته فلا يخص
المسند اليه او المسند بل نسبة بينهما وربما عبر عنها بما هو مضاف الى المسند اليه
مثل تخصيصه بالمسند بمعنى جعله منفردا بالمسند وبما هو مضاف الى المسند
اكثر مثل تخصيص المسند بالمسند اليه كما في هذا الكتاب بمعنى قصره عليه ومثل
قصر المسند على المسند اليه ومثل فصله عن النعت واما بيان ذلك بان معناه الدال
هو موصوفية المسند اليه بالمسند دون غيره ثم يلزم وصفية المسند للمسند اليه
دون غيره فتحكم كيف وفي الكشاف ان فائدته ايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره وقوله مخصوصا صفة منكرا او مقدما خبر آخر لكونه اذ لا يخص المنكر

ايضا مصدر فعل لازم للحذف اى آخر اعتبار قيد المسند اليه فى المسند ايضا
اى عاد عودا على الحيثية المذكورة وهى عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا
وفى افراده متعلق بمحذوف اى وكذا لا اعتبار الراجع الى افراده ثم عطف عليه
قوله وفى كونه جملة وقدم فى شان اعتبار الافراد الفعل لانه الاصل فى المسند للدلالة
على النسبة المناسبة للحكم وفى اعتبار الجملة الاسمية لتقع الفعلية بحسب الشرطية
والظرفية الراجعين الى الشكّ ومقيد خبر آخر لكونه لا اصلح اسما لعدم الاختصاص
هذا اى كون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا يزيد على ثلثة انما يكون اذا كانت الجملة
الخبرية مفردة غير منتظمة مع اخرى بالعطف او غيره وخص الخبرية لان الكلام فيها والا
فبحث الفصل والوصل يقع فى الانشائية ايضا وكذا الايجاز والاطناب بل ثمّ
لا اختصاص انتظام الجمل واما اذا انتظمت مع اخرى يقع اعتبارات غير ما ذكر
فى الفنون الثلثة حسن الامر ذاك او حسن ذاك الانتظام واقع فيكون هذا تكريرا او تذكيرا
للظرف السابق وفن رابع بدل من اعتبارات او خبر مبتدأ محذوف اى هى فن رابع
ولعلّ الفائدة فى هذا التكرير كان الاحسن ان يجعل فن رابع فاعل يقع وذاك اشارة
الى ما يعرض للجملة عند الانتظام لا الى الانتظام نفسه وهو مبتدأ خبره اعتبارات
اى اذا انتظمت يقع فن رابع من الاعتبارات الراجعة الى الجمل ان الحاصل اعتبارات
غير ما ذكر فى الفنون الثلثة   ولا اتضح الكلام فى جميع ذلك اى ما ذكر من فنون
الاعتبارات الاربعة اتضاحه الذى ينبغى ويليق الا بالتعرض لمقتضى الحال تفسيرا
لمعناه وتفصيلا لافراده على وجه اجمالى ضابط لابواب علم المعانى يفصله على التحقيق
الكلام فى مباحثه وذلك لانه لا يكفى فيما يتعلق بالغرض من علم المعانى معرفة هذه الاعتبارات
من جهة تصورها او التصديق بثبوتها بل من جهة كيفية تطبيق الكلام بها على مقتضى الحال
وذلك لا يتم الا بمعرفة مقتضى الحال وهى لا تتم الا بمعرفة المقامات والحالات المقتضية
لذلك فبالحرى اى فالحرى الخليق بغرضنا عدم اتخاذ مقتضى الحال منسيا غير ملتفت اليه
بل اتخاذه متعرضا له ملتفتا اليه   لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة

كانوا

كانوا اذا قصدوا تأدية معنى من المعانى من مدح او ذم او شكر او شكاية او اعتذار
او افتخار او نحو ذلك قاموا او جلسوا فتكلموا فى ذلك المعنى بما اتفق من الكلام
المناسب فسميت مقامات او مجالس تسمية للشئ باسم مكانه وربما سمّوا تلك المعانى
والامور الداعية الى ذلك الكلام المخصوص من حيث كونها بمنزلة محل وموضع لذلك الكلام
مقاما وبمنزلة وقت وزمان له حالا فقالوا تكلّم فلان فى مقام المدح او الذم او فى حاله
وكان هذا الكلام فى محله او لم يكن وكان مناسبا للوقت او لم يكن فتحقق ان الحال
هى الامر الداعى الى كلام مشتمل على كيفية مناسبة له من حيث توهم زمانيته للكلام
والمقام ذلك من حيث توهم مكانيته له ومقتضى الحال بالتحقيق هو ذلك الكلام المشتمل
على الخصوصية المناسبة وبهذا الاعتبار تصدق ان قولنا ان زيدا القائم عند رد
الانكار مطابق لمقتضى الحال بمعنى انه جزئى لذلك الكلام الكلى الذى يقتضيه انكار
المخاطب لقيام زيد وصادق هو عليه وموافق له فى الاشتمال على الخصوصية وصح
ان تلك الخصوصية كيفية بها طابق الكلام مقتضى الحال الا انه لما كانت المطابقة انما تتحقق
بتلك الخصوصية وكان اقتضاء الكلام ثابتا وانما اثر الانكار فى اقتضاء تلك الخصوصية
شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية على ما هو مقتضى ظاهر سوق كلامه فى هذا
الكتاب اجمالا حيث يقول فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم الى ذكر المسند اليه
ترك المسند وتفصيلا حيث يقول واما الحالة المقتضية للحذف فللاثبات للتعريف
للسكت على ما مر عليك فى الابواب   فمقام التنكير تفصيل لتفاوت المقامات
فذكر اولا التفاوت بحسب انواع المعانى والاغراض وثانيا بحسب بناء الحكم على
حال المخاطب وانقسامه الى الابتدائى والطلبى والانكارى ولذا اعاد لفظ كذا
وثانيا بحسب تفاوت حال المخاطب فى قوة الادراك وعبر عن تفاوت القسم الاول
بالمباينة لكون المتقابلين فى غاية الخلاف بحيث لا يصير احدهما الآخر قط بخلاف الجزئين
فحمله المغايرة وقال ولكل من ذلك اى المذكور من المقامات معنى غير مقتضى الآخر افتتاحا
فى المقصود اذا الغرض كان التعرض لمقتضى الحال ولما كان اعتبار هذه المقامات

كلها قبل الشروع في الكلام حتى كانه اعتبر اولا انه في مقام المدح مع مخاطب منكر غبي
ثم اخذ في الكلام واعتبر حال المسند اليه والمسند وما يتعلق بهما وحال انتظام المجلس
وما ترتب عليه قال ثم اذا شرعت في الكلام اشارة الى ما يذكر في الفنون الثلاثة الاخيرة
والى انه انما يكون بعد الاخذ في الكلام وملاحظة اجزائه واقترانه بكلام آخر بعد تمامه
وكان مقتضى الظاهر ان يورد ما يتعلق باحوال الكلم ايضا ههنا لكونه من اجزاء الكلام
بل معظمها الا انه لما لم يكن الدال عليه جزءا ملفوظا مسموعا مترتبا كالمسند اليه والمسند
ومتعلقاتهما جعله من الاحوال التي تعتبر قبل الشروع في ذكر كلمات الكلام
ولكل كلمة مع صاحبتها مقام مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما اعني لكل كلمة او مضاف
محذوف اي لوضع كل كلمة والمعنى لكل كلمة وقعت في الكلام مع كلمة ذكرت معها مقاما
ليس لها مع كلمة اخرى مثلا لزيد مع منطلق مقام ليس له مع انطلق او ينطلق ولا انطلق
مع زيد المتقدم مقام ليس مع زيد المتاخر وكذلك المعرف والمنكر وغيرهما ولا انطلق
مع ان مقام ليس مع اذا ومع اذا مقام ليس مع لو ولان مع انطلق مقام ليس مع ينطلق
وعلى هذا القياس فليتامل في هذه الكلمة فانها جامعة لكثير من مباحث الفن وقد خفي
معناها على كثير من الناظرين وكذا معنى قوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام يعني ان
لحدود الكلام ونهاياته وانقطاعاته عليها وانتهائه اليها مراتب مختلفة لها مقامات
متفاوتة فمن مقام يقتضي قدرا من الايجاز وآخر اوجز واوجز وقدرا من الاطناب وآخر اكثر
واكثر وكذا لانقطاع الكلام على جمل مفردة مقام ولانتظامها مع جمل اخرى او اكثر
وانقطاعه بعدها مقام آخر وارتفاع شان الكلام بمعنى الكلام الذي يعتد به
في الحكم عند ارباب البلاغة ولا يلحق باصوات الحيوانات وانحطاطه في باب الحسن والقبول
الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التفاضل والتناضل والارتقاء الى حد الاعجاز يكون
بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات بل من الكلام المشتمل عليها
فكلما كانت المصادفة اتم واوفى وما صادفه اوفق واليق كان الكلام في مراتب الحسن
في نفسه والقبول عند السامع البليغ ارفع واعلى وكلما كانت انقص كان اشد انحطاطا

واحد

وادنى درجة واقل حسنا وقبولا وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ان يحمل الانحطاط
بعدم ذلك بل لا يصح له وهو اي الاعتبار الذي يليق بالمقام بل الكلام المشتمل
عليه من حيث هو كذلك هو الذي نسميه مقتضى الحال فيكون هو الاعتبار المناسب
للمقام فان كان مقتضى الحال تفسير وتفصيل لقوله وارتفاع شان الكلام
الى آخره وقد راعى في ذلك نكتتين احديهما الاشارة الى ان معرفة جميع الاعتبارات
حتى الراجعة الى الاجزاء انفسها كلها عائدة الى معرفة خواص التراكيب حتى قال في الجمع
يحسن الكلام كذا والثانية الاشارة الى ما عليه المحققون من علماء المعاني وقد بالغ في تحقيقه
وتفصيله الشيخ عبد القاهر على ما لخصناه في شرح التلخيص وهو ان الخواص والمزايا
وما به يقع التفاضل في الكلام ويتعلق لاعجاز تعتبر اولا وبالذات في المعاني الاول التي
يدل عليها بالالفاظ ثم بتبعيتها في الالفاظ حتى يكون مرجع البلاغة والفصاحة
ومنشاء الحسن والبراعة وكل ما يوصف به الكلام في باب الفضل وتفضيل شاعر
على شاعر وكاتب على كاتب الى ترتيب تلك المعاني وتصويرها بالصور المختلفة والكيفيات
المتمايزة المسمى باسم النظم لا الى الالفاظ المنطوقة والحروف المسموعة انفسها ولا الى
المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يقصد اثباتها كالوصف بالجمال او الشجاعة او السماحة
مثلا ووجه الاشارة انه لم يقل ان كان مقتضى الحال تاكيد الكلام فحسن الكلام ايراده
مؤكدا بحسب المقتضى بل يقوي لفظ اسم الفاعل والمفعول مثلا ان كان الحكم بكاد
ضعيفا فيحلى بتاكيد اقل او قويا فاكثر وان كان المقتضى تاكيدا ضعيفا يؤكد لذلك او قويا
فاكثر واكثر على ذكر يشير الى ان عدم الذكر قد يعبر عنه بالحذف والطي والترك
وما امكن يراعى اختلاف العبارة في المقتضي وفيما يورد عليه الكلام ولذا قال ان كان المقتضى
ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره اثباته على وجه من الوجوه المذكورة
اي معرفا من احد المعارف مصحوبا بتابع او غير مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرون او منكرا
مخصوصا او غير مخصوص مخصصا بشيء من التخصيصات اي جملة او مفردا فعلا
او اسما موقتا او منكرا مقيدا اكل ذلك بنوع قيدا او غير مقيد فحسن الكلام وروده على من الاعتبارات

وفي الاطلاق والحكم واعتبر المعنى الى الحكم

انتظام الجملة مع اخرى ان اريد ذكرها مع اخرى فضمير فصلها ووصلها
للجملة دون اخرى او بالعكس فبالعكس واما ضمير معها فيجوز ان يعود الى ايهما شئت
لكن الانسب ان يكون مرجع الكل واحدا وحمل الايجاز ههنا على جمل عما بين المتخاطبين
والاطناب لاطيتها لكونها سوى ذلك من الايجاز والاطناب مندرجا في مباحث الفنون
الثلثة وقد ترتب الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات المذكورة وبالجملة فيما يتعلق
بمباحث القانون الاول على فنون اربعة بمعنى يصيرون كل منها بمنزلة جزء من الكلام
ههنا بمنزلة الابواب والفصول فبهذا الاعتبار صح في كل منها انها في تفصيل اعتبارات
كذا كما ذكرنا في صدر القسم فان قيل قد دل قوله ان كان المقتضي فصلها او وصلها
والايجاز او الاطناب على ان كلا منها مقتضى الحال ونفس اعتبار مناسب فما معنى قوله
الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب قلنا
ان كانت الاضافة بيانية فلا اشكال وان كانت لامية ليلائم اعتبارات الاسناد
والمسند اليه والمسند فالوجه ان كلا من الفصل والوصل مثلا اعتبار مناسب
من حيث كونه من عوارض الكل المنتظم وذو اعتبار مناسب من حيث ان لكل منهما
احوالا مثل كون الوصل بالواو او غيرها وللتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
او لدفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال او كمال الانقطاع الى غير ذلك من التفاصيل
المورودة في الفن الرابع وكذا الكلام في الايجاز والاطناب وقبل ان نشرع
اي قبل ان نعطي الفنون الاربعة ما يناسبها ويجب فيها في الذكر اللسان من التوثيق والتحرير
والتفصيل والتمثيل والتمهيد والتفريع والتعليل والدليل ننبهك على اصل ينبني عليه
ثباتك على التحصيل وعدم اعراضك بعد ابراء بعض الاحكام عن الدليل ليكون ذلك الاصل
مستقرا على ذكر قلبي كائن منك تحفظه ولا تذهل عنه او ليكون انت منه على صنع ذكر
واحضار لا ترك واهمال او على موضع ذكر منه وذلك الاصل هو انه ليس من الواجب
في صناعة من الصناعات وعلم من العلوم وان كان الرجوع في اصولها وتفاريعها اي ادلتها
واحكامها او في احكامها الكلية والجزئية الى مجرد العقل من غير دخل للوضع والاصطلاح

ولاف

والمولف والعادة كالعلوم الحكمية ان يكون الدخيل فيها اي المنتسب اليها من غير
ان يكون عريقا فيها يقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم كالناشي
عليها اي كمن كان بمنزلة المجبول عليها يقال انشاؤه فنشاء ونشاء الغلام بلغ
وارتفع في استفادة الذوق من تلك الصناعة فان في العقليات الصرفة ايضا ذوقا
سوا ادراك يشبه الكشف والمشاهدة وهذا ما يقال ان الحكمة تصير كشفية ذوقية بعدما
تكون كسبية نظرية واذا لم يجب ذلك اذا كانت الصناعة عقلية صرفة فكيف يجب
اذا كانت الصناعة كصناعة المعاني مستندة الى تحكمات منسوبة الى الوضع والاصطلاح
مثل كون ان زيدا قائم للتاكيد وان زيدا لقائم لزيادة التاكيد والى اعتبارات اي امور
ينظر اليها ويراعى منسوبة الى الالف والعادة والتدرب في النظم والتاليف والتتبع
للتراكيب مثل كون قولنا الزاهد يشرب ويطرب للاستهزاء والاعتياد وابن تدعوك
للاستضلال وانما اثر نفي الوجوب على اثبات الامتناع لانه ربما يمنع ولانه لا يحتاج
اليه في اثبات مطلوبه المشار اليه بقوله فلا على الدخيل اي اذا لم يجب تلك المساواة بينهم
فلا باس على الدخيل في الصناعة التي هي علم المعاني ان يقلد صاحبها اي من صار بمنزلة
المجتهد فيها في بعض ما اجاب به من الاحكام بمنزلة العنوي ان فاته الذوق في تلك البعض
مستمرا على ذلك التقليد الى وقت ان يتكامل له على التدريج في المواظبة على الاشتغال
بهذه الصناعة الاسباب الموجبة لذلك الذوق الذي سهلا كل الامر فيها على ما قال
ان ملاك الامر في علم المعاني سوا الذوق السليم والطبع المستقيم وان مدرك الاعجاز
سوا الذوق ليس الا وان طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين فظهر ان كلا
من الذوق والطبع قد يطلق على القوة المهيئة للعلوم من حيث كمالها في الادراك بمنزلة
الاحساس ومن حيث كونها بحسب الفطرة وقد يخص الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام لكونه
بمنزلة الطعام اللذيذ المشتهى لروح الانسان المعنوي والطبع بما يتعلق باوزان الشعر
لكونها تخص الجبلة بحيث لا ينفع فيها اعمال الحيلة الا قليلا وكان شيخنا اورد
على دعواه شاهدي عدل من كلام شيخه شرف الدين الحاتمي وشيخ الكل عبد القاهر

وهو الذي ما دخل
في قوله اولئك كالانعام



بالجرجاني واثنى على شيخه تعديلا له وتزكية لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر معدل مزكى بكل لسان ذلك الامام في نسخ الاصل رفع على البدل والاحسن النصب على المدح وانزلن يسمح عالم بسمح دلالة على انه من الكمال بحيث نعلم انه لا يكون له مثل فيما يستقبل من الزمان واما فيما مضى فلا حاجة الى الاعلام واسناد ترك السماح الى الادوار مجازي بقرينة صدور الكلام من الموحد لا متمكن الا اسناد الحوادث الى الاوضاع والحركات الفلكية تخيلنا خبر كان نقال احالة بالدين على فلان كان ثابتا جهة الحسن كان له في ذمة المحال فاحاله به عند المطالبة على البعض وضمير فيها للكثير من المستحسنات والواو في ونحن للحال من تحيلنا وحظ ظرف متعلق بالظرف الواقع خبرا اي ممن نبغ اي ظهر واشتهر والعدة العدد الكثير وعلم الادب جميع ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والقوافي والترسل وما يجري مجرى ذلك وصبغ اليد بجدة الشيء كناية عن الاشتهار بها والتبحر فيها واصله فيما اعرس كان يصبغ يده بالحنا فيعلم ذلك وبا لحمل كل من صبغ يده بلون علم تلبسه عما يتعلق به المعاناة المقاساة الوكد القصد وليس بلغة اصلية بل مولد قال في العرب الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت وقال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد عربية مولدة الكد شدة العمل والمعنى انه مع كماله في العلم والافادة يحيلنا على الذوق ولا يقيم الدلالة ونحن مع اشتهارنا في انواع من علم الادب وتحصيلنا طرفا صالحا منه نقبل ذلك ونقلده في تحسين ما استحسنه وما سوكله تنبيه دخلت الجملة الاسمية كما في قوله تعالى ها انتم هؤلاء وقول النابغة

ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت … فان صاحبها قد تاه في البلد

وهو ضمير الشان او مبهم يفسره الامام وكم بعيد في موقع الخبر بتاويل الخبر ممن لم يجوز الا ان بنه وهذا اشارة الى الاحالة على الذوق اذ ليس في دلايل الاعجاز ان ليس الدخيل كالثاني اصلا فضلا عن الاعادة الفن الاول بنه اولا على ان مقتضى العقل سواء ان يكون كلام المتكلم على الاطلاق بقدر ما يقصد من افادة النسبة الاخبارية

ذ او الانشائية وما يتبع ذلك ويتعلق به وثانيا بانه اذا كان مخبرا لزم ان يكون قصده افادة المخاطب الحكم او لازمه بقدر الاحتياج ثم فصل ذلك بانه ان جرى على مقتضى الظاهر فان كان المخاطب خالي الذهن استغنى عن المؤكدات وان كان مترددا احسن التاكيد بمؤكد وان كان منكرا وجب التاكيد بقدر الانكار وان جرى على خلاف مقتضى الظاهر من الحال وجب الحمل بمقتضى الحال الغير الظاهر على تفاصيله فقوله من المعلوم اي من القضايا المعلومة المقررة في العقول ان حكم عقل المتكلم عليه اي ما يحكم به ويقتضيه ويثبت عنده ويرتضيه حال اطلاق لسانه وتحريكه الى النطق بالالفاظ والحروف ان يصب منطوقه في قالب الافادة بحيث لا يقصر عنها لما لا يشتبه على احد ولا يزيد عليها احترازا عن عيب اللغو الذي هو عبث محض ليس للاقدام عليه مقتضى العقل حتى لو كان قصده ان يلغو بمقتضى امر من الامور فحكم العقل ان يفيد ذلك وقوله حال اطلاق من جهة المعنى متعلق بيفرغ لكنه ممنوع في حكم اللغو فينبغي ان يتعلق بمحذوف او بحكم العقل فليتنبه لما اشرنا اليه من انه يريد ان للانسان متصرفا ظاهرا هو اللسان عمله تحصيل الالفاظ والحروف وآخر باطنيا حاكما على الاول عمله تحصيل المعاني وافادتها وحكمه المحتوم على الانسان سواء ان يصرف محصول اللسان الى الافادة وبهذا يظهر ان قوله من المعلوم ان حكم العقل ليس كلاما قليل المحصول بمنزلة ان يقال من المعلوم ان المعلوم كذا بل كلام رصين بمنزلة ان يقال من المعلوم ان الواجب بحكم العقل سواء ان يكون كلام المتكلم لا يزيد على المقصود ولا ينقص عنه فاذا اندفع قد ظهر بما ذكرنا من معنى الافراغ في قالب الافادة حسن تفريع هذا الكلام على ما قبله اي اذا كان مقتضى العقل سوء الافراغ في قالب الافادة فاذا شرع المتكلم في الكلام واطلق لسانه البتة حال كونه بصدد الاخبار والاعلام من غير ان يذكر الكلام الخبري لمثل تاسف وتحسر او بث شكوى او نحو ذلك لزم ان يكون قصده في حكمه الذي يتضمنه خبره الذي اندفع فيه افادته اي افادة المتكلم او خبره للمخاطب حال كون المفيد متنا ولا متعلقا للافادة اعني التركيب وما ينضم اليه من المذكورات

لا ينقص وسواوي نظرا الى قوله بعد ولا يزيد ٢

بقدر الاحتياج لا انقص نحا منها عن المقصود ولا ازيد نحا شيا من اللاغية ولم يذكر
مفعول الافادة لان اللازم مما سبق ليس الا مجرد كونه مفيدا سواء جعلت ضميرا فادته
للمتكلم او الخبر فالحكم راجع الى حقيقة التكلم والاخبار بذلك الخبر فاذا النفى
الحكم متصل للكلام السابق ويعم الخبر الذى انزرع فيه من هو بصدد الاخبار
والاعلام الى الابتدائى والطلبى والانكارى وما يليق بكل منها من الاعتبار المناسب
وفى قوله ليحضر وينتقش اشارة الى ان القاء الخبر ليس لافادة تصور مفرداته بل لافادة
التصديق بالنسبة وارتسام صورة الحكم فى ذهن السامع وانما ذكر المفردات ليحضر
فى ذهن المخاطب معانيها المعلومة التى ربما كان ذاهلا عنها حال القاء الخبر اليه فان قيل قد
ربما يكون احد الطرفين بل كلاهما حاضرا بل الانتقاش حاصلا قلنا اما ان يكون
المخبر عالما بهذا الحضور والانتقاش فى ذهن السامع فلا يكون مما نحن فيه اعنى القاء بهذا
الغرض فيصدق انه القاها للحضور والانتقاش فاستغنى عن المؤكدات لكن لم يحصل غرضه
بكلامه لامتناع حصول الحاصل وقد يقال ان السؤال انما يتوجه على تقدير حضور احد الطرفين
وح يجوز حصول الغرض الذى هو حضور الطرفين جميعا واما على تقدير حضورهما فالمخاطب
يكون مترددا لا خالى الذهن فلا يكون من هذا القسم وفيه نظر اذ ربما يحضر الطرفان
من غير التفات الى النسبة وملاحظتها فلا يحصل التردد وقوله كفى جواب اذا وبمكن عطف
عليه او حال بتقدير المبتدا، وضمير حكمه للمتكلم المخبر وضمير يتمكن ومصادفته لحكمه او للاسناد
ولعله اقرب اذ حكم المخبر بالمسند للمسند اليه هو ايقاع النسبة او لا ايقاعها
بمعنى الاعلام بذلك والدلالة عليه والمتمكن فى ذهن المخاطب هو الوقوع او اللاوقوع
وهو معنى الاسناد وضمير اياه لذهنه وقوله فتستغنى عطف على كفى او يمكن على
قصد الترتيب والتفريع اى اذا كفى نفس الحكم استغنى الكلام عن مؤكدات الحكم وقوله
قبل ان عرف الهوى للاستعمال بالنظر الى زمان الاتيان لا بالنظر الى زمان الايجاد
والتكلم فليتدبر واذا القاها اى الجملة الخبرية الى الطالب لها متردد في حضره
المسند اليه والمسند دون الاسناد ويكون الالقاء لانقاذ المتكلم او حكمه

ذلك الطالب المتحير عن ورطة الحيرة التى هى بمنزلة الموت والهلاك لفقد حيوة الروح
مع شعوره بها فى الجملة استحسن تقوية الحكم بادخال شئ من المؤكدات فى الجملة
الخبرية فقوله طرفاها مبتدا خبره عنده والجملة صفة كاشفة لمتحير ودون الاسناد
ظرف متعلق بعنده اى متجاوزين الاسناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدا خبره
بين بين لكونه بين الاثبات والنفى والجملة عطف على جملة طرفاها عنده وضمير منه للاسناد
ويجوز موقع الصفة لمحذوف بتقدير بين بين هو كائن محل من الاسناد وفاعل لينقذ
بمقتضى ظاهر سوق الكلام ومقابلة قوله ليرده الى حكم نفسه فى القسم الانكارى
ينبغى ان يكون ضمير المتكلم المخبر لكن حمل قوله استحسن تقوية المنقذ على اضافة المصدر
الى الفاعل على معنى يحسن تقوية المتكلم الخبر بادخال اللام فى الجملة الاسمية بعيد بتخفيف
لا يليق بمثله ولا يلائم ما ذكره فى الابتداء من قوله كفى فى ذلك الانتقاش حكمه وفى
الانكارى من قوله استوجب حكمه تاكيدا فالوجه حمل المنقذ على ما به الانقاذ وهو حكم المتكلم
وفى قوله استحسن دون وجب اشعار بان هذا فى اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى
من الانكارى حتى لو ترك لم يكن ذلك التعبير ذكر الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد
اذا كان للسائل ظن فى الجانب الاخر للقطع بحسن صالح فى جواب كيف زيد وقائم فى جواب
اقائم زيد ام قاعد من غير تاكيد ثم على تقدير كون المراد بهذا الاستحسان هو الوجوب
لا باس بما ذكره لان الانكار الضعيف فى ذلك مع تفاوت فى الوجوب
واذا القاها اى الجملة الخبرية الى مخاطب حاكم فيها بخلاف ذلك الخبر بان يكون حكمه الاثبات
وحكم المخاطب النفى او بالعكس القاء لاجل ان يرد المخبر ذلك الحكم بالخلاف الى حكم نفسه
استوجب حكم المخبر ليترجح على حكم المخالف تاكيدا بقدر ما فى قلب المخالف من الانكار
بزعم الخبر واعتقاده فقوله ليترجح مفعول له لاستوجب وشرط مفعوله
اذ لو اخر عن المفعول لتخلل بينه وبين وصفه اعنى بحسب ما اشرب ولو اخر عن الوصف
ايضا لبعد عن المعلل والتبس وما فى ما اشرب مصدرية يقال اشرب الثوب
الصبغ اذا تداخله الصبغ اى دخل فى اعماقه اسند الى مفعوله الاول وفى اعتقاده

ذلك

متعلق باشربوا اى بانا لمكانه كما فى قوله تعالى واشربوا فى قلوبهم العجل والضمير للمخاطب
ويجوز ان يتعلق بحسبك والضمير للمتكلم اى بقدر الانكار فى زعم المتكلم واعتقاده لانه
الذى يورد القدر من التاكيد فناسب ان يعتبر قدر الانكار بحسب اعتقاده لا بحسب
الامر نفسه وقوله لمن ينكر ولمن بالغ فى الانكار متعلق بقولك المقدر وقوله على هذا
اى كاينا على الطريق المذكور اى لمن بالغ فى الانكار زيادة مبالغة فان قلت
كيف اعتبر ههنا التدريج وهو بالمساوى ثم ثانيا التقوية وهى بالمقاومة واذا له الانكار
اعلى قلت لما كانت الخبرة امرا مستنكرا كما يطلب الواقع فيه النجاة منه بمجرد
النجاة منه نفع فى الظن والاعتقاد نادر اعتبار الانقاذ فيه ثم سوى بتقوية الى المقوى والمعاون
فاستحسن تقويته ولا كذلك زوال الانكار فان المنكر ربما يأنس بانكاره بل يبتهج والكلام منه
لا يوجب الوقوع فى الظن او الاعتقاد بل ربما لا يفضى الا الى الخبرة فاحتاج الى التدريج لئلا يقتصر
زواله على حد التساوى بل يميل الى جانب الاعتقاد وان شئت تعرف زيادة
التاكيد بحسب زيادة الانكار فتامل كلام الله فيما حكى عن رسل عيسى عليه السلام حيث قالوا اولا
انا اليكم مرسلون حين كذبوا وثانيا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حين بولغ فى تكذيبهم وخوطبوا
بما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شىء ان انتم الا تكذبون وفيما ذكر رد على صاحب الكشاف
حيث قال انما قيل انا اليكم مرسلون اولا وانا اليكم لمرسلون آخرا لان الاول ابتداء
اخبار والثانى جواب انكار وانما لم يتعرض المصنف للتاكيد القسمى بقوله ربنا يعلم لانه يريد التعرض
لما هو فى نفس الجمل الملقاة وتختلف به صورها وايراد الآية فى عبارة الكتاب على سبيل البدل
من كلام رب العزة وحيث قال متعلق بتامل وكذا كيف بقرينة تضمين معنى العلم والمعرفة
فيل يوبدل اشتمال من كلام رب العزة وليس كذلك وضمير اليهم فى الآية لاصحاب القرية
وهى انطاكية والاثنان قيل يولس بفتح الباء الموحدة واللام ويحيى وقيل يولس وتوالس
والثالث شمعون وعززناهم قويناهم من عز المطر الارض لبدها وسدها وعززنا بالتخفيف
اى غلبنا وقهرنا واخراج الكلام فى هذه الاحوال اى كون المخاطب خالى الذهن
ومترددا ومنكرا على الوجوه المذكورة من التجريد عن المؤكدات والتاكيد استحسانا والتاكيد

وجوبا

وجوبا بحسب الانكار يسمى اخراجا على مقتضى الظاهر على اضافة التلبس اى اخراج الكلام
على وفق مقتضى الظاهر يعنى الظاهر من الحال ومقتضى الحال اعم من ان يكون بحسب الظاهر
بان لا يعدل عن ظاهر الحال او بحسب غير الظاهر بان يعتبر فى كلامه الامور التى تناسب تنزيل
وجود الشىء منزلة عدمه او بالعكس فيعمل على موجبه ويعدل عن الظاهر فكل مقتضى الظاهر
مقتضى الحال ولا عكس كما فى صور الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر وانه اى اخراج
مقتضى الظاهر مطلقا يسمى فى علم البيان بالتصريح لا بمعنى انه يبحث فيه عن ذلك وعن تسميته
بل بمعنى انه يبحث عن احوال الكناية بحيث يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملتها
وان مقابلها يسمى التصريح واخراج مقتضى الظاهر من جملته ولخفاء هذا المعنى وبعد ان يقع
مثله فى علم البيان اكد الحكم بان والذى لى ربناك اى ابصرناكه وعرفناكه مبتدأ خبره
الجملة الشرطية والعائد فى الشرط واعمال البصر بمعنى القوة الادراكية عاملة فيه متصرفة
وفى الاساس استوثقت منه اخذت فى امره بالوثيقة وهو المناسب ههنا لا ما فى الصحاح
استوثقت منه اخذت منه الوثيقة واما استوثقته بمعنى قويته وثبته محكما فليس بلغة
ولا مناسب ههنا فالمعنى اخذت فى جواب العباس المبرد لابى المتفلسف الكندى
بالوثيقة حيث عرفت مما ذكرنا انه صادر عن التحقيق فقوله حين متعلق بجواب سأله اى الكندى
ابا العباس هذا اى الذى ذكر من اخراج مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن يتبعه الاخراج
على خلاف مقتضى الظاهر مع بعد رتبته وكثرة فروعه وشعبه وابتناء كثرة اللطائف
القرآنية والدقائق البيانية عليه ورجوع المهرة من ارباب البلاغة والسحرة من اصحاب البيان والبراعة
اليه ولفظ ثم فى قوله ثم انك ترى الى آخره اشارة الى هذا المعنى والى ان ما سبق من كون القصد
افادة الحكم او لازمه ومن وجوب ترك المؤكدات فى الابتدائى والتاكيد استحسانا فى الطلبى
ووجوبا فى الانكارى انما هو على تقدير مقتضى الظاهر واما بعد تجاوزه الى خلاف الظاهر
فيكون احكام واعتبارات اخر مثل القاء الجملة الخبرية الى من هو عالم بالحكم ولازمه ومثل التاكيد
فى الابتدائى وتركه فى الانكارى وقلة التاكيد مع قوة الانكار وبالعكس وغير ذلك
فلا يرد الاعتراض على ما سبق بانه قد لا يجب التجريد فى الابتدائى ولا التاكيد فى الانكارى

ونحو ذلك على ان المذكور فيما سبق هو ان مجرد الحكم كاف في انتفاء الاسناد مستغني
عن التاكيد وان التردد موجب لحسنه والانكار لوجوبه وهذا لا ينافي ان يؤكد الاول
لغرض آخر ويترك التاكيد في الآخرين لمانع او لسبب راجح كالاخراج لا على مقتضى الظاهر
او لكصدق رغبة ووفور نشاط في الابتداء وعدم باعث ومحرك عن المتكلم وعدم قبول
ورواج عن السامع في الانكاري كما في قول المنافقين عند لقاء المومنين آمنا وعند لقاء
اخوانهم انا معكم او لسبق الظن من المتكلم في الحكم الذي وقع انه لا يقع كما في قوله تعالى حكاية
رب اني وضعتها انثى الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة وقد ذكر الشيخ عبد القاهر
في دلايل الاعجاز نبذا من ذلك الغلو بالكسر العجيب والداهية ومنه شاع مغلوب بالعجايب
والغرايب التي ربما تدخل في حد خوارق العادات ومن ههنا يقال له الساحر والنفث شبيه
بالنفخ وهو اقل من التفل ونفث ريقه ونفث في العقدة وعليها و ذلك في السحر وصار
ذلك ترشيحا للاستعارة الساحر للمتكلم بالغرايب والمراد بهذا الفن صناعة البلاغة
لا علم المعاني كما قد يتوهم والخطابة صناعة يمكن بها اقناع الجمهور فيما يراد ان يصدقوا به بقدر
الامكان ومقابلة البرهان وذلك مبتدا خبره الظرف اعني اذا خلوا وعلى تمييز
من المخيط والوجوه المحلة مثل ان لا يعلم المخاطب بعلمها او يسال عن مضمون الجملة او يكون الحكم
في غاية البعد والغرابة وامثال ذلك مما يصح باعتباره ان ينزل العالم منزلة غير العالم
وان شئت ان تعرف ان العالم بالشي قد ينزل منزلة الخالي عن العلم فتامل في قوله تعالى ولقد
علموا لمن اشتراه الآية فان صدره يدل على ان اهل الكتاب قد علموا ان من اشترى
كتاب السحر والشعوذة ليس له في الآخرة نصيب من الثواب وآخره يدل على انهم لم يعلموا
ذلك لان لو لانتفاء الشي لانتفاء غيره فمعنى لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون
ومتعلق يعلمون هو متعلق علموا بدلالة السياق لا يقال بل السياق
يدل على ان متعلق يعلمون هو مضمون بئس ما شروا به انفسهم لانا نقول
لو سلم فمؤداهما واحد هو رداءة ما اشتروا وعدم تعلق نفعه في الآخرة وترتب نصيب عليه
وجواب لو محذوف اي لا متنعوا او لرجعوا واللام في لقد علموا جواب قسم محذوف

وفي

وفي لمن اشتراه لام ابتداء مثلها في علمت لزيد قائم ومن اشترى مبتدا خبره ما له في الآخرة
من خلاق واللام في لبئس ما شروا جواب قسم محذوف او الجملة عطف على لقد علموا وكلام
المصنف صريح في ان ليس القصد الى ان في الآية خبرا القي الى مخاطب هو عالم بفايدته وملازمها
لكن نزل منزلة الجاهل وذلك انه صرح بان اثبات العلم هو لاهل الكتاب والخبر هو ما تعلق
به علموا ويعلمون وليس في الكلام القاء هذا الخبر اليهم ومنهم من توهم الآية مثالا لذلك
فخبط خبط عشواء واعتراض صاحب الايضاح بان كلام المفتاح يوهم ان الآية من امثلة
تنزيل المخاطب بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل وليس كذلك على ما بينا من انه لم يلق الى
اليهود جملة الا من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق بل القي الى النبي عليه السلام وساير
السامعين الخبر بان اليهود عالمون بذلك مدفوع بانه لا ابهام بعد النظر في قوله
كيف تجد الى آخره ولو سلم فلا ضير في الابهام بعد وضوح المرام قوله تجد حال من ضمير
عليك اي الزم وحافظ او استيناف في موقع جواب الامر وكيف حال من تجد
ونظره اي نظير قوله ولقد علموا الآية في نفي الشي واثباته وان لم يكن من العلم
قوله تعالى وما رميت اذ رميت حيث اثبت له الرمي او اعني صدوره عنه ظاهرا
واكتسابا ونفاه عنه ثانيا حيث بلغ من التاثير حدا لا يبلغه رمي البشر ولذا قال
ولكن الله رمى وذلك انه لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في وجوه
المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا وقوله تعالى
وان نكثوا ايمانهم الآية حيث اثبت لهم الايمان بدلالة الاضافة اليهم وايقاع
النكث اي النقض عليها ثم نفاها بقوله انهم لا ايمان لهم من جهة عدم الاعتداد
بها بناء على عدم وفائهم بها فان قيل هو ليس بصدد الامثلة والنظاير
لقوله تعالى ولقد علموا الآية بل لتنزيل العالم بالخبر منزلة الجاهل فالمناسب ان
يجعل ضمير نظيره عايدا اليه على ان الآية الاولى مثال ونظير العالم بفايدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل والاخريان نظيرتان له في مجرد نفي الشي بعد اثباته على ما قررنا
قلنا اما كون الآية الاولى من الامثلة فغلط على ما نبهناك ان تنبهت

واما كونه بصدد ايراد الامثلة فوهم لان القاعدة انما تتم بقوله فيسوقون الكلام
الى هذا مساقه الى ذاك على ما يشير اليه ويسوقك اليه التامل ان شاء الله تعالى
واما مساق الحديث فهو انه يريد ان يذكر عدة صور من نقث الكلام لا على مقتضى الظاهر
على ترتيب ما سبق من مقتضى الظاهر من القصد الى الافادة للحكم او لازمه في مطلق الخبر
وترك التاكيد في الابتدائي والتاكيد المؤكد في الطلبي وبقدر الانكار في الانكاري الاول
ان ينزل العالم منزلة غير العالم فيساق اليه الكلام مساقه الى الخالي الذهن الثاني
ان ينزل غير السائل منزلة السائل فيؤكد الكلام معه الثالث ان ينزل غير المنكر منزلة
المنكر فيؤكد الرابع ان ينزل المنكر منزلة غير المنكر فيترك التاكيد ولما توهم في اثناء تقرير
الاولى استبعاد تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة عديمها حاول ازالته بتشبيه المخاطب
على ثبوته في صورة اعم بطريق ابين وادل وهو جعل العلم بنسبة ما بمنزلة عدمه مصرحا
بالاثبات والنفي كما في الآية الاولى ثم في اعم بطريق اوضح اعني جعل وجود الشيء بمنزلة
عدمه بعينه اصرح كما في الآيتين الاخريين ويظهر من هذا ان قوله فيسوقون عطف
على احلوا كما اعلم عليه المصنف بعلامة الجر في نسخة بخط الاعلى يتفقون كما توهم
جميع الشارحين والناظرين وذلك لانه ح يقع قوله وذلك اذا احلوا جملة حالية او اعتراضا
غير مفيدة بل يكاد يكون فاسدا اذ لا معنى لتقييد النقث المطلق بهذا الوقت وتخصيصه به
ويقع المعطوفات في موقع التفصيل للنقث مع الاشعار في الكلمة الاخيرة بان كلا منها
في اي وقت يكون بخلاف الاول اعني سوق الكلام الى هذا مساقه الى ذاك اذ لا دلالة حينئذ
على تقييده بما اذا احلوا واما اذا عطف على احلوا فالمعنى ان هذا النقث يكون اذا احلوا
فساقوا واذا قدموا الى غير السائل ما يلوح بالخبر فاقاموه مقام السائل واذا راوا على
غير المنكر شيئا من امارات الانكار فنزلوه منزلة المنكر واذا كان مع المنكر رادع
عن الانكار فقلبوا القضية فانظر الى حسن هذا الكلام وانتظامه وتاديته على ما هو
عادته في افتنانه حيث عبر عن الاحكام والشروط في الصور الاربع بعبارات مختلفة
وذكر الاولى بطريق عطف الحكم على ما اضيف اليه كلمة الشرط بخلاف البواقي لكون الاولى

في مطلق الخبر والبواقي تفاصيل متقابلة على نظام واحد وينبغي ان لا يخفى على من له ادنى
معرفة باساليب الكلام ان الاشارة بهذا في قوله فيسوقون الكلام الى هذا الى المحيط
بفائدة الخبر ولازمها وبذاك الى الخالي الذهن عن ذلك انما الحسن على ما ذكرنا من كون قوله
فيسوقون عطفا على احلوا وكون قوله وان شئت الى آخره اعتراضا بينهما فان قيل
هل يجوز ان يكون فيسوقون في موقع جواب اذا احلوا وينتظم عطف يقيمون وينزلون
عليه مقيدين بظرفيهما فان ذلك بمنزلة جعل ظرفه قلنا لا لارتباط من الجملة الظرفية
اعني اذا احلوا فيسوقون بالمبتدا اعني ذلك بخلاف ما اذا جعل الخبر سوا الظرف
وهكذا يقيمون عطف على اذا احلوا فيسوقون ميلا الى المعنى كانه قال اذا
احلوا فيسوقون واذا كانوا قدموا فيقيمون وهكذا الاشارة الى تنزيل العالم بفائدة
منزلة غيره ولفظ قد للتحقيق او التقليل يصبونه اي التركيب او الكلام بها اي لمن سال
ومن لا يسال اذا كانوا امتعلق بيقيمون وهذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الشائع في الاستعمال
ولا يمتنع ان يقع ذلك بسبب غير التلويح ولفظ يلوح في معناه الاشارة من بعيد اشعار
بانه ليس ما قدموا مما يعلم به خصوصية هذا الخبر بل ما يناسبه ولفظ مثل اشارة الى انه
ليس يجب ان يكون الملوح مؤذنا لكل المقدم بخصوصه بل ما هو من جنسه ويقظ النفس استعارة
لجودة تهيؤها لما يرد عليها وعدم ذهولها او استشرافها لتوجهها ونظرها مع زيادة طلب
من استشرفت الشيء اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق الحاجب كالذي
يستظل من الشمس تمثيل تكلف الميل ويتردد في موقع الحال او البيان للتحير مصدرة
بان اشعارا بان تاكيد هذا النوع يكون بان خاصة بحسب الاستعمال ويحتمل الاسلوب
متعلق السلوك مبني على استقراء اساليب الكلام في طرقه وجمع المقامات واضافه الى
الها مبني على اعتبار الجزئيات والمقام المناسب سلوك هذا الطريق في هذا المقام وهذا
الاسلوب اشارة الى تنزيل من لا يسال منزلة من يسال ثم العمل على وفقه في صيانة
التركيب واصابة الحز اي موضع الحز وسواء القطع عبارة عن فصل الامر على ما ينبغي
ويليق وهو هنا تطبيق الكلام على مقتضى الحال على الوجه اللائق الموافق

أوما ترى الواو للعطف على مقدر اى ابذهل او تطلب مثلاً وشاهداً وبشار بن برد
الاعمى من شعراء الدولة العباسية بكّرا المسافر ذهب بكرة الهجير الهاجرة وهي من الزوال
الى العصر النجاح الظفر والفوز بالمطلوب استهواه جعله هائماً ائمة البلاغة المقتدون
المقتدى بهم في البلاغة والفصاحة لا العالمون بعلم المعاني وانما وصفهم بالمهتدي
بخلقتهم وجبلتهم الى تطبيق مفاصل البلاغة يعني اتيانهم بالكلام البليغ على احسن ما ينبغي
واكمل ما يليق وحكم بانهم الاعراب الخلص من مخالطة الاعاجم فان ذلك يورث نقصانا
في ذلك واكد ذلك بكونهم يسكنون البادية ولا يدخلون البلاد وهذا كما قال البصريون
للكوفيين نحن اخذنا اللغة عن اكلة اليرابيع وحرشة الضباب وانتم عن اكلة الشواريز
وباعة الكوامخ الهناء القطران والنقب بسكون القاف جمع نقبة اول ما يبدو من الجرب
قطعا متفرقة وهو مصراع صار مثلا اول من قال ذلك دريد بن الصمة رأى الخنساء
تطلي ابلها وهي جارية حسناء فقال ما ان رأيت ولا سمعت كاليوم هانئ أينق جرب
متبذلا تبدو محاسنه تضع الهناء مواضع النقب الهانئة الطالي للابل الاينق
جمع ناقة اصلها انوق الجرب جمع جرباء المتبذل من لا يصون محاسنه المولد في العرب
من ليس من خلصهم وكلام مولد ليس من اصل لغتهم اولئك اشارة الى الاعراب
الخلص ومن الشواهد لما ذكر في ادعائه وبصدد بيانه من حسن هذا الاسلوب
وكون سلوكه من كمال البلاغة قوله حين استنشدا اى الاصمعي وخلف بشارا قصيدة
هذه اشارة الى ما روى انهما اتياه فقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في ابن قتيبة
قال هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابا قتيبة يتباصر
بالغريب اى يرى ان له بصرة به فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدناها
يا ابا معاذ فانشدهما وقوله اعرابية وحشية اى منسوبة الى عرب البادية وساكن
الوحش لعدم تحضرهم وقوله ولا يشبه ولا تدخل عطف على خبر كان اى من
كلام المولدين اى لو قلت بكرا فالنجاح كان هذا القول من جنس كلام من ليسوا
من خلص الاعراب وكان لا يشبه ذلك الكلام الذي يقوله الاعراب البدويون وكان



لا تدخل في معنى القصيدة اى فيما قصدت بها من كونها اعرابية وحشية من جنس كلام
البدويين وانا احكي لك في هذا المقام ما يطلعك على بعض احوال المصنفين لعلك
تعذرنا في العويل من مشاركتهم والويل الطويل من مساجلتهم وذلك ان بعض من تصدى
لشرح هذا الكتاب من مشاهير عصره وحاول الرد على جميع الشارحين قال انما اورد
قوله ولا يشبه بلفظ المضارع تنبيها على انه ليس بعطف على جواب لو اعني كان
على ما يظنه اكثر المتاملين في هذا التركيب فانه لو سلم جوازه بناء على كونه بمعنى الماضي
لكنه فاسد من جهة المعنى لان قوله ولا يدخل في معنى القصيدة عطف عليه فيصير المعنى
انى لو قلت بكرا فالنجاح لم يدخل هذا في قصيدتي وفساده بين اذ على تقدير ان تقول ذلك
كان هو داخلا في قصيدته بالضرورة فالوجه ان الواو للحال والقصد الى استثناء
نقيض اللازم اى لكن الحال ان هذا اعنى بكرا فالنجاح الكائن من جنس كلام المولدين
لا يشبه كلام البدويين ولا يدخل في معنى قصيدتي المقولة على طريقة الاعراب البدويين
فيلزم ان لا اقول بكرا فالنجاح فانظروا معاشر الاحرار واعتبروا يا اولي الابصار
انشد القصيدة في المجالس اصله من القصيد وهو المخ السمين المكتنز
الذي يتقصّد اى يتكسر اذا استخرج من قصبته لسمنه فسموه به كما يستعار السمين
للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه وقيل القصيد فعيل بمعنى مفعول لان الشاعر
قصد لتجويده وتنقيحه وقيل القصيد من اقتصدت الكلام اى قطعت وقائل الشعر
احتفل له ونقحه بالالفاظ الجزلة والمعاني الجيدة الحرة العذبة فحوى الكلام ما يفهم منه
وفاجته خاطبته فهمت مراده صاحبا بشار الاصمعي وخلف الاحمر لانهما كانا يأتيان
بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما
وينشدهما ويكتبان متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال فينصرفان واما ابو عمرو بن
العلاء فكان من عظماء القراء والعلماء والمرجوع اليه في اللغة والنحو وعنه اخذ يونس بن
حبيب والفحل القوي من ذكر الابل شبه البليغ الكامل بفحل فحل بين الفحالة والفحولة جمع فحل
والفحالة وهو من فحول هذا النوع البلاغة والفصاحة والموصوف بالوصف قال الشريف

ولا استقباح حال رفعها فهو غير رافع لاسمه وهو نسخة المصنف وعليه الرواية التي النص على معنى

المرتضى كان بشار مقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة كان يلحقه بمن قبله من المجودين واما الاصمعي فهو عبد الملك بن قريب الباهلي كان اسد الشعر والغريب والمعاني وكان الرشيد تسميه شيطان الشعر وقال له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظة تكتب لفظ اللفظة وقال له آخر انت حتف الكلمة الشرود وخلف الاحمر كان احد من لا يدرك سعيد بن اوس الانصاري التلخيذ استجلاب القلب من الاخذة بالضم رقية كالسحر او خرزة يوخذ بها النساء الرجال الا راشحة استثناء مفرغ في موقع الخبر لنحوي ما جرى رشحت القربة بالماء اذا ترشح منها الماء والباء للملابسة ما انت منه على ريبة هو النفث لا على مقتضى الظاهر او تنزيل غير السائل منزلة السائل ومنه حال مزرية على الشذوذ او متعلق بمحذوف اي ما انت على شيء منه وعلى ريبة بيان له وقيل عطف على مقدر اي فلا تكن على ريبة وقيل مثل بسا بمبتداء خبره الظرف اعني اذا خاطب مع جوابه اعني افتراه ويجوز ان يجعل الخبر افتراه وعلى كل تقدير هو ماول بالخبر لكونه استفهام انكار والفاء للعطف على محذوف اي اتظنه ذاهلا عن حال صاحبه او تنبيء به الظن فتراه وقد نجعه حال من ضمير خلطت واعمال ما بعد الظرف في الحال وما بعد الاستفهام في الظرف محل نظر والتطلب له تاويل وجايين حال او ثالث مفعولي لا نتصورهما لتضمينه معنى العلم او الظن واضافة حول الى ما للتبكير على سبيل الحكاية فتجانف في نسخة الاصل مرفوع معطوف على لا تصور اي اتراه غير متصور ومتجانفا وقد روي النصب على جواب الاستفهام مثل هل تاتيني فاحدثك اي هل منك اتيان فتحديث فالمعنى ايكون منك ظن عدم تصور بشار صاحبه جايين فيتبعه تباعد عن التاكيد ولا يصح جعله جواب النفي لفساد المعنى اذ يصير المعنى على قياس ما ذكروا في ما تاتينا فتحدثنا انه ليس تصور ولا تجانف او ليس تصور يفضي الى التجانف اي تصورات كثيرة لكن لا تجانف ان يهدر من هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته الشقشقة شيء كالرية يخرجها الفحل من فيه يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة ونفال حدوث شقشقته مهلك الريح البوادي جمع مهيع

قيصوم گياهي است ... بلغت فارسي

بالمكان اقام به صيفا

النقد الاختيار يقال نقدت الدراهم اذا اخرجت منها الزيف

من هفت الريح هبت وولان ماضي القيصوم والشيح اي يروى ومنابتهما في البادية شمر ازاره رفعه وشمر للامر وتشمر وهو له اذياله وشمر عن ساق الجد مبالغة في الجد كانه جعل سوا للذي يجد ويشمر عن ساقه ويجوز ان يكون الاضافة للملابسة اي شمر عن ساقه للجد المساواة ونظيره اي نظير قول بشار في الاساس غناه وتغنى مثل كلمة فتكلم قال فاظ الشر يتغنى في قيد وسلسلة صوت الحديد يغنيه اذا قاما فاظ والشربة على شبين المعجمة والراء وتشديد الباء موضع وضمير غنتها للابل والحداء مصدر حدا الابل اذا غنى لها واما حدا الابل بمعنى ساقها فمصدره الحدو ووجه الجمع انه اذا ذكر امرا او نهيا او غيرهما وكان مظنة ان يتردد ذهن السامع في سبب له باعث على ذلك يجعل كالسائل ويلقى اليه الحكم موكدا بان وقوله وفي التنزيل ولا تخاطبني جملة معطوفة على مع ونظره فيهما وقيل التقدير نظره في الشعر فيهما وفي التنزيل ولا تخاطبني وهذا مع الغنية عنه يفتقر الى تكلف لموقع الظرف اعني في الشعر وفي التنزيل ومعنى لا تخاطبني لا تدعني بانوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك انهم محكوم عليهم بالغرق واذا اصادف يعني اذا تاملت فيما سبق من اخراج مقتضى الظاهر وخلافه وتنزيل غير السائل منزلة السائل سيما بعد الامر واطلعت على ما سياتي في بحث الفصل والوصل من مواقع الاستيناف وتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وفي بحث الايجاز والاطناب من احوال المقامات في اقتضاء ذلك وفي اقتضاء الدلالة على المعنى بصريح اللفظ وبالاول اطلعك ذلك الذي ابصرناك وعرفناك مع ذلك الوقوف في باب النقد لتركيبات الجمل الخبرية الواردة بعد الامر في معرض التعليل وبيان السبب على تفاوتها في النقد والاختيار فاذا قلت اعبد ربك فان كان المخاطب منكرا الا استحقاقه العبادة او مترددا فيه او خالي الذهن مع امارة انكار او سوال كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية لمصادفته مقتضى المقام والعبادة حق له ردئيا للخلو عن ذلك وفي العبادة حق متوسطا لاشتماله على شائبة تاكيد واشعار بالسببية وان كان خالي الذهن من غير امارة انكار او تردد او منكرا او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية

وان العبادة حق له رديا وفا العبادة حق له متوسطا القرينة من الكلام المبتدا بي وان
كان ممن لا يناسبه الوصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دال على السببية كان فان العبادة
جيدا في الغاية والعبادة حق له وان العبادة حق له متوسطا لان ان تغني اغناء الفاء
في الجملة وان كان يناسبه الوصل الخفي المعنوي كان احود العبادة حق له وعلى هذا القياس
فيما اذا كان المناسب اغناء المخاطب عن السوال او القصد الى ان لا يسمع منه شي او ان
لا ينقطع بكلام السامع او ان يبسط الكلام او ان يوجز حتى انه ربما كان المناسب الجمع
بين الفاء وان مثل فان العبادة حق له وكذلك قد يتركون عطف على ما كد اتعرف
اي لفظ كذلك لبعد العهد وطول الفصل وقدم ههنا المفعول فيه اعني منزله المنكر ليرجع
ضمير عليه الى الاقرب وجعل امارات الانكار ملابس لحيلولتها دون ادراك الحق وبالنظر الى هذا
جعل الكلام الوارد في مقابلته خبرا او ابرازه للمنكر وغيره على طريق واحدة حياكه على منوال
واحد والمنوال هو الخشبة التي يلف الحايك الثوب عليها وضمير كذبته وله لمن تصدى
نقال كذب اخاه وكذبته عينه اي ارته ما لا حقيقة له وكذبته نفسه منته الاماني وخيلت اليه
ما لا يكاد يكون وما موصولة لبيانها بمن لسهولة فالعايد محذوف اي به وضمير تاتيها للمقاوم
والسفق اسم رجل وعارضا من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ وضعه على العرض
فهو حسن تصدى لمحاربة بني عمه لا ينكر ان فيهم رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض
مدلا بشجاعته غير ملتفت ولا متهيئ لذلك امارة انه ينكر ان فيهم رماحا فخوطب خطاب
المعاند بقوله ان بني عمك فيهم رماح موكدا بان هذا تقرير الشيخ عبد القاهر وللامام
المرزوقي ههنا كلام آخر وسوانه على طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام
يرميه بانه من الضعف بحيث يخاف عليه ان يرش بالقواء كما يخاف على النساء والصبيان
والمعنى انه من الضعف بحيث لو علم ان فيهم رماحا لم يقوموا على حمل السلاح ولم يلتفت
لفت الكفاح ونقلبون هذه القضية اي ينزلون منزلة غير المنكر من يكون منكرا او على
هذا لا حاجة الى قوله مع المنكر لما انه لا بد ان يعود اليه الضمير من قوله اذا كان معه ما اي الدلايل
والامارات التي اذا تاملها المنكر ارتدع عن انكاره كدلايل حقية الاسلام ومعنى كونه

انه معلوم له مشاهد عنده ومنهم من لم يكتف بهذا القدر من المعنية فقال المراد ما معه
من العقل الذي اذا تامله اي تامل به ولم يقل وكذا يقلبون بل جعله مدرجا تحت يتركون
تحت كذلك لشدة ارتباطهما وقوله مبتدا خبره وارد على ذا وكم من
شقي في موقع الحال من فضول القول اي قد كثرت الاشقياء المرتابون وذا اشارة
الى اسلوب نفي الانكار لقوة ما يزيله فههنا الريب متحقق لكثير من الاشقياء وقد نفي
على سبيل الاستغراق بناء على ان ريبهم بمنزلة العدم لما معهم من الدلايل المزيلة وعلى
هذا فهو نظير لا تمثيل الا ان يقال انه ليس معنى انه لا ريب فيه اصلا بل معنى انه من
وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه وحاصله انه ينكره كثير
من الاشقياء لكن نزل انكارهم منزلة العدم فترك التاكيد واما القول بان هذا الحكم
وهو انه لا ريب فيه مما ينكره بعض المخاطبين وهم المشركون لانهم مرتابون لكن نزلوا
منزلة غير المنكرين فخوطبوا بدون المؤكد ففساده واضح استهش الانفس
جعلها ذات هشاشة وهي الارتياح والتي اعجب بحسنه وهو تحرك حركة مع سرور والفرحة
اول ما يستنبط من البئر استعير للعلم الذي يستنبط بجودة الطبع ثم للطبعة
من حيث هي كذلك والذهن قوة للنفس المستعدة لاكتساب الحدود والآراء ومعناه
في اللغة الفطنة اي الفهم والخط والاقرب ما يحتمل ان يكون ما ابهامية واللام متعلق
بيجدوا ان يكون مصدرية والمصدر مبتدا خبره لامر والاطراد مطاردة الفرسان بعضهم على البعض
وبه يتعلق في ميدانها والبيان اللسن والفصاحة وكل منطق فصيح معرب عما في الضمير
والرمي في حدقته الاصابة فيه وفي لطايفه والحذاقة في صناعته والمجاورة المجاوبة
وانه اي هذا الفن الذي هو اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وقد فسرها بترك التصريح بذكر الشي الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك
وقسمها الى ما يطلب به نفس الموصوف ونفس الصفة وتخصيص الصفة بالموصوف
وعلى هذا يسع ان يحمل قوله وله انواع ياتي في الضمير اذ لا تعرض هناك لانواع الاخراج
لا على مقتضى الظاهر اللهم الا ان يقال انه لما سمي كناية فالتعرض لانواع الكناية تعرض لانواعه

ونبه بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر كناية مما لم ار احدا حام حوله الا انه ذكر
صاحب لباب الاعراب في شرح قول الشاعر في المهر بنيطق عن سلالة جده
اثر النجابة ساطع البرهان أي قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة
جوابا عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فهو من الكلام
اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال لفظا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته
وندرته مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويحوجه الى السوال من بيان كيفيته
وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف لكيفيته بيانه
المشير الى ساطع برهانه فاستفدت منه انه يجوز ان يقال ان ايراد الكلام في
مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام
والحال الذي يطابق ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبار اللائق بذلك المقام لان هذا
المعنى مما يلزم ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام
الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة الخالي
عن الانكار وان زعمه ما ان تامله ارتدع عن الانكار لان هذا المعنى ملزوم لسوق الكلام المجرد
عن التاكيد مع المنكر وانما لم يجعل من قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
لكن لا بالذات بل لينتقل منه الى هذا الملزوم وان هذا الفن يعني الاخراج
لا على مقتضى الظاهر لكونه اشارة الى المذكور آنفا وقد يتوهم من ذكره بلفظ المظهر انه
اشارة الى فن الاسناد الخبري او فن المعاني هو كما الطبيعة وعريكة السنام بعيبته
ولين العريكة مجاز عن انكسار النخوة والدخول تحت التصرف وكذا انقياد القرونة يقال
استمحت قرونته اذا ذلت نفسه وتابعته على الامر ومظنة التي موضعه الذي يظن كونه
فيه وضمير كرارها للصور وكذا في الضماير يعني انه لا يكفي في الاحاطة بهذا الفن علم ما سبع
مجرد تتبع جزئيات قليلة مع جد في تحصيلها وحفظها بل لا بد من اشتغال كثير بالتتبع والتعلم
في ازمنة متطاولة مع استعداد اصلي في الغاية لا مدخل فيه للاكتساب لكون القوة
الادراكية الحاصلة بحسب الجبلة غير مدنسة بالعقايد الردية والاصول المضادة ولكون القوة

التي يحصل منها الافاعيل الجزئية للنفس مستقيمة غير منحرفة عن سنن الصواب ولكون
قوة الانتقال الى المطالب في غاية السرعة ولكون القوة الادراكية صافية ينطبع فيها الصور من المبادي
بسهولة لم يخالطها صداء الجهالات ولكون قوة الادراكية وافرا لا تقتصر على القليل ولا تعجز
عن الكثير ومن اتقن الكلام وما ذكر من الحكم في باب الاخراج على مقتضى الظاهر
وعلى خلافه وان كان يعم الاثبات والنفي الا ان الامثلة والبيانات كانت مقصورة على
الاثبات فاشار هنا الى انها انما تركت الا نسيا والذهن السليم بسهولة يجري اتقان
الكلام في اعتبارات الاثبات وقد عرفت ان المراد بالاعتبارات مقتضيات الاحوال
مثل الاقتصار على اداة نفي وتاكيد بالثر واكثر من موكدات النفي التي تغاير موكدات الاثبات
وكذا الاقتصارات واعلم انك يرشدك انك اذا مهرت في فن الاخراج لا على مقتضى
الظاهر امكنك الاطلاع بمهارتك فيه على السبب في ان الله تعالى انزل قرانه المجيد
على طرق الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من القاء الخبر الى من هو عالم بمضمونه ومن تنزيل
غير السائل منزلة السائل وغير المنكر منزلة المنكر وغير ذلك من التفاصيل فانك تعلم بها ان
كل ذلك كان لاقتضاء حقيقة الحال وان لم يكن مقتضاه ظاهره وفي الكلام اشارة الى انه
لا بد في المهارة في الفن من صدق العزيمة وفرط الاشتغال بالتحصيل الى يكفي احدهما
والاستفراغ بذل الوسع والجهد بالضم الطاقة وبالكري مبتدا محذوف الخبر والجملة اعتراض
اي والحري صدق الهمة واستفراغ الجهد والحذاقة في الفن والسلو التسور يقال تسلق
الجدار اذا تسوره وضميره لمصدر حذفت اي ان تحذو وقد يقال هذا الفن اشارة الى
فن اعتبارات الاسناد الخبري لما تورع قوله وارتفاع شان الكلام الى قوله
في حسن الكلام الذي مطابقا لذلك فان قيل المفردتها ان زيادة الحسن ونقصانه بحسب
الانطباق من غير تعرض بعدم الانطباق قلنا يعلم منه وسوران مدار الحسن واللا حسن
على الانطباق واللا انطباق بمعنى انه اذا وجد وجد وان اسع اسع وان زاد زاد وان نقص
نقص وزاد هنا لفظ التركيب توضيحا للمقصود وتصريحا بانه العمدة في البلاغة واعتبار
الخواص حتى ان احوال المسند اليه او المسند او غيرهما انما تعتبر من حيث انها واقعة

في التركيب قوله وجب جواب لما وان يرجع فاعل وجب واقداح الزند استخراج النار
منه وهو العود الذي يقدح به النار وله سفلى يقال له الزندة وفي الصحاح ان الزناد
جمع زند لكن لا يخفى عليك ان عقلك لا يشبه بجمع من الزند وكذا قول الشاعر
وجدنا نحن رقبه اياننا   معلق وفضة وزناد راعي   لم يقصد به الا الى واحد
فكان المراد بالجمع مجموع الزندين اللذين هما بمنزلة الحجر والحديد في زناد العجم وزناد العقل
يبنغي ان يكون مجازا عن القوى الادراكية او يكون من قبيل لجين الماء اضافة المشبه به
الى المشبه تشبيها للعقل بالزناد في طلب المضي منه واستخراج المطالب بمعونة القوى الادراكية
وقد يقال انه مجاز عما يقوي العقل وينكي الفهم من الافكار والانظار المزايا جمع مزية وهي
الفضيلة فعيلة لا فعيلة وفي الاساس تمزنت علينا تفضلت والتسابق المعارضة في السبق
طلبا للغلبة والتناضل في الرمي ونور العقل وعين البصيرة اما من قبيل لجين الماء او النور
مستعار للقوة الادراكية والعين تخييل على جعل البصيرة بمنزلة المبصر استعارة بالكناية
في ايراد حال من مقتضيات الاحوال الكيفيات العوارض التي تلحق المسند اليه مع كونه
على اللفظ كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والتعريف والتنكير والصور للاحوال التي تبدل
معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والاشارة والموصولية ونحو ذلك وايثار المتاقية على المتلقي
ربما يشير الى ذلك فان التسابق حال الاختلاف وحتى تاتية متعلق بترجع وضمير بروزه للمسند اليه
وهو للبروز والمعرض اللباس الذي تعرض فيه الجارية على المشتري استعير للمسنخ وشنس
من الكيفيات والصور اي حتى يتيسر لك كون المسند اليه في التركيب على وفق مقتضى الحال
والرهان مصدر راهنته على كذا خاطرته والخطر السبق الذي تراهن عليه والجياد جمع الجواد
من الفرس والنضال مصدر ناضلته راماه فنون نصب عطفا على ترجع ايماحال مرفوع
مبتدا خبره تقتضي وما مر تبعه واعترض بان هذا تعليق والموفقة ليست من افعال القلوب
فالوجه نصب ايما وجعل تقتضي صفة او صلة لا خبرا والجواب انه باعتبار
تضمن معنى العلم   وايما حال تقتضي تعقيبه اي تعقيب المسند اليه المعرف بذلك انه قدم
ذلك على ذكر التنكير وانه قال واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف وكان مقتضى هذا الفصل

ان ذكر الاطلاق والتخصيص عقيب المنكر ومن اوصافه وان ذكر تعقيب المعرف بما ذكر
ايضا حالة الاطلاق وترك تعقيب الا ان المصنف من دابه الافتنان في العبارة والاكتفاء
في البعض بالرمز والاعتبار للاعم الاغلب والا فقد يكون التوابع للمنكر ايضا وقوله
والفصل الاحسن ان يجعل عطفا على التوابع لا على شيء وفي اعتبار التعقيب في الفصل
ايماء الى ربطه بالمسند اليه وجعله من احواله وفي ذكر التعريف والتنكير تفننا وايماء الى
ان المعتبر في الجميع هو التعلق بالمفعول كالمحذوفية والمذكورية والمقدمية والمؤخرية الى غير ذلك
ثم رجع عند تفصيل الاحوال الى ما يوافق البواقي فقال واما الحالة التي تقتضي تنكيره وانما
قال او معرفا باللام حتى صار التقدير تقتضي تعرفه معرفا باللام مع انه كان يكفي ان يقال
تعرفه باللام لئلا يلزم بلوغ المعارف حيث قال تعرفه مضمرا او علما او موصولا او اسم اشارة
ويكون في موقع الحال مثلها ولو قال او باللام كان ظاهره عطف الظرف اللغو الصلة على الحال
ولم يستقم وانما قال تقتضي قصره على الخبر ولم يقل على المسند كما قال عند تفصيل الحالات
المقتضية ايماء الى ان المسند المقصور عليه لا يكون الا في موقع الخبر مثل انما زيد قائم وما زيد الا قائم
ولا يتاتى ذلك بالجملة الفعلية المحضة فاحسن ضبط هذه الجمل واعتبر امثالها فيما مر عليك
من كلامه فلعلنا لا نكرر   اما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فقدمه على سائر
الاحوال لكونه اغرب التغيرات والاختلافات بل غايتها حيث انتفى الكلمة ويكون اولى
بالبيان ولكونه اسبق الاحوال واقدمها من جهة كونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث
سابق الا انه عبر عن عدم ذكر المسند اليه بالطي اشارة الى انه المهم الذي لا سبيل
الى تركها بل هو مطوي مخفي وفيه ايماء الى ان الكلام في حذف المسند اليه الذي يكون مقصودا
وجزءا من الكلام لا متروكا منسيا كما في حذف فاعل المصدر وحذف فاعل الفعل واقامة
المفعول مقامه وفي اشتراط حضوره عند السامع ومعرفته به دلالة ظاهرة على هذا المعنى
وقال والترك راجح اشارة الى انه في هذا المقام الفرق الحاصل بين الحذف والطي والترك
ثم له فيما يجعله خبرا للمبتدا الذي هو الحالة المقتضية عبارات منها ما يعين كونه
نفس الحالة مثل كون المقام او المخاطب كذا اشتماله على كذا عراه عن كذا ومنها ما يعين

ان

كونه ظرفا فيؤخذ الحال من مضمونه مثل متى صح متى اريد متى كان متى لم يكن ومنها ما هو
ظاهر في كونه الحال ويحتمل الظرفية سقد بين في مثل ان يكون كذا ومنها ما هو ظاهر في الظرفية
مثل اذا كان كذا وهذا سوء الشائع الكثير فيجعل الحال ما ياخذ من مضمون الظرف بحسب ذكر ك
وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون اذا اسما فيكون الحال نفس الوقت على ما روي عن سيبويه
مثل اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ثم استحضار المسند اليه ووقوفه القصد اليه كناية
وقيام القرينة وهو شرط جواز الحذف فلا بد للوقوع من مرجح سماه الذكر هو الاصل لكونه
احد اجزاء الكلام فذكر من الاغراض المرجحة عشر ثم عممها وقال واما لاغراض اخر ووصفها
بكونها مناسبة في باب الاعتبار اشارة الى ان المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب
وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية من احوال اللفظ ولا ان ينحصر المقتضي
لها فيما ذكر من الوجوه وهذا التعميم قد لا يصرح به اعتمادا على ذكره في اكثر الاحوال فاحفظ
هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر او ان ذلك
المقتضي قد يترتب على حالة اخرى وقيد المناسبة بقوله بحسب المقامات لان الاعتبار للمناسبة
في مقام ربما يكون بمراحل عن المناسبة في مقام آخر على ما قال الشيخ عبد القاهر قد يكون
في غاية الحسن في مقام ثم انه في لفظة اخرى بل وهذه اللفظة منكرة في مقام آخر تكون في غاية القبح
ثم جزم بان الحصر في الاغراض والاعتبارات وكونها مناسبة بحسب المقامات مما يتعلق
العقل واستقامة الطبع اشارة الى انا وان ذكرنا ان مبنى هذا العلم على تتبع التراكيب
لكن ليس يجب ان يكون كل خاصة للتركيب وخصوصية في المقتضي مما يوجد بخصوصه
في التراكيب ويسمع من البلغاء لضيق المقام بسبب المحافظة على وزن او قافية او سجع او فرصة
تفوت بالاشتغال بذكر المسند اليه بناء على الظاهر لان ذكر المسند اليه لا يكون
عبثا على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه جزء الكلام بل الحق فيه وقيل المراد انه يكون عبثا
نظرا الى ظاهر القرينة المغنية عن ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن
يجوز ان يتعلق به غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه فيحصل اي التعاع
في الخيال والابهام للانتقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف عبارة // لان الاول من الصور

الخيالية

الخيالية والثاني من المعاني الوهمية لكن الخفاء في ان هذين المعنيين انما يحصلان
على سبيل التخييل دون التحقيق فلذا جعل الغرض هو التخييل والايهام ثم لم يكتف بذلك
في التعويل على شهادة اللفظ بل قال من حيث الظاهر اذ التعويل بحسب الحقيقة يكون
عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع
تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها خلاف
العقل وانما قال في تركه لانه المقابل للذكر وانما يقابل الحذف بالاثبات والطي للذكر
وانما اطلق اللسان في الذم والاهانة واضافه الى المتكلم في المدح والتعظيم حيث قال
تطهيرا له عن لسانك اذ لا محذور في ادعاء انه من الخبث والرداءة بحيث يتلوث
بذكره كل لسان ذكره بخلاف ادعاء انه من الشرف والنقاية بحيث يتلوث بكل لسان
ذكره فان من الى سنه ما لا يحسن بل لا يصح اعتبار ذلك فيه وانما هو الى المتكلم وتواضع
بمعنى انه اصونه عن لساني وكم بين الشاهدين في موقع الحال وكم خبره محذوف
المميز في موقع مبتدا خبره الظرف اي فرق كثير بين الشاهدين من بون بعيد لان شهادة
العقل حقيقة قطعية لا يشوبها الاحتمال الا نادرا وشهادة اللفظ وضعية ظنية فلا تخلو
عن احتمال واما لان الخبر لا يصلح الا له لا يخفى ان يكون القصد هذا المعنى عن كونه
الاحتراز عن الافادة فيه وان المتكلم قد يقصد احدهما ولا يخطر الآخر بباله وانما خص كون
الخبر لا يصلح الا له حقيقة وكون الاستعمال واردا على ترك نظايره بالتعقيب بالمثال
لما رأى فيهما من نوع احتياج الى الذكر بالنسبة الى بعض الاذهان والمعنى خالق لما يشاء
خلقه فاعل لما يريد فعله ولا يرد انه يشاء ايمان الكافر وطاعة العاصي على مذهبه ولا يخلقهما
ولا يفعلهما ومثال الادعاء قولك وهاب الالوف مدعيا انه لا يصلح الا للامير
وذلك عند قيام القرينة المفيدة حضوره في ذهن السامع ومعرفته بان القصد اليه
وهكذا يعتبر ذلك في جميع الامثلة وانما قال لان الخبر دون ان يقول لان المسند
اشعارا بان المسند اليه المحذوف الذي نحن بصدده لا يكون الا مبتدأ لا فاعلا
واعلم ان الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور من المتكلم الاول بل ممن يروج

هذا الكلام الذي اعتبر فيه الحذف

كلامه في كلامه ويضرب به المثل في مرامه كقولك عند الاخبار عن حال لك ثقة من غير نام
او خبر قليل وفضحت نفسي وكقول الشاعر انّ كنتَ أزمعتَ على هجرنا
من غير ما جرم فصبرٌ جميلْ ولورود الاستعمال على ترك نظايره بتصور من الاول
وهو ظاهر كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم ومن غيره كما اذا قصد القايل
وانْ تبدّلْتَ بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيلْ اتباع الاستعمال الوارد
في باب نعم على الاطلاق وهذا يظهر ان الضمير في قوله كقولهم نعم الرجل زيد سوا عاد
الى النحاة او الى الفصحاء ثم التمثيل وقلّما اتصال ما بالفعل في مثل طالما
وقلّما يرجح كونها كافة للفعل عن طلب الفاعل وقيل هي مصدرية والمصدر هو الفاعل
وقوله هناك اي في باب التنبيه الى الاغراض المرجحة لحذف المسند اليه وضمير غيرهما
للعقل والطبع نظرا الى تغايرهما بحسب الاعتبار وان كانا عبارتين عن القوة العاقلة ولا
الاخر منها ما ذكره في ترك المسند كالاقتصار واختبار تنبه السامع ومقدار تنبهه
وتكثير الفايدة بالحمل على حذف المسند تارة والمسند اليه اخرى ومنها ما لم يذكره كالتنبيه
على فطانة السامع والاحتراز عن ايحاشه لكونه ممن لا يحب ذكر اسم المسند اليه وتضجر
وتكون اسمه مما يتطير به وكاستهجان التصريح بذكره قلت عليل اي انا
عليل فحذف لضيق المقام وللاحتراز عن العبث وتخييل العدول الى اشهاد العقل
وقوله سهر مسدا اي بي سهر او خبر اي السبب سهر والجملة استيناف جواب ما بالك
عليلا وما سبب علتك يلطم وجه حال اي بيان لوجه سرعته الى ابن العم
او خبر بعد خبر مثل حريص ومصيح والنكتة تطهير اللسان عنه وكونه مما لا يصح ان يذكر
سأشكر البين للتاكيد اي اشكره البتة وايادي مفعول ثان يقال شكرته النعمة
او بدل من عمرا وهو المفعول وعمرا نصب على نزع الخافض للجر واياد جمع ايد
جمع يد وقد شاع استعمالها في النعم والعطايا بالمد تمنن اي لم تخلط بمنة او لم تقطع
محجوب الغنى من اضافة الصفة الى الفاعل كحسن الوجه ومظهر الشكوى الى المفعول
ومو مجرود معطوف على محجوب ولا مرية مذكرة لما في عمرو من معنى المنع ويروى مظهر

اي الحوف
اي المتكلم لا اول

كقولك قلما ذكر
اي قل الذكر

هما وان
فسر كل واحد
منهما بغير ما فسر
سابقا

بالرفع

بالرفع عطفا على عمرو ولا بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض واختلف في انها حرف او اسم
نقل اعرابه الى ما بعده لكونه في صورة الحرف وزلة النعل كناية عن الفقر والحاجة
واصابة الشدايد ونكتة الحذف التعظيم وادعاء التعيين واتباع الاستعمال الوارد
على ترك النظاير اعني باب الرفع على المدح وكذا في نحوه مما وضيق المقام في جميع الابيات
ظاهر والحسب ما يعد المرء من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم مما لها من الشرف
والكمال ووجوههم مما لها من الحسن والجمال جعلت ظلمات الليالي مضيئة الى غاية تمكن
لثاقب الجزع تنظيمه وادراجه في السلك والجزع بالفتح خرزة فيها سواد وبياض تشبه
بها العين وثاقب الجواهر هو الذي يجعل لها الثقب ومعنى البيت تمثيل وتخييل ومبالغة
في كمالهم وجاههم وانهم رؤساء واهل الاهتداء بهم كلما مات سيد منهم قام مقامه آخر
يحمي عنه الباقون كما قال الشاعر اذا مات منا سيد قام سيد فالجملة
اعني كلما انقض مع الجواب صفة نجوم على حذف العايد اي منها او استيناف او قايلا
نصب على التمييز بدليل قولهم عز من قايل والحال احتمال اذ لم تقل من سون
للاختصار ولتعين الجزاء لان السورة الموصوفة ليست الا هي ونار حامية لك احتمال
وليلا يتوالى الفظاظة على احد الاعتبارين فيهما يعني ان كلا من الآيتين تحتمل
اعتبار حذف الخبر اي فصبر جميل اجمل وطاعة معروفة اولى واعتبار حذف المبتدا وهو
في الاولى فامري وفي الثانية امركم او الذي يطلب منكم ان فسرت المعروفة بالحسنة
المطابقة فيها القلب اللسان وطاعتكم ان فسرت بالمشهورة بانها باللسان
دون القلب وهذا معنى قوله بحسب تفسير المعروفة والنكتة في الآيتين مع الاختصار
تكثير الفايدة ووقع في اكثر النسخ وهو المطابق لنسخ المصنف او امركم او الذي يطلب منكم
او طاعتكم والصواب وامركم بالواو واما الحالة التي تقتضي اثباته آثر
الاثبات على الذكر لكونه ادل على المقصود اذ ربما يوجد المذكور اعم من المحقق والمقدر
وكما ان الحضور عند السامع ووقوعه القصد اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة
وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة اذ لو لم يكن المسند عام النسبة مثل خالق لما ساتا

او لانه اعني ما من اشباع البدء

قوله او الذي يطلب منكم او طاعتكم غير محتاج
الى الذكر هنا لانه في صدد بيان ان في
نسخ المصنف كذا والصواب بالواو
فعلى هذا التقدير يكون قوله
مستغنى عنه في هذا المقام

اى الله او كان ولم يقصد تخصيصه ببعض مثل خرمن ذاك الفاسق اى الحامل اللئيم اى كل احد
كان ذلك قرينة للحذف واحتاج الذكر الى مرجح املة اعتبار كون الاصل هو الذكر لا انما
فعند عدم الوسنه يكون الاثبات واجبا لا راجحا لانا نقول لا نضر لان المقتضى
اعم من الموجب والمرجح واعتراض الايضاح بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم
النسبه وارادة التخصيص ببعض وحدهما لا يقتضيان الذكر والا لكان ذكره واجبا ليس
بمتوجه والمراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه بان يصح فى تلك الحالة اسناده الى كل احد
مما يصح اتصافه به فى نفسه واسناده اليه لا الى كل شئ مما يصح ان يكون مسندا اليه لشئ ما
فى الجملة الا يرى الى الامثلة الموردة لا شئ منها يصح اسناده الى كل شئ والمراد بالتخصيص
ببعض التخصيص الذكرى لا الحصرى وهو ظاهر وفى قوله ان يكون الخبر اشارة الى ان المراد
بالمسند اليه فيما نحن فيه المبتدأ لا الفاعل ولذا لم يمثل الا به وذكر فى الامثلة ما خبر الجملة
الفعلية والظرفية والشرطية ايضا والمفرد ولو ذكر الاسمية ايضا لكان اوفى
الله اخ من انجح حاجة قضيتها على ما يراه سيبويه من بناء افعل التفضيل من افعل قياسا
والباء فيه للسببية والتوسل او من نجح الامر تيسر وسهل والباء زائدة فى المفعول
والاول هو الوجه فان قيل فالخبر لا يكون عام النسبة لظهور ان الاقضى للحوائج هو الله
وحده قلنا نعم لولا الباء المشعرة بالتوسل والالية فان غير الله تعالى ربما يكون
اولى بان يجعل وسيلة والة يطلب بها الحوائج والحقيبة ما يحمله الراكب خلفه وحقيبة الرجل
ما يحمل وراءه النفس راغبة الرغبة مما يصح ان يسند الى النفس والى غيرها من الانسان
والفرس وزيد وعمرو وغير ذلك وقوله واذا ترد الى قليل تقنع جملة شرطية معطوفة على
راغبة وليس عطفا على اذا رغبتها لانه معمول راغبة او بذكر منصوب معطوف
على يكون والمعنى او ارادة ان يذكر للاحتياط لان الذكر نفسه ليس الحالة المقتضية
ويجوز ان يكون على حذف حرف الجر اى ان يكثر الحرف فى ان يذكر وانتصب احتياطا على
المفعول له لكونه فعل الذاكر كما تقول ضرب زيد تأديبا وقوله بالقرائن متعلق بالاعتماد
على تضمن معنى الوثوق والاعتبار والاعتداد وفيه تنبيه على ان الكلام انما هو على تقدير

وجود

وجود الوسنه المجوزه للحذف فان قيل كيف يكون الذكر احوط وقد تقرر ان لسان
الحال افصح وشهادة العقل ارجح قلنا لذاك قوم آخرون ام تحسب ان اكثرهم
يسمعون او يعقلون ولقد كنت اجمع فى مكاتباتى ابيات مختلفة البحور متباعدة الاوزان
جدا لتناسب معانيها وتناسبها لا لانها وشدة ملاءمتها للغرض المسوق له الكلام
مثل سلام على من لو ملكت مرادى لما اخترت الا فى ذراه مرادى
ولما صار قلبى هيم فى كل وادى وقيلا للنجب من غير وادى
ولما نأيت عن الحاضر ملقيا رحلى بواد فى تخوم بوادى
وكنت اعد ذلك من المحسنات حيث يرى فى الظاهر شعرا واحدا ويظهر خلافه بادنى
التفات واعول فى ذلك على قرائن مثل تباعد الاوزان جدا بحيث لا يظن بمن له ادنى
تمييز ان يجعلها شعرا واحدا ومثل الاكثار من ذلك بحيث يعلم قطعا انه تعمد لا اتفاق
ومثل التوسل احيانا بزيادة لفظة الارتباط كلفظ ولما فى البيت الثانى ومثل كون
بعض الابيات من شعر المفلقين من الشعراء مشهورا فيما بين الفضلاء كالبيت الثالث
للبحترى ثم بلغنى ان اكثر من وصل اليه هذا اخطأ فخطأنى وتوهم انه شعر واحد غلطت
فى جمع اياته ونظم شتاته فلم ينفعه تلك القرائن ولم تؤثر فى اشعاره بان من كان
بهذا المحل من طبع الشعر كيف لا يتنقل خروجه عن الوزن فى اشعاره فرجعت عن
تلك الطريقة والتعويل على الوسنه وكان بعض الاطباء يؤثر فى دوائهم لا يذكر الا الكناية
طريق التصريح فقيل له فى ذلك فقال قد رتبته لبعض المرضى وقلت ما قيل فشربه ومات
وكذب المنجم لولم يمن الله علىّ بالنجاة وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا وقوله
او لزيادة الايضاح يعنى ايضاح المسند اليه وتقريره وذلك حيث يكون وانحصار
بالنظر الى القرائن لكن يذكر لزيادة ذلك وحمله على زيادة ايضاح الحكم وتقريره بعيد جدا
بل لا وجه له اصلا كما يكون فى بعض الاسامى اما فى غير الاعلام فظاهر كالعالم والجاهل
والزاهد والفاسق والامير واللص واما فى الاعلام فبملاحظة المعانى الاصلية كمحمد
وابى جهل وعلى ومعاوية واسد وكلب واما اشتراط كون المقام مقام التعظيم والاهانة

لاتغفل فانّ فيه ما فيه قدس الله روح قايله ٥

فكانه تأكيد وتذكير ولا فلا جهة للتخصيص وان جعل ذلك اشارة الى جميع ما سبق جاز في ان
او يذكر تبركا اعاد لفظ الفعل لبعد المعطوف عليه وتخلل الفصل والاخفاء في ان
كل شيء لا يصلح لغير الله وهو اوضح من ان يوضح فذكره للتبرك والاستلذاذ ولا بد عند المعتزلة
من تخصيص كل شيء بما سوى الشرور والقبائح والافعال الاختيارية للاحياء. او لان
اصغاء السامع عطف على تبركا ولو ذكر غير لفظ الاصغاء مما يصح في حق البارى تعالى
ايضا لكان انسب والفاء في فيبسط جزائية ولو نصب يبسط لكونه عطفا على المنصوب
المقدر اى او ان يذكر للاصغاء فيبسط لم يبعد لكن الرواية على الرفع واقرا مفعول له
اى يبسط للجل استهاز الفرصة واغتنام الوقت مثل بسط موسى عليه السلام حين قيل له ما تلك
بيمينك يا موسى والواو في وكان تم الجواب للحال او للعطف على قيل واما كان الجواب بتمم بمجرد
عصا لان السؤال عن الماهية كما اذا قيل ما زيد فجوابه انسان لا غير وقيل السؤال
عن الماهية النوعية التى لتلك العصا المنحصرة في شخصها الممتازة عن سائر انواع العصا لما فيها
من الروحانية التى هى منشأ العجائب فموسى عليه السلام لم يأت بتمام الجواب فضلا عن الزيادة
ورد بان تلك الخواص انما هى عوارض يخلقها الله تعالى في فرد من افراد العصا مساوٍ لسائر
الافراد في تمام الماهية ليتحقق معنى الاعجاز واظهار كمال القدرة وقوله ثم ذكر المسند اليه
عطف على محذوف اى لم يكتف بما تم به الجواب ثم ذكر وليس المعطوف بتمم بمجرد ذكر المسند اليه
بل مجموع ذكر المسند اليه وزاد فقال وح تجد للفظ ثم موقعا حسنا وللعطف على قيل
انضا وجه ومعنى اهش بها اضرب بها الشجر فيسقط ورقه فتاكله الغنم ونظيره
اى نظير قوله هى عصاى في مجرد البسط لا في كونه بذكر المسند اليه مع الزيادة ولا في كونه لغرض
الافتراض وكون الاصغاء مطلوبا ولذا بين الغرض بقوله قد بسطوا الكلام ابتهاجا
وضميرا مواظبتهم لعبادة الاصنام وفي تعديه المواظبة بنفسها نظر والصواب
بالمواظبة عليها   او لان الاصل يعنى ان مع قيام القرينة المجوزة للحذف فذكر
المسند اليه محافظة على ما هو الاصل وسوى ذكر ما سواه احد اركان الكلام ومعنى الاصل
ههنا القاعدة والضابط او الراجح في نفسه والسابق للاعتبار كما يقال الاصل في الكلام

الحقيقة

الحقيقة او ما جرى هذا المجرى مثل زيادة الاهتمام بشانه حيث لا يطوى ذكره وان قامت
القرينة ومثل تشويق باجراء ذكره على لسانك وتشوق بذكره ومثل اتباع الاستعمال
الوارد على اثباته ومثل التسجيل على المخاطب في القضية بحيث لا يكون له ان يقول انى
لم افهم من القرينة ومثل ان يتعين كونه مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا فيترتب الاغراض
المتعلقة بذلك   واما الحالة التى تقتضى تعرفه ذكرا اولا ما تقتضى مطلق التعريف
ثم ما تقتضى خصوصيات التعريف كونها متفرعة على ذلك فنبه على الاصل والفرع جميعا
حذرا ان يأتى بالفرع ذاهلا عن الاصل مثلا ان يذكر المسند اليه باسم الاشارة في
مقام يصح الاحضار بالاشارة الحسية مع انه لا يكون اداة الفائدة المعتد بها مقصودة
واتى بلفظ المثل تنبيها على ان الاعتداد ليس بخصوص تلك الفائدة بل بما سوى على حالها ووصفها
وذلك بان يكون حصولها كمالا او شرفا في النفس او صلاحا في امر الدين او الدنيا
والسبب في ذلك اى في ان القصد الى الفائدة المعتد بها تقتضى تعرف المسند اليه وكلامه
صريح في ان فائدة الخبر هو الحكم المفاد به لا استفادة السامع ذلك منه وان لازم فائدة الخبر
هو حكم المتكلم على نفسه بانه عالم بمضمون ما اخبر به فما يقال انه حكم من المخاطب على المتكلم او
من المتكلم على المخاطب وهم بل وجه اضافة اللازم الى الحكم مع ان المذكور اولا انه لازم
الخبر اضافته الى فائدة الخبر تنبيه آخر على ان فائدة الخبر هى الحكم وجواب لما محذوف اى كانت
فائدة الخبر هى الحكم وذلك لانها اما حكم او لازم حكم وكل منهما حكم هى حكم بمعنى وقوع النسبة
التامة او لا وقوعها ثم هنا مقدمة اخرى وهى ان احتمال تحقق الحكم وامكانه مما يتفاوت
قربا وبعدا من بداية حال التساوى الى غاية الوقوع بالفعل بحسب تفاوت حصول الاسباب
والشرائط وارتفاع الموانع قلة وكثرة وان ذلك الاحتمال متى كان ابعد كانت الفائدة
في تعريف الحكم والاعلام به اقوى لان تاثير الاغرب الاعجب في النفس اشد وحصول العلم
والكمال وزوال الجهل والنقصان ح اكثر ومتى كان الاحتمال اقرب كانت الفائدة اضعف
لعكس ما ذكر ثم لنا مقدمة ثالثة وهى ان بعد تحقق الحكم في نفسه وباعتبار ما يرجع الى ذاته
انما يوجب تخصيصه المستند الى تخصيص المسند اليه والمسند لافتقاره الى اسباب

وشروط وخصوصيات وقيود اكثر وقد اوضح ذلك بقوله كلما ازداد الى آخره
وترك العطف لكونه بيانا وتفسيرا ثم بينه بقوله وان شئت فاعتبر الى اخره يعني انه
حكم بشئ ربما يحتاج الى تنبيه فقط وليس هذا من اثبات القاعدة الكلية بالمثال الجزئي
وقوله تنبه مجزوم على انه جواب للامر وقوله بعد تحقق الحكم يشعر بان القرب والبعد والتفاوت
فيهما مما يتصف به نفس تحقق الحكم فان صح ذلك فلا حاجة الى توسيط الاحتمال
فيما سبق والا فلا بد ههنا من تقدير مضاف اي وبعد تحقق الحكم فحصل من تمام المقدمات
ان المسند اليه في الكلام متى كان اخص كانت فائدته اقوى واتم وكمال التخصيص
مع التعريف فهي ان القصد الى افادة الفائدة الكاملة تقتضي تعريف المسند اليه بالمعنى
الذي ذكرنا من المناسبة والملائمة وهي المضمرات الاعلام اورد هما
بطريق الخبر بعد الخبر دون العطف لانه ادل واصرح في ان كلا من المذكورات موقوف
من غير احتياج الى اجتماع الكل لكن انما يصح هذا اذا لم يكن المراد بالموقوفات مجموعها واذا
اريد لم يكن بد من الواو مع القيد المذكور وهو ان لا يكون في نحو غيره وشبهه
الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته او لما زاد على ذلك
اي على كونه احد اقسام المعرفات وضمير كونه للمسند اليه المعرف او لاحد اقسام المعرف
وفي نسخة المصنف ههنا التوابع الخمس بدون التاء وفي صدر الفن الخمسة بالتاء ولكل وجه
وقد بينا فيما سبق وجه كونه مصاحبة التوابع او الفصل تخصيصا وأما
ان يكون لا لما ذكر لكونه نكرة موصوفة او مضافة او نحو ذلك مقام حكاية
اي حكاية المتكلم عن نفسه فيؤتى بضمير المتكلم او مقام خطاب اي توجيه الكلام نحو الحاضر
فيؤتى بضمير المخاطب والاخفاء في ان قيد المسند اليه مراد على ما صرح به في الغايات
حيث قال او كان المسند اليه في ذهن السامع الى آخره وفي العبارة اشعار
بتغاير المقام والحال في الكلام وحاصلها ان الحالة المقتضية للاضمار هي كون المقام
كذا قوله انا الذي يحدونه قال الامام المرزوقي كان الواجب من حيث
ان الفعل في موضع الرفع يحدونني لكنه حذف النون تخفيفا ومن حيث انه في صلة الموصول

يحدونه

يحدونه ليعود الضمير الى الموصول لكنه لما كان الموصول والمبتداء اعني انا شيئا
واحدا مال الى ان يعود الى المبتداء الضمير الذي يجب عوده الى الموصول ومثله في الخطاب
وانت الذي اخلفتني والقياس اخلفه قال المازني لولا استهجان تكرره
مورده لرددته وصدرا مصدر في موضع الحال والمعنى صرت غصة في صدورهم قد نشبت
لا تصدر ولا ترد ولزمت لا تسوغ ولا توب وثاني مفعولي يحدونني الا ان يقع في صدورهم ووردهم
لغوا وفي صدورهم ولا ادنى حال انا المرعث هو بشار بن برد لقب بذلك لرعثة كانت
في اذنه في صباه وهي القرط ولا اخفى في موقع خبر ثان والاحسن ان يجعل بيانا للجملة السابقة
ذرت طلعت القاصي البعيد والداني القريب والباء في للملابسة ويحمل
التعدية واما السببية فبعيد جدا ونحن التاركون اي نحن المتخصصون
او المعروفون المشهورون بترك ما لم نرضه والاخذ ما رضينا لا يقدر احد على تغيير الامر
علينا واجبارنا على خلاف ما اردنا ونحن بنوعم على ذاك اي مع ما بيننا من
القرابة ونسبة العمومة فرشت بيننا بسط شر تشتمل على تباغض ونحاسد والزرابي البساط
وقيل النمرقة الصغيرة والصدع الشق والعس القدح الضخم والشاعب مصلح القدح
والمتشاخس المتفاوت المتباين تشاخست اسنانه اي اختلفت قال
الخليل هو ان يسقط بعضها ويميل بعضها والمعنى استحكم الفساد بحيث لا يقبل صلحا
ولا اصلاحا وصرنا كالشق في القدح ان اعطي شاعبا تركه والعيب ظاهر فيه غير منكتم
ولا خاف يا ابن الكارم جمع الاكرم من عدنان حال من الاكارم لما في اللام
من معنى الفعل او من المستكن فيه فالعامل اسم التفضيل قد علموا اي علم الاكارم او
عدنان ذلك النسب وكونك من ابنائهم او كونهم من الاكرمين وفي يروى علموا على
لفظ المبني للمفعول اي عرفوا واشتهروا بذلك وتالد المجد اي وبالقديم مجده وشرفه كائنا
بين العم والخال اي من جهة الاباء والامهات تزل الايام منزلها اي المحل الذي يليق
بها لا تتركها تتجاوز طورها وتظهر جورها وتمسك الارض عن منعها من ان تخسف بمن
عليها وتتحرك وتضطرب فتخرج الامور عن نظامها والاحوال عن استقامتها

اخماله

الزرابي جمع زربية وهي الوسادة الصغيرة والمراد بها هنا البساط

من الكبر

والاول كناية عن غاية الاقتدار والغلبة والثانى عن كمال اللطف والمرحمة
والسمع فى الاصل مصدر فجرّبه فى البيت لاول عن الاسماع بقرينة ابصارا وفى الثانى
عن الواحد بقرينة بصرًا يعنى ان الاقوام مع كونهم قد خلوا اسماعا وابصارا او انت
مع وحدتك لم تترك سمعًا ولا بصرا الا شيئا قليلا فصار العيش مرًّا الغاية ودآءه
والفاء للسببية فلا حاجة الى العايد الى الموصول قال الامام المرزوقى
فجعت بهم صفة اقوام وخلى لنا هلكهم خبر كان والشفا البلغة القليل من الشئ
والمعنى قد فجعت فيما مضى باقوام جزعت بهم وبكيت عليهم فتبقّ الفجع بهلاكهم فى ولمن
تبغى واقتدى فى السمع والبصر بعدهم فرجّينا الى عيّاسل من حواسّنا فلما اصبنا بك
استنفدت قوانا وبطلت طرايق العلوم منا الا قليلا فطالت شقوتنا وامرّ
عيشنا وانت الذى السرى السير بالليل والدلج السير فى الليل كله
سار دلجة اى ساعة من اول الليل وهذه مراضا والبعض فى الكل والجوف جمع جوفى
كرب وعنى والجلهة ما استقبلك من حروف الوادى وجثوم جمع جاثم من جثم الطير
اذا الصق صدره بالارض والبيت لابن الدمينة من ابيات كتب بها الى امامه يعدد
عليها ما ناله من ضروب المشقات فيها فاجابته بابيات منها وانت الذى اخلفتنى تعدد
عليه جناياته من نكث العهود ونقض المواعيد واشمات اللوام بها ونحو ذلك وحق الخطاب
اى اللايق فى الواحد فى حكم الوضع ان يكون مع معين لان معنى الخطاب توجيه الكلام
نحو الحاضر مع ان وضع المعرفة للاستعمال فى معين وهو العادة ان يكون لمعين تعال حاطبه
وهذا الخطاب له لا حاطبه والخطاب معه ثم قد يترك الخطاب مع المعين مما لا وجهنا
الى غير معين لى ويترك المعين لى غير معين او يترك هو الخطاب ميلا وقصدا الى غير معين
كانك قلت ان الكرم يعنى ليس القصد بناء الخطاب فى اكرمته الى معين بل كل
من تاتى منه الاكرام فحكمه كذلك كما اذا قلت ان اكرم اليه لا تريد مكرما دون مكرم بل
تريد انه ان اكرم مكرم ما كاينا من كان فانه يهينه وقوله قصدا مفعول له لقوله
لا تريدا عنى للنوع دون المنع وانه اى ترك الخطاب الى غير معين كثير فى القرآن

وانت الذى تلقى قلبى حرارة ... وفرقة قدح التقليب وهو كلوم ٥

وقوله فلا يختص ظاهره ان الضمير لحال المجرمين لكن قوله بل كل من تاتى منه الرؤية فله مدخل
فى هذا الخطاب يقتضى ان يكون الضمير لخطاب لو ترى وان كان جعل مفعول الاختصاص
هو الرؤية بعض نبوة وكذا اى مثل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون نحمل
على العموم امثال له كثيرة قصدا الى ما ذكر كقوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ومن الفصل الى
تحسين الحال قوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت
نعيما وملكا كبيرا او كان المسند اليه عطف على كان المقام قصد الا
بيان مقام ضمير الغيبة ولم يقل او غيبة عطفا على حكاية او خطاب لان مقام ضمير الغيبة
يحتاج الى بيان وتفصيل وخص الذكر بالمسند اليه لكونه بصدده وذلك بان يكون
حاصلا فى ذهن السامع ويقصد المتكلم الاشارة الى ذلك الحاصل وبهذا الاعتبار
يجعل الضمير العايد الى النكرة معرفة اذ لو لم يكن حاصلا لم يصح الضمير ولو كان حاصلا
ولم يقصد الاشارة اليه وجب التعبير عنه باعادة الاسم مثل وهو الذى فى السماء
اله وفى الارض اله او باسم آخر دال على ما يقصد من المعنى مثل ان جاءك زيد جاءك
فاضل كامل واما مثل جاءنى رجل فقال الرجل او ذلك الرجل كذا فعلى خلاف مقتضى الظاهر
والمراد بقراين الاحوال ما يعم القرينة اللفظية ايضا مثل اعدلوا هو اقرب ولكل ان يجعل
مثله من قبيل المذكور نظرا الى ان ذكر الفعل ذكر لمصدره واما مثل ضمير الشان وضمير
باب نعم فسيجى انه من خلاف مقتضى الظاهر وكذا الضمير المفسر بمفرد بعده كقوله تعالى
وهو محرم عليكم اخراجهم فيمن يجعل اخراجهم تفسيرا هو وانما اكثر الامثلة لما عرفت من ان
مبنى علم المعانى على التتبع للتراكيب ولما فيه من الاحاطة بالفوايد وكان الانسب
ان يذكر لما هو فى حكم المذكور ايضا امثلة فانها احوج الى الذكر وقد جرت عادته عند ايراد
المثال بالجمع بين الكاف ولفظ نحو قصدا الى التعميم وخص ضمير الغايب بذلك اشارة
الى انه اكثر من المتكلم والمخاطب من السطر الوجوه من اضافة الصفة المعرفة
باللام الى الفاعل كالحسان الوجوه لو انكم اى لو ثبت طلبك الضوء بهم لاضاءك

ومن الشرف في موقع الصفة لمحذوف يفسره حيث شاؤا اي حلوا اي محل يوجد من الشرف
يمن لي انحاف اي بركة وخيره بد العلا استعاره مكنية وتخييل وطول اليد
كناية عن كمال الغلبة والاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقيام القناة ومن الرمح
كناية عن استقامة الاحوال وانتظام الامور وقيل قناة الظهر محتمل فقراته واشتداد
الكاهل وهو ما بين الكتفين كناية عن كمال القوة والاستظهار والتمكن والثبات
والنواحي الجوانب جمع ناحية واللجة معظم الماء المعروف العطاء والبر الخير والانعام
واي سوشرطية جزاؤها فلجة المعروف ومن متعلق باتيته وعنه مداهب حمله اسمية
في موقع الحال من الصبر والضمير له والمذاهب مواضع الذهاب وطرق التفصي والنجاة
عن المكروه الذي صبر عليه وكيف متعلق بمحذوف اي كيف لا نجهر اذا تعين طريقا ولم يكن
عنه مذهب ومنه بدو في البيت هجنة معنوية لان كون الصبر محمودا على تقدير الاختيار
لا يوجب كونه محمودا عند الاضطرار اليه فضلا ان يكون بطريق الاولى على ما يشعر
كيف لا ومن هنا قد يتوهم ان المعنى فكيف نجهر اذا ما لم يكن عنه مذهب والجواب
ان كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه وح ينتظم المعنى ومعنى البيت
الثاني ان الصبر هو المتعين مهربا عن المكاره التي لا مهرب عنها سواه اذ لولا هذا التخصيص
لزم التناقض ويمكن دفعه بان اثبات كون الصبر مهربا انما هو على سبيل التشبيه بمعنى انه
بمنزلة المهرب المنجي لظهور ان حبس النفس على المكروه ليس خلاصا عنه بحيث لا نصيب بل
انه لا يشق عليه حيث اطمأن النفس اليه واما الحالة التي تقتضي كونه علما
يريد بيان مقام العلمية على طريق التحقيق والتفصيل فلا يضره حصول الاحتراز عن جميع ما يحب
الاحتراز عنه بقوله بطريق يخصه لا يطلق على غيره باعتبار وضعه فما سوى العلم قد يفيد
احضار المسند اليه بعينه مثل هذا الرجل لكنه يطلق على غيره من غير تجدد وضع ومعنى
كون المعرفة موضوعا للشيء بعينه انه وضع ليستعمل في شيء بعينه سواء كان هذا المعين
او معينا آخر وانما يمتاز العلم عما عداه بقيد عدم تناول ما اشبهه بمعنى انه لا يطلق
على معين آخر الا بوضع آخر ولا كذلك ساير المعارف لا نقال الطريق الخاص

قد لا يكون علما كما في قولك الرجل خير من المراة قصدا الى احضار المعنى الجنسي وانما يحصل
الاحتراز عنه بقوله بعينه اي بشخصه والباء للملابسة اي كائنا بشخصه لا بمجرد جنسه فان
الشيء قد يحصل كائنا بشخصه وقد يحصل كائنا بجنسه كما تقول اريد مخاطب بعينه او لا بعينه
لانا نقول الطريق الخاص للمسند اليه بعينه بهذا المعنى لا يكون الا علما والرجل
انما يخص المسند اليه المعين بالمعنى الجنسي لا الشخصي فاما ان لا يحصل الاحتراز عن مثل
الرجل خير من المراة اصلا او يحصل بقيد خصوص الطريق وقوله ابتداء معناه اول مرة
احتراز عن الضمير العايد الى العلم مثل جاءني زيد وهو راكب فانه احضار له بعينه لكن في المرة
الثانية وقد يقال معناه بلا واسطة احترازا عن الاحضار بالموصول واسم الاشارة
او المعهود فانه يحتاج بعد الوضع الى امر آخر من صلة او اشارة او عهد وقيل معناه حال
كون المسند اليه مبتدأ غير مسبوق بشيء آخر مسند اليه يكون هو من توابعه احترازا
عن مثل جاء الفاضل زيد او الملقب بزيد فان كلا من زيد والملقب به والمسمى به مسند اليه
من جهة المعنى وقد احضر بعينه بطريق يخصه اي لا يطلق على غيره بوضع واحد فان الملقب بزيد
مثلا لو اطلق على شخص آخر مسمى بزيد لكان ذلك بوضع آخر غير الوضع الاول لكنه ليس
ابتداء وبهذا يظهر لكل قيد فايدة خاصة وهذا مع ما فيه من التكلف والتعسف
اذ لفظ زيد ليس مسندا اليه وذاته المسند اليه من جهة المعنى ليس مسبوقا بشيء يكون هو
من توابعه ومتمماته يشتمل على غلط صريح في جعل الملقب بزيد طريقا خاصا لا يطلق على المسمين
بزيد الا باوضاع متعددة فان الملقب بزيد موضوع وضعا واحدا لمفهوم كلي يصدق
على كل من يسمى زيدا فاصرفوه من قصرت الى عن الشيء حبسته عليه ولا تجاوزه
يعني انه قنوع كريم لا يظهر حاجته ولا ينم عطيته الله علم اسم الى ان الله من
الاسماء الاعلام على ما هو اختيار المحققين وليس مفهومه المعبود بالحق كالاله ليكون
كليا بل هو اسم للذات المخصوص المعبود بالحق وانما الكلام في انه من الاعلام الخاصة او الغالبة
وتحقيقه في حواشي الكشاف والبيت للحارث بن هشام المخزومي

يعتذر من هربه يوم بدر والبا. في باشقر للتعديه والمراد دم اشقر ذو زبد وقوله الله يعلم جرى مجرى القسم وماتركت جوابه اذا استيل الا حمله مفعول يعلم والمعنى علم الله ماتركت قتالهم حتى جرحوني فسال مني على فرسي دم اشقر كثير علاه زبد قال تعالى تبت يدا ابي لهب اورده في امثله علميه المسند اليه نظرا الى ان المعنى تب ابولهب وذكر اليد كنايه ولم نقل وكقوله تعالى نظرا الى ان العلم في اللفظ مضاف اليه لا مسند اليه

اومقام تعظيم اي اذا كان المقام مقام تعظيم والاسم العلم صالح للتعظيم لانبائه في اصله عن معنى شرف وكال مثل ابي المعالي وابي المفاخر وصدر الافاضل وشمس الاسلام وساير ما اشتهر في هذا الزمان من الاسماء المضافه الى الدين فالكنيه علم صدر باب وام واللقب علم يشعر بمدح اوذم والاسم اعم والاسامي المذمومه ما ينبي بحسب الاصل عن صفه يستحق بها الذم عاده كانف جمل وكلب وقفه وبطه وقوله اوكنايه عطف على تعظيم اواهانه والمعنى اذا كان المقام مقام كنايه عن معنى من المعاني ينبي عنه العلم بحسب معناه الاصلي كقولك ابولهب فعل كذا كنايه عن الجهني وابوجهل فعل كذا كنايه عن الكاهل وعلى هذا القياس فان ابا الخير وابا الشر معناه الملازم لذلك فالملازم للهب وهو المعنى الاصلي لابي لهب ذكر واريد لها تقال الا ملزومه الذي هو الجهني على ما هو طريق الكنايه المذكور في علم البيان ومع قوله تعالى تبت يدا ابي لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى معنى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهني وكذا ابوجهل عن الكاهل وابوالخير كنايه عن الخير وابوالمحاسن كنايه عن كثرة حسنات صاحب الاسم اوكثافه لحيته وليس قولك رايت اليوم ابالهب اواباجهل اي جهنميا من هذا القبيل بل هو استعاره مثل رايت حاتما ولا من قولك ابولهب فعل كذا قصدا الى انه في الواقع كافر جاهل اوابوجهل فعل كذا قصدا الى انه في الواقع جهني لان اللفظ في اصله لا ينبي عن هذا المعنى فليتامل فان المقام مما اشتبه على الاوهام ومما هو كالتصريح بما ذكرنا من انه ملاحظ في الاعلام معانيها الاصليه قول من قال قصدت ابا المحاسن كي اراه لشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه ذكر صدر الافاضل في شرح

كنايه

رايت

الانموذج

الانموذج انهم عدلوا عن عامر الى عمرو لضرب من المبالغه والاصل فيه باب النداء مثل يا فسق فانه ابلغ من فاسق والعلم المنقول وان لم يبق بعد نقل العلميه فيه معنى المنقول عنه مرادا فالواضع في ابتداء الوضع لم يخل عن نوع التفات الى معنى المنقول عنه ولهذا يسمون ابناءهم ويكنونهم ويلقبونهم باسام لها معان مستحسنه قبل العلميه وهم متفائلون بذلك والاعتراض بان لهب في الايه ليس مسندا اليه مدفوع بما سبق من كون لفظ يدا مقحما في المعنى اوبان التمثيل انما هو لكون المقام مقام الكنايه

اومقام ابهام عطف على مقام احضار اومقام تعظيم اعاد لفظ مقام لتغير الاسلوب ولهذا اضاف ابهام ولم ينكره وكان الاحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وقوله اوما شاكل ذلك يحتمل العطف على انك وابهام ومقام واذا كان وذلك اشاره الى المعطوف عليه ومن الاعتبارات المناسبه اظهار المسره اوالمساءه اوايقاع المخاطب في المسره اوالمساءه حيث الاسم صالح مثل سعد وسعيد وصبيح ومليح اوسفاك وسفاح وسفيه ومنيع ومنها التنبيه على ان السامع غبي لا ينتبه للمسند اليه الا باسمه الصريح

واما الحاله التي تقتضي كونه الضمير ان في كونه واحضاره للمسند اليه لكن الحكم في احدهما منحو للفظ وفي الاخر بالمعنى فان الاسم الموصول انما هو لفظ المسند اليه والحضر في ذهن السامع معناه وكذا فيما سبق من حاله العلميه وفي جميع هذه الاعتبارات لا بد من مصحح ومرجح لكنه قد يفصلهما لكثرة المرجحات كما في الموصول واسم الاشاره وقد يجملهما كما في المضمر والعلم فان كون المقام مقام كذا يدل على الصحه وعلى الرجحان جميعا والمرجح قليل جدا وفي الكلام اشاره الى ان الصله يجب ان تكون جمله خبريه معلومه في نفسها وان يعلم انتسابها الى المشار اليه اي امر معين حسا اوعقلا وبهذا تميز عن الحال الواقعه صفه فانه يلزم كونها معلومه لا كونها معلومه الانتساب الى معين بل الى شي ما ولهذا لا تقع الا صفه للنكره فقوله متى صح اشاره الى المصحح وقوله واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض اشاره الى المرجح ولفظ متى متعين للظرفيه فالمعنى ان الحال المقتضيه للموصوليه تحقق وقت تحقق الامرين صحه الاحضار واتصال الغرض والمراد

والمراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية تقصد حصولها كالايماء
الى وجه بناء الخبر او لا كاستهجان التصريح بالاسم وغيره فلا حاجة الى تأويله بكراهة
الاستهجان ولا فساد في جعل عدم العلم بغير الصلة غرضا والظرف اعني لك خبر يكون
ومنه متعلق به واو لمخاطبك عطف عليه وليس في توسيط اسم كان بينهما كبير فائدة
وضمير سواه للانتساب اي لا يكون لك او لمخاطبك من المسند اليه امر معلوم سوى
انتساب الجملة اليه وانما لم نقل سواها راجعا للضمير الى الجملة لان السابق من كلامه معلومية
الانتساب لا الجملة فتدبر وقوله فنقول بالرفع هو الرواية والدراية ايضا وفي
ايراد المثال الثالث اعني الذين في بلاد الشرق اشارة الى ان عدم العلم لكما و
لمخاطبك ليس على سبيل منع الجمع وان الثلثة قد تجتمع في مادة واحدة او ان
تستهجن او ان تقصد على لفظ المبني للمفعول وليس من الالتفات في شيء
اذ لم يقع تعبير بطريق الغيبة عما وقع التعبير عنه بطريق الخطاب في قوله ان يكون لك وكذا
قوله بعد ذلك او ان توهم على الخطاب نعم فيه افتنان واختلاف اسلوب وفي زيادة
القصد في قوله او ان تقصد نظم هذا الغرض في سلك الاغراض السابقة في كونه غاية
لا غاية اذ الغاية زيادة التقرير واما القصد اليها فباعث سابق واما الايماء الى
وجه بناء الخبر فلما بعد ذكره وكان بمنزلة اصل له تفاريعه خالف به طريق ما سبق
فجعله غاية واورده بلفظ الخطاب وفي ايراد حديث العدول عن التصريح بعد التمثيل
بقوله تعالى وراودته التي الخ لا دلالة على انه مثال لاستهجان التصريح ولزيادة التقرير
جميعا اما الاول فلاستقباح التصريح باسم المرأة في حكم المراودة والاحتيال
في طلب الموافقة واما الثاني فلان في كونه في بيتها وتمكنها من طلب وصاله ومطالعة
جماله تقريرا وتحقيقا للمراودة ليس في ذكر اسمها مثل زليخا او امرأة العزيز فالمعنى تقرير الحكم
على ذلك المسند اليه وقيل المراد تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة
يوسف وطهارة ذيله ووجهه ظاهر والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب
كثيرا نصب على المصدر او الظرف اي مصيرا كثيرا او حينا كثيرا

وان

وان اورثاي العدول والمصير تطويلا فالمراد بابن اخت الخالة او ابن الام نفسه
بحكم العرف وقرينة المقام وان كان مدلول اللفظ اعم لجواز ان يكون ذلك اخاه لا نفسه
وهذا ما يقال ان الانتقال في الكناية قد يكون من الاعم الى الاخص ومن لطيف هذا النوع
قول من قال قالت لترب معها منكرة لو قفتني هذا الذي نراه من
قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت لمن ولم تقل لكي
لئلا تصرح ما تخفيه جيبته في بيعة هي جبل فيه عدة عرى يجعل في اعناق صغار
الغنم فيشد به وتنكيرها للتعظيم وذلك انه ان كان صادقا في اقواله فقد دخل بلكار
في الكذب وان كان كاذبا ففي نهاية الكذب ولا محالة معناه لا تحول ولا انقلاب عن ذلك
وما ذكر من العدول عن التصريح بنسبة الخافة الى المنكر انما يستقيم لو كان هذه كناية
في النسبة وفي اختصاص الصفة بالموصوف وانما هذه كناية في نفس الموصوف
والجواب انه بالواسطة از ايت ظاهره السوال عن المكان ومعناه السوال
عن الاشتغال فيه كانه قيل في اي شغل انت في مكانك بمعنى هل لك فراغ ان تسمع مرافعتنا
ولما كان في هذا نوع سوء ادب حمله شريح على حقيقته واجاب بتعيين المكان تجهيلا له وتعريضا
بانه بين الحائطين وقوله بعيد سحيق اي مكانك بعيد غاية البعد وهذا انما يحسن لو قال انا امرؤ
من الشام والمعنى التعريض لكونه اخبارا لا فائدة فيه وقوله بالرفاء متعلق بمحذوف اي اعرست
وتزوجت متلبسا بالموافقة وبالابناء دون البنات وقوله ليهنك الفارس دعاء
وتفاؤل اي ليبلغ ولدك حد الفروسية ولكن هنيئا لك لا ابقاء مرضيا وقوله الشرط
املك مثل اي ملكه وغلبه وتصرفه اشد واكثر فسبق بالحالف وعدى التصريح بعلى لتضمينه
معنى الدلالة والتنصيص او ان تومي مثل ان تشير اشارة خفية بذلك
اي بجعل المسند اليه موصولا الى وجه بناء الخبر اي طرزه وطريقته تقول علمت
هذا العمل على وجه عملك اي على طرزه وطريقته يعني نفهم من المبتدا الذي هو الموصول
مع الصلة بالفكر والتأمل ان بناء الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنان كما في قولك
الذين امنوا او العقاب والنيران كما في قولك الذين كفروا او المدح والتعظيم كما في الذي

يرافقك او الذم والاهانة كما في الذي يفارقك ومنهم من فسر الوجه بالعلة والسبب
المضمون الخبر فلم يستقم في نحو ان الذي سمك ان التي ضربت ان الذين ترونهم في اول النقض
عنه بحل هذا في قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا او الى العدول
عن التصريح لا الى الايماء الى وجه بناء الخبر ومنهم من فسره بالعلة والسبب لبناء الخبر وابانة
للمبتدا لا لنفس مضمون الخبر فاستقام في الاكثر او الكل وهذا اقرب اذا شار لفظ ثم
واسم الاشارة الى ان في قوله ثم يتفرع على هذا يكاد يكون صريحا في انه اشارة الى الايماء
ووجه الايماء بالمعنى الذي ذكرنا ظاهر في جميع الامثلة الا في ان الذين ترونهم وان الذي
الوحشة في داره فانه قد اشتبه على البعض لكن التامل الصادق والذوق الصحيح شاهد
اصدق على انك اذا قلت الذي تظنونهم اخوانكم ان بناء الخبر عليه يكون من جنس
اثبات العداوة والبغضاء وعدم نحو ما يناسب الاخوة وملايم المحبة واذا قلت الذي
الوحشة في داره انبا ان الخبر من جنس اثبات الانس في القبر وزوال الوحشة في دار النعيم
بقي الكلام في انه لم جعلت هذه المعاني متفرعة على الايماء والايماء ذريعة اليها وكيف
ذلك ولم لم يجعل هذه نكت جعل المسند اليه موصولا من غير توسط الايماء والجواب
ان الايماء متحقق في الامثلة على ما بينا وجعل تلك المعاني متفرعة عليه مناسب من جهة يكون
اثباتا للامر المهم بعد التوطئة له والتمهيد والتنبيه عليه والتايد فجريا على مقتضى المناسبة
وقوله فيقول بالنصب هو الرواية وثم يتفرع عطف على محذوف اي فيحصل الايماء او العلم
بوجه البناء ومنه اي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول والصلة وان
لم يكن المسند اليه ولا متفرعا على الايماء قوله جاء بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة
الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانها كيت وكيت فحذف الصلة ايهاما لقصور العبارة
عن الاحاطة بها وفي ذلك من تفخيم امرها ما لا يخفى او بلا قائمة عطف على التعظيم
واما اعتبر فيهما التوبيخ لطهور انتفاء التصريح واغناء ذلك من غرض الكلام وجانبه
وبعد اطلاق التعظيم والاهانة وان كان في المثال عايدا الى متعلق في الصلة فعطف
تعظيم شان الخبر عليه تنبيه على زيادة لانه كانه العمدة في الباب ولم يتعرض هنا للتوبيخ

اما

اما لانه مراد واما لان هذا بمنزلة الصريح ان الذي سمك السماء اي رفعها فيه
ايماء الى ان بناء الخبر عليه يكون من جنس الرفعة والبناء وهو يعظم لبناء بيته
يعني بيت الشرف والمجد الذي دعائمه امنع واقوى واطول واوفى من كل شيء او من دعائم
كل بيت واما جعل سمك السماء علة لبناء بيت لهم او لبناء بنايه على المبتدا واشارة
له فلا يخفى ما فيه وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا مقررا ثابتا
لا شبهة فيه بمنزلة الدليل له والحجة عليه فان في ضرب البيت بالكوفة حيا ومن البيطا
ايماء الى ان بناء الخبر يكون من جنس زوال المحبة وعدم بقاء المودة ثم انه يحقق
ذلك ويقرره بمنزلة الدليل عليه فظهر الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر
الا يرى ان في قوله ان الذين ترونهم اخوانكم ايماء الى ان بناء الخبر عليه من جنس العداوة
والبغضاء وعدم نحو المودة والاخاء على ما يشهد به ذوق مثل هذا الكلام
بلا خفاء ثم فيه تنبيه للمخاطبين على الخطاء في ظنهم ذاك وليس من تحقيق الخبر في شيء
اذ ظنهم اخوانا لا يحقق كونهم اعداء او على معنى اي عطف على خطا في قوله
ان الذي الوحشة في باب المرثية ومقام التعزية ايماء الى ان حال قبره على خلاف ذلك
وفيه تنبيه على ان الدار الاخرة خير وان ذلك الميت في سعة من رحمة الله تعالى فعلى المخاطبين
ان يقللوا من الحزن والتفجع والالم والتوجع وربما قصد بذلك عطف
من حيث المعنى على قوله واتصل بذلك غرض وليس عطفا على ربما جعل ذريعة الى كذا
وكذا ليلزم فيه الايماء وهذا انه بلفظ ذلك المشار به الى جعل المسند اليه موصولا
لا بلفظ هذا المشار به الى الايماء وضميره وورود وما حد ومكانه وورد لما وضع عنه
للمسند اليه وضمير عليه ومنه لذهن السامع ومنتظرا حال من تشوقه وحتى متعلق بتشوقه
منتظرا ومنه حال من مكانه والمعنى انه قد يقصد بالمسند اليه الموصول مع الصلة
لما فيه من الابهام والطول بالصلة ان تشوق السامع الى الخبر فيتمكن في ذهنه فضل تمكن
لما جبل الله تعالى عليه النفوس من كون الحاصل لها بعد الطلب والشوق امكن فيها
واوقع عندها وادخل في القبول لديها واعز عليها وان كان حصول غير المرتقب لها الذ

واما الاغراض بان التشويق والحكم فقد حصل من تقديم المسند اليه لفوائد بتاخير
المسند اليه وان كان موصولا مع طول في الصلة وبان هذا وكثيرا من الاغراض السابقة
قد يحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشيء الذي حارت البرية فيه وراودته المراة
التي هو في بيتها والله الذي يمسك السماء ونحو ذلك فقد نبهناك على انه ليس بواردة بناء
على ان ليس المراد بالاقتضا ههنا المجرد الملاءمة والمناسبة من عدم الاطراد والانعكاس
والذي حارت البرية فيه لاء العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها
حنفيا وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد وبعده
اللبس من ليس بغير يكون مصيره لفساد يعني تحيرت العقول في المعاد الجسماني وفي
احياء الاموات بعد الوفاة واياك ان تذهب الى غير هذا المعنى من الخرافات
وفي هذه الاعتبارات اي المعاني المعتبرة التي تصلح اغراضا لجعل المسند اليه موصولا
كثرة فخم للعقل تحصيلها حول اشتمه فهنك الادراكية بمنزلة طاير به شوقا الى الماء يحوم حوله
تحصيلا لغرضه وتسكينا لعطشه وذلك مثل الترغيب والسفير والتحريض على الاكرام
او الاهانة او الترحم او التامل كما تقول الذي في غاية الحسن والجمال والشرف والكمال
او دمامة الوجه وذميم الافعال او الذي احسن اليك فربما او اضر بك كثيرا او سبي اولاده
ونهب امواله بالكباب او الذي تحير فيه عقول العقلاء مثله خلو الاعمال
الاشارة اليه حسا يعني بحسب اصل وضع اسماء الاشارة والا فاستعمالها في غير المحسوسات
اكثر من ان يحصى وفي قوله وانضل بذلك داع تصريح بما عبر عنه في باب الموصول بلفظ الغرض
اي الداعي والباعث لا الغاية والمقصود فان مثل عدم طريق سوى الاشارة او القصد
الى كمال التمييز يكون باعثا لا غاية وضمير احضاره واليه للمسند اليه باعتبار المدلول
وبذلك في الموضع اشارة الى الاحضار وكذا ضمير طريق اليه وضمير سواها للاشارة حسا
ووجه صحة القصد باسم الاشارة الى كمال التمييز والتعيين انه لا تمييز فوق الاشارة الحسية وفضل البد
اذ لا اشتراك واشتباه فيه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة
لكن ربما يكون مشتركا لفظا او يكون مسماه غير معلوم للسامع ولا لتحصيل التمييز فضلا عن كماله وبجماله

تعرفه

تعرفه مدلول اسم الاشارة في اصل الوضع بالقلب والعين وما سواه بالقلب فقط ولهذا
سيبويه ح ‏ ذهب بعضهم الى انه اعرف المعارف واما اختياره واتباعه اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم المبهمات فلان في المضمرات المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه اصلا ومدلول العلم
متشخص بحسب الوضع والاستعمال جميعا بخلاف غيره فانه بحسب الاستعمال لا غير
فان قيل فالتمييز الكامل يكون بالمضمر لا باسم الاشارة قلنا المراد التمييز فيما يكون مظنة
ولا يكون ص ‏ للاشتباه ومحل الاشتراك محل التكلم والخطاب والغيبة فلذلك ينله بضمير المتكلم
وذا حال عامله اسم الاشارة والظرف متعلق به ومن نسل شيبان والضال والسلم
شجران بالبادية يعني انهم من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم سربال الليل مجاز عما
المشتمل عليه بمنزلة اللباس فصار الطارق الاتي في الظلام بمنزلة المتسربل اللابس
للسربال بحيث لا يرى الا بتكلف ولذا قال تامل دون ابصر واومى حوار اذا والكوماء
الناقة العظيمة السنام ومعنى الايماء اليها الاقبال عليها والالتفات اليها وهذا طارق
تحيل الى ‏ في موضع الحال بتقدير القول اي قايلا هذا الشخص ات بالليل وتحريض دعاء عبر به عن قلتني
على طريق المشاكلة وايثار اسم الاشارة لانه لا طريق سواه ولا يقيم على ضيم اي
مقدار ح ‏ ظلم يراد به اي بذلك المقيم المدلول عليه بالفعل وما يقال ان الضمير المستثنى منه المقدر العام
اي لا يقيم احد او شخص واما جعله مضمرا على ان الا الاذلان بدل للفاعل فليس قول النحاة
وان كانت عبارة المصنف في بحث القصر في قوله تعالى لا يرى الا مساكنهم وان كانت
الا صيحة بالرفع مشعرا به على ما سيجيء وعير الحي حمار القبيلة يكون عندهم يركبه كل احد مرسلا
في الهواء ولا امكر ما محتصا بالحد والسات الثاني بيان للاول والخسف الذل مربوط
مشدود برمته قطعة حبل البالية يشج يدق ويكسر لا يرثي يعني ان جهة اقامتهما وتحملهما المذلة
ان الاول حمار مع كونه مربوطا والثاني جاهل احسنوا الثني بالضم جمع ثنية بالضم
جمع ص ‏ وبالكسر ثنية والمراد ههنا ما بنوا من صنايع الخير وفي كلمه ان دلالة على ان ما بهم من احسان
البني والايفاء بالعهود وتوثيق العقود ليس بمحض المتحقق بل المحتملات كذلك
اوان تقصد بذلك اي بجعل المسند اليه اسم اشارة بيان حاله لما في اسماء الاشارة من الدلالة

حال آخر وبيّن حال من شيبان ح

على ذلك ولا يخفى ان القصد الى ذلك امر زايد على الاية اصل المعنى الذكاء سواكم بالمسند
على المسند اليه معبرا عنه باى طريق كان ثم يتفرع عطف على مقدر اى يحصل
القصد الى اكمل التمييز وبيان الكمال ثم يتفرع عليه اعتبارات اخر مثل ان يقصد بقصد
اكمل التمييز والتبيين كمال العناية والاهتمام بشان تمييز المسند اليه وتعيينه للاغراض
المتعلقة بذلك من المدح وغيره ومثل ان يقصد بذلك الدلالة على ان السامع فى الغباوة
وقصور العقل بحيث لا يتميز الشى عنده الا بالحس ومثل ان يقصد بقرب المسند اليه تحقيره
ودنو مرتبته وببعده تعظيمه ورفعة محله او تحقيره او اهانته بمعنى انه لا يستحق ناحيه
عن الحضور والقرب بل ينبغى ان يكون بعيدا غاية البعد فان قيل كيف يصح جعل
اكمل التمييز اصلا وكماله متفرعا عليه قلنا لم يجعل كذلك بل جعل القصد الى اكمل التمييز
اصلا وكمال العناية والاهتمام بالتمييز فرعا ولا محذور فيه وانما يلزم المحذور لو اريد بالغاية
مجرد القصد على انه لو اريد هذا لم يلزم جعل كمال التمييز متفرعا على كماله بل جعل قصد كمال القصد
بالتمييز متفرعا على قصد اكمل التمييز وغاية الامر انه يستلزم تفرع كمال القصد بالتمييز على اكمل التمييز
عن من قايل ... موضع التمييز تعالى عن قايل او عن من قايل كما يقال عندى خاتم حديدا
وخاتم من حديد فايثار اسم الاشارة فى اوليك لقصد اكمل التمييز متفرعا عليه كمال العناية
بتمييز المتقين الموصوفين وتكريرا وليك للتنبيه على استقلال كل من الهدى العاجل والفلاح
الآجل لصلوح تمييز المشار اليهم اوليك آباى للقصد الى اكمل التمييز متفرعا عليه
التنبيه على غباوة المخاطب يا عجبا الالف بدل من ياء الاضافة كانها قالت
أُحَضِّرُ يا عَجَبِى هذا اوانك قالت ذلك حين بلغها ان عبد الله بن عمرو يوجب نقض ضفاير النساء
عند اغتسالهن ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييزا وحال يقولون ذلك عند
ما ضرب الله المثل للذباب والعنكبوت والبعوض ونحو ذلك فان قيل اسم الاشارة
فى قول عايشة رضى الله عنها صفه للمجرور اعنى ابن عمرو وفى الآية الاولى مجرور منطق بالفعل وفى
قول القايل اعطى هذا مسندا لا مسند اليه فكيف صح ان قال فقصد بقرب المسند اليه
تحقيره كما فى هذه الصورة قلت معناه كما وقع اسم الاشارة القريب لتحقير المشار اليه

فاصنف ... الاية ... دانى ... لا يسعى ...
٢

في هذه



فى هذه الصورة وان لم يكن مسندا اليه وقوله ماذا اراد الله بهذا مثلا وقع على المصنف
وقع بدلا او بيانا لما يحكيه وفى موضع آخر عطف على محذوف اى كما يحكيه فى سورة البقرة
كذا وفى موضع آخر كذا ويحتمل ان يكون فى موقع الجر وقوله اهذا الذى بعث الله رسولا فى
موقع المبتدا وانما قال ومنه دون ان يقول وفى موضع آخر وما هذه الحيوة الدنيا الآية يحتمل
ان يكون لمجرد الوزن من غير تحقير على ان فيه شيئا آخر وهو انه ليس من القرآن واعنى القرآن
وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو ولعب بتقديم اللهو وفى الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب
ولهو بغير اسم الاشارة فيحتمل ان يريد ومن هذا القبيل قوله وما هذه الحيوة الدنيا الا لعب
ولهو لكن الظاهر انه سهو وقت تحركنا فى موقع الحال وذلك لا يستنكر انها
ما دانيه من طحنه وتخفقه وتبذله والاستفهام فى اتحا هذا للانكار والتوبيخ وهذا الخبر
المبتدا والمتقاعس صفة له وبالرجال حال اى اشير الدحال كونه متلبسا بالرحى وادارتها
او متعلق بالمتقاعس والباء للسببية والقعس نقيض الحدب يعنى انه يتجلد فى ادارة الرحى
ولا يفعل ما هو العادة من التحدب بل قد اخرج صدره وادخل ظهره تجلدا وعدم اعتداد
بشغل الرحى ومن التبعيد للتعظيم غير الاسلوب لان كون التعظيم قطعيا بخلاف
ذلك الكتاب على ما سيجى فى بحث الفصل والوصل والتعظيم فيه فوق ان يعد من قبيل تعظيم
عليه السلم ولان فيه مع قصد التعظيم التنبيه على بعد مراتب الجنة واوصافها بحيث تجاوز حد القرب
والحضور ولهذا قال بعضا ان نيل المراتب والدرجات المتفاوتة بالاعمال وان كان
اصل الجنة بفضل الله ورحمته او خلاف بعظمه عطف على بعظمه اى يقصد
بعد اسم الاشارة تحقير المسند اليه واهانته بمعنى انه لا ينبغى ان ينال عن الحضور بل ينبغى
ان يبعد غاية التبعيد او ما سوى ذلك يحتمل العطف على بعظمه او خلاف بعظمه
وعلى ان يقصد بذلك كمال العناية وكذا وكذا من المتفرعات وعلى ان لا يكون لكل او
ان يقصد بذلك اكمل تمييز او بيان حاله مما هو من الدواعى فيكون هذا السلك انا ان الى ذكر
من المقاصد بالبعد او المتفرعات او الدواعى وتفاصيل ذلك الى تتبع التراكيب وتامل المعانى
والوجه الثالث انسب بقوله ولطايف هذا الفصل يعنى فصل كون المسند اليه اسم اشارة

... الملا ... لا ...

لا يكاد ينضبط بل اكثر فصول علم المعاني كذلك ومما يجب التنبه له ان ما يورد في امثال
هذه المقامات من الحكايات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتهم باحتمال الغير وانه لا امتناع
ان يجتمع في مثال واحد كثير من اللطائف والاغراض وان مبنى تلك الاقتضاآت وكون التراكيب
لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والاولى للسريان مقصود المتكلم ما نسب اليه
من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكت فلها مواضع نفع في هذا الكتاب
واما الحالة التي تقتضي التعريف اي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس
الحقيقة او عموم الافراد ونحوها او حصة معينة منها وتحقيق الكلام في هذا المقام ان وضع اللام
للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى نفس الماهية من غير ان تكون
في ضمن الوجود كما في قولك الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المراة وقد يسمى لام الطبيعة
او باعتبار الوجود وحينئذ اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء
وقد يخص باسم المعهود الذهني واما بدونها فيحمل على العموم حذار الترجيح بلا مرجح وتسمى
لام الاستغراق بل ربما تكون مع قرينة العموم كالاستثناء مثلا كقوله تعالى والعصر
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر كما
اذا قيل لك جاءني رجل او رجلان او رجال فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال
وتسمى تعريف العهد فعلى هذا اللام اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس والجنس قد يراد به
نفس المسمى وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها والمصنف جعل الاستغراق مقابلا
للجنس والعهد جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار الى تحقيق الحق في
بحث تعريف المسند وادرج المعهود الذهني اعني البعض الغير المعين من الجنس في تعريف
الحقيقة بدليل انه عد منه ما هو باعتبار الوجود اليه مثل اشاهم الكتاب وامر على اللئيم
وهو ذلك لانه تعريف العهد على ما توهم نفس الحقيقة ربما يتوهم ان المراد الماهية
من حيث هي من غير اعتبار الوجود لكن لا اخفاء في ان مثل اشاهم الكتاب وامر على اللئيم
انما هو للحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد فلهذا اشرنا الى ان المراد اعم على انهم يقولون
ان الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقق وهي اخص ولهذا يقال ان الموجودات حقائق

من ان يكون في ضمن الوجود او لا يكون

ومفهومات

ومفهومات وللمعدومات مفهومات لا حقائق والجنس ما يشمل الكثير على ما هو
معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل
والمراة وكان الانسب بناء على معنى التعريف ان يقال متى اريد الاشارة الى نفس
حقيقة المسند اليه قال غير من قائل تأنيسا عما اورد من المثال في مجرد التعريف
بلام الجنس مع الموافقة له في المعنى ولا حاجة الى التكلف في تأويله بالمسند اليه ومعنى المبداء
هنا السبب المادي ولما كان القول عن كل مبداء كذا
هو جنس الماء مخالفا
لما ورد في الكتاب وشاع من السنة واشتهر بين الناس ان مبداء الجن هو النار ومبداء
الانسان هو التراب وروي ان مبداء الملائكة هو الريح اشار الى وجه التوفيق بقوله
كما في الروايات الى اخره ثم رجع الى الامثلة فقال وكقولك ويشبه ان يكون في الامثلة
الثلث المسند اليه نفس الحقيقة من حيث هي هي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد
وكذا المجرور في المثالين الاولين بخلاف الثالث اذ لا يستقيم ان جنس الكل اعظم من
جنس الجزء بل من جزئيه واما في نعم الرجل فهو الجنس من حيث الوجود في ضمن البعض
ولهذا صرح المحققون بانه للمعهود المتعقل الحاضر في الذهن وسمي لهذا زيادة تحقيق في باب
الاطناب ومن تعريف الجنس ما اذا كان الاسم الموضوع كالخل سواء كان
مسندا اليه كما في البعض او لا كما في الآية او اسم جمع كالناس او اسم صنف كالكتاب
للمكتوب او مصدرا كالحكم والنبوة سواء كان مسندا اليه كالخل والناس او لا كالبواقي
وفي البيت الاول ايضا الماء والصفاء والكدر وقوله يبدي لك يظهر ضمائره اي اضمر من باطنه
والبيت لابي العلاء وقبله لا تطويا السر عني يوم نائبة فان ذلك ذنب غير مغتفر
وذلك اشارة الى طي السر اي اخفائه وقوله الناس اضرب منحط الرتبة نازل الدرجة
متدلل منقاد ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل واذا تاملت متعلق بتقرب
وبين حال من المسافة وقوله غير معروف به لا حاجة الى قوله وعلم به بتقدير الذكر فالانسب
طريق المصدر ليلائم قوله يعرف الاسم هذا التعريف وقوله كثيرا في موقع الظرف حينا كثيرا

عبارة عن تشوبان قوله ... على تقدير ذكر المصدر ... لعدم الفرق

والحاصل ان المعرف بلام الجنس وان اجرى عليه بحسب اللفظ احكام المعارف من وقوعه
مبتدا وذا الحال وموصوفا بالمعرفة لكنه في المعنى كالنكرة اما اذا اريد به نفس المفهوم
من غير اعتبار الوجود فلان غير المعرف اذا قطع فيه النظر عن عارض التنوين والتنكير ايضا
يدل على هذا المعنى سيما في المصادر وانما يتكلف التفاوت بان الحضور في الذهن معتبر في
مدلول المعرف دون المنكر واما اذا اريد المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وهو
الشائع الكثير فلان كليهما لبعض مبهم من الجنس لا تفاوت الا باعتبار الحضور وكون البعضية
في المعرف مستفادة من القرينة الخارجية فلاجل هذه المناسبة التامة يعامل المعرف
معاملة المنكر اما معنى فكذكر المعرف وارادة المعنى المنكر المبهم والى هذا اشار بقوله فال
ولقد امر البيت يعرف اللئيم والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام واما لفظا فكوصف ذلك
المعرف بما يوصف النكرة والى هذا اشار بقوله ولذلك اي لكون المعنى على لئيم من اللئام نقدر
يسبني وصفا لا حالا وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان مبناه على ان مثل هذا المعرف لا يصلح ذا حال
كالنكرة وليس كذلك لانه معرفة قريبة من النكرة لا نكرة ولذا يقع مبتدا بلا خلاف بل المراد
انه يصح تقدير الجملة بعده وصفا لا حالا اذا كان معنى الحال لا يصح الوصفية دون الحالية كما في البيت
فانه ليس المعنى على انه يسبني في حال المرور بل انه لك دائه وعادته وهو متصف به
ليكون هذا ابلغ في حلمه وكرمه والا فالظاهر ايجاز والمعنى انه يمر عليه في ذلك الحال فيمضي ويعرض
وثمة بالثاء لغة في ثم العاطفة للجمل خاصة ومضيت وقلت اما في معنى امضي واقول
عدل الى الماضي دلالة على التحقق واما في معنى المضي وامر في معنى مررت عدل الى المضارع
لقصد الاستحضار ومعنى لا يعنيني لا يريدني بل يريد غيري او لا يهمني لاشتغاله
ويمنع ودفعه ولاى ولان يعامل هذا المعرف معاملة غير المعرف او ولقوله على اللئيم
يسبني الوان غير نظير واحد بل نظاير كثيرة فالنظير على الاول بمعنى المثال وعلى الثاني
بمعنى المماثل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون حيلة ان لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان
وانما جاز ذلك والجمل نكرات لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه وكذا

في قوله تعالى

في نحو قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ان يحمل صفة الحمار وفي قوله غير المغضوب عليهم انه صفة
الذين انعمت عليهم لانه لا توقيت فيه لانه لم يقصد به معهود وبهذا يعلم ان الموصول كالمعرف
باللام في هذا المعنى او العموم عطف على نفس الحقيقة ولا يخفى ان الانسب او العام
وجميع الافراد وقرينة العموم في المثال الاول لفظية هي الاستثناء كلا وفي الثاني حالية وفي المثال الثالث
تنبيه على ان العام في الاثبات يكون عاما في النفي بمعنى شمول النفي ولا يلزم ان يكون لنفي الشمول فان
المعنى لا نفعل احد من الحجرة وكذا الجمع مثل لا يحب الظالمين بل صرح كلمة كل مثل لا يحب كل مختال
فخور فان معناه على عموم النفي ولهذا ذهبوا في لا تدركه الابصار الى ان معناه لا يدركه شيء من الابصار
فان قيل من قواعدهم ان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد توجه الى القيد خاصة وافاد
ثبوت اصل الفعل فمثلا معنى لم يأتك القوم اجمعون نفي الشمول والاجتماع ومعنى ما كل ما يتمنى المرء يدركه
انه لا يدرك جميع المتمنيات بل البعض خاصة ومعنى ما سرت راكبا نفي كون السير بصفة الركوب
ومعنى ما ضربته تاديبا ان الضرب لم يكن لغرض التأديب الى غير ذلك من القيود وقد بالغ الشيخ
عبد القاهر في وجوب المحافظة على هذه القاعدة قلنا نعم الا انه ليس كل كلام يشتمل على قيد
ونفي من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد ليقصد نفي التقييد بل ربما يكون من لحوق القيد كلاما فيه
نفي فيفيد تقييد النفي وكشفه انه لو اعتبر القيد اولا ثم نفي رجع النفي الى قيد ولو اعتبر النفي ثم قيد
رجع القيد الى النفي حتى اذا كان القيد هو العموم افاد عموم النفي والتعويل على القراين فمثلا ما الله
يريد ظلما للعباد معناه لا يريد شيئا من الظلم لاحد من عباده ففي جانب الظلم يعتبر الوحدة والابهام
اولا ثم نفي فلزم عموم النفي اذ لو اعتبر النفي ثم سلط على المبهم لم يكن كذلك كما في قولهم الا مي
ولا يجلس الفاتحة حرفا معناه الاساءة في حرف وكذا قولهم ما ضربته اكراما وهذا ما ذهب
المحققون الى انه معمول للنفي لا للفعل وهذا معنى قولهم في مثل هذا المقام ان المذكور معمول
لفعل مثبت يتضمنه حرف النفي مع فعله وفي جانب العباد يعتبر النفي ثم صيغة العموم فيكون
تعميم النفي وهذا البحث زيادة تفصيل اوردناه في حواشي الكشاف وفي شرح مقاصد الكلام
في مسألة الرؤية او كان المسند اليه حصة معهودة لم تقل او حصة منه عطفا
على نفس الحقيقة او العموم منطبقا على ان تعريف العهد هو القسم المقابل لتعريف الجنس

معناه تركت الضرب اكراما له

كما سوراى جمهور النحاة لام فروعه وشعبه كالعموم والاستغراق ونبه بالمثال الاول
على ان المعهودية لا يلزم ان يكون بالذكر في كلام هذا المتكلم وعلى ان الحصر فيكون
بعضا من الجنس فردا كان او فردين او اكثر وبالمثال الثاني على ان المعهود قد يكون عاما
مستغرقا لا كما يتوهم من ظاهر تقابلهما بانهما متنافيان وعلى ان اللام الداخلة على الصفات
لا يلزم ان يكون اسما موصولا البتة وانما ذلك فيما قصد به معنى الحدوث واما في غيره فهي
حرف تعريف والمسند اليه مثلا هو الاسم المعرف به وكون السحرة جمع ساحر لا ينافي العهد
والاشارة الى كل سحار بصيغة المبالغة لان الساحر اعم منه فيصدق عليه وبالاشارة الى العلم
انه سحار كما تقول جاءني رجل كريم فاكرمت الرجل يكون معناه ذلك الرجل الكريم وبالمثال
الثالث على ان هذه الاقسام للمعرف باللام ليست في المسند اليه خاصة وان اوردناها
فيه وبتقرير ما ذكرنا كان الانسب ان يقول من افادة اللام الاستغراق او
تعريف الجنس لانه اورد في بحث تعريف المسند ان القول بتعريف الجنس وبالاستغراق
مشكل ثم حلهما راجعين الى تعريف العهد فالذي خص به الفن الثالث سوى تقريرهما لا تقرير
العهد اللهم الا ان يقال المراد ما اشار اليه من التقسيم الى المعهود والى المنزل
منزلته واما الحالة التي تقتضي التعريف اي تعريف المسند اليه وبهذا رجع ضمير احضاره
اليه والى احضاره في موقع الحال من طريق لانه كان صفة له اي طريق موصل الى الاحضار ومفضي
اليه واصلا في موقع مصدر موكد لانتفاء الطريق اي عدم كونه بالكلية كقولك غلام زيد
كذا ان لم يكن عندك منه اي من الغلام شيء من الاحوال المناسبة للتعبير عنه سواء اي سوى
انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك منه شيء سواه فعدم الطريق اما لامر عائد الى المتكلم
او الى السامع وقوله او طريق سواها اخصر عطف على طريق سواها اصلا اما اذا جعل اصلا
حالا من طريق سواها فالتقابل بين المعطوف والمعطوف عليه ظاهر باعتبار القيدين
واما اذا جعل مصدرا فلحصول التقابل من جهة المعنى افادته طريق على صيغة العموم من غير تقييد
بوصف دون وصف هواي اي مهوي والركب اسم جمع للراكب اليمانين
جمع يمان تهييف يمني مع تعويض الالف مصعد مبعد ذاهب جنيب مجنوب مستتبع

وجثماني بمكة موثق مقيد محبوس فالاضافة اخصر طريق والمقام مقام اختصار
وعدم ارتياح لبسط الكلام لكونه في الحبس والحبيب على الرحيل اولان عطف
على معنى لم يكن عطف ظرفيه على ظرفيه لا على مقدر لعدم الاحتياج ولا على طريق لعدم المعنى اي
الحالة المقتضية للاضافة كاينة متى لم يكن طريق او كاينة لانه في اضافة المسند اليه
حصول مطلوب آخر سوى عدم الطريق المطلق او سوى الاختصار وهذا اولى وقوله
مثل نصب على الحال او البدل من حصول والاحسن الجر بدلا او وصفا لمطلوب وضمير تغني
للاضافة وقوله او الاولى مجرور معطوف على المتعذر اعمالا لا افعل التفضيل في الفاعل الظاهر
اعني تركه على الشذوذ او الاولى مبتدأ خبره تركه والجملة عطف على صلة اللام في المتعذر
ميلا الى المعنى كانه قال الذي تعذر او الذي الاولى تركه او على الموصول والصلة صفة
للتفصيل كمثل انه يكل اسفارا بعد وصفه بالموفي في كل من الوجوه الثلثة وجه بعد
لجهة من الجهات مثل كراهة تقديم البعض على البعض في الذكر لافضائه الى عداوة منهم وحقد
او اذى خاطر او كراهة نسبة الفعل الى صريح اسمائهم او تأدية الى ملال المتكلم او السامع
او كون اسمائهم مما يكره في السمع او يثقل على اللسان او مما تطير به ثمن التفصيل المتعذر قولك
بنو آدم واهل العالم وصلحاء العباد وفضلاء البلاد ويشبه ان يكون بنو مطر من هذا القبيل
لان المراد بهم افراد القبيلة جميعا لا اولاد مطر المعدودين بخلاف اولاد جفنة فان ترك تفصيلهم
لاولويته قصدا الى التسوية وعدم تقديم البعض المنبي عن الافضلية ولانه يتناول الاناث
التي يستهجن التصريح باساميها يوم اللقاء اي الحرب وملاقاة الاعداء متعلق
بما في خبر المبتدأ من معنى التشبيه وفي غيل متعلق بالظرف اعني بها واشبل جمع شبل
ولد الاسد فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف او مبتدأ خبره الظرف والجملة صفة اسود
والغيل الغيضة وخفان اسم موضع فيه اسود والاسد اذا كان ذا شبل كان اشد مقاتلة
ومدافعة فمما ترك التفصيل كراهة التصريح باسامي قتلة الاقارب وليلة تقع
التسجيل على جماعة معينة فيتأكد العداوة اميم اي يا اميمة فرخم وفي بناء الفعل اعني قتلوا
على ما لم يسم فاعله للاختصاص لك هم الذين يجوني باخي فلو حاولت الانتصار منهم عاد ذلك

بالكناية في نفسه لان عز الرجل بعشيرته   فبايلنا ترك التفصيل لان الاخبار
يبنى عن المفصل المعدود من تبعا لكون لغوا من الكلام   ولانه في التصريح
بعض الاسامي مثل نمر وكلب وكلاب بعض الاستهجان المنافي لمقام الافتخار
او مثل ان تضمن اضافة المسند اليه اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز كما في الاضافة
بادنى ملابسة فان جميع الاضافة اللامية الاختصاص الكامل الذي يصح معه الاخبار
بان المضاف للمضاف اليه والاضافة بادنى الملابسة تكون مجازا حكميا لجعل
تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة الاضافية   كوكب الخرقاء هو المسند اليه
المضاف الى الخرقاء وهي المراة التي في عقلها هوج وبها حماقة كانت تضيع وقتها
طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد
تنبهت وفرقت القطن في القرايب استعدادا للشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه
الملابسة البعيدة اللطيفة السحرة بالضم السحر سهيل بالرفع بدل من كوكب او عطف بيان
اذاعت فرقت غزلها قطنها الذي يصير غزلا ويؤول اليه القرايب جمع قريبة بمعنى اقاربها
وعشايرها   اذا قال قبحني كان الانسب ان يقول قال الشاعر كما قال فيما سبق
قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب لان هذا ليس من امثلة اضافة المسند اليه بل اضافة
ذا الى الاناء من اضافة المفعول واضافة الاناء الى الكاف من اضافة المضاف اليه وهو
ان كان في قوة المسند اليه فليس بمسند اليه اصطلاحا في الجملة جعل المشروب ذا الاناء
اي صاحبه لملابسته اياه بكونه فيه واضاف الاناء الى الضيف لملابسة شربه
منه وسوله الكه وقوله اذا قال لك المضيف قد نبي اي حسبي وكفاني قال اي المضيف
احلف بالله حلفا واللام في لتغني مفتوحة جواب قسم والياء مفتوحة لكونها محل نون التاكيد
المحذوفة اي لتغنين وذا مفعول تغني واجمعا تاكيد له وفيه ان الطعام محتاج الى الطاعم
لان كماله ان يطعم   او مثل ان يتضمن اضافة نوع تعظيم للمضاف او المضاف اليه
او غيرهما باعتبار مالكيه او مملوكيه او مصاحبه او غير ذلك او نوع تحقير كذلك بحسب
ما يعطيه مدلول المضاف او المضاف اليه ومثال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب

او غرضا نوع تعظيم وذلك مثل التحريض على اكرامه او اذلاله او الترحم عليه
كما تقول صديقك او عدوك او اسيرك بالباب ومثل اظهار المسرة والمساءة
كما تقول حسبي شغل او مرض ومثل التهكم كما تقال بيتكم وامير كم كذا ومثل التنبيه
على السبب كما تقول اهل الاسلام في الجنة واهل الكفر في النار   ومثل زيادة
الاستلذاذ كما في قول الشاعر   فيا طيب عيش المرء في صحن داره   على كفه من كرمه من شرابه
واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف اي تعقيب المسند اليه المعرف بالنعت
وهو تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه فالمراد بالوصف المعنى المصدري على ما يفصح عنه
قوله تاكيده وبيانه وتفسيره على انه لو اريد بالوصف التابع المخصوص لالزم من كونه في مثل
الجسم الطويل العريض العميق كاشفا ان يكون كل واحد من الثلثة كافيا في تمام الكشف والبيان
والمراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض
ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وليس الجسم عندهم الا ماله الابعاد الثلثة وان جوز بعض المتكلمين
تركيبه من جوهرين وهم لا يقولون بعرض له الابعاد الثلثة حتى يحتاج تعريف الجسم الى التقييد بالجوهر
وفي قوله الى فراغ اشعار بان الحيز هو الفراغ المتحقق او المتوهم لا السطح الباطن
من الحاوي   او قلت المنع اشارة الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى هدى
للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى اخره انه اذا جعل الذين يؤمنون موصوفا للمتقين فانه يحتمل ان يكون
صفة كاشفة وان يكون مادحة وان يكون مخصصة مبنى الاولين على ان المراد بالمتقي فاعل الطاعات
وتارك المعاصي الا ان على الاول يحمل اقامة الصلوة وايتاء الزكوة عبارة عن فعل
جميع العبادات البدنية والمالية تعبيرا عنهما بما سواهما اصلهما واساسهما ثم يكون في ذلك
ايماء الى اجتناب المعاصي بناء على ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر فيكون الوصف المذكور
بهذا الاعتبار مشتملا على ما هو معنى الاتقاء من فعل الطاعات وترك المعاصي وعلى الثاني
لا حاجة الى هذا بل مجرد اقامة الصلوة مدح للمتقين ومبنى الثالث على ان المراد بالمتقي
تارك المنهيات فيكون فعل الصلوة والزكوة من الواجبات وصفا له مفيدا للتخصيص
والتوضيح   باسرها اي بتمامها كانه قيل مع اسرها وسوفي الاصل القد بكسر القاف

اى السير الذى يشتد به الاسير وكذا معنى المنكرات عن آخرها وحقيقته احتنا بانا شيا
عن اخرها وانما يكون ذلك اذا بلغ الآخر او حال كونك متباعدا عن آخرها وهذا اولى
من متجاوزا الا ان التجاوز متعد بنفسه ومع تجاوز عنه عفا وقيل معناه عن آخرها
الى اولها والخفاء فى انه لا يليق بهذا المعنى كله من دون عن ومن الغريب ما يقال ان الآخر
عبارة عن الجمع تسمية الشئ باسم جزئه وعن متعلق بمحذوف فى موقع الحال اى مجتنب المنكرات
محرزا عن جميعها كانك جردته يروى بالتشديد والتخفيف من التجريد والجرد والجملة
فى موقع الصفة لحرف العابد او فى موقع البيان ولا خفاء فى ان المذكور ليس حدا للمنع
بان اشتماله على جميع الواجبات وعلى اجتناب المنكرات من التكلف بل تشبيها به
وهو الايمان جعله قاعدة الحسنات واصلها لتفرع الكل عليه وافتقارها
اليه وجعل الصلوة والزكوة اصل العبادات المتعلقة باعمال البدن وبالاموال لان
ما سواهما يتلوهما ويتبعهما بمنزلة الولد للام وقوله وذكرت الناهى عطف على ذكرت
اساس الحسنات ونظرة اى نظر قولك المنع الذى يومن ويصلى ويزكى فى
تنزيل الوصف منزلة الكاشف لما اجرى عليه ذلك الوصف وان لم يكن مسندا اليه
فان الالمعى فى البيت رفع على انه خبر ان فى البيت السابق اعنى قوله ان الذى جمع السماحة
والنجدة والبر والتقى جمعا او نصب بتقدير اعنى او بكونه نعتا للذى جمع وخبر ان قوله
بعد خمسة ابيات قوله اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعى
واليلمعى هو الذكى المتوقد وكون الرجل بحيث يكون مظنونه بمنزلة المحسوس مفسر لهذا المعنى
كاشف عنه اودى هلك الاشاحة الحذر البدع الروائب ومستحدثات الامور جمع بدعة
ومما يوافق هذا المثال ويناسبه قول اوس فى جزوعا اذا مسه الشر منوعا
اذا مسه الخير بمنزلة الكشف للهلوع سواء جعل وصفا له او حالا مثله قال
محمد عبد الله فى موقع الفاعل لفعل محذوف يتعلق به عن احد او فى موقع مبتدا خبره عن احد
او مدحا له عطف على مبينا له زيادة تخصيص لان الموصوف يشتمل على تخصيصها
تخصيصا له سيما فى الموقع وكان ما تعلق عطف على قوله كان الوصف مبينا عنه.

بطلب

وبيت شوى اذا يصنع بمثل جافوا عن اخرهم

وبالالتزام

مثل صدره وبوى

فى جميع ما ذكر ان يكون ما تعلق بالوصف وحصل به مطلوبا للمتكلم ملائما لغرضه ليكون
على وفق مقتضى الحال ولما ترى يريد ان الوصف يجب ان يكون معلوم الثبوت
فى نفسه ومعلوم التحقق للموصوف وان الجملة الطلبية لا يجوز ان تقع وصفا بخلاف الخبر
فان حقه ان لا يكون معلوم التحقق للمبتدا حتى اذا علم ذلك صار وصفا وهذا ما يقال
ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف نعم
يشترك الوصف والخبر فى لزوم كونهما ثابتين فى انفسهما ليصح ثبوتهما للموصوف
والمبتدا ويتفرع على هذا امتناع كون الجملة الانشائية سيما الطلبية وصفا او خبرا
وتقرير الكلام على محاذاة ما فى الكتاب ان كل وصف فهو مميز به شئ عن شئ لما علم من
انه يطلب به تميز الموصوف عما ليس موصوفا به سواء كانت صفة مخصصة او غيرها
وكل ما يتميز به شئ عن شئ يجب ان يكون عند السامع معلوم الثبوت لذلك الشئ الذى يتميز به
عن شئ آخر وكذا عند المتكلم بطريق الاولى لامتناع ان يميز شيئا عن شئ بما لا يعلم ثبوته
له فكل وصف يجب ان يكون متحققا لشئ والا لامتنع وجوب معلوميته لذلك فينتج الى
قولنا كل متحقق لشئ يجب ان يكون متحققا فى نفسه ينتج ان كل وصف يجب ان يكون فى نفسه
ثابتا متحققا اذ معنى الثبوت والتحقق واحد ولا يرد النقض بالاوصاف التى هى اضافات
واعتبارات لا وجود لها فى الاعيان لان معنى التحقق والثبوت اعم عندهم من الوجود الخارجى
ولا يلزم من نفيه نفيه ثم سيوضح ان الضرورى فى الوصف سواء التحقق والتحقق عند العقل
واما فى نفسه وبحسب الخارج على ما هو المدعى فلا الا يرى الى قولهم المعنى الممتنع او المستحيل
كذا وايضا ان يريد بالوصف ما يصدق على الموصوف ويصح حمله عليه بالمواطاة كالكريم
فى قولنا الرجل الكريم كذا فهو بحسب الخارج نفس الموصوف ووجوده وتحققه لا يغاير ولا تفاوت
الى اصالة وفرعية بل لا اثنينية اصلا فان كان الموصوف متحققا فى نفسه فذاك يحققه
والا فلا وان اريد ما هو مأخذ الاشتقاق ومنشأ الوصف المحمول كالكرم مثلا فلا نم
ان تحققه للموصوف يستلزم تحققه فى نفسه فان معناه صحة صدقه وحمله عليه بالاشتقاق
وهذا لا يوجب ثبوته كما فى قولنا زيد الاعمى كذا مع ان العمى عدم وهذا ما يقال ان اتصاف

١٥

مبدا المجهول لا يوجب اسقاط الحكم هذا والواو في قوله ولما ترى ابتدائية وما موصولة
واللام متعلق بمكنك وامتناع عطف على طلب وضمير تعرفه لما في عالا يوجد وضمير كونه ثابتا
وضمير به لما ترى وان حولك ولعلمك بان تحقق النفي للشيء فرع على تحققه في نفسه
لا تشتبه عليك اي حق كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان على طريق الحسبان اي الاخبار
والاعلام بذلك كما في الخبر او على طريق الاحضار لما هو معلوم كما في الوصف ان يكون
في نفسه ثابتا وعندك ايها المتكلم اما في نفسه فظاهر لان العاقل لا يقصد المحال واما
عند المتكلم فلانه لما يقصد ثبوته للغير في نفس الامر كان ثابتا له عندك ضرورة فلزم كونه
ثابتا عندك وقولنا اخفه كذا اي موهم قولنا الواحد فيه كذا وسوى معنى الضرورة وقولنا
يقصد ثبوته للغير في موهم قولنا يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا لكونه بالضرورة ثابتا في نفسه
وعندك وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا في نفسه وعندك
لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا او خبرا فان عكس النقيض عندهم تبديل بجعل
نقيض المحكوم محكوما عليه ونقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف
اعني الايجاب والسلب بحاله فقولنا كل فاعل مرفوع ينعكس الى قولنا كل ما ليس بمرفوع
ليس بفاعل وقولنا لا شيء من الفاعل بمنصوب الى قولنا بعض ما ليس بمنصوب ليس بفاعل
ولا يخفى توجه المنع على قولك كل ما يقصد ثبوته للغير يكون ثابتا في نفسه وان تحقق النفي
للشيء فرع على تحققه في نفسه لا يستلزم ذلك كما في الاخبار الكاذبة المتعلقة بالمجهولات
وقوله في نفسه الضمير عائد الى ما يقصد ومعناه في الواقع ومع قطع النظر عن الاعتقاد
وقوله وعندك عطف عليه ومعناه في اعتقاد المتكلم ولم يتعرض لجانب السامع لان الثبوت
عنده انما يلزم في الوصف دون الخبر وقوله كذلك اي في نفسه وعندك وقوله او متحققا
عطف على ثابتا على قصد التسوية في التعبير سواء قلت ثابتا او متحققا فالمعنى واحد
فلا نزاع وانما النزاع في ان الوجود هل يساوي ذلك ام اخص وقوله وكذا خبرا
اي مثل امتناع جعله وصفا يمتنع جعله خبرا فكذا في موقع المصدر وخبرا مفعول ثان
لجعله المحذوف وايضا مصدر فعل محذوف في موقع الحال او الاستيناف اي عاد

الامتناع

الامتناع عودا وقوله يحكم عكس النقيض في موقع الخبر لمبتدا محذوف اي هذا ثابت
بحكم ويجوز ان يتعلق بممتنع واما جعل كذلك ثابتا الى في نفسه او متحققا في معنى متحققا
عندك فتحقق وعسى يريد ان ما ثبت من لزوم كون الوصف ثابتا في نفسه
وعند المتكلم والسامع يدعو الى امرين ويعاون عليهما يقال اخذ بضبعه اذا دعاه وهتف به
ذكره في الاساس اصله من جذب الضبع اي العضد محافظا على الزلل والزلق والظرف
اعني اذا استوضحت متعلق بعسى او بجذب على تجويز او تاويل وعسى يستعمل استعمال
عسى ان يخرج زيد وهو ظاهر او استعمال عسى زيد ان يخرج على طريق تنازع العاملين واعمال
الاول او الثاني لكون اسم عسى ما ادناكه او ضميرا عائدا اليه والامران احدهما ابطال
راي مشايخ المعتزلة حيث يقولون ان الصفة غير معلومة والا لزم اشتراكها مع الذات في المطلوبية
فيدخل تحت حد الذات اعني ما يعلم ويخبر عنه وابو الحسين البصري ومتابعوه يقولون
كل واحد من الذات والصفة يعلم الا ان الذات يعلم اصلا والصفة لا يعلم الا تبعا فان قيل
ما ثبت من لزوم المعلومية انما هو في الصفة النحوية لا ما يقابل الذات ويورد في المباحث الكلامية
قلنا كانه اراد ان الصفة المقابلة للذات مما يصح ان يجعل صفة نحوية للذات لكونه معنى
قائما بها ووجب ان يكون معلومة ولا يصح القول بانها لا تكون معلومة البتة وثانيهما ان طلب اثبات
ما هو ثابت في نفسه كالوصف لشيء آخر كالموصوف يستدعي ثبوت ذلك الشيء الاخر في نفسه
لاستحالة ثبوت الثابت لما لا ثبوت له في نفسه وهذا اظهر من استحالة ان يثبت الثابت
في نفسه ولا حاجة الى ما تقدم من المقدمات فضلا عن استيضاحه ولا الى ما ذكره
من التطويل والتفصيل وزيادة لفظ المحاولة والاثبات ويكفي ان يقال ان تحقق النسبة الكلية وثبوته
له يستدعي تحقق الشيئين وثبوتهما ثم انه مجرد فائدة لا يترتب عليه شيء من مباحث الباب
ثم لعلك ذكره بلفظ ثم لانه مع ما سبق من لزوم كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم
بعد ما فصل من امتناع كون الجملة الطلبية وصفا او خبرا واللام في لعلمك متعلق بعلم
وتقدير الكلام ان مضمون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا متحققا عند المتكلم لامتناع طلب الحاصل
وكل ما امكن ان يجعل وصفا او خبرا يجب ان يكون ثابتا متحققا عند المتكلم لما سبق

هذا تعريض بالكلام حيث قال وقوله كذلك اشارة الى قوله في نفسه وقوله او متحققا اي متحققا عندك

الضبع بفتح الضاد وسكون الباء العضد

بان يقال ان الظرف متعلق بان يجذب المقدر المفسر بان يجذب المذكور

قوله في نفسه ... اي تحقق ... وصفا او خبرا

فلا ثبوت له في نفسه

فالحاصل الطلب يمتنع ان يجعل وصفا او خبرا وقوله الطلب سوى اى حدوا حتمادى تحصيل
امر وقوله كما سيأتيك كل ذلك فى قانون الطلب ليس فى قانون الطلب من هذا المعنى سوى ان
الطلب يستدعى مطلوبا لا محالة ويستدعى فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب
ويمتنع طلب الحاصل نعم فيه ان المطلوب قد يلزم امكان حصوله وقد لا يلزم وانه قد يطلب
حصوله فى الذهن كما فى الاستفهام وقد يطلب حصوله فى الخارج كما فى غيره ولذا مثل نحو
هل رايت واضرب وانه قد يكون حصول ثبوت او انتفاء من تصور او تصديق الى غير ذلك
من التفاصيل التى لا مدخل لها فى هذا المقام وقوله مثل بدل من مطلوبك وانما خص البيان
بالطلب مع انه سائر اقسام الانشاء كذلك لما مر فى صدر الكتاب من حصر الكلام فى الخبر والطلب
وعدم الاعتداد بباقى الانشاآت ولانسياق الذهن اليه من جهة ان معظم الانشاء غير ثابت
واعلم ان القول بامتناع كون خبر المبتدأ طلبا محل نظر والتمسك بان الخبر ثابت للمبتدأ
فكون ثابتا فى نفسه والطلب ليس كذلك على عموم غير مسلم وانما ذلك فى القضية الخبرية
وليس معنى الخبر على الاطلاق ما اثبت للمبتدأ بل ما اسند اليه وهو اعم كما فى اسناد الطلب
الى الفاعل والقول بان الخبر لا بد ان يحتمل الصدق والكذب غلط من باب اشتراك اللفظ
ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره خبرا كثير فى الكلام والتاويل بتقدير القول على ما ذكره
المصنف وغيره مما لا ضرورة اليه بل يأباه المعنى فى كثير من المواضع سيما فى باب المدح والذم فيمن يجعل
المخصوص مبتدأ وفى الدعاء كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وفى مثل ابن زيد ومتى القتال وكيف الحال
وما اشبه ذلك ولذلك تسمعنا قد شاع مثل قولنا سمعت زيدا يقول فمنهم من زعم ان
يقول ثانى مفعولى تسمع والمحققون على انه حال او بدل او بيان بتاويل المصدر اى سمعت قول زيد
قائلا كذا او قوله كذا والظرف اعنى فى مثل متعلق بيقول واللام فى لمشاهدهم متعلق
بان يقول وفى لا يراده يجلح الضيران للمذق وهو اللبن المخلوط بالماء وكذا ضمير ورقه وهو
يضرب الى سواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق وتسمير اللبن ترقيقه وانما عبر عن القايل بالراى
وعن المقول له بالمشاهد لانه انما يخاطب بهذا الخطاب الرائى الحاضر وفقط بالتشديد
المبنى لكنها لا ستيعاب الزمان الماضى وقوله وفى مثل سمعنا فى مثل زيد اضربه

نقول انه محمول على تعالى وفى اختلاف العبارة افتنان وتنبيه على جواز التقديرين
اعنى مقول ويقال لا ان الاولى ان يقدر فى الصفة الصفة وفى الخبر الفعل وقوله يفسر
عطف على نقول اى تسمعنا يفسر لان التفسير فى معنى القول ويجوز ان يكون عطفا على
تسمعنا اى ولذلك يفسر وقوله سابا مفعول له لوصف وقوله هل يعرفونه فى موقع البدل
من قوله من فرعون وقوله من سويداء من مفعول يعرفونه والظرف اعنى فى فرط متعلق على ما ضمنه
من الاستفهام منه من معنى الفعل اى عال غال مسرف سوفى فرط ظلمه واستكباره
وشدة اصراره على تجبره والشكيمة الحديدة المعترضة فى فم الفرس وشدة الشكيمة مثل
فى فرط الاباء وقلة الانقياد وفرعون علم لمن ملك العمالقة ككسرى وقيصر لمن ملك العجم والروم
ولفرط ظلمه وليد بن مصعب من الفراعنة وتجبره اشتق تفرعن بمعنى تجبر وظلم وقوله ما ظنكم
استيناف او بدل من هل يعرفونه والمعرف على لفظ اسم الفاعل وضميره للعذاب
وضميرمثله وهو خبر يكون لفرعون وقوله ثم عرف عطف على قال والضمير لله وضمير حاله
لفرعون وذلك اشارة الى فرط العتو وشدة الشكيمة ثم الظاهر من سوق كلامه يقتضى
ان من فرعون بلفظ الاستفهام فى موضع الصفة للعذاب المهين على طريقة مثل الحمار يحمل
اسفارا واللئيم يسبنى وان القول مقدر لكن لا يظهر ان العذاب المهين معلوم معهود
ليس فى معنى النكرة وان يراد قوله من فرعون بلفظ الاستفهام من غير ان يجعل صفة او حالا
بتقدير القول وانما قصد من تصوير كنه العذاب حق خدمته فى موقع المصدر اى الواجب
من خدمته والاكمام جمع كم بالكسر الغلاف الذى يكون فيه الثمر اول طهوره وما يجوز ان يريد بها
عبارات كتابه وبالثمرات اللطائف المرغوبة المدرجة فيها وبالاطلاع عليها موقفها تكنفها
وان يريد بالثمرات المحتجبة فى الاكمام المعانى الدقيقة واللطائف الخفية فى نفسها من غير تعبير
وفى الاكمام استعارة على حدة ولقد صدق فى هذا المقال لكن الشان فى حق الخدمة ويتعين
عليه شرحنا هذا والله الموفق والمعين واما الحالة التى تقتضى تأكيده اى تعقيب
بلغ المسند اليه المعرف بتابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول فهى اذا كان قصدك
ايها المتكلم ان لا يظن بك السامع فى حكمك الذى يؤكد المسند اليه له تجوزا اى تكلما بالمجاز

اوسهوا اى ذهولا بحيث يتنبه بادنى تنبيه اونسيانا اى زوالا للصورة بحيث يفتقر
ابتداء تحصيل فاذا قلت عرف زيد احتمل ان يكون العارف بعض خواصه الذين هم معروفهم بمنزلة
موقعه كما يقال كلما بلغ الوزير فقد بلغ الامير او يكون العارف عمرا واعا حكمت على زيد
بطريق السهو او النسيان فاذا قلت عرف زيد زيد ازلت من السامع هذا الظن
اى الوهم والاحتمال لا الاعتقاد الراجح على ما هو مصطلح الاصول الظهور انه لا يحصل من عرف
زيد مثل هذا الاعتقاد وكذا اذا قلت عرف زيد نفسه او عينه فقد ازلت وهم كونك
متجوزا في الاسناد الى زيد ولا يخفى انه لا يزيل وهم السهو او النسيان تقرير المسند اليه
اى جعله مقررا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره اورد جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه
دالة على ان المقصود بمثل هذا الكلام قد يكون مجرد تقرير المسند اليه من غير قصد الى دفع توهم التجوز
او السهو او النسيان لكن لا يظهر لنا ان اى موضع من فصل اعتبار التقديم والتاخير
مع الفعل يطلعنا على هذا المعنى فالوجه ان يقال ان قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقصد مجرد
التقرير بل بما قبله فقد ذكر في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل انك اذا قلت سعيت انا
في حاجتك لافادة وجود السعي في حاجته منك من غير شائبة تجوز او سهو او نسيان صح
بخلاف انا سعيت فانه لا يكون لذلك بل للرد على من زعم انفراد الغير بالسعي او مشاركته
لك فيه ونؤكد على الاول نحو لا غيرى ولا غيرى وعلى الثاني نحو وحدى وقد يقال
المراد انه ربما كان القصد مجرد تقرير الحكم اى تحقيقه وتقويته على ما ذكر في الحالة المقتضية
لتقديم المسند من ان مثل انا عرفت قد يكون لمجرد تقوى الحكم بسبب تكرير الاسناد وكذا انت
لا تكذب وانه اقوى للحكم من لا تكذب انت لا انت لتاكيد المحكوم عليه بانه هو لا غيره لا لتاكيد
الحكم وهذا الكلام جيد لو حمل التقرير على تقرير المسند اليه وجعلوا الاطلاع مما ذكره
في لا تكذب انت ادمثل انا عرفت وانت لا تكذب ليس من تاكيد المسند اليه في شيء وفى كلامه
اطلاع على ان تاكيد المسند اليه بمعزل عن تقرير الحكم وتقويته اوخلاف الشمول
عطف على تجوزا وما بينهما اعتراض ووهم خلاف الشمول في مثل عرفني الرجال صحيح اذ ربما
يتوهم ان القصد الى الجنس او البعض اذ عموم الجمع المعرف ظاهر ظني لا نص قطعي واما في مثل

وفي الرجال فمشكل لانه نص في مدلوله فالحق ان هذا التاكيد لمجرد تقرير الشمول وتقويته
لا لدفع ظن خلاف الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل الصادر عن احد المتصاحبين
قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح الاجاج
دون العذب الفرات فالتاكيد بكلاهما يرفع وهم مثل هذا وان كان عائدا الى دفع وهم التجوز
فتدبر ومنه اى ومن اجل ان لفظ كل فيما اذا كان المراد ان لا يظن خلاف الشمول
وان لم يكن من التاكيد الصناعي قولك كل رجل عارف وكل انسان حيوان مقام الرجال
عارفون والاناسي حيوان لا بالنسبة الى رجل عارف وانسان حيوان ليرد اعتراض
الايضاح بان كلمة كل ههنا للتاسيس وافادة الشمول على اصله لا للتاكيد ودفع وهم عدم
الشمول اذ لا شمول بدونها اصلا لا يقال كلمة كل ههنا سور وانما الموضوع
رجل ولا يراد به فرد واحد والا لما صح دخول كل عليه بل يراد به امور لها تعدد وكثرة
فيكون كل تاكيدا لذلك لانا نسلم انا نقول السور ما يبين كمية افراد الموضوع
من الكلية او البعضية ولا معنى لتاسيس الشمول سوى بيان عموم الموضوع وافادته ولو افاد
الموضوع بدون كل الشمول لكان رجل عارف كلية لا مهملة وكون رجل للتعدد والكثرة
ظاهر الفساد بل غايته الاطلاق والاحتمال وكونه لفرد واحد لا ينافي دخول كل عليه
لتعدد كل فرد على ان امتناع كونه لفرد واحد لا يستلزم كونه للعموم والكثرة ليكون
كل تاكيدا بل يجوز ان يكون مطلقا لا تعرض فيه للوحدة والكثرة ولعل هذا اقرب
الى التحقيق اذ لو كان للبعضية لما كانت القضية مهملة بل جزئية ولهذا قال
ابو علي في الاشارات ان كان اللام يفيد العموم والتنوين البعض فلا مهملة في لغة العرب
واما الحالة التي تقتضي بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان وقيل بيانه
وما يجرى مجراه ويؤدي مؤداه فيتناول مثل لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ويشبه ان يكون عطف تفسيره على بيانه
اشارة الى هذا لكن لا يخفى ان ما نحن فيه من الاسم لا يتناول في الارض ويطير وانما قال
زيادة ايضاحه لان المسند اليه لا يخلو عن ايضاح فعطف البيان يفيد زيادته لا اصل الايضاح

هذا تعريض بالكاشي حيث قال الموضوع في هذا المثال قولنا رجل ولا يجوز ان يراد به فرد واحد لا يتعدد فيه لانه ينافي دخول لفظ الكل عليه بل يجب ان يراد به امور لها تعدد وكثرة

وفي الرجال

عن اصله وقوله مما يخصه من الاسم اعم من العلم كما في قدم صديقك خالد وغير العلم كما في قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة
ثم زيادة الايضاح يجوز ان يحصل من عطف البيان نفسه ويجوز ان يحصل من اجتماع التابع
والمتبوع لكن المصنف ذكر في علم النحو ان عطف البيان يكون اعرف التبة
وقوله مبتداء خبره من هذا القبيل من قبيل البيان والتفسير وان لم يكن المتبوع
مسندا اليه فضلا ان يكون معرفا ولا التابع عطف بيان صناعيا بل صفة وقوله شفع
الى اخره بيان كون الآية من هذا القبيل وتوهم ان الهين معناه اثنان من الجنس المسمى بالاله والاله
معناه الواحد من ذلك فلما وان احتمل المعنى الجنسية والعدد الخاص والثاني المعنى الجنسية والوحدة
وسوق الكلام للاول للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا للنهي عن اتخاذ جنس الاله فانه مامور
به وسوق الكلام الثاني لتحقيق ان الثابت هو الواحد من جنس الاله لا الجنس في الجملة فوصف
الهين بثنين واله بواحد وان كان هذا المعنى يفهم من نفس الموصوف بطريق النص اما في الهين
فظاهر واما في اله فلان الوحدة ماخوذ في معنى الاسم مع التنوين والتنكير وان توقش فبالالتزام
وبالجملة فانما وصفا بذلك لبيان ان نصب الغرض والاصل فيه العدد في الاول والوحدة
في الثاني وان كان في كليهما للجنسية ايضا مدخل في الغرضية وقد يوصف اسم الجنس بما يدل على
ان القصد به الى الجنسية دون الوحدة كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه وصف الدابة والطائر بما هو من صفات الجنس والمدلول المطابقي للفظ لبيان
ان القصد بهما الى الجنس فهذه تاكيد امر الشمول والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع
الارضين السبع ودفع توهم الخصوص وهذا ما قال صاحب الكشاف ان معنى هذا الوصف
افادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر في جو السماء
من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظ احوالها غير مهمل امرها فهذه الآية تشارك الآية
السابقة في كون الوصف فيهما لبيان ان القصد الى احد مدلولي اسم الجنس ويخالفها في ان القصد
ههنا الى الجنس وفي السابقة الى العدد والوحدة ولهذا افاد ومن هذا الباب من وجه وايضا
للاول بيان لما هو الاصل في الغرض وهذا لا اصل لغرض ثم من الظاهر البين ان التابع في الاثنين

صفه

زيادة ٦

اعلم ان الجنس ليس اصلا في الغرض ... مرض فيه ادليس النهي عن اتخاذ اسن من جنس الاله بل عن الاشين فالاثنين مما هو الاصل في الغرض ولم يعلم بما هو الغرض ٢

صفه على ما صرح به جار الله العلامة وغيره الا التاكيد على ما قد سبق الى الوهم وينسب الى
جار الله ولا عطف بيان على ما ذكره بعض الاكابر اخذا بظاهر كلام المصنف وتمسكا بان
معنى قولهم النعت تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه كما ذكره ابن الحاجب
في تعريف المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ان معناه ما ذكر ليدل على ذلك ليخرج عنه مثل المبتدا
في مثل زيد ضربته وههنا التابع لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه بل للتبيين وتفسير ما هو الغرض الاصلي
في المتبوع فيكون تابعا غرضه توضيح متبوعه وهو معنى عطف البيان اصطلاحا والجواب
بعد تصحيح كلام ابن الحاجب وتعميمه في جميع الحدود النحوية وتسليمه عند الجمهور انا لا نسلم ان التابع ههنا
لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه وكونه لغرض البيان والتفسير لا ينافي هذا المعنى والا لم يصدق
الحد على شيء من الصفات اصلا لانه لا محالة يكون للكشف والبيان او التخصيص والتوضيح او
للمدح او الذم او للتاكيد بل يجوز ان يكون قد ذكر ليدل على معنى في متبوعه ويكون الغرض من الدلالة
سوق المعنى وسوق الآية الاولى بيان ان مناط النفي والاثبات هو العدد والوحدة
وفي الآية الثانية بيان ان القصد الى الجنسين والى تقريرهما وتنبيههما على جنسيهما وعمومها
وبالجملة فالصفة بتعريف المصنف ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض احواله للتخصيص او التعظيم
او التحقير او التاكيد وعطف البيان ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا
له لكونه اعرف والاخفاء في ان الصادق على التابع في الآيتين حد الصفة لا عطف البيان
واما الحالة التي تقتضي البدل عنه اي تعقيب المسند اليه بتابع يذكر بعد الشيء من
غير وساطة حرف عطف على نية استيناف التعليق بما علق بالاول فهي اذا كان مراد المتكلم
افادة انه نوى تكرير الحكم لان هذا معنى استيناف التعليق ثم بدا انظهر فائدة الحكم من الارادة
والنية ثم كون الفائدة راجعة الى الحكم لا ينافي كون البدل من احوال المسند اليه بحسب تعقيبه به
وجعله تابعا في كثير من الامور على ان فائدة زيادة التقرير والايضاح راجعة الى المسند اليه
على ما نبينه وقوله وذكر منصوب معطوف على نية لا مجرور معطوف على تكرير رواية ودراية
والتوطية التمهيد والتسوية من وطؤ الشيء يوطؤ صار وطيا وفي العبارة اشارة الى ان المقصود
بالنسبة والمسند اليه بالحقيقة هو البدل دون المبدل منه واللام في لزيادة متعلق بذكر المسند اليه

بعد ان نص بالكلية ٢

واما فان زيادة تقرير لانه مع ما فيه من التكرير والتوضيح مقصود بالنسبة والمراد تقرير المسند اليه

اى تحقيقه وتثبيته وانه ذلك المذكور وذلك لما فى النفس والتكرير من التثبيت والتقرير واما

التوضيح فى بدل البعض والاشتمال فظاهر لا ايضاحه ان المسند اليه حقيقة هو ذلك البعض

او الملتبس واما فى بدل الكل فلانه ربما يكون اوضح وان لم يكن فبالاجتماع يكون مزيد ايضاح

لا محالة واراد بالانواع الثلثة بدل الكل والبعض والاشتمال واورد الامثلة على عكس هذا

الترتيب لان الادخل فى الغاية والاظهر فى تحقيق القصد هو الخارج الملابس ثم البعض

واما امر بالتامل ليشعر ان الرابع وهو بدل الغلط يعزل عن امثاله خولص تراكيب البلغاء لانه لا يقع

فى كلام يصدر عن روية وفطانة واما الحالة التى تقتضى العطف اى على المسند اليه

وهو تقرر فى علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك فى افادة الجمع فى ذات مثل قام وقعد

زيد او حكم مثل جاء زيد وعمرو او فى الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو اذا الكلام بدون العطف

يحتمل الرجوع وجعل الاول فى حكم المسكوت عنه الا ان الواو لمطلق الجمع من غير دلالة على زيادة

معنى بخلاف الثلثة الباقية فان الفاء للتعقيب وثم للتراخى وحتى لترتيب فيه تدريج ومعناه

الترتيب بحسب الذهن وفى اعتبار المتكلم بان يجعل المعطوف هو الادنى او الاعلى او الاقدم

او نحو ذلك لا بحسب الوجود اذ ربما يكون سابقا كما فى مات كل اب حتى آدم او مختلطا من غير

سبق او تاخر بل غاية فى القوة والشرف مثل مات الناس حتى الانبياء او فى الضعف والنقص

مثل قدم الحاج حتى المشاة ولهذا جعل العطف على المسند اليه بالواو لتفصيل المسند اليه

اذ لا تفيد سوى ذلك وقيد بالاختصار اذ بدونه قد يحصل تفصيل المسند اليه بعطف الجملة

مثل جاء زيد وجاء عمرو وبالثلثة الباقية لتفصيل المسند لدلالتها على ان ملابسة المسند

للمعطوف بعد ملابسته للمعطوف عليه بحسب الزمان او الرتبة على ما ذكرنا حتى ان

قولنا جاء زيد فعمرو كانه كلام مع من عرف ان الجائى كلاهما وانما احتاج الى البيان فى حال

مجيئهما انهما معا او على التعاقب والتراخى وقد تقرر عندهم ان الكلام اذا اشتمل

على قيد كان مصب الفائدة هو ذلك القيد فلهذا لم يجعل مثل ذلك من تفصيل المسند والمسند اليه

جميعا وقيد تفصيل المسند ايضا بالاختصار اذ بدونه قد يحصل بغير عطف على المسند اليه

مثل

مثل جاء زيد وجاء عمرو بعده متعاقبا او متراخيا وقد تنبهت فيما مضى انه لو لم يقيد فى الصورتين

لكان شمولهما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وغير المعطوف عليه فى حتى حيث قال

او جاء القوم حتى خالد لانه يجب ان يكون ذا اجزاء يكون افضلها او ادونها ولابد

فى حتى من التدريج بان يتكامل المعطوف عليه شيئا فشيئا حتى ينتهى الى المعطوف ويتصور ذلك بصورة

عطف الجملة فان صار ابليس عطف على ارتقى فى الحال الى رتبة وترقى ووجه انبائه عن التدريج

ظاهر حيث دل على ارتقائه درجة فى الشر شيئا فشيئا الى ان صار ابليس من اشياعه بعد ما كان

هو واحدا من اتباع ابليس ثم اخبر بانه سيزيد ارتقاء لو نال بعده بقاء فعال ولو عشت حتى مات احدث بعده

دقائق شر ليس تحدثها بعدى او كان المراد رد السامع حوزفى لا

ان يستعمل القصر القلب مثل جاء زيد لا عمرو بان اعتقد مجئ عمرو دون زيد وفى قصر الافراد بان يعتقد مجيئهما

جميعا وهو كلام سابق ولم يجوز فى لكن سوى الاستعمال فى قصر القلب حتى لا يجوز ما جاءنى زيد

لكن عمرو الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو او لو اعتقد انهما جاءاك هل ملاحظة زيد كان

الواحد ان يقول بل عمرو لانه لا اثبات ما نفى عن الاول ولا معنى للاستدراك هو بالكلام لم

استعمال لكن فى هذا المقام ثم انه اورد كلمة لكن ههنا فى معنى القصر ولم يذكرها فى بحث القصر فى امثلة

طريق العطف ولم يذكر كلمة بل ههنا فى معنى القصر اعنى رد السامع عن الخطاء الى الصواب وذكرها ثمه

فى امثلة طريق العطف افرادا او قلبا ثم لا يخفى ان صرف الحكم عن محكوم له الى اخر فى مثل ما جاءنى زيد

بل عمرو انما يستقيم على راى المبرد وسواء المعنى بل ما جاءنى عمرو لا على راى الجمهور وسواء المعنى

بل جاءنى عمرو اذ الاصرف للاثبات عن شئ ولا للنفى الى شئ فان قيل المنقول على ان معنى

الاضراب فى بل هو الاعراض عن المعطوف عليه وجعله فى حكم المسكوت عنه من غير حكم عليه بنفى

او اثبات وعبارة المصنف تشعر بان الحكم مصروف عنه غير ثابت له حتى ان معنى جاء زيد بل عمرو

ان زيدا لم يجئ وان الاسناد اليه انما وقع غلطا لكن شاع استعماله فى كلام الفصحاء لان

وضع بل للتدارك مثل هذا الغلط بخلاف بدل الغلط قلنا انما يلزم ذلك لو اراد بالحكم

وقوع النسبة مثلا واما اذا اريد ايقاع النسبة فلا اذ معناه ح انك تركت الحكم عليه وحكمت

على آخر وفى اضافة الحكم الى الكاف حيث قال صرف حكمك دون الحكم رمز الى هذا فليتنبه

المعطوف ح

اوكان المراد الشك فيه اى فى المسند اليه للمسند المذكور انه المتبوع او التابع بمعنى يكون المقصود
الدلالة على ان المتكلم شاك فيه او يكون المقصود جعل السامع شاكا فيه لغرض يتعلق بذلك وان
كان اصل وضع الكلام للافهام ولا يخفى ان كلا من المثالين يصلح لغرض او واما صالح لكل من التشكيك
والتشكيك واما ان حرف العطف هو اما وحدها والواو لعطف اما على اما او مجموع اما
والواو ففيه تردد على قول الجمهور على ان اى حرف التفسير وما بعده عطف بيان
لما قبله والمصنف تردد بانه حرف عطف لما ان غاير المعطوف للمعطوف عليه فى سائر الحروف اى حروف العطف
وتفسير المرفوع المتصل باتى من غير تاكيد وتفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار فى كلام العلماء وان
لم يجد مما فى كلام البلغاء من العرب العرباء ربما يرجح مذهب الجمهور وانما لم يعرض لام العاطف
متصله ومنقطع لكونها خارجة عن قانون الخبر وفى العطف يشير الى ما يجى فى باب الفصل
والوصل من المباحث الغامضة والشرائط المخصوصة وخص الواو لان تمييز موضع العطف
فى الجمل عن غير موضعه فى الواو وسيما اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب عسير جدا وهو منشاء
غموض معرفة الفصل والوصل حيث قصر بعضهم البلاغة عليهما وكلمة لا سيما للاستثناء
بمعنى اخراج ما بعدها عما قبلها فى ان الحكم فيه بطريق الاولى وحقيقتها ان لا لنفى الجنس
وسى بمعنى مثل اسم لا وما بعدها قد يخفض على ان ما مزيدة اى لا مثل العطف بالواو ويرفع على انه
خبر مبتدا محذوف والجملة صفة اى لا مثل شى هو العطف بالواو وروى الوجهان فى قول امرء القيس
ولا سيما يوم بدارة جلجل وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف عنه كلمة لا فيقال اكرم القوم
سيما زيد وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل احب الصبى سيما وهو ملح والعامل فيها ما فى
كلمة ما من معنى الفعل اى لا مثل المحبة فى هذه الحالة واما الحالة التى تقتضى الفصل
اى تعقيب المسند اليه المعرف بصيغة مرفوع منفصل مطابق له يسمى ضمير الفصل اى اذا كان مراد المتكلم
تخصيصه اى تخصيص المتكلم للمسند بالمسند اليه اى قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولك
زيد هو المنطلق ان الانطلاق مقصور عليه لا يتجاوزه الى غيره فالباء داخلة فى المقصود عليه
وهذه عبارة عرفية والاكثر هو ان يدخل الباء فى المقصور فيقال تخصيصه المسند اليه بالمسند
اى جعله من بين ما يصح مسندا اليه متفردا بذلك كما يقال خصصت فلانا بالذكر اى ذكرته

ای حروف العطف

الضمير

دون غيره وانه يختص برحمته من يشاء اى يجعله متفردا بذلك بالرحمة لا يرحم سواه وفى
حواشى الكشاف ان معنى اياك نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك وكون ضمير الفصل لقصر المسند
على المسند اليه دون العكس مما شهد به النقل والاستعمال وافادته التاكيد وكون المسند
خبر المبتدا لا ينافى ذلك واشترطوا كون الخبر معرفا باللام او اسم تفضيل افعل او غيره
او فعل مضارع فلذا مثل بار بعة امثلة واحتمال كونه وما بعده خبره قائم فى اكثر المواضع
وانما تعين للفصل فى مثل كان زيد هو القائم او افضل من عمرو واستدل توابع الموضع للاساس
على كونه فصلا بافادة معنى القصر فيمن لم يجعل بناء الفعل على المبتدا سيما الضمير فى مثل هو
يقوم مفيدا للقصر والظاهر انه ينسب الى الكذب فى امتناع ذلك وبسببه الى الكذب
ولو قال بامتناع لكان اظهر ثم ذكر السبب فى ايراد البيان بالمصدر الخالى عن التنوين اما المصدر
فظاهر بالاتفاق على انه للقصد الى الحقيقة دون الافراد كلا او نحو رجل وفرس فانه ربما ناقش
فى ذلك واما الخلو عن التنوين فلقصر المسافة بينه وبين اثبات المطلوب اذ لو قال بحوعا على الحسن
لتوجه ان يقال ما هذا التنوين فيجاب بانه تنوين يمكن ان يقال لم لا يجوز ان يكون تنوينا لصرف
الموقوف نكرة فيجاب بانها تكون فى غير المتمكنة من الاسماء مثل صه كلا او قولك مررت بزيد وزيد آخر
فان تنكيره ليس للتنوين بل لكونه فى معنى مسمى بزيد وبالجملة يطول الكلام ويفوت سرعة الوصول
الى المطلوب واما اعتراض منع الملازمة فهو انا لا نم لزوم كون اسماء الاجناس معارف
وانما يلزم ان لو كان القصد فيها الى نفس الحقيقة وهو ممنوع بل الفردية معتبرة فيها
بمعنى رجل فرد من هذه الحقيقة والجواب ان المدعى وهو امتناع كون المراد تعريف
الحقيقة القصد اليها من حيث هى ثبت بلزوم المحال فى صورة ما ولا احتياج الى لزومه فى جميع
اسماء الاجناس ولا شبهة فى ان القصد فى المصادر الخالية عن تاء المرة او النوع الى نفس
الحقيقة ولهذا اتفقوا على ان نحو ضربت ضربا للتاكيد لا غير وانه لا يثنى ولا يجمع لكونه
نفس الحقيقة فلزم كونه معرفة وجواز اتصافه بالمعرفة وقوله ولزم عطف على لزم اى كون
اسماء الاجناس معارف وهو اشارة الى الوجه الثانى من الدلالة على بطلان ان يراد
بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هى وتميزها وذلك انه لو كان كذلك لزم ان يكون

بل معنى انه ينسب فى امتناع ذلك
او عند امتناع ذلك مح

اسماء

اللام الداخلة على اسما الاجناس اذا لم يقصد بها العهد كافية لتاكيد تعريف الحقيقة لانها
لا تفيد سوى ما يفيده اسم الجنس نفسه من القصد الى الحقيقة وتميزها واللازم باطل وفاقا
واذا قلنا ابطال اللازم الثاني وهو كون المراد تعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها
في ذهن السامع اي باعتبار حضورها ومن حيث حضورها بان يكون ذلك ماخوذا في مدلول اللفظ
تحقيقا كقولك انطلق رجل فالرجل كذا والمنطلق كذا او تقديرا بان ينزل منزلة الحاضر
لكثرة الاحتياج اليه او لكونه نصب العين او نحو ذلك كقولك جاء الجيش ومثله جاء مجازا
بمعنى تنزله منزلة الحاضر وشبهه به وذلك لانه لو اريد ذلك لم يتميز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد
اذ لا معنى لتعريف العهد سوى هذا وهذه الملازمة ممنوعة وبه ينحل الاشكال وذلك ان المراد
بتعريف العهد القصد الى الحصة من الحقيقة باعتبار حضورها لا الى نفس الحقيقة بهذا الاعتبار اي اعتبار الحضور
واما اسم الجنس النكرة فالقصد الى الحقيقة لكن لا باعتبار الحضور وان كانت حاضرة فالحضور
معتبر في المعرفة ماخوذ في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم
والحاصل ان الاشارة الى الحضور من حيث الحضور تعريف الحقيقة والى الحصة منها تعريف العهد والمراد
بالحصة الفرد منها واحدا كان او اكثر لا مجرد ما يكون اخص منها ولو باعتبار وصف اعتباري
حتى يقال ان الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودا فلا يحصل الامتياز وفي قوله
وليس الذكر كالانثى قبل الذكر اشارة الى حاضر تقديري مجازي لكونه غير مذكور بل
مستفادا من قولها ما في بطني محررا فان تحرير الولد لخدمة بيت المقدس انما يكون للذكر
خاصة والانثى الى حاضر تحقيقي مذكور بقولها وضعتها انثى واذا قلنا ابطال اللازم الثالث
وهو ان يكون المراد تعريف الحقيقة الاستغراق وذلك بوجهين احدهما انه يلزم في لام تعريف
الحقيقة ان تكون موضوعة لغير التعريف لان معنى التعريف التعيين والاشارة ومعنى الاستغراق
الشمول والاحاطة وهما متغايران فالموضوع للاستغراق لا يكون موضوعا للتعريف
لا نقول لم لا يجوز ان يكون مشتركا منهما فيكون موضوعا للتعريف لانا نقول
التقدير ان معنى كونها للتعريف اعني تعريف الحقيقة هو كونها للاستغراق ولا يكون للتعريف
ثم يكون مشتركا باعتبار كونها لتعريف العهد وليس الكلام فيه وللافتقار الى ما ذكرنا
من السؤال والجواب

قال

قال اذا تاملت وهو وان كان متعلقا بقوله لزم لكنه قيد لظهور اللزوم والعلم به وثانيهما
انه يلزم ان يكون الجمع من لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة
التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على الوحدة فان قيل لا نم لزوم الجمع بين
المتنافيين وانما يلزم لو لم يكن الجمع بين اللام واللفظ المفرد بعد تجريد المفرد عن معنى الوحدة
كما في الجمع من المفردوس علام الجمع في نحو المسلمون قلنا اللزوم ثابت لما مر من الدليل
والسند مدفوع بوجوه مثل لزوم جواز عود ضمير الجمع اليه مثل الرجل ضربوا وضربتهم
وجواز دخول بين عليه كما في الجمع وتانيث الفعل المسند اليه نحو جاءت الرجل وجواز تاكيده
باجمعين وجواز وصفه بنعت الجمع مثل الرجل الطوال والدينار الذهب على الاطلاق حيث كان
ومما كان بخلاف الدرهم البيض والدينار الصفر فانه مسموع شاذ لا يطرد في غيرهما وانما جعل
هذا ادنى الوجوه مبالغة في الامر والا فان اريد اندفاع ذلك بانه لا يجوز محافظة على صورة اي ادنى الوجوه
اللفظ المفرد فالكل كذلك فقوله وان صير اي رجع والتجئ في الجمع بينهما اي بين اللام واللفظ
المفرد فقوله او صحة عطف على منصوب والا اقل في موقع الحال وخبر لا محذوف وعلى الاطراد
متعلق بصحة وكل ذلك اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقد يدفع لزوم الجمع بين المتنافيين
بانه بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد ليلزم التنافي ويتوجه ما ذكر من الوجوه
والاقرب لما اشتهر وتقرر ان اللام تكون لتعريف الحقيقة وتعريف العهد وقال بعضهم
بالاستغراق ايضا وورد الاستعمال بالكل حاول توجيه ذلك على وجه لا يرد الاشكال
فزعم ان الاقرب الى الصواب ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقة
راجع الى ذلك والاستغراق لاقتضاء المقام وتقرير الاول ان معنى تعريف العهد الاشارة
الى ما هو حاضر في الذهن معهود بين المتكلم والمخاطب اما تحقيقا بان يكون مذكورا كقولك باسمه او بغيره
انطلق رجل فالرجل كذا او المنطلق كذا او في حكم المذكور بلا تجوز واعتبار خطابي كقولك
اغلق الباب لمن دخل البيت وادخل السوق لمن دخل البلد لسوق معتبر عهده به اي
ادركته ولقيته واما تقديرا بان ينزل منزلة الحاضر المعهود والى هذا القسم يرجع
تعريف الحقيقة وهي قد يكون الحقيقة من حيث هي كما في قولك الانسان حيوان والرجل

خير من المراة و يسمى لام الطبيعة وقد يكون الحقيقة من حيث الوجود كما في قولك ادخل السوق
واشتر اللحم وفي التنزيل اي اخاف ان ياكله الذيب وهذا هو المسمى بالمعهود الذهني
على ما قال ابن الحاجب فيراد باللام الحقيقة باعتبار قيامها بواحد باعتبار عهديته
في الذهن لمطابقة المعهود الذهني في لكل الوجودي في المعقولية كقولك دخلت السوق
في بلد كذا وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود واذا قامت الدلالة على انها باعتبار
الوجود ولم يوجد قرينة البعضية تعين الاستغراق حذرا لترجيح بلا مرجح فتعريف الحقيقة
احد قسمي تعريف العهد وهو الذي نزل منزلة الحاضر المعهود باعتبار من الاعتبارات
الخطابية الموقعة للظن وقوله احد قسمي التعريف اطلاقا لان التعريف ليس الا للعهد وقوله
منزلة المعهود يعني القسم الحقيقة منه فان قلت ـــــ هب ان الحقيقة باعتبار الوجود
يكون حصة فيصلح معهودا واما الحقيقة من حيث هي فلا يصح ذلك فيها قلت ـــــ
كانه لا يشترط في المعهود ان يكون حصة من الحقيقة بمعنى بعض افرادها او يجعل الحقيقة
مع قيد الحضور حصة من الحقيقة من حيث هي بمنزلة بعض الافراد فان قلت ـــــ فعلى
اختيار هذا القول كيف اندفع الاشكال وعلى اي مقدمة وقع الابطال قلت ـــــ
على الملازمة انا اريد بعدم التمييز كون تعريف الحقيقة على كونه للاشارة الى الحقيقة باعتبار الحضور
نفس تعريف العهد وعلى انتفاء اللازم ان اريد كونه داخلا فيه فان قلت ـــــ بم تعلق
قوله بناء قلت ـــــ المعنى على تعلقه بان يقال مفعولا له او مصدرا لفعل محذوف
في موقع الحال لكن محمول ما بعد ان لا يتقدم على الوجه ان يقدر له محذوف تفسيره ذلك الظاهر
او يجعل حالا من الضمير في الاقرب العائد الى الموصوف المقدر اي القول الاقرب لان فيه ضميرا
البتة ولا يعود الى اللام لكونه حرفا لا اسما موصولا اما لان ذلك الشيء البدل في موقع
من قوله بوجه لتقارب معنى الباء واللام او على طريق التهكم بان لا يكون ذلك
محتاجا اليه البتة فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه بواسطة التهكم اي السخرية
والاستهزاء كما يقال للجبان اسد فثبت له لوازم المستعار له اعني الاحتياج اليه
وسواء اعتبار حضوره ومعهوديته فيعرف باللام وهذا معنى قوله وستعرف معنى هذا

تقديره

المذكور في الل...

وسوا اي ثقال المذ... في المتن ... وسوقول الشارح ... تورض بالعلامة ٢

في علم البيان

في علم البيان على احد الطرفين اي التحقير او التهكم في شانه صفة اسبابا
او متعلق بمتاخذه او غير ذلك مجرور معطوف على ان لكل شيء او لغير ذلك لكونه
محبوبا او مطلوبا او بديعا او فظيعا يهتم بشانه فيجعل كالحاضر ثم ان الحقيقة
تمهيد لكيفية نشأ الاستغراق من المقام واشارة الى ما ذكره في الكتب الحكمية ان لكل شيء
حقيقة سوبها هو ليست من حيث هي واحدة ولا كثيرة ولا كلية ولا جزئية الى غير ذلك من
اللواحق والمتقابلات ولا لما اجتمعت مع المقابل الاخر وحاصل الكلام ان المعرف باللام
اذا قصد بها الى الحقيقة وهي من حيث هي ليست بواحدة ولا كثيرة بل صالحة للتوحد والكثرة
ففي المقام الذي يكتفى فيه بالظن ولا يطلب اليقين حتى يلزم الحمل على الاقل المتيقن تحمل على
جميع الافراد لان الحمل على الواحد وعلى بعض افراد الكثرة يعود الى الترجيح بلا مرجح
وقد وقع في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ لكونها من حيث هي لا متعددة لتحققها مع التعدد
ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة والجمهور على ان الكلام مسوق لسلب التعليل لا تعليل
السلب اي ليست من حيث هي متعددة بسبب تحققها مع التعدد ولا غير متعددة بسبب تحققها
مع الوحدة اي عدم التعدد اذ ربما يتوهم ذلك سببا لكونها في نفسها كذلك فيمنع هذا الوهم
واعترض الشارح العلامة الشيرازي اولا بانه لا يستقيم اذ جعل لا بمعنى ليس وهو قبيح
قلنا بل يستقيم على كونها بمعنى غير مثل لا فارض ولا بارد ويكون اللام في لتحققها
متعلقا بمتعدد كيف ولم يعهد حذف اسم لا ونصب خبرها وثانيا بانا لم نر احدا ذهب
الى هذا الوهم وهذا خارج عن القانون جدا وثالثا بان هذه العبارة لا تدل على نفي
هذا الوهم وهو ممكن اذ المعنى غير متعدد بهذا السبب كما توهمت فلا توهم ولم في
هذا الكتاب وغيره اصح واضعف من هذه الدلالة ورابعا بان كونها ليست متعددة
بهذا السبب دعوى مجردة عن الدليل قلنا القصد الى التنبيه على ان تحققها
مع التعدد او الوحدة كونها من حيث هي متعددة وخامسا بان انتفاء تعددها او توحدها
بهذا السبب لا يوجب كونها صالحة للتوحد والكثرة لجواز ان يكون متعددة او لا متعددة
لذاتها فلا يكون صالحة لهما قلنا المانع ان منشأ توهم التعدد او اللا تعدد

اي تحقق الحقيقة مع التعدد او الوحدة ٢

من حيث هي وهو هذا النحو وقد نفاه ثبت اسفاء التعدد او اللاتعدد من حيث هي ولزم الصلوح لهما ثم قال بل هي عليل للسلب بانه لولاه لزم اجتماع المثلين وتوهم ان الحقيقة غير متعددة من حيث هي والا لما قبلت التعدد تفاديا عن اجتماع المثلين لكنها تقبل لتحققها مع التعدد العارض وغير متحدة من حيث هي والا لما قبلت الوحدة لما ذكرنا لكنها تقبلها لتحققها مع الوحدة العارضة فلسا اعلم ان هذا على تقدير تماثل التعدد الذاتي والعارض واستحالة اجتماع المثلين عند المصنف فان المعتزلة تجوزونه وكون التعدد الذي تحقق الحقيقة معه عارضا بما يثبت بانه يزول الى المقابل فلا يكون الا عارضا ولما في التقديرين من الضعف والخفاء سيما حديث اجتماع فانه بيان بالاخفى غير المصنف النسخ القديمة وكتب هكذا لا متعددة لتحققها مع الوحدة ولا لا متعددة لتحققها مع الكثرة وكذا نقل عن شمس الدين الخرافي الراوي لهذا الكتاب عن المصنف وبالجملة ى اللام في لكونها متعلق بصالحة ومن حيث متعلق بكونها على الظرفية او الحالية ولا متعددة نصب على الخبرية ولا بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض وكذا الثانية من ولا لا متعددة عطفا على ما بعد لا من لا متعددة بحيث يشمله حكم النفي المستفاد من لا بمعنى غير ويكون الاولى مزيدة وموكدة للنفي ثم انه ظهر لشارح آخر لم يرض التقديرين واتى بما هو عائد على الزمان وشين فقال ان قوله من حيث هي لا متعددة ظرف مستقر واقع خبر كونها ولا متعددة عطف عليه والمعنى ان الحقيقة لكونها ماخوذة من حيث هي لا متعددة بحسب تحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة صالحة للامرين وبيان ذلك ان الحقيقة يمكن ان يوخذ متصفة بصفة التعدد لتحققها معه فلا يكون صالحة للتوحد ويمكن ان يوخذ متحدة لتحققها مع الوحدة فلا يكون صالحة للتكثر ويمكن ان يوخذ من حيث هي مع عدم اعتبار التعدد والوحدة فيكون صالحة لهما فيكون الحكم متفرعا على جا قوله اللام موضوعة لتعريف العهد والجنس احد قسميه ومع صالحة للتوحد والتكثر واحرازا نصب على التمييز وحزبكون الى مقتضى المقام اي مفوضا اليه فاذا كان اي المقام خطابيا يكتفى فيه بالظن ولا يطلب اليقين البرهاني والاسناد الى الحالة

ووصف

ووصف المقام بالخطاء والاسناد الى شايع فيما بينهم على ما ذكر في اخر متن الحالة فجعل ضمير كان للحكم او لمقتضى المقام ليس على ما سنح حمل المعرف باللام يعني الذي يكون للحقيقة لا المعهود الخصوص مفردا جركان والجملة في موقع الحال اي سواء كان المعرف مفردا او جمعا وللجزء في مثل هذا المقام واجب التقديم بعلة ابهام اي الابقاء في وهم السامع وانما نادر ذلك لظهور ان الحمل على البعض لا يعود الى حقيقة الترجيح لانه ربما يكون في الواقع مرجحات ادعانة الامر تساوي الكل في نحو الجمع فيه وفي صحة الحمل عليه لا في جميع الجهات والاعتبارات والغر بالكسر الذي يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب الخداع الخبيث اقل ما يحمل على لفظ المبني للمفعول وكذا فلا يوجب وانما عبر عن الثلث بالعدد الزايد على الاثنين بواحد باقامة الحد مقام المحدود تصريحا بالامر تقضى كونه جمعا اعني الاثنين كلية فال سوا العدد الزايد على الاثنين لا الاثنان وسيقف على هذا اي على الحمل على الاول المتيقن في المقام الاسناد الى في نوع الاسناد لا ل اشارة الى ما قال في الفصل الاول في الاسناد لا ل الدي جملتاه خبرتان ان الجملة التي لا يكون مبتنية الحال في الكل وخلافه مثل قولنا المومن غر كريم والمنافق خب لئيم مهملة ولا اخمالها الكل وخلاف ان استعملت لم يحمل الا في المتيقن وهو البعض ولطلب التفريع الاسناد لا ل لاشتراك الحقيقة فيه الى الحال ولا التصريح الى الكتابة فاعرف وانا اتعجب من الشارحين يمرون على مثل هذا ولا يهتمون ولا يوقفون ان يقفوا حتى قال بعضهم ان المراد انك ستقف على دليل هذا في علم الاستدلال وسوانه يجب الحكم في الاقل اذ لو سلب عن جميع الافراد لزم السلب عن الحقيقة لانها لا توجد الا في ضمن الفرد لكن الحكم على ما فوق الاقل يمكن ان يكون وان لا يكون فيوخذ المتيقن ولا يعرض للمشكوك ومبنى كلامي هذا ومبنى الحكم بكون الاقل في الجمع سوا العدد الزايد على الاثنين بواحد على ان الاثنين من الافراد ليسا بجمع اي بمدلول الصيغة الجمع ومما يصح اطلاقها عليه ولو اريد انهما ليسا بجمع من الجموع اي جماعة من الجماعات لربما توقف في ذلك ولما كان هذا يتعلق بصناعة الوسع الامن جهة اللغة ان ح م ع لاي معنى وضع وما انهم يقولون انه لمعنى الضم وفي الاثنين ذلك ثم انما يريد بهما تلك الصناعة الوسع ممن سواهما ولو لصقهما

السوابق منها كاللغة والصرف والنحو واللواحق كالمنطق وانا ربد المعاني والبيان
فالسوابق لها واللواحق وبالجملة فلما علم فيها من تمايز التثنية والجمع بالسوابق والصيغ وبحود الضمائر وكانه
لم يرتض عد الاثنين من الجمع وان لم يكن ذلك مذهبه وههنا دقيقة يريد بالاستغراق
العرفي ما يكون المرجع في شموله واحاطته الى حكم العرف وان كان بعض الافراد في الحقيقة
وبغير العرفي ما يكون جميع الافراد في نفس الامر واستغراق المفرد يشبه ان يكون
مراده انه قد يكون كذلك على ما ينبي عنه لفظ يكون كما في النكرة المنفية وهو ظاهر وكما في
المعرف باللام في بعض المواضع بمعونة القراين كما زعم في قوله تعالى وهن العظم وذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى والملك على ارجائها انه اكثر من الملائكة وفي قوله تعالى وكتبه ورسله
انه قراءة ابن عباس وكتابه وروى عنه ان الكتاب اكثر من الكتب ووجهوه بان معنى استغراق المفرد
شمول افراد الجنس فلا يخرج فرد اوفردان ومعنى استغراق الجمع شمول جموع الجنس والجمعية
في حمل الجنس لا في وحدانه هذا ولكن اتفق جمهور ائمة التفسير والاصول والنحو على ان الجمع
المعرف باللام يتناول كل واحد من الافراد كالمفرد حتى فسروا العالمين بكل جنس مما سمي
بالعالم وذكروا في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع يتناول كل محسن وفي قوله تعالى
وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى لا يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه
الى غير ذلك من مواضع لا تعد ولا تحصى واتفقوا على ان من قال عبيدي احرار انه يعتق الكل
وعلى انه يصح استثناء الفرد من الجمع المعرف باللام مثل جاءني الرجال الا زيدا واصرف
الدراهم الا واحدا وسجدت الملائكة كلهم الا ابليس ولا خفاء في ان ما اورده من التمثيل بقولنا
الله غفار الذنوب كلها وجمع الامير الصاغة لا يريد به خروج الواحد والاثنين واما ما ذكر من ان
جهة اللطف في ترك الجمع الى المفرد في قوله تعالى حكاية رب اني وهن العظم مني هو التوصل
باختصار اللفظ الى التكثير في المعنى لدلالته على اصابة الوهن كل فرد من افراد العظم بخلاف
وهنت العظام فيجري الكلام عليه في اخر باب الاطناب ثم نظر الوقوع المعرف بلام الجنس
من المفرد والجمع وجانب القلة بانه يصح في المفرد ان يراد البعض الى الواحد وفي الجمع لا يصح الا
الى الثلاثة وهذا ما قال صاحب الكشاف ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد

تعريض بصاحب الكشاف حيث نعد في بعض المواضع الاثنين من الجمع

بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد
الا ان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في حمل
الجنس لا في وحدانه واذا عرفت هذا بعني ما ذكر من حمل المعرف باللام
في المقام الخطابي على الاستغراق في نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون المعنى
ان زيدا كل منطلق وكل منطلق زيد بمعنى انه لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح
عطف عمرو على زيد بالواو للزوم التناقض ويصح بلا الحصول التاكيد ومبنى كلامه ما ذكره
من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وميل صاحب الكشاف
الى التعريف حيث ذكر في الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث
لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو لا غيره
لجهات اعتبارية كقلته في نفسه او قلة ظهور آثاره او عدم وصول اثره الى المتكلم
او السامع واما الحالة المقتضية لكونه اي المسند جملة فهي اذا اريد تاكيد الحكم
بنفس التركيب من غير تكرير او حرف تاكيد ولا خفاء في انه لا اشارة بكون المسند جملة
اسمية ولذا اقتصر في التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية والظرفية وان كان تاكيدا
عائدا الى الفعلية واورد المسند اليه في الفعلية بالضمائر الثلاثة والاسم الظاهر
اشارة الى انه لا فرق بينها في التقوي بخلاف التخصيص فانه لا يكون في الاسم المظهر
على ما سيجيء ولذا ذكره او دون الواو وقوله كما سيأتي اشارة الى ما ذكر في
تقديم المسند من ان سبب تقوي الحكم سواء المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند
اليه شيء الى اخر كلامه ومثل للشرطية بما لعل اشارة الى انه لا فرق في افادة التقوي بين
تقديم الشرط وتاخره وقوله لما عرف تعليل لصحة وقوع الشرطية خبر المبتدا وافادة
التقوي بناء على ان الجزاء مسند الى ضمير بكر كالفعلية المحضة على ان انه قيد مخصوص
سوى الشرط او اذا كان المسند سببا عطف على اذا اريد تقوي الحكم
وسوى المسند بمنزلة الوصف بحال ما هو من سببه في النعت لما ان المفرد فيه مثل
مررت برجل كريم ابوه يسمى وصفا سببيا بخلاف ههنا مثل زيد كريم ابوه محافظة على الضبط



في جعل السببية مقتضية لكون المسند جملة ثم كلامهم متردد في ان المسند السببي في مثل
زيد ابوه كريم وزيد قام ابوه هو كريم وقام ام الجملة الواقعة خبر المبتداء والظاهر من
تفسير المصنف هو الاول وقوله وهو ان يكون عطف على حرف مضاف اي دون ان يكون وقوله
مع الحكم عليه اي على ذلك المفهوم بالثبوت للامر الذي هو مبني عليه اي خبر عنه او بالانتفاء
عنه اي عن ذلك الامر ليس المعنى على ان ذلك المفهوم محكوم عليه في ذلك الكلام فانه
محكوم به بل على ان كل جزء من الكلام قد حكم عليه بما هو هو مثلا حكم على المسند بانه ثابت
للمسند اليه وعلى المفعول بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك وقوله مطلوب التعليق
خبر ان يكون وتعلق اثبات مصدر التعلق وضمير له وعنه لغير ما هو ومثل بثلثة امثلة
لان الجزء في تلك الجملة الاسمية الواقعة مسندا اي دون ان يكون فعلا او وصفا او ظرفا
وقوله او ان يكون منصوب معطوف على ان يكون وكذا فقطلب وهذا هو الثاني من قسمي
المسند السببي اي كون المسند الى مبتداء اصل الكلام فعلا يستدعي الاسناد الى
ما بعده وانما وصف الفعل بذلك مع ان كل فعل كذلك ليرتب عليه قوله فيطلب تعلق ذلك
الفعل على المبتدا الذي قبله نوع اثبات مثل زيد ضرب اخوه او نفي مثل زيد لم يضرب
اخوه لكون ما بعد الفعل متعلقا بما قبله تعلق لاخ بزيد وانما قال نوع اثبات او نفي لانك
لا تثبت لزيد الضرب على حقيقته بل ضرب اخيه لتخص وقوله لا اشيا عطف على فعلا ومثل
باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا باسم التفضيل لانه يحمل فيما هو سبب لما قبله
ومن خلاف الرواية والدراية جعل او يكون مرفوعا معطوفا على كان في اذا كان المسند
سببيا ذاهبا الى ان هذا سبب آخر لجملة المسند مغاير لكونه سببا اما خلاف الرواية
فظاهر واما الدراية فلما في العدول عن الماضي الشايع الاستعمال بعد اذا الى المضارع
القليل مع الالتباس ومن جعل المسند في زيد ابوه انطلق سببيا بخلاف زيد انطلق ابوه
ومن التكرار المحض اذ ارتد بقوله مبني عليه اعم من ان يكون ذلك مبتدا لذلك المفهوم او فاعلا
له فتناول القسمين وبالجملة آل الكلام الى ان من الحالة المقتضية لكون المسند جملة
اذا كون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده فيطلب تعلقه بما قبله لا اشيا متصلا

دون غيره وانه يختص بعمة من يشاء اي يجعل متوحدا بذلك اي بالرحمة لا يرحم سواه وفي الكشاف
ان معنى اياك نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك وكون ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه
دون العكس مما شهد به النقل والاستعمال وافادته التاكيد وكون المسند خبرا لا نعتا
لا ينافي ذلك واشترطوا كون الخبر معرفا باللام او اسم تفضيل افعل او غيره او فعلا مضارع
فلذا مثل باربعة امثلة واحتمال كونه مبتدا وما بعده خبره قائم في اكثر المواضع وانما تعين
للفصل في مثل كان زيد هو القايم او افضل من عمرو واستدل في موضع الالتباس على كونه
فصلا بافادته معنى القصر فيمن لم يحمل بناء الفعل على المبتداء سيما الضمير مثل هو يقوم مفيدا
للقصر ولا ظهر انه في الخبر المعرف باللام انما يفيد تاكيد التخصيص اذ التخصيص حاصل بدونه
سواء كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو القايم والله هو الرزاق او بالعكس
مثل الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ذكر في الفايق
ان معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله اي الجالب للحوادث هو الله لا غيره
ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكر المصنف
في ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وسيجي في هذا بالة
كلام في باب تعريف المسند هي اذا كان المقام اي الموضع الذي يقام فيه الكلام
ويذكر للافراد اي جعل المسند اليه فردا من جهة التشخيص بان يراد شخص ما من اشخاص مدلول اللفظ
او من جهة النوعية بان يراد نوع ما من انواعه فيشتمل على اشخاص فقوله شخصا او نوعا
في موقع التمييز ويحتمل الحال من المفعول المحذوف للافراد والتمثيل بقوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء او بان المضاف اليه في معنى المحكوم عليه لا يخلو مسندا اليه اصطلاحا كل بل هو
نوبر المصنف حيث اورد البيان في الماء واراد ان معناه من نوع من المياه مختص بتلك الدابة
اي بذلك النوع من الدابة اشارة الى ان تنكير الدابة على هذا التقدير للنوعية لكن في العبارة
ادنى قصور او من ماء مخصوص اي نوع مخصوص من الماء هي النطفة فيكون تنكيرا للنوعية المنكر
في الآية بطريق في ماء لظهور التخصيص الاولي قوله فمنهم من يمشي على بطنه الآية
حقيقة في موقع التمييز اي له موف يحسب الحقيقة وفي نفس الامر والوصف جاء مفعوله اي موف

كانه لمقام الافراد لظهور ان المنكر ليس مسندا اليه والتأويل انه في معنى كل دابة خلقها الله من ماء صح

منه مفهوما من المفهومات ومعنى من المعاني الا ذلك القدر وقوله منقادا حال من الفاعل
المخاطب في قلت وكذا قوله كانك حال بتاويل صف او فعل ماخوذ من مضمون الكلام اي شبهتها
انت عن لا يوف منه ولا اصحابه الا بلك الصورة الانسانية اما عدم موقعك فمن التنكير
واما اصحابك فلتصحيح مثل لكم لانه في معنى مثل ادلكم وكذا قوله ولعله حال بالتاويل بل
وهذا المثال ايضا للتجاهل لا لتنكير المسند اليه وكذا الآية وقوله كان لم يكونوا ان
تكون الآية واردة على سوق المعلوم مساق غيره وكل ممزق في موقع المصدر اي كل تمزيق
وسوتوفق الاجزاء وتقطيعها والشرطية اعني اذا مزقتم متعلق بينبئكم بمعنى ينبئكم بمضمون
هذا الكلام او على تقدير القول اي قايلا هذا المعنى وانكم لفي خلق جديد جواب اذا وترك
الفاء لكونه في معنى تجدد خلقكم عدل الى الاسمية للدلالة على التحقق البتة وقوله
سحرها اي مالك سحر البلاغة والمتصرف في امرها وشانها الى صور وكيفيات مختلفة
ايا شجر الخابور هو موضع بديار بكر مورقا حال من الكاف في لك من اورق الشجر صار ذا ورق
وفي لفظ كان دلالة على انها كانها لا تعرف عدم جزع الشجر على ابن طريف ولفظ مالك
مورقا ايضا مما يجب ان ينظر وقوله او للاستخبار عطف على لفظ كان ومعنا
للاستفهام وطلب الخبر وذكر علام الغيوب حسن الموقع في هذا المقام معنى انه علام الغيوب
فاستخباره يكون سوقا للمعلوم مساق غيره ويتضمن نكتة سرية من نكت البلاغة وقوله
متضمنا حال من قول علام الغيوب او من مفعوله اعني فمن عسيتم الى آخره او من الاستخبار
وسو الاحسن وكذا ناعيا ويجوز ان يكون هو حالا من ضمير متضمنا فيكون من الاحوال المتداخلة
والتوبيخ التقصير ورخاوة العقد ضعف الاعتقاد وفي الاساس نعى عليه هفواته اذا شهره
بها وان يتوقع مفعول ناعيا وان تفسدوا فاعل يتوقع وان توليتم شرط معترض بينهما
جوابه محذو ان يتوقع الافساد وهو اشارة الى ان معنى ان توليتم في الآية ان صرتم متولي
امور الناس وولاة عليهم وامراء متسلطين لا ان اعرضتم عن الدين وتناحرا
مفعول له لتفسدوا وتقطعوا ومعناه التشاجر والضغينة والتهالك شدة الحرص
حتى كانه يوقع نفسه في الهلاك وقوله ليهم متعلق بناعيا تعالى هم به اي اطلعه وعلى متعلق

اي منتهرا عليهم توقع الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم ليطلعهم التامل في هذا الموقع
على ما يثمر هذا التوقع من هذا القول وسواه اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم
فان كان اثر متعديا محذوف المفعول على ما يكثر في عبارة المصنف فما موصولة ومن
بيان لها وان كان لازما على ما سوالمشهور من اثر الشجر صار ذا اثر فمن بيان لما تضمنه
الفعل من الثمرة قوله ليلا يلبسوا متعلق بيحج وقيل بالتامل وهو المثبت في نسخة الاصل
وجلد النمر مفعول يلبسوا وان لا يتقلب عطف على ليلا يلبسوا والخاليق جمع خلاق
الجن وهو باطن الخف ولبس جلد النمر وانقلاب الخاليق كنايتان عن شدة الغيظ
والغضب وضمير له لمن ولفظ اذا في مثل من اذا عرض لهم واذا كان كذا شايعة
في الاستعمال زايدة في المعنى واذا لم يثبت زيادة اذا فالوجه ان يحمل على حذف الجواب
والشرط صلة الموصول اي لمن اذا عرض لم يلبسوا جلد النمر وسكنوا واطمأنوا ونحو ذلك
وعلى سبيل النصيحة متعلق بعرض له عرض على طريق النصيحة والارشاد الى الحق لا على
سبيل العدول الى الابلغ الازيد في الاغضاب والالهاب ومن جعله موضع الجزاء اي اذا
عرض كان على سبيل النصيحة لم يلاحظ جانب المعنى وامليانه الطريق عطف
على امليانك لا اتوف وهو ثلثة الاعتبارات الدالة على كون المقام غير صالح للتوقيف وفيه
اشارة الى ان مجرد عدم الداعي الى التوقيف كاف في اقتضاء التنكير لان التوقيف امر زايد
وهذا القدر اشارة الى ما وقع به التعبير بطريق التنكير وما لنظائره ان في تعيين المسند اليه مانعا
يمنع المتكلم مثل قصد تاتي الانكار ان مست اليه حاجة او تفويض تعيينه الى شهادة العقل
او كراهة المتكلم او المخاطب سماع ما يدل عليه بالتعيين وربما ان المسند اليه واصل
في شانه من حيث الارتفاع او الانحطاط الى حد يوهم ذلك الحد ان المسند اليه لا يمكن ان يعرف
ومثل لجميع ذلك الذي ذكر من الاعتبارات الاربعة الواقعة تفصيلا لعدم صلوح المقام
للتوقيف بما ليس احدهما المسند اليه فيه مبتدا والآخر فاعل ثم حكم بان قول العرب
شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخير وهو انه واصل من حيث الارتفاع او الانحطاط
الى حد لا يمكن ان يعرف لان المراد شر عظيم عال مرتفع في حد الكمال حمل الكلب على الهرير

وستسمع في بحث تقديم المسند فيما اذا كان المسند اليه مبتدا نكرة والخبر فعلا له
فوايد مثل كونه البتة لتخصيص الجنس اي رجل جاءني لا امراة او الفرد اي لا رجلان في
وانه تقدير في الاصل موخرا على انه بدل من الضمير على طريقة واسروا النجوى الذين ظلموا
الا اذا لم يساعد المعنى كما في شر اهر ذا ناب فانه يحمل على التعظيم اي شر عظيم اهر
ذا ناب لا حقير   وكذا قولك يعني انه ايضا من الاعتبار الاخير وكون الشمة
والنفخ وبناء المرة مما يفيد التحقير لا ينافي ان يكون التنكير ايضا لذلك فيستفاد التعظيم
من المادة والصورة والعارض كما يستفاد التعظيم منها جميعا في قوله تعالى او كصيب
من السماء على ما ذكره صاحب الكشاف واعتراض صاحب الايضاح بان التعظيم مستفاد
من بناء المرة ومن نفس الكلمة ليس بشي   ومنه اي ومن الاعتبار الاخير تنكير المصدر
في مثل ان نظن الا ظنا اي لا نظن بالساعة الا ظنا ضعيفا مستحقرا ملحقا بالعدم
فيصح الاستثناء المفرغ ويظهر كونه بعضا من المستثنى منه الاعم المحذوف اي لا نظن شيا
من الظن الا هذا النوع ويندفع الاشكال المورد على مثل ما ضربت الا ضربا بان الفعل
لا يحتمل غير المصدر فالمقدر لا يكون اعم من المستثنى ولا احتاج الى التمحل في الجواب بان المعنى ان
نحن الا نظن ظنا وما انا الا ضربت ضربا على ان القصر في الفعل او بانه يعتبر في الفعل اعتبارات
واحتمالات مجازية بحيث يكون حقيقة المصدر واحدا منها كانه قيل ما فعلت الا الضرب
لا سائر انواع المكاره والايذاآت كالشتم ونحوه وما ندرك الا ادراك الظن لا ما فوقها
من الادراكات   له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يعيبه ويجعله موصوفا برذيلة
وليس له عن طالب العطاء مانع حقير فضلا عن العظيم وقوله حاجب الاول برفع حاجب على الحكاية
وجر الاول بكونه وصفا لما هو مضاف اليه موقوف لان المراد هذا اللفظ واذا قصدت
فهو علم لان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ اسما علما
لنفس ذلك اللفظ وهذا يقال ضرب المذكور كلام كذا فعل ماض ومن الواقعة في الدار
حرف جر وقد بسطنا الكلام في هذا في حواشي الكشاف وفوايد شرح مختصر الاصول
وقد يروى حاجب الاول برفع الاول نظرا الى الاعراب الحكي ولا ادري له وجه صحة وقوله

بعضيانك

نقضيانك لانه متعد الى مفعولين في الاساس اقتضيته الدين وفي قوله ايضا
اشارة الى ان ضمير منه ان نظن للاعتبار الاخير دون مجرد التحقير ولم يعطف على ان نظن
فيستغني عن تحريره ولفظ ايضا تادبا واشارة الى اشتماله على كلا قسمي الاعتبار
الاخير اعني الارتفاع والانحطاط جميعا   وقال تعالى جملة فعلية معطوفة على الاسمية
التي هي منه ان نظن او قول ان له السحط منه وفي الكشاف ان تنكير غشاوة للنوعية اي
على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله والفرق
بين القصد الى النوعية والى التعظيم او التحقير وان احدهما مقابل للآخر ظاهر لا سترة به وان
كان كل من التعظيم والتحقير نوعا وتكثير بين قولك على ابصارهم نوع من الاغطية وغطاء عظيم
او حقير وان كان نوعيته باعتبار عظمه   في هذا الجنس يشير الى ان اللام في القصاص
لتعريف الجنس دون العهد وتنكير حيوة يحتمل التعظيم والنوعية وضمير منه للقصاص وضمير عليه
لما كان او اللام في لمكان متعلق بالارتداع وقوله او ما ترى زيادة بيان لسببية الارتداع
لحصول الحيوة ومفعول نرى محذوف اي العازم على القتل وجواب اذا قوله كيف يسلم والمرفوع
في اورثه لتذكر الاقتصاص والمنصوب لمن هم بالقتل وان يرتدع ثاني المفعولين وضمير صاحبه
لمن هم بالقتل وقوله فيتسبب عطف على يسلم وفاعله ضمير يعود الى تذكر الاقتصاص
والمعنى اي والغرض طلب التعظيم والتهويل اي جعل الشيء مما يهاب ويخاف وسوغ له التعبير للتعظيم
المعبر ههنا وقوله دون ان نقول طرف في موقع الحال اي قال ذلك متجاوزا القول بحرب الله
وقوله لخلاف ذلك اي التعظيم والتهويل وهو التحقير لكن ارادة التقليل حيث فسره
بقدر يسير من رضوانه وهذا التحقير خلاف التهويل في عذاب من الرحمن بتقليل منه اي قدر
يسير ويسوقه الاصل ما ينفيه الريح في اصول الشجر من التراب وكره ههنا اعترض صاحب
الايضاح بان السكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التقليل والتحقير مع ظهور الفرق
وسوان التعظيم يكون باعتبار الوصف والكيفية ونقابله التحقير والتكثير يكون باعتبار العدد
والكمية ويقابله التقليل وقد خلط في كذب رسل بين ما يشعر بالتكثير وما يشعر بالتعظيم
فان قوله ذوو عدد كثير يشعر بالتكثير والباقي بالتعظيم وقوله المعنى رسل جملة واقعة

خبر المبتدا الذى هو قوله وان يكد بوك على ما فى نسخة المصنف والعايد محذوف
اى معناه وقد رجح التقليل فى عذاب من الرحمن على التهويل بانه انسب بلفظ المس
وبجعله من الرحمن وبحال اعتقاد الولد بالنسبة الى الوالد فانه كلام ابرهيم عليه السلم
فى خطاب ابيه ويجاب بان استعمال المس فى العذاب العظيم شايع والعذاب
من الحليم الرحيم يكون اشد واعظم لانه لا يقدم عليه الا عند كمال الاستحقاق وشدة
العذاب للمصر على الكفر اولى بان يعتقده النبى الخليل للرب الجليل وما اشبه ذلك
اى من جهات التعظيم او من مقتضيات التنكير والاول انسب بسوق الكلام والثانى بما جرت
به عادة الكتاب متى كان ذكره اهم اى من ذكر المسند فان مجرد هذا لا يقتضى تقديمه
حتى صار بمنزلة المثل انهم يقدمون الذى شانه اهم وهم ببيانه اعنى وان المهم المقدم
ولم يتجه الى ان يقال يقدم الذى تقديمه اهم بل كان ذلك لخواص الكلام ثم ان كونه اهم اشارة
الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير
من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية والاهتمام من غير ان يذكر من اين كان تلك العناية
وبم كان اهم هذا كلامه ولذا عطف هذا الكلام على ما قبله بثم الدال على الترتيب
اما لان اصله فى موضع البدل اى اصل المسند اليه اى الابتداء والمراد من حاله مثل التقويم
لان المحكوم عليه فى الطالب ذات المحكوم به صفة والذات مقدم على الصفة فناسب ان يراعى ذلك
فى الوجه اللفظى فاذا اقتضى العدول عن هذا الاصل مقتض ترك كما فى الفاعل حيث اخر
عن الفعل لكونه عاملا فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكما فى المبتدا الذى يتضمن خبره
الاستفهام مثل اين زيد وكيف عمرو وستسمع كلاما فى هذا المعنى اى كون
اصل الكلام فى الشئ هو التقديم مع عدم المقتضى للعدول وذلك ماذكر فى احواله المقتضية للنوع الثالث
من اخر ذلك كالمبتدا والموصوف وكذا الحال والموصوف وكالعامل الى اخر الكلام واما
لانه اى المسند اليه متضمن للاستفهام كان ينبغى ان لا يذكر هذا فى عنوان الحصر كما لم يذكرا م فى بحث العطف
الا انه اورده لكونه بصدد تفصيل الاعتبارات المختلفة التى تقتضى كون ذكر المسند اليه اهم

سوا

سواء كان فى الجزاء او فى غيره ولو سلم فيكون استطرادا وسيقرر فى القانون
الثالث حيث قال فى اخر باب الاستفهام ان الاستفهام طلب والطلب انما يكون لما يهمك
ويعنيك شانه وكون الشئ مهما جهة مستدعية لتقديمه فى الكلام فلا يعجبك لزوم كلمات
الاستفهام صدر الكلام كقولك هو زيد منطلق مثال لضمير الشان واما ضمير القصة
فمثل هى هند مليحة وذلك لان هذا الضمير وان كان عائدا الى الحكم متعقل فى الذهن يمكن ان يعتبر
امرا او شانا فيذكر الضمير او قصة فيؤنث الا ان الاستعمال وقع على انه انما يؤنث اذا كان
فى الجملة الواقعة خبرا عنه مؤنث غير فضلة فلا يقال هى زيد قائم ولا هى ابصرت هندا
وعن قريب اى بعد قريب كما فى قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق تعرف السر فى التزام تقديمه اشارة
الى ما ذكر فى بحث اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر من انه يوضع المضمر موضع المظهر
ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقى منتظرا لعقبى الكلام
كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه وهذا هو السر فى التزام تقديمه وذلك
لما جبل الله عليه النفوس من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم فسر كان اوقع عندها وامكن فيها
وقد سبق الكثير من الاوهام انه اشارة الى ما ذكر عقيب هذا الكلام من قوله واما لان
فى تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر ليتمكن الخبر فى ذهنه اذا اورده اى السامع ولا يخفى انه
لا تشويق فى مجرد الضمير بدون التقديم لمجرد المسند اليه المظهر ولذا مثل بقوله صديقك فلان
الفاعل الصانع فاورد البيان والصفة ليطول الكلام فيتحقق التشويق وقد قال ان
حق التشويق تطويل الكلام وكانه جعل الفاعل عبارة عن بعض اوصاف الصديق كفلان عن بعض
اسمائه حتى كانه قيل صديقك زيد الفاضل البارع والا فقد شاع استعمال الفاعل عن فى القبيح
كالزانى والسارق وسواء التشويق احسن خواص التراكيب فى باب الاخبار بالذى
وهذا احسن من تراكيب الاخبار فى باب الذى وله خواص اخر كالقصر وتاكيد الحكم لا كالايماء
الى وجه بناء الخبر وكالتوضيح لما ذكر فى الموصولية لان الخبر فى هذا الباب اسم مفرد البتة وفى ذلك
جملة والمراد بالخواص الاثار واللوازم وبالجملة الخواص المضافة فيه فلا ينافى حصول التشويق
فى غير هذا الباب وقوله كما اذا قلت ما كافة او موصولة صلتها الظرف اى كالتشويق

الذى يكون فى وقت قولك الذى هو زيد منطلق حال كونه بدل قولك زيد منطلق والاكثر
ان الواجب الذى زيد هو منطلق على ما فى بعض النسخ لنفع الضمير موقع ما اخبر عنه وهو منطلق
وان تمام وجوه البدل ان يقول الذى هو منطلق زيد والذى خبر مقدم سترنى انت
والذى خبر مقدم مكرمه انا وهو اى التشويق هو السبب فى التزام تاخير الخبر
فى باب الاخبار اذ لو قدم لعلم فامتنع التشويق اليه وايضا هو السبب فى امتناع الاخبار
عن ضمير الشان لانه يجب تاخيره فيفوت التشويق الحاصل للابهام اولا ثم التفسير ثانيا
لتمكن الخبر فى ذهن السامع فليس هذا نكتة اخرى غير التشويق والمراد بالاخبار
ان تصدر الكلام بالذى وتجعل موضع ما تريد الاخبار عنه ضميرا له وتوخره خبرا للذى فاذا
تعذر شى من الامور الثلثة تعذر الاخبار ومعنى تزحلقه توخره وقوله فله اى فضمير ما عداه صلة
للذى او للالف واللام بمعنى الذى وفيه اشارة الى ان الاسم الموصول هو الالف واللام لا اللام
وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف وقوله واضعا واعيا حالان من فاعل نجد على الترادف
او التداخل وقوله مثل نصب ترك مما افادك وقوله لا ينتصب مفعولا قيد بذلك لانه ربما يجعل
ناصبا للتمييز مثل زيد رجلا لكن لا يخفى انه لا وجه للتقييد بالنصب وانه لا معنى للاخبار عن الضمير
فى زيد رجلا فالاحسن انه يمتنع الاخبار عن الاسم العامل بدون معموله كما ذكره الجمهور وقيد
بدون المعمول لجواز الذى سوا عجبنى ضرب زيد عمرا بدل ضرب زيد عمرا اعجبنى والذى هو هو واجب
اكرامى زيدا قادما بخلاف الذى هو هو قادما واجب اكرامى زيدا للزوم الاعمال فى الحال
وان ربط المعنى اشارة الى امتناع الاخبار عن الضمير الذى يربط الخبر بالمبتدا او الصفة
بالموصوف او الحال بذى الحال او الصلة بالموصول لانه اذا وضع مكانه ضمير عايد الى الموصول
المصدر به الكلام بقى المستحق له عاريا عما استحقه واحتاج اليه هو اكرامى زيدا قادما
واجب ليس من قبيل ضربى زيدا قايما لان قادما حال من مفعول اكرامى فهو من تتمة المبتدا لا من
خبر اذا كان واما لان سقوى عطف على قوله اما لان اصله التقديم ولا يخفى ما فى جعل
هذا من اعتبارات الاهمية وكذا فيما تقدمه من قوله لان فى تقديمه تشويقا وفيما بعده من قوله
لان تقديمه يبنى عن التعظيم بل الانسب جعل امثال هذه من الحالات المقتضية للتقديم من غير توسط

للاهمية

وعبارة الكتاب ربما تومى الى ما ذكرنا قوله على الظاهر اى حال كون الكلام محمولا
على ظاهره وسوا ان المسند اليه المقدم مبتدا والفعل بعده خبر له فيقوى اسناد الخبر
الى المسند اليه لتكرره واما لو قدر المسند اليه موخرا فى الاصل على انه تاكيد مثلا ثم قدم
فالتقديم يكون للتخصيص لا للتقوى وهذا ما قال فى الفن الثالث فى بحث تقديم المسند ان
مثل انا عرفت قد يسلك باعتبارين احدهما ان يجرى الكلام على الظاهر وهو انا مبتدا وعرفت
خبره من غير تقدير تقديم وتاخير ولا يفيد الا تقوى الحكم وثانيهما ان تقدر اصل النظم عرفت انا
ثم يقال قدم لتفيد التخصيص وستعرفهما على التفصيل وقيل معناه ان تقوى اسناد الخبر
وتكرره انما هو من حيث الظاهر حيث يحصل اسناد الفعل الى فاعله الضمير العايد الى المسند اليه اسنادا
للخبر الى المبتدا واما بحسب الحقيقة فليس اسناد للخبر الى المبتدا الا اسناد الفعل مع الضمير
العايد الى المبتدا وهو ليس بمتكرر او ان كون التقوى بسبب التقديم انما هو بحسب الظاهر
واما بحسب الحقيقة فهو بحسب تكرر الاسناد واما لان اسم المسند اليه بالنظر الى
اصل وضعه يصلح للتفاول يريد ما هو اعم من الخير فيسر السامع او الشر فيسوءه وقد يخص التفاول
بالخير ويقال فى الشر التطير وقوله فقدم اشارة الى وجه كون التفاول من اعتبارات التقديم
دون مجرد صلوح الاسم سوا قدم او اخر على ما زعم صاحب الايضاح حتى احتاج الى ان قال
واما لتعجيل المسرة او المساءة يعنى ان التفاول والمسرة او المساءة تحصل بجعل الاسم
الصالح مبدا الكلام ومفتتحه لا بمجرد ذكره فى الكلام المبنى انهم اعابوا على ابن او ... بايراد امثال هذا فى مستهل القصايد وابتداآتها لا فى اثنائها وفى قوله فى دار فلان اشارة
الى ان المراد بالسامع اعم من ان يكون هو المخاطب اولا واما لان كونه اى المسند اليه
متصفا بمضمون الخبر يعنى كونه موصوفا به مستقرا عليه بحيث يتعذر من المتعين به كونه هو المطلوب
فيقال الزاهد يشرب بمعنى انه موسوم بالشرب مستمر عليه يحصل منه ذلك على استمرار لا نفس
الحكم بصدور الفعل عنه وحصوله له فى الحال كما اذا قيل يشرب الزاهد بمعنى حصوله منه فى الحال
او الاستقبال فالخبر الاول بمعنى خبر المبتدا والثانى بمعنى الاخبار والحكم وبهذا اندفع اعتراض
الايضاح بان نفس الخبر تصور لا يجوز قط ان يكون مطلوبا بل الخبر على ما يشعر به قوله

لا نفس الخبر وان اريد التصديق بهليته البسيطة بمعنى حصول الشرب من غير قصد الى
الفاعل فالجار في مثل حصل الشرب او وجدا ونحو ذلك لا يشرب الزاهد حذرا
عن اللاغية وقيل المراد ان موصوفية المسند اليه بالخبر هو المطلوب فيكون اهم
فيقدم لا وصفية الخبر للمسند اليه كما اذا كان الكلام في الشرب ووقع على وصفا
للزاهد فقال شرب الزاهد سعدم الفعل فالاعتبار ان وان كانا متلازمين الا ان القصد
قد يكون الى هذا وقد يكون الى ذاك واعلم انه لا كلام في استعمال نحو الزاهد شرب
ويطرد في معنى استمراره على ذلك وحصوله منه حالا فحالا وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله
الله يستهزئ بهم وغيره من المواضع لما ان الكلام في ان ذلك مستفاد من التقديم او من صيغة
المضارع على ما سيجئ والذي ذهب صاحب الكشاف في مثل قوله بهم مما كسبت ايديهم وويل
لهم مما يكسبون ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون واما ليوهم ايهام المتكلم ان المسند اليه
لا يزول عن خاطرك او انك تعده وتجده لذيذا فتحمله اول مذكور باللسان لكونه اقرب حاضر
في القلب او الذ فتقول وصالك اطلبه والحبيب استطيع واما لان تقديمه ينبئ عن التعظيم
بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقدم في الشرف والرتبة العقلية لكون الدال
على وفق المدلول وقوله والمقام يقتضي ذلك ان كان اشارة الى جميع ما سبق فذاك وان
خص بالتعظيم فلم تذكر الشرف والاهتمام خص بالذكر واما لانه اي تقديم المسند اليه يفيد
زيادة تخصيص له اي زيادة هي التخصيص على ان الاضافة بيانية او زيادة تعين وافراد بالذكر
فوق ما يقتضيه مجرد ذكره لا قصر الحكم كما هو السابق الى الفهم ليرد الاعتراض بانه لا يجري فيما
اذا كان الخبر صفة مثل هم خفوف جمع خاف بمعنى خفيف سريع وانت حلو وانت مر ونحو ذلك
بل يختص بما اذا كان الخبر فعلا على ما سيجئ ولو سلم فلا خفاء في انه غير مناسب في المثالين
وهذا ظاهر وانما الخفاء في وجه افادة التقديم زيادة التخصيص بهذا المعنى وكان المراد
زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم وذلك بتكرر الاسناد بقي الكلام في انه كيف لم يذكر في مقتضيات
التقديم التخصيص الحصري الذي سواء شهرها مثل انا سعيت في حاجتك وان اراد التخصيص
بهذا المعنى كيف لم يمثل بما يفيده بلا نزاع وهو الخبر الفعلي مثل انا سعيت وانا عرفت

قوله متى تهزز



متى تهزز اي تحرك بمعنى تبعثهم على امر من حرب او غيرها بني قطن قبيلة سيوفا
في المضاء والنفاذ والجملة الظرفية او الاسمية اعني في عوانتهم سيوف صفة سيوفا
وفيه رمز الى ما هو المختار عندنا من ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه بحذف الاداة
اذ لا وجه لقولك تجدهم كسيوف في عواتقهم سيوف وكذا في عواتقها جلوس جمع جالس
ورزان جمع رزين وهما خبران لمبتدأ محذوف وضيف فاعل فعل يفسره الم وفوله
والمراد هم خفوف تعين لما هو محل الاستشهاد والتمثيل من البيتين لا تفسير لقوله هم خفوف
على ما توهمه صاحب الايضاح فاعترض بانه تفسير للشئ باعادة لفظه واما احتاج الى
التعيين لان في تجدهم سيوفا تقديما للمسند اليه تحقيقا وفي جلوس تقديرا وفي ضيف المظهر
بحسبك مبتدأ بزيادة الباء وفي القوم متعلق به لما فيه من معنى الفعل اي كافيك
وان يعلموا خبره والمضر الذي يروح عليه ضرة من المال اي مال كثير في الصحاح وغيره وقيل
الذي له ازواج كثيرة يعني ذو ضرائر والمسبح بالخاء المعجمة من الرجال من لا ملاحة له ومن
اللحم الذي لا طعم له والملخ ايضا بالخاء المعجمة من اتباع مسيخ والحوار ولد الناقة ما لم يفصل
فاذا فصل فصيل وقوله لا انت حلو ولا انت باعادة المسند اليه وتكريره وتقديمه
للدلالة على زيادة تعيينه في هذا الحكم وهو عدم النفع للاولياء والمضرة على الاعداء
مبالغة في ذمه والحاقه بالعدم ولا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام ان ليس المعنى
على الحصر بمعنى غيرك الحلو والمر لا انت وان جعل المصنف مثله في الخبر الغير الفعلي على ما ذكر
في قوله تعالى حكاية وما انت علينا بعزيز انه للحصر اي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا انت
لانهم من اهل ديننا او اشباه ذلك في نسخة المقابلة بالنصب عطف على زيادة
التخصيص وذلك كالقصد من اول الامر الى الكفرة مثل ولد الحجام حضر او تيهه مثل كل احد
يحتاج الملك او الترحم عليه مثل عبدك المسكين جاء وبالجملة تحمل المعنى الذي يصلح له الاسم
وقد توهم مجرورا معطوفا على ان اصل التقديم اي واما للاشباه ما ذكر واما جعله
عطفا على قوله متى تهزز بمعنى او كامثال ذلك من الامثلة والابيات فليس بشئ اذ لا مناسبة كما لا يخفى
واما الحالة التي تقتضي تأخيره كان المصنف لا يجعل للتأخير من حيث هو تأخير

ما يوجبه ويقتضيه في نفسه وبالنظر الى ذاته وذلك انه اقتصر فيما يقتضي تاخير المسند اليه
على وجوه تقديم المسند وفيما يقتضي تاخير المسند على وجوه تقديم المسند اليه لكن لا يخفى ان القصد
الى استحقار الشيء واسترذاله او كونه قليل الحضور في الذهن وعدم الالتفات اليه
او كون اسمه مما يتطير به يصلح سببا للتاخير من غير نظر الى جهات التقديم كما تقدم وهذا نظائر
الا انها خفية قليلة فلم يلتفت اليها المصنف   من وجوه التقديم مثل تضمنه الاستفهام
ومثل قصر على المسند اليه والتنبيه على انه خبر لا نعت ونحو ذلك مما ذكر في الحالة المقتضية
لتقديم المسند   واما الحال الثاني فقد شاع في الاستعمال ذكر اللف على طريق الجمع
والنشر على طريق التفصيل والتقسيم بمعنى انه لا تجاوز القسمين يقال زيد وعمرو يصاحبان
عالما او عابدا اذا كان احدهما يصاحب العالم والآخر العابد ونحن نطلق كما لا او جمالا وفي
التنزيل وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فلذا قال او تخصيصه باو دون
الواو وقوله حال التنكير ظرف متعلق من جهة المعنى بالتخصيص والاطلاق جميعا وقوله فيهما
متعلق باستغنيت ووجه الاستغناء انك اذا علمت وجوه تقييد المعرف بالوصف او التاكيد
او البدل او العطف او الاضافة امكنك اعتبار امثالها في المنكر من غير احتياج الى البيان
وامكنك ان تستلق بهذا الى ان اسباب موجبات التخصيص توجب الاطلاق وكذا شرط
المقام ولم يكتف بمجرد المعرفة وكذا بعض موجبات تنكير المسند اليه مثل ان لا توقف منه
الا الاطلاق حقيقة او تجاهلا او لا يكون لكل طريق الى توقفه للسامع او يكون ثمة مانع
من التخصيص كل هذا يوجب اطلاق المنكر وبالجملة فقد حصل بهذا وقوف على الحالة المقتضية
لتخصيص المسند اليه لا بكونه معرفا مجردا ومصحوبا بتابع او ضمير فصل وانما جمع بين الحالين
بلفظ المثنى لاشتراكهما في الاستغناء عن التوقف بالمقام فيما سبق كما جمع الحالات
المقتضية للتقييد بالشرط الخلو بلفظ الجمع للاشتراك في الخبر عنها وكذا الحالات
المقتضية لطي الجمل من الكلام واطنابها   واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه
اي حبسه على المسند المذكور معه ومنعه ان يتجاوزه الى مسند آخر وانما عدل في من الحالة
وما قبلها عن المضمر الى المظهر لزيادة الايضاح والتقرير لكونهما آخر احوال المسند اليه

قصره على المسند اليه

ولما كان

ولما كان اعتقاد السامع ان زيدا متمول وجواد حكما واحدا من جهة كونه حكما بانه جامع
بين الوصفين وان كان مرجعه عند التفصيل الى حكمين وكان مرجع القصر الى رده عن
الخطاء في جهة الى الصواب قال حكم مشوب اي مخلوط بصواب وخطاء ولم يقل حكما في
صواب وخطاء وضمير صوابه وخطايه يجوز ان يكون للحكم وان يكون للسامع وقوله مثل
ان يكون نصب في موقع الحال وفيقول مرفوع على ان الفاء جواب شرط محذوف اي فان
يقول ولو نصب عطفا على يكون لكان حسنا وانما اقتصر في التمثيل على قصر الافراد دون
القلب لان بيان الصواب والخطاء والتردد والتعيين فيه ظاهر مكشوف بخلاف قصر القلب
فانك اذا اطلقت ما زيد الا قائم لمن اعتقد انه قاعد لا قائم فالظاهر ان حكم السامع خطاء محض
نفيا واثباتا وانما يتكلف لجهة صواب وهو اعتقاد كونه على احد الوصفين فقرر ذلك
ونفي اعتقاد ثبوت القعود ونفي القيام وانما اقتصر من طرق القصر على الثلثة دون التقديم
مع ان تقديم المسند عليه ايضا يفيد قصر المسند اليه على المسند مثل متمول زيد لا جواد اي انا تميمي انا
اي لا قيسي لانه يذكر في بحث تقديم المسند بخلاف العطف على المسند مثل زيد متمول لا جواد
فانه لا ذكر له في كتابه   وعليه اي على قصر المسند اليه ورد ما حكي عز وجل عن النسوة
وعن اليهود في الآيتين لكن لا خفاء في ان الاولى ليست من قصر الافراد ومما يكون معتقد السامع
ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشرية والملكية بل من قصر القلب حيث اعتقد السامعون
انه بشر لا ملك فقرر ما هو جواب من ذلك وهو كونه على احد الوصفين في الجملة ونفي ما هو خطاء
وهو تعيين البشرية واما الثانية فالاظهر انها من قصر الافراد لان نهيهم عن الافساد
لا يدل على انهم ليسوا من الاصلاح في شيء ليكون قصرهم انفسهم على الاصلاح قصر قلب
بل الظاهر من حال الانسان الصلاح والفساد جميعا فقرروا اما اعتقدوه صوابا
وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه خطاء وهو الافساد فقوله مقصورون على الصلاح
مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لا يتعدونه الى امر سواه اي امر آخر سوى هذا الامر
الذي اتى على ما اعتقده السامعون فهذا الى قصر الافراد اميل كما ان قوله لا تتخطاها
الى البشرية الى قصر القلب اميل لانه ليس بترك الملكية وينزل مكانها مقام البشرية

وقوله اي تقولون اشعار بان اذا قد قلب الماضي الى المضارع ثم ليس اي بعد
ان القصر يكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند ليس هو مختصا
بما بين المسند اليه والمسند ومقصورا على ذلك بل له شيوع فيما بين الفاعل والمفعول
وما بين المفعولين وما بين ذي الحال والحال وغير ذلك وله تنويعات وانقسام الى الافراد
والقلب وتاتيه بطرقه الاربعة واشتراط كل بشروط واختصاصه باحكام الى غير ذلك
من التفاصيل التي اوردها في فصل اورده للكلام في القصر خاصة واخره الى تمام النوع
لما سواه من مباحث قانون الخبر لكون ذلك الفصل بصدد الافراد والتاخير الى الوقوف على القصر
او الكلام فيه اقرب من ان يذكر في اثناء احوال المسند اليه متخللا بين مباحث المسند اليه
والمسند وباقي المتعلقات وهو ظاهر واعلم ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر
عقب ذكر المسند اليه بشيء من صور اخراجه لا على مقتضى ظاهر الحال ارشادا الى كيفية
سلوك طريقه ولم يبسط الكلام بعض البسط المفي الالتفات مع انه لا اختصاص له
بالمسند اليه املا انه تفصيل لاسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه منها
اختصاصه بحكم بديع بان ثبت له حكم غريب عجيب فناسب ذكره بلفظ اسم الاشارة دلالة
على ان المتميز المتعين هو الذي له ذلك الحكم الغريب وهو في البيت جعل الاوهام العقلاء
متحيرة والعالم المتقن نحريرا مبطنا للكفر نافيا للصانع قديرا حكيما او قايلا بالتناسخ
احد مما خالق الخيرات والحسنات والثاني خالق الشرور والقبايح ومقتضى الظاهر هو الذي
لانه قد سبق ذكرها اشير اليه بهذا ويجوز العاقل ذي الحال والجاهل رخي البال
وعاقل الثاني وصف للاول بمعنى كامل العقل متناه فيه وكذا جاهل واعيت مذاهبه
اي صعبت طرق معاشه فلم يمكن سلوكها ولم يهتد الى ما يوصل الى مطالبه وقوله كما كان
ما كافة او موصولة صلتها الدهر وان لم يكن عطف على كان او التذا عطف على التحكم
او قصد ادعاء عطف على قصد التحكم واعاد الفعل لطول الفصل وقوله وما شاكل
مجرور معطوف على انه اختص او مرفوع معطوف على ادعا وكان الماتن اوما شاكل
وذلك اشارة الى جميع ما سبق وذلك مثل بيان الحال في القرب والبعد والتوسط
والتعظيم

والتعظيم بالبعد والتحقير بالقرب ونحو ذلك مما يقصد باسم الاشارة تعاللت
اي تكلفت اظهار العلة والمرض والحال ان ليس بك علة تريدين قتلي في موقع الحال
او الاستيناف او البدل وقد ظرف استيناف وجواب عن ظرف بهذا المراد
وذلك اشارة الى قتلي واقع موقع الضمير قصدا الى ادعاء ظهوره وصيرورته بمنزلة المحسوس
ونجي يشجي من باب علم معناه حزن اي صار حزينا واما شجاه بمعنى احزنه فمن باب نصر ينصر
واما شجي باللقمة بالكسر اي غص بها فمعنى آخر لا يخفى ثم لا يخفى ان ضمير انه للمسند اليه
واسم الاشارة في البيت ليس مسند اليه فلو قال وعليه من غير هذا الباب لكان
احسن ونوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي قول العرب هذا ايضا من وضع المضمر
موضع المظهر لشهرة امره وكونه في حكم المذكور وهو في موقع المصدر اي وضعا مثله
في قولهم وابتداء مصدر لفعل في موقع الحال اي يبتدئون ابتداء او حال من الضمير على انه
بمعنى اسم الفاعل اي مبتدئين او من القول على انه بمعنى اسم المفعول اي مبتدأ وكذا
من غير جري اي مبتدأ وكاينا من غير جري بمعنى غير كاين من جري ذكر وهو في موقع
البيان لقوله ابتداء وقوله لفظا تمييز او قرينة عطف على جري وقد يروى منصوبا
معطوفا على لفظا وربه رجلا مقول قولهم ومكان ظرف له وعلى قول من لا يرى حال
من نعم رجلا وبيس رجلا واغا قيد بذلك مع ان على هذا القول ايضا ليس الضمير
عايدا الى زيد بدليل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون بافراد الضمير بل الى معقل
معهود كما في قول من يجعل خبر مبتدا محذوف لانه لا قطع على هذا القول بكون المضمر موضع
المظهر لجواز ان يعود الى المخصوص ويكون التزام افراد الضمير من خواص هذا الباب لجموده
وقوله ليتمكن متعلق بقوله بوضع المضمر موضع المظهر والمرفوع في عقبه اي يجي على عقبه لما
والمنصوب للمضمر وذلك اي تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لاجل انه لما وجد الضمير مبهما غير عايد
الى مذكور او في حكم المذكور لم يفهم منه معنى فبقي ينتظر آخر الكلام وعاقبته ما ذا يكون وعلى
اي حال يكون فيتمكن في ذهنه ما يسمعه بعد الضمير غاية التمكن لحصوله بعد تشوق وتعب وطلب
وهذا في مثل نعم رجلا ليس بمستقيم لانه ما لم يسمع المفسر لم يفهم ان هنا كان ضمير اقالين الانتظار

وعدم الفهم من الضمير معنى لكن مع قوله وسواي فقصد التمكن في ذهن السامع هو السر اي السبب
الخفي الموعود في البرام تقديره اي بعدم ضمير الشان للاضمار دون ان تقول في بعدم ضمير الشان
بالاظهار دلالة خفية على ان هذا البيان مختص بضمير الشان وان قوله لتمكن متعلق بقوله
لا بكقولهم وقد يؤيد هذا بان التمكن في الذهن انما يناسب الاحكام دون المفردات لكن قوله
كما يوضع المظهر موضع المضمر اذا اريد عكس نفسه اي بعكس ذلك المظهر ينافي هذا التاييد مع ان
هذا البيان جار في كل مضمر مفسر بعده من غير اختصاص بضمير الشان فان قيل
كيف صح الشان ورد فاع بدون العايد في الجملة قلنا من حيث انه في حكم المفرد اي
الشان هذا الحكم والقصة هذه القضية فان قيل في اي معنى استشهد بقوله تعالى
قل هو الله احد وقوله فانها لا تعمى الابصار وان اراد التمثيل كما في المنزل والتنبيه على انه يوشك
اذا كان في الكلام مونث فلم اخره عن ان الغاية قلنا يحتمل التمثيل والتنبيه على ما ذكر
وانما اخر ليعلم معنى الاية بنكتة وفوايد ويحتمل الاستشهاد على كون الغاية هي التمكن
وعلى كون ما يعقب الضمير مما يعتنى به ويقصد تمكنه على ما قالوا ان مضمون الجملة الواقعة خبر ضمير
يجب ان يكون مما له شان حتى لا يصح هو الذباب يطير وهي النملة تسير ان نسالوا
الحق تمامه والدرع محقبة والسيف مقروب محقبة موضوعة في الحقيبة وعاء يوضع
الثياب ومقروب موضوع في القراب غلاف السيف ونظيره اي نظير قوله الله الصمد
في وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكن حال كون ذلك المظهر خارج باب المسند اليه قوله تعالى
وبالحق انزلناه اي ما انزلناه الا ملتبسا بالحق والحكمة وما نزل الا ملتبسا به واما اذا
فسر الحق الثاني بالاوامر والنواهي فلا يكون مما نحن فيه فقوله خارج حال من مقدر بتاويل التنكير
او الظرفية ولا يجوز ان يكون حالا من نظيره لامتناع مجيء الحال عن المبتداء وكذا قوله تعالى
فانزلنا على الذين ظلموا بدل عليهم رجزا اي طاعونا بسبب خروجهم عن الطاعة ومعنى بدلهم القول
انهم امروا بان يقولوا عند دخول الباب حطة اي امرنا ومطلوبنا ان نحط عنا الذنوب
وبدخلوا منحنين متواضعين ومستغفرين فدخلوا يزحفون على استاههم قايلين حطا سمقاثا
اي حنطة حمراء استهزاء وانما قيد ما في الايتين بكونه خارج باب المسند اليه وكذا قوله بذلك

فيما سبق لان مثل هذا انما هو لقصد التنبيه والتذكير فيكفي في بعض المواضع وزعم بعضهم
انه يريد بالمسند اليه المسند اليه لفظا كالفاعل والمبتدا قبل دخول العوامل
او بعده او تقديرا كالمفعول في نحو اعطى والمضاف اليه في نحو يدا اي لفظ وكل ما يصح
ان يجعل مبتدا من غير تغيير بحذف حرف جر اذ يصح ان يقال الحق نعطه وابو لهب تبت يداه تبتا كلا في
بالحق نزل وعلى الذين ظلموا اذ لا يصير مسندا اليه الا بان يقال الحق به نزل والذين ظلموا
انزلنا عليهم وهذا مع كونه ادعاء اصطلاح بلا نقل او شبهه نقل منقوض بمثل قد ظفرت
بذلك ويترك الحكاية اي ضمير المتكلم الى المظهر وفيه اشعار بان ما سبق من وضع المضمر
موضع المظهر او بالعكس المراد به المضمر الغايب او المخاطب وقوله اذا تعلق اي بذلك
الترك غرض وفعل الخلفاء نصب على المصدر كانه قال ترك الخلفاء لان الترك فعل خاص
والروعة الخوف وكذا المهابة والمفهوم منهما وقاموا الحالة التي تكون في قلوب الناظرين
من الملوك والسلاطين ولذا قال تربية اي تقويه وازدياد بخلاف الروع فانه امر يحصل ويحدث
من مخاطبتهم وعليه اي على ترك الحكاية الى المظهر لتقويه داعي المامور وان كان خارج باب المسند اليه
ورد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله فان من امرتني وحاول الامتثال يكون له
لا محالة داعية الى ذلك الفعل وانها تقوى في مطلق الامر اذا عبر عن الامر بلفظ ينبي عن
وجوب الطاعة وكمال القدرة وفي الاوامر الخاصة باعتبار بعض المعاني في بعض المتعلقات
كلفظ الله المنبي عن كل كمال وخير وغاية قدرة على المحافظة ورحمة عامة واستحقاق
لتفويض الامر اليه وقوله يقولون على ما في نسخ المصنف بدون كلمة حيث في موقع الحال
او البيان لفعل الخلفاء لان ذلك دابهم وعادتهم بخلاف المستعطف فلذا قال حيث
يقول بمعنى حين يقول على استعارة حيث من المكان للزمان وعليه اي على
ترك الحكاية الى المظهر لكونه ادخل في الاستعطاف او على اسلوب اسير كي يتضرع قول الشاعر
الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل
وان تطرد فمن يرجو سواكا وروى فمن يرحم بكسر الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف
ومعنى الظاهر انا اتيتك لان المقام للحكاية وقيل انا العاصي اتيتك على ان العاصي

بدل من انا على مذهب من جوز ابدال المظهر من المضمر الغايب بدل الكل وكان مقتضى اسلوب
كلامه ان يقول مكان ليكون ادخل وهو كونه ادخل وقوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار الى
ما سبق من الترحم والتقوية والاستعطاف وذلك مثل التمكن من الوصف كقوله تعالى فامنوا
بالله ورسوله النبي الامي اذ لو قال وبي لم تمكن من وصفه بما وصف لان الضمير لا يوصف ولان
المقصود الامر بالايمان لمن كان رسولا من الله كائنا من كان ومثل تعظيم نعته مثل افضل العالم
تحاورك او تحميل المسرة او المساءة وبالجملة كل ما يصلح الاسم الظاهر له هذا ولكن لا نظهر
لقوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار ما يصلح عطفه عليه اذ لا معنى لعطفه على غرض ولا على قوله
ادخال الروعة وهو ظاهر وانما المراد ان يقول فعل الخلفاء او فعل المستعطف او فعل غيرهما
لغرض يناسب ذلك الاسم الظاهر ويجري مجرى ما ذكر من الاغراض فهو عطف على مقدر كانه قيل غرض
مثل ما ذكر وما جرى مجراه فكون مرفوعا معطوفا على مثل او مجرورا معطوفا على ما اضيف اليه
مثل   واعلم ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر اعني نقل الكلام عن التكلم
الى الغيبة لا يختص المسند اليه بل يجري في غيره والنقل في اسلوب الى اسلوب لا يختص هذا القدر
اي كونه من الحكاية الى الغيبة بل كل من الثلاثة اعني التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر فتصير ستة
اقسام نقل الحكاية الى الخطاب والغيبة نقل الخطاب الى الحكاية والغيبة نقل الغيبة الى الحكاية
والخطاب في قوله ولا هذا القدر ادنى تسامح لان ظاهره ان النقل في الحكاية الى الغيبة لا يختص
هذا القدر وفساده بين لما اذا فسر هذا القدر بالنقل في الحكاية الى الغايب المظهر على ما هو
مدلول قوله وبنقل الحكاية الى المظهر ومعنى الاضراب ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا
كان او مضمرا ينقل كل الى الآخر وقيل انه على حذف المضاف اعني نوع نقل الكلام يعني النوع الذي
احد اقسامه النقل في الحكاية الى الغيبة وهذا النوع هو نقل الكلام من المضمر الى غيره ولا يخفى انه ابعد
وقوله لا يختص المسند اليه ليس من استعمال الورد يختص برحمته من يشاء اي يجعلها منفردا بذلك
لا يكون الرحمة لما له واما يختص الرحمة من يشاء بمعنى انها لا تشمل غير من شاء فليس من اللغة
ويسمى هذا النقل نقل كل واحد من الحكاية والخطاب والغيبة الى الآخر على خلاف مقتضى الظاهر
التفاتا لكونه ميلا من جانب من الكلام الى جانب كالتفات الانسان يمينه ويسره وهو من مباحث

علم المعاني من جهة تعلقه بمعرفة خواص التراكيب في الافادة وكونه بحثا عن احوال اللفظ من حيث
المطابقة لمقتضى الحال وما ذكر صاحب الكشاف من انه يسمى في علم البيان بالالتفات مبني
على انه كثيرا ما يطلق علم البيان على ما يعم المعاني والبيان وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر
الذي هو من افراد الكناية المبحوث عنها في علم البيان لا يقتضي ان يكون لصاحب البيان نظر فيه
وبحث عنه وتعلق بتسميته كساير الالتفات مقتضى الظاهر ع الا يخفى ان مثل انا زيد وانت عمرو
ونحن رجال وانتم رجال والفاضل والكامل انت ليس من الاستقبال ولا الالتفات في شيء وكذا
الاستمرار على الطريقة الملتفت اليها مثل اياك نستعين بعد اياك نعبد لكونه على وفق مقتضى الظاهر
وكذا يا ايها الذين آمنوا وانا الذي فعل كذا وانت الذي فعل كذا وقوله يا من يعز علينا ان نفارقهم
وجدانا كل شيء بعدكم عدم   لعدم خلاف مقتضى الظاهر في شيء وذلك فان مقتضى الظاهر
في الضمير العايد الى الموصول هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة غيب وكذا العايد الى موصوف
محمول على المتكلم او المخاطب مثل نحن او انتم قوم فعلوا كذا وانما المخالف للظاهر سوق الغيبة
الى التكلم او الخطاب مثل نحن الذين فعلنا وانتم الذين فعلتم وانا الذي سمتني امي حيدره وانت
الذي اخلفتني ما وعدتني ونحن قوم علمنا وانتم قوم تجهلون حتى قال المازني لولا اشتهاره
وكثرة موارده لرددته بل الظاهر ان مثل يا ايها الذين امنتم وانا الذي سمتني وانتم قوم تجهلون
مما خولف فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب ينبغي ان يكون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم
او الخطاب   ادخل في القبول اي اكثر قبولا واشد وصولا اليه من الكلام اذا لم ينقل
والتطرية بالهمزة رواية الكتاب من طرأه اذا اورده بمعنى احسن ايرادا واحيانا لنشاطه ويروى
بالياء من طريت الثوب اذا عملت به ما صار كانه جديد وامتلاء افعل من ملأ الاناء بالكسر
اذا امتلاء فهو ملآن والاستدرار استجلاب الدر وهو اللبن والخفاء لغة ملي بالكسر لا رما
على البعض ذهبوا الى انه اسم تفضيل بمعنى المفعول من ملاءت الاناء او من مملوء بالضم غني
واقتدار او من الملائمة وهي المعاونة والاخر يا جمع حري على فعيل بمعنى جدير بذلك اي الالتفات
من الالتفات البحية الطبع والخلق والعشار جمع العشراء وهي الناقة التي اتت عليها عشرة
اشهر من وقت حملها الدأب الشان الهجير الحالة عزنو الاديم اي الجلد عبارة عن الاخلال

كما يشعر عنه قوله وهو ادخال الروعة ٢

انا زيد

لانه مقتضى الظاهر

فقال الزمخشري انها ... رواية الكتاب

يعني ما نقابل الكلمة

قوله من الكلام اذا لم ينقل عبارة عن المفضل عليه في هذه المفضلات ٢

بضم العين ممدودة ٢

بالعرض والكال واباحة الكرم عن تسلط العدق واسرا الكرم واذهاب المال الأشباح الأجساد
جمع شبح والارواح النفوس الناطقة ذوات العقل المدركة وقوله فان الكلام المفيد بيان
كثرا براد الكلام على الانسان والقايه الى بمعه قوى لروحه وللانسان بالمعنى هو الكامل
في الخواص الانسانية من الفهم والذكاء والتنبه للدقايق والبآء في بالمعنى وبالصورة متعلق
بما في الانسان من معنى الفعل كانه قال المتصف بالانسانية والمتسم بها بالمعنى والصورة لا بمجرد
الصورة والشكل   قال ربيع بن مقروم اورد عدة امثلة من الالتفات وصرح باسماء الشعراء
دلالة على انها من كلام العرب العرباء اقامة للشهادة على ما ادعاه من استكثار العرب واستحسانهم
اياه بانت سعاد ففارقت وبعدت فصار القلب موجعا ضعيفا لا استطيع الحراك والمواعيد
جمع الموعود والميعاد بمعنى الوعد لا الموعد لانه لا يجمع على مفاعيل واخلف الوعد متعدى الى مفعولين
معناه لم ينجزه ففي قوله اخلفتك مكان اخلفتني التفات من التكلم الى الخطاب على رأي المصنف
حيث لا يشترط التعبير بالطريق الملتفت منه بالفعل بل يكفي مجرد ان يكون مقتضى الظاهر هو التعبير بذلك الطريق
ثم قال ربيع في هذه القصيدة بعد عدة ابيات مالم الملوق بدلا اعالم الوقع البيت الذي قبله
لما تشكت الى الاين قلت لها   لا تستريحي مالم الق مسعودا   يعني مسعود بن زهير الضبي
احد الاجواد وما مصدرية على حذف المضاف اي مدة عدم ملاقاتي امرأ اعطاها
عطاياه سهل الورود فناؤه   الحاجب والمانع للوارد والطالب وارباب الحاجات والسائع
بالبذل والعطاء اوواسع الشرف والمجد كثرة محموده السيرة مرضي الخصال في الناس بمعه
وسمع بن بمعنى ويجرون على لفظ المثنى للمفعول في موضع البدل كما في قولهم سمعته يقول وان كان الظاهر
انه صفة قوم وقوله احلما تمييز ولا امرئة مفيدة بذكر اليوم تاكيد وبعده ولا عفافا ولا صبرا لنائبة
ولا اتتي عنك الباطل السندا   السند مالك بن بكر بن سعد بن ضبة رئيس قوم ربيعة بن مقروم
والمراد هنا القبيلة اي لا اخبرهم بالباطل ففي قوله عنك التفات من الغيبة الى الخطاب
وقال اي ربيعة بن مقروم تذكرت تهيجك تعشك وتحركك ولا التفات فيه لانه اسناد على فاعل الخطاب
تقضب تقطع فلج والاباتر موضعان والفاء اشعار بانه حل الاباتر بعد ما حل فلجا شطت
بعدت زينب غرة ومثقب موضعان ففي قوله اهلنا التفات والخطاب الى الحكاية وان كانت

بلفظ

بلفظ الجمع بعد الافراد كقوله   فوقفت اسائلها وكيف سوالنا   الهدمت الحياض
اللام جواب قسم ومن الخطاء جعلها لام توطية القسم فلم يغادر لم يترك ومنه الغدير للقطعة
من الماء يغادرها السيل النصائب جمع نصيبة تنصب حول الحوض ويسد ما بينها
من الخصاص بالمدر ونحوها الازاء مصب الماء الى الحوض لحولة جال من الحياض وهي اسم
من كلد سبب بطرفه اذهم اي اصحاب حوله واملوها معنى اي معهم مغنى من غني بالمكان
اقام به وهم رياء اي متقابلون يرى بعضهم بعضا يقال دورهم رياء اي متقابلة ففي قوله
واهلك التفات من الغيبة الى الخطاب   عبد الله عنمة بفتح العين والنون وضمير
نعوهم للسيد لا بها قبله والظرف ثاني مفعولي ترى وكما تراه في موضع المصدر وضمير تراه
لزيد ويجوز ان يكون الظرف لغوا وكما تراه المفعول الثاني والدرع محقبة اي الدروع مشدودة
في حقايبها والسيوف متروكة في قرابها ففي قوله ان سالوا بلفظ الخطاب التفات
من الغيبة الى الخطاب   الحرث بن حلزة بكسر الحاء واللام المشددة وفتح الزاء
المعجمة وهي في الاصل القصيرة وهي البخيلة طرق الخيال اي جاء بالليل خيال الجنينة ولا كليلة
مدلج الواو للحال ولا لنفي الجنس والكاف بمعنى المثل في الظاهر اسم لها وفي الحقيقة صفة لاسم لا
اي والحال انه لا طروق مثل طروق ليلة السائر بالليل كله ومدلج اسم قبيلة من كنانة ايضا
ومن جعل الواو للعطف على طرق وكليلة في موضع المصدر لفعل محذوف اي ولا طرق مثل
طروق ليلة مدلج فقد سها لان لا انما تدخل الماضي في الدعاء او مع التكرار سدكا حال
من الخيال اي لازما من سدك به لزمه بازحلنا عنادلنا ومواضع اقامتنا الماء في رحله
في ماواه ومنزله ولم ينعرج عطف على سدكا اي لم ينعطف ولم يمل الى غيرها اني اهتديت
التفات من الغيبة الى الخطاب على جعل خيال الجنينة نفسها وكنت رجيلة اي قوية على المشي
عطف على اهتديت اي لاني كيف صرت بهذه الحالة حتى اهتديت لنا ووصلت الينا وتحمل
الاستيناف على معنى كنت قوية على المشي حتى اهتديت فلا عجب والحال على ان تكون
الحال هو مجموع كنت رجيلة والقوم قد قطعوا لا كل من المعطوف عليه والمعطوف
معنى قد كنت قوية على المشي والقوم قد بعدوا في السير فكيف تغيبت عنهم وتخلفت واهتديت

احلم الوعد جعله خلافا

فعدا دخل لا في الماضي بغير الدعاء

والفلج بفتح الفاء والجيم موضع بنرب البصرة

الينا ونزلت بنا والمتان جمع متن وهو ما صلب من الارض وارتفع والنجيح الارض المنت وقيل التي ليست بصلبة ولا سهلة وقيل موضع وروايه المفصلات اني اهتديت وكنت غير رجيلة قالوا والحال طحا بك قلب بنفسه فهو التفات من الحكاية الى الخطاب يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء وفي الحسان متعلق بطروب على معنى له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتهم والطرب خفة تصيب الانسان لشدة سرور او حزن بعيد الشباب اي حين ولي الشباب وكاد ينصرم واقبل المشيب يكلفني التفات من الخطاب الى التكلم والمعنى يكلفني ليلى شدائد فراقها ومقاساة اشواقها او يكلفني ايها القلب وصال ليلى ففيه التفات آخر ويكلفني بناء الغيبة على ان الضمير للقلب وعلى كل تقدير يحتوي البيت التفاتان وقد شط وليها اي بعد قربها وعهدها وعادت عواد فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه او فعلت من العود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل تطاول ليلك خاطب نفسه التفاتا من التكلم والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع وقد يروى بكسرهما والخلي الخالي من الهم والحزن وبات يعني نفسه فهو التفات من الخطاب الى الغيبة واسناد بات الى الليلة مجازي وهو في الظاهر من عطف المباين على المباين وفي الحقيقة من عطف المقيد على المطلق والعاير القذى في العين يقال في عينه عوّار وعائر اي غمصة تمض منها والغمص وسخ يجتمع في الموق اذا سال فان جمد فهو رمص ومعنى مضت الكحلة العين احرقتها والارمد ذو الرمد من رمد بالكسر اذا هاجت عينه وذلك اي الحال الذي ذكر في البيت مسبب من خبر جائني وفيه التفات من الغيبة الى التكلم ففي كل من الابيات التفات وعد منهم اي ذلك التفاتا من الغيبة الى الخطاب وليس بذاك لان الكاف ليست عبارة عن عبر عنه بضمير الغائب وليس خطابا معه بل مع من يتلقى الكلام ولذا يختلفان افرادا وتثنية وجمعا مثل عفونا عنكم ثم من ذلك وكقول الشاعر هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوكل وكانه لم يجد في اشعار العرب الا ما فيه الالتفات من التكلم الى الغيبة كما في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ليستوفي امثلة الاقسام الستة فيها اورد من الابيات للاقسام الخمسة

قوله اكثر

اكثر من لم يضبطها العلم لا خفاء في ان المفضل عليه ههنا ليس بمشارك في اصل الفعل ومثله كثير في كلام المولدين قال الشاعر الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا حتى يروا عنده آثار احسان فالوجه ان من متعلق بمعنى فعل تضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الضبط متعالية عنه والناس مترقون متباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الاحسان وقد تختص على لفظ المبني للمفعول وقد للتحقيق وما في قلما كافة للفعل عن طلب الفاعل وان كان يحتمل ان تكون مصدرية فهي مع الفعل فاعل قل الا ان كتبتها منفصلة وجواز الفصل بينها وبين الفعل يرجح جانب الكافة قال فقد طالما يا آل مروان الثم ولكون قلما تنفي في معنى لا تنفي صح الاستثناء المفرغ بعده يعني انها لا تتضح الا للكاملين في البلاغة بحسب السليقة او في علم البلاغة بالاكتساب بكمال الحذاقة والكياسة او بطول الممارسة والاتقان ومتى اختص موقعه اي موقع الالتفات بشيء من ذلك المذكور من لطائف المعاني كسا ذلك الموقع زيادة حسن وطراوة ووجد ذلك الموقع عند السامع اعلى مرتبة من القبول وقليل ما هم اقتباس والمعنى ان من يسمع او يعقل قليل جدا فهم مبتدأ خبره قليل اوثر تشبيها بفعيل بمعنى مفعول وكذا ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون وام منقطعة بمعنى بل والهمزة والاستفهام للتوبيخ وانكار الحسبان يعني انه لا ينبغي ان يكون المراد سماع القبول وفهم الحق على وجهه وما موقعه مبتدأ وخبر في موقع المفعول الثاني لعرفك اي عرفك ذلك الالتفات جواب هذا السؤال بحيث لا يلتبس عليك وجه حسنه وبهائه والاصاخة الاستماع وليبل امر باللام عطف على اصخ بتم دلالته على لزوم امتداد الاصاخة وسماع ما اورده من القصة والتمثيل وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من الساعين الذين يعقلون اليس مما يشهد خبر ليس واسمه ان المرء الى آخره والشرطية اعني اذا اخذ وحده خبران وفاعل يعنيه ضمير الوجدان وكذا ضمير ما سواه وضمير مفعوله لما يشهد وكذا ضمير له وضمير حاله للمرء وضمير اوانها للحالة وهناك اشارة الى اخذه في استقصاء الجنايات والاستفهام في اليس لانكار النفي وتقرير المنفي او ما نزل عطف عليه والهمزة متخللة للانكار والتقرير ويجوز ان يكون عطفا على محذوف بعد الهمزة وقوله تحول عن الجاني بدل او

بيان لكيف تصنع وهو ثاني مفعولي تراك واذا كنت متعلق به وقوله تبث الشكوى
من انبثت زيدا الخبر اظهرته له ونشرته ولحن فواحد حال من جنايته اي مفصلة
مرتبة وعلى تزايد متعلق بنحي اي مع تزايد او حبنا كائنا على تزايد الى ان تغلب اي تصير مغلوبا
غاية لعدم اجابتك للحالة الغضبية فيما تدعو الى المواثبة والمساورة فيقطع بالكرع استياف
وقوله بالله قل لي في موضع المفعول لقوله مشافها لتضمينه معنى القول كانه قال قائلا ذلك
وقوله على هذا في موضع المصدر لمشافها اي مشافها اياه مشافهة على هذا الطريق من التوبيخ
والتوبيخ وقوله واذا كان الحكم عطف على قوله اذا كنت ولا تزال تلك الحالة المرتبة
للافعال شيء عليه اي على منهم كان مفعولي تحدك الصنيعة الموفق والرائع المعجب الحسن
والعارفة الاحسان الذارفة السايلة الكثيرة من ذرف الدمع سال وعيت واذا
اي حفظت وتاملت الالتفات اي نظرت وفكرت فيه طلبا لموقعه حالة علمت جواب اذا وعيت
وكيف اصاب عطف على ما موقعه والحز المقطع وطبق السيف اصاب المفصل فابان العضو
لكونه علة لذلك والضمير للالتفات الغاية للحمراء اي السابق اياه بمعنى ان الحصر لا يدركه ولا يصل اليه
نهال فانه اذا سبق ان تكون قرآنه مبتدا خبره من حقه والجملة جواب اذا قدرو الشرطية
خبران العبد واذا اخذ متعلق بحقه وصاير صفة محرك وذلك اشارة الى الاقبال
مستعد صفة حاله انطباقها اي انطباق القراءة على المنزل كاينا على الوجه الذي
المنزل كان عليه والا اي وان لم تكن قراءته كذلك لم يكن هو قارئا على الحقيقة لسوء غفلته وذلك
الوجه الذي سبق ان تكون القراءة عليه مبتداء خبره هو ان يكون واذا افتح متعلق به توسعا
في الظروف وان اتيت محذوف تقديره ان يكون وكذا الكلام في فاذا اسفل ان يكون
عطفا على اذا افتتح ان يكون محذوفا به الضمير للالتفات وحذو الافتتاح في
موضع المصدر والمعنى ظاهر وسوان يكون الاسفال على طريق الافتتاح مساويا له حذو النعل
بالنعل والقذة بالقذة وفي المفصل انه لا محذوفها حذو انها احدا فلان حذو والدم
اذا جرى على طريقه لكن لا يوجد في اللغة استعماله غير متعد فالحذو النعل بالنعل اي
قطعها بها وسوينها وحذونه فحذيت حذاءه وقد كثر غلط الواقفين على الاشكال
حتى

حتى زعم بعضهم هنا ان ضميره للافتتاح اي تكون الاسفال مشبها بالافتتاح مساويا له
من حذوت النعل بالنعل وفي المفصل ان ضمير بها لان وضمير محذو للابناء ولا اللفظ اي
لان لا محذوق بان حذوانه وتحيروا في مثل قول صاحب الكشاف لو بنيت من الاسماء لحذي بها
حذو كيف واين وهولاء وانما ادري سوى الحمل على التنزيل منزلة اللازم ثم التعدية بالباء
على طريقه بحرج في عراقيبها افلا تجد في موضع جواب متى بمعنى تجد محركا البتة
من معبود عظيم الشان هذا من جهة ان الله اسم للمعبود بالحق المستحق لجميع صفات الكمال
ومحاسن الافعال فكونه مستحقا للثناء عليه بما له من الكمالات وللشكر على ما به من افاضة العطيات
ومستحقا للعبادة لكونه منه المبداء واليه المنتهى حلالها ودقايقها اشارة
الى ما قيل انه لما قيل الرحمن فتناول جلايل النعم على ما ينبئ عنه صيغة فعلان ذكر بعده الرحيم
كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف المنادية روي بالجر صفة خاتمه وبالرفع
صفة مالك يوم الدين بتاويل الصفة ووجه النداء على كونه مالك الامر كله ترك ذكر مفعول
مالك ليلا يختص بشيء دون شيء بل يفيد العموم من جهة امتناع ترجيح البعض وقيد بالعاقبة لظاهر
للاضافة الى يوم الدين وفسره بيوم الحشر للثواب والعقاب لان الدين هو الجزاء ومن الغلط
ان يحمل للثواب والعقاب بدلا من الامر كله فينقض عمومه ويقع الحشر تفسيرا للجزاء
موجب عليك الاقبال انظر الى حسن التدرج من ابتداء وجدان المحرك ثم تقويه ثم تضاعف
قوته ثم بلوغه الكمال بحيث اوجب الاقبال على مولى موصوف بان شأن نفسك معه من خص افتتاح
التحميد ما تصورته من انك تجد منها محركا سقوي شافيا الى حد ايجاب الاقبال وبيانه
بكونه ذلك المولى معبودا عظيم الشان الى آخر الصفات ليس بمستقيم لان ذلك ليس
شان نفسك وكيف يجعل جزاء عنه اللهم الا ان يقال من اعتقاد كونه كذلك فيستقيم الا ان يخص سقامه
وقوله فستطيع عطف على لا تصبر وقوله ولا تنطبق عطف على لا تقول وفاعله ضمير القراءة
وقوله على ما هو عليه متعلق بالمنزل اي على الوجه الذي هو عليه وسواء ايا ك نعبد واياك نستعين
طريق الخطاب وليس ان تحيز بردان يشير الى حسن موقع الالتفات في ابيات
امرئ القيس حسبما نطق بفضله الكامل وقد ذكر الالتفات الاول اربعة اوجه وللثاني

اي يا ؤول بان الكرص فسح وصفح بها

بلفظ اوجه وللثالث وجها واحدا وذكره بلفظ نجح بضم الحاء المهملة وسكون الجيم بعدها لانه قد علم انه فيما سبق فيعلم نسبه ونسبته وقوله بعد خبر ليس وان يكون متعلق ببعد على حذف حرف الجر اى من ان يكون او بدل من فاعله اعنى الضمير العايد الى ابى حجر فان قلت هلا زعمت ان الضمير فيه وان فاعله ان يكون وفيه ضمير عايد الى ابن حجر وبه يحصل الربط قلت لانه لا يبقى ح لايراد الجملة الحالية اعنى وهو المشهود له بعد قوله بعيد جهة بل يتعين ان يقدم عليه ليكون حالا من ابن حجر او نا خرعن ان يكون ليكون حالا من ضميره والكابزاى الجامع لقصبات السبق فى امرها كناية عن التقدم والكمال فيه وذلك انهم كانوا يغرزون قصبات فيتسابقون فى سبق اخذها اولا فقالوا احرز قصبات السبق وحازها وكان له الفضل والتقدم والمفلة المقنطع والمناتى مفعوله واللام لتقوية العمل مثل انا تارك لكذا وهو جمع لانسان العين عبر بها عن اللطايف لانه اشرف جزء من اشرف عضو هو العين من اشرف عضو هو الوجه من اشرف عضو هو الراس والطرف اعنى افيانه متعلق ببعد وهو للمبيان بفنون الكلام واذ النفت تعليل للافتنان وكان عكنه عطف على النفت او حال والتمثيل بقول لبيد لازالة استبعاد افراد الضمير وجمعه لشى واحد اعنى بت وبات لنا او ان يلتفت نوعا عطف على ان لا يلتفت وحسن قصد متعلق بان يكون او فعل وهو خبر يكون واستفظاع الخطب وجدانه فظيعا شنيعا وفى النباء اى الخبر متعلق بتهويل الخطب او بالخطب لما فيه من معنى الفعل او حال منه وهو الصحيح والمتوجع المتالم يريد من فجعه اوجعه والموجع من اوجعه جعله وجيعا وللواقع اى لاجل الامر الواقع الحادث متعلق بالنباء والفات صفة للواقع او للنباء والفت الكسر وفت فى عضده كناية عن توهين امره وفله شوكته على طريق جرح فى عراقيبها نصلا اى فعل الفت فيه وقوله فعل ذلك اى النعت تلك الالتفات المتعددة فاقامها اى النفس واخذ يخاطبه اى خاطب المصاب ليحصل له بعض التسلى حين يحزن له ويتوجع مثل هذا الملك وقوله لقطاعة شان النباء متعلق بابدت وضمير استشعارها للنفس وهو للنباء اى استشعر فلان خوفا اذا اضمره فى قلبه والكمد الحزن المكتوم وارتمض احترق من الغم والحزن والقلق الانزعاج والاضطراب وكذا الضجر وابدتا اى اظهرتا النفس وهو خبران وضجرا ولا تضجره فى موقع المصدر النوايب المصايب والبوارق جمع بارقة سحابة ذات برق وفعل الملوك

اى لا تستر قلقها منه وكذا ان يجرى

وفعل الملوك مصدر لمحذوف اى فاعلا فعل الملوك وجاريا جريا على طريقتهم ولولا عطف حريا لجاز ان يكون فعل الملوك مفعولا مطلقا لتثبت وتصبر لانه نوع من الفعل وقوله فحين لم تفعل اى النفس ذلك التثبت والتصبر شكك النفس اياه فى انها نفسه فاقام هو نفسه مقام ذى كربه وحزنه مسليا حال من ضمير قايلا وهو من ضمير اقام على ان التحزن يعنى التحزن الذى يظهره الملك لاجل المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى الا التحزن الملوك تحزن صدق لا يتفاوت بحضور ذلك المصاب وغيبته ومخاطبة الملك اياه كما فى تطاول ليلك وعدم مخاطبته كما فى بات فلسنا امل حتى لا تتوهم ان هذا التحزن من المصاب المكروب على ان جميع ذلك اى ما ذكر من الابيات من تطاول الليل وعدم الرقاد وشرح الامر بالليل انما كان لاجل امر خصه ولم يتجاوزه وهذا تنبيه يحصل بعونه المقام وفحوى الكلام وان لم يكن فى اللفظ ما يقتضى الحصر والاختصاص اطار اذهب ابادا هلك حايرا بايرا متحيرا هالكا فما فطن بالفتح من فطنه فهم والمفعول متروك اى ما حصل له الفهم ثم عدى باللام والمراد فما فهم مع ذلك البنا مقتضى الحال فان قلت حاصل هذا الوجه انه كلام لم يصدر عن روية وفطانة بعزل كلام السكاكى فكيف يكون من محاسن الحسن قلت لفظ التنبيه يدفع السؤال فقوله والانسان اذا دهم معناه ان الانسان اذا ابتلى بمثل الحال المذكور لا يسلم كلامه عن مثل ما ذكر فهو التنبيه عليه ويكون ذلك من كمال التيقظ للحال والتفطن بعضا افاق شيئا اى بعض الافاقة فهو نصب على المصدر حال كونه مدركا شيئا من الادراك والظرفان اعنى بعد وحين متعلقان بقوله ما وجد وهو خبر ان وجاز التقديم لما فى الظرف من التوسع على ما سبق وسوان جميع ذلك انما كان لما خصه ولم يتعد وكذا قوله بعد ذلك على ما تقدم غاظ ذلك اى عدم التثبت والتصبر فاقامها اى النفس قايلا له اى للمستحق للعتاب ولا اخفاء فى انا لا لايق بالتوبيخ والتعيير والعتاب هو الخطاب فحين سكت فى موضع جواب لما والظرف متعلق بقوله ولى عنها الوجه والاستعمال العرفى فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا او معنى بدون الفاء ولو حذفت فهو الجواب بقى قوله فحين سكت اجنبيا والدمدمة هو ان يكلم مع نفسه خفيا وقايلا حال من ضمير يدمدم مالم تعرفوا متعلق بلا تعرفون ولا تفهمون اى لم يطلعوا من مضمومات نعشات كلامه وتنوعاته

على لطايف ولا يخفى حسن موقع قوله لا امرء دون ان يقول لرجل وقد نادى بهذا اللطف
الى ان توهم البعض ان معناه امرؤ القيس قوله والتفاضل ابتداء كلام كالاعتراض
وضمير اشباهها للطايف الاعتبارات واعلم من عادة افتتاح كل فن واختتام
عبارات مهذبة واستعارات مستعذبة في وصايا لقارى الكتاب وضبط لمباحث الباب
قوله المرفوعة منصوب او مجرور صفة للطايف او الاعتبارات وهذا الفن فن المسند اليه
المطامح جمع مطمح موضع الطموح وهو ارتفاع البصر الى الشئ والنازحة البعيدة والمراد التراكيب
البليغ المشتملة على لطايف الاعتبارات كان البلغاء رفعوها لك والبك كما رفع القصة
الى السلطان لا تبتهجا خبران ما لم تجتهد قوة عقلك في النظر والتامل غاية الاجتهاد
ولم تبلغ في السعي والترقي اعلى المراتب مع صدق همتك في الاصابة وفرط استظهار النفس
القوية الادراك والامتراء الاستدرار واخراج اللبن من الضرع والاستشراف رفع البصر
الى الشئ لينظر اليه كالمستظل من الشمس بوضع اليد على الحاجب لما هينا لك اللطايف
التي في تلك المطامح الاطباء جمع طبي بالضم وهو لذوات الحافر والسباع كالضرع لذوات الاظلاف
اعني محل اجتماع اللبن والمجهود الطاقة والمشقة والتنقير الفحص وزيادة التفتيش وضمير عنها
للطايف الاعتبارات ماذا حال من فاعل لم تمتر ولم تخلف تبطش صفة همة وهو الاخذ بقوة وعنف
والمتوخى المطلوب والباع مقدار مد اليدين والبسيط الواسع الممدود ان لا تزل ليلا
انت متعلق بتبطش او بماذا والقبيط قلامة الظفر مستظهرا حال آخر ومعناه مستعينا
اي طالبا للقوة والمعونة في طاعتك اي طمعك ان تستثنر تلك اللطايف اي تجعلها شعارا
لك وهو من اللباس ما يلي الجسد والحق ان الاستعداد هو الاضمار في القلب بعض متعلق بمستظهرا
يقظى اي متهيئة لكمال الادراك لا ذاهلة بمنزلة النايم والطبع القوة للنفس في ادراك الدقايق
واللطايف والفهم الوصول الى المعاني والخاطر في الاصل ما يخطر بالبال استعير لمحله والمعوان
كثير المعونة والعقل القوة المدركة المميزة وعلما مبتدا وخبره على ان كلام رب العزة وبعض ببهذه
الطبع الجماعة المتفقة على البحث عن خواص التراكيب ولطايف الاعتبارات والناطم مرفوع
صفة علما وان كان للتانيث وترك الجمع بالواو والنون كالمخصوصون والمدلون يشعر بانه مجرور

صفة الطبع والمدلي من ادلى بحجته توسل والحكمة كل ما وافق الحق وقيل علم الشرايع وفصل
الخطاب اما بمعنى المفعول اي المفصول من الخطاب البين الذي تبينه من يخاطب لا يلتبس
عليه او بمعنى فاعل اي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل وسور آي الكريم المنتظم
من الحروف لا المعنى القديم بذات الله تعالى على ما هو راي اهل السنة لم اكتسا لبس البوت
والطلاوة بالضم الحسن والقبول واغدقت بالغين المعجمة والدال المهملة صادف غدقة كثيرة الماء
والماء الغدق الكثير واغداق الاسافل التي هي بمنزلة الاصول والعروق واثمار الاعالي التي بمنزلة
الفروع والاغصان تشبيه للقران بشجرة طيبة قوية الاصل كثيرة الثمار واصل الكلام من قول
من قال في وصف القران ان هذا والله لا يشبه كلام الناس ان له طلاوة وان عليه لطلاوة
وان اسافله لمغدقة وان اعاليه لمثمرة ومعنى انصبابه في تلك القوالب اشتماله على الخواص
والكيفيات ولطايف الاعتبارات كما ينبغي وعلى ما ينبغي من غير ان يجاوز ادنى تجاوز وفيه اشارة
الى ان اعجازه وكمال بلاغته لا بالصرفة او غيرها على ما رآه البعض في البناء في القوالب
للاشباع ليلايم الاساليب والله اعلم

الفن الثالث

في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى المسند للوجه الذي علمت له ان لا بد من طلب الحالات
المقتضية لايراد المسند اليه على صور وكيفيات مختلفة تعلم ان لا بد من طلب الحالات المقتضية لايراد
المسند على ما يتصور له من الصور والكيفيات وذلك الوجه هو ان ثمة لكل ورود المسند
على ما يقتضيه الحال كالمسند اليه لما تقرر من ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباقه على مقتضى الحال
وعلى لا انطباقه قوله للوجه الذي متعلق بتعلم والعايد الى الموصول محذوف اي علمت له وقوله
تعلم له اي لذلك الوجه تكرير وتذكير لبعد العهد بذكره وهو كالبدل من قوله للوجه كما تقول بزيد
مررت به ولك ان تجعله من الاضمار على شريطة التفسير وهو ظاهر الاواذي الامواج جمع آذي
وتلاطمها ضرب بعضها بعضا شبه الخاطر ببحر يخرج منه اللآلي وكثرة حركاته الفكرية وتزاحمها
بتلاطم الامواج ومعنى دون ادنى مكان لشئ استعير لكل تجاوز حد الى حد والمعنى يا ايها الذي
خص وتفرد بتلاطم امواج فكره متجاوزا ابناء جنسه المشاركين له في اصل الفهم والصناعة استودعه
التي طلبت ان يكون وديعة عنده لكمال انسه ثاني مفعولي المستودع لاعتماده على الموصول

النقاب العلام الى نقب الامور والمحدث الصادق الظن في الامور كانما حدث بها وقوله فلا يخفى عطف على الصلة كانه قيل الذى حدث فلا يخفى عنه شئ من اللطائف البديعة الغريبة في مواضع اختفائها واستطلعت رائيه طلبت الاطلاع عليه والطلع بكسر الاسم من الاطلاع اى ما يطلع عليه والطوق الطاقة والكفاء مصدر كافاه قابله وصار نظيرا له اقيم هنا مقام الكافى والنظير وانتصب على الحال من الضمير في المالك والمتحدين بفتح الدال جمع متحدى اسم مفعول من تحديته باريته وعارضته ونازعته الغلبة واصله في الكلام من الحداء يعنى الذين تحدوا بمعارضة القرآن والاتيان بمثله فحكموا بالعجز واعترفوا بالكمال بلاغته وآثروا المعارضة بالسيوف دون الحروف فهو اى طلع الاعجاز والنوع من الاطلاع عليه هو المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق بذلك والذريعة الوسيلة التسلق التوسل بالتدريج من قولهم تسلق الجدار اذا تسورة وصعد عليه وقوله انه لابد في موقع مفعولي علمت وان مخففة اسمها ضمير شان محذوف والمحصل انه لابد ومن التصفح خبر لا النافية للجنس في لابد وقوله من التصفح لمقتضيات الاحوال بفتح الضاد على لفظ اسم المفعول اى الامور والاعتبارات التى تقتضيها الاحوال في ايراد المسند اليه على الصور والكيفيات المذكورة المفصلة في الفن الثانى وهذا هو الملائم لما سبق في صدر الفن من انه وجب عليك من ان ترجع الى فكرك في التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفة وصور متنافية لكن ما وقع في بعض النسخ من مقتضيات الاحوال على لفظ اسم الفاعل وايراد المسند اليه بالنصب مفعولا للمقتضيات ا وهو بقوله تعلم له ايضا ان لابد من التفحص عن الاحوال المقتضية لانواع في المسند فان قلت انتصب ايراد على المفعولية لاسم الفاعل عن غير اعتماد قلت لانه بالاضافة الى الاحوال اضافة بيانية في معنى الاعتماد على الموصوف كانه قيل في احوال مقتضية ايراد المسند اليه ومنهم من يجعل حرف الجر احد ما يعتمد عليه فان قلت فنسخة فتح المقتضيات لا يلائم قوله من التفحص عن الاحوال المقتضية ونسخة الكسر لا يوافق ما سبق في صدر الفن قلت تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات وبالعكس وفي افراده عطف على في المسند وكذا في كونه جملة اى لانواع التفاوت في ايراد المسند من كونه فعلا ماضيا نحو قام زيد او حالا نحو يقوم زيد او مستقبلا نحو سيقوم زيد او اسما منكرا او معرفا

قدم الفعل ثم المنكر تقديما لما هو الاصل في المسند ومن كونه مؤخرا عطف على كونه متروكا وقدم ذكر التاخير لانه لما كان الاصل في المسند اليه هو التقديم كان التاخير هو الاصل في المسند واشار بقوله من جملة الموقوفات الى انه لابد لحصول كل نوع من المعارف من حالة مقتضية على حدة حتى تنتهيا متعلق بقوله التفحص عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند وضمير تنتهى ويجرى للمسند وضمير سمته ومقتضاه وسمته لكل مقام والسمة بكسر السين وفتح الميم مصدر وسم يسم سمة اصلها الوسمة والمراد بها العلامة والسمت بفتح السين الطريق ومعنى اتسام المسند بسمة المقام كونه على وفق ما يقتضيه كبروز المسند اليه لكل منزلة في موضعها وكذا اجراء المسند الى حد مقتضى المقام على اعدل طريق لذلك المقام فهو اى كل الاتسام والاجراء موضع امتحان القوى الفكرية وامتياز الاضعف عن الاقوى فالمطارح والمطارد على لفظ اسم المفعول مكان من طارحوا الكلام طرحوه فيما بينهم ونظروا فيه وطرحه بعضهم الى البعض ومن طارد بعض الفرسان بعضا حمل عليه وطرده قوله ومعنى اى تقدم الراء المهملة جربه وامتحنه الجذع الفرس الذى تم له سنتان والقارح خمس سنين اما الحالة المقتضية لتركه فيتحقق عند تحقق امرين احدهما قيام قرينة حالية او مقالية تدل على المسند وثانيهما ان يتعلق بالترك غرض لترجح على الاثبات الذى هو الاصل في جزء الكلام فقوله وتعلق عطف على كان او حال وباقى الكلام تفصيل للغرض وسواء كان الغاية التى تقصد حصولها والباعث الذى يدعو الى الفعل كضيق المقام مثلا فمنه اتباع الاستعمال الوارد على ترك مثل كلاهما وتمرا اى لك كلاهما وازيدك تمرا او على ترك نظائره بان يكون هناك ضابط علم من استقراء كلامهم انه يحذف المسند عنده وقد ذكر عدة من ذلك احدها ان يكون المبتدا مصدرا او ما يقوم مقامه مضافا الى فاعل او مفعول وبعده ما هو حال منهما او من احدهما فاصل ضربى زيدا قائما ضربه زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما هو حكم متعلق الظرف المستقر ثم اذا كان لدلالة الحال عليه لما بين الظرف والحال من المناسبة وقام مقامه لكونه من تتمة الخبر حاملا الضمير في كان التامة وبهذا كان الحذف لازما خلافا لما يراه الكوفيون من كونه حالا من زيد المذكور فانه من تتمة المبتداء فلا يصلح للقيام مقام الخبر حتى يلزم حذفه وايضا يتوهم الكلام

فقصر جميع ضربات زيد على حالة القيام اضافة المصدر من غير اشارة الى معهود على حال القيام
اى جميع ضرباتى حاصل فى حال القيام فلا يبقى شئ حاصلا فى غيره بخلاف ما اذا قيل جميع ضرباتى
زيدا حال كونه قائما حاصل فانه لا ينافى وقوع ضرب عليه فى حال آخر وبخلاف ما اذا قدر كان
ناقصة وقائما خبر كان فانه لا يناسب الظرف ولا يقع موقعه وكذا التقدير اكثر شربى السويق
حاصل اذا كان ملتوتا من لت السويق جدحه بان رش عليه الماء ليتماسك اجزاؤه اذا ضرب
باليد واخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما فالحال ههنا من فاعل المصدر وما مصدرية
والمتصف بالخطابة كون الامير وحصوله مجازا وقد يقدر الزمان فيؤل المعنى الى ان اخطب
اوقات كون الامير حاصل فى وقت حصوله قائما وفيه جعل الوقت خاطبا على الاسناد المجازى
وجعل وقت القيام ظرفا لوقت الخطابة على طريقة ظرفية الكل للجزء ومنهم من يجعل اذا مرفوع المحل
بالخبرية كما ذكر سيبويه فى اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ويدل عليه سماع اخطب ما يكون الامير
يوم الجمعة برفع يوم وقولهم كل رجل وضيعته وضابطة كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر
بواو المعية قصدا الى الاخبار بتقارنهما والتقدير عند الاخفش كل رجل مقرون هو وضيعته
على ان ضيعته عطف على الضمير فى الخبر لا على المبتداء لكون نصبه ولا يقع موقع الخبر ومنهم
من يجعل الواو مع ما بعده خبرا كما اذا قلت كل رجل مع ضيعته وهو قوى من جهة المعنى دون اللفظ
اذ لم يعهد فى الواو ذلك وقولهم لولا زيد لكان كذا اى موجود بحذف لان كون
لولا لانتفاء الثانى لوجود غيره يصلح قرينة على ذلك وجواب لولا قائم مقامه ومنهم من يجعل
المرفوع بعد لولا فاعل فعل محذوف الا ان الاستعمال عند عدم الحذف جملة اسمية مثل
ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد ونحو ذلك مثل
لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك قسمى او يمينى او نحو ذلك لدلالة صدر الكلام عليه وقيام جواب القسم
مقامه ويجوز ان يوجد به الامثلة الاخر من الضوابط المذكورة والاحتراز نروى
مرفوعا ومجرورا فاذا زيد لاخفاء فى دلالة اذا المفاجاة على مطلق الكون فيصلح
قرينة للحذف اذا اريد بالخبر مطلق الوجود بمعنى اذا زيد موجود وان كان قد يفهم من الخارج
خصوص ما مثل فاذا زيد بالباب او حاضر بخلاف ما اذا قصد خصوص خبر لا دلالة عليه مثل

فاذا زيد

فاذا زيد قائم او قاعد او آكل او شارب فانه لا يحذف الحذف ولو جعل المرجح ههنا
ايضا اتباع الاستعمال لجاز لكن قد نبهناك على انه لا تزاحم فى المقتضيات والاغراض
زيد منطلق وعمرو اى منطلق بحذف لقيام القرينة من الجملة السابقة ووجود المرجح
وهو الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا اذا جعل من عطف الجملة على الجملة واما اذا
قصد عطف عمرو على زيد ومنطلق المحذوف على المذكور كما يظهر من ذلكم اما ان نحمل
على التنادر من ذلكم فيكون من حذف المسند او على هى النادر فحذف المسند اليه وذلكم
اشارة الى غيظهم على من يتلو عليهم الآيات واما ضيق المقام للمحافظة على وزن
او قافية او سجع او نحو ذلك او خوف فوات فرصة وانما قال مع قصد الاختصار لان ضيق المقام
قلما يخلو عنه واما الاختصار فلازم فى الكل منه اى من المطالب بهذا الاعواز
وتنهدت اى تنفست تنفس الصعداء فاجبتها قائلا المتنهد اى الانسان المتنهد هو المطالب
فيكون من حذف المسند ولو حمل على المطالب هو المتنهد فحذف المسند اليه ويترجح فى بحث
كون المسند موقوفا يوقفا انا لثلة اولى لان السامع حين قال من المطالب كان طالبا
ان يعرف حكما على المطالب بانه المتنهد او غيره فينبغى ان يجاب بانه المتنهد وذكرا بعضا
انك تقول المنطلق زيد لمن تشخص فى ذهنه المنطلق باعتبار تعريف العهد او الحقيقة وهو طالب
لتعينه فى الخارج والمذكور فى الكشاف ودلائل الاعجاز فى هذا البحث على انه اذا بلغك ان انسانا
من اهل بلدك تائب ثم استخبرت من هو فقيل زيد فمعناه زيد التائب لان قولك من التائب
فى معنى ازيد التائب ام عمرو ام بكر الى ما لا يحصى فينبغى ان يجاب بزيد التائب وقد سبق
الى الفهم ان الواجب فى مثله ان يقال التائب زيد لان السؤال عن التائب فيجب ان يجعل
محكوما عليه لا ترى انهم اتفقوا على ان جواب من قام زيد بتقدير قام زيد لا بتقدير زيد قام
والواقع فى مثله تقديم الفعل عند عدم الحذف ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم فما يقع بعد من الاستفهامية فى السؤال يقدم فى الجواب
وبين المتوقفين توف لان تعريف العقل او نحو كما سبق وفى قوله ولكل اتخذ
اشعار بان فيه وجها اظهر هو كون المذكور خبرا عنهما من غير حذف وافراد الضمير للاشعار

بان الرسول بمكان من الله وان رضاهما واحد وانما لم يحمل على الاختصار والاحتراز عن العبث كما في زيد منطلق وعمرو لاستلزام الحذف قبل القرينة بخلاف نحو نحن بما عندنا وانت بما عندك راض فانه لسبق القرينة وبخلاف ليبك وقيار بها لغريب فان المذكور خبر انى وتقديم قيار لمجرد الاهتمام فيؤول الى زيد قائم وعمرو السن لحارث الرجمي وقيار اسم حمل له وبعده

وما عاجلات الطير يدنين من الفتى نجاحا ولا عن ريثهن يخيب

ولا خير فيمن لا يوطن نفسه على نائبات الدهر حين تنوب واما ان

لا يخرج الاحتراز في ان هذا يصلح غرضا للترك بمعنى الغاية المطلوبة منه اي بترك ليتحقق عدم اخراج الذكر الى ما ليس بمراد والقصد الى حصوله يصلح باعثا واما بدون كلمة الا على ما في بعض النسخ فيصلح باعثا وان لم يصلح غاية مطلوبة فان اخراج الذكر الى ما ليس بمراد يصلح باعثا على الترك وقد نبهناك على ان الغرض هنا اعم فظهر صحة ما في النسختين واما حمل على حذف مضاف هو الاحتراز فسهو اذ الاحتراز عن عدم اخراج الذكر الى ما ليس بمراد لا يصلح باعثا على الترك ولا مطلوبا منه وتقرير المثال ان ام على قسمين متصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين على المستفهم يليها والآخر يلي الهمزة مثل ازيد عندك ام عمرو واقام زيد ام قعد بخلاف اقام زيد ام قعد وازيد عندك ام عندك عمرو فانها منقطعة بمعنى بل والهمزة اي الاضراب عن كلام سابق اسبقها ما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق فالمراد بقولك ازيد عندك ام عمرو طلب تعيين من علم ثبوته عند المخاطب على الابهام كما هو معنى ام المتصلة فلو قلت ام عندك عمرو بذكر المسند لخرج الكلام الى ما ليس بمراد وهو الاضراب عن الاول والاستفهام على ما يليها على ما هو معنى ام المنقطعة فترك المسند لئلا يخرج ذكره الى هذا وانما قيد المسند لكونه مطيتا للاخراج الى غير المراد بخلاف ازيد عندك ام عمرو عندك فانه بما يدعى احتمال كون ام متصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة على ان هذا اخراج الى غير المراد الذي سوال تصال التعيين وان الحق انها منقطعة البتة عند اعادة المسند على ما ذكره المحققون من النحاة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في قولنا ازيد عندك ام عمرو

اذا الاحتراز عن عدم الاخراج يوجد طلب التعرض وسوى ك

من قال ام عندك عمرو

منها ما ورد على تقدير الفعل

عطفا

عطفا على زيد عطف مفرد على مفرد لتمنا دركه في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على غرض لا نقول المراد بترك المسند ان لا يعبر اصلا لا مذكورا ولا محذوفا لانا نقول ما ذكر في صدر الكلام من كون المسند اليه كالمعروف منه المسند وتعلق تركه غرض مما يلائم هذا المعنى وايضا لا يكون ترك ذكره للغرض المذكور بل لعدمه في نفسه واما الاخبار السامع الصواب ترك اللام على ما لا يخفى وتاويله بالحذف للاخبار فاسد ايضا لان الغرض هو الاخبار لا الحذف للاخبار والمعرف اذ مثل المعنى لدلالة قوله وتعلق تركه غرض على كون الترك لغرض اما لكذا وكذا لكن المنسوخ ان يراعى فيما يليه اعني طلب تكثير الفائدة بالمذكور اي ما ذكر من الكلام بمعنى ما يكون مسندا اليه على تقدير الحمل على ترك المسند ومسندا على تقدير الحمل على ترك المسند اليه كلفظ صبر جميل وطاعة معروفة ولذا عبر عنه بالمذكور دون المسند اليه وضمير حمله للمذكور وعليه وغيره لترك المسند ولم يتعرض لتقدير الذي يطلب منكم طاعة معروفة اي معلومة كطاعة المؤمنين لكونه مذكورا فيما سبق فاقتصر ههنا على ما لا بد منه من التقديرين واما الحالة المقتضية لذكره فهو اقرب مما سبق في ذكر المسند اليه جدا وحاصله لا يوجد قرينة حالية او مقالية تدل على المسند او يوجد لكن يتعلق بذكره غرض مرجح مطلوب او باعث محض فيترجح الذكر او قصد التعجب يعني ان من الاحوال من حضور الاسد وتلطخ ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان دل على انه يقاوم الاسد لكن يذكر ذلك لقصد تعجيب السامعين من حال زيد ومما هو بصدده وما يقال ان التعجب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة ممنوع على ان محل الغرض قصد التعجيب واي دلالة لذكر المسند اليه فقط على ان قصده التعجيب دون اداء النسبة وان كانت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر مع الحاجة اليه في اداء النسبة طلب العقل له فائدة وكان قصد التعجب مناسبا لحمل عليه ومنهم من زعم ان مراده ان التعجب وان كان حاصلا بدون الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه واظن ان هذا كلام قليل الجدوى جدا او تعظيمه اي تعظيم المسند اليه او اهانته او التبرك او الاغراء عليه او نحو ذلك من الاغراض التي تصلح

نعم الكاشي

لان يقصد البيان في حق المسند اليه فيقصدان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض
والمقام مقام بسط تنبيه وتذكير وليس اليه كثير حاجة او لان الاصل
الصواب ترك اللام وكذا في قوله او لتعيين كونه اسما لكنه ما آل المعنى يعني ان القرينة دعا
تدل على ان المسند المحذوف هو عالم او علم او يعلم او له العلم او نحو ذلك مما يفيد اتصافه
بالعلم فيقصد بالذكر تعيين احد المذكورات لغرض يتعلق به ومعنى دلالة الاسم على الثبوت بعيد
حصول مضمونه للمسند اليه من غير دلالة على دوام او تجدد في زمان او استمرار تجدد على تجدد
المراد منه فلقد صرحوا بانه لا دلالة لقولنا زيد قائم على ازيد من حصول القيام له ثم قد يدل
المقام او العقل او خصوص المسند على دوام او تجدد مثل زيد طويل او قصير وعمرو آكل
او شارب ويشبه ان يكون قوله مستفادا الثبوت صريحا اشارة الى هذا المعنى وايما ما اشتهر
من دلالة الجملة الاسمية على الدوام والثبات ففي بعض المقامات وبمعونة القرائن كما اذا كان
الظاهر سوا الفعلية فعدل الى الاسمية او ظرفا ظاهرا بالنظر الى الظاهر المتعارف
من كون المسند في نحو زيد في الدار هو الظرف وان الضمير قد تحول اليه وصار هو العامل وان
كان المسند في الحقيقة سوا الفعل او اسم الفاعل المحذوف وقد يعترض بانه لا دخل للذكر
في احتمال الثبوت والتجدد عند قيام القرينة على ان الخبر سوا الظرف او اعم منه والجواب
انه يورث الاحتمال صريحا قوله ومما اي التقدير ان حاصل او حصل قيل او بمعنى الواو
او اراد ان يحتمل التقديرين جزما ويأتيك فيه كلام يدل على ان اقوى الاحتمالين
تقدير الفعل وسوق الحالة المقتضية لافراد المسند وصح لشموله من الاعتبارات
معنى الكثير منها دون الجميع اذ لا تجب ولا حاجة للمسند اليه في الكل زيادة التقرير
وبسط الكلام ومحافظة الاصل الذي هو الذكر وتعيين احد الامور الثلثة اعني الاسمية
والفعلية والظرفية وسوالاسمية وفي الاكثر استلذاذ المسند وتعظيم المسند اليه
والتعريض بغباوة السامع والمخالف في الله آلهتنا المعطلة والمشركون ومن يجري
مجراهم وفي محمد نبينا مثل اليهود والنصارى وفي البواقي طاهر والمعتزلة سموا انفسهم
اهل العدل والتوحيد لايجابهم على الله ثواب المطيع وعقاب العاصي وعدم خلق الشرور

والقبائح

والقبائح ومثبتيها ونحو ذلك مما يعدونه ظلما ولنفيهم الصفات القديمة المفضية الى كثرة
القدماء المنافية للتوحيد والناصر لدين الله سوا الناصر والمعروف من الخلفاء العباسية
وكان شهما شجاعا اديبا له همة علية انشأ ربطا وخانقاهات كثيرة للصوفية وصنف
كتاب روح العارفين بويع به في وفاة ابيه بكرة الاحد غرة ذي القعدة سنة خمس وسبعين
وخمسمائة وتوفي في سلخ رمضان من سنة اثنين وعشرين وستمائة وفي زمانه قتل طغرل
آخر السلاطين السلجوقية واما الحالة المقتضية لافراد المسند وقع الظاهر
موقع المضمر لزيادة التمكن وكون ضراً منشاءً لعدة اقسام والمقتضي للافراد مجموع امرين
احدهما كون المسند فعليا احترازا عن نحو زيد قام ابوه وثانيهما عدم كون المقصود بنفس التركيب تقوى الحكم
لان التقوي بالموكدات الخارجة مثل التكرير وان واللام لا يمنع افراد المسند وقد يسمى
في علم النحو الوصف بحال النفس مثل مررت برجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه
مثل مررت برجل ابوه كريم او كريم ابوه وصفا سببيا وعلى ذلك القياس سمي المسند في نحو زيد
قام وقام زيد مسندا فعليا وفي نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه مسندا سببيا فتبين المراد بالمسند
الفعلي واورد امثلة من الاسم والفعل الماضي والمضارع مطلقا ومقيدا بالشرط ومن
الظرف ثم احال تفسير تقوى الحكم الى موضعه وتوسيط الامثلة بين تفسيري القيدين في افراد
المسند دليل ظاهر على انها امثلة للمسند الفعلي لا لافراد المسند فلا بد من كون المسند في البعض
جملة ومفيدا للتقوى مثل اكرم من البر نفس وفي الدار خالد على اقوى الاحتمالين واعلم تمثيل
لافراد المسند لانه اما اسم منكر او معرف او فعل ماض او مضارع وقد ذكر امثلة كل وقوا بعد
في موضع فلا معنى لذكر امثلة الافراد على الاطلاق بل لا سبيل اليه سوى ذلك وكرر مثال
الظرف موخرا عن المسند اليه مثل الكرم من البر في نفس مقدما عليه مثل في الدار خالد على ان
خالد مبتدأ وفي الدار خبره واحتج على كون الظرف في تقدير الفعل ليكون جملة لا اسم الفاعل ليكون
مفردا بانه يقع صلة للموصول والصلة لا تكون الا جملة مع ان معناه في الصلة والخبر واحد بلا شبهة
ولو كان القصد الى التمثيل لافراد المسند لم يصح التعليل بقوله اذ تقديره استقر او حصل
الا على ان حالة الفاعل للظرف من غير اعتماد على ما هو راي الكوفيين والاخفش فانه لو قدر مستقر

او حاصل لم يكن المذكور جملة مع القطع بانه خبر تام المفادة والقول بان جعل الظرف في بيتين مقدرا باسم الفاعل وجملة في الدار خالد على رأي الاخفش تعسف ظاهر نعم اذا جعل خالد مبتدا، وفي الدار خبرا مقدما يرد على ما ذكرنا ان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فامعنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدا مثل زيد قام لم يصح تقديمه وعكسه ويمكن دفع هذا بان علة الامتناع هو اللبس بالفاعل ولا التباس ههنا لعدم بقاء الاعتماد فجعله فاعلا يفضي الى عدم كونه فاعلا واما اعتراض البعض بان ما ذكر في تفسير المسند الفعلي يجب ان يكون تفسير المسند المطلق يعني الجملة الخبرية بناء على انه لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فقوي وستسمع في كلاما وينبغي ان يعلم ان المراد بالثبوت اعم من الثبوت المختص بالمسند الاسم المقابل للتجدد واما الحالة المقتضية لكونه اي المسند بل المفرد منه فعلا فذكره لكونه الاصل في المسند لما فيه من معنى النسبة ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة تقييده بزمان الماضي او الحال او الاستقبال وقيده باخصر ما يمكن من الطرق احترازا عن مثل زيد قائم فيما مضى او في الحال او فيما يستقبل فانه يفيد بالمسند الاسم لكن بلفظ يقارنه بخلاف الفعل فانه فيه جزء من مدلول الصيغ وقوله مع افادة التجدد يخص للمقام لا تقييد وقد يتوهم انه احتراز عن مثل زيد قام فانه يفيد تخصيص المسند باحد الازمنة مع الاختصار وليس المسند فيه فعلا بل جملة لكونه مفيدا للثبوت دون التجدد لكون الكلام جملة اسمية وليس بذاك لما يجيء في بحث تقديم المسند وقد يقال انه خرج بقيد اخصر ما يمكن والحق انه لما تعين المقام كون المسند جملة احد مقام كونه مفردا وذلك بان لا يقصد تقوي الحكم فمثل زيد قام خارج عنه لكون المقصود منه التقوي ومعنى التجدد الحصول بعد ان لم يكن ففي مثل علم الله ويعلم الله يعتبر التجدد باعتبار حدوث التعلق والالزم منه التغير في العلم القديم وفي مثل زيد كاتب يعلم التجدد والاختصاص بالزمان بدلالة العقل وقرينة المقام لا بحسب خاصة التركيب بخلاف زيد كتب او يكتب فويل لهم هي كلمة دعاء بالهلاك والعذاب وهي في الاصل مصدر لم يستعمل له فعل وفي قوله مما اسلفت بيان ان كتبت للزمان السالف اي الماضي وفي قوله بعد انكسبون لزمان الحال تقول افعله بعد اي بعد ما مضى فيكون للحال ولا افعله بعد اي بعد ما نحن فيه فيكون للاستقبال وما في ما كتبت وما يكسبون مصدرية او موصولة وعبارة الكتاب

بما يشعر بانها موصولة مبينة بما لا يحل لهم وباخذ الرشى بناء على ان مكسوب العبد يكون من افعاله التي ربما تكون خيرا وعبادة فيثاب عليه او شرا ومعصية فيعاقب عليه لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وكذا ما يعمله العبد يتناول افعال الحسنة والسيئة فيدل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون على كونها مخلوقة لله تعالى سواء جعلت ما مصدرية او موصولة وفي قوله تعالى افكلما جاءكم رسول بما لا تهوى انفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون التكذيب يختص بزمان الماضي اذ قد فرغوا منه بحيث لم يبق احد من ذلك الفريق غير مكذب والقتل يختص بزمان الحال اذ الفريق الذين هم بصدد القتل فلم يحصل الفراغ عن قتله بالكلية لان قتل محمد عليه الصلوة والسلام لم يتم بعد ولا ما هو مستقبل محض اذ قد قتلوا البعض كزكريا وشعيا فهم مشتغلون بالقتل في الحال فلذا اوثر لفظ المضارع وعبارته صريحة في ان ليس المراد بالفريق الذين يقتلونه محمد عليه السلام خاصة على ما وهم فليتدبر واما اذا اريد بالفريق من قتلوه من الانبياء والتعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة فذلك وجه آخر واما الآيات الثلث الاخر فصريحة في الاستقبال الا ان القصد في البعض الى التاكيد واصل الاستدراج اخذا الى قليلا قليلا كما ترقى في الدرج والمعنى سنمكرهم بتزيين اعمالهم وكلما جددوا معصية جددنا لهم نعمة وننسيهم الاستغفار والمراد بالزمان الماضي يشير الى ان الزمان موجود لكن الماضي منه قد وجد وليس بموجود الآن والمستقبل من شانه الوجود والحال اجزاء من اواخر الماضي واجزاء من اوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والظاهر ان المراد اجزاء لا تتجزى مسماة بالآنات على ما يراه المتكلمون من تركب الزمان من الآنات كالجسم من الجواهر الفردة وقوله والحال في ذلك يحتمل ان يشير الى ما هو جزء من الزمان يسمى الحال فان التحقيق انه لا وجود له واما الزمان امر موهوم الاتصال غير قار الذات منقسم بحسب الفرض الى نهاية واما الآن نهاية للماضي وبداية للمستقبل ليس قسما على حدة بمنزلة النقطة حيث تعتبر انقسام الخط ويحتمل ان يشير الى تعيين مقدار الحال فانه مفوض الى العرف بحسب ما يحمل هو ظرفا له من الافعال مثل يصلي في الحال او يأكل او يمشي او يبرك او يرمي او يحج او يجلس الى الناس او يقيل الكفاف ونحو ذلك واعاد لفظ الزمان مع الحال اشعارا بان ذكره معه بطريق الاضافة دون الوصفية وفي قوله قبل زمانك مواجهة حيث نصبت ظرفا لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماضي زمانا يوجد

في الزمان السابق على زمانك والجواب ان هذا تدقيق فلسفي لا يبنى عليه الامور
واللغة ولا الى من منع صحة قولنا الزمان الماضي قبل الحال و الاستقبال بعده على انه
يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان
الذي قبل زمانك ماض واما الحالة المقتضية لتقييده اي تقييد المسند بما يتعلق به
نحو المفعول والشرط اذ قد ذكر تخصيص المسند الاسم بالاضافة والوصف في حالة على حدة
وان كان قد جعل في صدر الفن كل ذلك من تقييدات المسند ولو لا قوله فيما بعد هذه كلها تقييدات
للمسند لكنت اجعل ضمير تقييده للفعل الا ترى انه قدم ذكرها الى التقييد وتركه على حاله يكون المسند
اسما نظرا الى ان هذه التقييدات في الاعم الاغلب وبحكم الاصل تكون للفعل لكن جعلها في تفسير
المسند نظرا الى انها قد تكون لما يتصل بالفعل والمصدر والصفات المشتقة منه ومعنى تربية
الفائدة تقويتها وازديادها من حيث حصول علوم اكثر وزوال احتمالات اوفر والفائدة هي الحكم
او لازمه ومعنى الكلام على ان المسند اليه والمسند كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا
عن احتمال التحقق لتوقفه على خصوصيات اكثر فكانت الفائدة في تقريرها اقوى والى هذا اشار
بقوله هذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا مما يتصل به
اي بالمسند اي يتعلق به معنى سواء كان معمولا له كغير الشرط من المذكورات او لا كالشرط
ولفظ نحو في قوله من نحو المصدر ونحو كذا وكذا مقحم لقصد التعميم كلفظ مثل في قولهم مثلك لا يبخل
وهو كثير في كلام المصنف رحمه الله جدا وقوله او السبب الحامل يعني المفعول له على ما يعم الغاية
المطلوبة مثل ضربت تأديبا ومجرد الباعث مثل قعدت عن الحرب جبنا وجعل السوط في ضربت بالسوط
مفعولا به بواسطة حرف الجر جريا على ما اصطلحوا عليه من ان كل ما دخله حرف الجر فهو مفعول به
حتى المفعول فيه والمفعول له عند ذكر في و اللام سواء كان الحرف للتعدية كما في ذهبت بزيد او للاستعانة
كما في كتبت بالقلم ومنه ضربت بالسوط واما القول بان مرادهما اذا دخل الباء للتعدية دون الاستعانة
حتى كان السوط احد المضروبين فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه او ما ضربت لم ازد زيدا يشير الى ان المراد
بالحرف اعم من حرف الجر اما كون زيد مفعولا به فظاهر اذ المستثنى منه العام متروك لئلا يلغو التحديد
اذ لم يقولوا بان المراد زيدا عند حذف المستثنى منه بدل كما قبله واما كونه بواسطة الحرف

فلان

فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى المفعول المقصود وقوع الفعل عليه الا بواسطة اداة
الاستثناء اخرت او قدمت على لفظ الخطاب اي سواء اخرت الشرط
او قدمته فهو قيد للمسند الواقع في الجزاء وانما يظهر الفرق في انه اذا قدم سمي المقيد
جزاء ويجزم بحرف الشرط مثل ان تضرب عمرو يضرب زيد وانما لم يعمل في ان ضرب عمرو
يضرب زيد حيث روي عند التاخير انضا مرفوعا لان الشرط اذا كان ماضيا جاز عدم العمل
في الجزاء كما في الشرط واذا اخر الشرط كان المقيد دالا على الجزاء ويعتبر الجزاء محذوفا
ولم اذكر الخبر جواب سوال وهو ان من المقيدات للمسند الخبر في باب كان نظرا
الى ان كان مسند الى المرفوع الذي هو فاعل بحسب النحو ولهذا لا يعد في الملحقات بالفاعل
كما يعد الخبر في الملحق بالمفعول فلم لم يذكره وتقرير الجواب ان الافعال الناقصة مع الفاعل
لا تتم كلاما مفيدا حتى يكون الخبر قيدا فيه لتربية الفائدة في المقيدات بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسندا
ثم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه فلو قيل بانه لم يذكر كان في جملة المقيدات لكان اوجه
والجواب ان هذا ذكره وهذا ما يقال ان الافعال الناقصة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر
حكم معناها اي ما هو مضمون معانيها وحاصله يعني يحصل للخبر في كان زيد قائما حكم الكينونة في الماضي
وفي صار زيد غنيا حكم الانتقال وعلى هذا القياس ولا يخفى ان هذا المعنى ومخالفته ظاهر ما عليه
كلام النحاة من كون الخبر في باب كان بمنزلة المفعول امر بالتامل وقد ظهر لك من هذا
اي من كون الشرط قيدا للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيدة
بقيد مخصوص هو مضمون الشرط كما يقيد بالمفعول فيه والحال ونحو ذلك فقولك ان ضربتني عمرو ضربت زيد
حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى تقدير كما تقول يضرب زيد عمرا في وقت
ضرب عمرو وانها محتملة في نفسها للصدق والكذب كسائر الاخبار ولا تخرج عن الاحتمال الا لعارض
كما في قولك ان طلعت الشمس وجد النهار او وجد الليل واما الشرط نفسه مثل ان طلعت الشمس
فليس بكلام فضلا عن احتمال الصدق والكذب نعم ما قال الامام ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام
تارة بالنقصان كما اذا قلت زيد قائم بدون الاعراب واداة الربط وتارة بالزيادة كما
بدخول حرف الشرط مثل ان قام زيد هذا ما عليه اللغة وكلام العربية واما المنطقيون

محتملون كلا من الشرط والجزاء خارجاً عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ويعتبرون الحكم فيهما
باللزوم او الاتفاق فان طابق الواقع فالقضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط والجزاء
صادقين او كاذبين او مختلفين ويصرحون بان المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء بمنزلة المسند اليه
والمسند في زيد قائم والحكم هو التعلق بينهما باللزوم او الاتفاق او عدمه لا بثبوته له او انتفائه
كما في القضية الحملية وكثير من الناس لا يفرقون بين الاعتبارين ويخلطون بين كلام الفريقين حتى زعم بعض الاكابر
الافاضل في هذا المقام ان مراد المصنف هو ان قولك ان ضربت زيد جملة خبرية مقيدة بقولك
ان ضرب عمرو وتلك الجملة الخبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر الى ذاتها مجردة
عن التقييد بالشرط واما مع التقييد فلا ورد على من ذهب الى ان التقييد بالشرط لا يخرجها عن
حقيقتها وعن احتمال الصدق والكذب كالتقييد بغير الشرط بانه قياس مع وجود الفارق واجيب
بانه تحقيق لا قياس واعترض بعضهم بانه اذا كان الجزاء مع التقييد بالشرط غير محتمل للصدق
والكذب لم يكن الجملة الشرطية محتملة للصدق والكذب لانها ليست الا مجموع الشرط والجزاء
فلو قيد الشرط منها البتة واجيب بالفرق بين المقيد والمجموع كما ذكر غلط على الغلط مع الشكوى
قل ومع انه يدفعه ان مراد الفاضل ان الجزاء عند التقييد لم يبق محتملاً للصدق والكذب كما كان
قبله بل استقل الخبرية واحتمال الصدق والكذب في مجموع الشرط وما منهما من الحكم على ما يراه
المنطقيون ومما يدلك قطعاً على اختلاف كلام الفريقين ان كلمة كلما عند المنطقيين علم
حتى ان قولنا كلما طلعت الشمس فالنهار موجود موجبة كلية احد طرفيها طلعت الشمس والآخر
النهار موجود وان واحداً من الطرفين لا يحتمل الصدق والكذب وانما يحتملهما الحكم بينهما باللزوم
الكلية للاول ولا اشتباه لاحد في ان الخبر عند اهل العربية هو قولنا النهار موجود وكلما
مفعول فيه بمنزلة يوم الجمعة لانه كل اضيف الى ما المصدرية مع الفعل بتقدير الزمان اي
في كل وقت طلوع الشمس ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره المصنف انما هو فيما اذا كان الجزاء
جملة خبرية اعتماداً على انه قانون الخبر بخلاف قولك ان جاءك زيد فاكرمه او لا تكرمه او فلعلك
تكرمه فانه انشاء به مقيد بقيد مخصوص اعتبارات في الترك دون من الترك اتحاد
بان الاعتبارات هي الحالات المقتضية لا مقتضيات الاحوال وقوله وله اي الفعل لا الاتحاد

ثم التفسير بسواء لا يلائم الذوق لا الاظهار ولا الاضمار وبلا تفسير ثم لا ارى جهة حسن للبناء
في قوله بتقييده وايثارها على كلمة في اذ المعنى ان للفعل اعتبارات في تقييده بالشرط
الحملية وكان الاظهر نصب اعتبارات الثانية ايضاً عطفاً على الاول الا ان الرواية
بالرفع فكانه عطف على المحل او مبتدأ خبره له فالجملة مبتدأة غير داخلة في حيز اعلم وجميع ذلك
اشارة الى ما ذكر من نوعي الاعتبارات وضميرها عائد الى جميع ذلك نظراً الى المعنى وعلى
حدة صيغ اخرى لفصل او متعلق بالظرف في معناها على انواد مصدر وحديد اصلها وضعه
مانع قريب لا يحتاج الى دقيق نظر وكثير تامل مثل عدم علم المتكلم بالقيود
او عدم ارادة الاطلاع عليها او علم السامع بها او عدم الفرصة لذكرها او بعد مثل التنبيه
على فطانة السامع وتاديته اليها او ادعاء ظهورها او التعويل على دلالة العقل او
تولد عداوة من السامع بسبب توهمه المتكلم مكثاراً او فاترا على الكلام
افادة الفعل نصب على المصدر من المصدر الواقع خبر لم يكن وجعله بدلا عنه غلط وافادة التجدد
مضاف الى المفعول والفاعل المحذوف هو المسند واما افادة الفعل فمضاف الى الفاعل
والمفعول محذوف وقوله لاغراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكروا الا اغراض
مثل ان لا يختص بزمان كقولك الله عالم او لا يراد للاطلاع على زمانه مثل الحبيب واصل
والمطلوب حاصل لكونه منكرا الا حفلة ان المراد اسماً منكراً على ما ذكر في المعرف
لكن قد يتوهم وصف الفعل او الجملة بالتنكير بخلاف التعريف فكان الاولى ذكره في المنكر
وتركه في المعرف وقد عكس لقرب العهد ههنا بما ذكر في صدر الفن وبعد العهد ثمة لا
بل المراد لكون الاسم منكراً لانا نقول قوله لكونه اسما موقنا ياتي ذلك
اذا كان الخبر يعني الخبر الذي فيه ذلك المسند واراد على طريق حكاية المنكر نقل المنكر الواقع
في كلام آخر على استبقاء صورته او كان الاخبار عن الشيء واردا على حكاية المنكر الواقع
في كلام الغير بان يخبر عنه على صورته او اذا كان الخبر الذي يكون هو المسند واردا على
طريق نقل المنكر على حاله كما اذا اخبر عن رجل بعد الاخبار بالذي على ما سبق
ونصبه مفعول له بحذف اللام لانه فعل لفاعل الخبر المبني للفاعل وسوى الفاعل

وان لم يكن لما اسند اليه اخبر المبني للمفعول ففي مثل هذا يعبر فاعل اصل الفعل
ليس في كلام العرب خبران وسوآء خبر المبتدا . هو قلنا يمتنع او قلنا يصح لانه في تاويل المصدر
اي مستويان قولنا يصح وقولنا يمتنع والجملة استينافية او حال بالواو والمراد انه ليس
في كلام العرب في باب الخبر واما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك على ان من مبتدا . وابوك
خبره وفي ما ذا صنعت اذا جعل بمعنى ما الذي صنعته ان ما مبتدا والذي خبره بل وفي باب
الاخبار ايضا ورد قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وله ان يحمله
من باب القلب كما سيجي وحديث الامتناع عقلا ينبغي ان لا يخطر ببال العاقل فضلا ان يهمه
للقطع بانك لو قلت رجل عالم هذا وقصدت الاخبار عن رجل عالم بانه هذا المشار اليه لم يلزم
منه محال والقول بانه يمتنع الحكم بالمعين على ما ليس بمعين وبالمعلوم على ما ليس بمعلوم لان
لان التعبير عن الشيء بما لا يدل على تعينه ومعلوميته لا يستلزم كونه غير معين وغير معلوم وكذا
القول بامتناع التخبر على كون الاصل فيه المعلومية كالمبتدا . بما لا يدل على المعلومية وعلى كون
الاصل فيه المجهولية كالخبر بما يدل على المعلومية لانه ممنوع وكذا القول بامتناع مخالفة الاصل
بالكلية بجعل ما حقه المعرفة نكرة وما حقه النكرة معرفة   واما ما جاء مما ورد في كلام
الفصحاء من العرب مسند اليه نكرة ومسند معرفة كما في الابيات الثلثة وقد ادعى انه ليس
في كلام العرب اجاب بانه من باب القلب حيث جعل المسند اليه في مكان المسند واعرب
باعرابه فاصل الاستعمال الذي به الاعتداد ليس الا كون المسند اليه معرفة والمسند نكرة
والابيات الثلثة من ابيات الكتاب كتاب سيبويه الا ان الثالث لم نعرف قائله فقد قيل انه
لثروان بن فزارة بن عبد يغوث وقيل لخداش بن زهير اضافه الى الكتاب دلالة بذلك على انه
من كلام الفصحاء فالبيت الاول للقطامي عمرو بن سلم من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث
الكلابي وكان اسره فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل اولها
قفي قبل التفرق يا ضباعا   ولا يك موقف منك الوداعا   فموقف نكرة اسم كان
والوداع معرفة خبره وضباعا ترخيم ضباعة بالضم اسم امراة والمعنى الدعاء بان لا يكون موقف من المواقف
موقف وداع والبيت الثاني لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي عليه السلام ويهجو

لان اول بيت نكرة وسوى مبتدا والذي موف لانه اسم موصول وهو خبره

مرفوع اي كما اي جعل ذا اهمام وارادة بالنيخ

والمسند في مكان المسند اليه

اباسفيان

اباسفيان اولها   عفت ذات الاصابع فالجواء   الى عذراء منزلها خلاء
الى قوله كان سبيئة من بيت راس   يكون مزاجها عسل وماء   بنصب مزاجها خبر كان
وهو معرفة ورفع عسل اسمه وهو نكرة والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المجلوبة
من بلد الى بلد فالسبآء لا غير وبيت راس موضع صغيرة بالشام بين نعمه وغزة فيها الجود
وخبر كان قوله بعده على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء اي اماله او كسره
والاجتناء اقتطاف الثمرة والمراد ههنا ما يكون سببا فيه وهو الادراك والنضج فهصره ثقل
الثمرة وميل للسقوط والانكسار شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بماء التفاح الطري
الذي يطعم في وقت ادراكه وكمال نضجه حيث جاز اجتناؤه كما تقول كان في درعه اسدا فانه
تشبيه له بالاسد والبيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقبله
وكاين قد رايت من اهل دار   دعاهم ما رايت لهم فبادوا   فاصبح عهدهم كمقص قرن
فلا عين تحس ولا اثار   فلو بدلت اهلا بعد اهل   فلا عجب بذاك ولا انجاد
وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي   وماج اللؤم واختلط النجار   اي كثر اللؤم والزنا
واشتبه الاصل والنسب واكتسب الناس اخلاق اللئام وذهب السودد عنهم فلو بقوا
على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان اهجينا كان ام غير هجين ووجه كون البيت من نوع المسند
وكون المسند اليه ان ظبي مرفوع بكان المحذوف المفسر بالمذكور وهو نكرة وامك خبره وهو معرفة
وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى وان كان يحتمل ان يكون ظبي مبتدا مخصصا بالاستفهام
والجملة بعده خبره واسم كان ضمير يعود اليه وهو معرفة وان كان عائدا الى النكرة لكونه اشارة
الى ذلك المنكر ولذا يقع مبتدا . مثل جاءني رجل وهو راكب ويفسر بذلك الرجل ويكون
المسند اليه والمسند كلاهما موقتين لكن فيه مخالفة للاصل وترك للاولى بالاستفهام والى هذا
اشار بقوله ولا تظنن الكتاب خارجا عما نحن فيه اي عن كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة
ذهابا مفعول له لتظنن ومعنى قوله فليس المراد كان امك ان ليس محل الاستشهاد وورود
الاشكال كان امك بان المسند اليه الذي ادعى تنكيره سواء كان الرفع بانه ضمير وهو معرفة
وانما المراد للاستشهاد والاشكال لفظ ظبي المنكر بناء على انه مرفوع بكان

قال صدر الافاضل سباهت الخمر سباء اذا اشتريتها لتشربها

هصره

بعده الفعل

المقدر المفسر بكان المذكور وامك خبره لانه مرفوع بالابتداء لكون الجملة اعني كان امك خبره
ونفع امك خبر كان المذكور المؤخر اسمه وهو الضمير المستتر فيه ولذلك اي ولكون المراد
ظبي قدرنا اصل الكلام اظبيا كان امك ام حمارا فاعتبرنا القلب في ظبي وجعلناه منصوبا مسندا
وامك مرفوعا مسندا اليه واستخبر بان ما ذكره الحسن في مقام الدفع والمنع لا في مقام النقض
والابطال ثم قال م في الست اعتبارات من جهة السوال والجواب فلا عليك ان تتاملها
بل عليك ان تتاملها واتق نفسك ان تعرض للتبخيت اي القول بلا علم واتق التبخيت ان تعرض لك
في تخطئة احد في تلك الاعتبارات فتخطئ انت لان القول بلا علم وتخطئة المصيب خطأ فقوله
فتخطأ منصوب باضمار ان عطفا على التبخيت في الاعتبارات انه لم لا يجوز ان يكون ظبي مبتدأ
خبره الجملة بعده وامك خبر كان فيكون المسند اليه ضميرا وهو معرفة وجوابه ما سبق من القصد بالاولى وسوء الادب الكلهما بالتعلق اولى
ولا حلق ومنها ان الضمير العايد الى النكرة نكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فيمتنع ان يكون
فوقه في الابهام فكيف يكون معرفة وجوابه ان فرض التعريف والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس
في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم الا ترى انك اذا اردت
تفسير الضمير العايد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا يكفيني قلت ذلك الشيء لا شيء ما ولهذا يجري عليه احكام
المعارف بالاتفاق واما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان شرط ام المتصلة
ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وهذا انما يتحقق اذا كان ظبي مبتدأ اذ لو جعل اسم كان
المحذوف كان الذي يلي الهمزة هو الفعل والذي يلي ام الاسم ويكون التقدير عند الرجوع الى الاصل
اكان ظبيا امك ام حمارا مثل ارايت زيدا ام عمرا لا اظبيا كان امك ام حمارا على ما قرر
ليكون مثل ازيدا رايت ام عمرا وجوابه ان حذف الفعل لما كان لازما بحيث لا يوجد
اصلا لوجود المفسر كانت المعادلة حاصلة اذ لا يلي الهمزة وام سوى الاسمين وقريب من هذا
ما يقال ان الفعل لما كان غير مقصود فكانه غير موجود ومنهم من لم يقف على وجه السوال معنى الكلام
فتوهم ان السائل يعتقد كون ظبيا فيها اورده من التقدير واصل الاستعمال خبر محذوف
يفسره المذكور فيكون مثل ارايت زيدا ام عمرا وان المجيب قد سلم ذلك واعتذر بان ذلك
المحذوف لما كان ملتزم الحذف كانت المعادلة حاصلة ثم اجاب بانه خبر المذكور بعد الذي

يعو فكان المقدر في البيت اورده وحذف المفسر له فيكون مثل ازيدا رايت ام عمرا لا مثل
ارايت زيدا ام عمرا وقد عرفت ان وجه السوال هو ان ظبي لو كان مرفوعا بكان المقدر
المفسر بالمذكور كان التقدير واصل الاستعمال اكان ظبيا امك ام حمارا لا ان رجح الفعل الى الاصل
ليس الا ان يجعل ما كان مرفوعا اسما لكان منصوبا وخبراله وبالعكس ومنها ان امك
لما كان هو المسند اليه في اصل الاستعمال كان الواجب تانيث الفعل لاسناده الى المونث
الحقيقي من غير فصل لا يقال هذا لا يتوجه على اختيار المصنف لان المسند الى امك
هو المقدر لا المذكور فليقدر كانت ولا على اختيار كون ظبي مبتدأ وهو ظاهر لانا نقول
المفسر هو بعينه على لفظ المفسر واذا كان المذكور كان بدون التاء فالمقدر كذلك وجوابه ان الفعل
في الظاهر مسند الى ظبي وهو مذكر فوقع ذلك ثم رد على عبارة المصنف انه كان ينبغي ان يقول
اظبيا كانت امك اذ الواجب كانت امك ظبيا ولا يصح كان الا بتاويل ويمكن دفعه بان الفعل
لما توسط بين الخبر والاسم شابه الضمير الواقع بينهما فجاز فيه التذكير والتانيث كقولك امك كان ظبيا
وكان هذا والحق ان ظبي مبتدأ والبيت قلب من جهة المعنى دون اللفظ وان هذا النمط فقط
من الكلام الوارد في الابيات سمي فيما بين علماء المعاني بالقلب من قلبت الشيء ظهرا لبطن وقلبت
الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا او تباينت الضماير باعتبار الشبه وما يقع في الكلام
في موقع البيان لقوله بها شيوع الاذان المروي بله بتذكير الضمير عودا الى القلب والمراد
كلام الناس والمحاورات ويقولون بيان اللسان اوردوا الكلام بلفظ المضارع المفيد للتجدد
والاستمرار على طول الزمان وقول الشعراء الماضين بلفظ الماضي والتنزيل بالجملة الاسمية
المفيدة للدوام والثبوت فان قوله في التنزيل خبر لمبتدأ هو هو كم وقريبه على طريق الحكاية ولما كان
في القلب من توهم الاستبعاد والاستنكار لكونه على عكس ما شيع بالغ في ازالة الاستبعاد
طريق الترقي الى الاعلى كانه قال هو واقع في كلام الناس بل وفي شعر الشعراء الفصحاء بل
وفي كلام الله المجيد الذي هو فوق كل كلام ولاجل هذا اعاد لفظ في في كل اية كما طينت
اوله فلما ان جرى سمن عليها اي على الناقة وطينت السطح تطيينا اصلحته
وسويته بالطين الفدن القصر السياع الطين بالتبن ويروى كما بطنت من بطنت الثوب

جعلت له بطانة كانك جعلت الغضر بطانة للسياع وح لا استشهاد كما عصب
اى شد العلباء عرف فى العنق بالعود بالخشب ونسخ اوله ويلحى حبل الاهو لاه بينها
اى يلاحى فربما ان اصلح بينهما وشعر رجال لا علم لهم بالقتال وله سلاح معهم بالضبا طرة
جمع ضبطار وهو الرجل الضخم الذى لا غناء عنده اى لا نفع ولا كفاية الخ جمع اجم اللون
وجبل الذى لا سلاح معه وجهها اى مغارة مغبرة متلونة بلون الغبرة ارجاوه
اطرافه وجوانبه جمع الرجا مقصورا وفى القلب من المبالغة فى غبرة السماء ما ليس فى الاصل
كانه جعلها اصلا فى ذلك وكذا فى كل من الابيات السابقة مبالغة فى المقصود لا يخفى على المتامل
بحث اوله ورأين شيخا قد تحنى صلبه فيقعس يمشى مشية المقعس صدره
يكب من اكب على وجهه سقط يقال كبه فاكب ويعثر يزل من العثار وهو الزلة وفيه قلب
لان العثار قبل السقوط الا ان فى القلب انه لغاية الضعف كانه يكب قبل العثار
على احد الوجهين دون الوجه الآخر الذى يفسر فيه اهلكنا ثم بأردنا اهلاكها فى الآية
على ما يحمل اى حال كونه على الوجه الذى يحمل عليه ولا يخلو عن تجوز الى انه فى الآية
وجها آخر لا قلب فيه وهو ثم انصرف عنهم بعد القاء الكتاب اليهم وقف قريبا منهم فانظر
ماذا يرجعون اى اى جواب يردون يحمل على تدلى فدنا لان التدلى يكلف القرب
ويطلبه فيكون قبل القرب وفيه ان له محملا آخر لا قلب فيه وهو ان تدلى بمعنى تعلق فى الهواء
بعد الدنو او بمعنى تدلل اى لطف ومن قلب الكلام وتهرج انه اذا كان تدلى بمعنى تعلق فى الهواء
فهو من باب القلب لان الذى يجئ من جهة الفوق يتعلق اولا ثم يدنو ولا يخفى على الفطن الواقف
على ما اشرنا اليه فى الابيات من المبالغة والشارع نكتة القلب فى الابيات كيف والاخراج لا على
مقتضى الظاهر لا تصوغ الكلام البليغ الا اذا كان هناك مقتضى عن الظاهر ادح من الظاهر او مساو
لا اقل ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال وما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكى قبل القلب
مطلقا سواء تضمن اعتبارا لطيفا او لا وهم من قبل انه توهم ان بعض الابيات التى اوردها
المصنف وقبلها خال عن اعتبار لطيف وقد بيناه ذلك اوكان المسند اليه معرفة
عطف على كان المسند اليه نكرة واشترط فى المسند عدم العهد احترازا عن نحو رايت منطلقا

وند المنطلق وعدم قصد الحصر احترازا عن نحو زيد الامير وعمرو الشجاع وسيتضح هذا زيادة
ايضاح فى الحال المقتضية لتعريف المسند او انحطاط اى انحطاط الشان لا المسند
على ما وهم بل لا يصح ان يعتبر اضافة الشان الى المسند لانه لم يتقدم فى تنكير المسند اليه ولا الى
المسند لان تنكير المسند لا ينبئ عنه ولا يخفى امكان معان اخر مما تقدم سوى الارتفاع والانحطاط
الا انه اعتبر الغالب لا يكتنه كنهه اى لا يبلغ ولا يدرك غايته للتخصيص
اى تخصيص المسند بالاسم المنكر منه ان كان ما سبق من قوله اذا منع عن ترسه العابين مانع
قريب او بعيد وانما خص التخصيص بالاضافة والوصف لان ما سوى ذلك من نقص الشيوع ودفع الابهام
بالمتعلقات من الزمان والمكان والحال يسمى تقييدا لا تخصيصا بحسب الاصطلاح وفائدة التخصيص
بالاضافة او الوصف مما ينساق اليه الذهن مما ذكر فى تقييد المسند الفعل واما الحالة المقتضية
كونه اى المسند اسما معرفا باللام او الاضافة او غيرهما اذ قد وقع فى الامثلة ذكر الكل فقوله
فيما سبق اذا تكلمنا فى تعريف المسند باللام يعنى فى اثناء مباحث تعريف المسند مطلقا
فهى اذا كان اى المسند متشخصا اى متعينا بطريق اللام او الاضافة او الاضمار او الموصولية
او الاشارة وكانه بك اى متلبس بك ناظرا ثم عكحال منه او خبر آخر ومفعول حال
من سمعك او بدل من الكاف وهذا استفسار مبنى على ما يراه الناظر من ظاهر حال المتكلم ان تركهما
من المسند اليه والمسند ذا اهلا الجزء الصورى الذى هو الحكم والاسناد يعنى ان تعريف المسند
يستلزم تعريف المسند اليه لما سبق من انه ليس فى كلام العرب كلام من مسند اليه نكرة ومسند معرفة
واذا كانا موقنين متعينين فاذا استفسد السامع من مثل هذا الكلام فاجاب
بانه يستفيد الحكم ان لم يكن معلوما او لازمه ان كان معلوما كما اذا كان المسند نكرة
ولا يقدم لما انجر كلامه فى بيان افادة الحكم او لازمه انه تقول تارة زيد اخوك وتارة اخوك زيد
وكذا فى غيره من المعارف حاول بيان المقامات المقتضية لتقديم هذا الموقوف على الآخر تارة
وتاخيره عنه اخرى فقال انه لا تقدم ما تقدم بسلامة الامير اى جزافا بلا سبب بل لا بد
ان يطلب له جهة وهذا من امثال العجم وكلام المتغلبة من الحرم احدوا شبا السوقى فقال صاحبه
لم تاخذه فيقول بسلامة الامير اى ما دام امير سالما ناخذ مثل هذا كثيرا والضابط انه

اذا كان الاسمان معرفين بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون
محكوما عليه فايهما تعقبت او توهمت ان السامع كالطالب للحكم عليه تجعله مبتدا، والاخر خبرا
وقد قرر المصنف ذلك في الامثلة بما لا خفاء فيه بقوله على الوجه المتصور اي على الوجه الذي
تصورته في ان يجعل هذا محكوما عليه وذاك محكوما به وكذا معنى قوله على ما تصون اي على الوجه
الذي تصون ان يكون عليه ومعنى قوله كيف تحمل عليه انك تعتد بثنائه او بثناء الاخر
وبحمل الخبر على المثنى اياه او الاخر وقوله باعتبار تعريف الجنس واستغراقها بان يراد ان زيدا
هو المنطلق كله على طريقة هم القوم كل القوم يا ام خالد وذلك لان الحقيقة محل في المقام الخطابي
على الاستغراق كما سبق وهذا كله ظاهر وانما الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا
اثنى عليه او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من الذي اثنى علي او من المنطلق طالبا لتعيينه
فالذي يصلح في الجواب هو زيد الذي اثنى عليك وزيد المنطلق ام الذي اثنى عليك زيد والمنطلق زيد
وكلام المصنف يميل الى الثاني على ما لا يخفى على الناظر في كلامه وقد صرح جار الله وعبد القاهر
بخلافه واتفقا على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فجوابه زيد التائب
واذا تاملت معاني النحويين فقد اتفقوا على ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين
لم يجز تقديم الخبر بل ايهما قدمت كانت هو المبتدا والاخر الخبر لكن يجوز ذلك على ارتفاع هو خوف
الالتباس حتى اذا قامت القرينة وامن الالتباس جاز كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد ولم يبينوا المعنى في ذلك والسر فيه فقال المصنف
انك اذا تاملت فيما ذكرنا من ان ما يقدم لا يتقدم بلا ميزة بل المعنى الذي قررنا في امثاله
والوجه الذي بينا فيها اطلعت على حقيقة المعنى والسر فيما ذكروا وذلك ان كل ما تقدم كان
هو الذي قصد الحكم عليه والاخر الحكم به والمحكوم عليه مبتدا، والمحكوم به خبرا وما
قد سبق اشارة الى الرد على الامام الرازي فيما ذهب اليه من انك سواء قلت زيد المنطلق
او المنطلق زيد فزيد متعين لكونه مبتدا، لانه هو الدال على الذات والذات هو الحقيق بان
يكون مسندا اليه لانه الذي يقوم بنفسه ويقوم به غيره والمنطلق متعين لان يكون خبرا لكونه
دالا على معنى نسبي لا يقوم بنفسه بل بغيره كالانطلاق الذي هو معنى قائم بالخبر ويكون

حقيقا بان يكون مسندا وهو معنى الخبر ووجه الرد انه لا يجعل المنطلق مسندا الا حال كونه
دالا على الذات اي الشخص الذي له الانطلاق وعليه الامران الدال وصف بانتساب امر حسي
اليه وهذا القدر لا يوجب تعيينه لان يكون مسندا ليلزم كونه خبرا وزيد لا يجعل خبرا الا
ان يجعل دالا على معنى نسبي يستحق ان يكون خبرا وهو صاحب اسم زيد اي مسمى بزيد فان قلت
الدال على المعنى النسبي مما الحاجة اليه في الخبر بدليل قولك زيد اخوك ورجل انسان
ونحو ذلك والقول بان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه انما هو راي الكوفيين قلت
كانه اعتبر ذلك ليصح على راي الكوفيين ايضا وعلى راي ارباب المعقول القائلين بان الجزئي
الحقيقي لا يقع محمولا البتة فقوله لا مرجح عليه اي لا تعويل ولا اقامة ولا اثبات من عرج على المنزل
مطيته اقامها عليه واما ما هو نفع معنى قد يجرد من المسند او الحكم الموقف ما يدل قطعا
على ان المتاخر محكوم عليه ومسند اليه والمتقدم محكوم به ومسند كقول ابي تمام الطائي
نعم وان لم اغن كراي كراكا شاهدي الدمع ان ذاك كذاكا وقوله في صنع القلم
لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري اذا اشتارته ايد عواسل للقطع بان المعنى
على ان كراك كراي ولعابه لعاب الافاعي فالجواب بانه من قبيل القلب حيث جعل المبتدا
خبرا والخبر مبتدا، الاري العسل اشتارته اجتنته العاسلة الجماعة الذين يتخذون العسل
والمعنى ان قلمه هلاك للاعداء بمنزلة السم ونفع للاولياء بمنزلة العسل
واعلم ان القول بتعريف الجنس باللام وباستغراقها اي استغراق اللام او الجنس مشكل
وقوله اذا قلنا الى قوله والاقرب بيان وجه الاشكال وتوضيح ان المراد بتعريف الجنس اما القصد
الى الحقيقة من حيث هي هي وتمييزها من سائر الحقائق واما القصد اليها حال حضورها بعينها او تقديرا
واما استغراقها وشمول افرادها اذ لا يعقل ولا ينقل سوى ذلك والكل فاسد اما الاول
فلوجهين احدهما لزوم كون اسماء الاجناس معارف من غير ان تكون معرفة بشيء من طرق التعريف لكونها
موضوعة للقصد الى الحقيقة وتمييزها اذ ليس معنى الضرب مثلا في ضربت ضربا الا كل الحقيقة
المخصوصة من بين حقائق الافعال واللازم باطل بالاتفاق وهذا معنى قوله وانه اي كون اسماء
الاجناس معارف قول اي مقول لم يقل به احد من اهل اللغة واليها العربية الذين اليهم

الهم بيان للاوضاع ومعانى الالفاظ ثم اشار الى اعتراضين مرجعهما الى منع استفادة اللازم
ومنع الملازمة ودفعهما وكان المناسب بدأب المناظرة تقديم الثانى فقوله ولئن الترم
اللام موطئة للقسم وفى ليكذبن على لفظ المبنى للمفعول المسند الى ضمير ملتزم لام جواب القسم
وسوقعام مقام جواب الشرط وكذا فى قوله لئن ذهبت ليلزمنك وذكره بلفظ الخطاب هنا
للان له جهة فى الجملة بخلاف التزام كون اسماء الاجناس معارف فانه باطل محض لا يلتزمه الملتزم
مجهول مكابر ووجه ابطاله انه يلزم وصفها بالمعرفة ضرورة لزوم المطابقة بين الموصوف
والصفة او يجوز الا اقل لكن لاخفاء ولا نزاع فى امتناع رجع رجحى السريعة بل اما صح
رجحى سريعة بالتنكير والظرف اعنى فى امتناع متعلق بيكذبن لا بمعنى انه منصب
معضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد
لان وزانه فى تناول الجمعة فى الجنس وزان المفرد فى تناول الجنسية والجمعية فى حمل
الجنس لا فى وحدانه واذا عرفت هذا يعنى ما ذكر من حمل المعرف باللام فى المقام الخطابى
على الاستغراق فى نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون المعنى ان زيد كل منطلق وكل
منطلق زيد بمعنى انه لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح عطف عمرو على زيد بالواو للزوم
التناقض ويصح لحصول التاكيد ومبنى كلامه على ما ذكره من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق
كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد ومثل صاحب الكشاف الى التفرقة حيث ذكر فى
الفائق ان هو الله سو الدهر معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب وفو ان
الدهر سو الله معناه ان الجالب للحوادث سو لا غيره لجهات اعتبارية كقلته وجود على الحاكم
فى نفسه او قلة ظهور اثاره او عدم وصول اثره الى المتكلم او السامع
واما الحالة المقتضية لكونه اى المسند جملة فهى اذا اريد تاكد الحكم بنفس التركيب
من غير تكرير او حرف تاكيد ولا اخفاء فى انه لا يتاتى بكون المسند جملة اسمية ولذا
اقتصر فى التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية والظرفية وان كانتا ايضا عائدتين
الى الفعلية واورد المسند اليه فى الفعلية بالضمائر الثلثة والاسم الظاهر اشارة
الى انه لا فرق بينها فى التقوى بخلاف التخصيص فانه لا يكون فى الاسم المظهر على ما سبق

ولذا

ولذا ذكر فيه او دون الواو وقوله كما سبا ينك اشارة الى ما ذكر فى تقديم المسند
من ان سبب تقوى الحكم هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعى ان يسند اليه شى الى
اخر كلامه ومثل للشرطية بما لنا اشارة الى انه لا فرق فى افادة التقوى بين تقديم الشرط
وتاخيره وقوله لما عرفت تعليل لصحة وقوع الشرطية خبر المبتدا وافادتها التقوى
بناء على ان الجزاء مسند الى ضمير بكر كالفعلية المحضة غايته انه قيد بقيد مخصوص هو الشرط
او اذا كان المسند سببيا عطف على اذا اريد تقوى الحكم وهو فى
منزلة الوصف بحال ما هو من سببه فى النعت الا ان المفردة مثل مررت برجل كريم ابوه
يسمى وصفا سببيا بخلافه هنا مثل زيد كريم ابوه محافظة على الضبط فى جعل السببية
مقتضية لكون المسند جملة ثم كلامهم متردد فى ان المسند السببى فى مثل زيد ابوه كريم وزيد
قام ابوه هو كريم وقام ام الجملة الواقعة خبر المبتدا والظاهر من تعبير المصنف هو
الاول وقوله ومعنى ان يكون على حذف مضاف اى ذو ان يكون وقوله مع الحكم عليه
اى على ذلك المفهوم بالثبوت للامر الذى هو مبنى عليه اى خبر عنه او بالانتفاء عنه
اى عن ذلك الامر ليس المعنى على ان ذلك المفهوم محكوم عليه فى ذلك الكلام فانه محكوم به
بل على ان كل جزء من الكلام قد حكم عليه بما هو هو مثلا احكم على المسند بانه ثابت للمسند اليه
وعلى المفعول بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك وقوله مطلوب التعلق خبر ان يكون
وتعلق اثبات مصدر التعلق وضميره وعنه لغير ما هو ومثل بثلثة امثلة لان الجزء فى تلك
الجملة الاسمية الواقعة مسندا نحو ان يكون فعلا او صفة او ظرفا وقوله او ان يكون
منصوب معطوف على ان يكون وكذا فيطلب وهذا هو الثانى من قسمى المسند السببى
اى يكون المسند الى مبتدا اصل الكلام فعلا يستدعى الاسناد الى ما بعده واما وصف
الفعل بذلك مع ان كل فعل كذلك ليترتب عليه قوله فيطلب تعلق ذلك الفعل على المبتدا
الذى قبله نوع اثبات مثل زيد ضرب اخوه او نفى مثل زيد لم يضرب اخوه لكون ما بعد الفعل
متعلقا بما قبله تعلق الضمير بزيد وانما قال نوع اثبات او نفى لانك لا تثبت لزيد
الضرب على حقيقة بل ضرب اخيه لشخص وقوله لا اسميا عطف على فعلا ومثل باسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة لان اسم التفضيل لا يعمل فيما هو سببي مما قبله
ومن خلاف الرواية والدراية جعل او يكون مرفوعا معطوفا على كان في اذا كان
المسند سببيا ذهابا الى ان هذا سبب آخر لجعله المسند مغايرا لكونه سببيا اما
خلاف الرواية فظاهر واما الدراية فلما في العدول عن الماضي الشائع الاستعمال
بعد اذا الى المضارع القليل مع الالتباس ومن جعل المسند في زيد ابوه انطلق سببيا
بخلاف زيد انطلق ابوه ومن الكرام المحض انا زيد بقوله مبني عليه اعم من ان يكون ذلك مبتدا
لذلك المفهوم او فاعلا له فيتناول القسمين وبالجملة فمآل الكلام الى ان من الحالة المقتضية
لكون المسند جملة اذا كون المسند فعلا لا يستدعي الاسناد الى ما بعده فيطلب تعليقه
بما قبله لا اشياء متصلا بالفعل ليس يظلمك عليه وهو جملة تابعة في حكم الافراد
للصفة المسندة الى الضمير المحكوم عليهما بالافراد لشبهه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره
في الحكاية والخطاب والغيبة وينبغي ان يعلم ان المسند قد يكون جملة لا للتقوي ولا لكونه
سببيا وذلك في صور منها مثل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف عند قصد التخصيص
فانه وان جاز ان يفيد التقوي على ما سيجيء من ان التخصيص لا ينافي التاكيد لكن لا خفاء
في ان ليس القصد منه الى التقوي وقد يقال ان المسند ههنا ليس جملة بناء
على ان الضمير تاكيد مقدم لا مبتدا والجملة فعلية لا اسمية وسنتكلم عليه في موضعه ومنها
خبر المبتدا اذا كان جملة اسمية مسندها ليس بفعل ولا مشتق مثل زيد اخوه عمرو
او غلامك والله رسوله بشر ولذا لم يمثل الا بما خبره فعل او مشتق وان ادعى
انه سببي فتعلق ذلك الجامد بالمبتدا الاول تعليق اثبات مشكل ومنها
مثل زيد ضربته او ضربت غلامه وزيد قام عمرو في داره ونحو ذلك مما اسند الفعل
الى ما بعده وليس ما بعده بسببي فيما قبله ونحو الشيخ عبد القاهر ان مثل هذا الكون للتقوي
لانه لا يعتبر فيه تكرر الاسناد بل البناء على المبتدا قال ان الاسم لا يؤتى
به معرّى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت
السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام

دخل

دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع للشبهة والشك فان
الاعلام بالشيء بعد التنبيه عليه والتقدمة يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام
ومنها الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان وهو ظاهر وما ذكرت لك
من كون المسند جملة للتقوي او لكونه سببيا اذا علمت مضمونه حقيقته بان عرفت وجه التقوي
وتفصيل مفهوم السببي جعلك مطلعا على امور ثلثة معتد بها في علم النحو الاول وجه قولهم
لابد في الجملة الواقعة خبر المبتدا من عائد الى المبتدا ملفوظ كما في زيد قام او مقدر كما
في البر الكر بستين لان التقوي لا يكون بدون اسناد الفعل الى ضمير المبتدا
على ما سياتي والسببي لا بد فيه من التعلق بالمبتدا وهو يقتضي رابطا وهو معنى العائد
وهذا انما يتم لو كان المسند جملة في غير ضمير الشان سببيا او للتقوي الثاني ان الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي بانه لابد في الخبر من عائد لانها
ليست معنى يتعلق بالمخبر عنه كما في السببي او يثبت له كما في الفعلي بل هي نفس المخبر عنه
ولا معنى لربط الشيء بنفسه الثالث وجه نيابة تعريف الجنس في فاعل نعم وبئس عن الضمير
العائد الى المخصوص بالمدح او الذم في محله مبتدا والخبر مبتدا محذوف لانه قد علم
مما ذكر ان ليس المقصود من الضمير الا ذكرا يعود الى المبتدا ليحصل الربط فاذا ذكر
ما هو جنس للمبتدا صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ
الدال على معنى اعم واشمل من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه ينوب
عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره بمنزلة ان تقول ان من عمل صالحا فانا لا نضيع اجره
واجر غيره وفي عطف نيابة العموم على نيابة تعريف الجنس اشعار بان ليس معنى
الجنس مع الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد بل انه
جنس الرجل يطلق عليه وعلى غيره فعند ذكره في الخبر عن زيد علم انه هو فيكون ذكرا عائدا
اليه ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى
مثل ارى الموت لا يسبق الموت شيء واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية
كما ذكر بعد افراده ما يقتضي كونه فعلا مقيدا او غير مقيد او اسما منكرا او معرفا

ستلزم

كذلك او ورد بعد جملة المسند ما يقتضي كونها فعليه او اسميه او شرطيه او ظرفيه
وفي الكلام دلالة على ان مثل زيد انطلق لافادة تجدد مدلول المسند وهو الانطلاق
وان كانت الجمل اسميه فليست كل جملة اسميه لافادة الثبوت بل اذا لم يكن الخبر فعلا
وذلك للقطع بانه لا فرق بين قام زيد وزيد قام الا في التقوي وعدمه وكون الفعل مخصوص
لافادة تجدد ما تضمنه من الحدث لا ينافي كون الغرض من وضع الالفاظ على الاطلاق
افادة المعاني التركيبية ووجه دخول الزمان في مفهوم الفعل وانبائه عن كونه للتجدد
غني عن البيان وكذا عدم دلالة الاسم على التجدد الا بالعرض وذلك بان يقترن به
ما يوجب دلالته على الزمان مثل زيد ضارب عمرا فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال وكما اذا كان الاسم موضوعا للفعل مثل هيهات فانه بواسطة ذلك
الفعل يدل على التجدد ولا ينبغي ان يشتبه ان المراد بافادتها خلاف التجدد ما اذا
لم يكن الخبر فيها فعلا مثل زيد ابوه قام او يقوم فانها للتجدد قطعا وكونها لافادة الثبوت
بحسب الفعل بمجرد عبارة شاني مثله في زيد قام ابوه مما المسند جملة فعليه بل في مثل
قام زيد مما المسند مفرد فعل   وما تسمع من تفاوت المحلين يريد اعم من ان
يكون مسندا او غيره فان الاسميه والفعليه في الآيات المذكورة ليستا مسندتين
واني بضمير الفصل في هو يطلعك دلالة على الحصر اي هذا هو المطلع لا غير من القواعد البيانية
وقوله تجدد لنصب على التمييز وضمير على انه للشان وحين متعلق بطبق وفيه تقديم ما
في حيز الاستفهام وجائين حال من المنافقين او من ضمير قولهم وضميره لقولهم وجملة فعليه
حال منه وعلى معنى صفة حال وللبروج متعلق بجائين لو جاؤوا بالجملة الاسميه الدالة
على انهم ثابتون في الايمان لم يكن راجيا عنهم متقبلا منهم وفاعل طبق قوله تعالى
وحيث متعلق بطبق وضميره لقوله نعم وجملة اسميه حال منه ومع البا عطف عليها
وخبر انه كيف طبق بمعنى طبق غاية التطبيق لانا وان كنا نجوز كون خبر المبتدا جملة
انشائيه لكن الاخر ضمير الشان ووجه التطبيق انهم لما ادعوا احداث الايمان
في الحال كان المناسب في الرد النفي بالمفوجه واوكد اي ليسوا في شيء من الايمان

وذلك

وذلك لان اسمية الجملة كما تكون في الاثبات لتاكيد الاثبات فكذا في النفي لتاكيد النفي
لا نفي التاكيد على ما قد سبق الى الفهم واما البا فليست الا لتاكيد النفي
وعلى تفاوت عطف على قوله على انه فيما اي في القول الذي يحكيه الله جل وعلا عنهم وهو
ان حملا حالا من كلام المنافقين فليس للظرفيه كبير معنى الا ان يحمل على التوبيد وكذا ان جعل
متعلقا بيطلعك او بتفاوت وكذا ان اريد في الامر الذي والمعنى الذي يحكيه اذ المحكي
هو المقول لا المعنى ثم لا بد من تحمل في ضمير هو في اذا لقوا اذ لا يظهر عوده الى كلام المنافقين
ولا الى ما يحكيه وهو ظاهر وقوله تفاوتا نصب على المصدر من تفاوت كلام المنافقين
اتى به لبعد العامل في الى جملة فان الحق تعلق بتفاوت لا بتفاوتا وقوله ومع ان عطف على
اسميه بتقدير موصوف اي والى جملة اسميه وكاينة مع ان والشاكلة الخصر والرمي المرمي
والسهم اذا اصاب شاكلة الرمي من الصيد كان غاية في المقصود   وعلى انهم
عطف على انه او على تفاوت وكيف كان خبران وحين متعلق به والمعنى ان سلام
بالرفع للابتداء المحذوف الخبر اي عليكم يدل على ثبوت السلام وهو احسن من تجدده المستفاد
من سلاما بالنصب على المصدر بمعنى نسلم سلاما على ان الحق ان مثل هذه الاسميه
اعني التي تكون عدولا عن الفعليه تفيد الدوام الذي هو كمال الثبوت
مع الحالات المقتضيه لتقييد الفعل بالشروط المختلفة   هي اذا كان المراد الحصار
الفعليه يعني تحقق مقام الفعليه بما سببه التجدد مع تعلق به قصد الاحتصار وكون
حذف مصدرا الفعل ايضا لا ينافي ذلك وقوله يدل استئناف على انه في احتمالين وعلى الوجه
الذي تقدم حالات متداخلة اذ في يدل ضمير لكونه بمعنى مبتدا لا من اسقر لا متراد وه يعرف
بالتامل   ويظهر لك من هذا يعني انهم وان ذهبوا الى ان الجمل اربع اسميه
وفعليه وشرطيه وظرفيه بناء على انها ان كانت مصدرة بشيء من ادوات الشرط فشرطيه
والا فالمسند فيها اما اسم فاسميه او فعل ففعليه او ظرف فظرفيه الا ان المسند اذا
كان صفة كاسم الفاعل مثلا مع فاعله فهو مفرد لا جملة وان كان جملة كما في زيد قام وزيد ابوه
قائم فالجملة مركبة اي مشتملة على جملة والكلام في البسيطة لكن يظهر مما ذكرنا من ان الظرفيه

اختصاراً للفعلية وان الشرطية ليست الا خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط فحصة
الحكم مضمون الجزاء وهو اما اسمية او فعلية فرجع الحمل كلها الى الاسمية والفعلية وهذا
اولى مما يقال ان الشرطية فعلية لان الشرط ابدا يلزم كونه فعلا فهو قيد للجملة وانما
الجملة هي الجزاء وهو قد يكون اسمية مثل ان جئتني فانت مكرم   واما الحالة المقتضية
لتاخير المسند لم يأت بالضمير لتخلل الفاصل بتفاصيل الجمل ولما لم يكن للتاخير نفسه
ما يقتضيه بالذات وكان تقديم المسند اليه يوجب تاخير المسند جعل المقتضي لتاخير المسند
هو ما يقتضي تقديم المسند اليه وهو كون ذكره اهم لكون تقديمه الاصل بلا مقتضي للعدول
او كونه ضمير الشان او للتشويق الى الخبر وغير ذلك مما ذكر في تقديم المسند اليه ولما كان
هنا مظنة ان يتوهم على ما نسب الى بعض الكوفيين ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا
يقتضي وجوب صدر الكلام للمسند اليه اي تقديمه على المسند لانه لا بد في المحكوم عليه عقليين
لكون الحكم عليه متحقق فيجب لذلك تاخير المسند ولا يحتاج الى شيء من الاعتبارات المذكورة
في تقديم المسند اليه نفاه بقوله واياك اي اتق نفسك من ان نظن انه او نفسك يكون
الحكم على المسند اليه مطلوبا استيجاب صدر الكلام الذي هو المسند اليه والمسند للمسند اليه
فليس هو اي ليس كون الحكم على المسند اليه مطلوبا هناك اي بحيث يوجب صدر الكلام
للمسند اليه او ليس الاستيجاب المذكور كائنا هناك اي عند كون الحكم على المسند اليه مطلوبا
ومترتبا عليه لان غاية الامران يكون ذلك هو الاصل والانسب لان الحب اذ ليس من لوازم
التقدم في المعقولية التقدم في الذكر على ان الحكم كما يتوقف على تعقل المسند اليه يتوقف
على تعقل المسند ايضا ولا تغفل عن حقيقة الامر ولا تغتر بظواهر الشبه لئلا يلزمك وجوب
تقدم الفاعل مع انه واجب التاخير وامتناع تقديم خبر المبتدا مع انه جائز شايع في الكلام
والجار والمجرور في موهم ظننت بفلان خيرا في موقع المفعول الثاني كما تقول به خير
واما الحالة المقتضية لتقديمه اي تقديم المسند فلا بد من التعرض لها ولتفاصيلها لانه قد احال
وجه تاخير المسند اليه على وجوه تقديم المسند لما ذكرنا   كقولك كيف زيد الجزء الاول المثلة
الاول جملة ظرفية استفهامية مقدمة على المبتدا ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر

عمقوله

عمقوليه الاستفهام وهذا يقرر ما ذهبنا اليه من جواز كون خبر المبتدا جملة انشائية
وقانون الطلب موضع تقرير كون نص الاستفهام مقتضيا للتقديم   او ان يكون
المراد تخصيص المسند اي جعله منفردا بالثبوت للمسند اليه وهو معنى قصر المسند اليه على المسند
على ما هو الاستعمال العرفي نحو لكم دينكم ولي دين دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتجاوزه
الى الاتصاف بي وديني مقصور على الاتصاف بي لا يتجاوزه الى الاتصاف بكم على ما ذكر في صحاح
احسابهم الاعادي معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعليّ لا يتجاوزه الى الاتصاف
بعلي وهذا مع وضوحه قد خفي على من خفي حتى قال ما قال ومنشأه توهم انه لا يصح ان
دني لا يتجاوز اليكم ولم يعرف انه منسوخ وكون اللام الجارة مفيدا للاختصاص كما في دينكم
لكم على تقدير التسليم لا ينافي كون التقديم لذلك فانه لا امتناع في اجتماع مثل هذه الاسباب
كقوله انما لنا ذكرناها بالتقديم واستعمال انما ومعنى قائم هو انه مقصور على القيام لا يتجاوزه
الى القعود وفي قوله فردده اشارة الى ما يسمع قصر التعيين اذ لا يتصور في مثل قائم هو وتميمي
انا قصر الافراد لابتنائه على اعتقاد السامع المشاركة ولا يعتقد العاقل ان زيدا قائم وقاعد
معا وانت تميمي وقيسي جميعا نعم يمكن جعله من قصر القلب بان يعتقد السامع انه قاعد لا قائم
وقيسي لا تميمي والى كون القصر تارة لقطع الشركة وتارة لنفي التردد وتارة لقلب حكم السامع
اشار بقوله وسيأتيك هذا المعنى في فصل القصر كلام والظرف الاول حال من كلام والثاني
متعلق بسيأتيك   التنبيه على انه اي المسند خبر كقولها اي قول ام تابط شرا
وجاز الاضمار لان المعنى كقول القايلة بدلالة لفظ القول وليس جواز الاضمار بناء على شهرة
ان الكلام لها بدليل انهم يقولون في جميع الكتب كقوله وكقولها بمعنى الشاعر والشاعرة
وان لم يشتهر بل لم يعلم القايل بالتعيين سئلت عن موجب شجاعة تابط شرا اذ كانت
بعد موته تبكيه وتثني عليه فقالت ما حملته تضعا ولا وضعته يتنا ولا ارضعته غيلا
ولا ابته مائقا ولا سقيته هربذا ولا اطعمته كبدا لقد حملت به في ليلة مظلمة مشرودة
حبك النطاق وتحت رأسي سرج وعلى ايمه درع فقولها تحت رأسي سرج حال من حملت بدون
الواو فالاظهر ان سرج فاعل الظرف لا مبتدا فلا يكون مما نحن فيه اعني تقديم الخبر وان

وان اوردوه منه والعرب تزعم ان المراة اذا افزعت ثم وطئت تلد الولد الشجاع
يقال وضعت المراة وضعا وتضعا بالضم بابدال التاء من الواو اذا حملت في آخر طهرها
في مقبل الحيضة واليتن ان يخرج رجلا الولد قبل راسه ويديه في الولادة وهو مذموم
عندهم والغيل اللبن الذي ترضع المراة وهي حاملة والاساب قطع الحمل والكلم والمأق
الذي ياخذ شبه الفواق عند البكاء وابنه مفتوح الهمزة من الابانة والبينونة يقال
اباتك الله بخير وجعلكم من الاثبات بمعنى قطع الحمل والكلم والعزم اي ما قطعته عن الثدي دون الري
انما يصح لو روي بضم الهمزة ليكون مضارعا مخالفا لباقي الافعال والهدبد مقصور الهدابد
وسوا اللبن الخاثر والحبك الطرائق جمع الحباك وهي الطريقة في الرمل والنطاق شقة تلبسها
المراة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلا على الاسفل والاسفل يجر على الارض وليس لها
حجزة ولا نيفق ولا ساقان لها للدرع حلق جمع حلقة ولم يات في وصف اعلى ضيق
بمعنى ضيق بالتاء لانه في الاصل مصدر الوضين المنسوج من وضنت النسج نسجته الهاجس
الخاطر محس بقلبه خطرفه اغر كريم شريف والاغر من الخيل الابيض الجبهة وهو
ممدوح في الفرس ما سيماء كل شريف الى مضى من بلج الصبح اضاء واشرق يأتم يقتدي الهداة
جمع هاد علم جبل في راسه نار جملة هي مبتدا وخبر وان كان يحتمل ان يكون نار فاعل الظرف
لاعتماده على الموصوف كما ذكروا في قوله تعالى فيه ظلمات غير انه اسنا منقطع
بمعنى لكني ولكم في الارض الظرف الاول خبر والثاني متعلق مستقر موضع استقرار
ومتاع وتمتع الى حين الموت او القيامة فان النعت لا تقدم بيان وتعليل لكون التقديم
منبها على ان المقدم خبر لا نعت وامتناع تقدم التوابع مما لم يخالف فيه احد ووصف كون التابع
ثانيا والمتبوع سابقا ماخوذ في تعريف التابع ووجوب جعل ما هو صفة في المعنى حالا عند التقديم
كما في جاءني راكبا رجل مع التزام كون ذي الحال نكرة دليل عليه بأخره عن المنكر احتراز
عن نحو زيد في الدار فان الظرف لا يحتمل الوصفية فضلا عن اولويتها لان جملة والجملة انما تقع صفة
للنكرة وحصر منه للظرف المتاخر والبا في بالحمل على الوصف وبالحمل على الخبر متعلق باولى الا ان
الاول باعتبار المفضل والثاني باعتبار المفضل عليه كما تقول زيد بالاكرام اجدر منه بالاهانة

كانوف الاطفال

والامرين

والامرين تعليل للاولوية وذلك اشارة اليها واستدعا مجرور بدل من امرين وما
اشارة الى ما ذكر في بحث تعريف المسند اليه من ان المسند اليه والمسند كلما ازدادا
خصوصا ازداد الحكم بعدا فازداد فائدة ولذلك اي لكون الاولوية مبنية
على الامرين او ولكون المصير الى السببية مبنيا على ما ذكر لا يجب تقديم الظرف اذا كان
المنكر موصوفا كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واجل مسمى عنده انه جاز تقديم المبتدا
النكرة على الخبر الظرف لانه تخصص بالصفة فقارب المعرفة ثم انه وان كان الكلام السائر
ان لي عندي ثوب جيد ولي عبد كيس الا انه لما كان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما
لشان الساعة وجب التقديم ومن هذا القبيل له هم وبها حلق لكون المنكر موصوفا
وان هذا التقديم ابتدا كلام لدفع الوهم الناشي من تقييد عدم وجوب التقديم بما اذا كان
المنكر موصوفا وهو انه اذا لم يكن موصوفا يجب التقديم فقال ان ذلك ليس على اطلاقه
بل فيه تفصيل وهو ان المنكر الغير الموصوف ان كان مخصصا صالحا لان يقع مبتدا لا يلزم
التقديم مثل ارجل في الدار وما احد في الدار وسلام عليك والا يلزم لكن المصنف اقتصر
على ما كان في الاصل مصدرا منصوبا عدل به الى الرفع للدلالة على الثبات ومثل على السلام
لان المراد اعم من ان يكون له فعل كالسلام او لا كويل وعلل عدم الوجوب في المصدر والوجوب
في غيره بان الظرف الواقع خبرا عن المصدر كان له في الاصل حق التاخر عن المصدر المجعول مبتدا
لكونه ظرفا لغوا متعلقا به او بفعله وحق المعمول التاخر فحين جعل ظرفا مستقرا وقع
خبرا عن المصدر لم يلتزم تقديمه عليه رعاية لحق التقديم ولا كذلك الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر
فقوله ملاحظا اما اي فلا يلتزم تقديمه وفرقا علة له وقبل صيرورته متعلق بالظرف
في لحق وذلك اي ما كان قبل الصيرورة مبتدا وقوله منزلا حال من سلام ما عليك
لا وصف لان اللفظ المحكي كالمعرفة وكذا مفيدا التجدد لذلك اي لكونه منزلا منزلة سلم
عليك وفيه اشارة الى ان حروف الفعل لازم والمصدر قائم مقامه فيكون سوا العامل في عليك
على الاصح وقوله وبين ظرف اعاد لفظ بين لبعد العهد وطول الفصل والاصح في الكلام
بين ظرف له وظرف ليس له ذلك اي حق التاخر مثل لها حلق وفي راسه نار وهو ظاهر

كسلام

وقيد تعوله قبل صيرورته مبتدا، لان بعد الصيرورة مبتدا، للكل حوف التاخر من حيث
كونه خبرا واعلم ان في مثل ويل لك وان جاز قبل الصيرورة مبتدا، انفعال ويلا لك
باعمال ويلا ء لك لكونه بمعنى هلاكا وعذابا لك الا استعمال النابع وبلك
بالاضافة   اوتكون عطف على يكون المراد قلب السامع معقودا به اي بالمسند
كهلاك الخصم وقوله اولانه صالح عطف على ان تكون اما اذا كان على حذف اللام
فظاهر واما اذا لم يكن فى عطف الجملة على المفرد الواقع خبر مبتدا، كقولك زيد كريم وفي
نهيه والضرب شديد وللتاديب وقوله كما اذا قلت امثلة لتقديم المسند الذي
مواهم والمعنى كالتقديم الذي يتحقق اذا قلت عليه من الرحمن ما يستحقه بتقديم عليه لان
الوقوع عليه اهم عند السامع من ان يكون ذلك ثوابا او عقابا ومن الرحمن حال من
المستكن في عليه وعطف الابيات بكله او على طرفه او كصيب من السماء قصدا
الى استوا الكل في صحة التمثيل بها الا انه نظم الابيات في سلك واحد لاشترا كها
في النظم   يامطربا لشوين شاذ وضرو والاهتم بالمعنى هو تعلق السلام به فقدم
وليس عنى قدم نحو وهو خبر ليس ومن الضلوع ومسوخبر لم يكن لك همية
والمعنى اذا لم يكن في المحبة شفيع ميل وعناية من الباطن فلا نفع في شفيع من الخارج
اوان يكون عادا الى عطف المفرد على المفرد وقوله بلد مسند موصوف
بقوله تشرق اي تضئ الدنيا ببهجة تلك الثلاثة قدم للتشويق الى المسند اليه وكذا تقدم
كالنار على الحرم وتقدم من رماد على اواخرها يعنى ان حيوة المرء وزمان العمر بمنزلة
النار الاخير في اولها الذي هو الصبى لكونه زمان الجهل والغواية لا يهتدى الى نظام المعاش
ونجاة المعاد بمنزلة الدخان والاخر في آخرها لكونه ايام الشيخوخة وضعف القوى وغلبة
الهموم واستيلاء البرد واليبس المضاد لامر الحيوة بمنزلة الرماد وانما حالها
الشباب الذي هو زمان كمال القوى مشبوبة مشتعلة متهدية الى المطالب على ما هي
كالنار الصافية القوية الاشتعال وقبله   وعيشي الشباب وليس منها
صباي ولا ذوائبي الهجان   وجعل تشرق مسندا الى ضمير بلد على ان الدنيا

اي متعلقا به ومريدا له ٢
المسند ومنه الكريم عليه والمسند اليه ما يستحقه ٢
اي عطف مثال النظم بالواو ٢
المسند وهو علمك على المسند اليه وهو قوله السلام لان اهتمام بشان في اسناد السلام على الخاطر كان الكثير اهتمامه بنزول السلام ٢
لا تهتدى
الثلاثة

مفعول

مفعول فيه بتقوية المعنى وعلى انها مفعول به على تضمين الاشراق معنى الانارة او كونه
متعديا بنفسه على ما في الكشاف عدول عن الظاهر القوي الى الضعيف الخفي وحق
اعتبار التشويق بتقديم المسند تطويل الكلام فيه ليتزايد فيتزايد الشوق ويكمل اللذة
عند النيل فيحسن الكلام والتشويق غاية الحسن كما في قوله تشرق البيت الا كالنار الحيوة
ومن رماد اواخرها   اوتكون من عطف الفعل على الفعل مع ان تكون وهذا على
عادة اقتباسه في الكلام والمعنى ان من الحالات المقتضية لتقديم المسند ان يكون المراد بالجملة
افادة تجدد الحكم الذي يضمنه دون الثبوت فيجعل المسند فعلا لانه الموضوع لافادة التجدد
ويقدم اليه على ما يسند اليه ذلك الفعل في الدرجة الاولى مثل عرف زيد واذا تدبرت
هذا الكرم لما سبق من ان قصد التخصيص احد اللازمين وافادة التجدد تقتضي كون المسند
مفردا فعلا فاضاف افادة التجدد بانه الى جعل المسند فعلا وبانه الى تقديمه ثم قال
وهي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف مما يكون الجملة اسمية
مسندها جملة فعلية المسند اليه فيها ضمير يعود الى المبتدا، فان الفعل في مثل هذه الجملة مستند
الى ما بعده من الضمير ابتدا، اي في الدرجة الاولى ثم بوساطة عود الضمير الى ما قبل الفعل
وهو المبتدا، مسند اليه في الدرجة الثانية لكونه بالواسطة، ووجه الاحتراز ان المراد
عن هذه الجملة افادة التجدد كما سبق من ان الحالة المقتضية لكون المسند جملة فعلية
هي اذا كان المراد افادة التجدد ومع ذلك لم يقدم المسند على المسند اليه في تلك الجملة
مطلقا بل على ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى وهو الفاعل لا على ما اسند اليه
في الدرجة الثانية وهو المبتدا، فما توهم من ان وجه الاحتراز هو ان مثل هذا لا يكون
لافادة التجدد غلط صريح والحاصل ان لافادة التجدد بالجملة طريقين احدهما جعل مسندها
فعلا ووجب تقديمه على المسند اليه والثاني جعله جملة فعلية ووجب تاخيره عنه
واذا سلكت هذه الطريقة اسناد الفعل الى ما بعده من الضمير ثم بوساطة عود الضمير
الى ما قبله سلكت باعتبارين احدهما ان يجرى الكلام على ظاهره من كون المرفوع قبل
الفعل من اول الامر مبتدا، والفعل مع الضمير خبره ونظم الكلام بهذا الاعتبار د

لانه لا نعم ولا يوجد كونه متعديا وان كان صاحب الكشاف قائلا به ٢
يعني طريقه صح

لا نفيد المتقوى الحكم وبابهما ان تقدم المرفوع موخر في الاصل على انه تابع للضمير بعد الفعل
ثم تعال قدم فجعل مبتدا ، ونظم الكلام بهذا الاعتبار بعد التخصيص في قصر المسند على المسند اليه
بناء على الاستعمال وهو كثير والمناسبة بان يعد تاكيدا او التخصيص تاكيدا على تاكيد والا
ما حقه التاخير كالمفعول كما في زيد عارف او زيد عرف مما المسند اليه في الكلام
اسم مظهر معرف فانه لا يعتبر فيه تقديم وتاخير اذ لم يرد مثله للتخصيص ليطلب له سبب وسبحى من كلامه
ما يناقض هذا وقوله الا في اللفظ استثناء من قوله لا يقدر تقديم وتاخير اى الا ان تعال
ان اللفظ بما قبل اللفظ بوقت وكذا البواقي وكلمة اللهم تستعمل عند القصد الى استثناء
امر بعيد نادر كانه يدعو الله ويناديه استظهارا به واستعانة على ذلك وسبب تقويه ظاهر
الا ان فيه بحثا وهو انه قد سبق ان الاسناد الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا بواسطة
عود الضمير في الدرجة الثانية وههنا قد عكس فزعم ان الفعل يستند الى المبتدا اولا ثم بواسطة
تضمنه الضمير العائد الى المبتدا يستند وينصرف اليه ثانيا وقد كثر كلام الفضلاء في هذا المقام
فذهب بعضهم الى ان ههنا ثلثة اسانيد الاول اسناد الفعل نفسه الى المبتدا وهو المراد
بقوله صرفه المبتدا الى نفسه فيعقد بينهما حكم الثاني اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير
بعده وهو المعنى بقوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء وهذا هو الاسناد
في الدرجة الاولى بالنسبة الى الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا وهو المعنى
بقوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا وهو الاسناد في الدرجة
الثانية على ما قال ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية وهذا
لا ينافي كون اسناد مجرد الفعل الى المبتدا سابقا على الدرجتين جميعا ولم يتعرض لبيان سبب
التقوى لاسناد الفعل الى ما بعده من الضمير لانه بصدد بيان تكرر الاسناد الى المبتدا
ليحصل التقوى وفيه نظر من وجوه الاول ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدا مما لم يقل
به النحاة ولا نطق به اصولهم واضافة استدعائه الى المبتدا من حيث كونه مبتدا لا يستقيم
لانه لا يستدعي الا اسناد الخبر وهو الجملة لا الفعل الثاني ان المسند الى المبتدا لا شبهة
انه لا يحسن تكلف الفعل والضمير وقد اسقط عن درجة الاعتبار وبعد اعتباره تصير الاسانيد

اربعة

اربعة ولم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة الثالث انه ان اريد بحسب الاصطلاح فليس
ههنا الا اسناد الفعل الى الفاعل والجملة الى المبتداء وان اريد بحسب المعنى فليس
الا اسناد واحد هو نسبة الحدث كالوقوف الى ما تقوم به كزيد نعم لو قلنا انه يلزم
من اسناد الفعل الى ضمير الفاعل اصطلاحا اسناده الى ما يعود اليه من جهة المعنى لكان صحيحا
كما تقول في مررت بزيد قائم ان القيام مسند الى زيد والى هذا يميل كلام الشارح العلامة
حيث يقول ان التقوى يحصل بالاسناد المتعدد الى المبتدا ، والخبر المشار اليه بقوله صرفه المبتدا
الى نفسه وبالاسنادين اللذين هما بمنزلة اسناد واحد احدهما اسناد الفعل الى الضمير وهو
الذي في الدرجة الاولى وثانيهما اسناده الى المبتدا بواسطة صرف الضمير وهو الذي في الدرجة
الثانية وبهذا يندفع الاشكال لان ما ذكره في تقرير التقوى من الاسناد الاول الذي يستدعيه
المبتدا هو اسناد الخبر الى المبتدا مع قطع النظر عن ان يتضمن الضمير او لا يتضمنه وهو غير ما وصفه
بكونه في الدرجة الاولى او في الدرجة الثانية والاسناد الثاني المشار اليه بقوله صرفه
ذلك الضمير اليه ثانيا هو اسناد الفعل الى المبتدا ، بواسطة الضمير المعبر عنه بالاسناد
في الدرجة الثانية ولم يتعرض في بيان سبب التقوى للاسناد في الدرجة الاولى اعني اسناد
الفعل الى الضمير لانه ليس بسبب بل وسيلة الى السبب فان قلت اسناد الخبر
الذي هو الجملة الى المبتدا ، متاخر عن اسناد الفعل الى الضمير وعما يقارنه في الوجود وتغايرهما
بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المبتدا ، بواسطة الضمير فما معنى قوله ثم اذا كان متضمنا
للضمير بلفظ ثم قلت معناه تاخر هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن
اسناد الخبر الى المبتدا ، سواء كان متضمنا للضمير او لم يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء
يكون بعد ملاحظته على الاطلاق او زيد عرف ذكره بلفظ او لانه وان شارك
انا عرفت وانت عرفت في افادة التقوى لكنه قطعي في ذلك لا يحتمل التخصيص بخلاف انا عرفت
وانت عرفت فاذا قلت هو يعطي الجزيل اي العطاء العظيم فالمراد تحقيق ذلك
وتقويته لا تخصيصه بحسب المقام وعدم القرينة على التخصيص واعتبار التقديم والتاخير
الذي هو نابذ على اصل الكلام وعدول عن ظاهره ثم اورد امثلة من التنزيل يعلم قطعا

ان ليس المعنى على التخصيص لكن في المثال الاول سهو فلم ادى الوان واتخذوا من
دونه الهة لا من دون الله وفي المثال الثاني سهو شارح في تقرير عدم كونه للتخصيص حيث قال
ليس المراد انه لا يتولى غير الصالحين والصواب ليس المراد ان غيره لا يتولى الصالحين
لان المعنى على تقدير التخصيص قصر المسند على المسند اليه كما قرره في ساير الامثلة ومعنى
يوزعون يحبسون ويمنعون اي يحبس اولهم الى ان يلحق اواخرهم ويحل بالكفر وبه
الحال من فاعل دخلوا وخرجوا ومحل قد دخلوا وهم قد خرجوا الحال من فاعل قالوا آمنا
فاعل آمنا على ما توهم وهو ظاهر وظاهر ان ليس المعنى على قصر الخروج بالكفر على
الداخلين المنافقين بل على تحقيق ذلك   وكذلك اذا قلت عطف على قالوا آمنا
يريد ان حكم النفي في معنى التقوي حكم الاثبات فانت لا تكذب او كد من لا يكذب بلا شبهة
ومن لا يكذب انت مع شبهة تزول بالنظر في اثبات لتاكيد المحكوم عليه وتقريرا نه
هو ذلك المذكور لا لتاكيد الحكم وتقوية نفي الكذب عن المذكور لانه لم يقع مبتدا الا لتكرر
الاسناد فتقوى الحكم فتدبر وتفكر فيما سبق من ان تاكيد المسند يكون لتقرير ودفع توهم
التجوز او السهو او النسيان في نسبة الفعل اليه وان تقوى الحكم انما يكون اذا وقع
انت مبتدا يستدعي اسنادا اليه ثم تكرر ذلك بالاسناد الى ضميره والباء في نفي
الكذب متعلق بالمحكوم عليه وفي بانه لتاكيد يعني ان الحكم انما وقع عليه لا على غيره الا المعنى
ان المحكوم به كنفي الكذب انما ثبت له لا لغيره للزوم التخصيص وعليه اي على طريق انت لا تكذب
في كونه للتقوي وردت الآيات المذكورة لظهور ان ليس المعنى فيها على التخصيص ومع تحقق القول
ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون البتة ومعنى عميت عليهم الانباء اشتبهت عليهم
طرق الاخبار بل لا اعتذار فهم لا يتساءلون عما يحتجون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا
ونقرب لما فيه من اسناد الى المبتدا. وآخر الى الضمير العائد اليه وضمير لانه
لعارف ولذلك اشارة الى شبه عارف بالضمير فيه وقوله ولم يحكم على عارف مع الضمير
والمجرد عنه ايضا ليس بجملة. واما القول بان عارفا لم يعامل معاملة الجملة في البناء
فان اريد مجرد عارف بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة ولا جهة للبناء. وان

اليه ص

اريد عارف مع الضمير ولا دلالة لقوله جاني رجل عارف ورايت رجلا عارفا ومررت
برجل عارف على اعرابه بل ظاهر ان الاعراب انما هو لعارف الذي هو اسم لا المركب
الذي هو عارف مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل عارف ابوه
فان المجرور بالوصفية هو عارف فقط ولما كان لقايل ان يقول هب انه حكم بافراد
عارف المسند الى الضمير بناء على شبهه بالخالي عن الضمير من حيث عدم تغيره في الاحوال
فما بال عارف المسند الى المظهر في مثل زيد عارف ابوه وليس فيه هذا الشبه اجاب
بانه حكم بافراده تبعا للمسند الى الضمير والمنصوب في ابعه لرجل عارف وفاعله يجوز زيد
عارف ابوه اي جعل عارف ابوه تابعا لرجل عارف في حكم الافراد والتحقيق ان اشتمال
اسم الفاعل ونحوه الى الفاعل ليس بحكم واسناد معتبر في تعبير الكلام لانتفاء صحة السكوت
ونحو الاحتياج الى الضميمة وانما هو اسناد بالمعنى الاعم وهو على ما هو المعتبر في تعبير الفاعل
وابتناء كونه ليس بجملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرجه عن الكلام
خارج عن القانون   وبالاعتبار الثاني عطف على بالاعتبار الاول لم يقل
لا تفيد الا التخصيص اذ ربما ينافي في عدم افادته التقوي كيف وقد تكرر الاسناد
وتقرر ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد نعم لا يكون المراد هو التقوي لان ثبوت اصل
الفعل مقرر عند السامع مسلم فلا معنى للقصد الى التاكيد لانه انما يحسن اذا خالجت قلب
السامع شبهة ولقد صرح صاحب الكشاف بدلالته على الامرين جميعا حيث قال في قوله تعالى
الله نزل احسن الحديث في ايقاع اسم الله مبتدا وبناء نزل عليه تاكيد لاسناد احسن الحديث
الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه   عطف على ومن حولكم او خبر
مبتدا هو موصوف ومن اهل المدينة مردوا اي من اهل المدينة قوم مردوا على النفاق
اي مهروا فيه ومضوا واستمروا عليه السويداوات جمع السويدا وهي حبة القلب
ونظير قولنا لما ذكر من قبل الاسم الواقع بعد حمله فعليه ما يحتمل اعتبار الابتداء
فمعه التقوي وفي اعتبار التقديم فيفيد التخصيص او رد ما هو قطعي في اعتبار الابتداء لا يحتمل التقديم
وما هو قطعي في اعتبار التقديم بحيث لا يحتمل الابتدا فمقولك زيد عرفت او عرفته لا يحتمل

ومن اهل المدينة ص

ان يعتبر زيد موخرا ثم قدم لانه لايكون ح لرفعه جهة وقولك زيدا عرفت لايحتمل الابتداء
لانه ح لايكون لنصبه جهة بل يجب ان يعتبر موخرا على انه مفعول عرفت فقوله في اعتبار
التقديم اي على سبيل القطع وقوله الرفع بعد الى آخره بيان لما ذكر من كون المثال الاول
للابتداء قطعا والثاني للتخصيص قطعا ووجه افادة زيدا عرفت بالنصب للتخصيص بين الوفاق
اي مصر الوفاق عليه ظاهر واما وجه افادة زيد عرفته او عرفت بالرفع للتخصيص فلانه ليس فيه تكرير
ايقاع عرفان على زيد لما ان يقال ان المبتدا يستدعي خبرا له فاذا ذكر بعده ما يصلح للخبرية
انعقد بينهما حكم هو كون زيد قد وقع العرفان عليه ثم لما كان الخبر متضمنا لايقاع العرفان
على ضمير زيد تحقيقا او تقديرا تكرر ذلك الايقاع واما على تقرير الشيخ عبد القاهر وجه التقوى
كما في زيد عرفته / كما في زيد عرفت
كما سبق فالامر ظاهر واما زيدا عرفته فمعنى اذا جعل الاسم منصوبا والفعل مشتغلا عنه
بضميره فان قدر الفعل المحذوف المفسر بالمذكور بعد الاسم فهو للتخصيص لما فيه من تقديم المفعول
وان قدر قبله فلمجرد التاكيد بالتكرير وفي هذا بحث لان ذكر الفعل في مثل هذا الكلام لمجرد التفسير
للمحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما واما في قوله تعالى واما ثمود
فهديناهم يعني اذا كان المنصوب الذي قبل الفعل المشتغل عنه بالضمير واقعا بعد كلمة اما
فالمحذوف المفسر بالمذكور لابد ان يقدر بعد الاسم اي اما ثمود فهدينا ويمتنع ان يقدر قبله
مثل اما فهدينا ثمود لا لاستكراههم توالي حرفي جزاء والتزامهم وقوع شيء بينهما يكون
كالشاغل لحيزها الذي هو احد جزئي من فعل الشرط اعني يكن من شيء لان قولك اما زيد فمنطلق
معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق واذا كان تقدير الفعل بعد الاسم فهو للتخصيص قطعا هذا
والحق ان ليس المعنى في مثل هذا على التخصيص ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير
بالهداية بل اثبات الهداية لهم على وجه التحقيق والتاكيد على ما هو مدلول اما في الاخبار
عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو فسالت ما فعلت بهما تقول اما زيدا
فضربت واما عمرا فاكرمت من غير قصد الى التخصيص لعدم معرفة السامع باصل الفعل وقد اوردنا
تمام تحقيق هذا في شرح التلخيص في احتمال الاعتبارين اي تقوي الحكم والتخصيص
وقوله على السواء ربما يشعر بان نحو زيد عرف يحتمل التخصيص مرجوحا على ما يجي ونحو رجل عرف

فقد يختص لانه ان اراد انه يحتمل على السواء ... فهو ممنوع وان اراد انه مع ما يعين من الكلام فهو مسلم ... الا بعد على ذلك ٢٢

فان كان للتاكيد لجاز الجمع لجواز الجمع بين المؤكِد والمؤكَد ٢

يحمل

بلغ ... مقابلة

يحتمل التقوى كذلك فيما اذا كان المنكر موصوفا مثل واجل مسمى عنده بتقدير حصل
اي مرجوحا
وثبت وهذا قال في المعرف وفي المنكر اي المناسب له اللائق بحاله وافتراق الحكم
بين الصور الثلث اعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف سوى ان الاول يحتمل الاعتبارين
على السواء وهو زيد عرف الحمل على التقوى ورجل عرف على التخصيص ووجه الافتراق
انا اذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعل عرف لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل
واذا لم يكن فاعلا لا جاز تقديمه اذ لا مانع ههنا سوى كونه فاعلا واجزاء الكلام يحتمل تقديم بعضها
على البعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فقولنا هو عرف يكون له احتمال التقديم
لعدم المانع واحتمال الابتداء اي كونه مبتدا في اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير لكونه في
موضع الذي هو ما قبل المسند وعلى شرطه الذي هو حصول تمام الفائدة بالاخبار عنه
لكونه معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعل عرف لان اعتبار ضمير مبهم في الفعل ثم ابدال
الاسم المظهر منه قليل في كلام العرب جدا فلا وجه لحمل الكلام الشائع الاستعمال الكثير
النظائر عليه فان قلت هو مع قلته ثابت في افصح الكلام مثل واسروا النجوى
الذين ظلموا فلم لا يصح الحمل عليه احتمالا قلت لان الواقع في فصيح الكلام انما هو
مع ابراز الضمير ولا التباس فيه مع احتمال ان لا يكون الواو ضميرا بل حرفا دالا على كون الفاعل
جمعا على ما هو لغة اكلوني البراغيث او يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا
او مبتدا متاخرا عن الخبر لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد فاعلا
لم يجز تقديمه للاجماع وللالتباس فلم يكن لزيد عرف سوى احتمال الابتداء دون التقديم واما
رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدا وهو التعريف او التخصيص فيحمل على انه
كان في الاصل موخرا بدلا من ضمير يعرف في عرف كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين فيجعل
الذين ظلموا بدلا من الواو في اسروا ثم قدم كما قدم التاكيد في هو عرف فان قيل
القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال
عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشائع فضلا عن الوجوب قلنا
ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على

ان يكون رجل بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بوقفا رجلان فهو دايما في التقدير
دون التحقيق ومن الاعتراضات القوية لصاحب الايضاح انه كما يمتنع تقديم الفاعل
ما دام فاعلا فكذا البدل والتاكيد للاجماع على امتناع تقديم التوابع وهذا ينقض النقض
على الاستثناء في مثل ما جاءني الا زيدا احد لئلا يلزم تقديم البدل وينقض كون الظرف في مثل
في الدار رجل خبرا لا نعتا لامتناع تقديم النعت كما صرح به فيما سبق وتعين النصب على الحال
فيما اذا قدم صفة النكرة مثل سار داكبا رجل وان ادرج الفتح والمخرج عن التابعية فليعتبر
مثله في الفاعل ايضا بان يجعل اعتبار اخراجه عن الفاعلية مقارنا لاعتبار الضمير في الفعل
لئلا يلزم خلو الفعل عن الفاعل فان جميع ذلك اعتبار محض من السامع كقولنا زيد
او هو عرف او رجل عرف وبالجملة فتجويز التقديم في التابع منسوخا او غير منسوخ تحكم ما لم يتبين
جهة الافتراق واجيب بمنع الاستواء والحكم بان الفتح في التابع واقع كما في جرد قطيفة
واخلاق ثياب والمومن العائذات الطير بخلاف الفاعل وايضا في فتح الفاعل ابطال
الكلام وتغيير مفهومه لان الفاعل جزء من الكلام مقوم له فينتفي بانتفاعه بخلاف التاكيد
فانه من العوارض واللواحق ولقايل ان يقول يعود الحكم في تجويز الفتح في التابع دون
الفاعل لان ما ذكر من الفرق ساقط اما الاول فلان الفتح ليس امرا محققا يمكن الحكم
بوقوعه في جرد قطيفة دون زيد قام واما الثاني فلما مر من جواز ان يجعل اعتبار الفتح مقارنا
لاعتبار الضمير في الفعل ومنهم من ذهب الى ان المتقدم في نحو اما عرف ورجل عرف تاكيد
وبدل اصطلاحا وان الكلام فعلية لا اسمية بناء على جواز تقديم التوابع بدون الفتح كما في
قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر
وقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فرحمة الله عطفا
على السلام لا على المستكن في عليك وقول الاخر لو كان يشكى الى الاموات ما لقي
الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم استكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد
فان ساكنه عطف على قبر وهو مكابرة محضة ومخالف لاجماع النحاة ورفض لكثير من القواعد
من غير حجة وبيت المحاق مع انه من شواهد الاعاجم يحتمل ان يكون كله تاكيدا للمستكن في كان

فلهذا لم يجعل تغيير مفهوم الكلام لاعتبار الفاعل عبد اعتبار الفتح تامل ٩٢

بوقته

بوقته ذكر المحاق وذلك الشهر بدل منه وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم
على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا اصح عند المحققين
من النحاة ان ضمير الفاعل لا يستتر الا اذا جرى الفعل اي كان خبرا او وصفا
او حالا او صلة على غير ما هو له اي على غير الاسم الذي مدلول ذلك الفعل صفة لمدلوله وقائم
كما اذا قلت زيد عمرو نضربه فان يضربه قد جرى على المبتدا الثاني اعني عمرا وهو في المعنى صفة
لزيد لانه الضارب لعمرو وقوله في موضع الالتباس احتراز عن نحو هند زيد ضربته فانه لا ينفصل
الضمير الذي هو فاعل ضربته مع ان الفعل جرى على زيد وهو في المعنى لهند لاندفاع الالتباس
بلحوق تاء التانيث وكذا الزيدان عمرو يضربانه وقيد بضمير الفاعل لان ضمير المفعول قد ينفصل مثل
مع ما ذكر كالتقديم نحو اياك نعبد ومع جري الفعل لانه اذا جرى الصفة على غير من هي له ينفصل
الضمير من غير اشتراط الالتباس نحو هند زيد ضاربته هي والزيدان عمرو ضاربا هما والفرق
في كتب النحو ويمتنع ان يحل محلا عاما اذا كان الفعل مذكورا والا فيجوز الانفصال وحذف الفعل
كما في قوله تعالى قل لو انتم تملكون بان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان لو انما يدخل
الفعل دون الاسم فاذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا بعرف مبني على الفاعلية
وكان ينبغي ان يصرح بذلك اذ مجرد الارتفاع بعرف لا يوجب ان لا يكون له احتمال التقدم
ولا يناسب التعليل بقوله لعله نظاير واسروا النجوى الذين ظلموا فان كلام التاكيد
والبدل ايضا مرفوع بالفعل على الاصح لعله نظاير واسروا النجوى الذين ظلموا مبني
على القول بابدال المظهر من المضمر الذي لا يعرف مدلوله الا بذلك البدل بخلاف مررت بالقوم
فاكرموني رجال صلحاء والقوم لقيتهم رجلا صلحاء من غير توقف من المرفوع وغيره على ما هو
الابذلك الوجه البعيد هو جعل زيد بدله من الضمير في عرف كما في واسروا النجوى
الذين ظلموا اذا لم يمنع متعلق بقوله اما تركيب وقوله كما اذا قلت نعني مثل التخصيص
في قولك رجل فانه لا ما نع منه فقوله ليصح ان يراد على الاستغراق المنفي فيه كما ان قوله لا مانع
متعلق بمضمون دون قولهم تعليل لوجود المانع في شر اهر ذا ناب ووجه امتناع ان يراد
ان المهر شر لا خير انه قد اشتهر عند العرب ان الكلب انما ينبح عند رؤية الشرور والمكاره

لا الخيرات وهذا مما نناقش فيه بعد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى
ان الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير اللهم الا اذا حمل التخصيص
استثناء من قوله دون قولهم بمعنى ان فيه مانعا من التخصيص الا ان يحمل التخصيص
على الفردى دون الجنسى فانه لا يتحقق فيه ما ذكر من المانع لكن يكون قولهم شر اهر ذا ناب
حال كونه متلبسا وماخوذا بهذا الوجه من التخصيص فى بيان مواضع استعماله
لانه وان لم يمنع ان يراد ان المهر شر لا شران لكنهم لا يستعملون هذا الكلام فى
هذا المعنى واذ صرح متعلق بمحذوف اى لزم طلب وجه له تخصيصه اى
بكون هذا المعنى لقصر المسند على المسند اليه فالوجه اى وجه الجمع بين ما ذكرنا من وجود
المانع من التخصيص الجنسى والفردى وما صرح به من كونه للتخصيص ان يحمل على التخصيص
النوعى بان يحمل التنكير على التهويل والتفظيع كما سبق من ان التنكير قد ياتى للتعظيم
فيكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فهو اى التفظيع بالتنكير موضع القطع
لما نا ولوح به من قولهم اصاب المحز وطبق المفصل فان قيل فالمنكر حينئذ بمنزلة
الموصوف فيصح حمله على الابتداء كالمعرف المظهر ولا يحتاج الى اعتبار التقديم والتاخير
تمس الى استفادة التخصيص قلنا من مفهوم الصفة اذ تصير المعنى شر فظيع اهره لا شر
غير فظيع كما تقول ضربت الكبرا اخويك اى لا اصغرهما ولما عرف متعلق بقوله
تراهم اى الفصحاء والشرطية اعنى اذا استعملوا لا يكادون ثانى مفعولى ترى وكونه
اى تقديمهما متعلق بقوله لا يكادون يتركون تعليل لعدم كيدودة الترك وعلى انسياق
متعلق بالتوبيخ على نصب معنى الاطلاق وكراهة تكرار الباء الجارة المتعلقة بفعل واحد
وان كانت كل بمعنى آخر واعون افعل من الاعانة واللام فى للمعنى متعلق باعون
والاعانة له وعليه بمعنى والطرف اعنى اذ ذاك متعلق بالمراد اى بالمعنى الذى اريد
بلفظ مثل وغير حين ذاك الاستعمال او عدم ارادة التوبيخ متعلق ومعنى بناء الفعل
على المبتدا جعله خبرا عنه ومعنى اقوى للحكم اشد تقوية له فكانه من المزيد بحذف الزوائد
اذ لا معنى لكون البناء على الفعل اشد قوة للحكم اللهم الا ان يراد لاجل الحكم والا

ومن غ

ومن غير متعلق باستعملوا اى استعمالا ناشئا من غير بمعنى انه لم ينشا من ارادة التعريض
بقال ضربه من غير ذنب اى لا من ذنب فليس القصد فى مثل هذا التركيب الى امر مغاير
لما اضيف اليه لفظ غير بل الى نفسه وفيه احتراز عن نحو لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك
تعريضا بان زيدا المماثل للمخاطب او المغاير له لا يبخل او لا يجود فانه لا يكون مما نحن فيه
ولا يلتزم فيه التقديم ومقصود الكلام واضح وفيه تقرير واستشهاد لكون التقديم
مفيدا للتقوى فى النفى ايضا ووجه الكناية انهم اذا نفوا البخل عن نسبة مستو
وهو على اخص صفاته فقد نفوه عنه كما تقولون ايفعت لداته وبلغت اترابه
يريدون ايفاعه وبلوغه واذا نفوا الجود عن غيره وهو موجود تقتضى محلا البتة
فقد اثبتوه له وقوله ويتحقق على لفظ المبنى للمفعول من تحقيقه التى علمه تحقيقه هذا
اى كون التقديم اعون على المعنى المراد بان يحقق ان الكناية ابلغ من التصريح فيعلم ان التقديم
لافادته تقوى الحكم يكون اعون على هذا المراد من ترك التقديم كان فيه نوع اعانة من جهة
افادته التنبيه **فصل** هذا هو الفصل الموعود فى بحث
تقييد المسند الفعل ان يذكره فى آخر هذا الفن وقوله اعلم ان للفعل الى آخره تراد
لما سبق والمراد بما يتعلق به الفاعل وغيره وقوله على الخصوص حال من القيود الشرطية
تقدمها على ذى الحال المجرور او فى موقع المفعول المطلق اى تكلما كائنا على الخصوص
وفصلها عما سبق لكثرة مباحثها فلا يتوجه الى فاعله اى فاعل الفعل احترز عن فاعل
المصدر فانه قد يحذف كما فى قوله تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة والمراد الفاعل
بدون الفعل اذ مع الفعل قد يحذف مثل نعم فى جواب هل قام زيد واما ما جوزه
الكسائى من حذف الفاعل فى تنازع العاملين والجمهور فى مثل ما ضرب واكرم
الا انا فلم يوجد فى كلام العرب وانما خص عدم ترك الفاعل بالتوضيح لما ترتب عليه
من الكلام والا فلا يجرى فيه التقديم ايضا ولا فى الفعل التاخير ولا الاضمار فان
الكناية بالضمير من خواص الاسم وكذا لا يجرى الاضمار فى الحال والتمييز وبالجملة فالمراد ان
بين اعتبارات ترجع الى الفعل ومتعلقاته اجمالا لا ان يراد يجرى فى كل وانما

وانما جعل الاعتبارات راجعة الى البيت مع ان كثيرا من احوال المسند اليه والمسند
يجري في متعلقات الفعل وان ما ذكر من ترك الفعل واثباته واضمار الفاعل واظهاره
انما هي من احوال المسند والمسند اليه لان الغرض بيان اعتبارات بها زيادة شعب
وفروع ومزيد دقة وغموض ولم يشرحها فيما سبق او تخصيص بالمسند والمسند اليه الفعل
والفاعل اذ قد اشرنا الى ان عامة المباحث السالفة انما هي في المسند اليه والمسند
المبتدا والخبر وانما يتوجه الى نفس الفعل مثل زيد في جواب من قام وان زيد قام
ولو زيد قام او الى غير الفاعل كالمفعول نحو زيدا عطي والظرف في اليوم دخلت وخرجت والمفعول له
مثل للتاديب ضربت وشتمت والحال مثل البرالكر تستس فان المحذوف اعني منه حال من المستكن
في يستس والتميز في خير عشرين درهما واردد عشرين لكنه اي الترك استغنى اتضاحا ظاهرا
نساق الذهن اليه الا في المفعول به فانه مما يحتاج اليه الفعل المتعدي في التعقل والوجود
فيعلم عند عدم الذكر انه متروك ويطلب خصوصه بالنظر في القراين اما الحالة
المقتضية لترك الفعل يعني الجنس قل او كثر ولذا جمع قراين الاحوال والا ففي ترك الفعل
في مثال واحد ربما لا تكون القرينة واحدة واراد بقراين الاحوال اعم واللفظية فان
الاقتران بها حال من الاحوال كما في ان زيد قام والمعنوية كما في زيد في جواب من قام وتقام
القرينة لا تحصل الا صلوح المقام فلا بد لترجيح الترك من مرجح وقد اقتصر منه على ذكر
الاختصار واتباع الاستعمال اما اعتمادا على ما ذكر في حذف المسند اليه والمسند
من تفاصيل المرجحات واما لاندراج الكل في طلب الاختصار بخلاف اتباع الاستعمال
فانه ليس اليه زمام الاختيار وقد عرف في بحث المسند اليه معنى اتباع الاستعمال الوارد
على تركه او ترك نظايره وان الاول يكون في كلام شايع فيما بينهم تجعله من كلامكم وتكفيك قيام
القرينة في الاصل وحاصل ضرب المثل بما هو مثل او بمنزلته وان الثاني يكون فيما له ضابط
كلي يعرف به وجوب الحذف او جوازه وان لم يسمع التركيب بخصوصه من العرب ويعبر عن الاول
بالحذف السماعي وعن الثاني بالقياسي لحظية في قولهم الاحظية فلا اليه فاعل فعل محذوف
اي ان لم توجد لك حظية اي من تحظى عندك وتمتع بك او ان لم تكن لك حظية على ان يكون

مركان الناقصة فانا لا اليه اي غير مقصرة على ان لا بمعنى غير كما في قولك رجع بلا شي وفي
التنزيل لا فارض ولا بكر لا بمعنى ليس ليحتاج الى تقدير الاسم ولا الى الحسن ليحتاج مع الرفع الى التكرير
بل صرح الحاوي بانها اسم في صورة الحرف يظهر اعرابه فيما بعده وحظية فعيلة بمعنى فاعلة من
حظيت المراة عند زوجها صارت ذات حظوة والية من الا يالو قصر واصل ذلك ان رجلا
كان لا تحظى عنده امراته فلما تزوج هذه لم يال جهدا في ان تحظى عنده فلم ينفع وطلقها فقالت
الاحظية فلا الية فصار مثلا في كل قضية كان الانسان اهلا مجتهدا فيها ولكنها امتنعت
عليه لعارض عرض من غير جهة وقيل في ان الجهد في المداراة والتحبب لحصول غرض ثم لا يفيد
ولا يحصل الغرض ويروى نصب الاسمين اي ان لم اكن حظية فاني لم اكن الية ومنه لو ذات
سوار لطمتني من كلام حاتم الطائي اسر في بعض احياء العرب فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة
لها وكان من عادة الجاهلية اكل الفصيد في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي انه
فلطمته جارية فقال لو ذات سوار لطمتني اي حرة لان الاماء لا تلبس السوار وذات سوار
فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان لو انما تدخل الفعل وجواب لو محذوف اي لهان علي
ويحتمل ان يكون للتمني فلا حاجة الى الجواب وقوله او غير ذلك بجر معطوف على قولهم اي كما
اذا ضربت المثل بغير ما ذكر من الامثال الواردة على حذف الفعل وفي قوله كما اذا اردت
ضرب المثل دون ان يقول كقوله اشارة الى انه انما يكون من قبيل اتباع الاستعمال الوارد
على تركه اذا ضرب به المثل فانه بترك الفعل محافظ على المثل عن التغيير سواء كان الحذف
قياسا او لا بخلاف مورد المثل فانه ربما يكون لا لاتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره
كما في قول حاتم مثلا او لمعنى آخر كما في قول المراة نفسها وتلك القراين يعني المقتضية
لذكر الفعل المناسب لحذفه وجوبا كما في المفسر او جوازا كما في جواب السوال كثيرة وانا
اجمع لك منها في هذا الموضع على طريق الضبط وذكر القاعدة ما تستعين به على ادراك
القراين التي يمكن ان ينفي ويخرج عن الضبط اذا ذكرت لا على طريق الادراج في قاعدة كلية
ولفظ عني في مثل هذا الموضع كالمقحم لافادة الاحتمال وعدم القطع والاقاطع للانشائية
لا تصلح صلة للموصول فكانه قيل ما يشذ ولذا لم يقل ان يشذ وفي طريقة فيها ومنها
اي دلالة الاعلام نفع

بخطي صفحة ٢٠٢ [margin note, partly illegible]
الفَرْدُ والفصدُ بمعنى

اشارة الى ان الضوابط لا تنحصر فى الثلث المذكورة   منها اى من القراين ان يكون
الفعل المحذوف مفسرا بفعل مذكور فيجب الحذف حذرا الجمع من المفسر والمفسر اما جعل الاسم
المرفوع فاعلا لفعل محذوف والفعل المذكور مفسرا دون ان يجعل الاسم مبتدا والفعل خبرا
لان ان ولو وهلا انما يدخل الفعل دون الاسم وكذا اذا على الاكثر سيما اذا كان فى الكلام
بعده فعل وهمزة الاستفهام وان جاز دخولها على الجملة الاسمية مثل ازيد قام لكن الاستفهام
بالفعل اولى فعند وجود الفعل فى الجملة بعدها يجعل مفسرا لفعل محذوف حذرا عن ترك الاولى
بلا ضرورة بخلاف ازيد قايم وللتنبيه على كون هذا القسم من الاولى دون الواجب اعاد لفظ نحو وذكر له
امثلة لان المحذوف اما ان يكون هو الفعل المذكور مثل ازيد ذهب اى اذهب زيد ذهب
او معناه مثل ازيد ذهب به اى اذهب زيدا ومنها سببه مثل ازيد ذهب اخوه اى اهوِّن
او اتورد زيد ومن المناسب ان يذكر مثال رابع يقدر فيه اعم الافعال مثل ازيد حسبت عليه بمعنى
الوبس زيد وكثير من النحاة على ان المرفوع فى مثل هذا مبتدا والفعل خبره ثم ذكر مثال الغر
اعاد فيه لفظ نحو وهو وايّاى فارهبون لكونه حرفا فى المفعول دون الفاعل وكون المحذوف
الفعل مع الفاعل لا مجرد الفعل والتقدير وايّاى ارهبوا فارهبون وسياتى الكلام فيه
وفى القرآن الرفع وقوله ان ذو لوثة لانا من بيت الحماسة   اذن لقام بنصرى معشر خشن
عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا   اى استبيح ابلى اذن والله لقام بنصرى جماعة فيهم خشونة
وشدة عند الغضب ويقوى لين وضعف فلذا استبيح ابلى   كما سبق البعض له ان اراد
لاضمار الفعل كان المناسب ذكره قبل الشروع فى ضبط القراين مع انه لم يسبق فيه عن
هذا القبيل الا التمثيل نحو ان ذو لوثة لانا وان اراد لكون الفعل المضمر مفسرا فقد سبق
منه ان دخول الاستفهام واذا فى الفعل اوقع وان حروف الشرط والتحضيض يختص بغير الافعال
وان الفعل المضمر لوجود المفسر قد يكون لفظه وقد يكون معناه وقد يكون لازم معناه   ومنها
اى من القراين ان يكون هناك اى فى موضع حذف الفعل حرف جر فان حروف الجر لا تنفك عن الافعال
اى لا توجد بدونها او بدون ما فيه معناها لوضعها كما ينبغى على ان توصل معانى الافعال الى الاسماء
المحروقة بها كزيد المنون فى مررت بزيد وجعل الموقوف بمقارنة اللام فى مررت بالرجل ولفظ قام

ومن الاسمين لقام الماضى ومن الجارة فى قولك زيد مرفوع بقام او مجرور بمن
فاذا اريد تقييده اى تقييد الفعل المطلق احتيج الى دلالة اخرى اى الى قرينة ذات دلالة
سوى الدلالة على مطلق الفعل ثم بيّن ان تلك الدلالة تتفاوت فانه يكون الشروع والاخذ
فى الفعل الذى اضمر اللفظ الدال عليه وتارة يكون غيرها فضلة ومعنى باسم الله اقرأ متلبسا
ومتبركا كما فى تَبَّتْ بالدهن او بوسيلة وللاستعانة كما فى كتبت بالقلم واغا قدر اقرأ
دون ابتدئ القراءة لان الوسية انما تدل عليه وليفيد تلبس الفعل كله بذلك وانما قدر موخرا
لافادة الاهتمام والاختصاص باسم الله   فانه اى باسم الله نقيد ذلك اى باسم الله
اقوم او اقعد او احل او ارتحل او نحو ذلك   وتارة يكون الاقتران اى اقتران الفاعل
بالفعل وتلبسه به لا مجرد شروعه فيه كالمعرس اقترن بالاعراس والمفوض بالتفويض ومن
البعيد ما يقال المراد الاقتران بين الشيئين او اقتران الفعل الخاص بحرف المضافة
بالرفاء اى الالتيام والاتفاق اعرست اتخذت العرس وهو على قصد الدعاء ذكره فى الكشاف
اليك يفوض الطاهر ان قصده ان الظرف لغو والاختيار فاعل يفوض ويحتمل ان
يكون اليك الاختيار مبتدا وخبرا ويقدر متعلق الظرف اللغو يفوض بقرينة المقام
فانه لا يراد المعنى الحصول لانه الذى يعم استعماله فى جميع الظروف عند انتفاء قرينة
الخصوص وفيه دلالة على تقييد المطلق الذى يعم الحصول والقيام والقعود وغيرها واشارة
الى رد ما يقال فى مثل هذا المقام من ان المراد كاين او كاين فالمراد كان التامة لا الناقصة
اذ لو اريد فى مثل زيد فى البلد كان فى البلد على كان الناقصة كان الظرف مستقرا يكان آخر
ولم يجر الى ما لا يتناهى   غير ذلك من مقيدات الاحوال اى من الاحوال المقيدة للفعل
المطلق الدال عليه حرف الاضافة وقد عرفت ان المراد بالاحوال ههنا ما يعم الاحوال وههنا
فان الحال يكون مغنية عن ذكر يكتب مع ان المغنى عنه هو قول السايل من اكتب وذلك لسبق
ذكر الفعل فى مثل مررت اليوم وبزيد وضربت القوم وللتاديب وعليه قوله تعالى
ولتكملوا العدة الآية اى شرع ما ذكر من الامر بمراعاة العدة وتعليم كيفية القضاء والترخيص
فى اباحة النظر ولتحيوا الحق اى فعل ما فعل وليدخل المومنين جنات اى قضى ذلك وقد بعد

منها سبق السوال مثل زيد في جواب من مررت وفي المسجد في جواب اين صليت ومبناه
على ان حرف الاضافة ايضا قرينة كوقوع الكلام جواب السوال ثم خصوص السوال دلالة
على تقييد مطلق الفعل   وعليه قوله تعالى الاخفاء في ان الكلام مفروض النحو
لكن عند التحقيق يكون الله جواب سوال واقع المقدر والدليل على ان المرفوع في جواب من فعل
فاعل لا مبتدا بتقدير زيد فعل كما هو انه عند ترك الحذف في الجواب يقع فاعلا كقوله تعالى
ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيي العظام وهي رميم
قل يحييها الذي انشاها اول مرة وانه فيه تعليل الحذف وان كان القياس تقديم المسئول عنها
فيكون التقدير زيد فعل   ليبك يزيد على لفظ المبني للمفعول ورفع يزيد وضارع فاعل
فعل محذوف جوابا السوال من يبكيه اي يبكيه ضارع ذليل لاجل الخصومة ومختبط مما تطيح
الطوايح اي سايل من اجل اطاحة المطيحات اي اهلاك الوقايع ماله لان يزيد كان
عونا للاذلاء غيثا للسوال والفقراء وفي المفصل ان التقدير ليبكه ضارع وهو
اليق بالمعنى كما ان يبكيه ضارع اوفق بسوال من يبكيه وقوله يسبح له فيها الوجه ان
ان يكون القايم مقام الفاعل هو الظرف الاول اعني له لانه السابق في اللفظ
والمفعول له في المعنى   وكذلك يوحي اليك ربك وكذا وقع في قسم النحو والمعاني القران
كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم   ومن البناء على السوال
يعني على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف يكون الكلام في موقع الجواب لسوال مقدر
كانه لما قيل نعم الرجل ورجلا قيل من الرجل فقيل هو زيد وبهذا يظهر ان جواب من
المنطلق المنطلق زيد لا زيد المنطلق وان جواب من المطالب المطالب المستهدلة عكسه
وقد سبق الكلام في ذلك   وان هذا التركيب ابتدا كلام لبيان فضيلة هذا التركيب
اعني بناء الفعل للمفعول ثم ذكر الفاعل مرفوعا بمحذوف واشترط ان يكون عن مليح
عالم بما تقتضيه كل حال ليتحقق قصده بمزاياه ولطايفه فيصح حمل الكلام عليها ويصل
الى مليح كذلك ليطلع على دقايقه فيحمل عليها كما لذة انما يظهر كما لها اذا كان كل من
البايع والمشتري عالما بحالها المناطحة مضاربة الكبشين بقرونهما والسماك كوكب

تعليل

لو ترك الارتفاع لكان اظهر

والثوابت

من الثوابت ليس على من البواقي لان السموك معناه العلو والارتفاع فصار مثلا في ذلك
الافتنان الافتطاع والارتجال الافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع والاسلوب
حاق المعنى وسطه وحقيقته فص الشي خيار مستعار من فص الخاتم مستجاب التركيب
ما تضمنه واللطايف وضمير ستنظر للمساوقة وقوله من علم اي عظيم كامل وبهذا يظهر
ما في التقييد اذ ليس كل متعد عن ذلك وقوله منزله ما يليق به اي بذلك المتكلم الذي اساء
اعتقاده فيه بحيث اعتقد انه نازل الدرجة في البلاغة فسخ ان يكون كلامه كذلك
ومما يشهد لك دفع لما ذكره صاحب الكشاف من ان قراءة علي رضي الله عنه سوهن بلفظ المبني
للفاعل مناقض ما روي من تخطيه السايل القايل من المتوفي بلفظ اسم الفاعل وليس المراد
ان للتوفي معنيين احدهما الاماتة وقبض الروح وعليه استعمال العامة وثانيهما الاستيفاء
واخذ الحق وعليه استعمال البلغاء بل معناه الاستيفاء واخذ الحق الا غير لكن عند الاستعمال
يقدر مفعوله النفس فيكون الفاعل هو الله تعالى او الملك على ما قال تعالى قل يتوفاكم ملك الموت
وهذا هو الاستعمال الشايع وقد يقدر مدة العمر فيكون الفاعل هو الميت لانه الذي استوفى
مدة عمره وحظه من الحيوة وهذا من المعاني الدقيقة التي لا يتنبه لها الا الافراد من البلغاء
فحين عرف علي رضي الله عنه من السايل عدم تنبهه لذلك لم يحمل كلامه عليه   الى
استخراج علم النحو اي طلب خروجه من القوة الى الفعل بتقرير قواعده وتحرير مقاصده
والظاهر ان المراد باول ايه النحو ابو الاسود الدؤلي بدليل قوله فاخذ فيه اي شرع بعد امر
علي رضي الله عنه قال   ابو سعيد السيرافي في كتاب اخبار النحويين اكثر الناس على ان
اول من رسم النحو هو ابو الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان وكان ممن سكان
البصرة وكان ممن صحب عليا رضي الله عنه وسمع قاريا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله
بالجر فقال ما ظننت ان امر الناس يرجع الى هذا فجد الى استخراج علم النحو وعن ابن عياش
عن عاصم قال اول من وضع العربية ابو الاسود الدؤلي وقد امر له زياد بذلك حين جاء رجل
اليه فقال توفي ابانا وترك بنونا فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه قوله المدلول عليها
يزيد لانه الذي يعني بتقدير السوال وان كانت القرينة على خصوصية السوال هي قوله تبكي

فيكون الكلام حينئذ ...

القران   والبوت ظاهر وهو ان سوق الكلام على وجه يكون كل ما يذكر فيه عمدة
وركنا من الكلام بحيث لا يتم الكلام بدونه احسن وافضل من ان يكون بعض المذكورات
فيه مستغنى عنه فى تمام الكلام وان كان محتاجا فى افادة المرام ومعنى البوت فى امثال
هذه المقامات سوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب   بخلافه اى بخلاف الكلام
فى النظم الاخر الذى هو البناء للفاعل ونصب الوارث وهو وان كان افضل من جهة
ان الحصول بعد الشوق والطلب اعز واوقع فى النفس من المنساق بلا تعب لكن لا يخفى
ان المرزوق من حيث لا يحتسب وحصول نعمة لا يرتقب يكون الذ فيكون هذا النظم بهذا الاعتبار
افضل سيما وليس فى الاخر طول يناسب الشوق والطلب   اى الكلام على ذلك
النظم اى النظم الاخر الذى هو البناء للفاعل يكون كالمتناقض من حيث الظاهر انما قال
كالمتناقض لظهور ان ليس مدلول احد الكلامين نفى ما اثبته الاخر بالشرائط المعتبرة
فى التناقض وانما قال من حيث الظاهر لان جعل الشى مفعولا وفضلة انما دل فى الحقيقة
على عدم الحاجة اليه فى تمام الكلام بحسب النحو لا فى اداء المقصود والتقديم انما دل على كونه اهم
واعنى بشانه فى الذكر واداء المعنى وهذا لا يشبه التناقض ومن الغرض ما تعال له الاحتراز
عن نظم المبنى للمفعول فانه ايضا كالمتناقض لكن لا من حيث الظاهر بل من حيث التقدير لان
فى لكل زيد فى تقدير يكتبه زيد بتقديم المفعول ثم قال وفى هذا الوجه نظر ذكر فى الحواشى
الحواشى الموعودة فى صدر الكتاب بقوله وها انا اعمل حواشى جارية مجرى الشرح للمواضع
المشكلة ولم ينقل وكانها لم تعمل والظاهر ان ابهام الجمع بين المتنافيين من جملة المحسنات
والمرجحات على ما ذكر فى بحث الاطناب فى وجه حسن نعم الرجل زيد ولا يصلح للمرجوحية
وقيل ان تقديم المفعول على الفاعل حاصل فى هذا الوجه ايضا اذ التقدير يكتبه زيد
ورد بانه لضرورة اتصال الضمير فلا يوجب ذلك الاعتناء وبهذا اندفع ما قال فى وجه النظر
انه لو صح ما ذكر لكان تقديم الفاعل احسن دائما مع انه ممتنع فى بعض الصور كضرب زيدا عمرو
مزدعا الارند وقيل لانه يوجب ان يكون التشبيه احسن من امثلة الاستعارة سيما
المرشحة مثل رايت اسدا له لبد اظفاره لم تقلم لشبه التناقض من دعوى الاسدية

ونصب القرينة المانعة   ومن قبيل ما نحن بصدده نفى حرف الفعل بقرينة كون
هذا م   الكلام جوابا لسوال مقدر وان كان حذفا وسوا الا فى المفعول والامثلة السابقة
فى الفاعل ولم يحمل على كون شركاء الجن مفعولى جعلوا ولله ظرفا لغوا قدم للاهتمام
فى انكار اثبات الشركاء على معنى وجعلوا الجن شركاء لله على ما ذهب اليه صاحب الكشاف
لان المنكر هو اثبات الشركاء الجن كانوا ام غيرهم وجمع الشركاء لزيادة التقريع حيث
اثبتوا شركاء لمن لا يصح له شريك ومعنى دلالة السوال المقدر على الفعل المضمر انه من القرائن
التى تغنى عن ذكر الفعل وهذا لا ينافى كون المنشا للسوال والدال على خصوص الفعل
هو الكلام السابق   من جهات الاستدعاء له اى للفعل وجهات اللفظ
يعنى من جهات الذكر المقابل للحذف وذلك لكون الاصل هو الذكر وكزيادة التقرير وبسط
الكلام والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك مما ذكر فى اثبات المسند اليه
وبحسب كثرة الجهات المذكورة قال نبهت على امثالها غير مرة بمعنى بل مرارا وانتصابه
على المصدر اى تنبيهات كثيرة او على الظرف اى فى حالات ولا يخفى ان المقتضى بالذات
للاثبات هو تلك الجهات وانما اسند الى استعمال المقام عليها بالواسطة واما الجعل
مثل افادة التجدد وتقوى الحكم والتخصيص باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فليس مستقيم
لانها جهات لكون المسند فعلا او جعل فعليه سواء كان ثابتا او محذوفا
واما الحال المقتضية لترك مفعوله اى مفعول الفعل فهى قصد المتكلم الى تعميم المفعول
وامتناع المتكلم فى رواية الرفع او القصد الى امتناع الفعل فى رواية الجر عن ان
يقصره السامع على المفعول الذى يذكر معه متجاوزا غيره مما يصلح لمفعوليته ولم يذكر
واشترط قصد الاختصار اذ لا يتحقق بدونه مقتضى حذف المفعول لجواز ان يعم بذكر
جميع ما يصلح ان يكون مفعولا اما تفصيلا ان امكن واما اجمالا مثل يعطى كل شى
ويدعو كل احد واعترض بانه لا بد من قرينة تدل على المفعول العام لامتناع الحذف
بدون القرينة وح يكون الغرض من الحذف مجرد الاختصار اذ التعميم قد حصل من دلالة القرينة
على عموم المقدر واجيب بانه يجوز ان يدل القرينة على ان هناك محذوفا من

من غير دلالة على خصوص او عموم ويحمل على العموم حذار الترجيح بلا مرجح فلمح اسناد افضاء الحذف الى قصد التعميم والاختصار مثلا اذا قلت في مقام المدح فلان يعطي ويمنع لا يعني انه يصدر عنه هذا الفعل من غير قصد الى مفعول لم تقم قرينة على خصوصه او عمومه علم من الحذف انه للعموم لامتناع الترجيح والمعنى يعطي ما يصلح ان يعطى ويمنع ما يجب ان يمنع وعلى هذا باقي الامثال ذهابا مصدر في موقع الحال وايهاما مفعول له

ويوجد هذه الحصة اشارة الى ان اللام في يفعل الاعطاء للحقيقة ويفهم منه في المقام الخطابي عموم المعطاءات بعلة ايهام ان القصد الى فرد منها دون فرد يقود الى ترجيح احد المتساويين على ما ذكر فيما احتمال من كون اللام لتوقف العهد ورجوع الحقيقة الى المنزل منزلة المعهود وتفويض الاستغراق الى المقام وهذا معنى قوله بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق وهو مع وضوحه قد خفي على الشارح العلامة حتى ذهب الى انه اشارة الى ما ذكر في آخر بحث تعريف المسند باللام من ان مثل حاتم الجواد محمول على الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم فكذا ههنا ينزل فعله الذي هو غير الاعطاء منزلة العدم ويكون المعنى انه لا غير موجد هذه الحقيقة لا غيرها وذهب ان تقدم المسند اليه المظهر ايضا يفيد القصر على فليت شعري ما الذي يفيد القصر على المسند حتى يكون المعنى انه لا يفعل غير الاعطاء وعليه اي على القصد الى نفس الفعل قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وظاهر هذه العبارة القصر مع انه صرح بانه يجوز ان يكون واتم تعلمون من قبيل حذف المفعول لمجرد الاختصار مع كونه مقدرا مرادا للتنبيه من هذا ان كل ما ذكر من فوائد التراكيب ليس مما يتعين بحيث لا يمتنع ان يكون الفائدة غيره او القصد الى مجرد الاختصار اشارة الى ان في الصور الباقية ايضا اختصارا وان كان مع نكتة اخرى هي المحتمة وقوله اولا لاستدعاء الموصول اشارة الى ان تقدير المحذوف فيه لازم لا يصح الكلام بدونه وثانيا لانصاح ان المراد اشارة الى ان تقدير المفعول وان لم يكن لازما محتاجا اليه في صحة الكلام لكنه جلي لا سترة به وثالثا لانصباب الكلام اشارة الى انه يؤول الكلام الى التقدير وان كان الظاهر عدمه حتى ان

هذا بمنزلة الوسط بين القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار مع انصباح المفعول وبحسب ذلك ما ذكر الشيخ عبد القاهر ان الفعل المتعدي قد لا يكون له مفعول يمكن النص عليه فيكون متروك المفعول بمنزلة غير المتعدي مثل فلان يامر وينهى يعني اليه الامر والنهي وانه سواء امات واحيى يعني منه الاماتة والاحياء فلا يذكر له مفعول ولا يقدر لئلا ينقض الغرض فانك اذا قلت فلان يعطي الدنانير كان المقصود بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا وكان كلاما مع من اثبت له اعطاء لكن لم يعلم الدنانير لا مع من نفى ان يكون منه اعطاء بوجه من الوجوه ومنه ما يكون له مفعول معين يمكن النص عليه الا انه يحذف لقربه وينقسم الى جلي لا سترة به مثل اصغيت اليك اي اذني واغضيت عليك اي جفني والى خفي يدخله السترة وهو متنوع فمنه ما يكون الغرض منه بيان حال الفاعل وان ذلك الفعل دابه كقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب جزى الله عنا جعفرا حين ازلقت بنا نعلنا في الواطئين فزلت ابوا ان يملونا ولو ان امنا تلاقي الذي لاقوه منا لملت والاصل لملتنا فحذف المفعول فكانه قد ابهم امره ولم يقصد الى معين كما تقول قد مل فلان تريد دخله الملال ولو قال لملتنا كان بمنزلة ان يقال لدخلها ما يملها منا فلم يصلح الا ان يراد به العموم وانه بحيث يمل كل ام من كل ابن وعليه قوله تعالى ولما ورد ماء مدين الآية فانه حذف المفعول من اربعة مواضع لان ذكره ربما يخل بالغرض فانه لو قيل مثلا تذودان غنمهما لتوهم ان الانكار انما جاء من ذودهما الغنم لا من مطلق الذود كما تقول ما لك تمنع اخاك فان الانكار من منع الاخ لا من مطلق المنع وههنا زيادة كلام اوردناه في شرح التلخيص من الاحتمالين يعني احتمال القصد الى نفس الفعل واحتمال القصد الى مجرد الاختصار وتقدير المحذوف بحسب دلالة القرينة وانما قال الكثير لان بعضها مما تعين فيه احد الاحتمالين مثل وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون فانه للقصد الى نفس الفعل ومثل فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبة حالكم اذا شاء فاعله ضمير الصدع الاعصم في البيت السابق فلو ان من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الاعصما الصدع بفتح الصاد والدال من الوعول الوسط بين العظيم والصغير والاعصم

الذي باحدى يديه بياض مشجوج اي بزكة اوحياضا مملوة النبع بنجوم تتخذ منه القسي
والنائم نجرا سود قبل هو الابنوس فان شيت لم ترقل الست لطرفه بصف
ناقته بحسن الاطاعة والارقال ضرب من الخبب والاسراع مخافة ملوي اي سوط مفتول
من القد هو سير يقد من جلد غير مدبوغ محصد محكم مفتول عقيق وزرود موضعان بالادي بخد
على حذف الكاف اي لى بلاد وكان مقتضى المناسبة ان يذكر الابيات عقيب قوله تعالى ولو
شا لهديكم لانه حذف مستمر لمفعول المشية اداوقعت شرطا وكان المفعول هو مضمون الجزاء ولم يكن
تعلق المشية به غريبا فلم يعرف في قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري
فلو شيت ان ابكي بكيت تفكرا لان مفعول المشية البكاء الخفية ومضمون الجزاء بكاء التفكر
ولا في قوله فلو شيت ان ابكي دما لبكيته عليك ولكن ساحة الصبر اوسع لان تعلق المشية
ببكاء الدم غريب اوالرعاية لا لاظهر انه على حذف المضاف اي قصد الرعاية
ولاخفاء في ان ترك ما قلاك لا ما قلى ليس لمجرد الاختصار والمعنى ما ابغضك نفيا
لما قال المشركون من ان محمدا قد ودعه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحي بسبب انه
سيل عن اصحاب الكهف والروح فقال ساخبركم غدا من غير ان يقول ان شاء الله تعالى
من الاعتبارات المناسبة للترك لخوف ذكره واخفاء امره وتطهير اللسان عنه
او عكسه وتلقي الانكار ونحو ذلك مما ذكر في حذف المسند اليه والمسند
واما الكاف المقتضية لاثباته اي اثبات المفعول لخلو محل الكلام ومورده عن موجبات الترك
فذكر على ما هو الاصل لعدم الداعي الى الحذف او وجود المقتضي للاثبات مع المقتضي للحذف
فذكر عملا بالاصل وجهات الاثبات كثيرة جدا كالتبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة
السامع والتسجيل في القضية والتعظيم والاهانة ونحو ذلك وكان المص ذكر بسط الكلام
بكليه اولانه وجه آخر غير زيادة التقرير مثال زيادة التقرير بينت الموالك وفوضت الامر الملك
ومثال بسط الكلام والاستلذاذ ما اذا قال لك الحبيب هل تريد وصالي فتقول
اريد وصالك واحب جمالك واناجي خيالك والتمثيل نحو نعبد اصناما في جواب ما تعبدون
ليس بمستقيم لانه من صور الواقع مقتضى الحذف بل عن صلوحه واما الكاف المقتضية

لاضمار

لاضمار فاعله ليس لتخصيص اضمار الفاعل واظهاره بالذكر من بين سائر احواله جهة
ولا لتخصيص الفاعل بذلك من بين سائر المتعلقات على ان فيما سبق من اضمار المسند اليه
غنية عن ذلك ولا ضرورة الى تفسيره بالمبتدا زارت اي الجنية فان ذكرها
في حكم المسبوق لما ان المحب لا يخلو عن ذكرها والحق انه لما جاز استتار ضمير الفاعل جعلوا
امثال هذا من باب الاضمار بتكلف في مرجع الضمير ولم يجوزوا حذف الفاعل ومثله
حتى توارت بالحجاب اي الشمس وحتى اذا بلغت التراقي اي الروح وفي كلامهم فلم حلقت
ان لم احدع الرحال اي اللحية وهو كثير والرواق ستر يمد دون السقف والقلادة ما يعلق
المراة في العنق والنطاق شقة تلبسها المراة على مامر والمنطقة التي تشد على الخصر ولا
انسب بالمراة والنابية بالمقام في الافتتاح اي ابتداء الكلام وان لم يكن مطلع
القصيدة والقيل اسم كالمقال منقول من قيل وقال الفعلين في الحديث نهى عن القيل والقال
الخنا الفحش وقد خني بالكسر واخنى عليه في منطقه افحش مهلا مفعول قال اي اهل امهاله فقد
ابلغت والابلاغ وسو الايصال والتبليغ اسماع اي شتمي واصله اسماع ما يكره
يزعم امر المومنين مبني على ما ذهب اليه من ان الالتفات لا يستدعي سابقة التعبير بطريق آخر
بل يكفي فيه مقتضى الظاهر ذلك واما اعتبار التقديم والتاخير الاضافة بيانيه
اي الاعتبار الذي هو التقديم والتاخير لان المراد به الامر الذي اعتبرته واعتبرت المعنى
نظرت اليه وراعيت حاله ولذا قال في صدر الفصل ان الفعل اعتبارات مجموعها راجع
الى الترك والاثبات الى آخره وضم ان يقع لاعتبار التقديم والتاخير وقيد الفاعل بالمعنوي
احترازا عن مثل عرف زيد للاتفاق على امتناع تقديم الفاعل اللفظي وانه لا وجه
لارتكاب الوجه البعيد الذي هو الحمل على كونه بدلا عن الضمير وكان ينبغي ان يمثل بنحو حل عرف
ايضا ومثل للنوع الثاني بثلثة امثلة لان التعدية اما الى واحد او الى اثنين متغايرين
او غير متغايرين وفي المتعدي الى الثلاث راجع الى الضمير اذ واحد مغاير واثنان غير متغايرين
ولا يخفى انه يجي في غير المتغايرين تقديم احدهما مثل زيدا علمت منطلقا او منطلقا
علمت زيدا وفي المتغايرين تقديمهما مثل زيدا درهما اعطيت ومثل للنوع الثالث

بتقديم الفاعل على المفعول وبالعكس وتقديم الاول على الثاني وبالعكس في المتغايرين
وغير المتغايرين واقتصر ههنا من امثلة ما يتصل بالفعل على المفعول به الا انه اعم وسنشير
اليه في اثناء المباحث لكنه اي العالم بالفعل مخطئ في فاعل الفعل بان حسبه غيرك
مثلا وانما هو انت او في تفصيل بان حسبه انت مع مشاركة الغير وانما هو انت وحدك فتقديم الفاعل
المعنوي وتقول انا سعيت في حاجتك رد الخطائه في تعيين الغير او في مشاركته معك وتوكد
على الاول نحو لا غيري او لا غيري وان اظنه غيرا لانه الصريح في نفي الغير وعلى الثاني نحو وحدي
ومنفردا لانه الصريح في قطع الشركة شاهد صدق بالاضافة والمعنى على الوصفية
على ما ذكرت من كون التقديم لنفي انفراد الغير او مشاركته الا ان انكار تعليم المخاطب اياه انما يحسن
ح اذ لو شاركه المخاطب او انفرد به لجاز ان يكون اعلم بحال الضب فيحسن منه التعليم والحرش
الضب هو ان يحرك يده على جحره ليظنها حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذ
وليس اذا قلت تحقيق وتوضيح لكون الحصر ورد الخطاء مستفادا من التقديم ببيان انتفائه
عند عدم التقديم بان لا يكون في الكلام فاعل معنوي مثل سعيت في حاجتك او يكون لكن
لم يقدم مثل سعيت انا في حاجتك واسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله بجب
واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وهو تامه انت واسمه
وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وضمير منه للسامع وضمير موجود للسعي وضمير نقصه
للموجد وقصده منصوب معطوف على ان يكون وضمير بل اذا قلته للمثال الثاني اعني سعيت انا
في حاجتك لانه الذي يفاد به وجود السعي من غير شائبة تحقق في الاسناد الى المتكلم او هو
او نسيان على ما هو فائدة التأكيد بخلاف سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على عدم التجوز
والسهو والنسيان اذ لا تأكيد وانما خص هذا بالبيان لانه محل الالتباس بل انا سعيت
فليتأمل فانه قد وقع في هذا المقام لبعض الاعاظم ما يقضي منه العجب واعجب منه انه لم يتنبه
احد من فضلاء زمانه والناظرين في كلامه ومنه اي مما قصد بتقديم الفاعل المعنوي
افادة الحصر والاختصاص وان لم يكن الخبر فعلا بل صفة قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب عليه
وما انت علينا بعزيز قصدا الى اختصاص النفي بمعنى ان عدم العزة مقصور عليك لا يتجاوز الى رهطك

لا بمعنى نفي الاختصاص بمعنى انت منفردا بالعزة وهو ظاهر واستدل على كونه للاختصاص
بقول شعيب عم في جواب هذا الكلام ارهطي اعز عليكم من الله اي من نبي الله فانه لو لم يكن
قصدهم اختصاصه بنفي العزة بل مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم لم يستقم هذا الجواب
ولم يكن مطابقا لمقالهم اذ لا دلالة لنفي العزة عنه على ثبوتها للغير وانما يدل على ذلك الاختصاص
بنفي العزة واعترض صاحب الايضاح بان هذا من باب انا عارف وهو لا يفيد الاختصاص
وفاقا وانما يفيد التقديم على الفعل مثل انا عرفت وكون المشتقات قريبة من الفعل
في القوى لا يقتضي كونها كالافعال في الاختصاص والتمسك بالجواب ضعيف لجواز ان يكون
جوابا لقولهم ولولا رهطك لرجمناك فانه يدل على ان رهطهم هم الاعزة حيث كان الامتناع
عن رجمه بسببهم لا بسببه ومعلوم بحسب الحال والمقام ان ذلك لاعزتهم لا لخوفهم والاعراض قوي
ولا قائل بالحصر في مثل انا عارف وانت عارف وهو عارف لكن ذهب صاحب الكشاف
وغيره الى الحصر في مثل وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا
مما يلي الضمير حرف النفي وان كان الخبر صفة لا فعلا ووجهه ان الضمير في مثل عارف انا مبتدأ لا غير
كما في انا عارف فلا تقديم ولا حصر واما في ما عارف انا هو فاعل واقع موقع الخبر والصفة في معنى
الفعل حتى كان مع الفاعل كلاما تاما كصريح الفعل وكان ما انا عارف او بعارف بزيادة الباء
من قبيل ما عرفت في اعتبار التقديم وافادة الاختصاص بخلاف انا عارف وفي قوله من الله
اشارة الى دفع الاشكال بان كلامهم انما وقع في شعيب عليه السلام وفي رهطه وانهم الاعزة
دونه من غير دلالة على انهم اعز من الله تعالى وقد يجاب بان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله
فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله وبان المعنى ارهطي اعز عليكم من الله
حتى كان امتناعكم عن رجمي بسبب انتسابي اليهم وانهم رهطي لا بسبب انتسابي الى الله ولاني
رسوله وقوله علينا متعلق بعزيز وجاز لكون المعمول ظرفا والباء زائدة ولكن ان يجعله
متعلقا بمحذوف يفسره الظاهر وما ذلك اي كون التقديم مفيدا للاختصاص
بمعنى ثبوت الحكم المثبت او المنفي للمسند اليه المذكور ونفيه عما سواه يمتنع ان يقال ما انا
سعيت في حاجتك ولا احد سواي لان مفهوم ما انا سعيت ان غيرك سعى لمحض النفي

لاعز

بك ومنطوق ولا احد سواى ان غيرك لم يسمع منتنا قض وقول فى الموضعين
لا انت لا دخل له فى النهى لزوم التناقض واما موسان للواقع وكذلك اذا
اكدت لانه لا دلالة على اختصاص النفى وثبوت اصل الفعل للغير فلا تناقض
ولذلك ايضا اى لكون التقديم لاختصاص النفى وثبوت اصل الفعل لغير الفاعل المقدم
وكونه فى النفى للرد على من اعتقد ثبوت الفعل للمذكور المقدم وكونه فى النفى للرد على سنفتح
ان يقال ما انا رايت احدا من الناس لا يستلزمه ان يكون ردا على من اعتقد انك رايت
كل احد واصاب فى ثبوت اصل الفعل وانما اخطاء فى الفاعل حيث زعم انه انت
بالانفراد او بمشاركة الغير فيفتت ان يكون اثبات الفاعل مبيّنا ان رؤية كل احد متحقق
لكن الراى غيرك لا انت ولا يستقيم ذلك بدون التقديم سواء كان بدون تاكيد الفاعل
مثل ما رايت احدا او معه مثل ما رايت انا احدا لا انتفاء موجب الاستقباح واما على
الاستحسان بلزوم وجود معتقد كذلك لا بلزوم الفساد فى مدلول الكلام وهو وجود
انسان قد رأى كل احد لانه قد تعرض نحو ما انا سعيت فى حاجتك ولا احد سواى
لفساد الكلام بحسب الدلالة على امر محال فى جانب المتكلم فتعرض ههنا للفساد وجهة الدلالة
على امر محال فى جانب المخاطب ليعلم الامتناع من وجهين بجراءة كل فيما اجرى فيه الاخر
فان قيل المنفى هو الرؤية الواقعة على احد من الناس وانما عم بوقوعه فى سياق النفى
فلا عموم فى جانب الاثبات فلا يلزم الا وجود معتقد انك رايت احدا من الناس
والمدلالة على ان غيرك رأى احدا من الناس ولا استحالة فى ذلك قلنا
لما كان التقديم لرد خطاء السامع فى الفاعل مع اصابته فى الفعل كان الفعل مثبتا
للغير على الوجه الذى نفى عن المذكور من العموم والخصوص وساير القيود سوى الفاعل
فلما نفى عن المذكور على وجه العموم فى المفعول كان ثابتا لغيره كذلك ومعتقد السامع
ثبوته لك كذلك فلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان انسانا قد رأى كل احد واصاب
وان ذلك الانسان انت واخطاء وانت نفيت ان يكون انت ذلك الانسان
وقررت الرؤية على وجه العموم فى المفعول لغيرك وبهذا يظهر ان هذا الاستحسان

ار هذا التقرير الذى ذكرنا فى الجواب

جار

جار فى كل منفى عام مثل ما انا قلت شعرا ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت رجلا على
ما صرح به الشيخ عبد القاهر معللا باقتضائه المحال وهو ان يكون ههنا انسان
قد قال كل شعر فى الدنيا واكل كل شئ يؤكل ورأى كل رجل وكذا اذا اخرج منه البعض
مثل ما انا ضربت الا زيدا لاقتضائه ضرب كل احد سوى زيد لانه فى معنى ما انا ضربت احدا
الا زيدا ويظهر فساده مما قيل انه قد سقط ههنا لفظ كل من قلم الناسخ وانما الصواب
ما انا رايت كل احد ومما قيل ان هذا مختص بلفظ احد لانه اذا لم يكن مبدل الهمزة
من الواو فهو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع
ولا يستعمل فى غير النفى الا مع كل تقول ما جائنى احد ولا تقول جائنى احد بل كل احد نص عليه
جمهور ائمة اللغة فههنا جاز فى ما انا رايت احدا ان يكون بدون كل واما فى الاثبات
للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص فلا يكون الا مع كل وكان المعنى ان غيرى رأى كل احد وهذا
بخلاف احد بمعنى واحد فى العدد فانه كثير فى الاثبات مثل قل هو الله احد وبندفع ايضا
ما يتوهم من ان اختصاص النفى العام بالمذكر لا يقتضى سوى ان لا يصدق على الغير انه
لم ير احدا ولا استحالة فيه اذ يكفى فى ذلك ان يكون قد رأى واحدا من الناس لان الايجاب
الجزئى كاف فى رفع السلب الكلى نعم لو وقع الخطاء فى فاعل النفى العام لا الايجاب بان اعتقد
المخاطب ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب وان ذلك الانسان غيرك واخطاء وانت
تريد رد خطائه فى فاعل ذلك النفى العام المقرر صح منك ان تقول انا ما رايت احدا بتقديم
المسند اليه على حرف النفى بمعنى انا الذى لم ير احدا لا غيرى كما تقول انت لا تكذب قصدا
الى الاختصاص دون التقوى واما فى ما انا رايت فالخطاء انما هو فى فاعل الرؤية
لا نفيها ويحترز اى ولذلك يحترز والتعبير عن عدم التجويز بالنهى والاستحسان والاحتراز
على عادة افتنانه فى الكلام وترك تعليل امتناع ما انا ضربت الا زيدا بما ذكر فى ما انا رايت
احدا الى التعليل بان نقض النفى بالا يقتضى ان يكون ضربه وبعدم الضمير والايلاء حرف النفى
بعض فى ان يكون ضربته بيان للامتناع بوجه آخر وتكثير للفائدة واتباع للشيخ عبد القاهر
وصاحب الكشاف وضم ايلائه حرف النفى اى جعل الضمير يلى حرف النفى ويتبعه بلا فصل

اى العموم فى جانب النفى والاثبات

أي تقديم الضمير اشارة الى ان مجرد التقديم لا يقتضي ذلك كما لو قلت انا ما ضربت الا زيدا
لانه في معنى انا الذي لم يضرب الا زيدا وهو صحيح اما ان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون
ضربته فظاهر لان الاستثناء من النفي اثبات واما ان تقديم الضمير يقتضي نفي ذلك فلانه
يكون لرد الخطاء في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد فيكون المعنى ان هذا الضرب
الواقع على من عدا زيدا مسلم مقرر لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا لكما لا يكون
مضروبا لغيرك ثم المستقض بالا هو هذا الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو
واقعا على زيد ويلزم كون زيد مضروبا به غير مضروب هذا محال فاندفع منع صاحب الايضاح
عموم المقدمة واما دفعه بان المنفي عن المتكلم هو الضرب المطلق لانه لم يذكر له مفعول فنفيه
يستلزم نفي ضرب زيد وغيره لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فلا يكون زيد مضروبا له
وانما لم يحمل المنفي هو الضرب الواقع على من عدا زيدا لانه يستلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان
الضرب الواقع على كل احد سوى زيد ثابت للمتكلم فنفى ان يكون هو الفاعل لذلك الضرب
المحقق وهذا باطل فليس بشيء لان الاستثناء المفرغ صريح في ان المنفي ليس هو الضرب
المطلق بل المقيد بمن عدا زيدا واستلزامه كون المخاطب معتقدا ان المتكلم قد ضرب جميع من عدا
زيدا وكونه السبب في عدم صحة التركيب هو عين دعوى الخصم فكيف يلزم به فان قيل
اذا كانت المناظرة في فاعل ضرب واقع على من عدا زيدا كان الاستثناء والاثبات وتصحيح الكلام
ببطلان ذلك وبطلان اعتقاده وح لا يكون من نقض النفي بالا في شيء قلنا نعم في التقدير
الا ان ظاهر الكلام على انه استثناء مفرغ من النفي فيكون النفي منتقضا بالا ولعل
السؤال اقوى وعليك بالتامل والتدبر في بحث ما انا رايت احدا وما انا ضربت الا زيدا
والتصفح لكلام الشيخ فان المقام من مطارح الانظار ومدارج الافكار ومعارك الاراء
ومصادم الاهواء   والحالة المقتضية للنوع الثالث اعني اعتبار التقديم والتاخير
فيما سوى الفعل وغير الفاعل من المتعلقات هي ان يكون هناك من يعتقد وجود فعل وهو مصيب
في ذلك لكنه مخطئ في المفعول او غيره من مقيدات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب
وما ذكره المصنف من كون الحالة جزئيا من جزئيات تقديم المفعول انما يصح على قصد التخصيص وبناء الكلام

وانه

وانه وفيه اشعار بان مثل ما زيدا ضربت لتخصيص النفي لا لنفي التخصيص على ما يسبق الى الوهم
وانه لرد الخطاء في مفعول الفعل المثبت لا المنفي كما في قولك زيدا لم اضرب بالتقديم
على حرف النفي ايضا وقوله والنفي الواقع اشارة الى دفع ما عسى يتوهم من الاعتراض على اطلاق
القول فيما سبق بامتناع ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري وههنا بامتناع ما زيدا ضربت
ولا احدا من الناس يعني ان ما ذكرنا من النفي مختص بما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطاء
في الفاعل او المفعول واما اذا كان التقديم لغرض آخر كما اذا ظن بك القائل الذي تقدم
الذي تقدم المسند اليه او المفعول على الفعل ظنا فاسدا انك تعتقد قد ضرب عمرا او انك
تعتقد كون زيد مضروبا لغيره ثم قال لك قولا كاذبا في صورة ظنه انك تعتقد قد ضرب عمرا
زيدا ضربت اي لا غيرا ردا للخطا بحسب ظنه وفي صورة ظنه انك تعتقد كون زيد مضروبا لغيره
انا ضربت زيدا اي لا غيري ردا للخطا بحسب ظنه فانه يصح منك ان تقول له ردا للمثال الاول
ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او للمثال الثاني ما انت ضربت زيدا ولا احد سواك بتقديم المفعول
في الاول والمسند اليه في الثاني لكونه على وفق كلامه لا للاختصاص الذي هو منشأ لزوم
التناقض بناء على وجوب ثبوت اصل الفعل لغير المذكور وهذا هو الوجه الواضح وبه يظهر
انه حين تقول ان الحالة المقتضية لكذا هي اذا كان كذا لا يريد به الحصر والاختصاص بحيث لا يكون
تلك الحالة في غير ما ذكر فليتامل حتى لا يتوهم بطلان قوله فالحالة المقتضية للنوع الاول هي ان
يكون هناك وجود فعل وعالم به الى آخره بناء على ان قصد موافقة كلام المخاطب حالة اخرى
مقتضية للنوع الاول ويظهر ايضا انه يريد بيان حالة يصح معها ان يلي المفعول او المسند اليه
حرف النفي ثم يعطف عليه ما ينفي الفعل عن اصله ولا يثبت لغير المذكور اصلا لابيان ان تصحيح
المثال المعين الذي هو ما زيدا ضربت ولا غيره وما انا ضربت زيدا ولا احد غيري ثم انه
يرشدك الى تصحيحه بعينه فتامل   وكذلك اي ومثل امتناع ما انا ان يقال ما زيدا
ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان تقديم المفعول
انما هو لرد الخطاء في المفعول وطريق الاستدراك فيه يكون ان يذكر المفعول الذي
وقع عليه الفعل اي ولكن عمرا والاستدراك بالفعل انما يصح اذا وقع الخطاء في الفعل

مفيئة وعلت ماضربت زيدا ولكن اكرمته وكذلك اى ومثل اى مع لك زيدا
عوت افاد ان سامعك قد اعتقد موقفك لغير زيد فقصدت ردّه عن الخطاء الى الصواب
كذلك الى فى المفعول بالواسطة مثل بزيد مررت اى لا بغيره كما توهمت ثم عمم الحكم فقال
والتخصيص لازم للتقديم ما حقه التاخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا بلا واسطة
او بواسطة او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات الفعل ولا يخفى ان هذا اللزوم جزئى
اكثرى لا كلى ولذا قال صاحب الايضاح انه لازم للتقديم غالبا لما ان البلغاء يجعلون
القليل بمنزلة المعدوم فلذا اطلق المصنف القول بالاللزوم مع ان المفهوم من اطلاقه الكلى
وما يقال ان المراد ان التخصيص لازم للتقديم الذى بنى على الخطاء بمنزلة ان يقال التخصيص
لازم للتخصيص وبالجملة قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ
او رعاية الفاصلة او نحو ذلك نخصك بالعبادة اى نقصر العبادة عليك بدخول الباء
فى المقصور على ما هو الاستعمال الشايع العرفى وفى معنى قوله بالآخرة عطف على فى
معنى اياك نعبد بتقدير ترى ائمة المعانى يذهبون كذا على طريقة منقلدا سيفا ورمحا لكن
لا يستقيم لفظ يذهب على المبنى للمفعول الا بتكلف فالوجه ان يجعل جملة يذهب فى معنى قوله
وبالآخرة عطفا على جملة تسمع ائمة علم المعانى يقولون فى معنى اياك نعبد اى ولذلك يذهب
فى معنى قوله وبالآخرة وعدل الى هذا لانه كانه لا يرتضى ما ذهب اليه صاحب الكشاف فى الآية
والتعريض ولسن قم الجماعة من الائمة يعنى ان كلام تقديم بالآخرة وتقديم هم للتخصيص يعنى ان
المومنين بالآخرة يوقنون لا بغيرها كما هو حال اهل الكتاب وانهم هم الموقنون بالآخرة
لا اهل الكتاب لانهم يزعمون انه ايقان ليس فى الحقيقة بايقان ففى الآية تعريض بهم
من وجهين هذا ولكن ما ذكر بعد هذا من قوله وفى قوله لتكونوا يقولون وفى قوله لالى الله تحشرون
يقولون بانه ذلك لكونه عطفا على قوله فى معنى اياك نعبد يقولون داخلا فى حيز تسمع ائمة
علم المعانى ففى الحمل لا يخلو العبارة عن تعسف ثم ان ضمير انها فى الموضعين للقصة وضمير فيها
فى المواضع للآخرة ولزم فى الاخير تعلق الظرفين اعنى فيها وفى الجنة بلا يتلذذون على ان الثانى
بدل من الاول او قيد للمقيد بالاول والا فلا يصح تعلق حرفى جر بمعنى واحد بفعل واحد

علم

بالآخرة خبر بان الآخرة وايقانهم عطف على الآخرة فى بان الآخرة وفى تخريليس ومن
الايقان حال منه قدم على المجرور او على محذوف يفسره فى شيء وعند الله فى المعنى متعلق
بقوله من الآخرة ولا يظهر له عامل فى اللفظ وكانه ما يشوبه مضمون الجملة من معنى الانفصال
والانتساب وفى الآخرة اى الوضع ويكون الرسول عليكم شهيدا اختصاصهم
بكون الرسول شهيدا عليهم اى معدلا مزكيا لهم وعدّى بعلى لان الشهيد كالرقيب والمهيمن
كنت انت الرقيب عليهم واما فى شهادتهم على الامم بان الرسل قد بلغتهم فكلمة الاستعلاء
على اصلها وتراهم عطف على تسمع والضمير لائمة علم المعانى يحملون تعريف الناس
فى قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا على الاستغراق ليكون المعنى ارسلناك رسولا
لجميع الناس لا لبعضهم الذى هو العرب كما يزعم طايفة ولا يحملونه على تعريف العهد او الجنس
لفساد المعنى اذ معنى التخصيص الاثبات للمذكور والنفى عما يقابله والمقابل للبعض المعهود
هو الكل فيصير المعنى لهؤلاء الناس لا للكل والمقابل لجنس الناس جنس الجن فيصير المعنى
لجنس الناس لا لجنس الجن وكلا المعنيين فاسد لانه رسول لكل الناس لا لبعضهم خاصة
وللانس والجن لا للانس خاصة وهذا ظاهر وانما الكلام فى ان احدهما جعل المقابل
للمعهود هو الكل واما مقابلة البعض الآخر من الجنس فالاولى ان يقال لو حمل على العهد
لكان المعنى هذه الحصة من الناس كالعرب مثلا لا للحصة الاخرى كالعجم وثانيهما جعل للناس
متعلقا برسولا قدم للتخصيص وانما هو متعلق بارسلناك او حال عن رسولا وقد كان صفة له
فى الاصل فلا يكون من التقديم على العامل بل من تقديم بعض المعمولات على البعض وهو ليس
للتخصيص بل المراد ان التقييد بالحال ايضا تخصيص بمنزلة الوصف فيدل بحكم مفهوم المخالفة
على نفى المقابل وبه تم الكلام ويشبه ان يكون تغيير الاسلوب وترك عطفه على الآيات
السابقة الواقعة فى حيز تسمع اشارة الى هذا وكذا ارداف بقوله ولافادة التقديم عندهم
التخصيص اى الاثبات للمذكور والنفى عما يقابله تراهم يتوغون على التقديم الذى يفيد
التخصيص ما يتوغون على نفس التخصيص بالوصف او الشرط ونحوهما كما يتوغون على التخصيص
بالوصف فى ما ضربت اكبر اخويك بمعنى ما ضربت اخاك الاكبر انه ينبغى ان يكون ضاربا

لاجـل المصنف كلم مفهوم المخالفة المسمى بدليل الخطاب وفحوى الخطاب ولحن الخطاب لئلا يكون
التقييد لغوا كذلك يتوهمون على التقديم المفيد للتخصيص في ما زيدا ضربت انه ينبغي ان يكون
ضاربا لانسان آخر سوى زيد لئلا يكون التقديم الذي هو تصرف زايد في اصل الكلام خلوا
ولا اجل ان التقديم يستلزم ضرب انسان آخر كلا والتاخير لا يجوزون ما زيدا ضربت ولا احدا
من الناس لمناقضة منطوق العطف مفهوم التقديم ويجوزون ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس
لعدم المانع اذ لا دلالة في ما ضربت زيدا على كونه ضاربا لانسان آخر لما عندهم وتقول بمفهوم
اللقب وهو باطل عند الجمهور ولو سلم فانما يكون عند الاطلاق وهنا قد قرن به ما ينفيه
اعني و لا احدا من الناس فان قيل فيحتمل في ما زيدا ضربت ولا احدا سواه وينبغي ان يجوز
كما يجوز ما ضربت اكبر اخويك ولا اصغرهما لاضمحلال المفهوم في معارضة المنطوق
قلنا افادة التقديم للتخصيص عندهم بمنزلة المنطوق فلذا امتنع ذلك الا من قبيل التمام
من النظر الفاسد وهو لغاية قلته ملحق بالعدم وقوله فيدهبون ليس محل الفاء لانه
جواب اذا لما انه اتى بالفاء لتمييز يذهبون اللغة الذي يتعلق كما اذا قيل علق المصدرية
اي ذهابا مثل ذهابهم هذا فالوجه الحمل عطفا على محذوف اي يتوهمون فيذهبون
ونسبهم عطف على تراهم وان المعنى بالكسر عطف على قدم الظرف والغول الغائلة
والصداع او الاثم او اغتيال العقول اي اخذها من حيث لا يدري وينزفون بضم الياء
وفتح الزاي معناه لا يسكرون من نزف الرجل ينزف على بناء المجهول اذا ذهب عقله
من السكر وقوله على الخصوص في موقع الحال من ضمير لا اغتيال والمعنى ان عدم الغول مقصور
على خمور الجنة لا يتجاوزها الى خمور الدنيا كما تقول انا بهذا امرت ولا لهذا خلقت ولو قدم
في لا ريب فيه لصار المعنى ان عدم الريب مقصور على القرآن لا يتجاوزه الى ما عداه من الكتب
السماوية لانه المقابل للقرآن ويفسد المعنى بما يعتضيه من تخصيص نفي الريب بالقرآن وقصره عليه والباء
داخلة في المقصور عليه على عكس ما هو الاستعمال الشايع العرفي وقوله دليل خطاب
تمييز اي من جهة دليل الخطاب ومفهوم المخالفة وتنكير ربما للتقليل لانه اللازم من التخصيص
وفي ايراد الامثلة تنبيه على ان المراد بالتقديم الذي يلزمه التخصيص اعم من تقديم معمولات الفعل

علي

عليه فانه من تقديم المسند على المسند اليه واذا اعتبرت رد الخطاء كان ردا على من زعم
ثبوت الغول فيها كما في خمور الدنيا لا من زعم انتفاء الغول عنهما جميعا فليتدبر
وعلى هذا متعلق بافاد الواقع جواب متى اي وعلى قياس افادة ما سبق
من تقديم معمولات الفعل الاختصاص افاد تقديم الظرف الذي هو اذا خلوت على عامله
الذي هو قرات قصر القراءة على الظرف بمعنى لا اقرا الا اذا خلوت كما في بزيد مررت
فان اذا معمول اقرا وحق المعمول التاخر عن العامل ولما كان في تعلق الظرف بقرات لا بخلوت
وفي كون حقه التاخير ليكون من قبيل تقديم ما حقه التاخير وفي كون الحصر مستفادا من التقديم
لا من مجرد مفهوم الشرط كما في ان خلوت قرات نوع خفاء قال فافهم لما عرف
ان حالة التقديم اي الحالة التي هو فيها التقديم وانما عرف ذلك من قبيل انه اورد المثال
الجزئي من المفعول به على قصد التصوير والتمثيل وانما مراده الحكم الكلي لكل معمول قدم على عامله
فصرح هنا بالمقصود لوضوحه بتكثير الامثلة ونحو معاينها وقوله وغير ذلك من مقيدات
الفعل كالمصدر في ضربا شديدا ضربت والظرف في مثل في المسجد صليت وللمفعول له في مثل
للتاديب ضربت والحال في مثل راكبا سرت ونحو ذلك وقوله فاذا نفيت من كان اعتقد
اعتقادا خطاء من الفاعل في ما انا ضربت والمفعول في ما زيدا ضربت وكذا بواقي
المتعلقات استدعى المقام غير ذلك الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه او عليه
لان التقدير وقوع الفعل واذا اثبت غيره كان اعتقد من الفاعل والمفعول
مثل انا سعيت وزيدا ضربت استدعى المقام نفي ما اعتقد لكون اعتقاده خطاء واما قال
في الاول يجمع نفيك مع الاثبات وفي الثاني اثباتك مع النفي لانه الذي يقرر ويحقق بالمنطوق
وانما الآخر مستدعى المقام بحكم المفهوم وبعد التقديم في المسند اليه والمفعول
والظرف وغير ذلك بعد التخصيص على الوجه المذكور نوع اهتمام من المتكلم بشان المقدم
في ان يتعلق به الحكم مدحا كان او ذما او كراهة او استلذاذا او غير ذلك على حسب
حال ما يقصد تخصيصه بالمقدم واذا كان كذلك كان على المؤمن اذا اراد تقدير الفعل
في بسم الله ان يقدره موخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام بشان اسم الله تعظيما له وتبركا به

وكانه ناظر بك ومتلبس حال كونك قايلا اذا كان الواجب تقدير الفعل موخرا لما قدم اقرا باسم ربك عند الذكر دون الحذف كاينا مقدم الفعل والحال ان كلام الله تعالى احق رعاية ماتجب رعايته وكان الواجب فيه تاخير الفعل لتفيد التخصيص والاهتمام كما في قولك بسم الله عند كل امر ذي بال حيث يحمل في تقدير بسم الله افعل لا افعل بسم الله فالوجه المختار في الجواب عند المصنف ان يكون هذا ايضا موخر الفعل بان يحمل باسم ربك الذي متعلقا باقرا بعده ومعنى اقرا الاول افعل القراءة واوجدها كما في فلان يعطى اذا احمل على سبيل الفعل منزلة اللازم بمعنى يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته لا على حذف المفعول قصدا الى التعميم كما في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي كل احد انما آثره على ما ذكره صاحب الكشاف من انها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه ترجيحا لما بالذات على ما بالعارض والحاقا للفرد بالاعم الاغلب وان جعل بسم الله متعلقا باقراء الاول وباسم ربك بالثاني يسقط السوال عن اصله ثم في كلامه دلالة على ان تعلق اقراء باسم ربك تعلق المفعول به على زيادة الباء للتاكيد والثبات كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام وفي الكشاف انه تعلق الاستعانة كما في كتبت بالقلم او تعلق الملابسة كما في تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم ربك اقراء والحالة المقتضية للنوع الثالث وهو اعتبار التقديم والتاخير فيما سوى ما يتصل بالفعل هي كمال العناية به والاهتمام بشان ما يقدم وقوله وايراده حقه الجر عطفا على العناية الا ان الرواية بالرفع عطفا على محل العناية لكونه اسم الكون بتقدير ان تكون العناية وفي جعل ان تكون خبر احدهما وثانيهما تسامح ظاهر وان حمل على حذف اللام اي احد النوعين العناية والاهتمام لان يكون في اصل الكلام في ذلك الشيء الذي يقدم هو التقديم وثانيهما العناية والاهتمام لا لحال ان تكون العناية بتقديم ما يقدم والاهتمام بشانه لكونه نصب عينك لذاته او لامر عارض وينبغي ان لا تذهب عليك ان كلامه وان كان لبيان جهة التقديم والتاخير فيما سوى متعلقات الفعل الا ان ما عدة من نوعي العناية والاهتمام الى النوعين اعم من ذلك ولفظ ما يقدم غير مخصوص بمتعلق الفعل بدليل انه جعل تقديم المبتدا

على الخبر والعامل فعلا كان او حرفا او اسما على المعمول من هذا القبيل فعلى هذا يسقط الاعتراض بانه جعل تقديم المفعول على الفعل مثل وجه الحبيب اتمنى من هذا الباب وليس منه ولا يحتاج الى الجواب بان الغرض التقديم على الفاعل الا انه لم يمكن بدون التقديم على الفعل لكون الفاعل متصلا به كالمبتدا المعرف قد مر وجه تقديمه في تقديم المسند اليه وكذا وجه تقديم ذي الحال على الحال وقيد المعرف احتراز عن مثل في الدار رجل وجاءني راكبا رجل واما وجه تقديم العامل فهو انه بمنزلة المؤثر والمعمول بمنزلة الاثر ووجه تقديم الفاعل على المفاعيل انه ركن من الكلام وبمنزلة الجزء من الفعل واما ترتيب المفاعيل فكلام المصنف يشعر بان الاصل تقديم المفعول به بلا واسطة ثم بواسطة ثم ظرف الزمان ثم المكان ثم المفعول المطلق ثم المفعول له وقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لكونه جزءا من الاول الفعل والباقي كما ذكره وكان المصنف نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق ولم يذكر المفعول معه لكونه عنده منصوبا بالواو وملحقا بالمفعول وافرد للتمييز مثالا دون ان يقول ممتليا غضبا ليكون متعلقا بصريح الفعل وقوله او في حكم فاعل بالتنكير لئلا يتوهم بفاعل باب اعطيت فان المفعول الاول ليس في حكمه بل في حكم فاعل مجرده مثل عطوت بمعنى تناولت او مزيد مثل اكتسيت ولا يخفى ان باب اعطيت عبارة عن كل متعد الى مفعولين متغايرين فلا حاجة الى عطف كسوت ووجه كون الاصل ذكر التابع مع المتبوع انه متحد به من جهة كونهما باعراب واحد من جهة واحدة مع كونه نفس المتبوع في الغالب ولا ينافيه الا انحلال بالذات في المعطوف قال وكذلك عرفت انا وفلان زيدا يعني انه مع مغايرته للمتبوع كباقي التوابع في استحقاق ان يذكر مع المتبوع لما ذكرنا وعند اجتماع التوابع قبل الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان وقوله وغير ذلك مجرور معطوف على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب اعلمت والاسم المبهم على التمييز والمستثنى منه على المستثنى وقوله بوصف الاصالة في موقع الصفة لموضع وبالاطلاق متعلق بالاصالة اي لا الاصالة الى عرض باعتبار شرط وقيد كالخبر الذي يكون لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل في الدار صاحبها وكالمفعول الذي يكون للفاعل ضمير فيه مثل ضرب زيدا سيده وبيانهما الى ثاني النوعين

وصمر تقديمه وشانه وكونه واليه لما تقدم وكما تجدك في موقع الحال او الجر المحذوف وقوله
وقيل عطف على وارى اى ستر واذا متعلق بتجدك او بتقول وهو ثاني مفعولي تجد وتقدم
عطف عليه اما لكونه في معنى تريد ان تقول او على القلب مثل كبت فيعثر والوجه انه
تفسير وحق المفسر ان يكون بعد المفسر في الذكر وان تقدم في الوجود   يقف شعرك
اى يقوم على الجلد فزعا وتقول لله شركا . بتقدير الله عرفت شركا . على قصد الاستفهام
للتوبيخ والانكار والتعجب وعليه وجعلوا لله شركا بدل جعلوا شركاء الله اى اثبتوا في زعمهم
فلله في الآية والمثال مفعول بواسطة قدم على الذى بلا واسطة واما لو جعلته في الآية
المفعول الثانى فتقديمه على اصله كما في قولك في الدار رجل   او لعارض عطف
على لكونه في نفسه وهو خبر يكون والمستتر في يورثه لعارض مع البارز لما يتقدم وذلك
اشارة الى كونه نصب العين منزايد الالتفات اليه وحاصل الكلام انه ذكر من عنده اربعة
امثلة للعارض الذى يورث الاهتمام بشان ما يقدم والالتفات اليه وبين وجه ايرادها
ذلك ثم ذكر اربعة امثلة من القرآن على وفقها بالترتيب كما لا يخفى على الناظر وقوله ملتفت
الخاطر ثانى مفعولى توهمت اى ظننت والاقل من انت وسيطر صح معنى وفاعله ضمير من انت
ومفعوله المالك وضمير به وله وتذكر لمعنى وكما متعلق بلا تستوقف والكاف للقران في الوقوع
مثلها في قولك كما دخل زيد خرج عمرو وضمير له لصاحبك وضمير تورده لكتابه المآخر ومفعول عطف
على تجد من والواو في واعني للعطف على اعني الاول وتقدم عطف على مفعول كما وجد فيه لك
المعنى المذكور عارض اورث لكتابه المآخر ان يكون نصب عينك وملتفت خاطرك وهذا المثال
نواه قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة وفي يس وجاء من اقصى المدينة
رجل   او كما اذا وعدت هذا المثال نواه قوله تعالى في سورة المؤمنين لقد وعدنا
نحن وآباؤنا هذا وفي سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا وضمير وقوعه وتبعده وتبعيد
واياه والانكار واليه وذكر للموعود الذى هو ما انت تستبعد وقوعه وضمير تفاوته
للانكار وذاك اى ذاك التفاوت الذى هو في الضعف والقوة ووجه متعلق بالتفات
وفاعل تجد ضمير جهة وقوله تجد خبر انك وحال التفات ظرف متعلق به وفي الاول متعلق بما وجدت

اوا كرر

اوانكرت وجملة اذا انكرت اوجبت خبر انت وثني حاله كنا مبتدأ خبره اني يكون في الاول
وعلى من يروح في الثاني وقوله فذكر منصوب معطوف على تقول وكذا فقدم ووجه الفاء
قد سبق والمرفوع الذى ذكر المنكر بعده هو الفاعل وتاكيده وما عطف عليه والمرفوع الذى
قدم المنكر اعني هذا عليه هو التاكيد والمعطوف لامتناع التقديم على الفاعل اذا كان
ضميرا متصلا فان قلت   هلا قيل لو وعد هذا انا بانفصال الضمير بناء على الفصل
لعرض كما في قطر الفارس الا انا وانما مدافع عن احسابهم انا قلت   يجوز في حكم القياس
لكن لا ارى له مساغا في النحو واستعمالا في الكلام   مثل الذى في قولك هذا نوافق
قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا بتقديم من قومه وقوله او مثل الذى يوافق قوله تعالى
برب هارون وموسى بتقديم هارون يعني ان ايراث التاخير الاشتباه في ان الجماعة
من مجيئك عارض اوجب تقدم من مجيئك وهو حال من الجماعة التي اتت ودنت وهو صفتها
مع ان اصله ان يذكر معها بلا فاصل والمحافظة على السجع عارض اوجب الاهتمام بالمجرور حتى قدم
على المفعول بلا واسطة واعترض الايضاح بان التقديم لدفع الاشتباه او للرعاية على
السجع والفاصلة ليس من التقديم لعارض يورث الاهتمام موضوع بالمنع   وهنا العارض
المورث للاهتمام بشان ما يقدم مع انه في نفسه التاخير فما في جمع منشاء موضع الحروف
والحصول لطيفا صفة خفاء المضمار الموضع الذى يضمر فيه الخيل والضليع القوى والضلاعة
القوة وشدة الاضلاع وعن ابن السكيت الفرس الضليع التام الخلق المجفر الغليظ الالواح
الكبير العصب والظالع من ظلع البعير اذا غمز في مشيته وقوله هنالك اى في مضمار المنافسة
وقوله يجد الكد يشير الى انه لا بد من الكد وقوله لله دره دعاء بالخير واصل الدر اللبن
وهو الخير عندهم في المطعمة والماصل في التربية وتعديه الاحاطة بعلى لاعتبار معنى الاشتمال
ومقتضيات الاحوال بالفتح نسخة المصنف وبالكسر نسخة الاكثرين اى الاحوال المقتضية
وقوله لا يرى شيئا منها اى من لطائف الاعتبارات استيناف لبيان ما قبله وضمير عليه للشيء
وفيه للتنزيل وما نحن فيه هو التقديم لعارض يورث الاهتمام واذا اجبت متعلق بتستقضي
وضميرها ونظائرها وتخرجها لله مثله   رسل عيسى منهم يحيى وبولس وشمعون ورجل

ولما كان اللبن سبب تربية الرضيع ومو[illegible] طيبه
[illegible] الورع في المدح لله دره اى تربيته والكال
لله ومن كان الله مربيه ونحكمه [illegible]

ومن متعلق بتراعي ومراعي على معنى ان
كل اعتبار لطيف روعي في كلام البلغاء
على وجه لطيف وطريق بديع روعي في التنزيل
على وجوه كثيرة من اللطف كل جمع جمع

هو حبيب النجار يسعى يشتد عدوا لما بلغه ان الرسل كادهم بعض اهل انطاكيه في حقهم والقرية انطاكيه

انهم كوا حدوا و لجوا و استمروا في الامر الحق ولج و ضمير كان لاشتمال الكلام على سوء المعاملة

والتنكر قلة للخير وترية و مثبتا تمييز وتفسير للضمير وقوله الا كانت مفعول مجيلا اي حال كون السامع

يجيل في فكره هذا المعنى و عبر عن القرية بالمدائن تحقيرا لها والجافات الاطراف والكوابي وهنالك

ظرف لغو متعلق بكان وضمير على علم لمساق الحرث او للحديث او للذي اخذ من القصة وضمير مركوم

وكان لقطر هو مثبت خبر و ضمير له لذكره ومنها ان قال في سورة المومنين قالوا

ايذا متنا وكنا ترابا وعظاما اينا لمبعوثون لقد وعدنا نحن واباؤنا هذا من قبل ان هذا

الا اساطير الاولين وفي سورة النمل وقال الذين كفروا ايذا كنا ترابا اينا لمخرجون لقد

وعدنا هذا نحن واباؤنا هذا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين واذا الداخل عليه همزة

الاستفهام متعلق بما يدل عليه الجملة الاسمية المصدرة بالاستفهام الموكدة بان واللام

للايذان بما لغتهم في الكفر والاستهزاء من معنى الفعل اي نبعث ونخرج و هذا اشارة

الى البعث والاخراج من القبور وقوله هنالك اشارة الى الى الاية الاولى وهنا الى الاية

التي في سورة النمل والبنى بالضم جمع بنية ومنها اي من الامثلة ان قال في موضع

من سورة المومنين فقال الملاء الذين كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثلكم يريد الاشراف

من قوم نوح وفي موضع آخر من سورة المومنين ايضا وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا

بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم وقوله وهو اي الذكر بعد الصفة

موضع المجرور كما سوف من ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع ثم يوتى بالكل وقوله واشتمل على الوصف

للملاء مع الموصول بصلته فتمام تمام ما دخل في الصلة من الجمل الثلث المتعاطفة التي تليها

واترفناهم في الحيوة الدنيا اي نعمناهم بكثرة الاموال والاولاد وما هو من ملاذ الحيوة حتى طغوا

الدنيا وضمير احتمل للمجرور والمراد به حيثما ذكر المجرور والمعنى انه يحتمل ان يكون من جملة ما نعت

الدنيا وان لم نقع هنا وقد يقال المراد ان المجرور بعض الصلة التي هي الجار والمجرور

وقد يروى صلة الدنيا بالنصب على ان من اسم كان اي هذا اللفظ وما كان لا يحتمل ان يتعلق

مرفوع بالدنيا وان جاز من حيث انها اسم تفضيل من الدنو ثم يجعل اسما للدار كما في حيوة الدنيا

منها صح

بالاضافة لكنه بعيد من جهة المعنى ليس بحيث يورث الاشتباه ومنها ان قال

في سورة طه فالقي السحرة سجدا قالوا امنا برب هارون وموسى وفي سورة الشعراء فالقي

السحرة ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهارون وكلامه يشعر بان التقديم في كلتا

الآيتين لعارض المحافظة على الفاصلة الالفية في طه والنونية في الشعراء لكن لا يخفى انه ليس

من قبيل تقديم ما حقه التاخير الا في طه بناء على ان موسى اكبر سنا واعظم قدرا وقال انه

قدم هارون لانه لو قدم موسى لربما اوهم ان المراد برب موسى فرعون لانه الذي رباه في صغره

وذكر هارون على سبيل التبعية فانما يصلح بيانا لعارض آخر في تقديم هرون من قبيل دفع خلاف

المقصود لا دليلا على كونه للاصل فما كان الغرض اي من ذكر الامثلة الا مجرد

التنبيه على التقديم لعارض دون التتبع لنظائر الامثلة وضمير فيها للنظائر وخاتمة تبين حال

من ضمير لنقتصر وللانواع الثلثة هي اعتبار التقديم والتاخير فيما بين الفعل والفاعل المعنوي

وما بين الفاعل وغير الفاعل المعنوي وما بين متعلقات الفعل يريد ان ما ذكر من الحالات

المقتضية للانواع الثلثة قد يخالف مقتضياتها ويخرج الكلام على خلافها بناء على حالات

غير ظاهرة كما سوى الحكم في ساير مقتضيات الاحوال مثلا قد يحقق المقتضي المذكور لتقديم الفاعل

المعنوي او المفعول على الفعل ولتقديم الفاعل على المفعول او بالعكس ويترك التقديم

بناء على غرض آخر كما اذا نزل الخطاء في المفعول منزلة عدمه فيترك التقديم او الاصابة

فيه منزلة الخطاء فيقدم وذلك لاعتبارات خطابية لا يخفى على الفطن

واما الخاتمة فشروع في ثاني الامرين اللذين عقد الفصل لهما وهما التكلم في الترك والاثبات

وللاظهار والاضمار والتقديم والتاخير للفعل ولما يتعلق به والتكلم في تقييد الفعل بالقيود

الشرطية وعبر عنها هنا بالشروط المختلفة وفصلها حروفا واسما واعاد الكاف في لو

لتفردها بعدم عمل الجزم اصلا وعدم افادة معنى الاستقبال وذكر اذ وحيث مع ما

ادعما بدونها لا تعملان في الشرط بخلاف اذا ومتى واين الا ان اذا انما تجزم

في الشعر مثل واذا تصبك خصاصة فتجمل واصل مهما ماما على انها الا الثانية متبعة

بما الشرطية كما تتصل باذا ومتى واين لافادة زيادة الابهام اما ان فهي للشرط

اى لتعلق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة فى الاستقبال والاصل فيها الخلو عن الجزم
بوقوع الشرط ولا وقوعه ايضا بدلالة قوله وهو لا يعلم أتكرمه ام لا او بدلالة انه جعل
ان لم اكن لك ابا خارجا عن الاصل لنكتة مع ان الجزم فيه انما هو بلا وقوع الشرط الذى
هو عدم كونه ابا له لا بوقوعه على ما سبق الى بعض الاوهام وقد اطبقوا على ان ان للشرط فى   انه
الجملة المشكوك وانها تستعمل فيما يترجح اى يتردد بين ان يكون وان لا يكون وانما تعرض
المصنف الخلو عن الجزم باللاوقوع لانه مشترك بين ان واذا ومقصوده ههنا ذكر ما يمتاز به ان

واذا استعملت ان فى مقام الجزم اى القطع بوقوع الشرط او لا وقوعه
فى المستقبل لم تخل من استعمالها من نكتة تناسب ذلك لامتناع مخالفة الاصل فى الكلام
البليغ بدون نكتة اى لطيفة مبنية على تأمل من نكت فى الارض بالقصب ونحوه اذا ضربها واثر
فيها على ما هو فعل المتأمل وحصر النكتة فى تجاهل المتكلم وعدم جزم المخاطب حقيقة او تقديرا
فقوله ان صدقت يحتمل ان يكون للتجاهل وان يكون لعدم جزم المخاطب بصدقه وان لم اكن
لك ابا مبنى على تنزيل المخاطب منزلة الجاهل بلا وقوع الشرط الذى هو انتفاء ابوته له
مع انه جازم بانك اب له عالم بتحققه الا انه لا يجرى على موجب علمه من مراعاة حقك فكانه
غير عالم والامتناع متعلق بقوله لم تخل يريد ان الاصل فى كل من جملتى الشرط والجزاء ان
يكون فعلية استقبالية لا اسمية ولا ماضوية اما الشرط فلانه مفروض الصدق فى المستقبل
فلا يناسبه ما يدل على الثبوت والمضى واما الجزاء فلانه معلق بالشرط الذى هو محتمل
مشكوك لا محقق مقطوع فيطرق الاحتمال الى ان لا يكون هو مقطوع التحقق فلا يناسبه
الا لفظ المضارع فلا يترك فى الكلام البليغ الى الماضى المؤذن بالتحقق نظرا الى لفظه
وان استقبل بواسطة اداة الشرط الى معنى الاستقبال الا لنكتة تناسب ذلك لان
العدول عن مقتضى الحال بلا نكتة خروج عن البلاغة وانما لم يتعرض لهذا فى جانب الشرط
لظهوره بل اكتفى بما سنذكره من نكت استعمال ان مع الشرط الماضى ومثل لنكتة العدول
عن المضارع الى الماضى بما فى قوله تعالى ان يثقفوكم الاية فانه ذكر فى موضع جزاء هذا الشرط
ثلث جمل متعاطفة كل منها مستقل بالجزائية مضمون الاولى كون المشركين اعداء للمؤمنين -

اى اظهار

اى اظهار العداوة ومقتضياتها والا فنفس العداوة متحققة غير معلقة بوجدانهم ومضمون الثانية
بسط الايدى بالقتل والضرب والالسن للايذاء والشتم وقد ذكرتا بلفظ المضارع كما هو
الاصل ومضمون الثالثة ودادتهم كفر المؤمنين ورجوعهم عن الاسلام بمعنى اظهارهم واجتهادهم
فى حصوله وارتدادهم وقد ذكرت بلفظ الماضى للدلالة على ان لزوم هذا الجزاء للشرط
وحصوله على تقدير حصوله اوضح واثبت من الاولين بحيث لا شبهة فى تحققه اصلا اذ ربما
يتركون الاولين لدى المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والصداقة وبما نشأوا عليه من هم
اذا ملكت فاسجح وهذا حاصل ما قال فى الكشاف الماضى وان كان يجرى فى باب الشرط مجرى   من نجح يكو...
المضارع فى علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل وودوا قبل كل شئ كفركم وارتدادكم يعنى
انهم يريدون ان يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا واسبق مضارهم والوها عندهم
نوال دينكم الذى سواء عليكم من ارواحكم بحيث تبذلونها دونه واما جعل ودوا لو تكفرون
حالا او عطفا على الشرطية لا الجزاء فنزل للاقرب المشتمل على النكتة السرية بلا نكتة
واذا للشرط قصد الى ذكر كلمات الشرط من الحروف والاسماء واحدا واحدا والا كان المناسب
ان يقول اما ان واذا فللشرط فى الاستقبال ثم يفرق بينهما واكتفى فى ذكر كلمة اما بان ان
لانها الاصل والعمدة والسابق فى الذكر وكانها مذكورة فى البواقى المعطوفة عليها وذكر
اى عدم احتماله لمجرد الظرفية   لا اذا الشرطية هنا لا هو نص فى ذلك لا يحتمل مجرد الظرفية وذلك بدخول اذا المفاجاة
وقد تمارد البسر اذا بخ   فى جزائها مثلها فى جزاء ان لقرب معنى اذا الفجائية من معنى الفاء بخلاف اذا جئتنى اكرمك
فانه يجوز ان يكون مجرد ظرف متعلق باكرمك واما فى مثل اذا جئتنى اكرمتك بلفظ الماضى
ومعنى الاستقبال فهى ايضا للشرط والا لم ينقلب الماضى الى المستقبل ولم يستقم الكلام
بمنزلة ان تقول اكرمتك اذا جئتنى ابتداء وقيل ان يحمل تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضى
تنبيها على تحقق وقوعه   والاصل فيها اى فى كلمة اذا قطع المتكلم بوقوع الشرط
بحكم الوضع وشهادة الاستعمال وينقسم الى القطع به بطريق التحقق كما فى اذا طلعت الشمس
فانى افعل كذا والقطع به بسبب اعتبار من الاعتبارات الخطابية مثل اذا جاء الحبيب
وكذا اظهار الشعف بذلك وانه بمنزلة القطعيات واذا انعم الامير الا لو اظهارا

لمحبة الحبيب

للوثوق بكمال كرمه قال الشاعر على اذا ما لاقيت ليلى بخلوة
زيارة بيت الله رجلاى حافيا رجلاى فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم لا منه
فى معنى زيارتى بيت الله حافيا وقال ابو الطيب اذا انت اكرمت الكريم ملكته
وان انت اكرمت اللئيم تمردا فقوله قطعا نصب على المصدر من القطع او من فعل فى معناه
او نصب بتقدير اعنى وتحقيقا بمعنى محققا واو باعتبار بمعنى قطعا مقرونا باعتبار او كائنا
بسبب اعتبار والاعتبارات التى ناسبها القطع بوقوع الشرط كثيرة جدا
وسوا النكتة اى كون الاصل فيها القطع بالوقوع هو السبب فى تغليب لفظ الماضى مع لفظ اذا
على لفظ المستقبل فى الاستعمال بمعنى ان استعمال اذا فعلت اغلب واكثر من استعمال اذا افعل
لان الماضى وان انقلب معناه الى المستقبل لكنه من جهة كون لفظه موضوعا للحصول فى الزمان
الماضى ودالا عليه انسب بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذى لا دلالة فيه على التحقق
والظرف اعنى فى تغليب متعلق بالنكتة لما فيها من معنى التاثير وكذا الكلام فى لكون
وقوله فى الاستعمال متعلق بتغليب وفى الجملة باقرب ونظرا حال من المستكن فى اقرب
اى منظورا الى اللفظ او مصدر لفعل فى موقع الحال او مفعول له اى ينظر نظرا او لاجل النظر
ثم اورد قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الآية تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا فى المقطوع
وان فى المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشئ فى نفسه وفرض الكلام مقول لا
على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا القطع
بالوقوع او اللاوقوع والمراد بالحسنة الحسنة على الاطلاق اذ لا دلالة على التقييد بنوع
دون نوع ولا بنوع ما بحيث لا يحمل المحقق فى ضمن نوع من الكثير بخلاف قوله تعالى وان تصبهم
حسنة فان المراد بها نوع مخصوص منها هو الخصب والرخاء لان الآية نزلت فى اليهود
حين تشاءموا برسول الله فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد الله عليهم
بقوله قل كل من عند الله وبخلاف قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله الآية فان المراد
فضل مخصوص هو الفتح والغنيمة لوقوعه فى مقابلة فان اصابتكم مصيبة اى قتل وهزيمة
بدليل ما قبله يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم

لمن

لمن ليبطئن وليس النوع المخصوص قطعى الوقوع فلم يستعمل فيه اذا بل ان وانما استعمل
فى الفضل لفظ الماضى اما لفظا فلا لتزامهم ذلك فى الشرط الداخل عليه اللام الموطئة
للقسم واما معنى فلان الله ذو الفضل العظيم ففيه شائبة التحقق ولما كان المراد بالحسنة
فى قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة المطلقة ناسب ان يستعمل فى جانبها اذا لكون حصولها
مقطوعا به من جهة كثرة وقوعها واتساع مجالها وهذا ما قال فى الكشاف ان جنس الحسنة
وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر
كثرة جنسها ولذلك اى ولكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة وقوع واتساعا
عرف تعريف العهد للذهاب الى انها معهودة معينة لكثرة خطورها بالبال وكثرة ورود انواعها
على الحس او تعريف الجنس بمعنى الاشارة الى هذا الجنس الذى هو الحسنة فقوله لكون حصول
الحسنة متعلق بقال لفظا اذا فى جانب الحسنة وكثرة وقوع نصب على التمييز وذكرها بالحال
او مفعول له وتعريف الجنس عطف على محذوف كما قررنا والاول اى تعريفها ذهابا الى انها
معهودة اقضى لحق البلاغة من تعريف الجنس لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التى حقها ان يشك فى وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة
غير قطعية الحصول او لما فيه من الاشارة الى ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر
فى الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم او لكونه ابعد
عن الانكار وادخل فى الالزام حيث اشير الى الحاضر معهودا او لانه ادل على سوء معاملتهم حيث ادعوا
انهم احقاء باختصاص هذه الحسنات العظام التى هى الخصب والرخاء الدائم فيما بينهم
الصائر بمنزلة الحاضر المعهود ولا يشكرون الله عليها ولا كذلك تعريف الجنس فانه قد يسلم
دعوى استحقاق القليل وتقدر فى ترك الشكر عليه او لان المعهود المنحو او فى بلفظ اذا
وجاء وفى الكل نظر على ما بيناه فى شرح التلخيص وقيل لانه اوفق بقوله هذه اشارة
الى ما جاءتهم وبما سيق له الآية وذلك انهم كانوا كلما نالوا حسنة اى نوع كان رجعوا
الى موسى عليه ودعائه فاذا عادت اليهم الحسنة من اى نوع كانت بدعائه قالوا لنا هذه
اى هذه مخصوصة بنا ونحن مستحقوها ولم نزل فى النعم والرفاهية فهى معهودة مطلقة.

ان اراد بالعهد على مذهب الجمهور فهو صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا بحسبها ولا تقديرا لكون اللام اشارة الى نوع معلوم بالمقام ... وان اراد العهد على مذهب الحسنة فصحيح ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقصود ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا ٢ منه

يظهر فساد هذا القول بما ذكر فى الحاشية المتوسطة ٢ تامل

وفيه بحث ايضا لان هذا المعنى يعينه تعريف الجنس على مذهبهم ٢ منه

وايضا يظهر فساد هذا القول اعنى قول الشارح العلامة بالحاشية الثانية الثابتة من هذه الصفحة والحاشية الرابعة فليتدبر منه

لانه اذا قصد بها العهد يكون افضه موجودة ٢ منه

اى فاخرجوا جماعة بعد جماعة ... اى مجتمعين اوجماعة واحدة ٢

فليتدبر ولا كذلك السيئة فانها وان عادت بعد زوالها لا تكون الوقت معهودة ملتفتا اليها
وبلفظ ان عطف على قوله بلفظ اذا اى قال وان تصبهم سيئة بلفظ ان في جانب
السيئة مع تنكير السيئة اما لفظ ان فلان وقوع السيئة نادر بالنسبة الى وقوع الحسنة
المطلقة التي لا تخلو عنها العبد لحظة فلا تكون قطعيا مناسبا لاذا واما تنكير السيئة فلانه
ينبئ عن القلة ولانك ان ما يصيب الانسان من السيئة اقل قليل بالنسبة الى ما يصيبه من الحسنة
ومنه اى ومن استعمال اذا والماضي في جانب الحسنة لكونها قطعية الوقوع وان
والمضارع في جانب السيئة قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة الآية نكر هنا الحسنة اعنى الرحمة
كالسيئة فاعتذر عن ذلك بانه للنظر الى لفظ الاذاقة المبنى بحسب اصل وضعه عما فيه معنى القلة
للتنكير وان كان ههنا مستعارا للايصال بمعنى انما عبر عن الايصال بلفظ الاذاقة ناسب
ان يعبر عن الموصل بما يدل على قلته بمنزلة القدر الذي يذاق من الطعام وهذا معنى قوله وهذا التنكير
للنظر الى لفظ الاذاقة مع المطابق للبلاغة فان قيل هذا يشعر بان التنكير للتقليل
وقد صرح بانه للنوعية قلنا لا منافاة فان النوع من الجنس قليل بالنسبة اليه
واما قوله تعالى وان كنتم بيان للوجه في آيات وردت ظاهرا على خلاف ما ذكر
من قاعدتي ان واذا حيث استعملت ان فيما هو متحقق الوقوع فضلا عن كونه قطعي الوقوع واذا
مع الماضي في الشرط الذي هو نادر الوقوع يعنى ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا مع
المرتابين في حقية القرآن وكونه من عند الله وقوله وان كنتم في ريب من البعث مع المرتابين في المعاد
وحشر الاجساد لقصد توبيخ المخاطبين على الارتياب في امر يشتمل المقام على ما يدل على حقيته
وزوال الارتياب فيه بالكلية وهو الاعجاز المشار اليه بقوله فأتوا بسورة من مثله وابتداء
الخلق المشار اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة وايضا لتصوير ان الارتياب
في مثل هذا المقام لا ينبغي ان ينسب الى العاقل الا على سبيل الفرض والتقدير كما يفرض المحالات
للاغراض تتعلق بها كالتبكيت ونحوه كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم فلو وان كان
ضمير العقلاء فهو هنا للاصنام التي هي جمادات لا يتصور منها السمع الا على سبيل فرض المحال
وانما عبر عنها بضمير العقلاء ابتناء على اعتقاد المخاطبين فيهم الالهية التي هي اعلى رتبة

لعدم تعلق ... بعقد ... عضض ... (?)

في العلم

في العلم تبكيتا لهم والزاما وفي التشبيه بهذه الآية اشارة الى ان الاصل في فرض المحالات
كلمة لو دون ان لانها لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه الا انه
نزل ههنا منزلة ما لا قطع بلا وقوعه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت
ومثله قوله فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقوله قل ان كان للرحمن ولد فانا
اول العابدين وهو كثير وبناءه اى المقام ان يعلل واذا ارتبتم لانه لما الحق بالمحالات
كان استعمال اذا فيه من المحالات ومثله اى مثل ان كنتم في ريب ان كنتم قوما مسرفين
مع تحقق اسرافهم واشراكهم لقصد التوبيخ والتنبيه على ان الاسراف ينبغي ان لا ينسب الى العاقل
الا على سبيل الفرض والتقدير والمعنى انهملكم فنضرب عنكم القرآن اعراضا او للاعراض او من
ان كنتم متجاوزين الحد في الكفر والطغيان وامله قراءة من قرأ بفتح ان فالمعنى لان كنتم
ومنه اى مما استعمل فيه كلمة ان في مقام القطع لقصد التوبيخ والتجهيل الا ان
القطع في الامثلة السابقة قد كان بوقوع الشرط وههنا بلا وقوعه لان الشرط هو كون
لم يعمل والمتحقق انه عمل ولذا قال ومنه دون ان يقول ومثله تجهل الضمير للماحي فيه بالمقطوع
بالحصول سهوا فالغ العاب الجملة بالضم والجالة والعلى بوزن الذكرى وهذه عن الفراغ
والتسويف التأخير واصله من سوف افعل والترجمة التعبير والتفسير واقطع الطمع بفتح الهمزة
مضارع مجزوم على جواب الامر اعني قولوا احرك بالكسر لالتقاء الساكنين ومفعول فقولوا
محذوف اى انك لم تعمل وقوله ويلكم دعاء من العامل على المخاطبين على قصد الضجر والسآمة
وان كنت مقول العامل ونزلهم اى العامل المخاطبين جملة مبينة للمقصود وكان
قياس تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل ان يقول ان لم يعتقدوا انه عملت الا انه يكون
استعمالا في المقطوع فعدل الى ان اعتقد انه لم اعمل ليكون في التجهيل سكوك تقديرا
ومحل التجهيل فليتدبر واما التغليب عطف على اما لقصد التوبيخ يعني يجوز ان يكون
استعمال ان مع المرتابين لتغليب غير المرتابين من المخاطبين اذ كان فيهم من لا يرتاب على المرتابين
وجعل الكل بمنزلة غير المرتاب ويرد على هذا انه يكون استعمال ان في قطعي الانتفاء وهو
المحذور والمخلص سوى ان يقال المراد تغليب غير المقطوع بارتيابهم على المقطوع بارتيابهم

فقوله معطوف على المحذوف وسوا انهلكم

لا يقال ـــ الشرط وقوع الارتياب في المستقبل وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول
ظاهر ان ليس الشرط هو الارتياب في المستقبل وهذا نعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ
وذهب المبرد والزجاج الى أنّ إنْ لا تقلبُ كانَ الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة
انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان يجعل الشرط لفظ كانَ نحو ان كنتُ قلته فقد علمته
ان كان قميصه قدّ من قبل وذلك لقوة دلالة كان على معنى المضي المحض له لان الحدث
المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر ولا يستفاد منه الا الزمان الماضي واما ما يقال
ان البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم
ارتيابهم فيصلح نكتة في استعمال ان في هذا المقام فليس من التغليب في شيء
وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن وهو في متعدد لبعضها حكم ليس للآخر يترجح ذلك البعض
بجهة من الجهات ويعطى الاخر حكمه وتلك الجهة كثرته او قوته او خفة لفظه او ذكورته او نحو ذلك
من تغليب الكثير على القليل اسناد العود في ملة الكفرة الى شعيب وقومه مع ان العود
في الملة يقتضي سابق الكون فيه ولم يكن شعيب قط من الكفرة لان الانبياء معصومون
من الكفر والكبائر ومن الصغيرة المنفرة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة لاخلالها بغرض كم يعودون
البعثة بخلاف الصغائر التي لا تنفر فقط والمسائل الخلافية كلامية والا لا في قوله بعد اذ
نجانا الله منها على كونهم داخلين فيها في الجملة تكون هذا ايضا من التغليب ومن تغليب الذكور
على الاناث قوله تعالى قالوا لننجينه واهله الا امرأته كانت من الغابرين اى الباقين
في القرية والعذاب اى الهلاك وفي آخر سورة التحريم في حق مريم وصدقت بكلمات ربها
وكتبه وكانت من القانتين اى المطيعين والقياس الغابرات والقانتات لان صيغة
الجمع بالواو والنون انما هي للذكور خاصة بحكم الوضع فاطلاقها على الاناث تغليب للذكر
على الانثى وتحقيق ان صيغة القانتين بعدما كانت للجماعة الموصوفة بالقنوت من الذكور
خاصة جعلت للجماعة الموصوفة بذلك على ما يعم الذكور والاناث ليصح عد الانثى منها
واما عد ابليس من الملائكة حتى تناوله امرهم بالسجود وصح استثناؤه من ضميرهم
في الاخبار بالسجود فمن تغليب الكثير على القليل والجماعة على الواحد في اطلاق الاسم مثل

لعودن

يعودون في اسناد الفعل الا انه يشبه عد الانثى من الذكور من جهة انه اطلق الاسم الموضوع
بجوهر موصوف للملائكة خاصة على الملائكة وابليس من غير اشتراك له في مدلول الاسم اصلا
كما انه اطلق الاسم الموضوع بهيئته للذكور خاصة على الذكور والاناث لمشاركتهم في مدلول
جوهر الحروف اعني القنوت ولذا قال عد الانثى من الذكور مع لطيفة اخرى لا تخفى

ومن تشبيه ابليس بالانثى تامل خ

ومن هذا الباب اعني باب التغليب تغليب الخطاب على الغيبة بان يعبر عن الغائب الذي له جهة
خطاب بطريق الخطاب مع ان مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق الغيبة او بان يعبر عن المخاطب
والغائب جميعا بطريق الخطاب تغليبا لجانب الخطاب لكونه اشرف واعرف فالاول كقوله تعالى
بل انتم قوم تجهلون فان تجهلون صفة قوم وهو اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب فمقتضى
الظاهر ان يقال يجهلون بياء الغيبة الا انه جيء بتاء الخطاب نظرا الى ان قوم عبارة
عن انتم ومحمول عليه وهذا معنى قوله غلب جانب انتم على جانب قوم والثاني كقوله تعالى
وما ربك بغافل عما تعملون في قراءة بتاء الخطاب اى انت يا محمد المذكور بطريق الخطاب
وجميع المكلفين الغائبين وغير المكلفين لا يقال ـــ لم لا يجوز ان يكون صدر الكلام خطابا
للنبي عليه السلام وآخره خطابا له ولغيره من غير اعتبار التغليب وانما يلزم اعتباره لو جرى
في اول الكلام ذكرهم بطريق الغيبة لانا نقول ـــ ذكر النحاة انه لا يجوز في كلام واحد
المخاطب اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع واما في قراءة يعملون بياء الغيبة
فلا تغليب لان الضمير لهم سواء من المكلفين وغيرهم لا له وبهم لكون المعنى انت وهم لانهم احد
مثل ذلك في الكلام وان كان له جهة باعتبار تغليب الاكثر نعم لا يبعد ان يحمل المعنى على العقلاء
وغيرهم فعبر عن الكل بضمير العقلاء تغليبا لكنه خلاف ومن هذا الباب تغليب ذوي العقول
على غيرهم بان يعبر عن العاقل وغيره بطريق يختص العقلاء كما يقول خلق الله الناس والانعام
ورزقهم وقد اورد ههنا مثالا يشير فيه الى انه يجوز ان يجتمع في لفظ واحد نوعان من التغليب
وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه اى جعل لكم من جنسكم حلائل ومن الانعام ذكرا وانثى يبثكم ويكثركم في هذا الجعل
حيث يكون بين الذكور والاناث التناسل فهو كالمنبع للبث والتكثير فلفظ كم يختص خطاب العقلاء

وقد وردت في بذروكم خطابا للعقلاء المذكورين بطريق الخطاب والانعام المذكورة
بطريق الغيبة ففيها تغليب المخاطبين على الغيب حيث لم يقل يذروكم واياهن وتغليب
العقلاء على غيرهم حيث لم يقل يذروكم واياكن ونعم ما قال من قال بتغليب المخاطبين
على الغيب حيث بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم جي بالميم دون النون
وقد يغلب الحكاية على الغيبة مثل انا وزيد فعلنا وعلى الخطاب مثل انا وانت فعلنا
وهذه الاقسام متقاربة جدا بخلاف الابوين فلذا قال ومنه اي من هذا الباب
تغليب احد المتشاركين في خصوصية بان يثنى اسمه الخاص ويقصد اليه والى الآخر جميعا
بان يجعل مسمى باسمه حتى يكون معنى الابوين المسميين بالاب كما يقال الزيدان بتاويل المسميين بزيد
ولهذا لا يكون تعريف العمرين الا بدخول اللام كالزيدين كلاهما بائنين وعما ينش
فان لفظ المثنى هكذا موضوع بازاء الجليلين واما مثل الابوين والقمرين فليس من قبيل
الاعلام بل من قبيل اسماء الاجناس فتارة يعرف باللام وتارة يتكرم المغلب سو
الذي لفظه اخف كالعمرين او مذكر كالقمرين واما الخافقان فمنهم من يحمل الخافق
حقيقة في المغرب من خفقت النجوم اذا غابت وبعضهم في المشرق من اخفق الرجل به
اذا لمع به وقال ابن السكيت الخافقان افقا المشرق والمغرب لان الليل
والنهار يخفقان فيهما اي يضطربان وعلى هذا لا يكون من التغليب في شي واما بيان
مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه فمما لم ار احدا حام حوله
واذا مس الناس ضر اي سوء حال من مرض او جدب او فقر او نحوها وانما جاء
باذا والفعل الماضي مع ان الضر قليل بالنسبة الى حسن الحال كالسيئة بالنسبة
الى الحسنة لاستجماع امور اقتضت كون الشرط في حكم المقطوع به وهي التعبير عن الاصابة
بلفظ المس المنبي عن القلة وذكر الضر بطريق التنكير المناسب في هذا المقام ان يحمل
على التقليل وجعل مفعول المس هو الناس الاحقاء بان يلحقهم كل ضر هذا تقرير
المصنف بناء على ان الشرط واذا مس الناس ضر على ما في سورة الروم لكن جزاؤه
ليس دعانا بل دعوا ربهم منيبين واما الذي جزاؤه دعانا فهو واذا مس الانسان

ضر على ما في سورة الزمر فحمل كل تقرير نقل الآية على ما في الكتاب سهو لا نها في سورة
الروم واذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه وفي سورة الزمر واذا مس الناس
ضر دعانا ثم استشهد فورود مثل هذا الشرط بلفظ اذا والماضي مع تعريف الشر
والتعليق مطلق الانسان لكون الضمير في واذا مسه الشر عايدا الى الانسان في قوله
واذا انعمنا على الانسان فاجاب بان ظاهر الكلام وان كان على ما ذكرتم
لكن الذي يقتضيه البلاغة ان يكون الضمير للانسان المقيد بما يدل عليه الجزاء من قوله اعرض
ونأى بجانبه اي اعرض عن الشكر وذهب بنفسه اي ابعد ها عن رتبة ساير الناس تكبرا
وتعظما كما يقال ذهب به الخيلاء والجانب في حكم المقحم كما في قولهم كتبت الى جانب فلان
يريدون الى نفسه وذاته وفرطت في جنب الله اي ذاته واشلاء الموص المتكبر على الشر
يجب ان يكون في حكم المقطوع به وعرض الدعاء عبارة عن كثرته مجازا عن عرض الجسم فانه اذا
طال امتداده الوضعي فالطولي اكثر وعند النحويين كان مقتضى ترتيب ما سبق
من الكمال ان يذكر اذ ما بعد اذا ما الا انه اشتد اهتمامه ببيان كيفية جعل اذ ما
من كلمات الشرط مع كون اذ للماضي خاصة وكون الشرط امرا تعلق حصول امر
في الاستقبال ووجه التقضي انا ذ وان كان دالا على المضي المنافي للشرط الا انه
بعد اتصال ما الابهامية به يسلب عنه الدلالة على المضي ويحمل دالا على الاستقبال
فيصلح للمجازاة مثل اذا واذا ما وذلك لانه باتصال ما الابهامية به ينقطع عنه التعبير
بالمضاف اليه ويناسب الشرطية بما فيه من الابهام بمنزلة حيثما وهذا ما قال الشيخ
عبد القاهر ان اذ يضاف الى الجمل ويكون لوقت مخصوص والجزاء ينافي الخصوص
فالزم ما الكافة ليصير عاما وانما عبروا بالاتصال عن الابهامية دون ان يجعلوا
اذ ما كلمة براسها للشرط جريا على قضية المناسبة والمقايسة باذا ما وحيثما وايما
ومتيما ولا فرق بين ليس حال اذا واذا ما كحال اذ واذ ما في انه
يكون مع ما للشرط وبدونها لا بل اذا واذا ما كلاهما للشرط لا فرق بينهما
من حيث المعنى الا ان في اذا ما ابهاما في الاستقبال ليس في اذا بمعنى انك

اذا قلت اتيك اذا طلع الشمس فانه ربما يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتاب بترك الاتيان
في الغد بخلاف اذا ما طلعت فانه لا يختص بذلك ولا يستحق العتاب واما ما قال من حيث المعنى
لان وحيث اللفظ يكون اذا ما جازما في السعة مثل اذا ما تخرج اخرج قال اذا ما جئت
نيرانهم تقد بخلاف اذا فانه لا جزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل
وذلك لان المناسب للمجازاة هو ان يكون الشيء بحيث يجوز ان يقع وان لا يقع والخالي عن
ما الابهامية يكون لوقت معلوم بلية الا انه لما دل على وقوع الجزاء عند مجيء وقته كما يقع
في ان عند وجود الشرط حكم بانه للشرط وايضا الفعل بعد اذ واذا الخالي عن ما
الابهامية الكافة لهما عن الاضافة يكون في موقع المفرد ويخرج عن الجزئية كالواقع بعد ان المصدرية
والمجازاة تستدعي الجزئية وفي هذا نظر لان الواقع بعد ان الشرطية ايضا خارج عن الجزئية
وكذا في الاول لا انجزم اذا ما ايضا انما يكون في الضرورة ومتى لتعميم الاوقات
في الاستقبال بمعنى ان الحكم المعلق به يعم كل وقت من اوقات وقوع مضمون الجملة كما ان
الحكم على كل رجل يأتيني فله كذا يعم كل فرد ومتى ما اعم من ذلك واشمل حتى ربما يجري في
من التخصيص ما لا يجري في متى واما انه يفيد التكرار حتى يقع في متى ما دخلت الدار فانت طالق
بكل دخول طلاق فليس بشيء بل يفيد انها في اي وقت دخلت من الليل والنهار طلقت
بخلاف متى فانه ربما يختص ببعض الاحيان ومثل متى ومتى ما في الازمنة اين واينما في الامكنة
وعطف الاحيان على الامكنة لان المكان ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير والحيز
الفراغ المتوهم الذي لو لم يشغله المتحيز لكان فارغا وعند الحكماء المكان هو السطح الباطن
من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وكذا الحيز وحيثما نظير اينما
يعني انه لتعميم الامكنة ويجعل الجزم ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط ومعنى حيثما كنتم في اي
مكان كنتم من الامكنة فاجعلوا وجوهكم الى شطر المسجد الحرام وما لتعميم الاشياء من اولي
العلم وغيرهم ولهذا يقولون من لما يعقل نعم اذا علم الحال بان هذا من اولي العلم
وذاك من غيرهم فرق بما ومن وحينئذ اعم من ما بمعنى اي شيء والاشياء صغير او كبير
قليل او كثير بحيث لا يخرج عنه البعض ولا يستثنى واختلفوا في فعل كلمة برأسها موضوعة

لزيادة التعميم

لزيادة التعميم فوجه كونها اعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة
في البناء للزيادة في المعنى وقيل مه بمعنى اكفف وما هي الشرطية والمعنى اكفف
عن كل شيء ما تفعل افعل فيفيد انه ما من شيء تفعله الا وانا افعل عموما فوق الخالي عن
بالكف عن كل شيء والشرط هي ما الثانية وقال الخليل اصلها ما ما على
ان الاولى هي الشرطية والثانية ابهامية متصلة بها لزيادة التعميم كما في متى ما واينما وغير ذلك
ووجه الزيادة ح ظاهر وقد شاع عند اهل المنطق استعمال مهما لتعميم الاوقات بمنزلة متى ما
حتى جعلوه سور الايجاب الكلي في المتصلة وليس من اللغة ولا يوجد في استعمال الفصحاء الا ما ذكر
صاحب اللباب للاعراب مهما تصب افقا من بارق تشم ثم الاسماء الشرطية ما كان
منها ظروفا مثل اذا واذا ما ومتى ما واين واينما وحيثما فمحلها النصب بالفعل بعدها وما
غير ظروف كمن وما ومهما فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر هو
او الشرط مع الجزاء فيه خلاف والاكتفاء بالضمير في الشرط من بابه فاني آتيك ربما يرجح
الثاني وقد يكون الجر مثل بمن تمرر امرر وعم تسأل اسأل واما اي فقد يقع مبتداء
مثل ايهم يأتني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب
اضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمرر امرر واما مهما اي فالنصب
على الحال والمطلوب بهذه التعميمات يشير الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر
من ان هذه الاسماء انما جعلت نائبة عن حرف الشرط لاجل الاختصار والتوسع لان
في تفصيل مدلولاتها اطالة مفوتة لحصول المقصود لعدم امكان ضبط جميع ذلك في مقام
الحديث والاخبار والتعداد والتكرار وهذه الفاظ مضبوطة مختصرة جارية مجرى
التفاصيل على وجه بها يقع الغنى مع حصول المنية فيحصل الغرض من هذه الكلمات المفيدة
عموم الازمان او الامكنة او الافراد او الاحوال امران ترك التفصيل الى الاجمال
والاحتراز عن الاطالة والاملال فقوله او مملّ عطف على غير واف عطف الخاص على العام
او مقيدا بكونه وافيا بالحصر كما في قولك اي سورة تقرأ تجزئك وما تره من مصنفاتي
تكتب ومن تلق من اصحابي تكرمه ونحو ذلك وقوله الى العدد حال من مفعول فوكل يعني ان

زند الى آخر الامثلة اى ذاهبا الى عدد ومنتهيا اليه وقوله مع قيام الاملال يشعر
بان الاملال حاصل البتة لا يتوقف على تيسر الاستيعاب وانما تعرض لتفسير الحكاية لانه
كانه تورد بما ذكره من حسن التطبيق وقوله فقد حاز اى جمع الفوز بتمامه وحذافير الشئ
اعاليه ونواحيه جمع حذفار بيان لما يدل عليه اسم الاشارة البعيد وضمير الفصل وتعريف الخبر
اى لا فايز سواهم وقوله فاولئك بلفظ الجمع ناظر الى ما يفيد عموم الافراد من شمول الحكم للجميع
والا فمقتضى الظاهر ان يقال فذلك هو الفايز   واعلم ان الجزاء والشرط
يريد الدلالة على ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين ولا يخفى
ما في العبارة من المبالغة حيث جعلهما نفس التعليق يريد انهما للتعليق والاوجه ان المراد
ان مضمونهما ومدلولهما تعليق وقدم الجزاء لانه المعلق والمعتمد في الكلام واما الشرط فقيد له واراد
بحصول امر ما تحقق النسبة الايجابية او السلبية بل الانشائية ايضا والامر المعلق
مضمون الجزاء والمعلق به مضمون الشرط وذلك اشارة الى التعليق بل كونهما التعليق وقوله
في جملتيهما دون ان يقول فيهما ربما يرجح ما ذكرنا من الاوجه وقوله او احدهما عطف
على ضمير ان يكونا لوقوع الفصل وقوله وكذا اى مثل استلزام امتناع الثبوت استلزام
امتناع المضي فهو عطف على امتناع الثبوت وان يكون بدلا من المضي او فاعل الفعل محذوف
اى فامتنع ان يكون وفي بعض النسخ هو غير محذوف وقوله ان يكون الفعلان الخ ضمير احد
بما ينضم المقصود والا فالانسب بما سبق ان يقول ان يكونا اى الجملتان ماضويتين وقيد
بغير لو لما سيجئ من ان الاصل في جملتيها المضي وقوله فظهر تفريع على الكلام اى ظهر من
امتناع كون جملتيهما اسميتين او ماضويتين ان مثل ما ذكر من الامثلة لا يصار اليه في الكلام
البليغ الا لنكتة لامتناع المصير الى خلاف مقتضى الظاهر بدون نكتة في الكلام الغير الظاهر
والا لم يكن الكلام بليغا واما في غير البليغ فربما يصار اليه لا لنكتة ويظهر بما ذكر ان المراد
الامتناع في الاصل وفيما هو الظاهر لا الامتناع على اصله بحيث لا يجوز خلافه اصلا واشار
باعادة لفظ نحو الى ان اقسام خلاف الظاهر ثلثة الاول ما صير فيه الى الماضوية في كلتا الجملتين
او في الشرط فقط او في الجزاء فقط الثاني ما صير فيه الى الاسمية والثالث الا في الجزاء

وحو

وحو ولذا قدم ذكر الماضوية مع ان الاوفق بما سبق تاخيره الثالث ما صير فيه الى الماضوية
لفظا ومعنى من غير انقلاب الى المستقبل كما في امثلة القسم الاول والظاهر ان الشرط
في حال فكان الانسب ذكره بلفظ المضارع وقوله مما لا موجب بيان لقوله نحو المواضع
الثلثة وضمير معه لما وضمير كونه للفعل اى من الصور والامثلة التي لا موجب معها لكون الفعل
مضارعا كنون التاكيد فانها انما تلحق المضارع لا غير بحيث يكون لا بد من المصير الى غير المضارع
ولو مع الف نكتة ولا اى حل الضمير لما وجهها الا ان يكون ما عبارة عن الفعل ح لا يستقيم
البيان الا بتكلف واما في قوله تعالى فاما يأتينكم ان الشرطية اتصلت بها ما المؤكدة
ولزمها تاكيد الفعل بالنون لئلا تنحط رتبته عن رتبة الحرف والفعل المؤكد بالنون لا يكون الا مضارعا
وجواب الشرط الجملة الشرطية بعده اعني فمن تبع هداى فلا خوف وقوله واما تثقفنهم
اى تصادفهم وتظفر بهم فوق في محاربتك ومناضلتك بقتلهم والنكاية فيهم من وراءهم من الكفرة
حتى لا يجترئ عليك احد اعتبارا بهم واتعاظا بحالهم ومن صور وجوب المضارع ما اذا كان الجزاء
مع ان او السين او سوف ولا يخفى ان المراد ما اذا حوفظ على تاكيد الحرف بما وتصدير الفعل
بالسين ونحوها والا فلا امتناع في العدول الى الماضي لنكتة   مثل توقع حصول النكتة
امرين احدهما طلب ابراز غير الحاصل في موضع الحاصل والثاني ابراز المقدر في معرض
الملفوظ وذكر لابراز غير الحاصل في موضع الحاصل اسبابا خمسة عمها بقوله ونحو ذلك
ذلك   وعليه اى على المصير الى الماضي لكون ما هو للوقوع كالواقع وان لم يكن من الشرط
والجزاء وذلك لان ما علم الله وقوعه او اخبر به فهو كالواقع لعدم الشبهة في وقوعه
كنداء اصحاب الجنة ونداء اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم وفتح مكة اذا حمل
قوله تعالى انا فتحنا لك عليه وقد نزلت قبله والمراد بالاعراف سور مضروب بين الجنة والنار
على ما قال تعالى وبينهما حجاب اى بين الجنة والنار او بين الفريقين واصل الاعراف جمع العرف
بالضم استعير من عرف الفرس وعرف الديك لارتفاعه واختلف اقوال المفسرين في المراد
بالفتح المذكور في قوله تعالى انا فتحنا فقيل فتح مكة وقيل فتح خيبر وقيل فتح الروم وقيل
فتح الله له بالاسلام والنبوة والدعوة بالحجة والسيف فان كل الفتوح تحته وقيل

صلح الحديبية لانه كان سبب الفتح بان غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر وبويع بيعة الرضوان
وقيل معناه قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من قابل
ليطوفوا بالبيت من الفتاحة وهي الحكومة   واما للتعريض اي بغيرها ليس
بحاصل لمن اسند اليه الفعل في الشرط في موضع الحاصل فيورد بلفظ الماضي تعريضا
بحصول منه ذلك الفعل كما في قوله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من
العلم انك اذا لمن الظالمين وفي لئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله
من ولي ولا نصير ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن
من الخاسرين فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم ذكر الشرط
المبني على الفرض والتقدير في الآيات المذكورة مع القطع بعدم وقوعه من المخاطب بلفظ
الماضي تعريضا بالغير وانه قد صدر عنهم اتباع اهواء اليهود والنصارى والشرك
والزلل وانهم من الظالمين ولا ولي لهم ولا نصير وقد حبطت اعمالهم وانهم في معرض وعيد عظيم
فان الافعال الواقعة في الشرط لما ذكرت بلفظ الماضي مع القطع بانها لا تقع ممن اسند اليه
طلب له وجه فناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكرت بلفظ المضارع على ما هو الاصل
في الشرط الغالب   الشرط الواقع بعد اللام الموطئة للقسم لزمه المضي على ما تقرر في علم النحو
لانا نقول   قد مر مرارا انه لا تنافي بين الاغراض والمقتضيات على انا نقول ان
الاتيان باللام والتزام المضي لغرض التعريض   ونظيره اي نظير ما ذكر من الآيات في كونه
اي في مجرد كون ذلك النظير تعريضا لا في كونه شرطا وتعبيرا عن غير الواقع بلفظ الماضي قوله تعالى
وما لي لا اعبد الذي فطرني والمنبه على انه للتعريض وان المراد ما لكم لا تعبدون قوله واليه
ترجعون دون ارجع وكذا في قوله تعالى في قصة رسل عيسى عليه السلام حكاية عن حبيب النجار رحمه الله تعالى ءاتخذ
من دونه آلهة تعريضا بالكافرين الذين اتخذوا من دون الله آلهة والدليل على كونه للتعريض قوله اني امنت
بربكم مع انه كان المناسب لولا قصد التعريض ان يقال امنت بربي واتبعه اي ذكر بعد قوله امنت
بربكم قوله فاسمعون ولولا التعريض لم يكن لذلك معنى وقوله وسواء مقام هذا التعريض
والاول المقتضي له من حيث كونه محلا له تطلب اسماع الحق على اسماعه قوم الطالبين لذم القاصدين

الخطاب للرسول وجراسوا به ... رجح الى اليهود والنصارى

لعله

لقتل الحق الذي هو وجوب عبادة الله تعالى وقبح عبادة الاصنام وكونها ضلالا لا محيد عنه
فقوله اسماع الحق من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني وضمير هو للوجه والتصريح عطف على المواجهة
ومن هذا الاسلوب يعني اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله
قل لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون بدل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل
عما تجرمون وقوله وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين بدل انا لعلى هدى وانكم لفي ضلال
لكن ترك التصريح اوصل بالمجادل الى الغرض واهجم به على الغلبة مع قلة شغب الخصم وقلة شوكته
بالتوسل فقوله لعلى هدى او في ضلال يحتمل ان يكون خبرا لاسم ان وما عطف عليه على طريق اللف
والنشر وان يكون خبرا لاحدهما وقد حذف خبر الآخر اي انا لعلى هدى او في ضلال واياكم
لعلى هدى او في ضلال وفي كلمتي على وفي اشعار بان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض
حيث شاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه وانما لم يورد الآيتين
على ترتيب النزول لان آية قل لا تسألون اظهر في التعريض والانصاف حيث اسند
الاجرام الى نفسه خاصة وانما لم يذكر الآيتين قبل تقرير حسن التعريض لانهما في باب
واسماع الحق على الوجه اللائق اظهر منهما في التعريض   ويسمى هذا النوع من الكلام المشتمل
على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد الغضب يسمى المنصف وصفا له بوصف صاحبه حيث
انصف من نفسه ولم يجعل له من به على مخاطبه ولان كل من سمعه من موافق ومخالف قال
لمن خوطب به قد انصفك صاحب الكلام وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطاء النصف
وقد يسمى الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم ويقولون انه من مخادعات
الاقوال التي تقوم مقام مخادعات الافعال   ان ظرف يصلح مثالا للتفاؤل
واظهار الرغبة وقوله تعالى ان اردن تحصنا وارد على اظهار الرغبة في ارادتهن التحصن اداء لمعنى
للتفاؤل هنا ولذا لم يقل وكقوله تعالى والآية مما استدل به القائلون بنفي مفهوم المخالفة
والا لزم جواز الاكراه على تقدير عدم ارادتهن التحصن واجيب بوجوه الاول ان مفهوم
المخالفة انما يكون اذا لم تظهر للتقييد بالشرط فائدة اخرى سوى انتفاء الحكم عند انتفائه
وههنا الفائدة اظهار الرغبة في الوقوع والمبالغة في النهي يعني انهن مع قصورهن

حاصل الجواب في اصل هذا الكلام هو
بطلان اللازم لان عدم ارادة التحصن
اي الامتناع من الزنا ارادة الزنا
ومع ارادة الفعل لا يتحقق الاكراه
على ذلك الفعل فلا يتصور الاكراه
على تقدير عدم ارادتهن التحصن ٥

اذا اردن التحصن وترك الزنا فالمولى احق بذلك وكون الآية فيمن يردن التحصن ويكرههن
المولى على الزنا وفي مثله لا يثبت المفهوم المانع ان الاكراه انما يكون على فعل يريد الفاعل
خلافه فعند انتفاء ارادتهن ترك الزنا لا يتصور الاكراه على الزنا لكونه اكراها على ما
لا يريد الفاعل خلافه وتحقيق الكلام ان القيد الوارد بعد النهي قد يكون قيدا للفعل مثل
لا تصل اذا كنت محدثا وقد يكون قيدا للترك مثل لا تبالغ في الاختصار ان حاولت سهولة الفهم
وقد يكون قيدا للطلب مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا والظاهر ان الآية من هذا القبيل فلا يدل
بحكم المفهوم الا على انتفاء طلب ترك الاكراه عند عدم ارادتهن التحصن بمعنى انه لا يطلب
ترك الاكراه ان لم يردن ترك الزنا لانه لا يتصور الاكراه ح ولا معنى لطلب تركه الثالث
ان مفهوم المخالفة ظاهر لا قطع ولا عبرة به في معارضة الاجماع القاطع والنصوص القاطعة
في حرمة الامر بالمنكر فضلا عن الاكراه عليه وما شاكل ذلك المذكور من اسباب
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كالابتناء على الوثوق بوقوع الفعل مثل ان اعطاني
الامير الوفا فكذا وكاظهار الاستلذاذ مثل ان قدم الحبيب ومثل زيادة الترغيب مثل ان
اكرمتك فلا تقصر في الشكر او الترهيب ان ضربتك فلم اقتصر على القليل وكان مقتضى
سوق الكلام ان يقول واما لما شاكل ذلك وفيهم رحمه الله بلفظ الماضي
في الدعاء مع ان مقتضى الظاهر رحمه الله من قبيل ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لمعنى
من المعاني كالتفاؤل واظهار الرغبة والانباء عن استحقاق الرحمة
ومن هنا اي من مقام ذكر نكتة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل تنبيه للنكتة في ذكر محي
الحسنة بلفظ الماضي واصابة السيئة بالمستقبل غير معدول به وهي اظهار الرغبة في وقوع
الحسنة وكمال رأفة الله بالعباد ولو كان قوله ههنا اشارة الى العدول الى الماضي لاظهار
الرغبة لكان المناسب ان يذكر ذلك عقيبه فان قيل قد سبق صريحا ان كون الاصل
في اذا القطع بوقوع الشرط هو النكتة في تغليب الماضي مع كما في هذه الآية فما معنى التنبيه
ههنا للنكتة قلنا تلك النكتة العامة وهذه هي الخاصة كما ذكر في الالتفات ان له
وجه حسن عاما ولكل التفات وجه حسن خاصا وابراز المقدر عطف على ابراز

غير الحاصل وهذه هي النكتة الباعثة في المصرع الشرط والجزاء الى غير المستقبل وهي مختصة
بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة وهو ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس فهذا هو الملفوظ
به الذي ابرز في صورة الكلام المقدر الذي هو ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي
اياك امس لانتساب الكلام الى معنى هذا المقدر وبه يظهر ان الجزاء قد يكون جملة انشائية
من غير احتياج الى تأويل الخبر اذ لا ضرورة اليه لان الامر والنهي وغيرهما يجوز تقييدها بالشرط
كما يجوز بالظرف والحال وغيرهما فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول
مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء
قلنا الحصول قد يكون لثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لنوع من الطلب
او التمني او نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فيتعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق
فههنا منع كونه انشاء فالحاصل ان حاصل زيد فاكرمه اني على تقدير صدق انه جاء
اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه واما كلمة لو
فهي كانت اي لما كانت ولذا اجيب بقوله امتنعت والمعنى انها لتعليق امتنع من حيث
امتنع لما عرف من ان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فيصير المعنى انها لتعليق امتناع
الشيء وهو الجزاء بامتناع الغير وهو الشرط وعلى هذا يكون معنى قوله معلقا لامتناع
اكرامك بما امتنع اي بامتناع الشيء الذي هو مجيئك طبق فهم الحكم وينطبق عليه المثال
من غير احتياج الى تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك
بامتناع ما امتنع والمراد بما امتنع وبغيره اعم من ان يكون مضمون اثبات او نفي فيشمل اقساما اربعة
هي ان يكون الشرط والجزاء مثبتين مثل لو جئتني لاكرمتك ويكون امتناع الاثبات نفيا
او منفيين مثل لو لم تجئني لم اكرمك ويكون امتناع النفي اثباتا او يكون الشرط مثبتا
والجزاء منفيا مثل لو جئتني لم اشتمك او بالعكس مثل لو لم تجئني لشتمتك وقوله على سبيل
القطع متعلق بامتنع لانك تعلق امتناع الاكرام قطعا بامتناع المجيء قطعا كما ان النسبة
الى فعل لتعليق ما امتنع على سبيل القطع بامتناع غيره والظاهر انه متعلق بامتناع غيره
لانك تعلق امتناع الاكرام بل الامتناع القطعي للمجيء بمعنى جعله مسببا عنه على التعليق

مجاز عن التسبيب لانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك وعلقت الاكرام بالمجيء فقد جعلته مسببا
والمجيء سببا ، واما ثانيا فلظاهر انه ليس بمستقيم اذ ليست كلمة لو لتعليق الامتناع بالامتناع
بل لتعليق مضمون الجزاء بمضمون الشرط الفرضي لا للانتفاء لسببية انتفاء الجزاء ، الظهور انك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك كان المعنى ان الاكرام كان يثبت لو ثبت المجيء واما انه لم يثبت لعدم ثبوت المجيء
قطعا وهذا اطبق به الرسة على انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول كما ان لولا لانتفاء
الثاني لثبوت الاول وبهذا صرح في علم النحو حيث قال ولو لمحو الشرط في الماضي
على امتناع الثاني لامتناع الاول وهذا يشهد الاستعمال للقطع بان معنى قوله تعالى
لو شاء لهديكم انه انتفاء هداية الجميع بسبب انتفاء المشية لا بالعكس وقد صرح بذلك الحماسي
حيث قال ولو طار ذو حافر قبلها فطارت ولكنه لم يطر اي لكن لم يطر
ذو حافر فلهذا لم يطر تلك الدابة وابو العلاء حيث قال ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام اي فلهذا لم يكونوا رعايا وذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه
الى انها لمجرد انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء
السبب الواحد لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يثبت بسبب آخر بخلاف انتفاء المسبب
فانه يوجب انتفاء جميع الاسباب او لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يدل
على انتفاء الملزوم دون العكس لجواز كون اللازم اعم وما كان ينبغي ان يخفى على مثله
ان ليس معنى كلام القوم ان انتفاء الاول يدل على انتفاء الثاني ويفيد العلم به بل ان
انتفاء الثاني في الخارج سببه انتفاء الاول بمعنى انه قد حصل جميع الشروط والاسباب لوجود الثاني
كالاكرام سوى مضمون الاول كالمجيء مثلا فلم يثبت الاكرام الا لانتفاء المجيء الا ترى انك تقول
في الماء البارد المحسوس لو اصابته نار لسخن بمعنى ان عدم سخونته بسبب عدم اصابة النار
ومعنى قوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله
ان انتفاء رؤية الجبل خاشعا بسبب انتفاء انزال القرآن عليه لا ان يستدل بانتفاء
احدهما على انتفاء الآخر وانما غلطوا من جهة ان اهل المعقول جعلوا لو اداة للزوم
والاتصال واستعملوها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات لا لبيان ان

الثبوت

12 ... 1290

الثبوت والانتفاء في الخارج ما هو ولا خفاء في ان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم
بمعنى ان العلم به يستلزم العلم به من غير عكس وعلى هذه القاعدة ورد قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا استدلالا بعدم الفساد على عدم تعدد الآلهة وهذا الكلام زيادة بسط
تطلب من شرح التلخيص امتنعت حيث جعلت لشرطها منزلة لما اي لكونها لتعليق
ما امتنع بما امتنع قطعا امتنعت جملتا ما بعد الشرط والجزاء والثبوت المدلول عليه بالجملة الاسمية
ولزم ان تكون جملتاها فعليتين والحال ان الفعل ماض وهذا ايضا داخل تحت اللزوم واما لزوم
فعليتهما لتصحيح التعليق وعدم الثبوت ولزم ماضوية الفعل لتصحيح التعليق بما امتنع على القطع
الماضي واستلزم لزوم كونهما فعليتين ماضويتين ان ينزل المستقبل الداخل عليه كلمة لو
في مثل ولو ترى اذ وقفوا على النار منزلة الماضي لصدوره عن الخلاف في اخبار وان
يحمل المستقبل في مثل قولك لو تحسن الي لشكرت على ان القصد منه الى الاستمرار فيما مضى
من الزمان وقتا فوقتا فيكون المعنى على المضي او ان يجعل في الصورتين على قصد استحضار الصورة
على ما ناسب نقل الحال الحاضر وان كان المعنى على المضي فان قيل عطف استلزم في الموضعين
على لزم يوجب ان يكون التقدير ان كلمة لو حين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره استلزم المنزل
والقصد المذكورين فما وجهه قلنا قد ذكر الشيخ عبد القاهر انه اذا عطف الشيء على الجزاء
فهو على وجهين احدهما ان يستقل كل بالجزائية مثل اذا جئتني ثمنك وخلعت عليك وثانيهما
ان يكون ترتب المعطوف بواسطة المعطوف عليه مثل اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي
واذا استأذنت خرجت فالمعنى ههنا انها لما كانت للتعليق المذكور امتنعت الجملتان عن الثبوت
ولزم فعليتهما الماضوية ولما امتنعت ولزم استلزم التنزيل والقصد على ان ما جعلنا
ضمير استلزم للزوم كونهما فعليتين ماضويتين تم المقصود ومعنى وقفوا على النار اروها بمعنى انهم عاينوها
واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفت على كذا عرفته
وفهمته وجواب لو في الآيات الثلث محذوف اي لرأيت امرا عجيبا والخطاب عام لكل راء والمعنى
ان هذه الحال كانها قد تحققت واتضحت واتت لو رأيتها لرأيت العجب وقوله تنزيل المستقبل
مفعول استلزم ومنزلة الماضي ظرف لتنزيل كما في قولك نزلنا منزل كذا ونظائره اي المستقبل

يعني ان استلزم نتيجة جزاء بالاستقلال على ذكر المقدم

مفعول له لينزل والصدور اي صدور المستقبل متعلق بنطما ولا ادري لوصف للماضي بالمعلوم
كثير قلنا و على نحو متعلق بنزل ووجه تاويل يود بودّ ان الفعل الداخل عليه رب لا يكون الا ماضيا
لانه الذي تحقق فيه التقليل والتكثير واما المستقبل ففي الغيب وعند الكوفي هو بتقدير كان اي
كان يودّ وعند بعض البصريين ما ليست بكافة بل نكرة بمعنى شيء موصوفه يودّ كما في رب رجل
يسافر غدا وح تكون متعلق رب محذوفا اي يحقق وعلى الوجهين لا يحتاج الى تأويل يودّ بودّ فلا
قال في احد قولي اصحابنا البصريين ومعنى التقليل ان اهوال القيامة تدهشهم فيبقون
مبهوتين فان كانت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هو على طريقة قولهم لعلك ستندم
على ما فعلت وربما ندم الانسان على ما فعل لا يريدون لذلك التقليل بل يريدون ان الندم
وان كان مشكوكا او قليلا فحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العاقل لا يتعرض لما يورث الندم
وان كان مشكوكا او قليلا وقوله لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم على طريق الاخبار عنهم كما
في قولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن بطريق الحكاية لكان حكاية بلفظهم
استمرار الامتناع وقوله ولو يطيعكم باستمرار امتناعه مبني على انه كما يكون المضارع
الخالي عن حرف الامتناع يكون لاستمرار الثبوت كذلك الداخل عليه لو يكون لاستمرار الامتناع
لا امتناع الاستمرار كما يكون النفي لاستمرار النفي لا نفي الاستمرار والجملة الاسمية المؤكدة المنفية
مثل ما انتم بمؤمنين يكون لتأكيد النفي لا نفي التأكيد على ما مر من ان نحو ما زيدا ضربت لاختصاص
النفي لا نفي الاختصاص وله نظاير جمة تجيء لو تحسن الى لشكرت ان انتفاء الشكر بسبب
استمرار انتفاء الاحسان ومعنى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ان انتفاء وقوعكم في العنت
اي الجهد والمشقة بسبب استمرار امتناعه عن طاعتكم لكن الظاهر ان المراد باستمرار الامتناع
دوامه وعدم انقطاعه لا تحقق ساعة فساعة وعلى التجدد كما يشعر به قوله وفيما فوقنا
وقوله القصد مفعول له يستلزم وعلى نحو حال منه ويكسون عطف على يستهزئ في قوله
بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون يعني انهم ذكروا استهزاءهم بالجملة الاسمية
الدالة على الثبوت فانه سبحانه لم يترك الاستهزاء بهم الى المؤمنين بل تولاه بذاته وذكره
بلفظ المضارع المنبئ عن الاستمرار وفيما فوقنا لانه اشد واقطع ومعناه انزال الهوان

والحقارة بهم والبلايا والنكايات فيهم على تجدد الاوقات وتعدد الحالات
وقوله لو يطيعكم مبتدأ خبره وارد على هذا اي على قصد الاستمرار وفسره باستمرار امتناعه
على الطاعة كما بيننا لكن الاظهر وبه يشعر كلام الكشاف انه لاستمرار الفعل اعني الطاعة
ودخول لو لقصد امتناع الاستمرار وذلك انه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله
عليه وسلم على ما يستصوبون وانه كلما عنّ لهم رأي في امر كان معمولا به فذكر الله انه
لو استمر على اطاعتكم كما تريدون لوقعتم في الجهد والهلاك لكن لم يستمر على وفقكم فيكون
لامتناع الاستمرار وانتفاء ما كانوا يريدون ولم يعطف هذا المثال على امثلة لو ترى
ولو تحسن لانها تحمل القصد الى الاستحضار بخلافه ثم انه رجح الاستحضار في لو تحسن
الى الصورة منع الاحسان على قياس امتناع الاستمرار وفي بما يود الى الصورة الودادة وهو ظاهر
وفي لو ترى في المواضع الى صورة حال المجرمين والظالمين وغايته ان يرجع الى الصورة رؤيتهم
بتلك الحال وموصوف الفعل الامتنع كما ذكر في لو تحسن واجيب بانه اشارة الى
اختيار ان لو في لو ترى للتمني دون الامتناع بخلاف لو تحسن فانها امتناعية وانت خبير
بان لو لو كانت للتمني لم يحتج الى التأويل لان لو التمني لا يختص بالماضي وكان المناسب
ان يعرض لصورة حال الموقوفين على النار فيا ليتنا نرد ولا نكذب لظهور ان قوله صورة
الظالمين موقوفون عند ربهم متقابلين تلك المقالات محض نقول ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم
لكنا مؤمنين وهذا هو المراد بقوله في تلك المقالات ووجه اختيار المضارع للاستحضار
انه الذي يكون للحال وهو الحاضر وهذا ظاهر وما يقال لان الماضي يدل على ان حصات الفعل
امر قد نقضت فلا يكون للنفس رغبة تامة في استحضارها لعدم امكان مشاهدتها بخلاف
المستقبل فانه يدل على ان الفعل سيوجد موصفاته فيحصل للنفس رغبة في ان ترى
انه كيف يوجد فيستحضره موصفاته في غاية الركاكة لان الصورة العجيبة اذا شوهدت
مرة فاستحضارها اسهل وانسب والنفس اليها ارغب اذ فيه تكثير مكان
فاثارت اسنادا الى السبب وسوق الرياح لانه ادل على كمال القدرة اذ يفعل بعض ما ارسله

هذه الافعال العجيبة والاحوال المختلفة ثم قال فسقناه مكان سابقة النفاتا الى الحكاية
دلالة على زيادة الاختصاص وانا الكل منه والوسايط اسباب وآلات فقوله من ابار السحاب
اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف وسواه نظرا الى الصخور والرياح نظرا الى
ظاهر الكلام قزع بفتحتين قطع رقيقة من السحاب واحدها قزعة والقطع بكسر القاف وفتح الطاء
جمع قطعة مندوف مضروب بالمندفة تتضام على لفظ تفاعل والضمير لقزع وكذا ضمير بعدن
اى تصيرن وخولف بين الضميرين لما في تضام من معنى الثقل ركاما سحابا متراكما ركب بعضه
على بعض وهو اعني تضام عطف على تبدو قايم مقام تارة اخرى وانه اى العدول
بالماضي الى المضارع للاستحضار طريق مسلوك للبلغاء فان قيل عدم عدول البلغاء
عن سلوك الطريق الذي يقتضيه المقام معلوم لا يحتاج ان يذكر قلنا المعنى انهم لا يعدلون
عنه الى طريق مقتضى الظاهر وان كان ايضا بليغا وذلك لكمال حسنه وفرط اهتمامهم به
بانه قد لقيت بدل من قوله بما لاقيت في البيت السابق الامر مبلغ فتيان فهم
بما لاقيت عند رحا بطان الغول هو بالضم من السعالى والجمع اغوال وغيلان وكل ما اغتال
الانسان واهلكه فهو غول تهوى تنزل يقال هوى بالفتح يهوى هويا اى سقط الى اسفل
السهب الفلاة وكل ما استوى من الارض وبعده الصحيفة الورقة من القرطاس الصحصحان
المكان المستوى وكذا الصحصح والصحصاح والدهش للحيرة خرت سقطت الصريع
الهالك فعيل بمعنى مفعول من صرعه اهلكه ولذا استوى فيه المذكر والمونث ولم يقل صريعة
والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره وبئس البيتين فقلت لها كلانا نضو ارض
اخو سفر فخلى لي مكاني فشدت شدة نحوي فاهوت لها كفي بمصقول يماني
النضو المهزول خلى نايبه خل بكسر اللام صيغة امر من خليته الشق الحملة اهوت كفي
بالسيف اومأت ومقتضى الظاهر فاضربها فضربتها عطفا على شدت واهوت
اشارة
حلقه من اب جملة معترضة للتمثيل لا محل لها من الاعراب وهذا من تشبيه الوسط بلا غرب
وهو المخلوق بلا اب وام لكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته ويكفي في صحة التشبيه
اشتراكهما في الخلق بلا اب ولا يضر اختصاص المشبه به بخصوصية على ان القصد هو التشبيه

وكثر

او المدوع

في كون وجودهما خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك سواء ثم في قوله ثم قال له قيل للترتيب اللفظي
وقيل لترتيب المعنى اى صوره طينا ثم قال له كن لحما ودما ونحو ذلك
واستلزم عطف على لزم او استلزم والضمير للزوم كون جملتيهما فعليتين اى استلزم
في مثل لو انتم تملكون ان يحمل على كون انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لتكون الجملة
بعد لو فعلية لا مبتدأ خبره تملكون فتكون اسمية ولا تاكيدا لفاعل تملكون على ان يكون
الاصل تملكون انتم فحذف تملكون لان تعليل الحذف وهو حذف الفعل وحده اولى
من تكثيره وهو حذف الجملة مع انه لا دليل عليه ولا ضرورة اليه وما ذكر من كون المقدر تملكون
تملكون بالتكرير للتاكيد وكون الدال على المحذوف هو ضمير المحذوف مخالف لما عليه الجمهور
من كون الثاني للتفسير لا لجمع بينهما فقط لا للتاكيد وان الدال عليه كلمة ان الشرط المقتضية للفعل
مع قيام المذكور مقامه على ما سبق لو ذات سوار لطمتني وان ذو لوثة لانا فقوله المبدل
منه ضميره ومنفصلا حال من الضمير في المبدل او مفعول ثان على تضمين معنى الجعل والا في
في لو انتم تملكون بعد تقدير الفعل من جهة اخرى تخالف الظاهر وهو كون الفعل مضارعا
وكانه لقصد استحضار الصورة ومذهب المبرد ان لو تستعمل في المستقبل استعمال ان
مثل اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وفي
شعر ابي العلاء المعري ولو وضعت في دجلة الهام لم تفق من الجرع الماء والقلوب خوالي
يصف ناقته على مفارقة بغداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت ويشبه
ان يكون المعنى ههنا ان تملكوا على تملكوا فتملكوا الحسن الفاء ومن لطايف هذا التركيب ان
للرفع وان كان فاعل فعل محذوف لكنه لما برز مع الفعل المذكور في صورة المبتدأ والخبر
افاد الاختصاص مثل ما تفيده صريح المبتدأ والخبر مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان
الناس هم المختصون بالشح المبالغ وامثال هذه اللطايف هي المذكورة في مباحث الشرط
تغلغل الماء في الشجر تخلله الراضح جمع رايض اصلها روضة كما سوط وسقة من نضب الماء
اروضة ريا ضا ورياضة يريد ان هذه اللطايف وامثالها اسقطها هو وامثاله
من علماء المعاني ولم يتعرض لها القدماء من اهل التفسير ولو قلت ان هذا بناء ان

وهو الذي تعلم المهارة والعلوم
والمراد به ههنا العالم
بدقايق العلوم

عبد القاهر وكمله جار الله ورتبه على ترتيب المصنف لم يبعد ثم بين علو رتبة علم المعاني
وصعوبة المهارة فيه والصعود في مراقيه بانه مبني على تتبع التراكيب وخواصها مفصلة
كما ترى من ايرادنا الامثلة وبيان ما فيها من اللطائف حتى لو اقتصر على مجرد تمهيد القواعد
كما في كثير من العلوم لم يحظ الطالب بطائل كاللام في قوله لم يحظ متعلق بلا ثم وذلك لانه لا سبيل
للبشر الى الاحاطة بالتراكيب واحدا فواحدا وانما ذلك لعلام الغيوب لكن علم الله تعالى
بذلك لا يسمى علم المعاني لعدم ابتنائه على تتبع التراكيب ثم لابتناء معرفة اعجاز القرآن وكنهه
على كمال الاحاطة بعلم المعاني لم يدخل الا تحت علمه الشامل   هذا الفن بعد الفن الثالث
وللاستيراء طلب الوري وخروج الزند من النار والزناد جمع زند وقد سبق وضم جواهرها
ولا يضع والازمة جمع زمام وحلبتها واستنباتها للمستودعات والراكض المستحث من ركضت
الفرس الحلبة برجلي استحثثته للعدو والحلبة قد سبقت الى اناء مدى اي ابعد غاية متعلق
بالراكض وكذا باستفراغ اي بذل الجهد والطوق الطاقة وتفوق الفصيل شرب اللبن فواقا وهو
ما بين الحلبتين من الوقت لان الناقة تحلب ثم تترك سويعة يرضعها الفصيل لتدر والافاويق
جمع افواق جمع فوق جمع فيقة بالكسر وابدال الياء من الواو وهي اللبن الذي يجتمع بين الحلبتين
بفوق متعلق بتفوق ومواقع صمغ الراكض وكذا متوسل وطامع وحبات القلوب سويداواتها من اطايف
حال من المجرور في بما يؤثرها ومن متعلق بمواقع والضمير لها وكذا ضمير عليها لان تنشر عطف على يؤثر
والصفايا الخيارات جمع صفية والخبايا المخبيات جمع خبية وضمير مخبآتها للافئدة بذلك
بما ذكر من الركض والاستفراغ والتفوق ونحو ذلك ان تتأنق اي الى ان يتأمل باستقصاء
او يسرح النظر فيه معجبا من تأنق في الروضة تتبع فيها محاسنها منتقلا حال من ضمير يسرح اي مندرجا
في الانتقال من العلم الاجمالي الحاصل بسبب عجز المتحدين بالتنزيل ومعارضته الى العلم التفصيلي الحاصل
بعلم المعاني والبيان اذا احاط به على وجهه وقوله والفوز يروى بالنصب عطفا على الخشية
على انها مفعول طامع لا صفة المنوبة والاظهر انها صفة والفوز مجرور معطوف عليها ولو
لعطف على محل المنوبة وذلك لان طمع لا يتعدى بنفسه بل بالحرف والغرض انا وان مهدنا
القواعد واوردنا الامثلة لكن ما اوردناه فصول هذا الفن لا تتسع بمجرد معرفتها وحفظها

بل لا بد من انضمام الامور المذكورة اليها ووجه اشتراط الطمع في المثوبة والنجاة يوم النشور
ان به كمال الاجتهاد وفيضان النور ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور والحمد لله على التوفيق
لشرح الفن الثالث وهو المسؤول لسلوك الطريق الى الفن الباقي والباعث وصلى الله على النبي واله

الفن الرابع هو في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب
مركز خبر مبتدا هو ان ليس ولا بد حال او خبر بعد خبر وان هي المخففة من المثقلة وفي ليس
ضمير الشان او هو مع يمتنع في الفاعل يتنازعان والمعنى ان عدم امتناع الانكار والتباين
بين مفهومي الجملتين ثابت في ذهنك مقرر عندك والتآخي تفاعل من الاخوة تعالى تآخيا
اذا اتخذ كل واحد منهما لصاحبه اخا له وارتباط مصدر من المبني للمفعول تقول ارتبطت
الشيء بالشيء وربطته واستحكم الشيء صار محكما قويا والاواخي جمع آخية بالمد وكسر الخاء وتشديد
الياء وهي ان يدفن طرفا قطعة حبل في الارض فيظهر منه مثل عروة تشد اليه الدابة
والمراد هنا العلائق والوشائج الوسائل والآصرة ما عطفك على الرجل من رحم او قرابة
او صهر او معروف يقال ما تأصرني على فلان آصرة اي ما تعطفني عليه قرابة والامنة وقوله
ولا ان يتأتى عطف على الانكار وارتباط وكذا ولا ان يكونا اي مفهوما الجملتين من
اي بين الانكار والمباينة متوسطا حالهما اي حال مفهومي الجملتين بين الحالة الاولى التي هي الانكار
والحالة الثانية التي هي المباينة والانقطاع لذلك اي لما بينهما من القرابة والاتصال
في الجملة والحاصل ان بين الجملتين كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما
ومدار الفصل والوصل على هذه الجهات الثلث فعلى الاولين الفصل وعلى الثالثة الوصل
وانما قال مدارهما عليه اذ في كل من الجهات شرائط وتفاصيل وموانع كما في العطف
لدفع الايهام مع كمال الانقطاع مثل لا وايدك الله وترك العطف مع التوسط لايهام
خلاف المقصود على ما سيجيء وبالجملة فليس كل كمال اتصال وانقطاع للفصل وكل توسط
للوصل وكذا الكلام في كون مدار الايجاز وترك الايجاز على الجهات الثلث اذ ليس كل اتصال
يكون فيه طي احدى الجملتين وكل انقطاع لا يكون وكل توسط يستوي الامران بل ليس
كل ايجاز بطي الجمل بل قد يكون بحذف المفردات كما سيجيء لكن المدار على ذلك بمعنى انه الاصل

والعطف هنالك وقوله وهو ترك العاطف وذكره جملة معترضة بين المبتدا والخبر وافراد
الضمير لجريان الفصل والوصل مجرى اسم مفرد بمنزلة هذا الباب او الفصل كما قال المصنف وهذا
فصل وجعل الضمير لاحدهما انما يستقيم اذا جعل ذكره خبر مبتداء محذوف اى احدهما ترك
العاطف والآخر ذكره وانها اى هذه الجهات التى هى اعتبارات الاتصال
والانقطاع والتوسط لمحك البلاغة اى الامر الذى به يعرف بلاغة المتكلم بان يطبق
المفصل فوقف كمال بلاغته واصله الحجر الذى يحك عليه الذهب فيعرف حاله والمنتقد والمتفاضل
اى موضع الانتقاد والتفاضل والمعيار ما يعرف به العيار والمسبار ما يعرف به غور الجرح
وقدر عمقه والمنخ المظهر من نجم النبت ينجم بالضم ظهر وطلع والمنجم موضع النجم من عجمت
العود عضضته ليعلم صلابته ورخاوته والجلاء بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته
والصداء مصدر صدء الحديد بالكسر اذا وسخ وصداء الحديد وسخه والقدح السهم
قبل ان يراش ويركب نصله والمعلى هو السابع منها وهو الذى يكون لصاحبه
كمال الغلبة وذو البلاغة حال من القدح وان لك عطف على القدح اى يشهدوا بان لك
فى احراز قصب البلاغة واحداث رتبتها اليد الواصلة اى انما تريد والمعلى فى قدح الميسر
هو الذى له سبعة اسهم من فاز به اخذ سبعة اعشار لحم الجزور وان خاب اخذ منه سبعة
اعشار ثمنه واعلم يريدان فى هذا الفن الثالث بحث الايجاز والاطناب وبحث
الجمل الكاملة وبحث اللواحق والمتممات والمقدمات المتعلقة بالفصل والوصل وكل من بحثه البحث
وانما الاصل هو تمييز موضع عطف الجمل عن غير موضعه فان هذا هو المخصوص بالخفاء والاشكال
والاحتياج الى زيادة البيان فلذا اشتغل به اولا وبسط الكلام وبنى باقى المباحث
عليه فقال وانه اى عطف الجمل نوعان القريب التعاطى والبعيده لان عطف الجمل اما ان
يكون بالواو او بغيرها وعلى التقديرين اما ان يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب اولا فما كان
بغير الواو او بالواو وللمعطوف عليها محل من الاعراب فهو قريب التناول سهل المأخذ
وما سواه فبعيد ولما كان العطف تارة وتركه اخرى اثر التمييز ونتيجته مثل له بقوله فقال
كنهوان تذكر وضمير تذكر للجمل ومعطوفا حال منه مسندا الى بعضها ومتروكا عطف عليه

مسندا الى العطف وقوله ونوع بعد ذلك اى التعاطى فيه اى فى ذلك النوع وقوله
يكن بشرط استد راك عن قوله بالواو فقط فيفيدان العطف بغير الواو مطلقا وبالواو بشرط
ان يكون للجملة الاولى محل من الاعراب من القريب وما سواه بعيد فالقريب صنفان ولما فى قوله
ان يقصد مع ان القريب والبعيد هو العطف المذكور لا القصد اليه فى التسامح حمل بعضهم ضمير انه
نوعان لتمييز موضع العطف لا للعطف لكنه اشارة الى ان المراد تنوع العطف اعنى المعنى
المصدرى المبنى للفاعل اعنى عطفك بدليل انه قال يعتمد معرفة اصول ولم يقل بعضهم اصولا
والسبب فى ان قرب القريب اى النوع الذى سميناه القريب التعاطى وبعد النوع
الذى سميناه البعيد التعاطى هو ان العطف لا يحمد صحة التركيب وتادية اصل المعنى اذ لا دخل
لوجه كونه مقبولا فى ذلك بل فى حكم كونه بليغا يتوقف على معرفة اصول ثلثة هى مهمة فى العطف
بغير الواو مطلقا وفى العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب
غير مهمة فى العطف بالواو اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب وقد بسط المصنف الكلام فى ذلك
غاية البسط واوضح غاية الايضاح واول الاصول الثلثة لا بد من موضع فى العطف
المطابق لمقتضى الحال وهو الموضع الذى يصلح للعطف من جهة الوضع يعنى وضع الحرف
العاطف لمعناه بان يكون الثانى عقيب الاول فى العطف بالفاء لان الفاء موضوع
لذلك ومتراخيا عنه فى العطف بثم وعلى هذا قياس سائر الحروف وحاصله ان يتحقق
فيما بين المعطوف والمعطوف عليه المعنى الذى وضع الحرف بازائه اذ لا مدخل فى ذلك لغير الوضع
واياك ان تتوهم ان المراد بالوضع ههنا الرتبة التى يليق بذلك العاطف بالنسبة الى سائر
حروف العطف على ما سياتى معنى قوله الوضع اعنى الهيئة الحاصلة للشئ بالقياس الى غيره
او ان تفسر الموضع الصالح من حيث الوضع بان يعدم متبوع غير متروك حكما مغايرا لما بعد الواو
فان ذلك ليس معناه بل غايته ان يصدق ضبو عليه وثانيها فائدة العطف وشرط العلم بكون
الثلثة من الاول على النسبة التى يدل عليها الحرف على ما سبق من تفصيل المسند اليه
او المسند مثلا وثالثها وجه كونه مقبولا بان يكون على ما ينبغى فى نظر البلغاء اى على
نهج مخصوص يليق بكل حرف بان يكون فى الواو مثلا امر له جهة جامعة وفى البواقى

مسندا

مخصوصة تقتضيها العاطف واما تفسير التقارن بمشاركة الامرين في المعنى الذي دل عليه
الاعراب في المقبولية بوجود الجهة الجامعة فليس على ما ينبغي لاختصاصها ببعض الصور
وانت اذا اتقنت بعد تمهيد المقدمة العامة النافعة في بيان قرب القريب وبعد البعيد اخذ
في تفصيل الدليل على قرب الصنف الاول من القريب ثم الصنف الثاني ثم بيان السبب
في بعد البعيد ثم بيان جعله قريبا فقوله وانت اذا اتقنت اخذ في بيان الاول وقوله وكذلك
اذا اتقنت في الامر الثاني وقوله واما توسط الواو في الثالث وقوله واعلم انك في الرابع
والشرطية اعني اذا اتقنت اي علمت على وجه الاتقان والاحكام معاني ما سوى الواو
من حروف العطف حصلت معه الاصول الثلثة لدلالة كل من الحروف العشرة التي هي غير الواو
على معنى محصل محقق يستدعي من المحل وسطا مخصوصا مشتملا على فائدة العطف وعلى كونه
مقبولا في ذلك البين بخلاف الواو فانها انما تدل على مطلق الجمع الذي هو امر مبهم لا تحصل
الا بان يكون على وجه المقارنة او التعقيب او التراخي وهذا كما يقال ان الانواع امور محصلة
بانفسها او بما دخلها من الفصول والجنس امر مبهم لا يتحصل الا بما ينضاف اليه فيجعله
احد الانواع وبهذا اندفع ما يقال ان الواو ايضا يدل على معنى معين هو الجمعية والمشاركة
فينبغي ان يكون الاصول الثلثة معها ايضا محققة كساير حروف العطف من غير فرق وذلك لان
الفرق ظاهر وسواء لها لما دلت على معان محصلة فانما يتحقق صالح موضعا للعطف بها
وحصلت فائدة العطف وكان مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها بخلاف
الواو وحيث لا محل من الاعراب فانها لا تدل الا على نحو مضمون المجلس وعدم احتمال كون الثاني
اضرابا عن الاول كما في زيد قام عمرو قاعد نص عليه الشيخ عبد القاهر واجل المنشاء ذكره
في النحو مما لا يكاد يجيء والكثرة غير مناسبة بحيث اذا تعاطيت عددت من قبيل الهذر او الجنون مثل الهجر
واو دعت كتب المضاحك فلا بد من التعاطف من خصوصية جامعة وكذلك اذا اتقنت
موارد العطف بالواو على الجمل التي لها محل من الاعراب قرب التعاطف وبنى ذلك على العلم
بمقدمات ١ ان الاعراب صنفان اصل وتبع ٢ ان التبع منحصر في الخمس ٣ ان
المتبوع في البدل في حكم العدم من جهة المعنى بمعنى ان المقصود بالنسبة هو التابع ٤ ان

المتبوع

ان المتبوع والتابع في الوصف والبيان والتاكيد واحد بالذات لا تغاير بينهما ٦
ان معنى الواو يستدعي مغايرة التابع للمتبوع فيحصل لك من هذه المقدمات ان الموضع الصالح
للعطف بالواو ليس الا البين المخصوص الذي يقصد فيه اتباع الثاني للاول في الاعراب
بتوسط حرف وهو النوع الخامس من الصنف الثاني لانه ان لم يكن هناك اول وثان
يقصد جعل احدهما تابعا للآخر وهو معنى الصنف الاول فهو ليس بمحل للعطف بحرف ما
من الحروف فضلا عن خصوص الواو لفوات شرط العطف حينئذ وان كان فان كان الثاني
هو البدل فهو ايضا ليس بموضع للعطف بشيء من الحروف لفوات شرط العطف حكما لان
الاول بمنزلة العدم فيلتحق هذا بالصنف الاول وان كان هو الوصف او البيان او التاكيد
فليس موضعا للعطف بالواو لفوات شرط معنى العطف بالواو وهو التغاير على ما تحققت
من ان الواو يستدعي معناه ان لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه فظهر لك ان موضع العطف
بالواو هو النوع الخامس من الصنف الثاني ثم اذا ضممت الى المقدمات السابقة مقدمة
سادسة هي ان كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى كما عرف في علم النحو اما اجمالا
فالفاعلية والمفعولية والاضافة واما تفصيلا فخصوصية كل من الفاعل والمفعول
والملحقات بهما والاضافة باقسامها حصل لك معرفة فائدة العطف بالواو وهي مشاركة
المعطوف للمعطوف عليه في ذلك المعنى الذي دل عليه ذلك الوجه الذي ثبت في المتبوع من الاعراب
فبالنظر الى مجموع هذه المقدمات المعلومة من علم النحو حصل لك في العطف بالواو فيما له محل
من الاعراب اصلان من الاصول الثلثة التي يعتمد عليها العطف في باب البلاغة وهما موضع
وموقع فائدة ولم يبق الا الاصل الثالث الذي هو موقع وجه كونه مقبولا فاذا عرفت
في علم المعاني ان شرط كون العطف بالواو مقبولا ان يكون بين التابع والمتبوع جهة جامعة
على ما سيأتي تفصيلها حصلت لك الاصول الثلثة من غير رجوع الى امر آخر او زيادة تامل
فيما ذكر وهذا معنى قرب التعاطف بهذا ضبط الكلام في بيان قرب القريب ولنرجع الى
شرح الكتاب فقوله الاعراب صنفان ان اول بني الاعراب فظاهر وان حمل على حقيقته
فالمعنى ان ذا الصنف الثاني اي المعرب بالاعراب التبع منحصر في الانواع الخمسة او الصنف الثاني

كما اذا قلت زيد اكرمني واعطاني فانك لما علمت
ان قوله اكرمني في محل الرفع بكونه خبرا للمبتدا
وعلمت ان الرفع يدل هنا على المسندية ودرايت
فوكن اعطاني ايضا مسندا الى زيد حصل لك
ان جملة اكرمني وجملة اعطاني منشأ ذكرنا ان
في الاسناد الى زيد وهو فائدة الواو هنا

فعلى كل تقدير
في احدهما تاويل

منحصر في اعراب الانواع الخمسة والاول اوفق بما ذكر في علم النحو ان المعرف في قوله للاعراب
على وجهين احدهما ان يكون بحيث لا يقبله الا بعد ان يكون غيره قد قبله وهو خمسة اضرب
سمي التوابع وصرح بان التاكيد في عرف اصحابنا ينصرف الى المؤكد لكن تعبيره هنا عن المعطوف
بالحرف بقوله اتباع الثاني للاول في الاعراب بتوسط حرف انما يصدق على المعنى المصدري
للعطف لا على التابع الذي هو المعطوف ولا على اعرابه وبالجملة انما عبر عنه بهذه العبارة
دون العطف او المعطوف لانه لا يحسن ح ما ذكر من ان الموضع للعطف من النوع الخامس
دون الانواع الاربع الاول اذ يصير بمنزلة قولك الموضع للعطف من العطف دون غيره
من التوابع وقوله وعلمت عطف على انفتت ذكر الصور السابقة بلا اتقان لانها امور
محكمة مقررة في علم النحو بلا اشتباه او احتياج الى زيادة بيان بخلاف كون المتبوع في البدل
في حكم العدم فانه انما يعلم مما يقع في عبارة بعض النحاة ان البدل في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيد
والاضراب عنه مع اتفاقهم على ان هذا ليس على ظاهره لصحة قولنا زيد لقيته رجلا صالحا
مع انه لو اسقط المبدل عنه لم يصح الكلام لخلوه عن العائد الى المبتدا وقوله وبوصوف
عطف على يقولون ودلالته على كون المبدل منه في حكم المنحي ان كلمة بل للاضراب عن المتبوع
فكون في حكم المضروب عنه حيث لم يصرح بل يحصل بالتصريح حسن الكلام وخروجه
عما يقع للعروبة لكن دلالة هذا على كون الامر كذلك في بدل الكل والبعض والاشتمال
محل نظر والقول بان البدل نوع واحد من التابع فاقسامه متماثلة وحكم الامثال واحد من حروف
بل الاولى ما قيل ان لفظ البدل بحسب اصل اللغة ينبئ عن القائم مقام الشيء وانما يكون ذلك
اذا كان الشيء مطروحا او في حكم المطروح واذا انضم الى هذا المعنى توصيفهم بالتصريح بكلمة
للاضراب في القسم الذي اطراح المتبوع فيه في غاية الظهور علم ان جميع الاقسام في حكم طرح
المبدل منه وفي تقدير بل وكذا الحكم بان التابع في الوصف والبيان والتاكيد هو نفس
المتبوع بالذات بل بالمفهوم ايضا في بعض صور البيان والتاكيد ليس مما تقرر
وتحقق في علم النحو وعلم بلا اتقان لكنه حكم يعلم بالنظر والتامل في هذه التوابع وقوله
ثم رجحت فحققت عطف على انفتت وعلمت وانما احتيج الى هذه المقدمة ليحصل العلم

بان ليس الوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف كما احتيج الى المقدمة القائلة
بان المبدل منه في حكم المنحي ليعلم ان البدل ليس موضعا للعطف والمعنى انك بعد ما علمت
بادني التفات ان التابع في هذه الثلثة نفس المتبوع اذا رجعت الى التامل والنظر في معنى
الواو وان الجمع لا يتصور بين الشيء ونفسه فعلمت بلا شبهة ان الواو يستدعي مغايرة
المعطوف للمعطوف عليه حصل لك العلم بان شيئا من الثلثة ليس موضع العطف بالواو
باي حرف خبر كان قدم للاستفهام واسم ضمير العطف ومن حروف العطف صفة اي حرف
اخرت الى موضع الخبر لاقتضاء الاستفهام فيه وضمير فيه للصنف الاول ولم يذهب عليك
عطف على حصل لك اي لم يشتبه عليك ولم تغفل انت عن ذلك اذ لا معنى للعطف حيث
لا معطوف عليه تحقيقا ولا تقديرا لتاديه الى اجتماع المتنافيين وسواء ان يكون اعرابه
تبعا او ليس بتبع ومن هنا قيل في قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين
انه من عطف الجمل اي ونصركم يوم حنين لان كلا من ظرف الزمان والمكان مستقل
بالاعراب فلا يصح عطفه عليه وان نحو قوله عليك ورحمة الله السلام اشارة
الى ان اقتضاء تقدم المتبوع قد يكون لاقتضاء المتبوع اصلا كما في جاء وزيد اذا جعل
زيد فاعلا مستقلا عطفا على مستكن في جاء على الشذوذ وعرفت فيما والثلثة
خالد ورا كبا وقد يكون لاقتضاء تقدمه كما في عليك ورحمة الله السلام حيث تاخر المتبوع
الذي هو السلام وهذا حكم بانه لا يسوغه الا نية تقدم المتبوع وتاخير التابع واما حكمه
بانه عديم النظير فمعناه قلة النظاير واقتضاء الاطراد وكان الاولى ان يمثل بقول
الحماسي لا نكله وساكنه من سجار بعطف وساكنه على قرا اذ يجاب فيه
في كون ورحمة الله عطفا على السلام لجواز ان يكون عطفا على المستكن في الظرف اعني عليك
لكونه خبر المبتدا وفي مثله يتحول الضمير الى الظرف غايته انه يكون في شذوذ قوله قلت اذا قلت وزهر تهادى
حيث عطف على المستكن بلا فصل او تاكيد واما نحو قوله عن سلطانه يريد
انما هو عديم النظير وعلى نية التقديم والتاخير ومختص بالضرورة انما هو تاخر المعطوف عليه
واما حذفه بقرينة لاحقة كالمعترف واياي فارهبون او سابقة كالاستفهام في اوكلما

مصراع اوله الا يا نخلة من ذات عرق

في علم النحو

كوزوا فسايغ شايع من غير نكير لان المقدر كالملفوظ من لفظت بالكلم اذا تكلمت بها والمفسر
هو فارهبون والفاء للعطف على المفسر المحذوف اي ارهبوا والذي تعرض له في علم النحو
هو بحث الاضمار على شريطة التفسير واما عطف وايای ارهبوا بالواو فعلى مذكور متقدم
هو اذكروا نعمتي واوفوا بعهدي وسيجي في باب الايجاز شان ان المعطوف والمعطوف عليه
وزيادة كلام في حذف الفاء واما الواو والفاء وثم في نحو اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق
منهم وافنضرب عنكم الذكر واثم اذا ما وقع امنتم ونحو ذلك مما تقع بعد همزة الاستفهام فقد يجعل
من قبيل حذف المعطوف عليه وقد يجعل من قبيل العطف على ما قبل من الكلام وتوسيط الهمزة
للتوبيخ ونحوه على ما سيجي في الكشاف وقوله مد لوله على معناه يشير الى حذف الفعل في الكل
بقرينة الاستفهام واما خصوصه ومحصول معناه فبالقراين الاخر وكان الانسب ان يقول
وهو كفروا لان في كل الفعل هو كفروا لا اكفروا والحق ان المعطوف هو الفعل العامل في كلما
وسونين وكلما مفعول فيه اي كل وقت معاهدتهم موضعا للعطف بالواو
وقيد بذلك لكون البعض موضعا للعطف بالفاء مثل جاءني اخوك اي زيد واعجبني زيد اي حسنه
وبل مثل جاءني زيد بل عمرو واعجبني زيد بل حسنه ونحو ذلك حكما متعلق بفوات ومعناه
للعطف بالواو واما نحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
جواب نقض يرد على ما ذكر ان الوصف ليس موضعا للعطف فان جملة لها كتاب صفة لقرية
على ما صرح به صاحب الكشاف وقد عطف عليها بالواو والجملة ظرفية اعني لها كتاب فاعل الظرف
واسميته ان جعل مبتدا وتقرير الجواب انا لا نم انه وصف بل حال من قرية وانما جاز الحال عن
النكرة بدون التقديم عليها لكونها في حكم الموصوف اي قريب من القوي وما يقال ان هذا
لكونها مستغرقة كالمبتدا في ما دخل الافاء عايدا الي هذا واعتذر لصاحب الكشاف
بان ما ذكر سهو منه لا خطاء والسهو لا عيب فيه للانسان لكونه ذهولا وغفلة لا اصرارا
عليه والانسان مجبول على ذلك حتى قيل على سبيل السهو ان الانسان منسوب من النسيان
وهو اشد من السهو لانه زوال ما للصورة لا بالكلية بحيث يحتاج الى اكتساب جديد بل بحيث
تنتبه بادنى توجه والنفات والنسيان زوال لها بالكلية بحيث يحتاج الى كسب جديد

والخطا

والخطاء ثبوت للصورة المضادة للحق بحيث لا تزول بسرعة فان قيل من جعل الجملة وصفا
لم يجعل الواو للعطف لئلا يلزم عطف الصفة على الموصوف فيكون خطاء بل لتاكيد لصوق الصفة
بالموصوف حتى ان الواو المتخللة في الكلام عنده اربعة العاطفة والحالية والاعتراضية
والموكدة للصوق الصفة قلنا الخطاء من حيث انه لم يعهد في الوصف صفة مصدرة صاحب الكشاف
بالواو ولم يقل بها احد ولم يعضده حجة وسيزداد ما ذكرت وضوحا حيث ذكر انه نحو الحال
عن النكرة بدون التقديم اذا كان مع الواو نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف لعدم الالتباس بالصفة
فكيف اذا كانت النكرة مستغرقة كما في هذه الاية فانه اجوز وانه اذا اريد في مثل جاءني
رجل على كتفه سيف الحال يجب الواو واذا اريد الصفة يجب ترك الواو لامتناع عطف الصفة
على موصوفها البتة موقع موضحه وموقع فايدته بدل اشتمال من الاصلان
بمنزلة اعجبني زيد حسنه لان الاصلين على ما سبق هما الموضع والفايدة واداعي
تمهيد لموقعهما القبول وليس تعرف ذلك بحسب النحو او بادني نظر بل بما تقرر في علم المعاني
فلذا قال عرف دونا تعتب او علمت غيرا ساس الاعتبارات واهتمامنا في الكلام وفيما ذكر
من المثال من لوجود الجهة الجامعة وعدمها اشارة الى اشتراط ذلك في عطف المفردات
ايضا اذا كان بالواو حتى انها في الجمل ايضا تكون باعتبار المسند اليه او المسند او قيد
من قيوده على ما سيجي وانما قال في الاول محدث لان كل ذلك مبتدا وفي الثاني محدثة
لان كلها تاكيد على المظهر والمبتداء هو المذكرات السابقة واما توسيط الواو
شروع في بيان سبب بعدا البعيد التناطي بعد بيان سبب قرب القريب وذلك لان
الاصول الثلث التي هي الموضع والفايدة ووجه القبول غير ممهدة في توسيط الواو
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب كما كانت ممهدة في توسيط غير الواو او في توسيط الواو
من الجمل التي لها محل من الاعراب وعدم تمهد الاصول هو السر في دقة مسلك هذا التوسيط
وبلوغه من الغموض الى حيث قصر بعض علماء المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل وما قصر
البلاغة عليه اي على معرفة الفصل والوصل وتذكير الضمير باعتبار ان المعرفة في معنى العرفان
او في معنى ان يعرف لا لاجل انها مقصورة عليه في نفس الامر بل لاجل التنبيه على زيادة غموض

فن الفصل والوصل وعلى ان احدا من البلغاء لا يتجاوز هذا الفن الغامض من البلاغة
الا بعد تخليف ساير غوامضها خلفه يعنى انه لا يمكنه الاطلاع على حقيقة هذا الفن الا بعد الاطلاع
على ساير الفنون السابقة واللاحقة اما السابقة فتعلقها باجزاء الجمل وهذا بانتظام
الجمل الواردة على قانون البلاغة واما اللاحقة فلتعلق بعض احوال هذا الفن باتفاق الجملتين
واختلافهما فى الخبرية والانشائية وتعلق بعض المناسبات بما فيهما من التشبيهات والاستعارات
والكنايات واعلم ايضا ان الطريق الى تحرير هذا النوع الذى هو بعيد التعاطى
وضم قرب التامل وهذا الثانى اشارة الى البعيد التعاطى وهو مفعول قرب والباء فى
متعلق به وفى بادن الله بلا نهج وفى بادنى بقرب وجاز لاختلاف الباءين معنى اذ الاولى للظرفية
وفى للسببية مع ان متعلقها هو المقيد بالاولى وضم هو ان الجملة لا دنى لتنبيه والمراد بالجملة
الجملة الثانية التى هى سابقة وضمير عليها للام فى المعطوف كما فى المعطوف عليه ولم يقل اذا
اريد بها البدل عنه اى عما قبلها لان القطع يكون عما قبلها من الكلام مطلقا والابدال عن جملة واحدة
معينة وظاهر هذا الكلام ظاهر وانما الدقة فى كيفية حصول التنبيه بهذا الكلام على ان بعيد التعاطى
وكيفية تطبيقه على ما لخصه فى الوسط التعاطى فنقول تنزيل الجملة الثانية منزلة الجملة الجارية
عما يعطف هى عليها اشارة الى فوات شرط العطف باى حرف كان لعدم متبوع اما حقيقة
كما فى الجملة التى اريد قطعها عما قبلها واما حكما كما فى الجملة التى اريد ابدالها عن الجملة الاولى
فان الاولى تكون بمنزلة العدم فيمتنع لعدم المتبوع حكما ولذا نظمها فى سلك واحد وتنزيل الثانية
من الاولى منزلة نفس الاولى لكمال الاتصال اشارة الى فوات شرط العطف بالواو وهو
المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما فى الصفة والبيان والتاكيد واقتصر هنا على
البيان والتاكيد اذ لا يعقل كون الجملة الثانية بمنزلة الوصف للاولى وقد يتوهم ان كونها
موضحة للاولى اشارة الى كونها بمنزلة الوصف لها ولا يخفى فساده على الناظر فى الكتاب
ولذا قال واما الحالة المقتضية للايضاح والتبيين واما الحالة المقتضية للتاكيد والتقرير
وانتفاء الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى انتفاء شرط كون العطف بالواو مقبولا فى باب
البلاغة على ما هو الاصل الثالث فانظر الى ما ذكرنا كرر لفظ كذا وكذا فى قال واما ان يكون

اى الثانية

اى الثانية موضعا لدخول الواو واذا توسطت بين كمال الاتصال والانقطاع ناظرا الى ما قال
فيما سبق واما موضع النوع الخامس ففى ههنا ابحاث آ انه جعل فيما سبق وجه القبول اصلا ثالثا
وههنا ادرجه فى الاصل الاول اعنى الموضع الصالح والجواب انه قيد الموضع الصالح ثمه
بكونه من حيث الوضع فلم يتناول وجه القبول لكونه من حيث البلاغة وههنا اطلق فتناوله
قصدا الى الاختصار واعتمادا على سبق التفصيل ب انه لا تعرض ههنا للاصل الثانى
اعنى فائدة العطف والجواب انه ذلك لظهوره ومقايسته بالمشاركة فى المعنى الذى
يدل عليه الاعراب فيما لها محل من الاعراب فهى ههنا المشاركة فى التحقق اذ بدون الواو يحتمل الاضراب
عن الاولى ج ان كمال الانقطاع قد يكون للاختلاف خبرا وطلبا ولا تعرض له والجواب
ان انتفاء الجهة الجامعة يتناوله بناء على اخذها اعم من الجامع العقلى والوهمى والخيالى نعم ان اقتضى له
كمال انقطاعها علة لانتفاء الجهة الجامعة فمتعلق بل يكون ايضا والامر بالعكس اذ كمال الانقطاع
معلل بانتفاء الجهة الجامعة والجواب انه متعلق بما بعده اعنى لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو
ولكل من هذه الانواع يعنى القطع والابدال وكمال الاتصال بناء على الايضاح
والتبيين او التاكيد والتقرير وكمال الانقطاع والتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
حالة يقتضيه وضمير وروده للانواع وضمير يطبق ويقرّ لورودها ومن البلاغة حال من درجة وضمير يناطح
للكلام وهناك اشارة الى تلك الحالة المقتضية او الى المقام المدلول عليه بسوق الكلام
اما الحالة المقتضية للقطع اى قطع الجملة عما قبلها فهى نوعان احدهما ان يكون للكلام السابق
حكم وانت لا تريد ان تجعل الكلام الاخر شريكا له فى ذلك الحكم فتترك عطفه لئلا يشاركه فى ذلك الحكم
فان كان قبل الكلام السابق كلام اخر لا مانع من عطف اللاحق عليه كان ترك العطف للاحتياط
كيلا يتوهم عطفها على الاقرب المشتمل على المانع كما فى قوله وتظن سلمى اننى لم يعطف اراها
فى الضلال تهيم على تظن مع عدم المانع لئلا يتوهم عطفه على ابغى فيشاركه فى كونه مظنون سلمى
وان لم يكن قبل الكلام كلام خال عن المانع من العطف عليه بان لا يكون قبله كلام اخر مثل
اذا حنتنى اكرمتك انا احبك او كان وفيه ايضا مانع مثل واذا خلوا الى شياطينهم
الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم انما نحن مستهزئون لئلا يشاركه فى كونه مقول

قول المنافقين ولا على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالطرف اعني اذا خلوا كان ترك العطف
على سبيل الوجوب فلا بد من ان يكون الكلام السابق بمدلوله كالمنشاء لسوال يصح الكلام
الثاني جوابا له فيجعل ذلك السوال بمنزلة المحقق ويترك عطف الثاني قصدا الى انه جواب لذلك
السوال كما في قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي لم يعطف صدقوا
على زعم قصدا الى كونه جوابا اصدقوا في ذلك الزعم ام كذبوا فقوله فيقطع مرفوع معطوف على لا يريد
لا على يريد والمنصوب في يشركه للكلام السابق وهو اول مفعولي يشرك والثاني الثاني يقول اشركت
زيدا في المال اذا جعلته شريكا له فيه لا بالعكس كما قد يتوهم وقوله كالمورد على لفظ
اسم الفاعل من اوردته كان هذا الكلام لكونه منشاء السوال هو الذي يورد السوال وقوله
فينزل ويطلب ويقطع منصوبات عطفا على يكون اي يترك عطف الكلام الثاني على الكلام
السابق لقصد وقوعه جوابا للسوال المنزل منزلة الواقع وتنزيل السوال الحاصل كونه
مدلولا عليه بالفحوى منزلة الواقع لكونه خلاف مقتضى الظاهر لا يصار اليه الا لنكتة مثل تنبيه السامع
على موقع السوال وعلى ان الكلام السابق كالمورد له ومثل اغناء السامع عن ان يسال تكرما له
ومثل ان لا يسمع منه شي تحقيرا له وقلة التفات اليه ومثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه حرصا
منك على الكلام وحظ النفس ان تكلم حال تكلمك لا تنافي هذه المعاني الثلثة
حاصلة على تقدير ذكر العاطف لانا نقول نحن لا نجعلها مقتضية لترك العاطف
بل لتنزيل السوال المقدر منزلة المحقق بعد تحقق قصد جعل الكلام جوابا عن سوال ومثل القصد الى تكثير المعنى
مع تقليل اللفظ او بواسطة فان تكثير المعنى اعني تقدير السوال انما حصل بتقليل اللفظ اعني
ترك العاطف لكن قوله وهو اي تكثير المعنى بتقليل اللفظ تقديرا السوال وترك العاطف
بمعنى المعية انسب ومثل غير ما ذكر مما يخطر في سلك كبسط الكلام مع السامع وطلب
ايناسه بالكلام معه وادعاء كون السوال ظاهرا غير محتاج الى ذكره وامتحان السامع هل تنبه
للسوال ويسمى النوع ظاهره ان القطع والاستيناف اسمان لنوعي المقتضي اعني الفعل
لكن المحقق انهما اسمان لنوعي المقتضى اسم مفعول فيكون الاول من تسمية الخاص باسم العام
واما الحالة المقتضية للابدال اي ابدال الجملة الثانية عن سابقتها فهي ان يكون الكلام غير واف

قوله فيكون الاول ... ليس موقعا ... انهما اسمان لنوع المقتضى ... تامل

بتمام المراد وبايراد المراد او شبيها بغير الوافي لنوع خفاء فيه ومن شأنه وكونه ويعبد المراد
وهم منه للكلام السابق واليه المراد والمطلوب ما يعمل وقوعه والقطيع شيئا بشيع الهايل
والعجيب القليل النظاير واللطيف الدقيق الخفي وغير ذلك من العظيم والكثير وفي قوله ومعده
الى اخره اشارة الى ما به تميز الجملة البدلية عن الجملة البيانية اذ ليس فيها نية استيناف القصد
ومزيد الاعتناء بالشان بل مجرد القصد الى ازالة الخفاء واما المقتضي للتاكيد والتقرير
فكون الجملة السابقة بحيث يتوهم تجوزا او سهوا او قصورا عن الشمول او عروض شبهة او غفلة
للسامع او نحو ذلك مما يحتاج الى ازالة تقرير وتثبيت وكلامه في بيان الحالات والامثلة مما لا
على احد دلالته على كون الاتضاح والبيس واحدا مشيرا الى كون الجملة بمنزلة عطف البيان
وكذا التاكيد والتقرير ولم يسمع احدا يقول يكون بعض الجمل بمنزلة الصفة للبعض على ما يوهم
من قال ان كون الجملة للاتضاح اشارة الى كونها بمنزلة الوصف مع فصل نحو
سوال لا يكون للمقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من بعض الخبر معنى الطلب او الطلب معنى الخبر
اذ لو لم يكن مدا لم يحقق كمال الانقطاع فالمقتضي لكمال الانقطاع هو الاختلاف مع جهة القيد
او ان تتفقا فان لا تكون لا يظهر بهذا التركيب وجه سوى ان يكون قوله فان لا تكون
جواب الشرط بتقدير مبتدا اي فهو ان لا تكون والشرط عطفا على الاسمية الواقعة بعد الفاء
الواقعة جواب اما او يكون الشرط في نية التاخير وفان لا تكون عطفا على فهي ان لا تختلفا او
فهي ان لا تكون بينهما جامع ان تتفقا خبرا او يكون الشرط عطفا على شرط محذوف والفاء
جواب اما اي اما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ان لم يتفقا فان يكون او ان تتفقا فان
لا تكون والحق انه تركيب مشوش وثانيها في كمال الانقطاع ان لا يكون بين الجملتين ما يجمعهما
عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل بان يكون هو المقتضي لذلك او من جهة الوهم او من جهة الخيال
والمراد بالعقل قوة للنفس بها ادراك الكليات وبالوهم قوة بها ادراك المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى الى تلك القوة من جهة الحواس كادراك العداوة
والصداقة من زيد وكادراك الشاة معنى في الذئب وبالخيال قوة يجتمع فيها صور المحسوسات
ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك اعني القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات

من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وبالمفكرة القوة التي لها التصرف بالتفصيل والتركيب
من الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما
لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على
اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة
القوة العاقلة وحدها او مع القوة العاقلة فهي المفكرة والمراد بالصور ما يمكن ادراكه باحدى
الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن والكلام في شرح هذه القوى والدلالة على وجودها
ومحال الجسمانيات منها في الدماغ مذكور في كتب الحكمة فالجامع العقلي المهم
في هذا المقام والظاهر من هذا الكلام ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا
بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال ليعترض بان التضاد
وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم والتقارن في الخيال ليس من الصور التي
تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة فيجاب عن الاول ان الجامع الوهمي هو كون كل من
السواد والبياض مضادا للآخر وهو معنى جزئي لا يدرك الا بالوهم ويرد بان الجزئي
انما هو تضاد هذا السواد وهذا البياض ولا وجه لادراك ... وبين التماثل والتضايف
وشبه التماثل والتضايف في انها ان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات او الى لا انها
الكليات فكليات ولا وجه لاطلاق القول بان البعض عقلي والبعض وهمي بل المراد
بالعقلي الامر الذي بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة وبالوهمي الامر الذي
بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي الامر الذي بسببه يقتضي الخيال ولا اشكال في ان الجامع
العقلي بين الجملتين هو ان يكون بينهما اتحاد او تماثل او تضايف في تصوراي مورد في المفردات
الواقعة فيهما مسندا اليه او مسندا او قيدا من قيودهما صفة او حال او مفعول او غير ذلك
اما في الاتحاد فظاهر واما في التماثل فلان معناه اشتراك الافراد في الحقيقة
والعقل لكونه بالذات مدركا للكليات لا غير يجرد الفردين المتماثلين عن العوارض المشخصة
في الخارج فيرفع تعددهما ويصير الامر بينهما الى الاتحاد واما في التضايف فلان معناه كون
الشيئين بحيث يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فعند وجود احدهما في العقل

مثج

يمتنع ان لا يوجد الآخر وقوله في تصوره او ادراك غير الحكم الذي معناه الاذعان
والقبول لوقوع النسبة او لا وقوعها وكثيرا ما يطلق على المتصور وهو المناسب
ههنا وقوله المخبر عنه وبه مقام المسند اليه والمسند مبني على انه في قانون الخبر كما قال الا انفقتا
خبرا مع انهما ان اتفقتا طلبا فالامر كذلك وقوله هناك اي في المخبر عنه او المخبر به او قيد
من قيودهما وقوله في الخارج لان ما حصل في العقل فهو من حيث انه في نفس جزئية يكون متشخصا
بتشخص لا يرفعه العقل وكل من العلة والسبب قد يفسر بما يحتاج اليه الشيء فلا يتغايران
وقد يراد بالعلة المؤثر والموجد وبالسبب ما يفضي الى الشيء في الجملة او ما يكون باعثا عليه فيغايران
وكذا المعلول والمسبب ومثل هذا يقال له التضايف المشهوري واما الحقيقي فالذي
من العارض كوصف العلية والمعلولية ووصفي السببية والمسببية ولا خفاء في ان التضايف
انما هو بين مفهومي العلة والمعلول لا ما يصدقان عليه كالصانع والعالم وعلى هذا فقس
واما العلو والسفل فانما يتضايفان اذا اريد بهما الاعلى والاسفل فيكون كالاقل
والاكثر لا بمعنى العلو والسفل بمعنى الربع المحيط والبعد من المركز وبالعكس فانه يمكن
تعقل كل منهما بدون الآخر وقد يقال في الفرق بين الامثلة ان العلة والمعلول معقولات
والعلو والسفل محسوسات والاقل والاكثر بينهما ورد بان التضايف انما هو بين مفهوميها
وهي صور عقلية وان اريد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر قد يكون محسوسا وقد يكون معقولا
فكذا ما يصدق عليه العلة والمعلول وقوله ان العقل سلطان مطاع يعني ان احكامه صادقة
مطابقة تقبلها النفس فيكون مطيعا له في ذلك فيطيعها المفكرة واتحاد الامرين او اجتماعهما
البتة والوهمي الامر الذي بسببه يقتضي الوهم اجتماع الجملتين في المفكرة ان يكون
بين تصوريهما اي تصوري المحكوم عليه والمحكوم به او قيودهما من عنه وتصوراتهما من تلك
شبه تماثل كما بين لوني البياض والصفرة فانهما نوعان مختلفان لكن الوهم يبرزهما في معرض
المثلين حتى كان الصفرة بياض زيد فيه شيء وحيل الوهم مما يروج عند المفكرة فيجمع
الشيئان في المفكرة بهذه الحيلة كما يجمع المثلان بحكم العقل او تضاد كما بين السواد
والبياض او شبه تضاد كما بين السماء والارض فان الوهم ينزل المتضادين او ما بينهما

بهما منزلة المتضايفين في عدم انفكاك خطور احدهما بالبال عن خطور الآخر فجمع بينهما في المفكرة
كالمتضايفين مقوله والا اى وان لم تصدق في ان الوهم يبرز المشابهين للمثلث في معرض
المثلث ويجمع بينهما فالزم وخذ قوله ثلثة تشرق الدنيا البيت وقوله اى في الآخر الذى
حسن الجمع بين الشمس والممدوح والقمر سوى احتيال الوهم في ابرازها في معرض المتماثلات
حتى كانها افراد متعددة من نوع واحد وكذا الجمع بين ذى التاج اعنى الملك والسقاء
الذى يسقى الناس ويبيع الماء والذر اى صغار النمل ومعنى البيت الاول تماثل الشمس
والقمر والممدوح في اشراق الدنيا بطراوتها وبهائها الاشراق الحسى بالشمس والقمر والمعنوى
بالممدوح لافاضة انوار العدل والاحسان وتشرق مسندا الى الدنيا اعنى ثلثة في بهجتها
والمتكلف في جعله متعديا مسندا الى ضمير الثلثة والدنيا مفعولا تعسف وخروج عن اللغة
ثم الجمهور على ان ثلثة خبر مقدم على المبتداء والاليق بالمعنى والاعلق بالقلب انها مبتداء
محذوف اى لنا او في الوجود ثلثة تشرق الدنيا بها وشمس الضحى بدل او بيان او خبر مبتدا
محذوف ومعنى الثانى انك اذا قطعت الطمع عن الخلق وتوجهت الى جناب الحق فهذه الاشياء
المتباينة المتباعدة جدا سواء عندك استغناء عنها وعدم التفات اليها وقوله
وقد عرفت حال من قوله يبرزهما في معرض المثلين يعنى قد عرفت حال المثلين في شان الجمع
وان العقل بتجريده اياهما عن التشخص يرفع التعدد عن البين ويجعلهما واحدا فيؤول الى القسم الاول
من الجامع العقلى اعنى الاتحاد وتوسيط قوله سواه بين الموصول والصلة للاهتمام
والاهم موضع بعد الصلة لكونه من اللفظ ظرفا متعلقا بحسن ان كان والمعنى استثناء
من ما الاستفهامية الواقع مبتدا وخبره الذى وهذا التحسين نصب على المصدر
من حسن او تضاد وهو تقابل وجوديين لا يكون تعقل احدهما بالقياس
الى الآخر فان كان فهو التضايف ومعنى التقابل امتناع اجتماع شيئين الواردين
على موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة واورد للتضاد ثلثة امثلة حسب المحسوسات
الاولية اعنى المبصرات والمسموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات ثم اعاد
الكاف وذكر ثلثة اخرى من غيرها من الاعراض الجسمانية والنفسانية ومن التحرك

والعايد الى الموصوف صح

الجزء

والسكون من ان يفعل دها بالنظر الى ان السكون وجودى لا عدم ملكة والقيام والقعود من الاوضاع
والذهاب والمجىء من الحركات المختلفة بالاضافة فان الحركة منك الى موضع ذهاب وعن موضع اليك مجىء
وواحد من الاعراض النفسانية وهو الايمان والكفر فان الايمان اذعان وقبول والكفر اباء
وجحود بالقلب واما بحمل بعض الافعال او الاقوال ايمانا او كفرا باعتبار انبائه عن ذلك وواحد
مما يحتمل الجسمانية والنفسانية وهو الاقرار والانكار اى باللسان او بالقلب ثم اعاد الكاف
وذكر ما هو متضاد باعتبار الوصف العارض المدلول عليه تضمنا وذكر مثالا من المحسوسات
وهو الاسود والابيض وآخر من المعقولات وهو المؤمن والكافر وفي احد المثالين من اول الامثلة
وآخرها رمز الى الامثلة من الكل فليتدبر او شبه تضاد كالذى بين نحو السماء والارض
اما عدم التضاد بينهما حقيقة كما في السواد والبياض فظاهر لعدم تواردهما على الموضوع
لكونهما من الذوات دون الصفات واما تضمنا كما في الاسود والابيض فلان الوصفين
المتضادين اللذين هما غاية الارتفاع والانخفاض ليسا داخلين في مفهومهما بل عارضين للزوم
واما شبه التضاد فلاستلزامهما واستعدادهما بالوصفين المتضادين وهما في السماء والارض
من الارتفاع والانخفاض وفي السهل والجبل السهولة والصعوبة اما لتبين الصلة بين
وفي الاول والثانى السابقية والمسبوقية فان الاول هو السابق على الغير المسبوق والثانى
هو المسبوق بواحد فقط وقيل لكونهما وجوديين بينهما غاية الخلاف ولا خفاء في انه يجرى
في الاول والثانى اذ الثانوية مبداء التخالف لا منتهاها ولذلك اى لكون المتضادين
او الشبيهين بهما بمنزلة المتضايفين يجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من غيره
من المتغايرات فانه قلما يخطر البياض بالبال الا ويخطر السواد بخلاف الخلاف
والخيالى هو ان يكون بين تصوريهما اى المجلس تقارن في الخيال لاسباب مختلفة متادية الى ذلك
التقارن فانه ليس في الخياليات علاقة لزومية كما في العقلى او شبهها كما في
الوهمى بل جميع ما يثبت في الخيال من الامور الواصلة اليه من الخارج في طريق الحواس انما يثبت
على الوجه الذى يتادى اليه ويتكرر لديه من الاجتماع والافتراق والمقارنة هذا دون ذاك
او ذاك دون هذا وقلة الممارسة وكثرة الممارسة وبحسب كل من الاسباب الاتفاقية

ولذلك اي ولاجل ان السبب في اكامع الحيلي ليس امرا ثابتا لزوميا او شبيها به بل بسبب اسباب خارجة اتفاقية لم الم يكن الاسباب علي وتيرة اي طريقة واحدة ونسق منتظم مقرر فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات من جهة ترتب البعض على البعض واجتماعه معه ومن جهة الوضوح لديه والورود عليه فكم صور تتقارن آخذا بعضها بحق البعض في خيال وهي بعينها في خيال آخر ليست تجتمع ولا يرى بعضها بعضا كصور القرطاس والمحبرة والقلم والسكين في خيال الكاتب دون القصاب وكم صور لا تكاد تظهر في خيال ولا ترتسم وهي في خيال آخر من الحضور والوضوح بمنزلة نار تشتعل على جبل مرتفع كصورة محبوب زيد لا تظهر في خيال عمرو ولا تزول عن خيال زيد فالتفريع الاول ناظر الى الترتب والثاني الى الوضوح وانا اجتنب زيادة بيان وتوضيح لما ذكر بالتمثيل والتصوير في الصور الحسنة تلوح بشارة الايماء والاستيضاح طلب الوضوح ضمير به والبدل لما في حروف الشرط امرمن التحريق تقليب الحدقة قصدا الى شدة النظر اي فانظر نظرا يكون من جانب الاحتشاد ولاجل الامتحان تلوك امر من تلقاه استقبله في موقع البدل من حدق لان في حدق تلدم الفاء وجعله من تلقاه اذا اخذ على معنى تلوك كلام كاتب تعسف والقول بان المعنى انما يساعد على هذا دون الاول تكلف والعتلة الحديدة المركبة على خشبة التي تنقر بها النجار الخشب يقال لها بالفارسية سكنه ولما انه قد يراد المثقب بحشها نوهم انها اسم لحشه التي يراد المثقب وقوله وآخر واخر عطف على كاتبا ونجارا والقصد به الى الكثرة دون اثنين فلذا جمع الضمير في بما يلابسون وذلك كتلقي الحداد بتعديد القطيس والكلوب والعلاة والفحم والنار وتلقي الصائغ بذكر البوتقة والمنفاخ ونحو ذلك وتلقي الصيرفي بذكر المعيار والمثاقيل وما يناسبها من الاوزان وهذه كلها صناعات مخصوصة بمنزلة الحرف الخاص فاشار الى اهل العرف العام واصحاب الرسم المعهود فيما بين العامة فقال وكاينا من كان ومن كان في موضع الخبر لكاينا واعاد ذكر العامل بالفاء على طريق زيدا فاضربه فظاهره العطف على المنصوبات قبله لكنه يقتضي الجمع بين المعسر والمفسر فالوجه انه من عطف الجمل باضمار الفعل على شريطة التفسير اي تلو كاينا من كان

تذكر مسجد ومحراب وقنديل او بذكر حمام وازار وسطل او بذكر البستان والماء والنهر والنجم او بذكر الدار والاواني والفرش ونحوها فانهم للكاتب والنجار وغيرهما من المذكورين وجمعا في موقع الحال واللام في لمصادفتهم متعلق بخبران اعني لا تستبدعون اي لا تعدون عندكم تلك الاشياء بديعا خارجا عن القانون ولا تقفون لعدم علمه موقف الانكار بحيث ما كان منع ان يقع وان غرق العدا الى خلاف ما ثبت في خيالهم مثل المحبرة والمنشار ومثل القلم والقدوم بالنسبة الى الكاتب او النجار او الى نحو المسجد والسطل ونحو القنديل والحمام بالنسبة الى اصحاب العرف والرسم استبدعوه وانكروه لفوق الملاءمة ومن الوهم ما يقال المراد بالعرف المعروف من الخير والطاعة والامور الدينية واصحابه الزهاد والعباد ومن يجري مجراهم وبالرسم ما عرف واشتهر بين الناس وهل تثبيطات تصويرا وتصوير وتوضيح غب توضيح والتركيب من قبيل هل زيد خرج على ان المرفوع فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر على الاصح لا مبتدأ تتلو من التلاوة بمعنى القراءة وتجلو من جلوت العروس وسلك الطريق من قبيل لجين الماء اعني اضافة المشبه به الى المشبه وكذا امر كل الكره ومن ههنا احسن استعارة الاستطام بالجمع والجمل للثبات على الجد والمحجة الطريق الواضح جعل الظلمة بمنزلة نقاب يستر وجهه سوى الاغراء في موقع ثاني مفعولي اورث اي امرا سوى الاغراء على الجد في السير وما احسن التعبير عن ذلك بلطم خدود المحجة بايدي الرواقص جمع راقصة وهي الناقة التي تسير بنشاط ونشر جناح الظلام ومد رواقه وسوسن تمدد دون البيت عبارة عن انتشاره في الهواء وشروحه الطريق وافترار العبوس عن مزيد تخبطهم اي ظهوره وبين ظرف متعلق بتبسم البدر اضيف الى الحال المستمرة اعني بهم في وحشة الظلماء وقد بلغ خال من الضمير في الطرف ومقاساة عطف على وحشة وقد جاوز حال من الضمير فيه وكلا المثلين بضرب بشدة السير وقطاع الامر والزبية بالزاي المعجمة جمع زبية الاسد وهي حفرة تحفر له في مكان مرتفع ليصطاد فاذا بلغها الماء كان الغاية في الاجحاف ويروى بالراء المهملة جمع ربوة والطبيان للفرس كالثديين للمراة واذا اضطرب الحزام حتى بلغهما سقط السرج وذلك عند الهرب وعدم التمكن من شد الحزام والتخبط في السير لا على بصيرة مظلم بهيم خالص الظلام لا تخالطه شيء من النور فرس بهيم مصمت لا يخالط لونه شي مما لكوا تماسكوا السنا بالقصر الضوء وبالمد الرفعة وخزانة الصور هي الخيال فانه خزانة للحس المشترك

وقوله فيما يحكم ظرف مستقر منصوب المحل على الحالية من تشبيهات لانه فاعل على الاصح اي هل تتلو عليك تلك التشبيهات حاصلة في جملة الامور المكتسبة

اي وقوله وفي مقاساة تقديرا

يودعه الصور المدركة من طرق الحواس كالحافظ للوهم يودعها المعاني الجزئية

او التفاوت عطف على تشبيهات والمعنى محل التفاوت في الايراد تتلو عليك سورة او تجلو

صورة غير ما ذكرنا فيما متعلق بالايراد ومن ذوي حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام اي العرة

مقدرا القول وكذا في البواقي والسمط الخيط ما دام فيه الخرز الزايف الفاسد المردود

من الدرهم والبهرج الردي الباطل منه احمية جعلة جارة الكير منفاخ الحداد من زق

او جلد غليظ ذي حافات واما المبني من الطين فهو الكور سبكه اذابه الابريز الخالص

الذي نفي عنه الغش وما لا يشبع ان يكون ومعنى مركبا في معنى وحيز انه ركب لذلك كما يقال

هذا الكلام في معنى المدح او الذم الفخ بالفتح والسكون الفحمة وجدته مفحما اي اخرس

الكلام من عيب ان يوجد مفحما اي قاصرا عن البيان بمنزلة الانسان المفحم الساكت القطيس

بودن الفطيس المطرقة العظيمة وفطيس الابهام قريب من ضآء الملائم المرجل القدر من

نحاس والدنان جمع دن والراووق المصفاة تمشت في المفاصل اي اثر حسن الكلام

ودقة معناه في انفس السامعين الرقم النقش والرسم بالسين المهملة بمعنى اثر معانيه

وارتقا وقد يتوهم بالشين المعجمة وهو تصوير النقش او لا بلون خفي استبهم الامر استبهم

واستغلق اللكنة عجمة في اللسان وعقدة والرمص بالتحريك وسخ في موق العين جامد فان سال

فهو غمص البرود ما يبرد به الشيء وهو كحل او سلوك عطف على تشبيهات وكذا

او اخبار ند البعير نفر وذهب على وجهه وشذ انفرد عن الجمهور وندر وقوله فاملا تصريح

بما هو مقدر في البواقي ولصاحب علم المعاني زيادة احتياج في فن الفصل

والوصل الى التنبه والتيقظ لانواع الجامع العقلي والوهمي والخيالي لا لاشد الاحتياج

الى النوع الخيالي فبابه ليس على طريق الضبط وحكم العقل او الوهم بل يجري على طريق الالف

والعادة المختلف بحسب الانحاء من الاوقاف والاديان والمذاهب والصناعات

والولايات وغير ذلك الصومعة موضع العبادة والدسكرة موضع الفسق والدكاكين

الخمارين وقوله اذا لم يوف ضميره المرفوع لصاحب علم المعاني والمنصوب للنوع الخيالي

وحقه ثاني مفعولي يوفه يقال وفاه حقه اعطاه تاما وافيا وانه من موقع الحال

والضمير لصاحب علم المعاني اني يتجلى كيف ومن اين يجد جلوا مع متعلق بكلام لكونه

بمعنى المصدر وفاعل يتضح ضمير كلام وناسقا حال منه يقال نسقت الكلام اي عطفت

بعضه على بعض ويجوز ان يكون الضمير لرب العزة وذلك النسق في موضع المصدر ومفعول ناسقا

قوله افلا ينظرون الى اخره واللام في لبعد البعير متعلق بما يدل عليه اني يتجلى من الانجلاء اي لا يتجلى لبعد البعير في خيال اهل المدر عن السماء وقوله وذلك اي التيقظ يحصل اذا نظر

وقوله لا محالة اعتراض وهي مفعلة من حال يحول اي لا تحول ولا انقلاب وقوله لنا جبل من

ابيات الحماسة لعبد الله بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموأل بن عاديا اليهودي يحتله

وينزله من نجيره من ندخله في جوارنا منيع على طالبه ويرد الاشراف وسموه طرف الناظر اليه وهو

وهو كليل حسير ويدل على ان المراد بالجبل حقيقته لا جبل العز والسمو على ما ذكره المرزوقي

في قوله بعد ذلك وان لم يورد في الحماسة سما بالابلق الفرد قد سار ذكره يعز على من رامه ويطول

وقوله وقف للاصحاب اي من يكفل لهم بذلك اي بطول المكث في منزل وقوله من غرم الامور

اي من معزوماتها وواجباتها والظرف اعني عند نظره اي نظر اهل المدر هذا النظر

المذكور ينبغي ان يتعلق بمحذوف يدل عليه الاستفهام الانكاري بعد اي لا يكون ذلك ويرى

مبني للمفعول من ارى ويرى مسند الى ضمير المخاطب والمعنى انظر واول مفعوليه المنصوبين

البدوي وثانيهما الجملة الشرطية اعني اذا اخذ لا يجد وان شئت قلت لا يجد الظرف

متعلق به هناك اي في خزانة الصور للبدوي وضمير لا يجد وتجوز للبدوي ولها الصورة للابل

وبعدها للابل والسماء نصصت اي رفعته التقليل العنق بعد من اي بعد الابل والسماء

والجبال وقوله لا اي لا يرى ذلك لم تتناسب ولم تجتمع ولم يأخذ بعضها بعضا في النسق

اي عطف الجار والمجرور في المواضع الثلاثة على الجار والمجرور قبلها وكذا تعاطف الاحوال

اعني كيف خلقت الى الاخر فان قبل الكلام في عطف الجمل لا سيما التي لا محل لها

من الاعراب ولزوم الجامع فيها فلسانهم الابانة فقد اشير في اثناء الكلام الى لزوم ذلك

في المفردات ايضا بل الى ان الجامع في الجمل يعود الى ذلك واما الحالة المقتضية

للتوسط اخرها عن حالة كمال الاتصال وكمال الانقطاع لانه اضافة منهما فلا تتحقق

الا باعتبار تحققهما وقدم صورة الاختلاف في الخبرية والانشائية لجموم مباحثها وغموضها

ولم يتعرض لخالص الطلبيتين مراعاة لحق القانون بخلاف العكس وان كان استعمال المقام

على تضمين الخبر معنى فانه ليس خارجا عن قانون الخبر كل الخروج ووسط الشرط اعني

اعني ازالة الاخلاف على تحقق للاخلاف وجزاء الشرط مضمون الخبر

ان احليعها خبرا وطلبا بين المبتدا والخبر لتوقف مضمون الجزاء المتاخر عنه وقدم ذكر تضمن
الخبر معنى الطلب على عكسه مع انه ادخل في قانون الخبر لانه اكثر وقوعا واوفر غموضا والمراد
بالتضمين اعم من ان يكون احدهما في معنى الاخر او منساقا الى اعتبار تقديره وقوله مشتركا
عطف على مشتملا بروي مشددا ومخففا من التشريك والاشتراك اى كون المقام مشتركا
بين الجملتين في جهات جامعة من انواع الجامع المذكورة واشتراط الجمع من الجهات مبني على ما في
من الجملتين من التصورات من نوع مما ثبت تبعيضية لا بيانية فان قيل ازالة الاخلاف
واثبات الجامع لا ينفي كمال الانفصال لتثبت التوسط قلنا مبنى الكلام على تقدير انتفاء
كمال الاتصال على نحو في موقع الحال من تضمين اى حال كون التضمين واقعا على طريق
او في موضع المصدر لتضمين او لقوله مشتملا اى تضمينا او اشتمالا كائنا على هذا الوجه
يريد ان لا تعبدون خبر في معنى النهي اى لا تعبدوا لا نسياق المقام اليه كما تقول تذهب
الى فلان تقول له كذا مقام اذهب والمعنى قائلين لا تعبدوا ولا خفاء في ان هذا اقرب من جعل لا تعبدون
في معنى ان لا تعبدوا برفع الفعل بعد حذف الناصب وان مع الفعل في موقع البدل من ميثاق
بني اسرائيل وقولوا في معنى ان قولوا على جعل ان مصدرا ان او في معنى ان لا تعبدون
على ان ان مفسرة ومبنى الكلام على ما تقرر عندهم من ان بين الجملتين خبرا وطلبا كمال الانقطاع
ما لم يوجد الجامع ومزيل الاخلاف واما قوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون
فيتضمن طلبا عطف عليه وامتازوا اليوم ايها المجرمون وسواء غايته فاعله اهل الجنة
اى ليمتازوا عنكم الى الجنة لا يدعى ان هنا خبرا في معنى الطلب كما في الاية السابقة بل يدعى
ان هنا خبرا يؤول بحسب المقام وبحسب ما انضم اليه من الاحوال على طلب يصح معطوفا
عليه لهذا الطلب المعطوف وبني ذلك على مقدمات منها ان ما قبل قوله ان اصحاب الجنة
اليوم يعني قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام وقت الحشر وعام لجميع الخلق لدلالة الفاء
على كونه بعد الصيحة واحضار الخلق ولدلالة تنكير نفس في سياق النفي على العموم
لا خفاء وان اليوم اشارة الى يوم الحشر فلا حاجة الى الاستدلال على الاول لا يقال
ذاك لا يدل الا على ان الحكم اعني نفي الظلم يكون في ذلك اليوم واما ان الاخبار به

تكون في ذلك اليوم فيحتاج الى الدليل بل ربما يمنع دلالة الدليل المذكور عليه فان العطف
بالفاء على الكلام الدال على وقوع الصيحة والاحضار لا يدل الا على كون مضمون المعطوف
واقعا بعد ذلك واما الاخبار به فلا ولا محيص سوى دعوى الضرورة والالجاء له على الذوق
ثم الغرض من اثبات العموم شمول السعداء الذين هم اهل الجنة والاشقياء المجرمين ومنها
ان الخطاب الوارد بعد قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا على سبيل الالتفات من الغيبة الى الخطاب
في قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون يعم جميع اهل الحشر ومع جميع الخلق ليكون التفاتا وتعبيرا
عن معنى واحد بطريقين ومنها ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون فيقصد به الخطاب
يعني ان اصحاب الجنة منكم كانه قيل انكم يا اصحاب الجنة كما قيل وامتازوا اليوم ايها المجرمون
لما ان بيان حال اصحاب الجنة بما ذكر من النعيم وبيان حال المجرمين على ما بهم من الامتياز تفصيل
لما اجمل بقوله لا تجزون الا ما كنتم تعملون من جزاء اعمال الفريقين ومن حكم المجمل والمفصل
ان لا يتفرقا الا بالاجمال والتفصيل بقيت مقدمة اخرى ليتم اشتمال المقام على امر
اهل الجنة بالامتياز عن المخاطبين الذين هم جميع اهل الحشر وهي ان لا يكون مقوله قوله
ان اصحاب الجنة في شغل فاكهون حال كونهم في الجنة على ما هو مقتضى الظاهر بل حال كونهم في الموقف والمحشر
وحين سيادتهم الى الجنة ليكون حال الامر بالامتياز فاثبتها بالنقل عن ائمة التفسير واشار بقوله
بتنزيل ما هو للكون منزلة الكائن المتحقق لتحقق البتة الى دفع السؤال بانه كيف يصح حال كونهم
في الموقف الاخبار عنهم بانهم في شغل فاكهون وفي ظلال متكئون الى اخر الكلمات
والتنكير في شغل للتفخيم والابهام اى شغل لا يحيط به الافهام ولا يتيسر كنهه الكلام وسوء
خبر ان او متعلق بفاكهون اى متلذذون في النعيم والظلال جمع ظل او ظلة كشعاب
في شعب وقباب في قبة واما اظلل فجمع ظلة كغرف في غرفة والاريكة السرير المزين
في قبة او بيت يدعون يتمنون من ادعيت بالتشديد تمنيت سلام بدل من ما يدعون
او مبتدا اى لهم سلام وقولا نصب على المصدر او الاختصاص واما كونه
اى كون المقام في العطف الذي نحن بصدده في الايتين مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه
في جهات جامعة فغير خاف على المتامل اما في الاية الاولى فلان المسند اليه في لا تعبدوا

وقولوا وتماثل المسند اعني عدم عبادة غير الله وقول الحسنى للناس واشراكهما في قيد
اخذ الميثاق واما في الاية فاتحاد المسند اعني الامتياز وشبه التضاد بين المسند اليهما
اعني اهل الجنة والمجرمين والاتحاد في قيد الظرف وهو اليوم ونحو قوله اعاد لفظ
نحو لان هذا من تضمين الطلب معنى الخبر على عكس ما سبق وذلك انه ضمن الامر الذي هو الق
معنى الخبر الذي هو قيل الق ليحسن عطفه على قيل بورك على ما هو مضمون ان المفسرة والمعنى فلما جاء
موسى النار نودي موسى ان بورك اي قدس او جعل فيه الخير والبركة من في النار فاعل بورك
قيل هو الله ومن حولها موسى وقيل من فيها موسى ومن حولها الملائكة الحاضرون وقيل بورك
من في مكان النار وهو البقعة المباركة ومن حولها مكانها والظاهر انه عام في كل من في تلك
الوادي وحواليها من ارض الشام وانه انها ضمير الشان او للمتكلم وانا خبره والله بدل
او بيان وما يقع في بعض النسخ لفظ انا الله هو في هذا المقام واما قوله تعالى
وبشر الذين امنوا حيث ورد بعد قوله اعدت للكافرين فقد توهم انه عطف على مضمر لصدقها
ما نوافق الاخرة وليس كذلك بل هو عطف على صريح الامر في قوله فان لم تفعلوا اي لم تأتوا
بسورة من مثله ولن تفعلوا فاتقوا النار على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم
وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم ذكره صاحب الكشاف في احد الوجهين ولم يرضه المصنف
لانه وان اشتمل على نوع جامع باعتبار التقابل في المسند اليه والمسند لكن بعيد
من جهة ان ورود الامرين لمخاطبين مختلفين من غير تصريح بالنداء مثل قم يا زيد واقعد يا عمرو
مستقبح عندهم بل صرح بعض النحاة بعدم جوازه ومن جهة ان جعل بشر الذين امنوا في موضع
جزاء ان لم تعارضوا القرآن ليس على ما ينبغي مع ما فيه من احتلال المخاطب في الشرط والجزاء
واختيار انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس وهو ملايم لانشاء وفيه اصلاح ولا اختلاف
بالخبرية والطلبية ولا ذهاب الى ما يقل وجوده في الكلام لان تقدير القول بواسطة انصباب
الكلام الى معناه كثير في القرآن وكان ينبغي ان نتعرض لدفع ما فيه من ما نع قوي وهو ان
قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الى اخره ان لم يكن داخلا في حيز القول المقدر اختل
نظم الكلام وان دخل كان النبي عليه السلام مأمورا بان يقول ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا

وهو ظاهر الفساد ووجه الدفع انه داخل فيه بمعنى انه مأمور بتأدية هذا المعنى بعبارة تليق
كما في قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اي أدِّ اليهم معنى هذا الكلام فكما ان هنا
يعدل عند التأدية عن طريق الغيبة الى الخطاب كذلك هنا يعدل عن طريق التكلم الى الغيبة
وطريق الغيبة الى التكلم فيقال وان كنتم في ريب مما نزله الله على واما انصباب الكلام
الى معنى القول فلا يرى له في الاية وجه سوى عطف وبشر الذين امنوا كما في قوله تعالى واذ
جعلنا البيت مثابة للناس وامنا واتخذوا وقد يوجه بان جميع خطابات الله تعالى للناس
واردة بلسان النبي عليه السلام واما في قوله تعالى ووصى بها ابراهيم فالتقييد بقول اصحابنا
مبني على ان الكوفيين يعلمون وصى في معنى القول فلا يحتاج الى تقدير القول
اي فعلنا او قائلين بمعنى يجوز ان يكون القول المقدر في موضع العطف على انزلنا او الحال من
وكذا في كلوا واشربوا الا ان في جهة الحال هنا نوع خفاء لان العامل هو امر على ما هو
الظاهر وفيه من لزوم الفصل وتنافر النظم ما لا يخفى واقتصر في واتخذوا وذو فوا على العطف
وانه باب من حذف المعطوف وابقاء العاطف لمكان الواو فلا مجال لتقدير فاتقوا بل يتعين
وقيل ربنا على تقدير يقولان لمكان قراءة عبد الله واما تقدير الماضي او المضارع فحسب الاشياء
على المناسبة للمعطوف عليه ووجه انصباب الكلام الى معنى القول في قوله سواء على ما هو تم
خطاب للمؤمنين والكلام معهم وسيجيء خطاب للمشركين فلا ينتظم سيما مع الفاء الا اذا
امر المسلمون بان يقولوا لهم ذلك المعنى هذه براءة من الله ورسوله واصلها وهو مبتداء
خبره الى الذين والمعنى انه يجب عليكم نبذ عهود المشركين وان كانت صادرة باذن الله
وانفاق رسوله فانهما بريا منها وكذلك اي مثل عطف بشر على قل مرادا قبل
يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا وعطف
وبشر المؤمنين في سورة الصف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا ورجح على العطف
على تؤمنون مذكورا قبل وبشر لكونه في معنى آمنوا بيانا لكيفية النجاة المنجية بناء على
تقدير القول اكثر من جعل الخبر في معنى الامر وان تعاطف الامرين مع تغاير المخاطبين
من غير تصريح بالنداء قليل جدا بل ربما يمنع صحته واعلم انه من غرض صاحب الكشاف لعطف

وبشر الصابرين لظهور كونه عطفا على استعينوا اى يا ايها المؤمنين استعينوا ويا محمد بشرهم او ان يقع عطف على ان يكون المقام مشتملا وهو من الحالة الثانية من الحالين المقتضيين للتوسط وهى الاتفاق فى الخبرية مع وجود الجامع وعدم كمال الاتصال وقد عرفت معنى جمع الجوامع بهذا القدر متعلق بقوله نختم وهو اشارة الى القدر الذى ذكر من تفصيل الحالات وايماء الى ان الزيادة عليه مجاله والنسخ الصحيح ان عسى بكسر الهمزة وعسى مفتوح لتاكيد معنى الوضع والتقدير للسنعال من ان ولما فهوا انشاء لا يصلح شرطا وفى بعض النسخ بفتح الهمزة اى لان عسى وفى بعضها عسى ان بالفتح وليس لها كبير معنى ولا وجه صحة يعتد به لفظا ولا يخفى حسن تناسب جنوب الضبع والمداحض وسلوك الطرقات وقد راعى فى ترتيب الامثلة ترتيب الحالات فى الذكر لم يعطف يعنى انه كان يحسن عطف اراها على يظن للاتحاد فى المسند والتناسب فى المسند اليه لمعنى المحب والمحبوب الا انه لم يعطف لئلا يتوهم عطفه على ابغى فيفسد المعنى المراد ولا يبعد ان يكون ترك العطف لقصد الاستيناف جوابا عن سوال كيف تراها فى ذلك الظن وهذا معنى قوله وليس بمستبعد الى آخره واسم ليس ان يكون ولانصباب تعليل مقدم على تمام المعلل اعنى عدم استبعاد ان يكون القطع لقصد جواب السوال اى على تمثيله الا انه لم يكن مقدما على تمام معنى بحيث يخرج
واضافة ايراد الى نحو قولك من اضافة المصدر الى المفعول وكذا الكلام فى وقطع بهم الف عن زعمتم فانه جملة اسمية خبرها مقدر بالفعل على الاصح فيصح عطفها على الفعلية ويظهر الجامع لان الحاصل ادعاكم دعوى الاخوة وحالكم نفى ذلك وانكاره لكن لم يعطف لئلا يتوهم عطفها على مفعول زعمتم بتاويل القول كانه قيل قلتم اخوتكم قريش يتوهم العطف على محل اسم ان اى وان لهم الفا فيفيد ان هذا ايضا مما زعمه المخاطبون وهو فاسد ويحتمل الاستيناف وهو ظاهر والظرف اعنى حين متعلق بفصل وهو جوابه والضمير للشاعر واسم كان ضمير الكاد نعتهم وضميرهم للمخاطبين وكذا مفعول تحرك اى هذا الانكار تحركهم لان يسالوا وقوله يجرى الحال مبنى على ان لسان الحال اصدق من لسان المقال اذ ليس معه تلعثم ومجال والا فهو ى المقال ايضا يدل على الانكار لان اكثر ما يستعمل الزعم فى الكذب قال فى الكشاف الزعم ادعاء العلم ومنه قوله عليه السلام زعموا مطية الكذب وعن شريح لكل شئ

كنية وكنية الكذب زعموا والالف مصدر الف المكان اى سكن اليه واحبه والالاف مصدر آلفه على فاعله مؤالفة والافا والايلاف مصدر آلفه على افعله وبعده اولئك اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنواسد وخافوا والمعنى على تكذيب المخاطبين وهم بنواسد فى دعوى الانتماء الى قريش بالقرابة لان لقريش الافا فى الرحلتين المعروفتين لهم للتجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم وقد امنهم الله من الجوع والخوف وانتم جايعون خايفون لكن لو عطف على اعناى مستهزءون مبنى على انه بيان وتوهم لجملة انا معكم فهى مع العطف عليها عطف عليها واياك ان ترى ترك عطف اراها لاجل المحافظة على وزن الشعر فانه لو قيل واراها لم يكن موزونا فليس هو اى الفصل هناك اى فى موقع المحافظة على الوزن بل على ما ذكرنا من المعنى وان كانت رعاية السجع والقافية قد تعتبر فى باب البلاغة قوله لشاركه فى الاختصاص بالظرف المقدم اشارة الى ان اذا سواء جعلت شرطية او ظرفا مجردا فهو متعلق بالجواب مفيد لاختصاص الحكم به اما بحكم افادة التقديم للاختصاص واما بحكم دلالة التقييد بالشرط على انتفاء الحكم عند انتفائه لكن ميل المصنف الى اعتبار التقديم وعليه التعويل وقوله وما سولت مفعول معه ومستهزءون حال من ضمير خلاهم ومتصل خبر ان استهزاء الله وبكل حال متعلق بنفى الانقطاع لا بينقطع والا لكان الواجب ان يقال بحال ليعم بالنفى فليتامل وقد اورد على ما ذكر فى الايات الثلث ان من جملة المحتملات العطف على الجمل المصدرة بالظرف سواء سميت جملة شرطية او فعلية مقيدة بظرف مثل خرجت يوم الجمعة ودخلت يوم السبت فان اذا الشرطية ليست الا الجمل الظرفية استعملت استعمال الشرط والقول بانه ليس فى الكلام عطف غير الشرطية على الشرطية فاسد الا ترى ان قوله ولا يستقدمون فى قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون عطف على مجموع اداة الجزاء لا على الجزاء اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون وكذا يجوز العكس فان قوله تعالى ولو انزلنا ملكا لقضى الامر عطف على قالوا لولا انزل عليه ملك بل وفى هذه الايات الشرطيات المصدرة بالواو عطف على كانوا

فان قوله بكل حال ان كان متعلقا بينقطع لا يفيد التعميم والتعميم مقصود فكونه متعلقا بنفى الانقطاع علما

او يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وبهذا يمكن دفع ما اورد من الاعتراض
لظهور انه لا وجه لعطف الله يستهزئ بهم والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء
على كانوا يكذبون واما بيان الاستيناف في الايات فظاهر وانما الخفاء في انه لم يرد
الايات في الطريقين على ترتيبها لمثل ما تقدم يعني لئلا يستلزم عطفه على انه من
كونه من قولهم وعلى قالوا كونه مختصا بالظرف فان قيل انه من استفهام ولا سيما عطف الخبر
عليه قلنا سيما على سبيل الحكاية فيجوز كما تقول قل اكرمني واكرمتك وانما لم يتعرض
لامتناع العطف على لا تفسدوا وآمنوا قيل وخلوا لتخلل الخبر. وجماعات العذال
اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدحوا والقول
بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لان ذلك
ليس بقياس وقوله مبني على انشاء الكلام على السؤال المقدر وقوله على ما عليه اي على الوجه
الذي يكون عليه ايراد الجواب فانه يكون بلا عاطف وقوله في النسخ العاذلات اشارة
الى ان العواذل في البيت الآخر جمع عاذلة بمعنى امرأة عاذلة بدليل زاين وقلن جندب
بضم الدال جنوب جمع جنب بمعنى جانب وناجية جنبتا اسم موضع غربت حط عنها رحلها
من غرى من باب واعرية وعرية تورية واحمت اريحت واذيل كلاهما من الاجمام منها خنا
موضع اناخت الفارسية منزل بينه وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا لج اي جندب بمعنى البعير في السير
وكلت اي الناقة من السير لبعد المنزل وطول السفر بكي امر من بكية بالتشديد بمعنى بكية
الجدان بالكسر اسم موضع وكذا برام بالكسر والمعنى اكثري البكاء على المقتولين بهذا المكان
المدفونين بطن برام فقد انقطعت غيبتهم وحصل اليأس من رجعتهم ثم وصفهم دلالة على استحقاقهم
البكاء عليهم وطربوا الاستيناف والجواب عن سؤال لم ابكيهم وكيف كانوا اصفهم في
فعال كانوا على الاعداء نارا محرقة وللاولياء اي ماء من واحسنه ومحرق هو عمرو بن هند
وكان نذر ان يحرق مائة نفس ففعل فضرب المثل بنارة عفا اندرس وعفاه درسه
يتعدى ولا يتعدى احوال جمع حول وسوء العام سحاب حنان مصوت غسوق ظلوم القطر
هطال كثير الهطل وسوء تابع المطر اي عفاه من بعد وبالابل ويسوقها الهم من السالين

والمادحس

والمادحس وفي جعل عفاه كل حنان وعفاه من بعدا دلالة على ان ثور عندهم من ان
جواب من قام قام زيد لا زيد قام وعليه قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها
وقد غرضت اي ضجرت وملكت الخبر اي من لم يجرب الامور ثانيه مفعول مغيط واللام للتقوية
بعد مبني على الضم لحذف المضاف اليه منويا متعلق بما غرضت حار تو شعاب الطرف طوي عنه
كشحه اعرض وجانب وكذلك قوله عز من قائل ذكر في الآية وجوها ثلاثة الاول
ان الموصول الاول اعني الذين يؤمنون متصلا بالمتقين مجرور على الوصفية او منصوب
على الاختصاص والموصول الثاني اعني والذين يؤمنون بما انزل اليك عطف عليه واولئك
على هدى استيناف الثاني ان الموصول الاول مبتدأ والثاني عطف عليه واولئك على هدى
خبر له والجملة استيناف الثالث ان الموصول الاول صفة المتقين او نصب على الاختصاص
والثاني مبتدأ خبره اولئك على هدى وعلى هذا تكون الآية خارجة عن الاستيناف وقوله مرادا به
اي بهذا الجمل او بالموصول الثاني مع خبره المؤمنين فيكون حالا منه بيانا لتغاير الاخبار
بهذا بعد الاخبار بان الكتاب هدى للمتقين الموصوفين بما ذكر يعني انه تعريض بمن لم يؤمن
من اهل الكتاب بنبوة محمد عليه السلام وطمع وتوهم انه على هدى وله فلاح اي الهدى والفلاح
انما يكون لمن آمن بالكتب جميعا لا بالتوراة وحدها ولم ايقن بالآخرة على وجهها لا كما يزعم
اليهود من ان النار لا تمسهم الا اياما معدودة وان اهل الجنة لا يتلذذون الا بالنسيم
وللاربع الجنة ونحو ذلك مما هو معتقدهم في الآخرة وقوله جاعلا الجمل حال من فاعل
تجعل الموصول الثالث اي جاعلا جملة والذين يؤمنون بما انزل اليك مع خبره تماما من
متعلقات هدى للمتقين بحسب المعنى ولوازمه لان نفي الهدى والصلاح عن اضدادهم من
لوازم اختصاصهم بذلك وتوابعه والغرض من هذا الكلام الارشاد الى وجه ترك عطف
ان الذين كفروا في هذا الوجه ايضا كما في الوجهين الآخرين فيتضح امتناع عطفه على ما قبلها
على الوجوه الثلاثة اما على الوجه الاول فلما سيأتي من انه كلام في شأن القرآن وهذا في شأن
الكفار واما على الثاني فلانه استيناف مبني على تقدير سؤال فذلك ادرج له في حكم المتقين

اي جاعلا الجمل باجمعها مستتبعات هدى للمتقين

وتابع له في المعنى وان كان مبتدا في اللفظ فهو في الكشف كالجاري عليه واما على الثالث
فلا محل من الكلام لان الموصول الثاني مع خبره ايضا من توابع المتقين فوله الوجه الثاني
فان قيل فعلام عطفت جملة والذين يومنون قلنا الاشبه ان يحمل الواو الحال
فان قيل ما معنى قوله الجامعين بين كذا وبين كذا في ضمن كذا وهلا لم يقل ما التميز الموصوفين
سلك الصفات او الجامعين بينهما قلنا هو اشارة الى معنى عطف الموصول الثاني على
الاول بالواو الجامعة وعطف ما عطف على كل من الصلتين فليتدبر وقوله اختصوا
في موضع الحال من المتقين ولا يكتنه كنهه اي لا يبلغ نهايته صفة هدى وهو من كلام المولدين
ولا يقادر قدره اي لا يغلب عليه في القدر من قادره فقدره غلبه في القدر فقوله الحال من ضمير اختصوا
الذين مع الموصول الاول بصلته والذين مع الموصول الثاني بصلته بتنكير هدى الدال
على التفخيم قوله اولئك الموصوفين يشير الى ان اسم الاشارة ليس اشارة الى مجرد ذوات المتقين
بل بما ذكر من الصفات وللحصر المشار اليه بقوله دون من عداهم في الفلاح ظاهر حيث قيل
هم المفلحون بضمير الفصل وتعريف الخبر واما في الهدى فمن المقام ومعادلة الفلاح بيان ان الكلام
آخره وهي هم المفلحون وانه اي استيناف الذين يومنون ادخل في البلاغة من استيناف
اولئك على هدى لاشتماله على بيان سبب اختصاصهم بالهدى المذكور وهو اتصافهم
بالصفات المذكورة وقوله مجرورا او منصوبا لم يلتفت الى الرفع على المدح لقلة اقتضائه
عن الوصفية وقوله واولئك خبره يعني جملة اولئك على هدى من ربهم وقوله وستوفى
التعريض بكرير للوعد فقد ذكر في تقديم المفعول والفصل من هذه الوجوه
الثلثة لاستيناف والذين يومنون بالغيب لجهات ثمة الا انطوا على بيان الموجب
ومنها اتحاد مجال الصلات من غير فك وعدم وقوع الواو بين صفتي موصوف واحد
وعدم الفصل بين المسئول عنه حالهم وبين جواب السوال عنهم بذكر الصفات وعدم
اختلاف الموصولين في الاعراب المفضي الى عدم الانتظام وما في السوال المقدر من
تكثير المعنى بتقليل اللفظ وما يفيده عطف المفرد من الاشتراك في الحكم وايضا فيهم على المفرد
في كون القرآن هدى للمتقين مع ان المتقي هاد وجهان احدهما ان المراد بالهدى والوجه الثاني زيادة الهدى

والثبات عليه وثانيهما ان المراد بالمتقين الضالون الصائرون الى التقوى على ما هو
قاعدة المشارفة واستيناف الذين يومنون يحمل على الوجهين من غير تكلف كلاف استيناف
اولئك على هدى وابتداء والذين يومنون بما انزل فانه على تقدير المشارفة يحتاج الى تكلف
في وصف الضالين بقوله الذين يومنون بالغيب الى الآخر هذا اشارة الى الوجه الثالث وايضا على تقدير كون الموصول صفة
المتقين فهو بيان للموجب فلا وجه للسوال عنه وعلى تقدير توسط السوال ليس في الجواب الى غير
اولئك على هدى ما يغني غناءه لانه مجرد اعادة الدعوى لا يسكت تنزل على كل
افاك اي كذاب كثير الكذب اثيم اي فاجر كثير الاثم فان قيل لا مجال ههنا للوصل لكون
الفصل للاستيناف وان الجملتين مختلفتان خبرا وطلبا قلنا لا يبعد ان يكون
ترك العطف للاختلاف وللاستيناف جميعا والامر كذلك ههنا للقطع بان تنزل على كل
افاك ليس الا في موضع الجواب ومن الآيات اشارة الى ما صرح به آخرا
ان سلوك طريق الاستيناف في القرآن كثير ما رب العالمين اي شيء حقيقته ردا على موسى
قوله انا رسول رب العالمين وسبحي الكلام في هذا المكرمين صوضيف لان المراد به
الكثرة وجاز لانه في الاصل مصدر كالزور والصوم وكانوا اثني عشر ملكا وقيل تسعة بالزاي وهو الزيارة
عاشرهم جبرئيل وقيل ثلثة جبرئيل وميكائيل واسرافيل ومكرمين مع انه جعلهم ضيفا لكونهم
في صورة الضيف او ضيفا في حسبان ابرهيم والمعنى مكرمين على الله او على ابرهيم حيث خدمهم
بنفسه واخدمهم امراته اذ دخلوا متعلق بالمكرمين او بما في الضيف من معنى الفعل او باضمار
اذكر قوم منكرون ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين عهدهم او لانه راى فيهم حالا وشكلا
خلاف حال الناس وشكلهم فراغ الى اهله ذهب اليهم في خفية من ضيوفه على ما هو ادب المضيف
الا تاكلون انكار عليهم ترك الاكل وحث عليه فاوجس فاضمروا خافهم لظنه انهم يريدون
سوء حين لم يتعرضوا للطعام وعن ابن عباس رضي الله عنه وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا
للعذاب وفي القرآن كثير بعدم العطف لمجرد الاهتمام دون الحصر وذلك كقوله تعالى
ثم استوى الى السماء الى قوله قالتا اتينا طائعين وهل اتاك نبا الخصم الى قوله قالوا لا تخف
وقال الذين استضعفوا الى قوله قال الذين استكبروا ومن امثلة البدل

اورد اربعة امثلة يشبه ان يكون الاول بدل الاشتمال والثالث بدل البعض والرابع بدل الكل
وكون المقصود من ارحل كمال اظهار كراهته اقامته مما لا يشتبه على من له ادنى معرفة بالكلام
واما دلالته على ذلك بالنص المقابل للمطابق اعني دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او المعنى
وكانه مبني على ما يقال ان الامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده واما كون دلالته لا نفي عندنا عليه المطابق
بحكم الوضع اذ لا يقال لا تقم عندي الا لذلك دون القصد الى النهي عن الاقامة وكون الثاني او في
بتادية المراد في باقي الامثلة وعدم احتمال الرابع لا ستيناف لعله لا يعتد به مما لا يخفى
ومن امثلة الايضاح والتبيين قد بسط المصنف الكلام في هذا المقام بحيث يستغني عن الشرح
فلنقتصر على التنبيه على بعض ما يحتاج الى التنبيه وليكن على ذكر منك ما ذكرنا في اول الفن من
ان الحكم بان هذا الفصل مثلا لغرض كذا مبني على اعتبار المناسبة والاخذ بالاولى والاخلق
بحكم الوضع او استعمال ارباب الفصاحة او فهم اصحاب الذوق وانه لا يقدح فيه احتمال الاخر
وان كان مساويا له فكيف اذا كان اخفى وادنى وباليوم الاخر هو يوم القيامة
لكونه آخر الايام وتوحيد الضمير في يقول وجمعه في هم بالنظر الى لفظ من ومعناه والكلام
في المراد بالخداع وكونه من الجانبين وما يتعلق بذلك مذكور في حواشي الكشاف وما ذكر في المتن
من كونهم في حكم المخادع عن اغماضهم للخدع من جانبهم فوسوس اليه اي انهى اليه ادم
وسوسته ومعنى اضافة الشجرة الى الخلد انها سببية بزعمه يعني ان من اكل منه لم يمت ابدا
وملك لا يبلى اي لا يزول ولا يضعف على ذلك الكتاب كانه يشير الى ان ذلك
مبتدا والكتاب خبره وتوهم وزان هذا وزان ذلك اي قياسه ونسبته وسوق الاصل
مصدر واذن ولكن ليس المعنى على ان يصير لذلك الشيء موازنة مع شيء وان كان في بعض المواضع
محتملا يدل على ذلك انه الضمير للشان ويولع مسندا الى الكاد والمجرور بعده
وضمير شانه للكمال لا الكتاب وتلك المبالغة مصدر يولع ولفظ حسن قد يستعمل استعمال المبالغة
وجوابه كان اي وصف الكتاب او جنس المبالغة او المبالغة بتاويل ان يولع وكذا ضمير
ينطه والشرطية خبران وشطاه الاصول اي القواعد البيانية من ذلك للبعيد
مفيد من التوسع العظيم وان تعريف الخبر يفيد الحصر كانه قيل هذا الكتاب الكامل اعلى درجات

الكمال

الكمال هو الكتاب لا غير كان ما عداه لا يستحق ان يسمى كتابا والجزاف بالكسر مصدر جازف
مجارفة اخذ بغير تقدير وموفه بالكمية فاتبعه مسندا الى لا ريب فيه وضمير المفعول لذلك الكتاب
اي جعل لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب وذكر بعده لينفي وهم انه مما رمي به على سبيل الجزاف
انبا عاملا اتباع نفسه الخليفة في قولك جاء الخليفة نفسه لئلا ان عاكس انه توهم السامع
من التجوز او السهو في نسبة مجيء الخليفة اليك ونورد لا بل الاعتماد انه عنزلة التاكيد اللفظي
حيث قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة
ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية لتثبيته الهدى فيه
منقول بالقوة والضمير الهدى للمتقين وان معناه بكسر الهمزة والكاف حال وعطف على كمال تقديره
هو هدى وكونه هداية محضة اي في فيه مستفاد من حمل المصدر وبالغة اقصى درجات الكمال من التنكير
مسوق لما ذكر اي للوصف بكمال كونه هاديا وضمير احرازه وهو وتعقيبه للنظم قال الصغاني في
المراهن اذا سبق قيل احرز قصبة السبق لان الغاية التي يسبق اليها تذرع بالقصب وتركز
تلك القصبة عند نهاية الغاية فمن سبق اخذها واما ضمير له وشانه فقيل كلاهما لما ذكر اعني الوصف
بكونه هاديا وقيل الثاني للنظم ومن تامل حق التامل ونظر فيه حق النظر وانه لتعالى الى اخره
لم يشتبه عليه ان كليهما للتنزيل اي للكتاب وان اللام في له بمعنى لاجل وفي لاحراز صلة الشهادة
اي النظم الشاهد للكتاب باحرازه قصب السبق شانه اي علو رتبته وارتفاع منزلته ولا شك
ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الاعظم منها هو الهداية لا غير وبحسبها تتفاوت
حالها في درجات الكمال فما يشهد للقران بكمال شانه وعلو مكانه وارتفاع منزلته يشهد له
بكمال هدايته فيثبت انه ما قبل هدى للمتقين مسوق لوصف التنزيل اعني القران بكمال كونه
هاديا وهو المطلوب ومبنى كلامه على ان ذلك الكتاب ولا ريب فيه جملة اخرى وهدى اخرى
بتقدير المبتدا اي هو هدى وكذلك قوله ان الذين كفروا اما قطع ان الذين
كفروا عما قبله فلكمال الانقطاع على ما سيجي واما قطع لا يؤمنون وختم الله فلكمال الاتصال
لان الاول تقرير لما يدل عليه قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم من ترك احاطتهم الى الايمان
والثاني لما يدل هو عليه من انه ليس لهم قلب يتذكر وسمع يسير كل حجة وبصر يثبت عبرة

قوله وعلى ابصارهم غشاوة من عطف الاسمية على الفعلية فان قيل فيجب ان
ان يكون لقوله ولهم عذاب عظيم ايضا دخل في التقرير قلنا نعم اذا جعل عطفا على
لا يومنون او ختم الله ووجهه ان اثبات خاصة الشئ وهو العذاب العظيم لعدم الاجابة
الى الايمان تاكيد وتقرير لثبوته وان عطف على جملة ان الذين كفروا فلا
هو انا معكم قلو باصح بفتح الهمزة لان المراد هو المعنى ولك ان تقول ان لكل من جملتي
ما هذا بشرا ان هذا الا ملك منطوقا ومفهوما فمفهوم السابقة وهو نفي البشرية
توكد منطوق الاولى ومنطوقها مفهومها وهو اثبات الملكية وانما قال في حال التعظيم
اذ المفهوم من نفي الانسانية في مقام التحقير اثبات الشيطانية والسبعية او الفسانية
والبهيمية كان لم يسمعها لاخفاء في ان كان في اذنيه وقرا تقريرا له واما هو فقيل في موقع
الحال اي مشابها حالة حال من لم يسمع والاشبه انه تقرير لقوله ولى مستكبرا
وقال رايتهم سوالذي يقدم الرفقة لطلب الماء والكلاء ارسوا امر من ارسيت السفينة
القيت مرساتها لتقف نزاولها اي نعالج تلك الحروب ونصبر عليها والخطف الهلاك يجري بمقدار
اي بقدر وقيل الضمير للسفينة والبيت للاخطل وبعده اما يموت كراما او يعوّ بها
فواصل الدهر من كدّ واسعاد والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة ولا تجروها
لكي نعالجها وناخذها وما فيها من الاموال ولم يوجد البيت في ديوان الاخطل
ملكته حبلي بريد حبل المواصلة والمعاهدة لكنه بذله على كاهلي لقلة رغبته فيه وزعم
اني كاذب في هواه ومحبته والمراد انه قال معنى هذا القول ومؤداه بعبارة لا يقدر وهي
انك كاذب بطريق الخطاب بالرفع فيهما اذ الجزم يخرجهما عما نحن فيه لكونه جزاء
شرط محذوف اي ان تدن يا كلك على اي الكساء وان تنج ادفع اليك الاجرة ولا يخفى
انه لا وجه للحال عند الرفع بخلاف مثل ذرهم في خوضهم يلعبون فانه يحتمل الحال
ومن امثلته اي امثلة الانقطاع لغير الاختلاف خبرا وطلبا يعني لعدم التناسب وانتفاء
الجامع بعد الاتفاق في الخبرية والطلبية فلا تقول وخفي ضعف صريح في انه لا يكفي
في العطف اي الجملتين في المسند بل لا بد من الجامع بين المسند اليهما ايضا او
لكون

او يكون في حدث عطف على وجدت اهل مجلسك ليكون مثالا آخر للثاني اعني وجود تمام
بجامع غير ملتفت اليه لا على ان معنى وجعل مثل هذا خبر المبتدا الذي هو مثال الثاني
بتاويل ضمن القصة وكذا جعل كنت في حديث خبر مثال الاول وجعل كان مع ضمير الى مضافا
اليه للمثل بتاويل القصة وتقدير الحكاية وقوله وانما قلت الكامل للفراغ الوقوع
كقولك كما دخل زيد خرج عمرو وقوله فتورده عطف على تزيد وقطع قوله وقطع عما قبله لكونه
بيانا له لا والذي هو عالم لا انفي لما ادعت عليه الجبهة من اندراس هواه المشار
اليه بقوله في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال اللوى ورسوم
وخطاب هواك للنفس وجواب القسم في البيت الذي بعده ما ذلت عن سنن الوداد ولا
نعمي على الف سواك تحوم وهذا اوفق مما روي ان الهوى بكسر الهمزة على انه جواب القسم
وقوله تعاطى الحمرس مراودة النوى وكرم ابي الحسين اشارة الى انه من عطف المفرد كما هو
الظاهر وقد عرفت ان وجود الجامع شرط فيه ايضا وبيان الجامع بان مرارة نوى الحبيبة
داء وكرم ابي الحسن دواء تمام لا يلتفت اليه ومن امثلة التوسط لا كلام
في ان الغرض الاصلي بيان الاتصال والانقطاع والتوسط بين الجمل الا انه قد انجر
كلامه الى لزوم الجامع في عطف المفردين ايضا فلذا اورد مثالا من كل من القسمين معا في
في عطف المفرد مثال ايضا يشتمل على جملة على الصلة فيها يتحقق الجامع من التضاد وشبهه
فراده بالتوسط توسط المعطوف والمعطوف عليه بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
ولم يتعرض لامثلة القسم الاول من التوسط اعني اختلاف الجملتين مع ما يزيل الاختلاف
لانها قد سبقت مستوفاة واعلم ان الوصل قد يتقرر ان مصحح الوصل بتوسط
الجملتين بين كمال الاتصال والانقطاع على التفصيل المذكور قال الآن يشير الى ان لذلك
محسنات اذا تحققت كان الوصل حسنا واذا فقدت كان قبيحا وان صح فمنها تناسب
الجملتين في الاسمية والفعلية والشرطية والفعليتين في المضي والمضارعة ما لم يعرض امر
يقتضي اختلافهما في ذلك بان يكون المقصود من احدهما افادة التجدد ومن الاخرى الثبوت كما في قام
زيد وعمرو قاعد او من احدهما المضي ومن الاخرى المضارعة مثل ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون

فانه لا يحسن بل لا يجوز حسند المترك شابهما في الاسميه والفعليه او المضي والمضارعة
وهذا معنى قوله وما دام كان المراد من الاخبار الى اخره وقوله اما اذا اريد التجدد في احدهما الى اخره
وقوله مقول عطف على راع وكان الانسب ان يكون راع ايضا على لفظ المضي للفاعل
المخاطب لكن الرواية على المضي للمفعول الغائب وان يكون قوله وان لا يقول بدون ان يكون عطفا
على يقول لكنه مع ان الظاهر عطفه على ان راع وليس مثل الحسن في قوله من غير التعرض لقيد زايد
كالتجدد والثبوت ثم التمثيل بقام زيد وقعد عمرو او زيد قائم وعمرو قاعد بحث لان في الاول تعرضا
للتجدد لا محالة انه وقع في الوضع للثبوت وفي الثاني اذا اريد معنى زايد على مجرد حصول المسند
للمسند اليه على ما قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان من الاثبات المطلق
فينبغي ان يكون بالاسم وان كان مع اشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال
ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا
فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق صفة له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل
فانه يقصد فيه التجدد والحدوث فيراد بزيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله
ويزجيه والجواب ان المراد الوضع في القصد والارادة لا بمجرد دلالة اللفظ
فربما يكون قصد مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فورود الجملة فعلية او اسمية في يجب رعاية
المناسبة ليكون حسنا والا فالكلام في ان مثل هذا هل يدخل في حد البلاغة وكذا
زيد قام وعمرو قعد بمعنى ان الاسمية اذا كان خبرها فعلية في الحسنات اي مراعاة ذلك
في الجملتين فيقال زيد قام وعمرو قعد ولا يقال قام زيد وعمرو قعد وان كان كلتاهما لافادة التجدد
لا يفرق فان الا بالتقوى وعدمه وكذا في باب الاضمار على شريطة التفسير عند تساوي الرفع
والنصب لا يختار في احدهما النصب وفي الاخرى الرفع بان يقال ازيدا لقيته وعمرو مررت به
وزيد اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه بل يؤتى بهما اسميتين او فعليتين قضاء لحق المناسبة ولا يخفى
وجه التوقف بين ما ذكر من الامثلة لا سيما بعد ملاحظة ما سبق في بحث الاضمار على شريطة التفسير
والمراد بامثال ذلك ما ذكرته من الامثلة ومن نوع الكلام ما اصلح قوله وكذا زيد قام
وعمرو قعد انه زيد لفظ كذا لان ها هنا من الجلس يحتمل ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمرو

مبتدا ين وقام وقعد خبرا اسما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد
قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اسميتين او فعليتين لا مختلفتين عليه اي على
كون المراد باحديهما التجدد وبالاخرى الثبوت ورد قوله تعالى سواء عليكم الخطاب للمشركين
ادعوتموهم اي الاصنام ام انتم صامتون عن دعائهم يعني ان الاختلاف بالاسمية والفعلية
عند اختلاف القصد الى التجدد والثبوت يخرج في العطف بغير الواو ايضا وقوله اجدت
يروى بالتشديد من التجديد المناسب للاحداث وبالتخفيف من الجد المناسب لانه مقابل
باللعب والاول هو الوجه والمستويان اللذان يجب ان يحمل احدهما ام والاخر الهمزة
مما مضمون الجملتين كانه قيل اهذا او ذاك فيكون السؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام
استبعادا مفعول له لما يتضمنه الكلام من فهم ذاك المقال واراده منا
المعنى وما اعظم كيد الشيطان يشير الى ما هو المذهب عنده من بطلان التقليد في الايمان
وما يتعلق من الاحكام المتعلقة بالاعتقادات وان فتح بابه قد يفضي الى التقليد
في الامور الظاهرة البطلان وحقيقة التقليد الاخذ بقول الغير من غير دليل فالعبد الاخذ المخرج
بقول النبي الثابت صدقه بالمعجزة وبقول اهل الاجماع لمجيئها متعلق المجيء اي جعل مسندا
بزيادة الباء وبالظرف اعني المجرور ان جعل خبر المبتداء وتارة مصدرا او ظرفا ومعها حال وكذا
لا معها اي غير مقارن للواو والا ان الواقع بعد الا فانه يجب ان يصلح مضافا اليه لغير ومع ليس كذلك
فالوجه ان يجعل لا عاطفة اي مجردة عنها لا معها فالجملة كون الجملة الحالية مع الواو تشبه الوصل ولا معها
تشبه الفصل لانها واو العطف في الاصل حال مؤكدة في معنى اذا اطلق الحال
يراد غير المؤكدة فبهذا الاعتبار يكون فيهما للمؤكدة وهما معا نوع واحد في الاستعمال
ولولا ذكرهما لتوهم ان لكل منهما نوعا واحدا فيتعدد النوع كما اذا قيل فيهما درهم كلا فيهما معا
درهم فانه لا يتوهم ذلك فاصل النوع الثاني يعني المؤكدة جعله ثانيا نظرا الى كون
في الكلام اول وكون الثاني على بيان الهيئة وعلى ما ينبئ عنه لفظ الحال من معنى الوضع اذ دل
وقدمه في البيان لان الثابت وجود يعم اللازم عدمي لا يعقل الا بالقياس اليه واشار
في التمثيل بقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا الى ان الحال التي تسمى موطئة لا يخرج عن النوعين

غايتها انها اختص بذكرها هو ذو الحال في الحقيقة واجراء الحال عليه بطريق الوصفية والحال
المؤكدة لا يجب ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية وان يكون عاملها محذوفا لانه قد كثر في القرآن وقوعها
بعد الجملة الفعلية مثل قائما بالقسط ومنهم من يجعل مثل هذا نوعا ثالثا يسميه المشابهة ومعنى الاصل
ههنا الراجح في المناسبة السابق في الاعتبار فان فعل الاسمية انما يدل على الثبوت
اذا لم يكن خبرها جملة فعلية مثل زيد قائم فكيف اطلق القول بدلالتها على الثبوت وكون الوصف فعلا
الواو قلنا كانه بنى الكلام على الاعم الاغلب والحال زيد يسرع تريد مسرع في وجوب الواو
ومعنى الوصف ما يدل على معنى قائم بالغير سواء كان من الصفات المشتقة كما هو الشرط في المستقلة
او لا مثل قرآنا عربيا وحصر اسم الفاعل والمفعول بالتمثيل لان الصفة المشبهة انما يدل على معنى
ثابت فلا يصلح بيانا لهيئة الفاعل او المفعول من حيث كونه فاعلا او مفعولا او لا ينبئ عن معنى
الوضع والحدوث فلا يصح جاء زيد طويلا ونحو الابتداء ولا انه يحدث ذلك منه نحو او ذبول
او مرض او عرض او اظهار بطريق من الطرق ونحوهما في الاستعمال ان يأتيا
عاريين عن حرف النفي لان المقرون بحرف النفي لا يدل على ما هو الاصل في النوعين من معنى ثابت زائد
او لا ثابت هو هيئة الفاعل او المفعول وان دل في بعض الصور كالانزعاج الدال على الوجود والا متحرك
الدال على السكون فبطريق الالتزام دون ما هو الاصل في الدلالة على المقاصد اعني المطابقة
وهذا لم يرد في الاستعمال جاء زيد لا راكبا وان دل على كونه ماشيا وحق النوعين
الى المناسبة بهما والا لكان حقهما ان لا يدخلهما الواو اما اولا فلان هذه الواو في الاصل للعطف
بحكم الضبط والمناسبة والنقل عن ائمة اللغة وهذا لم يعد في اصناف الحروف واو الحال وقد عرف
من قواعد النحو ان الحال اصل في الاعراب من جملة الملحقات بالمفعول لا تابع لمنصوب آخر كالتوابع
وما ليس بتابع ليس محل للعطف فليس محل لما هو حرف العطف في الاصل وانما قال في الاصل
لظهور انها في الحال ليست للعطف وهذا ما قال في الكشاف ان واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل واما ثانيا فلان حكم الحال مع ذي الحال في النوعين حكم الخبر مع المخبر عنه
والكمال للعاطف بينهما لما سبق من وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فان قلت
كلامه يشعر بان ذا الحال في قولك هو الحق بينا الحق وليس كذلك بل هو ضمير المفعول في العامل اي احقه

واثبت

واثبت على ما ذكره القوم وضمير الفاعل في يبدو على ما ذكره المصنف في قسم النحو حيث قال ان
احق التقديرات في زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا احقه عطوفا و يبدو بيننا قلت
نعم لما ان الضمير لما كان عبارة عن الحق صح ان الحكم الحق بين والمقصود فيما
هي ان حق النوعين ان لا يدخلهما الواو وهو ان الاعراب لا يتسلط الكلمات ولا يجعلها كعوامل كل
ضرب زيد اللص مكتوفا الا ان يكون فيما بينها تعلق يتسلط معانيها لان الاعراب عبارة عن
هيئات تطرأ على الكلم بعد التركيب بعضها مع البعض وضعت للدلالة على معان تطرأ
على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض وانواع تعلقات فيما بينها بحيث البعض محكوما عليه
والبعض محكوما به والبعض ما يقع عليه الحكم والبعض كيفية الوقوع الى غير ذلك فوجود الاعراب
الاستقلالي دون التبعي في الكلمة الواقعة في التركيب يدل على ان لمدلولها تعلقا معنويا
بمدلولات الكلم الاخر بان يكون هيئة له او زمانا او نحو ذلك فلا يحتاج الى لفظ آخر يفيد
تعلقه به كالواو مثلا والحال من هذا القبيل مما له اعراب بالاصالة في التركيب فيكون حقه
الخلو عن الواو مفردا كان او جملة لكنها اذا كانت جملة فبالنظر الى كونها جملة مفيدة للنسبة
التامة بين طرفيها مستقلة سلك الفائدة وان كانت غير مستقلة بالنظر الى ما عرض لها
من كونها قيدا للفعل وبيانا لكيفية وقوعه والى كونها غير متحدة بالاولى كالخالي مما فيها اذا كانت
مؤكدة وغير منقطعة عن الاولى بالكلية كما اذا لم يكن بينهما ربط اصلا وجهة جامعة قطعا
نزل منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلا يبعد ان يدخلها
واو يجمعها بالاولى وتعلقها استقلالا كالجمع الذي فيما بين الجمل المتناسبة غير المتحدة مثل قام
زيد وقعد عمرو ولكن الجمل متفاوتة في شأن دخول هذه الواو فقد يجب وقد يمتنع وقد يجوز على
التساوي او الرجحان فاشار بعد تمهيد المقدمات الى الضابط في ذلك وقال اذا
تمهد هذا فنقول الضابط في دخول الواو في الجملة الحالية وجوبا وامتناعا
وجوازا انها ان كانت مؤكدة فلا واو لكمال الاتصال وان كانت غيرها فاما ان يكون
على اصل الحال اولا والاول اما ان يكون على نحوها اولا فهذه اقسام ثلاثة الاول
ما يكون على اصل الحال ونحوها والوجه فيه ترك الواو جريا على موجب الحال وقد عرفت ان تعلقها

بالعامل من جهة اعرابها المصاحبة حصلت تستغنى عن تكلف رابط من خارج الثاني ما لا يكون
على اصل الحال سواء كان على نهجها اولا والوجه فيه الواو لانه لبعده عن الحالية وخروجه
عن اصلها يحتاج الى رابط لفظي الثالث ما يكون على اصل الحال دون نهجها وحكمه جواز الامرين
اما الواو فلجهة البعد عن الحالية بكونه لا على نهجها واما تركها فلقربها من الحالية بحسب الاصل
او يعود وفرانه يشير الى ان الحال كالمسند والصفة قد يكون فعليا وقد يكون
سببيا واقتصر في الامثلة على المضارع لما سيجي من ان الماضي وان كان مثبتا يجوز فيه الواو
لا تكاد تسمع بحلف ويسرع ليس على ما شغ اذ كثيرا ما يسمع ذلك غايته
انه يكون على حذف المبتدا في التنزيل لم تؤذونني وقد تعلمون وفي كلامهم قمت واصك
وجهه وفي الشعر فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا ومثله كثير
ما جاء بلا واو هذا الاصول معدودة الجمل في موضع البدل من قوله الوجه الواو وقد جوز ترك الواو
بعضهم مطلقا وبعضهم اذا كان الضمير في صدر الجملة مثل جاء زيد غلامه يسرع بين يديه
وبعضهم اذا كان بعقب حال مفرد كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم
او مع حرف نفي او تشبيه كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد
وقيل اذا كان في تاويل مفرد كقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو اي متعادين بحالة
حالي وهو يسرع او يسرع اذ لو اريد المفرد لقيل مسرعا وفي هذا المقام مباحث نفيسة تطلب
من شرح التلخيص فيه ما اورد من الصور المعدودة الضمير في صدر الجملة وقد يروى فاه الى في
وعوده على بدئه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة على الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال
وهو في المحقق من نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة وذكر ابن الانباري انه من المصادر التي
اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك ومعنى فوه الى في مشافهة ومعنى
عوده على بدئه رجوعه الى ما ابتداء على ان البدء مصدر بمعنى المفعول والحاصل انه رجع
في الطريق الذي جاء منه وهذا التركيب شايع سواء اسند رجع الى مظهر مثل جاء زيد عوده
على بدئه او مضمر مثل رجعا عوده على بدئه فيجوز تركه الفعل مسندا الى عوده مجازا ومنه اصلاح
المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات واستعمالاتها والاغفال كتاب في النحو

اشارة الى رد سؤال ... ان يقول لم لا يجوز ان يكون رجع مسندا اليه اسنادا مجازيا

لالي علي الفارسي نصف النهار اي انتصف يعني بلغ نصف غمره الماء ستره وعامه
ونخيفه بالغيب لا يدري يصف غواصا ووقع في بعض الكتب انه وصف الغائص فصحفه بعضهم
الى القانص بالقاف والنون وفسره بالصياد وظاهر انه لا معنى لوصف الصياد بذلك ولو
في صيد البحر وفي الصحاح والديوان ان البيت للمسيب بن علس يذكر غائصا ولولا اجتنان الليل اظلاله وستره آب وجع
مضوا لا يريدون الرواح وغالهم من الدهر اسباب جرين على قدر ... لعكرشة الضبي يرثي بنيه وقبله سقى الله اجداثا ورائي تركتها
بحاضر قنسرين من سبل القطر وبعده ولو يستطيعون الرواح تروحوا
معي وغدوا في المصبحين على ظهر الرواح النزول من السير للتزوج وراح دخل في وقت
العشي غالهم اهلكهم القدر ما قدره الله تعالى من القضاء لا ارتفاع متعلق بي ظلوا لا احجب
لا امنع الورق بكسر الراء الدراهم المضروب اقرب القائل بالقتيل فقتلته به والمعنى طلبوا القود
من دمي وهددوني بالقتل نهنهته كففته وزجرته فالهم النبي عند القاء وكان في السنة
والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى ووجدت غير منتهضة بالوعيد وغيره مبال به
ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا الكلام في ولقد كان ولا ادعي لاب
الا ان ترك الواو ارجح لكونه من جهة نفي اصل الحالة والاثبات من جهة اشعارها بها الذي
هو بمنزلة العارض لما قيل ان الاصل مدلول الدليل والنهج الطريق المتعارف سواء كان
بدليل او بغير دليل وفي المصنف انه مدلول استعمال العرف على انه لو تساوت الجهتان
فترك الواو عمل بالاصل والفعل الماضي يريد انه ملحق بالمضارع المنفي في جواز الواو
وتركها مع رجحان الترك بناء على كونه على اصل الحال من حيث الدلالة على التجدد لا على انها
من حيث وجود الحرف اما حرف النفي فظاهر واما قد فلشبهه بالنفي من جهة تحلل حرف
بين الحال وذي الحال ولان طريق استعمال الحال في الاصل ان يكون المفردة سواء كان عن قد
ولان قد رابط في اتصال الحال والنهج فيما يشتمل على الرابط في صدر الكلام ان لا يكون
رابط آخر ولان قد تقرب الماضي الى الحال كانه يسلب عنه الحال مع المضي فيصير كالمنفي
وكانه يخرج من ابراد الماضي عن الجزء الوسط الى الحال عن صلوح اقتران الحرف ويشبه
المنفي الخارج جميع اجزائه عن صلاحية الاقتران واقتصر في المثال على ما لان لم ولما ...

من قبيل المضارع المنفي وهو ظاهر ولا وان جاز ان يقع في الماضي المكرر حالا لكن لم يوجد
في الاستعمال فنقص ما اوناسب ذلك من جهة انها تنفي الحال فيكون بمنزلة الماضي المثبت مع قد
في الاشتمال على ما نزل التعدي الحال الى المضي وبهذا لم يحتج في الماضي المنفي الى قد وايضا
المنافي للحالية هو المضي لا سلب المضي ليتوقف تحليل اللزوم قد ظاهرا او مقدرا في الماضي
المثبت الواقع حالا وقوله من زمان تكلمك اي زمان تكلمك وهو حق من جهة ان قد انما تقرب الماضي الى الحال
المقابل للماضي والاستقبال وقد عرفت ان حقيقة اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوايل
المستقبل تكون في قوله فيصلح للحال نظر لان الصلوح للحال الذي نحن بصدده لغي شان كيفية وقوع
العامل لا يتوقف على كونه حالا بالمعنى المذكور لظهور تباين الحالين وهذا اصح جاء زيد في السنة الماضية
راكبا وسيدخلون جهنم داخرين والحاصل ان المعتبر في هذا الحال هو المقارنة للعامل ماضيا
كان او حالا او استقبالا لا المقارنة لزمان التكلم الذي يقرب قد الماضي منه وغاية الامر
في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى العامل ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط
لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لما في الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر
الحالية فقط لو جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ثم ما ذكر السخاوي من انه لا يجوز
جئت وقد كتب زيد الا وهو متلبس بالكتابة مستديم لها لم ينقض كتابتها وانما جاء الماضي كتابته ط
لانقضاء جزء منها وصح وقوعه حالا لتلبسه ببعض الاجزاء جهده السير اتعبه واوقعه في المشقة
الا ان ترك الواو ارجح بمثل ما مر في المضارع المنفي واما الظرف فقد جاء في مثل
رايته وعلى كتفه سيف الواو وتركها بناء على جواز تقدير الظرف بالفعل اي حصل فيصح الواو
وباسم الفاعل فلا يصح وهذا معنى قوله بحسب التقديرين وهو وان كان صحيحا من جهة انه
اذا قدر باسم الفاعل صح انه ليس محلا تخلية بنا على مفرد الاحال لكون المرفوع بعد الظرف
فاعلا لا مبتدأ لان اسم الفاعل يكون منصوبا على الحالية كما صرح به في المفصل في جاني علينه جبة
وشي اي مستقرة لكن لا يخفى انه على كلا التقديرين يكون على اصل الحال بل تقديره اسم الفاعل
اولى بذلك فلا يصح قوله وتردد لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال وغير وارد فالوجه
ان يحمل التقديران على ان يكون المرفوع اعني سيف فاعل الظرف المقدر بالفعل فيكون الجملة فعلية

جايزة ترك الواو وان يكون مبتدأ والظرف خبره فيكون الجملة اسمية غير واردة على اصل الحال
ولا يكون في كلامه اعتداد بما ذهب اليه صاحب المفصل من كون الظرف مقدرا باسم فاعل منصوب
على الحالية وقال الشيخ عبد القاهر ان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو نحو قول
بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد والوجه ان يكون
الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ ومعنى ان يقدر هنا خصوصا
ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وتمام الكلام
في هذا المقام يطلب من شرح التلخيص جار المهران اما الترك فكثير تخرج على قومه
في ريبه خرجت مع البازي علي سواد واما الواو فكقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه
من الارض موماة ويبداء خيفق هذا ثم من عرف بريان السبب في تقدم الحال
على ذي الحال هو دفع الالتباس بالصفة فانها لا تتقدم على الموصوف عرف ذلك تنبه لامور
الاول انه اذا كان الحال مع الواو يجوزون التقديم مثل جاني رجل وعلى كتفه سيف لحصول الفرق
بوجود الواو اذ كما يمتنع تقديم الصفة يمتنع كونها مع الواو على ما مر في صدر الفن والواجب عند قصد
ايقاع الحال عن النكرة المحضة اما التقديم على ذي الحال واما التصدير بالواو والثاني ان ايقاع الحال
بالواو عن النكرة التي في حكم الموصوف بوقوعها في سياق النفي كما في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم اولى بالجواز لان فيه مع دفع الالتباس زيادة صلوح النكرة لذي الحالية
كما في المبتدأ واما بيان جهة الاولوية بان فيه الا الذي لا يتوسط بين الصفة والموصوف كالواو
فسهو ظاهر اذ الخلاف في جريان المستثنى المفرغ في الصفة مثل ما جاني رجل الا كريم الثالث
ان مثل على كتفه سيف اذا اورد بعد نكرة مثل جاني رجل على كتفه سيف فان قصد كونه حالا
ودالا على هيئة الفاعل وكيفية وقوع الفعل يجب فيه الواو لئلا يلتبس بالصفة وان قصد
كونه صفة ودالا على بعض احوال الذات من غير نظر الى تلبس الفعل به ففيه ترك الواو لان الواو
ح لا يكون الا عاطفة ولا مجال للعطف فيما بين الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة بل مختلفة
لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف سهو على ما عرفت فلذا امر بالتامل نحو الذين لما سبق
لا تعالى لم لا يجوز ان يعطف لا على الموصوف بل على الجملة المشتمل عليه لانا نقول

هذا تعريض بالعلامة الشيرازي حيث قال والمزيد في الاية من وجهين احدهما من حيث اللفظ وهو وجود الا الذي لا يتوسط ايضا كالواو بين الصفة والموصوف ٢

فى لا يكون صفة بل حكما مستقلا لا يقال فالحال ايضا لا يعطف على ذى الحال قلنا نعم
الا انه قد سبق بيان ما يبسط العذر فى ذلك ثم ادعى مثل ذلك فى الجملة الواقعة صفة كان له ذلك لو اعتبر
الاستعمال كما فى الحال الا ان نفى صونه تعين للوصفية ولا يحتمل الحال واما ليس فيريد ان ما ذكر
حكم الفعل المنفى بلا فى ماضيا كان او مضارعا واما الفعل الموضوع بنفسه للنفى بحيث يقوم مقام
لا يكون وهو ليس فقد جاء فيه الواو وتركه لكونه قائما مقام الفعل المنفى الا ان ذكر الواو ههنا ارجح محسب
الدليل واشهر فى الاستعمال اكثر على عكس الفعل المنفى لان النفى الذى هو سبب جواز الواو ههنا
بمنزلة الذاتى لا العارضى كالفعل المنفى والمقصود انه ليس من قبيل الافعال المتصرفة التى هى بمعنى
معنى النفى كلا باء والامتناع ونحو ذلك مما يلزم فى ماضيه قد ويكون دخول الواو فيه لوجود قد فيمتنع
ذلك فيما بدا على الحال ولا من قبيل الافعال المنفية مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو
ارجح وفى الكلام اشارة الى ان كلا من ذكر الواو وتركه كثير فى نفسه الا ان يكون الكثير ذكر الواو و
والترك فى صور معدودة بناء على ان ليس بمنزلة حرف والجملة اسمية فى الحقيقة واما
الكلام المفضل لطى الجمل جمعها نظرا الى كثرة اقسام الايجاز والاطناب واجملها
لانه لم يبسطها بل اجملها على عادتك فلا معنى للتفصيل وخص طى الجمل والطيها بالذكر مع ان الايجاز
والاطناب قد يرجعان الى غير الجمل نظرا الى ان وضع الباب لذلك على ما سبق بيانه وقوله ايجازا
واطنابا فى موقع الحال لا المفعول له لانه فسرهما فى صدر القسم بالطى واللاطى وجعل اللاطى اطنابا
لانه اراد به ترك الايجاز ولم يعتبر بالمساواة وقوله ههنا قائم مقام العائد الى المبتدأ كانه
قال فيها وما قد سبق اشارة الى ما ذكر من طى المسند اليه والمسند المفرد والجملة وطى السؤال
فى مثل كتب القران الى نبيه وذكر المسند اليه وغيرهما عند قيام القرينة للتواصى وعلوه والتاكيد والتقييد
على خلاف مقتضى الظاهر وبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب ووضع المظهر موضع المضمر وامثال
ذلك اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين لا يكون تعقل احدهما ولا تحققه الا
بالقياس الى شىء آخر اذ ليس لنا كلام هو موجز او مطنب على الاطلاق من غير ملاحظة ومقايسة
الى كلام آخر محقق او مقدر لا يتيسر الكلام فيهما فى بيان معناهما الا بترك التحقيق والبناء على امر
منسوب للعرف الناس دون الثابت فى نفس الامر على ما هو المعتبر فى موضوع حقائق الاشياء

واعترض

واعترض صاحب الايضاح بان كون الشىء نسبيا لا يقتضى ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك
التحقيق والبناء على الشىء العرفى اذ كثيرا ما يحقق الامور الاضافية ويبين معانيها على التحقيق
غاية الامر انه يتعرض لما اليه الاضافة والحيثية الاضافية بحرف من اللطف كما يقال الاب
حيوان تولد من نطفته شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك واجيب بانه لا يريد ان لا
يتيسر تفسيرهما وبيان معناهما لان ما ذكره بيان لذلك بل عدم تيسرهما على وجه التعيين والتحديد
والتثبيت بحيث لا يختلف ولا يكون ما هو ايجاز بالنسبة الى شىء اطنابا بالنسبة الى آخر او عدم
تيسر بيانهما بدون اعتبار كلام يكون اصلا فى الباب ومقيسا عليه للايجاز والاطناب
على ما هو شان سائر الامور النسبية وحاصله انه لا يتيسر بيانهما على طريق الامور الحقيقية
دون الاضافية ومن الجائز عن القانون ما يقال ليس المراد ان كل ما يكون نسبيا لا يتيسر الكلام فيه
الا بترك التحقيق بل ان الايجاز والاطناب من بين النسبيات كذلك لان شرط معرفتهما على
التحقيق كلام لا ايجاز فيه ولا اطناب اصلا ليقاس عليه كل كلام فيعرف ايجازه واطنابه
اذ لو كان المقيس عليه ايضا مشتملا على ايجاز واطناب لاحتاج الى مقيس عليه آخر
وتسلسل لكن الكلام الخالى عن الايجاز والاطناب غير موجود بالتحقيق لان كل كلام يفرض
يمكن ان يوجد كلام ازيد منه او انقص فتعين المصير الى غير التحقيق وهو ان يوجد كلام اهل العرف
ويجعل مقيسا عليه ولا يلتفت الى ايجازه واطنابه بل يقال على طريق التساهل لا ايجاز فيه
ولا اطناب مثل بدأ من البناء والشىء العرفى هو كلام الاوساط الذين لا يوصفون بالبلاغة
والفصاحة ولا بالعى والفهاهة والوسط بمعنى المتوسط بين الجيد والردى وقوله مقيسا
ثانى مفعولى جعل وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك اعتراض دافع للاعتراض بان البناء على
متعارف الاوساط رد الى جهالة لانه غير معلوم يعنى ان من ترك طريق العناد وسلك
جادة الانصاف اعترف بوجود كلام لهم فى مجرى عرفهم وعاداتهم فى تادية المعانى فيما بينهم
عند الحوادث اليومية والمعاملات الدنيوية معلوم بالنوع عند العوام والخواص كما ان
القدر الذى من الكلام يقتضيه المقام وتلقيه معلوم عند الخواص وارباب البلاغة فيصح
جعله مقيسا عليه بالنسبة اليهم والحكم بان ما يكون اقل منه بناء على حاله حقيقة لا نظر الا

الا الافراد البلغاء الحاذق وما يكون اكثر اطناب فلا يكون الثناء عليه ولا على كلام الاوساط
ردا الى الجهالة ولنسميه متعارف الاوساط لتعبير كلامهم العرف المتعارف عند تكلف
تعليل او كثير وانه اى كلامهم المتعارف لا يحمد منهم فى باب البلاغة ولا يذم لان
غرضهم مجرد تادية المعانى بعبارات متعارفة فيما بينهم لا يعتبر فيها الخواص والمزايا التى بها
التفاضل حتى يحمد بمصادفتها او يذم بعدم المصادفة فلا عبرة فى كلامهم بالاحوال ومقتضياتها
التى بها يرتقى الكلام سواء وجدت او فقدت بل بما يؤدى به اصل المعنى بعبارات مستقيمة
والايجاز لما جعل متعارف الاوساط هو الميزان وفسره وبين وجهه وسماه ووصفه
رجع الى المقصود فقال الايجاز هو اداء المعنى الذى يقصد من الكلام بعبارة اقل من عبارات
متعارف الاوساط والاطناب اداؤه باكثر منها ولما كان ما سبق من الكلام موهما
بل مؤديا ان المرجع فى الايجاز والاطناب الى الجمل ولا طبيعتها دون المفردات رفع ذلك وعمم
الامر بقوله سواء كانت القلة او الكثرة فى العبارة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل من احوال الجملة
المسند اليه والمسند وغيرهما ولقد تليت عليك وقررت لديك فيما سبق من فن الاسناد
والمسند اليه والمسند والفصل الموجود وبعض مباحث الفصل والوصل طرق الاختصار من ترك
التاكيد او المسند اليه او المسند او المفعول او الجمل وطرق التطويل بذكرها مع دلالة القرائن
لاغراض تعلق بذلك كزيادة التقرير وبسط الكلام لطلب الاصغاء او فرط الابتهاج
او رعاية الفاصلة او غير ذلك فان كنت فهمتها اى تلك الطرق حق الفهم فلا بد ولا محالة
تعرف كلاما وجازة الكلام وطوله متفاوتان فى الزيادة والنقصان تفاوتا لا حد له بنظر البلغاء
فيما تعرف تارة بالكلام البالغ فى الاطناب وتارة بالكلام الموجز غاية الايجاز بمنزلة وحى
من يلاحظ المحبوب وينظر اليه بمؤخر عينه خوفا من الرقباء يعنى يرمز الى المقصود رمزا
خفيا لا يدركه الا الاذكياء وكل من ذلك بحسب مقتضى المقام وكما تليت عليك طرق الاختصار
والتطويل ذكرت لك ايضا مقاماتها الى قد ارشدت بها الى المقامات اخرنا بينها
فى اقتضاء الاختصار والتطويل فليس حالك كحال الاوساط الذين لا يحمد منهم الكلام
بل ما صادف من اختصارك وتطويلك مقامه اللائق به بان يكون على وفق ما ذكر ومثا ساته

بقوله ولا يدوم الاقتراف ذلك

عبارة م

حمد فى باب البلاغة وما لم يصادفه ذم وسمى باسم آخر يميزه عما يحمد فسمى الايجاز عيا وتقصيرا
لانه كانه عى فى الكلام وقصره والاطناب اكثارا او تطويلا لانه اكثر من الكلام وطوله
بلا طائل فقوله فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يريد بهما المعنى اللغوى واللام
فى لئن فهمتها لام توطئة القسم وفى لتعرفن جواب القسم القائم مقام جواب الشرط ووحى
نصب على المصدر اى يوحى وحى الملاحظ وتارة نصب على الظرف اى فى بعض الاحيان
واصابة الحز مبتدا خبره بفضله اى اصابة قوله فى القصاص حياة البلاغة بظهر بانه زاد
على اوجز كلام لهم فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بوجوه من الحسن ١ قلة حروفه
لانها عشرة وحروف قولهم اربعة عشر ٢ انه مطرد اذ فى كل قصاص حياة وليس كل قتل
انفى للقتل بل القتل قصاصا واما القتل ظلما فادعى للقتل ٣ استغناؤه عن الحذف
بخلاف قولهم فانه يقدر القتل انفى للقتل من تركه ٤ ان المقصود بالذات من القصاص
هو الحياة منصوص فيه بخلاف قولهم ٥ انه خال عما فى قولهم من تكرار اللفظ الذى هو عيب
فى نفسه وان كان حسنا من جهة ان ما فيه من شبه رد العجز على الصدر ٦ انه يشتمل على صنعة
الطباق حيث جمع من القصاص والحياة اللذين هما بمنزلة الضدين ٧ انه يشتمل على ما يفيده
تنكير حياة من معنى النوعية او التعظيم على ما سبق فى تنكير المسند اليه ٨ انه يشتمل على ما
يفيده دخول كلمة فى على القصاص من جعله كانه منبع الحياة ومعدنها ٩ ان القتل اعم من القتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل ورد نص على الحكمة فيه فى الاوهام
١٠ انه افصح لفظا اعنى من جهة سلاسة اللفظ وعذوبته حيث لم يشتمل على ما يشتمل عليه
قولهم من توالى اسباب الخفيف بحيث لا يبلغ فيه حرفان متحركان الا فى موضع واحد وذلك
ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان دهما بانى موقع الحال اى يكون
قوله هدى للمتقين من الايجاز اذا كنت تذهب الى ان المراد بالمتقين الضالون الصائرون الى
التقوى لتصحيح ان الكتاب هداية لهم واما اذا حمل المتقين على حقيقته وجعل اثبات الهدى
لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك قصدا الى الزيادة والثبات فلا ايجاز
من جهة الحكمة ووجه حسن هذا الايجاز امران احدهما قصد الايجاز المستفيض المشهور

نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وقوله عليه السلم
من قتل قتيلا فله سلبه فان هذا النوع من المجاز شائع كثير في الكلام وان لم يستفض
ولم يكثر خصوص هذا الوداع المعبر عن الضال الصائر الى التقوى بالمتقين وقيل المراد
انه مجاز مستفيض النوع فجاز ان يقصد بخلاف ما ليس كذلك مما يحتاج الى السماع كنخلة لانه
طويل فانه لا يجري في كل مورد والا لسمي كل طويل انسانا وفيه نظر لانه يكون لا محالة
كالمشابهة في المثال المذكور وكل علاقة بنوعها مستفيض وفيما هنا التوصل الى تصدير
سورة البقرة وهي اولى الزهراوين اعني البقرة وال عمران سميتا بذلك لاضاءتهما واشراقهما
من نورت لما راضات او لتشبيههما بالشمس والقمر المسميين بالازهرين بذكر اولياء الله
والمرتضين من عباده وهم المتقون يعني باللفظ الذي قد لوله الحقيقي ذلك والا فالضالون
الصائرون الى التقوى ليسوا اولياء الله ما لم يحصل لهم التقوى بالفعل
فغشيهم اي فرعون وجنوده من اليم اي البحر ما غشيهم اي ما لا يدخل تحت العبارة ولا يحيط به
الا علم الله من العذاب والهلاك والغضب والانتقام ونحو ذلك فناب عن ذلك كله كلمة ما في قوله
ما غشيهم   وكذا قوله تعالى ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة
نظرا الى ما ناب عنه وذلك انه ورد بعد قوله والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ان يدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم فناب مناب
ان يقال ولا ينبئك بمضمون ما ذكر على التفصيل مثل خبير كامل في العلم والاحاطة بالامور الماضية
فيها والاتية لا مثل له في ذلك اذ لو كان له مثل لانباك اي بحكم العادة لكن اللازم منتف
فينتفي وجود المثل   وانظر الى الفاء ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واذ قال
موسى لقومه يا قوم انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم
ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم ان الفاء في فتاب عليكم هي الفاء الفصيحة يحتمل ان يكون جزاء
شرط محذوف يدل عليه الكلام اي ان فعلتم وقتلتم انفسكم فقد تاب عليكم ويكون من مقول موسى
والخطاب على ظاهره وان يكون عطفا على فعل محذوف يدل عليه سياق الكلام اي فامتثلتم
فتاب عليكم ويكون من كلام الله تعالى غير داخل في مقول موسى ويكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب

في فتاب عليكم

اذ مقتضى

اذ مقتضى الظاهر فتاب عليهم لان ذكر القوم في كلام الله تعالى انما هو بطريق الغيبة حيث قال واذ قال
موسى لقومه وانما خاطبهم في مقال موسى مع كونه في الثاني اخرى حيث قال فتاب مع ان مقتضى
الظاهر فتبنا بطريق التكلم وبالجملة فقد جعل الفاء فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف
او وصفا لها بوصف صاحبها كالكشاف الحكيم او لكونها فصيحة في نفسها باعتبار ما بعده من
المعنى والمصنف لما اقتصر على الوجه الثاني لما فيه من تقليل الحذف توهم بعضهم ان تسميتها
بالفصيحة انما هي على هذا التقدير اذ على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان
كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع والوقوع ذلك الموقع الحسن لا ينافي كونها جزائية
في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة ما يقع هذا الموقع
من الجزاء حتى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر   قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا
ثم القفول فقد جئنا خراسانا   اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فلو ادعى
ان الفصيحة انما هي حين لم يعد والفاء في قوله فتوبوا للسببية لان الظلم سبب التوبة وفي
فاقتلوا للتعقيب على معنى اعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم تماما للتوبة واوثر في
هذا الموضع ذكر البارئ قصدا الى الاشارة الى توبيخهم بان تركوا عبادة العالم الحكيم الذي برأهم
بلطف حكمته على الاشكال المختلفة بريئا من التفاوت والتنافر الى عبادة البقر الذي هو مثل
في الغباوة والبلادة وكذا الفاء في فانفجرت بعد قوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فصيحة مفيدة معنى فضرب بها فانفجرت او فان ضربت بها فقد انفجرت
ثم ذكر مثالا اخر للفاء الفصيحة المنبئة عن فعل محذوف لكنها لما كانت مقدرة غير ملفوظة وكانت
مفتقرة الى تامل لطف موضعها قال وتامل ولم يكتف بمجرد انظر وذلك في قوله كذلك يحيي الله
الموتى بعد قوله واذ قتلتم نفسا فادارءتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها يفيد
ان المعنى فضربوه بها فحيي فعلنا كذلك يحيي الله الموتى فالفاء في فقلنا المقدر فصيحة مثلها في فانفجرت
واما الفاء في فادارءتم فعطف على قتلتم وفي فقلنا اضربوه عطف على ادارءتم اي اختصمتم
في شان النفس التي قتلتموها وما بينهما اعتراض وضمير اضربوه للقتيل وضمير بعضها للبقرة والقصة
مشهورة مذكورة في كتب التفسير   وقد صاحب الكشاف تردد في جعل الاية من قبيل

من قبيل الايجاز حيث اقتضت الواو معطوفا عليه يكون مسببا عن اتيانهما العلم مترتبا عليه
وليس بمذكور بل مقدر اى فعملا به وعلماه غيرهما وعرفا حق النعمة فيه وحق الفضيلة اذ لو كان
المرتب على ايتاء العلم هو قولنا الحمد لله لذكر بالفاء دون الواو وحكم المصنف ان يكون
فلا عطفا على آتينا من غير تقدير فعل آخر مصدر بالفاء الدالة على التسبيب بل تفويض
استفادة الترتيب والتسبيب الى فهم السامع ودلالة المقام كما فى قولك قم يدعوك زيد
فان المعنى على السببية اى قم فانه يدعوك لكن اكتفى بدلالة المقام وعول على فهم السامع
وسلامة العقل التى هى اقوى ولم يوت بالفاء بل اقتصر على الاستيناف كما لم يوت فى الاية
بالفاء واقتصر على العطف بالواو ولا يخفى ان المعنى فى الآية على سببية الاول ومسببية الثانى
وفى المثال العكس لان الدعاء سبب للقيام فقوله تفويضا نصب على المصدر او الحال او المفعول له
واستفادة مفعول تفويضا ومثل صفة له اى تفويضا مثل تفويض استفادة الترتيب
على فهم السامع حال كونه فى قم يدعوك حال كون قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك
ومن امثلة الاختصار لا يظهر من كلامه فرق بين الايجاز والاختصار سوى انه ذكر ان المرجع
فى الايجاز الى متعارف الاوساط وفى الاختصار قد يكون اليه وقد يكون الى كون المقام خليقا
بابسط من الكلام الذى ذكر على ما سبق وانه كثيرا ما يطلق الاختصار على ما ليس باطناب
وان كان على قدر متعارف الاوساط وانه لا يطلقه الا حيث يكون فى الكلام حذف فبالنظر
الى هذه الاعتبارات يظهر ان بينهما عموما من وجه ثم انه ميز هذه الامثلة عما سبق لانها ليست
فى حيز انظر الى الفاء ولانه قد تخلل وطال الكلام بنقل كلام الكشاف ورده وزاد لفظ
الامثلة ههنا لان الذى اورده ههنا ايات كثيرة فكانه قال للاختصار امثلة كثيرة وهذه
جملة منها وقد ذكر فيها ما تسميه القوم بالفاء الفصيحة اعنى جزاء شرط محذوف مدلول عليه
بسياق الكلام ولو كان عنده ايضا من قبيل الفاء الفصيحة لكان المناسب ذكره فى جملتها
فيما سبق بالفاء فى قوله فكلوا تدل على انه مسبب عما سبق وليس فى قوله ولولا كتاب
من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ما يصلح هذا مسببا عنه فظهر ان التقدير ابحت
لكم الغنائم فبسبب ذلك كلوا مما غنمتم فى الحرب او من الفدية الماخوذة من الاسارى

المتوعد

المتوعد عليها فيما سبق من الكلام حلالا اى حال مما غنمتم او صفة مصدر اى اكلا حلالا ٧
فلم تقتلوهم جواب ان افتخرتم لكن الجواب بالحقيقة فقد رووا على الافتخار وهذا
سبب له اقيم مقامه اى ان افتخرتم فقد رووا على الافتخار لانكم ما قتلتموهم انتم انفسكم ولكن الله
قتلهم ولا يخفى حسن ما اورده من تاكيد ضمير المخاطب حيث قرر فلم تقتلوهم انتم وبه يظهر
حسن قوله ولكن الله قتلهم لدلالته على ان ليس الكلام فى القتل بل فى القاتل فان قيل
معنى الكلام على القصر ولا اداة قلنا ادا لا حرف الاستدراك الواقع موقع لكن
العاطفة فى ما جاءنى زيد لكن عمرو وكذا قوله فانما هى زجرة واحدة يعنى انه ايضا
من قبيل طى الشرط لدلالة الفاء وكذا ما يعقبه من الامثلة المصدرة بلفظ كذا والمعنى
اذا كان وقت البعث فانما هى اى الرادفة التى تعقب البعث وهى النفخة الثانية زجرة اى صيحة
واحدة لا تكرر لشدتها فاذا نفخت فاذا هم اى الخلائق كلهم ينظرون اى احياء يبصرون
او ينتظرون ما يفعل بهم لاوى سواه لان تعريف الخبر وتوسيط الفصل يفيد القصر
فان قيل هلا جعلته مترتبا على ام اتخذوا من دونه اولياء من غير تقدير شرط فان معنى الهمزة
الذى تضمنه ام المنقطعة فى ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان ينبغى ان يتخذ من دونه
اولياء فان الله هو الولى وحده قلنا انما يحسن ذلك فى صريح النفى والانكار لا فى الاستفهام
المتضمن لهما فانه لا يحسن فى البلاغة ولا يوجد له نظير فى الاستعمال اصلا فان
لم تتات هذه الفاء ايضا جزاء محذوف اى اذا كانت ارضى واسعة فان لم تتات والثانية
اعنى فاياى جواب هذا الشرط والثالثة اعنى فاعبدون تكرير لما قبله ليكون المفسر على وفق
المفسر وذكر صاحب الكشاف فى واياى فارهبون انها للعطف على المحذوف اى اياى
ارهبوا فارهبون وبهذا صرح المصنف ايضا فى اول بحث الفصل والوصل واعترض
بانه لا بد فى العطف من المغايرة ولا مغايرة واجيب بان فى الاول الاختصاص
دون الثانى فتغايرا واعلم يعتبر فى الثانى التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل
من غير قصد الى كيفية تعلقه بالمفعول واعترض بانه لا بد من التعقيب ولا تعقيب واجيب
بانه باعتبار التفسير فان مرتبة المفسر ان يقع عقيب المفسر واما ان تقديم المفعول

مع اقالة الاختصاص فعوض عن الشرط المحذوف وقد ذكر صاحب الكشاف ايضا فمعناه
انه لما قدم المفعول على الفعل الذي هو جواب الشرط وقع موقع الشرط فبالحقيقة
يكون العوض هو المفعول المقدم فحصل من تقديمه فايدتان العوض والتخصيص
وقوله كلا لم يقل وكذا لان هذا ليس من حذف الشرط بل من حذف المعطوف عليه بقرينة
كلا اى ارتدع يا موسى عن خوف أن يقتلك قوم فرعون بما صدر عنك من قتل القبطي الذي
هو ذنب عندهم فاذهب انت يا موسى واخوك هارون فالخطاب لموسى وقد ادرج فيه هارون
بطريق التغليب لا ان يكون امرا لهما والخطاب معهما جميعا بالاستقلال وذلك لان
قوله قال كلا انما وقع جواب قول موسى اى اخاف ان يكذبوني الى اخره فمعناه ارتدع
لا ارتدعا وانما لم يجعلوا المعطوف عليه هو كلا لانه ليس اسم فعل بمعنى ارتدع بل حرفا
تفهم منه معنى الردع باجماع من اهل اللغة بوساطة علم النحو فانه يدل على ان
اسم يكفل مبتدأ وخبره واقع على سبيل التعليق لكونه متعلقا عما قبله من جهة التعليق
والتعليق من خواص افعال القلوب فلابد من تقدير العلم وهو لا يحصل من مجرد الفعل الاعلام
في الماء ما لم يكن القصد النظر المطلوب به العلم لهو الحق اللام من حيث انها حرف
لابد لها من متعلق ومن حيث انها للتعليل لابد لها من معلل فاذا لم يكن مذكورا كان محذوفا
مدلولا عليه بسوق الكلام او قرينة المقام مقرونا بحرف العطف او غير مقرون وجاز في
مثل هذا الموضع حذف المعطوف وابقاء حرف العطف لقيام المتعلق المذكور مقام المعطوف
المحذوف ولهذا يقدر المحذوف متاخرا ليتصل الحرف مع معطوفه الظاهري وليشعر بان
الاهم هو المذكور دون المحذوف وما قبل الآية الاولى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين
انها لكم وتودون ان غير ذات الشوكة يكون لكم ويريد الله ان يحق الحق ويقطع دابر الكافرين
ليحق الحق والثانية قالت انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا قال كذلك قال
ربك هو على هين ولنجعله آية والثالثة ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم
ان تطؤهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء وذلك انه كان بمكة قوم
من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم ولا معروفي الاماكن فقيل لولا كراهة

ان تهلكوا

ان تهلكوا اناسا من المؤمنين بين ظهرانى المشركين من غير علم بحالهم فتصيبكم باهلاكهم
مكروه ومشقة من الدية او الكفارة والاسف وتعيير الكفار واثم التقصير في البحث عنهم
لما كف ايديكم عنهم ولعذبهم بايديكم وانما قدر ههنا كان الكف ومنع التعذيب دون فعلنا
ما فعلنا من الكف والمنع لان الاطلاق الفعل على عدم التعذيب ليس بذلك الحسن المتداول
ولينبه على جواز مثل هذا التقدير فيكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا او حمل كان المقدرة ناقصة
لا نقال في بعض الآيات المذكورة احتمالات لا تفتقر الى ما ذكرتم من التقديرات لانا نقول
كثرة الاحتمالات لا تقدح في صحة التمثيل بالآيات على بعض الوجوه المنقولة من اهل التفسير
اذا لم يفسر الحمل بمنع الامانة يريد ان الحمل المذكور في الآية قد يفسر عن الامانة والامتناع
عن ادائها من قولك فلان حامل للامانة ومحتمل لها بمعنى انه لا يؤديها الى صاحبها حتى تزول
عن ذمته ويخرج هو عن عهدته بحمل الامانة كانها راكبة للمؤتمن عليها كما يقال ركبته الديون
والمعنى انا عرضنا الامانة اى الطاعة اللازمة الوجود عن لزوم الامانة اللازمة الاداء على هذه
الاجرام العظام من السموات والارض والجبال فانقادت لامر الله تعالى انقيادا يصح من مثلها
والطاعة طاعة يليق بها حيث لم تمتنع على مشيئته وارادته ايجادا وتكوينا وتسوية
على هيآت مختلفة واشكال متنوعة والانسان مع حيوته وكمال عقله وصلوحه للتكليف لم يكن
حاله فيما يصح منه من الطاعة ويليق به من الانقياد لاوامر الله ونواهيه مثل حال تلك الجمادات
بل انه الا ان يكون محتملا لتلك الامانة غير مؤد اياها ثم وصفه بالظلم لكونه تاركا لاداء الامانة
والجهل لخطائه طريق سعادته وهو اداء الامانة وقد يفسر الحمل بتحمل التكليف
من حملت الشيء على ظهري والمعنى ان ما كلفه الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله بحيث
لو عرض على اعظم ما خلق الله تعالى من الاجرام واقواه واشده تحملا واستقلالا لابى
حمله والاستقلال به واشفق منه وقد حملها الانسان على ضعفه ورخاوة قوته ثم خان
بالحمل اى غدر به ولم يف بالامانة انه كان ظلوما حيث حمل الامانة ثم لم يف بها وضمنها
ثم خاس بضمانه فيها ففي الكلام اختصار حيث حذف المعطوف مع حرف العطف اعني ثم خاس
او ثم لم يف او نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى والمنبه على المحذوف هو قوله انه كان ظلوما جهولا

على قصد التوبيخ وليس في التفسير الاول بهذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه وان اشتمل
الوجهان على طي عرضنا الامانة على الانسان وكيف ما كان فالعرض والاباء والاشفاق تمثيل
وتصوير وتخييل فقوله فتبقا على لفظ اسم المفعول حال من ضمير خاس بتا وبل هذا الكلام وضمير عليه
عايد اليه والذي صفة لقوله انه كان وفي الكالك متعلق بالطرف الواقع صلة عليه وفيه احتراز
عمن ليس على الظلم والجهل كالانبياء ونحوهم وان كان يصح منهم الظلم والجهل في الجملة فرق بين الظالم والظلوم
وكذا الجاهل والجهول وكذا قال ما عليه تكله الاستعلاء المنبئ عن كمال الاستيلاء ومن كلام الحكماء
ان المراد بالامانة العقل والتكليف وموقف الاشياء كما هي والعمل بالامور على ما ينبغي ونحو ذلك وبعرضها
عليهن اعتبارها بالاضافة الى استعدادهن وباباهن الاباء الطبيعي الذي هو عدم القابلية
والاستعداد او الحصول بالفعل للسماويات وعدم القابلية للجمادات وبحمل الانسان قابليته
واستعداده مع عدم الحصول بالفعل وبكونه ظلوما جهولا غلبة القوة الغضبية والشهوية عليه
ومعنى التعليل بذلك انه حمل العقل وقبله ليكون مهيمنا على القوتين حافظا لهما من التعدي والافراط
افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب
نفسك عليهم حسرات ان الله عليم بما يصنعون لا خفاء في ان قوله فرآه حسنا عطف على زين داخل
تحت حكم الصلة لا اجزاء للشرط اما لفظا فلوجود الفاء في الماضي بدون قد واما معنى فلانه
لا يصح لاستفهام الانكار لان رؤية سوء العمل حسنا على تقدير التزيين متحقق اللهم الا ان يحمل
الانكار على معنى لا ينبغي ان يكون كذلك وفيه ايضا بعد لا يخفى واذا كان هو من حكم الصلة لزم
المصير الى تقدير خبر او خبر حسب ما دل عليه الكلام ويقتضيه المقام فيقدر ذهبت نفسك عليهم
حسرة بقرينة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بقرينة فان الله يضل من يشاء
ويهدي من يشاء والمحذوف على هذا خبر وعلى الاول يحتمل الخبر فاطلق لفظ التقدير لشمولها وتقديم
الوجه الاول مع تاخر قرينته ربما يشعر بكونه الراجح عنده نظرا الى زيادة الافادة وههنا
وجه ثالث ظاهر وهو ان يكون التقدير كمن لم يزين له لم تذكر لما في سببية الفاء بعده من نوع خفاء
وعليهم متعلق بتذهب وحسرات مفعول له جمع لتضاعف اغتمامه على احوالهم وكثرة مساوي
افعالهم اي لا تهلك نفسك عليهم للحسرات على غيهم واصرارهم على التكذيب كما يقال هلك عليه

جا

حبا ومات عليه حزنا بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة الصغيرة والخطة الكبيرة التي من
شانهما كيت وكيت فحذف الصلة ابهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بها والمصنف جعل موصوف
اللتيا هو المحنة وموصوف التي الشدائد لكثرتها وبهت على لفظ المبني للمفعول بهت الرجل
فهو مبهوت وانما انث ضمير معطي مع انه عايد الى مبلغا لكون المصف له لانه عبارة عن غاية الشرة
والفظاعة وحتى غاية ليبهت وما احار بنت شفة ما تكلم بكلمة ومن الكناية ما هو
نوع مخصوص منها ضابطه وهو نفي الملزوم او ما هو بمنزلته مع القصد الى نفيه ونفي لازمه
فان نفي علم الله بالمنبا به وهو ان يكون له شريك او يكون معبوداتهم الباطلة شفعاء عنده يستلزم
نفي ثبوته لان ثبوته ملزوم لتعلق علم الله به فاذا نفي اللازم وهو تعلق علم الله به انتفى الملزوم وهو ثبوته
فقوله ولا علم الله متعلق به حال من مبتدا وخبر معطوف على الجملة من اسم لا وخبره الذي هو له
وقوله نفيا في موقع الحال اي افتر ما لا علم له بما لا ثبوت له ولا علم به حال كونه نفيا وقوله العالم
الدار اشارة الى مذهبهم في نفي الصفات وقوله لو كان له اي للمنبا به ثبوت باي اعتبار كان
من الاعتبارات زيادة في البيان وكذا لفظ وجوب لان اللازم هو كونه معلوما له فلسائل
ان يقول اي فلس بقي وتحقق وذكر نفي اللازم ههنا بالفاء وفيما سبق بالواو على عادة امثاله مع الاشارة
الى ان اللزوم في الاول امر متفق عليه بين الكل اذ لا نزاع في ان كلما ثبت يعلمه الله تعالى البتة فلا حاجة
في التعبير عنه الى الحرف المنبئ عن اللزوم بخلاف لزوم قبول التوبة للتوبة فان ذلك انما هو عند المعتزلة وعندنا
لا وجوب ولا لزوم بالنسبة الى الله تعالى وفي قول الواجب في حكمته اشارة الى وجوبه من جهة انه لكن
من الحكم ومجاري العقول والعادات ان لا يقبل التوبة لا وجه انه لا يقدر على ترك القبول
بما اشركوا اي سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركا ما لم ينزل الله بها حجة
وبرهانا ومما يجب التنبيه له ان في الآية وجيس من هذا الاسلوب اعني اسلوب القصد الى نفي الاصل
والفرع جميعا مع ان ظاهر الكلام يوهم ان المراد نفي الفرع مع ثبوت الاصل وذلك ان انزال الحجة
بالشركاء فرع ثبوتها وقد اقتصر على نفي الفرع مع ان المراد نفي الاصل والفرع جميعا اي لا شركاء
ولا انزال الحجة بها وكذا انزال الحجة فرع ثبوت الحجة وقد اقتصر على نفي انزالها والمراد نفي الحجة وانزال
جميعا والمصنف قد اقتصر على تقرير الاول وصاحب الكشاف على الثاني وقوله على اسلوب قال

من ضمير في منتف او من الضمير في الظرف الواقع خبرا اي ومن الايجاز قوله تعالى بما اتركوا
الى اخوه حال كونه واردا على اسلوب قول الشاعر سَدَا بيديه ثم اَجَّ بسَيْرِه
على لاحب لا يهتدى بمناره وقوله لا يفزع الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر
لكنه يؤل الى ان يقول زيد وعمرو وبكر في الدار جالسا يعني استقروا وحصلوا فيها
حال كون بكر جالسا وفي استقامته نظر سَدَا اى مدّ اليد نحو الشيء وسدو الناقة تذرعها
في المشي واتساع خطوها واجّ الظليم يؤج اجّا عدا وله حفيف في عدوه اللاحب الطريق
الواضح المنار العلم في الطريق وانجحر دخل في الجحر وفي قوله لا الضب ولا انجحار اخذ بالحاصل واشارة
الى ان في البيت وجهين من الاسلوب كما في الآية فان رؤية انجحار الضب فرع ثبوت الضب
وثبوت الانجحار وقد نفى الرؤية مع ان المقصود نفي الرؤية والاصلين جميعا وقوله يفيد الاصل
والفرع يعني في الآية والبيت وهو في موقع الحال وفيه اشارة الى ان هذا ليس من قبيل اللازم
والملزوم بل شبيه بهما نظرا الى اللزوم العادي ومنه اي من الوارد على اسلوب
البيت وهو نفي الاصل والفرع عاطاه ونفي الفرع فارطاه وقوله ليس لك علم نفي العلم
بالشريك والمراد نفيهما الشريك والعلم وكذا ظاهر لا شفيع يطاع نفي طاعة الشفيع
لان النفي في المقيد راجع الى القيد لكن المراد نفي الشفاعة والطاعة جميعا وانما فصل الاثنين
عما سبق لخلو الاصالة والفرعية فيهما عن اللزوم العادي ايضا ومن الانجاز نوع اخر
هو حذف المفعول بواسطة او بدونها بناء على اقتضاء الفعل ذلك فان الخلط يستدعي
مخلوطا ومخلوطا به فاذا ذكر المخلوط وحده كان المخلوط به مقدرا والامر للمخاطب بالقول للقوم
ذكروا في المقول لفظ الغيبة يستدعي ان يكون مفعول قل محذوفا وسوق مضاف الى المتكلم
الامر يصح في المقول ذكر القوم بلفظ الغيبة اذ لو كان ذلك المقول متعلقا بامر قل خطابا
من القايل لوجب ان يكون ذكرهم بطريق الخطاب مثلا يصح قل يا زيد لعمرو ان تضرب بطريق الطلب
بطريق الخطاب ولا يصح ان يضرب هو بطريق الطلب الا بتقدير قل له قولي هذا وفي قرا قل للذين
كفروا اي لابي سفيان واصحابه ان ينتهوا اي عن معاداة الرسول والدخول في الاسلام يعني هم
ببناء الغيبة في ينتهوا وهم بالياء دون ينتهوا ببناء الخطاب ولكم بالكاف كما في مصحف ابن مسعود

وقرا

وقرا قل للذين كفروا يعني مشركي مكة او اليهود ستغلبون يعني يوم بدر ببناء الخطاب
دون الغيبة لزم ان يكون التقدير قل لهم قولي لك هذا بمعنى اَدِّ اليهم هذا القول واما
من قرا الآيتين بطريق الخطاب فلا حاجة الى التقدير لانه امر محمد صلى الله عليه بان يخاطبهم بهذا
الخطاب فان قيل لم لا يجوز ان يكون معنى قل للذين كفروا قل لاجلهم وفي حقهم كما في قوله
تعالى الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وح يستقيم الكلام بدون التقدير
وان يكون خلطوا عملا صالحا واخر سيئا من عطف المفرد على المفرد من غير اعتبار فعل اخر كما يقول
خلطت الحنطة والشعير ولا يكون من قبيل خلطت الماء باللبن وح يستقيم الكلام بدون التقدير
قلنا استقامتهما لا تنافي الحمل على التقدير كما مر غير مرة وقوله اي تاب اطاعوا
الى آخره تفسير للآية على مذهبهم وفيه دفع لما يقال ان خلط العمل الصالح بالسيء يفيد خلط
العمل السيء بالصالح فيكون قوله واخر سيئا خاليا عن الفائدة كما يقال خلط الماء باللبن
واللبن بالماء، واما عندنا فالمعنى انهم خلطوا عملا صالحا هو اظهار الندم والاعتراف بالذنب
واخر سيئا هو التخلف عن الجهاد وموافقة اهل العناد نزلت في طائفة من المتخلفين اوثقوا انفسهم
على سواري المسجد لما بلغهم ما نزل في المتخلفين فقدم رسول الله صلى الله عليه فدخل المسجد على عادته
فصلى ركعتين فرآهم فسال عنهم فذكر انهم اقسموا ان لا يحلوا انفسهم حتى يحلهم فقال وانا اقسم
ان لا احلهم حتى أومر فيهم فنزلت فاطلقهم ومن امثلة الاطناب قد اطنب
المصنف في تقرير هذه الامثلة واطاب واصاب شاكلة الصواب على سنن لنا الا قليلا
نتعرض لحل بعض الالفاظ او تنبيه على نكتة رعى البلغا بالالفاظ فقوله نزل ايجازه اي ايجاد قوله
ان في خلق السموات الى آخره وذلك لانه كان ثلثمائة وستون صنما فقال الا في ترجيح وقوع كل ممكن على لا وقوعه
لآيات للعقلاء اي علامات دالة على وجود الصانع ووحدانيته وساير صفات كماله لان
وجود الممكن لما لم يكن من ذاته كان من فاعل واجب لذاته او منتهٍ اليه قطعا للدور والتسلسل
ثم وجوب الوجود يدل على الوحدة والعلم والقدرة وغير ذلك على ما بين في علم الكلام وتساوق اليه
ثواقب الافهام وانما ترك ايجازه لكونه كلاما غير كائن مع الانس فقط بل مع الانس والجن
ولا مع اهل زمان واحد بل مع اهالي الازمنة الى انقراض الدنيا والحال ان فهم من نعرفه

رسول الله

من الشذو وهو

ات كالماضين والباقين او تفرضه وتعدته كالآتين من المقصرين في باب النظر والاستدلال ٧

وتحصيل العلم بالصانع وصفاته فلا تصور مقام ادعى الى الاطناب من هذا المقام فقوله

ان وان في الموضعين بكسر الهمزة وقرنا وفرقا في موقع الحال اي متدرجا والى متعلق بما فيه

من معنى التدرج والامتداد وقوله اي مقام معناه في جواب هذا السؤال او قيل قولا

اعلم به اي مقام ادعى واما في الآية فالفلك السفن والاحلال والاعتقاب وفي بما ينفع

الناس مصدرية او موصولة وبث عطف على انزل بحذف العائد او على احيى وتصريف

الرياح اي في مهابها واحوالها   قولوا آمنا الخطاب للمؤمنين والاسباط جمع سبط

وكانوا اثني عشر سبطا من اولاد يعقوب وفيهم انبياء وجاز دخول بين في احد لكونه في

معنى الجماعة لا من حيث انه نكرة في سياق النفي بل من جهة انه اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه

المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع ولبيتهم عطف على يوتيهما وهو مفعول له

لاوثر الاطناب ووقع عطف على اوثر   واتقوا يوما يعني يوم القيامة لا تجزي

لا تقضي شيئا اي من الحقوق او قليلا من الجزاء على انه مفعول به او مصدر والعائد الى الموصوف

محذوف اي لا تجزي فيه عدل اي فدية لانها تعادل المفدي وقوله اذ كان كلاما متعلق

بلم يوثر الحاذق وكذا لملا يخص المطلوب منهم اي من الامة وهو استقامة صورة البوم في ضمائرهم

واو يخلص عطف على يناسب يريد ان الناس مختلفون في الاستعداد للادراك وحصول

الاسباب وارتفاع الموانع فربما تنتقش صورة المطلوب في ضمير البعض بعض خواصه

ومعانيه وفي ضمير البعض الاخر بخواص ومعان اخر فلا بد من الاطناب في ذلك فان قيل

لا انزال بالنسبة الى الجاحد والمعاند فلا معنى لذكرهما في هذا المقام قلنا ممنوع

بل ربما يكون في الاطناب ما يردعهما ونفيد بالنسبة اليهما لكونه حاملا يؤدي معه الى الفساد

ويؤمنون به اي بربهم فان قيل ما معنى ذكره بلفظ المضارع قلنا

المواظبة عليه والاستمرار والدوام والثبات كما في حمل العرش والتسبيح وفيه

مع اطراد شرف الايمان التنبيه على ان المشاركة في الايمان من اقوى المناسبات

بين المتصفين به حيث يوجب النصح والشفقة فيما بينهم وان تخالفت اجناسهم ولذا عطف

على يؤمنون يستغفرون للذين آمنوا   لترك جواب لو اوثروا الضمير لقوله والله يعلم انك

لرسوله وما بين لو اوثر وجوابه اعتراض بالفاء في موقع التعليل لوجوب تركه على تقدير اختيار

الاختصار وقوله ولكن ايهام رد التكذيب الى نفس الشهادة يعني المشهود به وسوء توهم انك

لرسول الله بيان لفايدة الاطناب اذ لو لم يكن لفايدة لكان تطويلا واكثارا فاذا اخبر الله تعالى

بانه يعلم انك لرسول الله تعين كون التكذيب راجعا الى دعوى اخلاص المنافقين في الشهادة كما يبني عنه

ان واللام واسمية الجملة وما نقل ان المصنف قد ضرب بخطه على هذا الفصل محافظة على الادب

والتحرز عن اطلاق الفصل على شيء من القرآن فمع عدم اشتهاره في النسخ ليس بعيد بعد تبقية

فصل في البين   مآرب اخرى قيل كان يحمل زاده وسقاءه وتماشيه وتحدثه

ويضرب بها الارض فيخرج ما ياكل يومه ويركزها فيخرج الماء فاذا رفعها عاد ويركزها فتورق وتحمل

ايه ثمرة احب واذا اراد الاستقاء ادلاها فيصل الى الماء ويصير شعبتاها كالدلو ويستقي بها

وتضيء له شعبتاها في الليل كشمعتين ويحارب عنه ويطرد الهوام وكانه عليه السلام فهم ان المقصود

من السؤال ان يذكر حقيقتها وما يرى من منافعها حتى اذا رآها بعد ذلك على خلاف تلك الحقيقة

ووجد فيها خصايص اخر خارقة للعادة علم ان تلك آيات باهرة ومعجزات قاهرة احدثها الله

فيها لاجله وليست من خواصها فذكر حقيقتها ومنافعها مفصلة ومجملة على انها من جنس العصا

ينفع منافع امثالها ليطابق جوابه الغرض الذي فهمه   من باب الاطناب خبر ما حكيته

وكذا ما جعله اعتراضا منهما واعا بصح جعله خبرا عنهما لو لم يكن لفظ كذا   لكنه عصا اي

بل عصا فالاول ايجاد بالنسبة الى المذكور والثاني على الاطلاق   وقد يسوق حسن

الاطناب فيهما في الاول بسط الكلام افتراضا لان اصغاء السامع مطلوب وفي الثاني بسط

ابتهاجا منهم بعبادة الاصنام وافتخارا بمواظبتها وحكاية النبيه له انه يريد بالايجاد

والاختصار حيث يقول لو اريد الايجاز والاختصار لكان كذا اخلاق الاطناب وان كان

على حد متعارف الاوساط فلذا اثبت فيهما الاطناب   ومما يعد من الاطناب

بزيادة ما ليس بجملة وسواء كان واحدا او جمعا وبخلاف ما سبق فلذا فصله وذلك في قول الخضر لموسى عليهما السلام

الم اقل لك انك لن تستطيع معي صبرا لعدم ما قال له في الكرة الاولى الم اقل انك لن تستطيع

مع صبرا وذلك لاقتضاء المقام مزيد تقرير وتثبيت وتذكير لما قد كان الخضر عليه السلام قدم لموسى
من قوله انك لن تستطيع معي صبرا حيث قال له موسى هل اتبعك على ان تعلمن مما علمت رشدا اي الكرة
الاولى وذلك حين اعترض وانكر عليه خرق السفينة اقتضى المقام تقريرا لما قد قدم اليه من
عدم استطاعة الصبر معه وفي الكرة الثانية وذلك حين اعترض وانكر عليه قتل الغلام
اقتضى المقام مزيد تقرير لذلك لتكرر الاعتراض وترك الصبر والثبات فقوله وسوق موقعه اعتراض
بين الخبر والمبتداء ولاقتضاء المقام متعلق بالظرف اعني في موقعه او بزيادة لك ولما قد كان
متعلق بمقدر يصلح له لا باقتضاء المقام مزيد تقرير تعليلا له والاوفق بالنحو ان يعول للمكان
قد قدم لان وقوع الماضي بعد قد خبر كان مما يأباه كثير من النحاة ويحتمل ان كان قد قبضه قد
من قبل سقه بوقد وفي سياق قصة موسى مع الخضر نكتة منها انه جعل في قصة السفينة خرقها
جواب اذا واعتراض موسى مستأنفا حيث قال حتى اذا ركبا في السفينة خرقها قال اخرقتها
وفي قصة قتل الغلام عطفا لقتل على الشرط بالفاء وجعل اعتراض موسى جواب الشرط
حيث قال حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال اقتلت وذلك لان القتل اقبح والاعتراض اجدر
فناسب ان يجعل في عمدة الكلام ولذا قال فيه لقد جئت شيئا نكرا وفي الخرق شيئا امرا ولان
خرق السفينة لم يكن عقيب ركوبها وقتل الغلام كان عقيب لقائه وفي قصة الجدار يحتمل ان يكون
قول موسى مستأنفا والجزاء استطعما وان يكون جزاء استطعما صفة قرية ومنها ان
الخضر عليه السلام قال في تاويل خرق السفينة فاردت ان اعيبها بالاسناد الى نفسه لظاهر القبح
وفي تاويل قتل الغلام فخشينا بلفظ الخشية والاسناد اليه لان الكفر مما يجب ان يخشاه
كل احد وفي تاويل اقامة الجدار فاراد ربك ان يبلغا اشدهما بالاسناد الى الرب لان بلوغ
الاشد وتكامل السن محض مشية الرب من غير اثر لمشية العبد   وكذا يعد
من الاطناب وسوق موقعه قول موسى رب اشرح لي صدري بزيادة لي وكان الاصل رب اشرح
صدري اي وسعه لتحمل اعباء الرسالة ومشاق التكليف والتبليغ وردي اخلاق
فرعون والنكتة في هذا الاطناب اجمالا انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر
مع ان المقام مقام مزيد احتياج الى ذلك اما الاول فلما في الاجمال ثم التفصيل من زيادة التاكيد.

والتوبر

والتوبر واما الثاني فلان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى كفرة معاندين وفيه من تلقي المكاره
وضروب الشدائد ما لا يخفى فقوله معها اي مع زيادة لي ومن تاكيد بسأن ما لا يكون وهو مفعول
الاكتساء وقوله بدونه اي بدون لي وكان للاطهر بدونها اي زيادة لي وجعل الضمير للتاكيد
او لا اكتساء الكلام مما لا معنى له وان كان بفتح الهمزة اي لان كان عطفا على لاكتساء وليس القصد
الى ان كلا من الامرين نكتة بل المجموع ولما يؤذن متعلق بعند احتياج   وقول البلغاء
مبتدا خبره في موقع ومن الاطناب حال من موقع وهذا اولى من العكس ومثل منصوب مفعول قول
وخلافا في موقع الحال من لا واصلحك الله والواو عاطف للدعاء على الخبر المدلول عليه بكلمة لا
اي ليس الامر كذا وجاز مع كمال الانقطاع لدفع ايهام كون النفي عائدا الى الدعاء فيصير الدعاء له
دعاء عليه ولذا كان في موقع اي موقع   ولك ان تعد باب نعم وبئس معنى افعال المدح
والذم موضوعا على الاطناب لا خفاء في ان اصل معنى نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل
او رجلا عمرو على الوجه اللائق بالاوساط كان يتأدى بان يقال نعم زيد وبئس عمرو لكن لم يجز
في حكم الوضع مثل هذه العبارة ولم يرد الاستعمال والاطناب انما كان يطلق حيث يكون
هناك عبارة اخصر متعارف للاوساط وحيث لا اطلاقا بالنظر الى ذلك الكلام المختصر المفروض
المقدر اعني نعم زيد وبئس عمرو وكان المذكور المحقق اعني نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او
رجلا عمرو اطنابا لكن وضعا من الواضع لا استعمالا من المتكلم كما في سائر الاطنابات
اذ لم يوضع المذكور كذلك ولم يرد الاستعمال الا بذلك فلاجل هذا فوض عده من الاطناب اليك
وقيد بالوضع على الاطناب فقال لك ان تعد موضوعا على الاطناب وما ابعد ورود ما قيل
ان المعنى يحب لك ان تعد من الاطناب   وان يجعل اي ولك ان تجعل الحكم للواضع
في وضع الباب على الاطناب طلب تقرير المدح او الذم واثر لفظ الحكمة اذ يقال حكمة الواضع
في وضعه ذلك والا فقال وجه حسنه او النكتة او نحو ذلك وضمير لاقتضائهما ولكونهما لنعم وبئس
واللام الاولى متعلقة بتوخي والثانية باقتضاء وضمير تحققهما للمدح والذم العامين
وضمير خلالهما لخصال الحمد ومعنى كونهما للمدح والذم العامين ان نعم مثلا موضوع للمدح
باي خصلة تكون من الخصال الحميدة وبئس للذم باي خصلة تكون من الخصال الذميمة بخلاف مثل شرف

والموفق قابل العكس

نعم الكلام

وكرم وحسن وقبح ومعنى الشيوع ان الاطلاق ينصرف الى العموم حذرا من ترجيح احد المتساويات
وظاهر هذا الكلام ان مثل نعم الرجل زيد يفيد مدحه بكل خصال الخير وليس كذلك اذ لا يفيد
الا المدح بكمال الرجولية وما يتعلق بها ونعم الشاعر بالشعر ونعم الشجاع بالشجاعة بل المراد ان كلمة نعم
مثلا لا تدل في باب المدح على خصلة معينة بل تعم الخصال حتى يصح نعم الرجل ونعم الفاضل ونعم الفارس
وغير ذلك والاقرب ان المراد ان مثل نعم الرجل لجميع خصال الرجال ونعم الامير لجميع خصال الامراء
ونعم الفارس لجميع خصال الفوارس الى غير ذلك ويحمل منصوب معطوف على تعدد وتحمل
الكلمة بمعنى لكي ان يحمل وجه تقرير المدح العام والذم العام لانك توجه المدح العام الى المخصوص بالمدح
اجمالا اولا بالاسناد الى اسم الجنس الصادق عليه او الى ضميره المبهم المفسر باسم جنسه وتفصيلا
ثانيا بذكر المخصوص خبرا لمبتدا اي هو زيد والحقا في ان الانسان مترتب او كد والاجمال ثم التفصيل
في النفس اوقع والضمير المنصوب في اضربته وضربته لزيد وكذا المجرور في اليه واما المنصوب
في توجهه فللمدح وجواب اذا قلت نعم رجلا محذوف اي توجه المدح الى زيد او لا علي سبيل الاجمال
وههنا بحثان آ ان توجيه المدح الى زيد اجمالا لا يتوقف على كون اللام للجنس دون العهد
لانه لا يراد به العهد الخارجي المشار به الى معين بل العهد الذهني المشار به الى البعض من الجنس
باعتبار عهديته في الذهن وهو ايضا يصدق على زيد ويحتمل فيحصل توجيه المدح اليه اجمالا لا
كما في لام الجنس بل اذا تأملت فالوقوف احدا اذ ليس المراد بالجنس الطبيعي التي لا يصدق
على الافراد ولا الجنس من حيث الوجود في ضمن جميع الافراد على ما هو معنى الاستغراق بل من حيث
الوجود مع قطع النظر عن الكلية والبعضية على ما مر في تعريف المسند اليه باللام ولقد صرح
ثمة بانه قريب من النكرة وان مثل اللئيم يبتني من هذا القبيل والجواب
انه احتراز عن جعل اللام للعهد الخارجي مشارا به الى زيد فانه وان افاد التكرير لم يعد الاجمال
ثم التفصيل ب ان جعل الضمير في نعم رجلا لزيد مما لا وجه له اصلا سيما على القول المختار
وهو ان المخصوص خبر مبتدا محذوف اما اولا فلانه لا معنى لتفسيره بالنكرة واما ثانيا فلانه
لا وجه لافراده في مثل نعم الرجلين الزيدان نعم رجالا الزيدون والجواب
اي يجوز ان يفسر بالنكرة من جهة انه وان كان لزيد لكن لما لم يعتبر لم يعلم جنسه وما لم يذكر زيد لم يعلم

عينه

عينه وبهذا الاعتبار يحصل الاجمال ثم التفصيل والابهام ثم التفسير وان يكون التزام
استتار الضمير دون ابرازه في المثنى والمجموع من خواص هذا الباب لمشابهته الاسم الجامد
في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم هذا والاقرب ان الضمير عائد الى متعقل معهود
في الذهن مبهم باعتبار الوجود ملتزم تفسيره بالنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن
ويكون في اللفظ ما يشبه الفاعل ولا يلتبس بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان وعبر
بعد التفسير بمنزلة نعم الرجل ويحصل الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير وعلى هذا يشبع ويمكن
ان يحمل كلام المصنف بان يحمل معنى اضمرته وضعت موضعه ضميرا غير مذكور المرجع سابقا وفسرت
ذلك الضمير باسم جنس هو من افراده والدليل على هذا انه صرح في اخراج المسند اليه على خلاف
مقتضى الظاهر بان هذا المضمر موضوع موضع المظهر وان نعم رجلا مكان نعم الرجل
وان هذا الباب بكسر الهمزة ابتداء كلام معطوف على ما سبق يعني ان باب نعم وبئس
متضمن للطائف منها الاطناب الواقع موقعه لاشتماله على التقرير المناسب للمقام
على ما ذكرنا ومنها اشتماله على تقدير السؤال وبناء الكلام المحذوف المبتدا عليه وقد عرفت
لطف البناء على السؤال المقدر وتنزيله منزلة الواقع مما سبق حيث قال في بحث الفصل والوصل
في الحالة المقتضية للقطع ان تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لجهات لطيفة
اما لتنبيه السامع على موقعه او لاغنائه ان يسأل او لئلا يسمع منه شيء او لئلا ينقطع كلامك
بكلامه او للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ او نحو ذلك لا في فصل متعلقات الفعل حيث
قال ومن البناء على السؤال المقدر ارتفاع المخصوص في باب نعم فانه ليس فيه الا ان اللطف
ولا حسن بترجيح حسن كتب القرآن زيد فانه ليس فيه ما اشبه هذا سوى نيابته
الكلام مناب جملتين ومنها اشتماله على اختصار بترك المبتدا في جواب السؤال المقدر
ولا يخفى حسن موقع الاختصار بترك المبتدا لما فيه من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر
واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر كما مر ولو لم يكن في الاختصار بترك المبتدا
سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه اي اطناب الكلام من جهة الاسناد
بالفاعل المبهم ثم تفسيره بالمخصوص والى اختصاره من جهة حذف المبتدا في الجواب

او سوى ايهام هذا الاختصار الجمع بين المتنافيين الاطناب والاختصار ايهاما مثل الايهام
في جمع الكلام بين الاجمال والتفصيل المتنافيين كيف في الحسن والغرابة لان مبنى السحر الكلامي
الذي هو النادرة والغرابة والدقة الشبيهة بالسحر الحقيقي في ناخذ القلوب والتاثير في النفوس
انما هو على امثال تلك اللطايف والغرايب التي من جملتها ايهام الجمع بين المتنافيين فانه
مع عدم تحقق جمع المتنافيين حقيقة لما استاذ اليه من اختلاف الجهة يورث الكلام لطفا وغرابة
فان قلت كيف يستقيم اسناد الابراز في معرض الاعتدال وايهام الجمع بين المتنافيين
الى الاختصار بترك المبتدا، وما الذي دعاك اليه والجمهور على ان حذفه وبروز ايهام الجمع منهم الكاشي
للباب لعله باب نعم وبيس قلت اما الاستقامة فهو ان الاطناب لما كان حاصلا
اولا فاذا لحقه هذا الاختصار ابرز الكلام في معرض الاعتدال واوهم الجمع بين المتنافيين
الا يرى ان الجمع بين الاجمال والتفصيل لما لم يكن للاختصار مدخل فيه بل لذكر التفصيل
سواء كان على طريق حذف المبتدا، او ذكره لم يذكر على هذا الاسلوب بل على طريق التشبيه
واما الداعي فلانه لا يخفى ان هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتدال وان كان على سبيل
المجاز بل هو نفسه يبرز في هذا المعرض وقد اطلعناك في موقع الحال من قوله كيف
او من قوله منضم للطايف يعني قد علمت من الكلام في الفنون الاربعة كيفية تحصيل جهات حسن الكلام
فهتش عنها وتامل فانك ان فعلت ذلك ترى باب نعم وبيس مملوا الجهات من الحسن لكون المبتدا
فلانه من المدح العام والمسند اليه معرفا باللام او مضمرا مبهما مفسرا بالنكرة ثم تخصيص ذلك
المسند اليه بطريق الجواب عن السؤال المقدر وما في ذلك من التشويق وزيادة التقرير
وتكثير الاظهار والاضمار وتقدير السوال وما في الجواب من الاختصار وتكثير حذف المسند اليه
ولطافة احداث الاعتدال وغرابة ايهام جمع المتنافيين وقوله ثم الباب مخصوص على جواب الامر
وكثير المرجوع اليه عطف عليه او ورد بلفظ الماضي قصدا الى تحقق وقوعه ومعنى اختيار
المختار اختيار كل ما هو المختار في نفس الامر من اقوال النحويين في هذا الباب حيث اختلفوا
في موضعين احدهما ان المخصوص مبتدا، والفعل مع فاعله المظهر او المضمر المفسر خبر له مقدم
عليه او هو خبر لمبتدا محذوف على ما رايت وقررت من كونه في تقدير جملة اجنبية محذوفة المبتدا،

والثاني جواب سوال مقدر مبنيا على ذلك كثير من النكت واللطايف ولهذا كان المختار عند
المحققين هو هذا الوجه الاخير من جهات المرجوحة مثل كون خبر المبتدا جملة اشتراكية فانا وان
جوزناه فلا كلام في قلته مع احتياجه الى التاويل عند البعض ومثل النكت في اعتبار العايد
الى المبتدا بجعل اسم الجنس او الضمير بمنزلة العايد وفي اعتبار الابهام ثم التفسير الذي
عليه وضع الباب بجعل التزام تقديم هذا الجزء الغالب ابهاما وذكر المبتدا في الاخر
تفسيرا او مثل جعل الضمير المعتبر عن المبتداء المتقدم تقديرا عن مطابقة وغير عايد اليه
عند التحقيق مع الاحتياج الى العايد وثانيهما ان اللام في الفاعل او ما اضيف اليه الفاعل
هل يجوز ان يكون للعهد ام تعين كونه للجنس والحق انه ان اريد بالجنس ما يعم كل الافراد
حذرا ان الترجيح بلا مرجح حتى يكون معنى نعم الرجل زيد نعم الرجال او كل رجل وانه زيد على
طريقة ما العموم كل القوم الاخفاء في ان ليس المعنى عليه ولا يسبق للفهم اليه وان
اريد نفس الحقيقة لا من حيث الوجود والنظر الى العدد فلا اخفاء في ان الحكم بالجودة وغيرها
والممدوحية والمذمومية وبانه زيد او عمرو لا يصح بالنسبة اليه وانه لا يصح فيه التثنية والجمع
وقد صح نعم الرجلان اخواك ونعم الرجال اخوتك وان اريد الجنس من حيث الوجود والتعدد
واحتمال الكلية والبعضية وصح التثنية والجمع فلا كلام في صحته وفي كون المعنى عليه واما الكلام
في تمييزه عن المعهود الذهني واما نفي ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة
الى زيد لتقدمه الذكر فلا خفاء كما في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج عما نحن فيه العهد
مفوت لما عليه الباب من الابهام والتفسير وان اريد العهد الخارجي بان يراد بالرجل
البعض من الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد فهو حق لا وجه لمنعه
بل الوجه هو لا غير واعلم ان باب التمييز لما جعل الاجمال والتفصيل من
جهات الحسن في باب نعم وبيس بل معظمها وعمدتها اورد زيادة بيان لذلك وتتميم فقال
ان باب التمييز وسوى ما لا يحصى افراده باب مبني على اصله لطلب الاجمال والتفصيل فلولا انه
من جهات الحسن ومزايا الكلام لما عدل هذا الباب العظيم القدر الكثير الورود في الكلام
عن اصله / اجله والمراد بالتمييز عن المفرد ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة باسم تام بالتنوين

او بنون التثنية او الجمع او بالاضافة وبالتمييز عن الجملة ما رفع الابهام عن ذات مقدرة مدلول
عليها بالنسبة في جملة او ما يشبهها فان في قولك طاب زيد يدل على نسبة الطيب الى شيء
مبهم من اشياء زيد بيّنه قولك نفسا وجعل الاصل في طاب عمرو فرحا وامتلاء الاناء
ماء طير الفرخ زيدا على الاسناد المجازي وملاء الماء الاناء تنبيها على ان الفعل
الذي يكون مسندا الى التمييز في الاصل قد يكون الفعل المذكور بعينه كما في طاب زيد نفسا
وقد يكون غيره مما يلاقيه في الاشتقاق اما متعديا كما في امتلاء البرح اما لازما كما في فجرنا الارض
عيونا فان اصله تفجرت عيون الارض وكان الانسب ان يمثل بهذا والمصادرة متعلق كما مثل للتمييز
بقوله ترى ما ترى يريد زيادة تقرير لحسن الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من التمييز واجرى
من غيره ولما ان الكلام كان في التمييز وفيما اشتمل عليه اعني اشتعل الراس شيبا قال
وفي هذه الجملة وفيما قبلها لطائف دون ان يقول وفي رتبتي وهن العظم منه واشتعل
الراس شيبا لطائف والمبالغة اظهار الشكوى واية كلمة مبتدا خبره لا تحوى والمعنى
على انكار ان لا تحوي شيء من كلمات القران على لطائف واستبعاده اي ليس لا يحتوي شيء
من كلماته الا تحوي شيء من جملة والمعنى اني في الكلية عدم احتواء الجملة على اللطائف وبعينه
انكار ان لا تحوي الكلمة عليها والغرض استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء
الجملة وعلى هذه الطريقة معنى فصلا عما تجاوز الجملة زيادة استحالة عدم احتواء ما فوق الجملة
على اللطائف ولا امر ما لي التنكير للتعظيم وما ابهامية واللام متعلق بالفعل
او مصدرية ومع الفعل وما عطف عليه اعني فما احاروا مبتدا والجار والمجرور خبر مقدم
واهل الوبر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية وضمير منهم للبشر نظرا الى المعنى وان
كنتم في ريب الى اخره فاعل نظ وما احاروا بنت شفة ما اجابوا وما تكلموا بكلمة ولا صدروا
ولا رجعوا هنالك اي في مقام تلاوة الاية عليهم موصوف كالسورة والاصفة كالفصاحة
والبلاغة المشار اليها بقوله من مثله على انه صفة سورة والضمير لما نزلنا اي لسورة كائنة
من مثل القران على ما هو الاوجه لا وجه مذكورة في موضعها واما اذا جعل الضمير للعبد نا
اي من هو على حاله من كونه بشرا اميا لم يقرا الكتب ولم يتعلم العلوم او جعل من مثله متعلقا

بفانوا

بفانوا وح لا يكون الضمير الا للعبد نا كما ذكرنا في حواشي الكشاف والمعنى ما رجعوا ادنى شيء
من الكلام اي مجرد موصوف او صفة فضلا عن جملة فضلا عن سورة ولكل ان يجعل المراد بهذا على
كل تقدير على انهم حال من فاعل احاروا او صدروا والضماير لمن كانوا الكرام
جمع حرص الرهان المراهنة والمفاخر الاول بالفتح مواضع الفخر والثاني والثالث بالضم اسم فاعل
من فاخرته غالبته في الفخر والامتهان الابتذال تكذيبهم شان لما قبله عضت مفاخرهم اي من
مفاخرهم والعضب السيف القاطع والكهام الكليل والصبيب فعيل من صاب المطر نزل والكهام
سحاب لا ماء فيه وضمير مطراته لمفاخرهم واضاف صيب الى المطرات بيانيه
والكلام في تلك اللطائف التي في جملة اشتعل الراس شيبا وفيما قبلها اي انه وهن العظم مني
مفتقر من جهة المعنى الى اخذ اصل معنى الكلام ومن جهة اللفظ الى اخذ المرتبة الاولى للكلام يعني
متعارف الاوساط ثم الى النظر في التفاوت بين الماخوذ من اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين
ما عليه نظم القران من العبارة والمعاني التولية فان قلت الطرف اعني في كم
متعلق بالفعل بعده اعني يتصل فيكون المعطوف جملة ولا معنى لعطفه على التفاوت واعتبار
حرف الجر فيه فلام تعطف وهذا كما تقول نظرت في الكتاب وفي كم من بحر وعلى كم من يشتمل
ليس لك ان تجعل في كم عطفا على في الكتاب قلت لا محيص سوى ان يقال هو بتقدير
والنظر لتعلم في كم درجة يتصل الطرف الادنى الماخوذ بالطرف الاعلى المذكور في القران وكذا
في المثال المذكور يقدر نظرت في الكتاب ونظرت لاعلم في كم قسم يحصر وهذا كما مر في قوله تعالى
اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل واما حمله على النظر في التفاوت وانه في كم درجة يتصل بحذف ان
مع الاسم وابقاء الجر فسديد من حيث المعنى لكن لم يعهد مثله في الاستعمال ولا سوى موافق للقياس
لكونه بمنزلة حرف بعض الكلمة ومرتبة بالنصب عطفا على اصل والشيخوخة في
مصدر شاخ كالكينونة في كان المنوض بها صنف ضعف البدن وشيب الراس اي اللذين يعرض بها
اما وهنت عظام بدني كونه ابلغ في التقرير من جهة اشتماله على تقوي الحكم اما على
راي الشيخ عبد القاهر فظاهر كما مر واما على راي المصنف فلانه في معنى انا وهنت فتكرر
الاسناد ثم لطلب تقريران الواهن هي عظام بدنه لا يريد بهذا الحصر والاختصاص

وسوقوله كانوا الكرام على النسابق
فلهذا فصلت

اذ لا دلالة لوهن العظام من بدنه على الحصر ولا تقرير نسبة الوهن الى عظام بدنه ليرد
الاعتراض بانه حاصل في انى وهنت عظام بدني فيدفع بان المراد زيادة التقرير بل المراد انه
بعد تقرير نسبة العظام الى بدنه فان عظام بدني لا يفيد الا نفس نسبة العظام الى بدنه من
غير دلالة على تقرير وتثبيت لذلك بخلاف وهن العظام من بدني فانه يفيد تلك النسبة اجمالا
اولا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من بدن ولده او والده او غلامه
وتفصيلا ثانيا حيث قال من بدني كما ان اشرح يفيد طلب الشرح لشيء ما يحتمل ان يكون الصدر
وان يكون غيره وصدري يفيد تفصيل ذلك فالذي سبق في معنى الاجمال والتفصيل في رب اشرح
صدري نبه عليه اي على معنى الاجمال والتفصيل هنا اي في انه وهن العظام مني فقوله
في ان الواهن عظام بدنه للاشعار بان القصد الى الفاعل يصح الاشتمال على النسبة
الاضافية لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني ان وهن العظام انما يفيد
شمول الوهن كل جمع جمع لا كل فرد فرد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد
في تناول الجنسية والجمعية في حمل الجنس الى وحداته وهذا قبيل قراءة وكتابه ورسله
ان الكتاب اكثر من الكتب وفي قوله تعالى والملك على ارجائها انه ابلغ واكثر من والملائكة وطبقوا
على ان استغراق المفرد اشمل لكن قد عرف فيما سبق ضعف ذلك وانه انما يصح في مثل لا رجل
ولا رجال دون جاء الرجل او الرجال ويجد الملك ويجد الملائكة فعلى صحة حصول وهن المجموع
بوهن البعض منع لا دفع له وكذا على صحة وهن العظام اذا وهنت ثلثة من اربعة عظام عند
قصد الاستغراق فالوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان القصد الى ان هذا
الجنس الذي هو قوام البدن واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان
القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها لان القيد في الكلام يشعر ما يقابلها
والعامل للكلية والشمول هو البعضية مثلا انما يقال جاءني القوم كلهم لمن توهم ان الجائي
بعضهم لا كلهم وكذا وهنت العظام بصيغة الجمع وقصد اصابة الوهن كل عظم انما يقال لمن توهم
ان الواهن بعض العظام لا كلها وهذا لا يناسب المقام وهكذا تركت عطف
على تركت هذه المرتبة الرابعة واشتعل شيب راسي استعارة تصريحية تبعية شبه

انتشار

انتشار الشيب وبياضه في الراس باشتعال النار ويجوز ان يكون مكنية شبه الشيب
بالنار فاثبت له الاشتعال تخييلا ولما كان القصد هنا الى ان اشتعل شيب راسي
وهو استعارة ابلغ من شاب راسي وهو حقيقة قال فيما بينك ان الاستعارة ابلغ
من الحقيقة مع ان الذي تقرر في علم البيان ان المجاز ابلغ من الحقيقة والاستعارة
ابلغ من التصريح بالتشبيه ثم تركت اي تلك المرتبة التي هي ابلغ الى ابلغ منها وهي اشتعل
الراس شيبا وكونها ابلغ مبتدا خبره من جهات تلك الثلث تنكير شيبا وكونه لا ربما نشاء
على ان التمييز لا يكون الا نكرة لا ينافي ان يكون للتعظيم وافادة المبالغة على نحو وهن
العظم مني يعني على سلوك طريق الاجمال والتفصيل فان الراس في اشتعل الراس من حيث
انه يصدق على راسه يفيد نسبته اليه اجمالا ومني تفصيلا فيحصل تقرير ان المشتعل راسه
كما مر . يزيد مزيد التقرير علة لترك لفظ مني بناء على قرينة العطف فالترك معلل
بالقرينة والترك للقرينة معلل بمزيد مزيد التقرير اذ مزيد التقرير كان حاصلا في اثبات مني
ففي حذفه مزيد للمزيد لما فيه من تخييل العدول الى اقوى الدليلين اعني شهادة العقل وقد سبق
ان هذا يكون على سبيل التخييل والايهام دون التحقيق اذ المحذوف كالمذكور فلا التعويل
بالكلية عند الحذف على العقل ولذا قال وهي اي زيادة مزيد التقرير ايهام حوالة تادية
مفهوم مني على العقل دون اللفظ يعني انه ليس في الكلام لفظ يؤدي مفهوم مني
بل عطف اشتعل الراس على وهن العظم الواقع خبرا لان بعض علم ان سوى مني فحكم بذلك
وهذا عند من لا يرى تعويض اللام عن المضاف اليه لكون اللام لفظا دالا عليه اي راسي
فان قيل الصالح للتقرير هو تحقيق الحوالة وافهامها لا تخييلها وايهامها قلنا
معناه الايقاع في الوهم وهو نوع افهام واعلم ان الذي فتق اي فتح وشق
والاكمام جمع كم بالكسر وهو وعاء الطلع وغطاء النور والازاهير جمع ازهار جمع زهر
وهي نور الشجر وهذه الجهات اشارة الى جميع ما ذكر في الجملتين من اللطائف والنكت
لا الجهات الثلث المذكورة لابلغية اشتعل راسي شيبا من اشتعل شيب راسي والمعنى
ان الذي يدل على ان ما ذكرنا من اشتمال الجملتين على النكت واللطائف المذكورة حق وحقيق

بان يقبلها القلوب وتذعن لها النفوس هو ان مقدمهما وجيد أنهما اعني رب قد اختصرت
ذلك الاختصار البليغ بحذف حرف النداء والمضاف اليه فدلت مع قلة اللفظ على كثرة
المعنى وينبغي ان يكون ما هو المقصود لتلك المقدمة والمقصد لذلك المبدا والبناء لذلك
الاساس ايضا كذلك مشتملا مع غاية الاختصار وقلة اللفظ على كثرة المعاني والنكات
وتعدد اللطائف والاعتبارات لما تقرر في العقول والعادات من ان وضع القاعدة
والاساس يكون بقدر ما يقصد ويراد من البناء عليه وعلى وفقه فكما ان مقدم الجملتين اساسهما
على اختصار في اللفظ مع كثرة في المعنى وكذلك ينبغي ان يكون الجملتان تحقيقا لذلك اللزوم العادي
ولما كان الظاهر المكشوف ان وهن العظم منه واشتعال الراس شيبا بالنسبة الى
متعارف الاوساط وهو قد تخطاها اطنابا لا ايجازا واختصارا اشار الى الجواب بان
الاختصار امر نسبي يعتبر تارة اضافة الى متعارف الاوساط وتارة الى كون المقام حقيقا
بعبارة ابسط من العبارة التي ذكرت فيما نحن فيه وان كان اطنابا بالنسبة الى المتعارف
لكنه اختصار بالنسبة الى مقتضى المقام سيما وقد اشتمل على حذف البدن ومنى وترك
العظام الى العظم ثم تروجه كون المقام حقيقا بابسط من المذكور اعني وهن العظم منى واشتعل
الراس شيبا فثبت انه اختصار في الغاية لا نقال اذا كان مقتضى المقام هو الابسط
كان المذكور البسيط غير مطابق لمقتضى المقام فلا يكون بليغا لانا نقول
ذاك مقتضى ظاهر المقام وربما يكون العدول عنه اوفق بمقتضى المقام والحال كما في هذا المقام
فان التنبيه على كون معنى انواض الشباب والمام المشيب فوق ما يحيط به العبارة وتفي به
الاشارة يكمنه في الاختصار في الكلام ولا يحيط بوصفه احيط ما يفنى مما لا تفاوت
جمع انواق جمع فوق والعيف اللبن يجتمع بين الحلبتين والامتراء الحلب والاستدرار وما اصدق عجب
وقع صفة ايام بتقدير القول ومن تعول لفظ المضارع استحضارا وايماء الى ان القول
لما كان باقيا على وجه الزمان وكان القائل وهو ابو العلاء حاضرا يقول في قصيدة
اعلم الطلوع من اضافة الصفة المشبهة الى الفاعل وكذا الامر المعيب
كالحسن الوجه او الاحسن الوجه وليست الاضافة الى المفضل عليه ليمتنع بالجمع بين اللام

والاضافة

والاضافة كالحرمة ومنى الى من يكفل لي معنى ان المشيب مع انه عجيب تمنى ان ينقى نفسا
وامتعه ولا نخشى لان عقبه الموت وهو امر منه ومن كل مر والقران الكريم وصف للشئ
بوصف صاحبه او بانه عزيز مكرم وغاض على الدرهم واستولى لا يكون الا ما يشاء وبيدك
اي في يدك الامر كله رجوع الى الحق في ان الكائنات كلها بمشية الله وقدرته وهو خير من التمادي
في باطل ان الشرور والقبائح ليست بمشيته وقوعها بل وقوع جميع افعال الحيوانات ليست
بقدرته اللهم بصرنا بنور هدايتك ويسرنا للتعبد الى طل عبادتك فان الامر كله بقدرتك
ومفوض الى مشيتك فصل اعلم ان القصر في اللغة الحبس
يقول قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت دونها له لا لغيره وحور مقصورات في الخيام محبوسات
وفي الاصطلاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوزه ولا يكون التبا به
الى اليه فكانه محبوس عليه وقد عرف فيما سبق من احوال المسند اليه ثم اشير الى انه قد يكون
حالا للمسند ثم الى انه لا يختص بما بين المسند اليه والمسند فاول ههنا تفصيل عدم الاختصاص
ببيان جريانه بين الفعل والفاعل مثل ما قام الا زيد وما قام زيد بل قعد ولكن قعد وبين
الفاعل والمفعول مثل ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وبين المفعولين مثل ما
اعطيت زيدا الا درهما او ما علمت زيدا الا فاضلا وما اعطيت درهما الا زيدا او ما علمت
فاضلا الا زيدا وبين الحال وذي الحال مثل ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد
وبين كل طرفين اي جزئين من اجزاء الكلام ومتعلقين من متعلقات الفعل مثل ما مررت
الا بزيد وما خرجت عليه بل ضربت وما جلست الا امامك او يوم الجمعة وما قعدت
امامك او يوم الجمعة بل قمت او لكن قمت وما ضربته الا تاديبا وما ضربته تاديبا بل تشهيه
وما طاب زيد الا نفسا وما طاب نفسا الا زيد فان قلت قد صرح فيما سبق بان
القصر يجري فيما بين المسند اليه والمسند ويكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه
على المسند وسوسا على ما بين الفعل والفاعل ثم اجمل ما عدا المسند اليه والمسند
فقال ثم ليس هو مختصا بهذا البين فكان ينبغي ان يقول ههنا القصر كما يجري بين المسند اليه
والمسند يجري بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين قلت قد عرف فيما سبق

انه يريد بالمسند اليه والمسند المبتدا والخبر دون الفاعل والفعل ونبهت على مواضع
من كلامه يشير الى هذا ثم ينبغي ان يعلم انه لا يريد بجريانه فيما بين الفاعل والمفعول ونحو ذلك
قصر نفس الفاعل على المفعول مثلا وبالعكس اذ لا معنى لذلك بل قصر فاعليته اى نسبة
الفعل المنسوب الى الفاعل وعلى هذا القياس وقد صرح بهذا فيما سيأتي حيث قال
الضرب المقصور على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هو ضرب زيد والمقصور على زيد
في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هو الضرب لعمرو فقولهم قصر الفاعل على المفعول ونحوه عبارة
عن هذا المعنى من غير اشتباه وانت اذا انتقيت اعتذار عما فعله من تخصيص الكثير من الامثلة
والبيانات بما بين المبتدا والخبر في الباب الاخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المبتدا والخبر
بالطرق التي سمعت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما وحاصل معنى القصر
تفسير لمعنى القصر في تقسيمه الى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ثم تقسيم كل
منهما الى قصر الافراد وقصر القلب مع التنبيه على انه يريد بقصر الافراد ما يعم القسم الذي يسميه
بعضهم قصر التعيين فقوله تخصيص الموصوف بوصف اى جعله خاصا به غير شامل له ولغيره
ادخالا للباء في المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفي العامي واما الاستعمال الشائع
العربي فمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله منفردا به غير مشارك لموصوف آخر في موصوفيته
فيكون الباء في المقصور ويكون هذا قصر الصفة على الموصوف لا الموصوف على الصفة وقوله
دون ثان اى متجاوزا وصفا آخر يكون ثانيا بالنسبة الى الاول سواء كان واحدا او اكثر
فيتناول القصر الحقيقي والاضافي بالنسبة الى وصفين واكثر وبهذا اندفع ما ذكره صاحب المصباح
من ان السكاكي اهمل القصر الحقيقي وقوله لمن يعتقده شاركا فيهما اشارة الى القسم الاول
من قصر الافراد وسواء يكون معتقد السامع شركة الوصفين على التحقيق وهذا الذي يخصه
صاحب الايضاح باسم قصر الافراد وقوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اشارة الى القسم الثاني
منه وهو ما يكون معتقده شركة الوصفين على الاحتمال وهذا الذي يسميه قصر التعيين
ومعنى ازالة الشركة في الاول ظاهر وفي الثاني قطع الشركة الاحتمالية وقوله او بوصف
مكان آخر عطف على بوصف دون ثان ومكانا نصب على الظرف اى بوصف واقع مجعول

في مكان وصف آخر واحدا كان او اكثر الى ما لا يحصى فيتناول القصر الحقيقي وان لم يقع في الوجود
قصر موصوف على صفة دون جميع ما عداها او مكان جميع ما عداها على الاطلاق وفي التمثيل
بالشعر والنجم اشارة الى انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين والا لخرج مثل زيد شاعر
لا منجم او ما زيد منجم بل شاعر لمن اعتقده منجما لا شاعرا عن اقسام القصر كما ان التمثيل في قصر الافراد
بالقيام والقعود اشارة الى انه لا يشترط فيه عدم تنافي الوصفين لان قصر التعيين مندرج فيه
فلو اشترط عدم التنافي لخرج مثل زيد قائم لا قاعد لمن ردده بينهما عن الاقسام واثر في ما زيد
منجم بل شاعر اللغة التميمية على الحجازية حذرا عن اختلاف المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب
الظاهر وقوله او الى تخصيص الوصف عطفا على الى تخصيص الموصوف وقوله قصر افراد قائم
مقام دون موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه قائم مقام مكان موصوف آخر
وقوله لك ما شاعر الا زيد وما قائم الا زيد كلام من مبتدا وخبر مقدم لا اسم فيه عمل ما بالا
وتقديم الخبر والمستثنى منه مقدر عام اى ما شاعر او ما قائم احد الا زيد ثم يحتمل ان يكون
قائم الا زيد فاعل قائم لاعتماده على النفي ويكون قائم مبتدا من قبيل الصفة الواقعة بعد حرف النفي
رافعة لظاهر ومن الغريب ما ذكر الشارح العلامة ان التقدير ما احد شاعر الا زيد لا ما
احد الا زيد لان خبر ما لا يتقدم على اسمه وان لم يعمل اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة
العاملة وهم كون الفرع على الاصل يريد انه لا مساغ في اللغة العاملة لتقديم الخبر مع
بقاء العمل والا فقد اطبقوا على انه بتقديم الخبر يبطل العمل لضعفها في باب العمل وكانه
حمل هذه اللغة الغير العاملة لكونها على وفق ما زيد منجم برفع الاسمين ومع هذا كله فلا الحكم معقول
واحد من النحويين ولا الاستدلال مقبول عند القايسين لظهور انه قياس مع انقطاع بانتفاء
الجامع في الفرع واغرب من ذلك تجويزه بانهم قدروا ان في قوله انما لك كل من تكفي وينتعل
ضمير الشان لئلا يلزم تقديم الخبر على الاسم في باب ان ولكن وان كان العمل باطلا بالتخفيف
ولم يوقفوا انهم انما قدروا ضمير الشان في ان المخففة المفتوحة ليبقى عاملة لانهم وجدوا المكسورة عاملة ظ
مع انها ادنى شبها بالفعل وقوله في جملة من الكلمات مثل بلدا وقرية او دار او سوق او
نحو ذلك فقد في المثالين جميعا القصر حقيقة ويوافق الاستعمال الشائع على ما قال الشيخ

عبد القاهر انا اذا قلنا ما قام الا زيد لم يرد انه ليس في الدنيا قائم سواه لاستحالته
وانما نعني به ما قائم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك ولا فرق في هذا بين الشاعر
والقائم وبهذا قال في مثال القلب لمن يعتقد ان شاعرا في قبيلة معينة او طرف معين "
وللقصر طرق اربعة لم يعد فيها ضمير الفصل وتعريف الخبر لانه يريد بالطرق ما يسلك
للقصر فيما بين كل طرفين كالفاعل والمفعول وكالمفعولين ونحو ذلك وهذان يختصان بما بين
المسند اليه والمسند وفي قوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان الامثلة لا تتعين للافراد
او للقلب الا بالنظر الى حال السامع واعتقاده والمذكور في دلائل الاعجاز ان لا انما تستعمل
لقصر القلب دون الافراد وليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجي مثل ما كان لزيد
واقتصر من حروف العطف على بل ولا لظهور ان لا مدخل في ذلك لغيرهما سوى لكن فقد اشار
في بحث عطف المسند اليه انه يصلح طريقا لقصر القلب ولم يذكره هنا لان المراد بالطرق ما يسلك
لاقسام القصر فيما بين كل متعلقين ومنه غير بالضم لكون المضاف اليه منويا كما في الغايات
من مثل قبل وبعد مع ما له من الشبه بالظروف في البناء ولكون حركته بنائية لا يسوغ فيه المعطوف
عليه بقول رأيت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير وذهب بعض النحويين الى ان لا هذه لنفي الجنس
دون العطف والمعنى لا غير زيد شاعر فيعود الى النفي والاستثناء واما عد ليس غير وليس الا
في هذا المقام فعلى سبيل المشابهة والمناسبة لظهور انه ليس من العطف في شيء وان القصر
المستفاد منه راجع الى النفي والاستثناء وهذا فيما اسم ليس نكرة ثم بالغ لتعدد اخراج
المذكور منه القصر عليه كما يقول ابتداء ليس شاعر غير زيد او الا زيدا وفي هذا تنكير للمسند اليه
وتعريف للمسند الا ان له ان يقول المسند هو الخبر هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر
احدا الا زيدا لا يقال لم لا يجوز ان يكون الاستثناء من النفي العام المذكور ويكون الخبر
محذوفا كما في لا اله الا الله لانا نقول في تكون المختار هو الرفع والكلام في النصب
وثانيها اي ثانية الطرق النفي بليس او ما او لا او ان والاستثناء بالا
او غير او سوى والامثلة المذكورة تحمل على الافراد والقلب بحسب حال السامع واورد
في التنزيل اربعة امثلة لقصر الافراد وقصر القلب في قوله تعالى وما محمد الا رسول

نزل

نزل المخاطبون منزلة المبعدين لهلاكه بناء على استعظامهم عدم بقائه لهم فصاروا بمنزلة
المعتقدين فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فقيل هو مقصور على الرسالة لا يتجاوزها
الى البعد عن الهلاك فنزلهم منزلة المبعدين مع انهم لم يكونوا مبعدين بل مستعظمين اخراج
للكلام على خلاف مقتضى الظاهر وانما جعل الوصف الآخر هو البعد عن الهلاك دون التبرؤ
ونزلهم منزلة المبعدين دون المنكرين لان هذا اقرب الى الحق وانسب بان ينسب الى الصحابة
حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لما كانت الوصفية في جانب المقصور عليه غير ظاهرة وكان
مظنة ان يتوهم ان المعنى على ان وصف الحساب مقصور على ربي لا يتجاوزه الى غيره بالغ في التوضيح والتصريح
بوصفيه الخبر المقصور عليه وموصوفية الحساب المقصور وادخل حرف الجر في على ربي وعلى ربي
بطريق الحكاية لكن لا يخفى ان ليس الحساب متصفا بلفظ على ربي بل بمعناه اي الكائن على ربي
فالمراد ان حسابهم مقصور على الاتصاف بالكون على ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بالكون على
على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار والقوم كانهم اعتقدوا في نوح
وصفين الانذار وطرد المؤمنين فقال انا مقصور على الاول لا اتجاوزه الى الثاني
ان انتم الا تكذبون من كلام انطاكية لرسل عيسى حين قالوا انا اليكم مرسلون والظاهر انهم
صادقون البتة فينبغي ان يحمل قول الكفرة ان انتم الا تكذبون على قصر القلب وقد حمله على قصر الافراد
بمعنى القسم الذي يكون المخاطب فيه مترددا ادعاء بثبوت احد الوصفين من غير تعيين ليكون ابلغ
في رد دعوى الرسل بمعنى ان ما انتم عليه من الجزم بالصدق مما لا يسع ان يخطر ببال العاقل
بل غاية امركم التردد بين الصدق والكذب وادعاء انكم على احد الوصفين كما هو ظاهر شان
المدعي عند الدعوى لكنكم لستم كذلك بل انتم مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق
والحق هكذا نقل الشارح العلامة في دفع الاشكال ومحصوله جعله من قصر الافراد دون القلب لكن لا يخفى ان
في قوله انتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الحق كما تدعونه بعض نبوة عن هذا المعنى
لدلالته على ان المراد انهم يدعون تجاوزهم الى الحق لا ترددهم بين الحق والباطل الا ان يحمل
على لا تتجاوزونه الى احتمال الحق كما تدعون الا بشر لما قيل اي ما قبل قوله
ما قلت لهم الا ما امرتني به وهو انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فانه استفهام

مو تريدل على ان الله تعالى كانه جعل عيسى بمنزلة من قال للناس قولا غير ما امره الله به
وسو دعاوهم الى عبادته وامه دون عبادة الله فيكون قول عيسى عليه السلم ما قلت لهم
الا ما امرتنى به قصر قلب لا افراد اذلم يجعله الله بمنزلة القائل للامرين جميعا او لاحدهما
من غير تعيين وفى قصر الصفة عطف على قوله فى قصر الموصوف وآثر ههنا بعض التطويل
والتفصيل مع انه كان يكفى ان يقول افرادا او قلبا ما شاعر الا زيدا او ما جاء الا زيد
كما فى قصر الموصوف وزاد ههنا مثال الفعل تنبيها على انه يجرى فى قصر الصفة دون قصر الموصوف
واقتصر من امثلة قصر الافراد على القسم الاول منه دون ما سمى قصر التعيين مثل ما شاعر الا زيد وما جاء
الا زيد لمن توهم ان الشاعر او الجائى زيد او عمرو وهو وجه القصر لما الخ فى القصر
فى العطف ظاهر احتمل على التصريح بالمثبت ثم بنفى مقابله كما فى كله لا او بالعكس
كما فى كله بل لم يحتج فيه الى تحقيق وتفصيل كما فى طريق النفى والاستثناء اذ التنصيص فيه
على نفى المقابل لا على اثبات التى ايضا عند الحنفية من ائمة الاصول حيث لا يجعلون الاستثناء
من النفى اثباتا ولا يقولون بدلالة ما شاعر الا زيد على شاعرية زيد ولا بدلالة لا اله
الا الله على وجود الله والوهيته الا بطريق الاشارة احتيج الى تحقيق وجه القصر فيه فحققه
فى الاول اى قصر الموصوف على الصفة بانك متى قلت ما زيد مثلا بادخال حرف النفى على ذات
جوهرية او عرضية بعد علمك بان نفس الذوات يمتنع نفيها وانما يكون نفى صفاتها توجه
النفى الى اوصاف تلك الذات المذكورة كزيد مثلا ضرورة ان النفى انما يتوجه الى ما يمكن نفيه
ولما لم يكن النزاع بينك وبين مخاطبك الذى تقصد بكلامك رده عن الخطاء الى الصواب فى طول
زيد او قصره ولا فى سواده او بياضه او غير ذلك من الاوصاف التى علم بالضرورة او الحس
او الدليل او قراين الاحوال والسياق ثبوتها او انتفاؤها وانما كان النزاع فى كون
زيد شاعرا او منجما ساويهما النفى اى كونه شاعرا وكونه منجما وتوجه اليهما فاذا اخرجت
احدهما عن حكم النفى وقلت الا شاعرا جاء القصر اى قصر الثبوت على كونه شاعرا وبقى كونه
منجما على حكم النفى ومبناه على ان كون الاستثناء من النفى اثباتا سيما فى الاستثناء
المفرغ مما لا ينبغى ان يشك فيه وفى دلالة اللفظ عليه وقولنا تساويهما النفى وتوجه اليهما

دون ان تقول اسفيا دفع لما يتوهم من لزوم التناقض بناء على ان الاثبات بعد النفى
تناقض وذلك ان تناول النفى اياهما انما هو بحسب دلالة اللفظ دون الارادة والحكم وانما يتحقق
الحكم ويتم بعد تمام الكلام ولحوق الاستثناء فقوله بعد علمك متعلق بمتى قلت والشرطية
خبر انك وبحو ذلك يطلب من علوم اخر اعراض منها وجعل النزاع بمنزلة الشرط وتساويهما جواب له
وسوء العامل فى الظرف والمراد بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وساير العلوم النقلية
بل من العلوم العقلية كالكلام والاقسام الحكمية من الالهية والطبيعية وليس يلزم ان يكون ذلك
مطلبا ومسئلة من كل منهما بل يكفى ان يكون مسئلة من احدهما او يكون ما تتفق الائمة فى تحقيقه مبنيا فيها
كلها او بعضها مجتمعا او متفرقا بقى الكلام فى المراد بقوله ان نفس الذوات يمتنع نفيها فنقل
عن المصنف ان المراد بها الاجسام وقد ذكر فى العلوم الحكمية وبعض كتب الكلام ان الجسم يمتنع فناؤه
بل فى بعضها ان الضرورة قاضية ببقاء الاجسام وانما يعرض لها التفريق وهو ليس باعدام
وقيل المراد بالذوات الواجب والجواهر من العقل والنفس والهيولى والصورة والجسم فان الذات
ما يقوم بنفسه دون موضوع يقومه وقد تقرر فى العلوم انها تمتنع فناؤها وان ما يشاهد من التبدلات
والتغيرات فى عالم الكون والفساد انما هو بسبب الزوال والحدوث للصور النوعية والاعراض
واعترض بانا نا ندخله النفى ونقصد قصره على صفة ربما لا يكون جسما والاشياء والجواهر بل عرضا مثل
ان جسامهم الا على دقى وله ثم الدليل اللهم الا بطريق المقايسة وعدم القايل بالفصل وقيل
هو اشارة الى ما يقول الحكماء من ان الماهيات ليست بجعل الجاعل بمعنى ان ذوات
الجواهر والاعراض ذوات سواء وجد الغير او لم يوجد فلا يمكن توجه النفى اليها اصلا بمعنى ان
الذات ليست بذات بل الى صفاتها بمعنى انها ليست بموجودة او متحركة او ساكنة
او غير ذلك وهذا يوافق ما ذكر فى بحث الاستفهام من ان احتمال الاستقبال انما يكون
لصفات الذوات لا لانفس الذوات لان الذوات من حيث هى هى ذوات فيما مضى وفى
الحال وفى الاستقبال واما تحقيق وجه القصر فى الثانى اى قصر الصفة على الموصوف فهو انك
متى ادخلت النفى على الوصف المسلم عند السامع ثبوته كوصف الشعر المقرر عندك وعند مخاطبك
انه ثابت وانما النزاع فى الموصوف انه زيد وعمرو مثلا او واحد منهما لا على التعيين

اوعمرو دون زيد وقلت ما شاعر توحط النفي بحكم العقل ومعونة القراين الى ثبوت ذلك الوصف للموصوف الذى ادعى السامع ان الوصف المذكور ثابت له بصفة اعم العموم مثل ان يدعى ان فى الدنيا شعراء اونوع عموم مثل ان يدعى ان فى قبيلة كذا شعراء اونوع الخصوص بان يدعى ان زيدا وعمرا شاعران تناول النفي ثبوت ذلك الوصف لذلك الموصوف المدعى له على الوجه الذى ادعى حتى كانك قلت لا شاعر فى الدنيا او فى قبيلة كذا او فيما بين زيد وعمرو فى قلت الا زيد افاد القصر اى اختصاص وصف الشعر بزيد وبقيت الموصوفات لها خر على النفي فصار الى ثبوته للوصف المسلم وضمير له للموصول اعنى اللام فى المدعى والمستكن فى المدعى يعود الى ثبوته وقوله ان كان عاما اى ان كان المدعى له عاما سوط النفي الذى علما وان كان خاصا فخاصا وقوله فيتناول عطف على توجه وذلك اشارة الى المدعى وفى قوله ان عاما كقولك فى الدنيا شعراء اشارة الى القصر الحقيقى فانه ممكن واقع فى قصر الصفة مثل ما الامير القاهر والسلطان العادل او المحرز الفاضل الا فلان بخلاف قصر الموصوف فلم يبق فيه الى

وثالثها اى ثالث الطرق استعمال انما لم نقل انما لان الطريق هو ما يسلك ويشتغل به للوصول الى غاية وذلك فى الحقيقة استعمال انما لا الكلمة انما بخلاف ما فى الطرق فانها معان مصدرية يتصف بها المتكلم ويشتغل به لغرض وما يقال ان ذلك اشارة الى ان دلالة انما ليست بحسب الوضع ليس بشئ ثم لا تظهر لسكوته عن القسم الاول وقصر الافراد مثل انما زيد شاعر لمن يعتقد شاعرا ومنجما معا فان قيل ذلك لما ذكر الشيخ عبد القاهر من انك اذا قلت انما جاءنى زيد لم تكن تبتغي ان يكون قد جاء مع مجى زيد غيره بل نفى المجى الذى اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائى عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءاك فان زعمت ان المبتدأ المحذوف انما جاءنى من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام فى سواء الاول قلنا فى لا يصح ما ذكر فى قصر الصفة على الموصوف من مثل انما جاءنى زيد لمن يرى المجى من زيد وعمرو بل لا يصح استعماله للقسم الثالث ايضا وقصر الافراد اللهم الا ان يكون انه حافظ ههنا على جهة الاولوية وتنبيه على مجرد الجواز ولو بتكلف والسبب فى افادة انما معنى القصر هو تضمنه معنى النفي والاستثناء وهذا لا ينافى كون دلالته على القصر

بوساطة الوضع لان الواضع هو الذى جعله متضمنا معنى ما والا ولما كان فى افادته القصر خفاء وتردد للبعض بين له السبب والنقل عن ائمة التفسير واهل النحو والمثنا حيث يكاد يجرى مجرى القول بالتركيب والاشتقاق والتنبيه من اجراء الفصحاء عليه بعض خواص ما والا وهو المطابق لقراءة الرفع اى رفع الميتة مع بقاء حرم على لفظ المبنى للفاعل وهذه القراءة مذكورة فى تفسير الكواشى وما على هذه القراءة موصولة لا غير على ما لا يخفى ولو كان مراده القراءة الاخرى التى هى رفع الميتة وحرم على لفظ المبنى للمفعول لما سكت عنه لكونه سكوتا عن البيان فى موضع الحاجة ولما تعين كون ما موصولة لا كافة وان كانت لها رجحان من جهة بقاء ان عاملة على ما هو الاصل ولا شبهة ان بعضهم من قوله ان الحرام عليكم الميتة ان حرم على لفظ المبنى للمفعول لانه بيان للمعنى لا للتقرير والاخفاء فى ان المحرم عليكم والذى حرمه الله عليكم سواء فى المعنى وان المنطلق زيد والذى ينطلق زيد سواء فى افادة الحصر وهذا اصح رواية الكتاب حيث حرم عليكم على لفظ المبنى للفاعل

وترى ائمة النحو عطف على تسمع المفسرين وانما جعل هذا مرتبا وذاك مسموعا لان ائمة النحو احق بان تلبس بهم وينتسب ويشاهد احوالهم لان ارباب المعانى من ائمة النحو اخذون مستفيضون محكومون وعلى المفسرين مفيضون باذلون حاكمون وقوله يقولون ثانى مفعولى ترى او حال بمعنى يقولون كلمة انما ماكلة فى الكلام لاثبات الحكم الذى يذكر بعدها ونفى ما سوى ذلك من المقابلات مثلا انما زيد جاء لاثبات مجى زيد ونفى مجى عمرو فلا بد فى عمومها سواه من ادنى تخصيص ويذكرون عطف على يقولون والضمير لائمة النحو وذلك اشارة الى كونها لاثبات ما بعدها ونفى ما سواه او على قوله والسبب هو تضمنه معنى ما والا والضمير للعلماء والرواة وذلك اشارة الى تضمينه معنى ما والا والربعى منسوب الى ربيعة وعلى بن عيسى معنى ان كلمة ان لتاكيد الحكم وما المتصلة بالتى للتاكيد يوكد المعنى الذى فيه كانتا وجبتا وبحوذ لك فيكون انما لتاكيد على تاكيد الحكم ومعنى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد فناسب ان تضمن كلمة انما هذا المعنى وهو معنى تضمنه معنى ما والا وكونه لاثبات ما بعدها ونفى ما سواه وهذا كله ظاهر فى انما الخفاء

فى كون الاثبات الاول الصريح تاكيدا لكون الثانى الضمنى تاكيدا على تاكيد ووجهه فيما اذا
اعتقد المخاطب التركه من غير تردد وتردد ظاهر لان الاثبات بعد اعتقاد الثبوت
تاكيد وتكرير وفيما اذا تردد الامر بينهما من غير تخصيص مبنى على ان فى الترديد يجوز ان يكون
الواقع هذا المعنى مع ملاحظة ذلك والالتفات اليه ايضا نوع اثبات فصريح الاثبات
يكون تاكيدا واما فى قصر القلب فلا وجه سوى ان يقال انه تاكيد الاثبات الحكمى واعتقا د
وقوعه فى الحال او يقال للحاجة فى وجه المناسبة الى الجريان فى كل صورة من صور القصر
وقد يقال انه تاكيد لكونه تكريرا للمثبت والكل بعيد ومراده عن لا وجه له اى لا علم ولا اطلاع
بصناعة النحو للامام فخر الدين الرازى رحمه الله فانه ذكر فى المحصول فى وجه افادة انما القصر
ان كلمة ان للاثبات وكلمة ما للنفى ولا يمكن توجههما الى حكم واحد للزوم التناقض فتعين
توجه احديهما الى الحكم المذكور والاخرى الى ما سواه وتعين كلمة ان للتوجه الى المذكور لكونها
اسبق وبالمحافظة عليها احق لكون الاثبات اشرف ولكن معلوم من قواعد النحو ان الكل من ان
وما صدر الكلام وانها لا تدخل حرف النفى وان ما هذه كافة لا نافية وانه لا معنى لتوالى
حرفى الاثبات والنفى ثم بعضهم نصب ما هو المثبت فلهذا انتسب القائل به الى عدم الاطلاع على علم النحو
لكن مراده ان كلمتى ان وما فى الاصل كذلك فناسب ان يتضمن فيهما هذا المعنى فقوله على ما يظنه
فى موقع الحال من المعطوف بلا اعنى النافية اى حال كونها واقعة على الوجه الذى يظنه وفاعل
ضاعف ضمير يعود الى مصدر انفصلت وضمير ناسب الى مصدر ضاعفت وبل ان يصاعف وضمير تاكيدها
لكلمة ان وقوله وبالعكس اى والقصر الكائن بالعكس وعلى تاكيد صح تاكيدا وصريحا صفة اسانا
وكذا ضمنا يعنى ضمنيا ومما ينبه قد تقرر فى علم النحو انه لا يسوغ الضمير المنفصل الا حيث
تعذر المتصل وذلك بالتقدم على العامل او بحذفه او بكونه معمولا او حرفا والضمير مرفوع
او بالفصل بينهما لغرض او بكون المسند الى الضمير صفة جارية على غير من هى له ولا شئ منها متصور
فى مثل انما يدافع انا سوى الفصل لغرض بان يكون انما يدافع انا فى معنى لا يدافع الا انا
فوقوع انما يدافع فى استعمال الفصحاء ينبه على كون انما متضمنا معنى ما والا فان قيل
اليا فى المضارع للغايب فكيف يصح فى المتكلم والمخاطب فى مثل انما يدافع انا وانما يدافع انت

لانه لا يصح عوده الى بعد زده وهو المقصور عليه باعتبار تذكير الضمير وتانيثه المرجع فلهذا اوله

قلنا من جهة انه فى الاصل مسند الى المستثنى منه العام الغايب اى لا يدافع احد الا انا
او انت فان قيل هل هذا الانفصال بواجب قلنا يحتمل الوجوب نظرا الى
ان الفصل المقدر كالمحقق ووجه يكون الصحة بمعنى عدم الامتناع على ما يعم الوجوب ويحتمل ان لا يجب
بل يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فصل لفظا والاول
هو الوجه فان قيل ذكر فى دلايل الاعجاز انه فصل الضمير واخره لان غرضه ان يخص المدافع
لا المدافع عنه ولو قال انا ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب
غيرهم وليس ذلك معناه وهذا صريح فى جواز اتصال الضمير قلنا الا كلام فى جواز اتصال
الضمير بل وجوبه اذا لم يكن هو المقصور عليه وانما الكلام فيما اذا كان هو المقصور عليه
ولا يبعد ان يقال كلامه مشعر بوجوب الانفصال ح وبالجملة فالكلام فيما اذا قيل انما نقوم انا
هل يصح انما اقوم بمعناه الظاهر انه ليس كذلك بل معنى انما اقوم ما انا الا اقوم الذايد
الطارد الدافع وفلان حامى الذمار اى يحمى ما لو لم يحمه لتم وعيب من حماه وحريمه الحسب
ما يحسبه ويعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه قطرا الفارس القاه على احد قطريه اى جانبيه
ومما ينبه على تضمن انما معنى ما والا ان النكرة الواقعة فى سياق انما تعم كالواقعة فى حيز النفى
مثل انما لامرئ اى ليس لاحد من الرجال الا ما نوى سوى ما يكون للجزء الاخر مثل انما حالى رجل
فانه لا يعم لكونه كالواقع بعد الا وهو اثبات ورابعها التقديم لما حقه التاخير
سواء بقى التقديم على حاله كما فى زيدا ضربت او لا كما فى ايا كفيت مهمك واكتفى ههنا من مثال
قصر الافراد فى قصر الموصوف بقسم الاحتمال وفى قصر الصفة بقسم الاشتراك مع تكرير المثال
وترك مثال شاعر زيد لمن يعتقده شاعرا او منجما وانا كفيت مهمك لمن يتردد فى كفاية المهم
بك وبين زيد مع ابراده مثال الافراد والقلب للقصر فيما بين المفعول والفاعل مع ان شوق
كلامه فى الطرق كلها انما هو فى قصر ما بين المسند اليه والمسند وهذا قال آخرا واذ ذكرنا
القصر فيما بين المسند اليه والمسند بالطرق التى سمعت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما
وقوله وكذا قائم هو او قاعد هو بالاعتبارين بحسب المقام اى باعتبار قصر الافراد
فى مقام ترديد السامع اياه بين القيام والقعود وقصر القلب فى مقام اعتقاده

القيام دون القعود او بالعكس وكذا زيدا ضربت باعتبار قصر الافراد لمن يعتقد انك ضربت
زيدا وعمرا او القلب لمن يعتقد انك ضربت عمرا دون زيد وما زيدا ضربت قصر افراد اذا قلته
لمن اصاب في اعتقاد الضرب منك واخطاء في المضروب فاعتقد زيدا وعمرا او احدهما
على الترديد وقصر قلب اذا قلته لمن اعتقد زيدا دون عمرو فتامل وراجع بحث اعتبار التقديم
والتاخير مع الفعل سيما النوعين الاولين منه لئلا تتوهم ان هذا من قبيل الخطاء في مفعول
عدم الضرب بعد الاصابة في نفي الضرب ... وهذه الطرق الاربعة تتفق من وجه اى
تشترك في امر واحد وهو لزوم كون المخاطب حال مقارنتها والمخاطبة بالكلام المشتمل عليها
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وكون المتكلم طالبا بها تحقيق صواب المخاطب ونفي خطائه
وقدم البيان في قصر القلب لان الصواب فيه اخفى وبالبيان احرى تقريره وحاصله
ان حكم المخاطب في قصر القلب مشوب باطلاق لانه هو صواب وتعيين صريح هو خطاء والمتكلم
يقرر اطلاقه الصواب لكن في ضمن معين آخر وينفي خطاءه الصريح الى معين آخر وحكمه في
قصر الافراد مشوب بتعيين صريح في القسم الاول منه واطلاق صريح في القسم الثاني وهو صواب
ويقرره المتكلم في ضمن ذلك المعين من الصفتين او الموصوفين وخطاء صريح في القسم الاول هو
اثبات المعين الآخر من الصفتين او الموصوفين ولازم في القسم الثالث هو تجويز كل من الصفتين او الموصوفين
والمتكلم ينفيه بنفي ذلك المعين الذي اثبته او ذلك التجويز الذي لزمه ثم هذا اللزوم في كثير
من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يحمله على الخطاء لكان كذلك
لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين ... ويختلف من وجوه عطف
على يتفق من وجه الوجه الاول ان دلالة طريق العطف وطريق النفي والاستثناء وطريق
انما بواسطة وضعها لمعان تقتضي الاختصاص وجزم العقل عند ملاحظة معانيها
بذلك ودلالة التقديم على التخصيص بواسطة مدلول الكلام ومفهوم الخطاب وحكم الذوق
اي القوة المدركة لخواص التركيب ولطائف اعتبارات البلغاء بافادته التخصيص من غير وضع
لذلك وجزم عقل بذلك حتى ان من لم يكن له هذا مع كمال قوته الادراكية والتسابق
الى المعاني العقلية بتمامها قد يغفل عن ذلك ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في الله احمد للاهتمام

وما يقال

وما يقال انه للحصر لا دليل عليه ... والطريق الاول الاصل فيه يعني ان الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف هو ان الاصل في طريق العطف التنصيص على المثبت والمنفي بجعل المثبت
معطوفا عليه والمنفي معطوفا في لا وبالعكس في بل والاصل في الثلاثة الباقية التنصيص على المثبت
دون المنفي والاصل للاول قد يترك كراهة الاطناب كما ذكر في الكتاب وقد سبق وجه ذكر ليس غير
وليس الا في طريق العطف واما الاصل الثاني فلا يترك الا في مثل ما زيدا ضربت وما انا قلت
فانه في التحقيق لقصر الفعل على غير المذكور فالمثبت للمقصور عليه غير مذكور ... والطريق الاول
لا يجامع يعني ان الوجه الثالث من وجوه الاختلاف هو ان العطف بلا لا يجامع طريق النفي والاستثناء
ويجامع طريق انما والتقديم فلا يصح في قصر الموصوف ما زيد الا قائم لا قاعد وفي قصر الصفة ما يقوم الا زيد
لا عمرو ويصح انما زيد قائم لا قاعد وزيدا ضربت لا عمرا وذلك لان شرط المنفي بلا العاطفة ان
لا يكون منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي مثل ليس وما ولا وان ولم ولما وقيد بذلك لانه يجوز
ان يكون منفيا بحكم العقل او الذوق او لفظ يدل على النفي وليس من كلماته مثل انما وابى ومنع
ونهى ونحو ذلك او رد تحقق هذا الشرط في امثلة من قصر الموصوف وفي امثلة قصر الصفة يتحقق فيها كونه
منفيا بحكم العقل للتضاد كما في القيام والقعود او الملكة والعدم كما في الحركة والسكون او
التناقض كما في الوجود والعدم ولم يشترط هذا الشرط لانه بحكم الوضع والنقل عن اهل اللغة
لان لا العاطفة لنفي ما وجب للاول وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان لا وضعت للنفي ولا نافية
اذا لم تستعمل الآلة ولا العاطفة وضعت لنفي ما دل عليه ما قبلها صريحا فلابد من اشتراطه مع
ان لا يكون منفيا قبلها بشيء موضوع للنفي وعلى هذا لا يتوجه ان يقال لم لا يجوز ان يصح ما جاء الا زيد
لا عمرو على ان لا للتاكيد واشار الى وجه اشتراط هذا الشرط في صورة النفي والاستثناء بما يحقق
في تحقيق معنى القصر في النفي والاستثناء وهو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة يتوجه الى الوصف
المتنازع وفي قصر الصفة على الموصوف الى ثبوتها للموصوف المتنازع فيه فيسلك الاداة للنفي
ذلك المتنازع الذي هو المنفي بلا العاطفة فلا يصح ولهذا لا يوجد في استعمال الفصحاء واما ما يقع
في كلام المصنف وقد كثر في الكشاف مثل ما هي الا شهوات لا غير وما كان ذلك الا انعيادا و
لا شبهة في الاسلام ثم قوله بغير معنى بغيرلا العاطفة التي وقع بها العطف الى النفي موصوفا

لقوله من ادوات النفي كانه قال شيء آخر من ادوات النفي احترازا عما ذكرنا من دلالة العقل او الفحوى
او اللفظ الغير الموضوع للنفي وليس كما يتوهم انه اشارة الى جواز كونها مقيدا بلا العاطفة
للتاكيد مثل جاءني زيد لا عمرو لا عمرا وللبدل مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب
ولا غيرهما او للاخراج عن العطف مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند بمعنى انها جاءت ثم اورد امثلة
مجامعتها انما والتقديم في قصر الموصوف وفي قصر الصفة وكان الاولى ان يمثل للتقديم بما هو شائع
في الاختصاص مثل زيدا ضربت بلا وهو بابه فان احتمال التخصيص والتقوي فيه على السواء ولما
كان انما بمنزلة ما والا كان في وجه صحة المجامعة معه والتوقف بينه وبينهما والا نوع خفاء بينه بان النفي
فيه ضمني لا صريح فليس هو بمنزلة ادوات النفي بل بمنزلة الافعال التي فيها معنى النفي مثل ابى وامتنع
ونفي ونحو ذلك وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر انهم وان قالوا ان فيه معنى ما والا لم يريدوا انها
معه والهد بمنزلة المراد فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء وبهذا لا يصح
انما مثل مع قوله تعالى وما من اله الا الله وقولنا ما احد الا وهو يقول ذلك وان كان وجه ان
من المرتبة ولفظ احد لا يقعان الا في النفي او ما يجري مجراه ووجه الجمع بين امتنع وانما مجرد كون
النفي فيهما ضمنيا لا صريحا حتى انه يصح انما جاءني زيد لا عمرو كما يصح امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع ان كلا منهما
معنى عدم المجيء ولا يصح ما جاءني زيد لا عمرو لكونه للنفي صريحا وان لم يكن المنفي صريحا منصوصا عليه
لا ان المنفي بلا امتنع فيهما صرحا كما في حيث الا زيدا ولا امتنع عن المجيء زيد نفي مجيء عمرو ولا
ان المعطوف عليه منفي كما في ما جاءني زيد وامتنع عن المجيء زيد اذ المعطوف عليه في انما جاءني زيد لا عمرو
مثبت لا منفي فان قلت ـــــ عند اجتماع طريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر
قلت ـــــ الى الاسبق او الاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما وفي مثل زيدا ضربت
لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما يجيء اما الى التقديم حتى يكون المقصور عليه زيدا وعمرا
والدليل على قوله انا مسلم المرء معرفة واما الذي ذكرناها لان التقديم اقوى لكن اذا جاءت
لا العاطفة بين فاعل جاء معه والمفعول انما وجامعتها جواب اذا ولكن استدراك من قوله ويجامع
الطريقين الاخرين ولولا تصريحه بعدم صحة الاستعمال لكنا نحمل كلامه على ان هذا شرط حسن المجامعة
كما صرح به الشيخ عبد القاهر حتى يصح ما جاءني الا زيد لا عمرو قصدا للتاكيد والتوضيح كما شاع

في عبارة المصنف ولم يشترطوا ذلك في مجامعتها التقديم لان دلالته على الاختصاص اضعف
اذ ليست بالوضع وحكم العقل والانذار تخويف مع تبليغ ودعوة والانذار حقيقة ما لم يكن له تاثير وتحصيل
للخوف والخشية فالانذار بالقيامة واهوالها لا يكون الا اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث
ويخشى الساعة اي عقابها ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى عدم استجابة من لا يسمع جعله
مما يعلمه كل عاقل لكونه من الضروريات الواضحة وهذا حماء الكي عام له مسكة اي قدر ما يتمسك به من العقل
يقال فلان ذو مسكة وتماسك اي عقل ووعي مسكة من الخير اي بقية وعدم عجلة وان يحتمل القول احتمل ذلك
اذ قد يحمل من لا يخاف الفوت حمله مركوزا في العقول ثابتا فيها كعلم الحالة وان جاء خلافه عد امرا منافيا
ذلك وحسن للافتنان وطريق النفي والاستثناء هذا هو الرابع من وجوه الاختلاف
وسوى طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب تعتقد انت فيه اعتقادا مطابقا او غير مطابق
انه مخطي مصر على خطائه وطريق انما مع مخاطب لا يصر على خطائه او يجب ان لا يصر عليه فاذا نفع
ذلك ولصاحبك شبح اي شخص من بعيد لم تقل لصاحبك ما ذاك الشيء الا زيد الا في حال توهم
صاحبك ذاك الشيء غير زيد واصراره على انكار ان يكون الشيء زيدا فيكون اعتقادا ذكر فيه انه مخطي
مصر مطابقا وفي الآية اعني قوله تعالى قالوا ما انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان
يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين لم يقل الكفار للرسل ما انتم الا بشر مثلنا الا والرسل
باعتقادهم الباطل في صورة من اسع عن البشرية وانسلخ عن حكم البشر بناء على جهلهم واعتقادهم
ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا فادعى الرسالة كان في موضع من يدعي انتفاء البشرية
وانتزاع حكم البشرية عنه فقوله بناء مفعول له لما يتضمنه الكلام السابق او حال اي يجعلون
الرسل في هذا المعرض للبناء او بانين بناء على جهلهم وقوله ان الرسل يمتنع ان يكون بشرا في موضع البدل
من جهلهم لا متعلق به لان جهلهم ليس بذلك بل بنقيضه وهو ان الرسول يجوز ان يكون بشرا والواو
في او ما تسمعهم للعطف على محذوف مثل تغفل والا تنبه وكيف ما تجد في موقع الكلام وترتيب متعلق
تجد والضمير لما يحكي وهناك اشارة الى الموضع الآخر ومن تقرير بيان لما يتلو في اي تقرير
جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو اي ما حكي عنهم هو قوله تعالى ما انتم الا بشر
الآية واستشهد بهم لان انكارهم للرسالة ولانزال الكتاب وتكذيبهم للرسل صريح فيه بخلاف

ما تقدم رضوا له بشرية او حجرية من قبل اشرح لي صدري ويسر لي امري واما
قول الرسل جواب سوال يوتره ان الكفار لما ادعوا منافاة الرسالة للبشرية وادعوا
كون الرسل مقصورين على البشرية لا يتجاوزونها الى الرسالة فالرسل لما سلموا ذلك لو فهم
تسليم انتفاء الرسالة لان ثبوت احد المنافيين لا سيما بطريق القصر يستلزم انتفاء الآخر
فاجاب بانه من مجاراة الخصم والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته حيث يراد افحامه بمنع مقدمة
اخرى كانه قيل سلمنا بقوة بشريتنا لكن لا نم انها تنافي الرسالة ليلزم انتفاؤها فان قيل
فاوجه سلمه بطريق القصر قلنا ليكون على وفق كلام الخصم حتى كانه تسليم لمقدمته بعينها
نظرا الى الصورة وان لم يكن القصد في جانب النفي الى ما قصده الخصم ولتوجه هذا السوال قرر
بعضهم اصل السوال بانه كيف صح من الرسل ان يخرجوا الاثبات مثلكم بالنفي والاستثناء مع ان المخاطبين
ومع الكفار لا ينكرون ذلك بل يدعونه مصرين فقوله لبعثهم العثار والعثرة وهو الزلة والتحير
للخصم وحيث متعلق بالمجاراة ومع المجادلة المشاركة في الجري وبكتة بالحجة غلبه على مقتضى الظاهر
كما في مثال الشيخ المرفوع من بعد ان انت الا نذير اي لا تسمع من في القبور يعني المصرين
على الكفر تشبيها لهم بالاموات وضمير يتمناه وتداخله للنبي وضمير يرجعوا وآرائهم للخلق لكونه في معنى
الجمع ومن الوجد اي الحزن والكآبة اي سوء الحال والانكسار من الحزن ثبات الحال كادوا وهو فاعل يداخله
وضمير يجنح للنفي وله لما كاد اي الوجد الذي كاد النبي صلعم يهلك نفسه ويقتلها الاجله ويحل
يجنح لما اوله للنبي وليس بذلك وفي الصحاح بخع نفسه بخعا قتلها غما ومنه لعلك باخع نفسك
وفي الكشاف اصل البخع ان يبلغ بالذابح النخاع وهو عرق مستبطن للفقار وذلك اقصى
حد الذبح وفي تفسير الكواشي انه لم يوجد في اللغة البخاع بالباء انما هو النخاع بالنون وورد بان
العرق هو البخاع بالباء واما النخاع بالنون فخيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب
ويتساقط اي النفي عطف على تداخله جيء بالمضارع لقصد الاستمرار لا على يجنح وحسرات
تمييز اي يتلف نفسه من جهة الحسرة على اعراضهم وضمير شفقته وتدعه ويبلغ للنبي وهام في الارض
ذهب متحيرا بل كانت اي شفقة النبي تدعوه اي النبي وقد رجع بحكم التغيير عوده على بدئه
راكبا حال من ضمير يرجع في ذلك اي في ترسيخ الايمان فيهم والمواظبة على ذلك وتكرير المراجعة

فيه والصعب من الابل ما لم يذلل ابرز جواب لما والضمير للنبي وفي ذلك اشارة الى ما ذكر من الحرص
على هداية الخلق وقصارى التمني على رجوعهم عن الكفر وما يجري مجرى هذا والمعطوفات هنا كالتي محل
ان تملك غرس الايمان في قلوبهم وبالجملة فقد ظهر بالنور المذكور ان قوله ان انت الا نذير
من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قال الشيخ عبد القاهر لما قال الله تعالى
وما انت بمسمع من في القبور وكان المعنى ان يقال للنبي عليه السلم انك لا تستطيع ان تحول قلوبهم عما هي
عليه من الاباء ولا ان توقع الايمان في قلوبهم مع اصرارهم على الكفر كان اللائق بهذا ان يحمل حال النبي
عليه السلم حال من قد ظن انه يملك ذلك ومن لا يعلم يقينا انه ليس في وسعه شيء اكثر من ان ينذر ويحذر فاخرج
اللفظ مخرجه اذا كان الخطاب مع من يشك فقيل ان انت الا نذير ويجلي الامر انك متى رايت شيئا
من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي والاستثناء فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه
وقوله تعالى قل لا املك للآية مبتدا خبره مصبوب في هذا القالب اي وارد
على نحو قوله وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير في كونه بالنفي والاستثناء بناء على ميل المعنى
الذي ذكره فيه حيث اعتقد القوم فيه لا صابته في الامور ولا انه على المنافع والمضار كانه يملك
النفع والضر ويعلم الغيب فاورد بقوله لست هناك وما انا الا نذير وبشير لقوم يومنون لانهم
الذين ينتفعون بتبشيره وانذاره او المراد نذير للكافرين بشير للمومنين فحذف للعلم به وليس
المراد مجرد كونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع مخاطبه في مقام الانسب ان يجعل
في مقام ضمير مخاطب ولا من صيغة مقام بحذف العائد اي فيه او يجعل ضمير خطابه للمقام اي مع مخاطب
كائن في مقام لا يتم المخاطب على خطابه مثل اما زيد بحي من مقر للموصوف واعاد زيد في قصر الصفة
او يجب على المخاطب ان لا يصر على خطابه كقولك انما الله اله واحد وانما الخالق هو الله
والاصل في انما يشبه ان يكون هذا وجها خامسا من وجوه الاختلاف على ما في الطرق ليس
بهذه المثابة ويحتمل ان يكون تتميما وتحقيقا لما ذكره من سلوك طريق انما اي يستعمل في حكم يتيسر له
بسهولة تحقيق لوضوح حقيقته او ادعاء تعالى اعوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه
ومعنى ترققه تجعل حيا من رقيق القلب والتحنن التعطف والمبالغة في الاكرام وقوله انما مصعب
لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير وبعده ملكه ملك رافة ليس جبروت ولا كبرياء

سنى الله في الامور وقد افلح من كان همه الاتقاء، روى انه امر مصعب بقتل رجل من اصحاب
المختار فقال له ما اقبح بي ان اقوم يوم القيامة الى صورتك هذه الحسنة ووجهك هذا استضاء به
فاتعلق باطرافك واقول يا رب سل مصعبا فيم قتله قال اطلقوه قال ايها الامير اجعل
ما وهبت لي من حيوتي في خفض قال قد امرت لك بماية الف درهم قال اشهد الله واشهد الامير
ان لابن الرقيات نصفها قال ولم قال لقوله انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء فضحك وقال ارى
فيك موضعا للصنيعة وامره بلزومه يدعو الجلاء هو بالفتح الوضوح وضد الخفاء
والافناء الاخلاط والاوباش يقال هو من افناء الناس اذا لم يعلم من هو وضمير عليهم للممدوحين
وما قلت في موضع الحال اى لم احكم في حقهم الا بالفضائل والكمالات التى علمت فيه بسعدهم
وصدقت والاطلاق للادعاء، في فضله اى العلاء من باب المجاراة وارخاء العنان والمناسبة
التسليم وقوله له نظير جملة اسمية او ظرفية خبران ومتى مع الاسم والخبر فاعل لديه عائدة
على الموصول او مبتدأ خبره لديه والجملة صلة من وهل للاستفهام بمعنى الانكار
اى ظاهر جلى ان ليس للممدوح نظير في فضائله وكمالاته والابيات الثلثة امثلة وشواهد
في ادعاء الظهور لما مدحوا به ممدوحيهم وما الحكم عطف على قول الشاعر
اى ومن الثاني ما حكى عنهم في هذه الاية وسوا انما نحن مصلحون وادعوا الى اخره بيان لكون
الحكم الثاني وعلى مجرى في موضع المصدر او الحال اى ادعاء كائنا على مجرى عادتهم او جارين
على ذلك ولذلك اى ولادعائهم المذكور اكد الله جل وعلا الامر والشان كائنا في بكتهم ومعرفة
الخبر من اضافة اسم المفعول الى فاعله اى معرفة خبره والتانيث باعتبار العايد الى الحال
اعني الجملة وكذا متوسطة اى متوسطا الفصل يعني محمولا في الوسط ومن
نذكره اى القصر حال كونه في ذلك اى فيما بين غير المسند والمسند اليه بطريق النفي والاستثناء
وطريق انما دون طريق العطف والتقديم لان الطريق النفي والاستثناء وطريق انما في باب
القصر اعتبارات تحافظ فلا بد من تلاوتها عليك لتعلمها فنقول اعتبارها على معنى
لم يضرب غير عمرو وحصل كلمة لم اطرف معنى النفي وكلمة ما لعدم الاشتراك فيها ولغلط
غير الطرفي معنى الاستثناء، ومن جهة ان دلالته بالاستقلال لكونه اسما

ولى

ولكن ان تقول في الاول اى قصر الفاعل ما ضرب الا عمرا بتقديم المفعول مع كلمة الا على الفاعل زيد م
وفي الثانية اى قصر المفعول على الفاعل ما ضرب الا زيد عمرا بتقديم الفاعل مع كلمة الا
على المفعول لان ذلك اى الحال بالدلالة على المقصود ولا يفضي الى التباس قصر الفاعل على
المفعول بقصر المفعول على الفاعل لان ما يلي كلمة الا هو المقصور عليه سواء قدم او اخر لكن
قل استعماله في الكلام لانا وان قلنا انه من قصر الفاعل على المفعول او قصر المفعول على الفاعل
لكنه في التحقيق قصر للفعل من حيث تعلقه بالفاعل على المفعول ومن حيث تعلقه بالمفعول على الفاعل
فيعود الى قصر الصفة على الموصوف ويلزم في صورة التقديم والتاخير قصر الصفة قبل تمامها كما لزم
في باب التنازع على تقدير اعمال الاول العطف على الجملة قبل تمامها فان اكرمت في قولك
ضربني واكرمت زيد عطف على ضربني ومن هاهنا ذهب بعض النحاة الى امتناع هذا التقديم
والتاخير وجعلوا الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراى
منصوبا بمضمر اى اتبعوك في بادي الراى وكذا باب الامير في قول الشاعر
لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اى اشتهي باب الامير
والنواح في قوله كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النواح ومرفوعا بمضمر
اى قامت النواح وقال ابن الحاجب لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا
لانه ان جوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا الا زيد عمرو وما ضرب احد احدا احدم
الا زيد عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم
في ما ضرب الا عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان سماع فوع بعضه وفي ما ضرب الا زيد عمرا ان يكون
عمرا منصوبا بمضمر ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء والجواب
ان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عائد الى مصدر الفعل
والمفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعترض على انتصابه بمضمر بمعنى ما وقع ضرب
الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اى ضرب عمرا بانه يقتضي القصر في الفاعل والمفعول
جميعا ورد بالمنع اذ الضمير ليس مع اداة القصر ولو سلم فليكن كذلك اى القصر فيهما
جميعا والجواب الا من ضرب سوال عن جميع من وقع عليه الفعل حتى لو ضرب

زيدا وعمرا او بكرا افتعل من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى يذكرهم جميعا فاذا قلت عمرا في جواب من ضرب لم يكن غير عمرو مضروبا له وقد قلت ان الضرب لم يقع الا من زيد فلزم القصر في الفاعل والمفعول وفي الكلام فيما اذا قصد القصر في الفاعل فقط هذا والاوفق بالاستعمال ما ذهب اليه المصنف من جواز التقديم والتاخير على قلة وقد اشار اليه في المفعولين بما كسوت الاجبة زيدا وما كسوت الا زيدا اجبة فيه وما ظننت الا منطلقا زيدا وما ظننت الا زيدا منطلقا وفي الحال وذي الحال ما جاء الا راكبا زيد وما جاء الا زيد راكبا ولا يخفى

اي المثبت والمستثنى في جميع ما ذكرهما من صور القصر بالنفي والاستثناء بل وفيما سبق ايضا لعدم القصر فيما بين المسند والمسند اليه سواء كان الا في الكلام الناقص اعني الذي يكون المستثنى منه فيه غير مذكور تستلزم تقدير مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه من الشيئية او الجسمية او الحيوانية او الانسانية او النوعية او نحو ذلك بحسب دلالة المقام لا مجرد صدقه على المستثنى لان هذا يشمل ما هو اعم من الجنس كالشيء للكل والجسم للجبة مع انه لا يعد جنسا فلا يقدر بل يعد جنس زيد احدا وجنس الانسان حيوانا وجنس الجبة كسوة وملبسا وجنس المسجد مكانا الى غير ذلك وفي صفته التي عرضت له في الكلام من كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او ذا حال او حالا او مبتدا او خبرا او غير ذلك فاذا نفي الجنس بتلك الصفة ثم اخرج قوله من حكم النفي جاء القصر بالضرورة كائنا ما كان وخص البيان بالكلام الناقص لانه الشائع في طريق القصر ولان الامر في الكلام التام مثل ما جاءني احد الا زيد بين وعلل عموم المستثنى منه بعدم المخصص وامتناع التخصيص بلا مخصص ويورد عليه انه لا يكون مما يستلزمه كلمة الا ويكابر بان الاستلزام لا يوجب الاستقلال ويعلم انه يقال العموم بقدر دلالة القرينة المخصصة فيقدر في ما جاءني الا زيد احد وما كسوت الا الجبة ملبس ونحو ذلك مما يعد جنسا للمذكور ولذلك اي لاستلزام كلمة الا عموم المستثنى منه نقول ان زيادة الفعل في القرائن وفي الشعر انما هو للنظر الى ظاهر لفظ المستثنى اعني صبحه ومساكنهم والضلوع حيث جعلها فاعلا والفعل اليه مسندا والا فمحط التحقيق الفعل العام المقدر الذي يعد فيها نحو الكل ويصدق في جميع الصور بنحو الاشياء ويخص بالجسم او الحيوان او الانسان او غير ذلك بحسب قرائن المقام

فلا حاجة لقوله ان الاستلزام بعموم المستثنى منه لانه علة عدم المخصص وامتناع المخصص يستلزمها

وخصوص

وخصوص المستثنى منه وفي قوله نائب الضمير تسامح اذ ليس في علم النحو نحمل الفاعل في الاستثناء المفرغ ضميرا يعود الى العام المقدر من جهة المعنى والمذكور بعد الا بدلا منه كما في حال الذكر وتمام الكلام بل يقطع بانه لا ضمير في الفعل فالاولى بل عين الفعل كما ذكر في الكشاف والمصنف لما راى المعنى على نسبة الفعل الى ذلك العام ولم يجوز حذف الفاعل اعتبر ضميرا يعود اليه كما في قولك اذا كان غدا فائتني اي ما نحن عليه وفي قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا في قراءة يحسبن بالياء الغيبة فان فاعله ضمير عائد الى حاسب وقيل حتى علامة التانيث ضميرا مجازا وقيد بقراءة الرفع اذ في قراءة نصب صبح لفظ كانت مسندة الى ضمير العقوبة او الاخذة وفي قراءة نصب مساكنهم اجرى على لفظ المبني للفاعل والاسناد الى ضمير المخاطب في بيت ذي الرمة هو طوى النحز والاجراز ما في غروضها وما بقيت الا الضلوع الجراشع النحز بالنون والحاء المهملة والزاي المعجمة الضرب بالاعقاب والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاي المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات لها كانه انقطع عنها او انقطع عنها المطر والوضين بالغين المعجمة والضاد المعجمة حزام الرحل والضلوع الاضلاع والجراشع جمع جرشع ومن الابل العظيم ويقال العظم الصدر المنتفخ الجنبين وبالجملة هي صفة للضلوع والمعنى اضمر وهزل الركض والجذب والشوق بحيث لم يبق منها الا عظام الجنب وقد يتوهم الاجراز بفتح الهمزة جمع جرز وهذه المستلزمات بفتح الزاي اي الامور الثلاثة التي يستلزمها كلمة الا في الكلام الناقص توجب جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بالنفي والاثبات للفاعل على المفعول واحد المفعولين على الاخر وذي الحال على الحال الى غير ذلك وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد يعني ان صورة تقديم المقصود عليه مع الاداة على المقصور كذلك في التقرير والبيان فيكون الجبة مقصورة على زيد قد اشرنا الى ان المراد في امثال هذه المواضع قصر الفعل من حيث التعلق بذلك الذي يعد مقصورا والمعنى لا تتعدى الجبة زيدا الى من عدا زيدا ان كسوة الجبة لا تتعداه واذا قلت ما اخرت يشير الى القصر فيما من المفعول بلا واسطة والمعول بواسطة وفي قوله وكذا اذا قلت ما اخرت الا رفيقا

منكم اشارة الى ان تاخير المقصور عن المقصور عليه مع الاداة جاز ههنا ايضا فكما ان
في صورة الاصل الشايع اعني تقديم المقصور اذا قلت ما اخترت منكم الا رفيقا بدل
ما اخترت رفيقا الا منكم كان بينهما فرق ظاهر كذلك على تقدير الفرع القليل اعني
تاخير المقصور اذا قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيقا لم يخل
عن فرق وهو ان القصر في الاول على الرفيق حتى يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار
الرفيق من غيرهم وفي الثاني على منكم حتى يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار
منهم غير الرفيق فظهر معنى قوله بدل كذا وانه لو لم يقل هذا بدل ذاك ولم يعتبر معناه
لم يكن للفرق بينهما معنى وما قال ان هذا الفرق لا يتوقف على ان يقال الاول بدل الثاني
بل هو ثابت سواء قيل احدهما بدل الاخر او لم يقل كلام خال عن التحصيل وكذا ما يقال معنى الموقف
ان المراد انك لو قلت بدل ما اخترت الا منكم رفيقا ما اخترت الا رفيقا منكم على ان
يكون منكم صفة رفيقا لا مفعولا بواسطة لاخترت لم يخل ايضا عن فرق فان هذا ايضا
يفيد قصر اختيار الرفيق عليهم كما في ما اخترت الا منكم رفيقا اذ لو اختار من غيرهم
رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا كائنا منهم والفرق ان القصر في الا منكم رفيقا
قصدي وفي الا رفيقا منكم ضمني لانه ضروري وصف الرفيق بكونه منهم وانت خبير
بان هذا الكلام مع خروجه عن الانتظام وبعده عن مقصود المقام غير واف بما قصده
اذ الفرق بحسب المعنى ايضا ظاهر بين الكلامين وهو ان في الا رفيقا منكم يمتنع ان يختار
غير الرفيق منهم وفي الا منكم رفيقا لا يمتنع وانما يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم
ومثل هذا الفرق يجري الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعك على الفرق بين ما
قال الشاعر وهو السيد الحميري في مدح ابي العباس السفاح لو خير المنبر فرسانه
ما اختار الا منكم فارسا وبين ما اذا قلت ما اختار الا فارسا منكم فان معنى
الاول ان المنبر لا يختار الفارس الا منكم ويقتصر رضاه واختياره الخليفة عليكم ومعنى
الثاني انه لا يختار منكم الا فارسا اي خليفة ولا يمتنع ان يختار من غيرهم ايضا فيختل
المقصود ويقل المدح واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه

ومعلقات

من متعلقات الفعل في النفي والاستثناء فاعرف في انما والضابط ان تنزل القيد الاخير
من الكلام منزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه والا يجوز ههنا ما جوزته
في ما والا من تاخير المقصور وتقديم المقصور عليه فلا يقال في انما ضربت زيدا عمرا انما ضرب
عمرا زيد كما كنت تقول ما ضرب الا عمرا زيد ولا في انما ضرب عمرا زيد انما ضرب زيد عمرا
كما كنت تقول ما ضرب الا زيد عمرا وذلك لان انما والا اصل في باب القصر لكونه موضوعا له
بالاصالة من غير اعتبار تضمن لنفي او بناء على مناسبة ومفيدا له قطعا من غير احتمال
واختلاف وانما كان الوقوع عليه لكون القصر فيه بتضمن معنى ما والا وبمعونة اقامة الدليل
وهو بمنزلة الفرع فينبغي ان ينحط عن مرتبة الاصل ولان تقديم المقصور عليه وتاخير المقصور
في ما والا غير ملبس لانه بعد الا متعين لكونه المقصور عليه كيفما كان وفي انما ملبس
لانه لا دلالة فيه على تعيين المقصور عليه سوى كونه الجزء الاخير فاذا قدم ذلك التبس
وقوله لا تصنع نهي بيان لاعرف وامض عطف عليه وغير مدافع على لفظ اسم المفعول حال
من فاعل امض ونزل او بيان لما ذكره لك والمراد بالقيد الاخير ما يكون من متعلقات ذلك
الكلام بالذات حتى لو كان من جملة قيود الكلام موصول صلته تشتمل على قيود او موصوف
بصفة هي جملة تشتمل على قيود فالمنزل منزلة المستثنى منه هو ذلك الموصول او الموصوف
لا القيد الاخير من قيود الصلة او الصفة مثلا في انما جاءني الرجل الذي اكرمته يوم الجمعة
المقصور عليه هو الرجل ولا تعتبر اي انما عليه اي على ما والا ووجه افراد الضمير الكفى
وكذلك قد ذكر اي مثل ما عرفت ويتبين في غير المبتدا والخبر جار في هما
فكون المتاخر من المبتدا والخبر بمنزلة الواقع بعد الا حتى اذا اردت الحكم بين انما وطريق
العطف بلا اجعل المعطوف عليه هو الاخير لا الاخير بالمعنى الذي هو ان المقصور عليه
وفي قوله تعالى انما السبيل على الذين يستاذنونك هو الخبر لانه متاخر الصلة والمعنى
لا على الذين لا يستاذنونك وفي قولك زيد يا خذ لا يعطي دلالة على ان لا العاطفة
يقع في عطف الافعال فيصح زيد جاء لا ذهب ويقوم لا يقعد وفيه نظر
ومر هذا اي من كون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا تطلع على الفرق بين انما يخشى الله

من واقعه ارتفعه ره

يعني لا يقع في عطف الافعال

من عباده العلماء على ملغة التنزيل وسر ان تقول انما يخشى العلماء وعباده الله ومن عباده حال من العلماء قدم او اخر وكانه جوز عود الضمير في قولك عباده الى الله لما ان مرتبة المفعول التقدم على الحال وان كان من الفاعل وحماه التنبيه له انما ذكر من كون القيد الاخير هو المقصور عليه انما هو فيما اذا كان القصر مستفادا من انما واما اذا حصل من غيره كالتقديم وحمو منه وسر انما للتاكيد فالعبرة بالتقديم مثل انما انا وقلت هنا وفي شعر ابي الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها قال فيل المقصور عليه اغني لذة هو القيد الاخير من الكلام وان قدم في الذكر فلما فيلم يكون المقصور عليه ومثل انما لك هنا سو الجر وليس كذلك على ما قال الشيخ في تقديره انما لك هنا لا ذاك لا تقول ما جاءني غير زيد لا عمرو كما لا تقول ما جاءني الا زيد لا عمرو وهذا انما صح لعدم مجامعة لا العاطفة والرواية لا عمرو بالرفع عطفا على غير وقياس ما جاءني الا زيد لا عمرو الجر عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقد يقال ان موقعه الرفع لانه البدل بمنزلة ما بعد الا وانما الجر لضرورة المضاف اليه واشتغل اعرابه الى المضاف

واعلم اني مهدت يروى بالتشديد مهدت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف ومهدت الفراش بسطته ووطاته كل شاهد اي حاضر معاين بناء وقعا اي بناء القواعد يعني البناء عليها اضافه بادنى ملابسة والحذق بالكسر مصدر حذق الصبي القرآن والعمل حذقا وحذقا وحذاقة وحذاقا اذا مهر فيه نهجت الطريق بينته واوضحته اخذت بك اي اخذتك المناهج والباء للتاكيد مثل اخذ بيده واخذ بالخطام والمجهل المفازة لا علام فيها والمتعسف موضع التعسف وهو الاخذ على غير الطريق اي ابعدتك عن المجهل منها ووصلته او مايلا الى الطريق المستقيم الآجن الماء المتغير اللون والطعم والمطروق الماء الذي طرقته الدواب وخاضته وبالت فيه وماء نمير ناجع عذبا كان او غير عذب الغليل حرارة العطش اعلاما علامات انتحيتها قصدتها واعتمدتها الضالة ما ضل اي ضاع من البهيمة يقال للذكر والانثى منشودة مطلوبة وحشدت اي جمعت الكلام وحشدوا اجتمعوا حذوت عليها قست وقدرت الكلام على منوالها وحذوت النعل بالنعل

ای الذی بها لشاربه وسقاه

اذا قررت

اذا قررت كل واحد على صاحبتها العثار العثرة اي الزلة ومن اسم من زل في طين او منطق زللا وابت عطف على امنت اي ابت يد الخطل ان تتصرف فيما تصرف الله عنا بك فالعائد الى الموصوف اعني امثلة في الشرط اغنى عن حذوت عليها والاظهر ان فاعل ابت ضمير الامثلة اي منعت الامثلة تصرف يد الخطل وهو المنطق الفاسد المضطرب وقد خطل في كلامه بالكسر واخطل اي افحش كقوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره في كلامهم الى الله ورسوله الا ابا بكر ثم اذا كنت اي بعد ما مهدت لك ونحت ومثلت اذا كنت من اهل الذوق والطبع جميعا وقد عرفت فيما سبق معناهما والفرق بينهما وتصفحت القرآن عن علم وتاملت تراكيبه ومعانيه اطلعتك تلك القواعد والمناهج والامثلة مع الذوق والطبع على ما تورد كلام رب العزة موارد النشاط وعلى كشف القناع عن وجه الاعجاز في نظم كلام رب العزة وعلمت بالتفصيل ما علمته اجمالا من اخبار البلغاء ذلك العصر المقارعة بالسيوف على المعارضة بالحروف ومنوا بمن البلاغة بحيث لا استطاعة للبشر الاتيان بما يوازنه او يدانيه وانما اشترط مع تلك القواعد والمناهج والامثلة الذوق والطبع فانهما ملاك الامر في علم المعاني بخلاف سائر العلوم فانه يكفي فيها الفهم والادراك وملاك الامر ما يملك به الامر ويعتمد عليه وحظي بالشيء صار ذا حظ منه والطائل الفائدة والمزية يقال هذا امر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه غناء ومزية ما تقدم وما تاخر من المسائل الماضية والآتية او لم يحظ بفائدة ورضيه وكرع اولا وآخرا لا غرو لا عجب وغرت عجبت والبحث ما هو منقضي

هذا وان الخبر برواية قد سبق تفاصيل الاحوال المتعلقة باجزاء الخبر وانتظام الجملتين وما في ذلك من الاخراج لا على مقتضى ثم ان الخبر يعرف على الاطلاق وقد يخرج لا على مقتضى الظاهر بان يراد معنى الطلب وهذا وان سبق الى اشارة ما في بحث الفصل والوصل لكن على التفصيل وعلى وجه بيان النكت فيه فاخره الى اخر قانون الطلب ليكون الى الفهم اقرب ومنها اخر الكلام في شرح قانون الخبر وقضاياه وقضينا الوطر والله الموفق والمعين واياه اسال التوفيق لشرح الباقي وبه استعين

القانون الثاني

قد حصل القانون الاول مستدا جزء فيما يتعلق بالخبر وههنا قد ذكر المتعلق بالطلب بقوله

الطارح

استوعبه اضافة

فانواع الطلب وكانه جعل الخبر المحذوف اسم اشارة اى هذا ومن علم المعانى حالاً منه وقوله
ومن تنوعه عطف على من بيان وانى بلفظ من لئلا يتوهم عطف على الطلب والمعنى ومن بيان تنوعه
اى انقسامه الى اقسام مختلفة الحقيقة ولم يحتج فى عطف التنبيه الى اعادة من ولا الى تقدير
بيان وقوله وكيفية عطف على ابوابه اى التنبيه على كيفية توليد الابواب لما سوى اصلها
اى اصل كل باب يعنى ان لكل باب اصلا تتولد منها فروع ونتائج فلو قال لما سوى اصولها
لكان اولى الا انه احترز عن ان يتوهم ان لكل باب اصولا وهى اى المقدمة التى تستدعى المقام
ذكرها امور اربعة ١ بيان كيفية ما لابد للطلب منه ٢ بيان انقسامه الى اقسام ٣ التنبيه
على ابوابه ٤ بيان كيفية توليد كل باب لتاتى امتناع اجرائه على اصله فلنتكلم فى اربع مقامات
اما المقام الاول فهو انه لابد للطلب من تصور اجمالا كتصور شىء ما او تفصيلا كتصور قيام او
قعود او حركة او سكون نوعى او شخصى لامتناع طلب المجهول المطلق ومن مطلوب اذ لا يعقل طلب
بدون مطلوب لكونه نسبة بين الطالب والمطلوب ومن كون المطلوب غير حاصل وقت الطلب اذ لا معنى
لطلب ما هو حاصل ولكن هذا المعنى وهو افتقار الطلب الى الامور الثلثة مقررا عند كل حاصل
فى عقل فانه يتفرع عليه عن قريب بعض الاحكام سيما كيفية توليد النتائج والطلب
اذا تاملت نوعان اشارة الى المقام الثانى يعنى ان الطلب بالذات ينقسم الى قسمين لانه اما
ان يقتضى امكان حصول المطلوب او لا يستدعى امكانه سواء استدعى امتناعه او لا ويكون
اعم من استدعاء الامكان وانما اعتبر المفهوم الاعم ليتم الانحصار ولان النوع الاول
هو التمنى وسواء من ان يكون المتمنى محالا او ممكنا مستبعدا وانما قدم القسم السلبى اعنى الذى
لا يستدعى الامكان وجعله النوع الاول لانه باب واحد والثانى ابواب اربعة فهو منه
بمنزلة البسيط من المركب وانما شرط التامل لانه فى بادى النظر ربما يذهل فيتوهم ان الطلب لا يكون
الا بما هو ممكن الحصول والطلب باعتبار متعلقه اعنى المطلوب ينقسم ستة اقسام لان المطلوب
بعد ما علم بالضرورة لا يكون الا حصول امر ما من ثبوت او انتفاء وانه لابد فيه من تصورهما اما ان
يكون حصول ثبوت امر متصور وحصول انتفاء او متصور ضرورة انه لا واسطة بين الثبوت والانتفاء
بالنسبة العقلاء وانما الواسطة عند البعض بين الوجود والعدم بناء على ان الوجود اخص من الثبوت

لانسا اوله او مرادف وان الحال ثابت ليس بموجود ولا معدوم ثم الحصول اما ذهنى او خارجى
بناء على راى الحكماء فى ان الادراك بحصول الصورة عند العقل لا بارتسامها فيه كما فى ادراك الكليات
او فى بعض الالة كما فى ادراك الجزئيات وتمام تحقيقه فى الكتب الحكمية فالمطلوب بهذا الاعتبار
ينحصر فى اربعة اقسام لانه اما ان يكون حصول ثبوت او حصول انتفاء وكل منهما اما فى الخارج
او فى الذهن وهذا معنى قوله حصولهما فى الذهن وحصولهما فى الخارج ثم الحصول فى الذهن وهو معنى الادراك
والعلم اما ان يكون تصورا او تصديقا لانه ان كان ادراكا لوقوع نسبة تامة لا من حيث تصور
هذا المفهوم بل من حيث الاذعان والقبول لها فتصديق والا فتصور على ما بين فى موضع يليق به
ومباحثه تصير الاقسام ستة ١ حصول تصور فى الذهن ٢ حصول تصديق فى الذهن ٣ حصول
انتفاء تصور فى الذهن ٤ حصول انتفاء تصديق فى الذهن ٥ حصول ثبوت تصور فى الخارج
٦ حصول انتفاء تصور فى الخارج وانما لم تصر ثمانية لان التصور والتصديق من اقسام العلم الذى
هو حصول فى الذهن لا من اقسام الحصول فى الخارج وههنا ابحاث
الاول انه اذا انقسم الحصول فى الذهن الى التصور والتصديق كانت اقسام المطلوب تصورا
او تصديقا بثبوت متصور او بانتفائه لا حصول ثبوت تصور او تصديق وحصول انتفاء تصور او تصديق
الثانى ان حصول انتفاء التصور او التصديق فقط لا يكون مطلوبا ولا سوى فى ابواب الطلب
ومعلوم ان هذا اشارة الى الاستفهام والى ان المطلوب فيه قد يكون حصول التصور لشىء وقد يكون
حصول التصديق بثبوت او انتفاء فلا معنى لكون المط حصول انتفاء تصور او تصديق فى الذهن
الثالث انه جعل احد قسمى المطلوب حصول انتفاء متصور والحصول هو الثبوت فيكون للانتفاء ثبوت
وهو باطل بالاتفاق وانما الكلام فى صحة ان يكون لثبوت المتصور ثبوت الرابع انه جعل احد
اقسام المط حصول ثبوت تصور فى الخارج والتصور انما يثبت فى الذهن لا فى الخارج وان اريد بالتصور
المتصور اعنى الشىء الذى يتعلق التصور ويكون له الصورة الذهنية وهو مما يثبت فى الخارج صح
ان يكون التصديق ايضا كذلك وينقسم الحصول الخارجى ايضا الى التصور والتصديق بهذا المعنى
وتصير الاقسام ثمانية ولا تنحصر فى الستة والجواب عن الكل ان المراد
بالتصور والتصديق عند تعداد الاقسام هو المتصور والمصدق به فالمطلوب بالاستفهام يكون حصول

لاساوله

الثبوت او الانتفاء لما لحقها التصور او التصديق بمعنى فهم ذلك والعلم به ويصح حصول الانتفاء
في الذهن بمعنى فهمه وفي الخارج بمعنى انصاف الذات بانه قد انتفى عنها الشيء وذلك في النهي حيث
يقال لا تقم والمطلوب ان يحصل للمخاطب الاتصاف بعدم القيام ولو بمعنى كف النفس عن القيام
ثم المتصور كالقيام والقعود قد يطلب حصوله في الخارج كما في قم واقعد ولا تصور ذلك في المصدوق
ولا يتمنى من ابواب المنطق لحصول مضمون القضية من حيث انه قضية في الخارج وهذا القدر كاف في هذا الكتاب
وله زيادة تحقيق في موضع وطلب حصول التصور في الذهن جاز سؤال تقريره ان المتصور
حاصل في الذهن فطلب حصوله فيه طلب حصول الحاصل وتقرير الجواب ان تصور الشيء قد يكون بكنهه
بحيث يمتاز عن جميع ما عداه وهو غاية التفصيل وقد يكون بوجه ما مترقيا في العموم الى شيء ما وهو
غاية الاجمال وما بينهما اجمال بالنسبة الى ما تحته من الخصوص وتفصيل بالنسبة الى ما فوقه من العموم
فمعنى طلب حصول المتصور في الذهن حصول تصور آخر له مشتمل على نوع تفصيل بالنسبة الى المتصور
الحاصل حال الطلب ولا يكون ذلك طلب الحصول الحاصل بل الحصول ما ليس بحاصل فيكون مرجع الطلب
الى تفصيل مجمل على الاطلاق كشيء ما او تفصيل مفصل بالنسبة الى ذلك المجمل كالجسمية او الحيوانية
او الانسانية او غير ذلك ووجه رجوع الطلب الى ذلك ان الانسان اذا صح منه الطلب لحصول
شرط الذي هو الادراك والتصور بطريق اجمالي على الاطلاق كالشيئية او بطريق تفصيلي النسبة
الى ذلك المجمل وان كان اجماليا بالنسبة الى ما يطلب ثم طلب حصوله في الذهن لذلك الذي ادركه
اجمالا او تفصيلا بالنسبة ومعلوم ان طلب حصول الحاصل ممتنع فبالضرورة يتوجه طلبه الى حصول
امر غير حاصل وهو تفصيل المجمل او تفصيل المفصل بالنسبة اذ تصور نفسه حاصل وكذا تصور ما هو
اجمل منه اما النوع الاول شروع في المقام الثالث وهو المبني على ابواب الطلب
بعد البيان لانواعه والتمهيد لهذا النسبة وقد سبق ان معنى الكل معلوم بالضرورة مستغني
عن التحديد فاقتصر هنا على التمثيل مشيرا الى قسمية المحال والمستبعد لما تقدم من ان عدم
استدعاء الامكان يشملها وجعل الاستفهام والامر والنهي والنداء من النوع الثاني
ضرورة استدعائها امكان المطلوب وكان مقتضى سوق كلامه ان يقول واما النوع الثاني فالاستفهام
والامر والنهي والنداء الا انه عدل عنه لانه لا دليل على انحصاره في الاربعة سوى الاستقراء

الذر

الذي لا يفيد الا الظن فاجرى الكلام على وجه لا يسبق فيه الى المنع ولم يحسن مثله في التمني
والاستفهام لطلب حصول اي حصول امر ما في الذهن في الامر الذي يطلب
حصوله في الذهن اما ان يكون حكما بشيء على شيء بالايجاب او السلب او بالاتصال او الانفصال او بالملكية
كما في الشرطيات او لا يكون كذلك والاول اي ما يكون حكما بشيء على شيء هو التصديق والثاني
اي ما لا يكون كذلك وهذا يوافق ما يقوله ارباب المعقول من ان العلم ان كان اذعانا وقبولا
للنسبة التامة بالمعنى الذي يقال له في الفارسية كرويدن فتصديق والا فتصور اذا اريد
بالحكم ذلك الاذعان الذي يحصل في النفس بعينه بحيث تتصف به النفس لا تصوره الادراكية
بحيث لا يوجب الاتصاف كما في تصور الحرارة الا ترى ان الكافر يتصف بالكفر الذي في نفسه
ولا يتصوره ويتصور الايمان بحصول صورته في نفسه ولا يتصف به وان اريد بالحكم تلك
النسبة التي تعقل وتصدق بها فالمراد ان حصولها في النفس هو التصديق وحصول غيرها
هو التصور وان اريد بالتصور المتصور وبالتصديق المصدق به فيصح من غير تقدير الحصول اي
تلك النسبة الحاصلة في الذهن من حيث الاذعان بها هو المصدق به وغيرها من حيث الحصول
في الذهن هو المتصور واما قوله ويمتنع انفكاك التصديق عن التصور اي وجوده بدونه لامتناع
وجود النسبة بدون المنتسبين وتعقلها بدون تعقلهما ولا يمتنع انفكاك التصور عن التصديق
اي وجوده بدونه لعدم علاقة اللزوم ولان المنتسبين قد يوجدان بدون النسبة والشرط
بدون المشروط فتنبيه على فائدة من غير ان يكون لها تعلق بمقصود المقام وباقي الكلام واضح
وقوله كيف شئت كانه يشير الى ان الثبوت والتحقق والوجود الفاظ مترادفة لا كما زعم
عامة المعتزلة من كون الوجود اخص وان الحال والمعدوم الممكن ثابت فيشمل جعل المحكوم به في قولنا
ليس الانطلاق ثابتا ثبوتا للانتفاء نظرا الى انه في قولنا الانطلاق منتف الانتفاء محكوم به
والذي يلوح من قوله او ثبوت كذا له عطفا على نفس الثبوت او انتفاء كذا عنه ومن قوله فحكم
بثبوت الوجود للانطلاق او بانتفائه الفرق عنه ان ليس المراد بالحكم بالثبوت او الانتفاء
ان يجعل المحكوم به بمعنى المسند في عرف النحو والمحمول في عرف المنطق بل ان يجعله متعلق الحكم كما في
قولك حكمت بهذا الحكم ومنه النسبة وتلك القضية وبان زيدا منطلق وبكون زيد منطلقا

وعلى هذا معنى قولنا ليس الانطلاق ثابتا او انتفاء محكوم به صريحا من غير ان يأول ويجعل
الانتفاء محمولا لكن قوله والنوع الاول اى التصديق الذى يكون الحكم فيه بالثبوت او الانتفاء
مطلقا لا يحتمل الطلب الا فى التصديق بان يقال هل الانطلاق ثابت او هل الانطلاق
منتف والمسند اليه بان يقال اما الانطلاق لا فى المسند وهو نفس الثبوت والانتفاء لكونه
ضروريا مستغنيا عن طلب تصوره على ما تقرر من ان تصور الوجود والعدم بديهى يشعر بان
المحكوم به هو المسند المحمول لا نفس القضية والحكم فالكلام لا يخلو عن اضطراب وبالجملة فيه اشارة
الى ما يقال ان كلا من الوجود والعدم قد يجعل محمولا كقولنا زيد موجود او معدوم وقد يجعل
رابطا كما يقال زيد يوجد له الكتابة او يعدم وان كلمة هل قد تكون بسيطة يطلب بها ثبوت
الشئ او نفيه مطلقا اى من غير تقييد ثبوته او انتفائه وقد تكون مركبة يطلب بها
ثبوت الشئ للشئ او انتفاؤه عنه كما يقال هل الحركة موجودة او ليست بموجودة ثم
ان احتمال النوع الثانى للطلب فى التصديق وطرفيه لا يستلزم جريانه فى كل فرد حتى يرد
مثل قولنا الواحد نصف الاثنين والوجود غير العدم اما حصول انتفاء المقصود
فقدم مع انه قدم فى الذكر الامر على النهى لما فيه من الخفاء والاختلاف فكان بالبيان
والاهتمام بالشان احرى وذلك لان حصول الانتفاء فى الخارج يرى فى الظاهر كالمحال
لان معناه ان يتصف الفاعل بعدم ذلك الفعل ووجود ضد من اضداده وانهم اختلفوا
فى ان معنى النهى طلب ترك الفعل ونفيه او كف النفس عن الفعل وكونه لطلب حصول انتفاء
المقصود فى الخارج انما هو على الاول واما على الثانى فهو لطلب حصول ثبوت المتصور اعنى الكف
كما فى الامر وانما قال كقولك للمتحرك لا تتحرك لان كلا من الامر والنهى وارد لقطع الواقع
كما فى قولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك ولايصال الواقع كما فى قولك للمتحرك تحرك وللساكن
لا تتحرك لكن الاصل السابق الى الفهم الشايع فى الاستعمال هو الاول فامكن
فى الاستفهام تطلب ما هو فى الخارج اشارة الى ان الحاصل من الشئ فى الخارج عينه وفى الذهن
نقش له وصورة ومثال وحصول الاول وجود متأصل والثانى وجود غير متأصل بمنزلة الظل
للشخص فبالاستفهام تطلب ما له وجود عينى غير النفس كالقيام او فى النفس كالعلم وجود

غير متأصل فى ذهنك كما تقول ما القيام وما العلم وذلك لان المعانى القائمة بالنفس
كالعلم والحلم والبخل والكرم قد يحصل فى النفس باعيانها حتى تتصف النفس بها وقد يحصل
تصورها ولا يتصف بل تصور معانيها من غير اتصاف بها كالمؤمن يتصور الكفر والكريم يتصور البخل
فقول القائل ما العلم طلب ان يحصل فى ذهنه صورة العلم الموجود فى العقول المتصفة به
وبما سواه من الامر والنهى والنداء يطلب ما له انتقاش فى ذهنه ووجود غير متأصل
ان يحصل وجود متأصل فى الاجسام كما فى قم واتحدا وفى النفوس كما فى اعلم وافهم فقوله
فى الاستفهام تطلب ما هو فى الخارج معناه حصول ما هو فى الخارج والا فظاهر الكلام على العكس
اى يطلب ما هو فى الخارج حصول نقشه فى ذهنك وتوضيح هذه المعانى من بحث
التصور والتصديق وانقسام الحصول الى العينى والذهنى والاتفاق على نفى الواسطة بين الثبوت
والانتفاء مع الاختلاف فيما بين الوجود والعدم وانه هل معنى المحمول الثبوت والوجود واحد
وانه هل الادراك بالانتقاش وحصول الصورة وغير ذلك يستدعى مجالا اى موضعا حولا
كالعلوم المنطقية والطبيعية والالهية غير محال هذا وهو علم المعانى ومعنى توقيته
ايانا ما حققنا ان نبين تفاصيلها واحكامها وشروطها ونقيم الادلة على ما يحتاج
الى الدليل وندفع الشبهة واذ قد عرفت شروع فى المقام الرابع اى واذ
قد اطلعت على ما لا بد منه للطلب وعلى بيان تنوعه وعلى التنبيه على ابوابه فنبين كيفية
تفرع فروع الابواب الخمس عليها على طريق الاجمال فالاحرى ان نتكلم فيه والجدير بان نطلعك
عليه فاذ يتعلق بغير الجزاء اعنى فبالحرى ان نشرع كيف فى موقع الحال والمعنى نشرع جواب هذا السؤال
وما يتفرع فاعل يتفرع وعلى يتسلسل متعلق بنبين واذا لا بد منه اى من تبيين كيفية الفرع علة
بالحرى ان نبين ثم الفصول مبتدأ خبره ضمنا والللام فى تلاوتها اى لتلاوة الفصول
اضافة للمصدر الى فاعله متعلق بضمنا وما ترى مفعول تلاوتها وهنالك اشارة الى
علم البيان متعلق بتلاوتها اولى بان التفرع متعلق بالتفصيل ومعنى ضمان تلك الفصول
هذه التفاصيل انا نقتصر هنا على انه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها
اجريت على معان تناسب معانيها بحسب قرائن المقام ونضرب لذلك امثلة نسمى كل منها

على بيان معنى مناسب للمقام واما ان ذلك كناية او مجاز ومن اى اقسام المجاز وما وجه
العلاقة فيه وكيف تقرير الاستعارة والتشبيه ففي فصول المجاز والاستعارة
من علم البيان وذلك كما قرر في بحث الاستعارة التبعية كيفية استعارة لعل للعرضية
كما اذا قلت لمن همك همه اى حزنك حزنه او قصدك قصده والحاصل ما ذكر من
كون الخطاب مع من همك همه قصدا الى المباثة والمجاراة واصل التمني سوا ان يكون المتمنى
غير مطموع في حصوله لكونه محالا او بمنزلته في التبعد عن الوقوع وقوله فتطلب النصب
جواب للنفي المدلول عليه بقوله امتنع كانه قال لا امكن اجراء التمني على اصله فتطلب الحديث
وصاحبك حال كون الحديث غير مطموع في حصوله كما في التمني بل تطلبه مطموعا في حصوله
بمنزلة قولك حدثني او هلا تحدثني الا انه عبر عنه بلفظ التمني قصدا الى تشبيه حاله بحال
من لم يتوقع وصاحبه الحديث ولا له طماعية في حديثه قصدا الى اظهار التكلم والاحتياج
قليل الالتفات اليه وللاهتمام بحاله والمجاراة معه والى ان صاحبه عظيم القدر رفيع المرتبة
لا يتوقع منه المجاراة بل تمنى كسائر الامور المستبعدة الملحقة بالمحالات وكذا اذا
قلت لم تقل او كما قلت لان لو لبست عن ابواب الخبر واعا هو ثني ولدعونه القرينة
معنى التمني فان لو في الاصل لتقدير غير الواقع واقعا فيما مضى من الزمان وهذا بالنظر
الى المستقبل يناسب معنى التمني محض دخلت على المضارع وانتصب فيه جوابها المضارع
كما في جواب الاشياء التي من جملتها التمني دل ذلك على انها ليست على حقيقتها بل على معنى اخر
يناسبها وهو ههنا التمني ثم ذكر على سبيل الاستطراد ومناسبة لغة سبب تولد لعل
معنى التمني تشبيها بليت بعونه نصب المضارع في جوابه والا فهو ايضا ليس من ابواب ولذا
لم تقل او كما اذا قلت وقوله في مقام لا يتبع امكان التصديق اى لا يحيط به ولا يتمكن علي
القطع بعدم الشفيع ح فيمتنع ان يكون هل لك حال من شفيع لطلب تصديقك بحصول الشفيع
وتعين بمعونة القرينة كونه للتمني واظهار محبة الشفيع مع عدم التوقع وقوله من شفيع مبتدا
بزيادة من ولي خبره او فاعل للظرف لاعتماده على الاستفهام وقوله فيما نفقد متعلق بالوقوع
اى حال كونك طالبا لحصول الوقوع في الامر الذي يفيده لو وهو فرض ما ليس بواقع

واقعا

واقعا امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في قولك الا تنزل هو تصديقك
بحال نزول صاحبك من انه ينزل او لا ينزل ونفهم عدم نزوله لا لكل علم ذلك وتقطع به
وهذا معنى قوله لكونه اى التصديق بعدم النزول حاصلا حينئذ اى لا ينزل فلا يمكن حمله
على حقيقة الاستفهام ويتولد منه معنى العرض اى عرض النزول عليه واظهار انك تحب
ان ينزل عندك اى تحب افلا تحب انت من التوسع قيل ان المعنى تصديق صاحبك
اياك في قولك الا تنزل بان تصدقك بحال نزول صاحبك وهو انه لا ينزل وتقول بلى
لا انزال لعلمك بحاله اى حال الابتداء وهو انه واقع البتة ولا معنى للاستفهام عنه
وطلب العلم به او غير نفسك اى او اذا قلت بدل هل تحو الا نفسك هل تحو
غير نفسك فانه بمعناه وظاهر مما طلب التصديق بان يمحو الاب غير يمحو نفس الابن
وليس المراد ان هل تحو الا نفسك او غير نفسك مثال واحد معناه التردد في انه يمحو ابيه
يمحو نفسه ام لا على ما قيل وكانه جعل غير نفسك عطفا على نفسك اى الا غير نفسك
او كما اذا قلت لمن يسئ الادب الم اؤدب فلانا امتنع ان تطلب العلم بتاديبك فلانا
فيه نظر لان الاستفهام لو كان على حقيقته لم يكن لطلب العلم والتصديق بالتاديب
بل بعدمه لان ما دخله الاستفهام هو نفي التاديب لا ثبوته فالوجه ان يقال امتنع ان
تطلب العلم بانتفاء التاديب ولا يرد هذا على قوله في ام اذهبت امتنع الذهاب
عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال لان المعنى ان الذهاب يمتنع عن ان يستفهم عنه
اثباتا او نفيا لانه معلوم الانتفاء قطعا فلا وجه لطلب التصديق بانتفائه كما لا وجه
لطلب التصديق بثبوته وكذا الكلام في قوله الا ازرك امتنع موقعك عن الاستفهام
اى عن ان يستفهم انها هل وقعت ام لا للقطع بوقوعها كما امتنع الذهاب عن الاستفهام
للقطع بلا وقوعه وكانه اراد انه يمتنع ان يطلب العلم بالتاديب وقوعا او لا وقوعا
وثبوتا او انتفاء والحاصل ان العلم به حاصل وقوعا وثبوتا وح لا اشكال واما الكلام
في اجتناب وافادة التقرير بمعنى التحقق والتثبت فظاهر من المقام وسوق الكلام للعارض
بخواص التراكيب الواقف على الطرق والاساليب وكذا الكلام في ساير المتولدات

منه العلامة الشيرازي

فالقول بانا لا نم ذا ولم لا يجوز ان يكون كذا مما لا يلتفت اليه ولا يعرج عليه لكونه خارجا عن قانون هذا الفن من الابتناء على المناسبات والاستناد الى الاعتبارات بل التحكمات

او كما اذا قلت لم تدعي امرا بعد ما ذكر من متولدات التمني السوال ومن متولدات الاستفهام التمني والعرض والزجر والتوبيخ والوعيد والاستبطاء والتحضيض والتعجب والتعجب والتقرير اخذ في الثلثة الباقية فذكر من متولدات الامر التحقير والتهديد ومن متولدات النهي التهديد ومن متولدات النداء الاغراء واحال ما سوى ذلك الى الاذهان السليمة والطباع المستقيمة والتتبع لتراكيب البلغاء والنظر في كتب الاصول واشار الى كثرة المتولدات بان جعل ما ذكره بالنسبة الى ما لم يذكره بمنزلة المصباح من الاصباح في افاضة الضوء وحاصل الامر انه اذا تعذر اجراء شيء من الابواب الخمسة على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة ولزم المصير في تعيين المعنى المجازي الى قرائن اخر تختلف باختلاف الاحوال والمقامات ثم توجيه فعله الذي هو المصير الى ذلك المعنى المجازي فعلا له اخر كالانكار والتوبيخ على ما هو مذهبهم في التولد فالمتولدات هي محصولات المعاني المجازية وغاياتها وقد صرح في بعض الامثلة بالمعنى المجازي مثل الا تنزل تستحسن الابداء اما تبتر لكا الذي اب انظنني لا اعرفك اعرف لازم الشيء لا تكثرث لامر لي لا تبالي وعدم الامتثال لا يستلزم عدم المبالاة لجميع حقيقة النهي بل ربما يكون لامر آخر وسكت في البعض لخفايه او لانسياق الذهن اليه ولم يتعرض هو ولا غيره للعلاقة في ذلك ومبنى الكثير على السببية واللزوم

الباب الاول

يريد ان كلمة ليت موضوعة لان يستعمل في تمني الاشياء وعند قصدها بخلاف لفظ التمني فانه موضوع لمفهومه المصدري ونحو بخلاف مثل تمنيت واتمنى فانه للاخبار بذلك وتمن فانه للامر به فليس شيء منها للتمني وكيف يتصور ذلك وهي اسماء او افعال وليت حرف

في ان ايهما الوجه ان يكون في حيز الجزاء اي الوجه في ان ايهما ما سبق من انها لامتناع حملها على معناها الحقيقي تولدا معنى التمني فلا يرد ان اشكالا على قولنا ان الكلمة الموضوعة للتمني هي ليت بل اشكال حروف التندم والتحضيض حيث تفيد

هذا اشارة الى رد قول الموضح حرفا ولو لا اشارة الى ان كان سواء الوجه والا كان لفظ التمني وادخاله

التمني ظ معنى التندم فاجاب بان ذلك ليس بحسب الوضع بل بالتولد من هل ولو لكن بطريق اللزوم عند التركيب مع لا وما المزيدتين بخلاف ما اذا كانا مفردتين فان ذلك بطريق الجواب وهذا معنى قوله مطلوبا بالتزام التركيب المنبه على التزام هل ولو معنى التمني وهو حال من ضمير منهما والعايد مصرح او من ضمير مركبة والعايد محذوف اي بالتزام التركيب فيها شيء

وفرق آخر ان القصد من تضمينهما معنى التمني يكون عند الافراد الى افادة معنى التمني وعند التركيب الى ان تتولد منه في الماضي التندم على الترك وفي المستقبل التحضيض على الفعل واليه اشار بقوله متولدا منه معنى التندم متولدا منه معنى السوال والتحضيض وانما اعتبر توسط التمني في ذلك لكونه ادخل في المناسبة وانما قال بهذا الماخذ والتركيب لكونه اقرب الى الضبط وانسب بقواعد الوضع وانما ذكره بلفظ كان لكونه قولا بالرأي وميلا الى الشبه من غير دليل قاطع او ظن غالب وهم يستعملون لفظ كان في مثل هذا الموضع كما يقولون الاشبه كذا ويشبه ان يكون كذا وفي قوله مركبة مع لا وما تسامح لا يخفى والاحسن مركبتين مع لا وما او مركبة منهما ومن لا وما

الباب الثالث

قد عرفت ان معنى الوضع للاستفهام الوضع للاستفهام لا الوضع بانا معنى الاستفهام حتى كانهما لفظان مترادفان كيف وبعض كلماته حرف كالهمزة وهل وبعضها اسم كالبواقي

عن الاستفهام والهمزة او ما او وعلى هذا

وهذه اللغة ذهب بعضهم الى ان ايان ليس من الاسماء الاصلية في الاستفهام بل مركبة من اي وآوان والى صل اي آوان حذفت الهمزة من آوان والياء من اي فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت فيها الياء فصار ايان والاكثرون ابوا هذا التركيب لما فيه من كثرة التصرف مع كون الاسم غير متمكن ولم يثبت فيه التركيب والاشتقاق وقدحا فيه كسر الهمزة فجعله المصنف مقويا لهذا الاباء لانه لا جهة لكسر الهمزة ح ولم يجعله قاطعا فيه لاحتمال ان يقال كسر الهمزة عوضا عن الياء المحذوف ودلالة عليه واما عد ام في كلمات الاستفهام فنظر الى المنقطعة سيما بعد الخبر مثل انها ابل ام شاء للقطع بان المعنى بل امي شاء والدال على هذا سوام لا غير ومن لم يعدها نظر الى انه عايد الى الهمزة وكثيرا ما يقول صاحب الكشاف ان معنى الهمزة التي تضمنتها

ام سوا الانكار او التقرير او نحو ذلك وهذا لم يذكره المصنف عند تفصيل كلمات الاستفهام
وما لهل لا يختص اي شيء منها بطلب حصول التصور او التصديق بل يعمهما فيطلب به تارة
التصور وتارة التصديق وجعله النوع الاخير لان الاختصاص ملكة وعدم الاختصاص عدم ملكة
فتأخر عن الملكة ولانه يشمل القسمين بالنسبة الى ما يختص بواحد بمنزلة المركب من المفرد وقدم في
في التفصيل حيث قال والهمزة وهل النوع الاخير نظرا الى اصالة الهمزة في باب الاستفهام وعموم
تصرفها وكثرة فائدتها واعاد التنبيه على ان مرجع طلب التصور الى تفصيل المجمل مطلقا او
بالاضافة ليتفرع عليه ان مرجع طلب التصديق ايضا الى تفصيل المجمل واشترط التامل لعدم ظهوره
في اول النظر وانما يظهر بالتامل في ان السائل يعلم قطعا ان بين الطرفين نسبة البتة بالثبوت
او الانتفاء اجمالا وليس طلب التصديق الا طلب احدهما على التعيين ولم يذكر هذا فيما سبق
بل اخره الى ههنا لانه انما ذكره جوابا عن اشكال توهم على طلب التصور بناء على ما قرر اولا من
ان الطلب مطلقا لا يصح من غير تصور اجمالا او تفصيلا ولم يقل من غير تصديق كذلك ليتوهم الاشكال
فيحتاج الى الجواب نعم لو طلب التصديق قدمه في التمثيل مع تاخره عن التصور ليلائم
في جانب التصور ذكر طرف المسند اليه وطرف المسند فان حكمه لا يكون الا بعد التصديق والاسناد
ومثل عند الشيء اما لفظا فللجملة الفعلية والاسمية واما معنى فلطلب التصديق بثبوت الشيء
على ما هو مطلب هل البسيطة وثبوت الشيء للشيء على ما هو مطلب هل المركبة وكذا الكلام في
مثالي هل وفي جعل المسند الظرف للابس كالخابية والزق تسامح لا يخفى وانما هو في الحقيقة
الكائن في الخابية او الزق ولاختصاصه اي لكون هل مقصورا على طلب التصديق
لا يصح ان يقابل بام المتصلة فيقال هل عندك عمرو ام بشر لانها لتعيين احد الامرين بمنزلة اي
وذلك لا يكون الا بعد التصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شيء والاجراء فيجب ان يكون معادلها
ام المتصلة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة
ويصح ان يقال بام المنقطعة فيقال هل عندك عمرو ام عندك بشر لانها اضراب عن حكم
وطلب لحكم اخر ولا تنافيها هل الطالبة للتصديق فان قلت شرط المتصلة ان
يليها احد المستويين والاخر الهمزة ففي مثل هل عندك عمرو ام بشر لا سبيل الى اتصال ام وان

وسوان المتصور حاصل في الذهن فطلب حصوله فيه طلب لحصول الحاصل

لكان

وان كان الواقع موقع هل هي الهمزة مثل اعندك عمرو ام بشر بل الواجب اعمرو عندك ام بشر
او اعندك عمرو ام عندك غيره والمنقطعة قد يقع بعدها المفرد اذا لم يلتبس بالمتصلة وذلك
اذا لم يكن معادل ذلك المفرد واقعا بعد الهمزة فلها مثل انها لابل ام شاء فيصح هل عندك
عمرو ام بشر على الانقطاع من غير احتياج الى اعادة الخبر اعني عندك اجيب بان ذلك
الشرط انما هو حيث يكون بعد المتصلة مفرد له معادل قبلها فيشترط ان يكون ذلك المعادل
بعد الهمزة او ما يقوم مقامها واما فيما سوى ذلك فالشرط ان يكون الواقع بعد المتصلة مفردا
وهذا موجود في هل عندك عمرو ام بشر لكن لم يصح الاتصال لدلالة هل المتصلة على حصول التصديق
وان السؤال انما هو عن تعيين احد الامرين بمنزلة اي وهل لا يصلح لذلك واما المنقطعة فشرطها
عند كونها بعد الاستفهام ان يكون الواقع بعدها جملة فلهذا اعاد الخبر وقبح هل رجل
اي ولاختصاص هل بطلب التصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من ان البناء على المنكر المحض
يكون للتخصيص والدلالة على حصول التصديق باصل الفعل وانما الكلام في الفاعل ارجل سواء امراة
او ارجل ام رجلان فيكون الاستفهام فيه لطلب تعيين الفاعل مع هل لا يصلح لذلك وكذا قبح
هل زيدا عرفت لان تقديم المفعول للتخصيص بعد التصديق بصدور الفعل عن الفاعل والسؤال
انما هو عن تعيين المفعول ولم يقبح هل زيد عرف بالاضمار على شريطة التفسير لانه لا يتعين بعده
موخرا لتعيينه للتخصيص لجواز ان يقدر قبل المفعول على ما هو الاصل من تقدم العامل فلا يكون للتخصيص
ويكون هل للتصديق غير مدافع وانما لم يمتنع هل رجل عرف وهل زيدا عرفت لاحتمال ان لا يكون
الكلام للتخصيص بل يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور اي هل عرف رجل عرف ولا يكون
التقديم في شيء ولا يستدعي حصول التصديق بفعل الفاعل وكذا زيدا يحتمل ان يكون مفعولا
لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا عنه او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص
بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع واما نحو ارجل عرف وازيدا عرفت فلم يقبح لكون
الهمزة لطلب التصور والتعيين في الفاعل والمفعول بعد التصديق باصل الفعل فليس بين التقديم
والهمزة ما يمنعه وبين هل والتقديم تدافع واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل
وسوان تقديم المسند اليه المنكر للتخصيص والمعرف المظهر لمجرد التقوي والمضمر يحتمل التخصيص

والنقوى والمفعول بالواسطه وبدونها وساير المتعلقات من الظرف والحال ونحوهما يكون
للتخصيص من غير تقييد بالغالب او مع تقييده لا بعد بل يحق ان تهتدى وبوقف مالم نذكره
ههنا من نحو هل بزيد مررت وهل في المسجد صليت وهل يوم الجمعة سرت وهل راكبا جئت
ولم يتنبه هل زيد عرف وهل انا عرفت وانت عرفت من جهة اقتضاء حصول التصديق بالفعل
لما عرفت من ان زيد عرف لا يحتمل التقديم والتخصيص وان انا عرفت وانت عرفت وهو عرف
لا يلزم ان يحمل على التقديم والتخصيص بل يحتملهما على السواء فلا يلزم في شيء من ذلك حصول التصديق
بالفعل وكون الطلب عائدا الى تعيين الفاعل لقبح استعمال هل لكن هذا لا يستلزم عدم قبحها
من جهة اخرى مثل كون هل في الاصل بمعنى قد ولا يفارق الفعل اذا وجد في الكلام
بخلاف ما اذا لم يجد مثل هل زيد عارف واما الهمزة فلا يقبح في شيء والصور لصلوحها لطلب التصور
ولا بد لهل من ان تخصص الفعل بالاستقبال لا شك ان هذا ليس الا بحسب الوضع
كالسين وسوف فذكره بلفظ لا بد ليس بذلك الحسن اذ يوهم انه مبني على كونه لطلب التصديق
فان المحتاج الى الطلب انما هو الاستقبالي منه دون الحالي وليس كذلك اذ طلب التصديق
يصح في الكل وهذا اشبه بالهمزة ثم فرع على تخصيصه المضارع بالاستقبال انه لا يصح ان يقال
هل تضرب زيدا وهو اخوك على تقدير ان يكون الضرب واقعا في الحال بقرينة الجملة الحالية الواقعة في الحال
لا الحالية في الاستقبال وبقرينة المقام حتى لا يصح ان يقال هل تشتم السلطان بخلاف اتضرب
زيدا وهو اخوك وا تشتم السلطان فانه يصح لان الهمزة لا تخص الاستقبال بل تجري الاستفهام
في الواقع في الاستقبال ويصلح للانكار عليه واياك ان تتوهم عدم الصحة مبنيا على ان الفعل
المصدر بحرف الاستقبال لا يصلح عاملا في الحال فانه غلط صريح سيدخلون جهنم داخرين
سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا ولكون هل
يريد انه في هل صفتين للزمان وتستدعيان ان يكون له بالفعل مزيد اختصاص اي تعلق وارتباط
واستدعاء لا يكون للهمزة وان كان لها ايضا نوع اختصاص من جهة ان الاستفهام بالفعل
اولى ولا مزيد بالاختصاص القصر لظهوران ليس لها بل لهل اختصاص بالفعل بمعنى القصر عليه
فضلا عن مزيد الاختصاص والصفتان احدهما كونه لطلب التصديق الذي هو الحكم بالثبوت والانتفاء

الاخرى

المضارع

والاخرى تخصيصه بالاستقبال ما يحتمل الاستقبال كالمضارع ووجه استلزام الاولى
لهذا المعنى سواء للاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات دون الذوات كما سبق ووجه استلزام
الثانية لذلك ان التخصيص بالاستقبال انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وهو الصفات دون
الذوات لان الذوات دوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال واما الصفات فهي التي فيها التجدد
والتغير والثبوت في زمان دون زمان ولا شك ان الوصفية بالفعل اليق وهو بها الصق لكونه
موضوعا للحدث الذي هو الصفة والزمان الذي شانه التغير والتجدد المناسب للثبوت والانتفاء
والعرض للمضي والحالية والاستقبال فقوله ولاستدعائه اي استدعاء هل عطف على لكون هل
واللام متعلق باستلزم ذلك اي كونه لطلب الحكم واستدعاء التخصيص وزمانا خبر كونه واظهر
خبر يكون وانما كان الفعل اظهر زمانا لكون الزمان ماخوذا في وضعه مدلولا عليه بلفظه تضمنا
غير مفارق اياه بحال بخلاف الاسم فانه لا دلالة له في نفسه على الزمان ولا تعرض له الا في بعض
المشتقات مع انه بطريق العروض لا الوضع واللزوم فان قلت بعد تعليل الاستلزام
بالامرين لا معنى لاسناده الى الامر للاشارة المشيرة اليهما فانه بمنزلة قولك لفضله استوجب
الفضل لزيد الاكرام وهو خارج عن الانتظام وانما الصواب لفضله استوجب لزيد الاكرام قلت
هو شبيه اعادة للتحليل لبعد العهد وطول الفصل الا انه اعادة بطريق الاسناد اليه فليتدبر
ولذلك اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون بعد قوله
وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من باسكم ادل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون وفهل
انتم تشكرون لان كلا منهما يفيد التجدد دون الثبات والاستمرار غايته ان في الثاني زيادة تاكيد
وجهة تقوى الحكم بتكرر الاسناد ان جعل هل انتم مبتدا خبره تشكرون ومن جهة التكرار ان جعل انتم
فاعل فعل محذوف يفسره تشكرون فيكون الكلام فعلية وكان هذا هو المختار وعليه التعويل
وكذا من قولنا افانتم شاكرون بالجملة الاسمية مع الهمزة وان كان يدل على الثبوت كما في فهل انتم
شاكرون دون التجدد كما في فهل تشكرون او فهل انتم تشكرون وذلك لما ثبت من ان
هل اشد اختصاصا وارتباطا بالفعل من الهمزة فيكون ادعى للفعل من الهمزة فيكون
ترك الفعل معه ادل على كمال العناية بثبوت ذلك الفعل حيث ترك لاجله ما هو بمنزلة مقتضى الذات

بخلاف تركه مع الهمزة فانه ليس بمنزلة ترك مقتضى الذات فلا يدل على كمال العناية بالمعدول اليه
في تلك الغاية وقوله طلب التنكير اي طلب حصوله في الخارج كما هو شان الامر لا كما هو شان الاستفهام حقيقة
في حق علام الغيوب لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يعرف النكتة في العدول
من الفعل الى الاسم وان الاصل اللائق بهل هو الفعل ما لم يعرض داع قوي الى الاسم كما ان الاصل في الفعل
للمفعول اسناده الى المفعول ثم رفع الفاعل بفعل محذوف واقع جواب سؤال عن الفاعل كما في
ليبكِ يزيد ضارع لا يحسن الا ممن يعرف النكتة في ذلك على ما مر في موضعه بخلاف ازيد منطلق فانه لو صدر
عن غير البليغ لا ينقص حسنه ذلك النقصان لان استدعاء الهمزة للفعل ليس بذلك القوي
وكانه لا عدول في ذكر الاسمية معها بل هو قريب من الجري على الاصل مع ما فيه من الخطر في ايراد
غير البليغ الاسم مع الهمزة اهون منه في ايراده مع هل وفيه ايماء الى ان الاولى مع الهمزة ايضا هو الفعل
فان قيل هب ان العدول الى الاسمية فيما اذا قصد بالاستفهام السؤال والطلب يكون
للدلالة على كمال العناية بحصول الفعل وفيما اذا قصد الانكار لزيادة التقريع والتوبيخ بان ما كان
ينبغي ان يقع على سبيل الحدوث والتجدد قد وقع على سبيل الثبوت والاستمرار فما وجه اذا كان
الاستفهام على حقيقته مثل هل زيد منطلق ثم النوع الاول من الانواع الثلاثة
لكلمات الاستفهام وهو الذي يختص بطلب حصول التصور فبيّنه بقوله وهي بطلب حصول التصور فقط
واختصاصا اي مختص بطلب حصول التصور وجمع الضمير العائد الى المذكورات باعتبار انهن
لكونها كلمات وافرده اخرى فقال ليصح منك تطبيقها لكونها جماعة وضمير يستوجب الكلام
والعائد الى الموصول محذوف اي تطبق الكلمات في الكلام على ما يستوجبه الكلام ويقتضيه
بالنظر الى الحال اي على مقتضى الحال ومن عكس فقد عكس وكذلك يقول ما الكلمة
تشير الى انها التي لطلب الحقيقة وان جعلوها قسما على حدة فهي داخلة تحت السؤال عن الجنس
فانك اذا قلت ما الانسان وكانك قلت اي جنس من اجناس الموجودات او الحقائق
او الاجسام او الحيوانات هو وكذا التي لطلب شرح الاسم فانك اذا قلت ما العضنفر
وكانك تقول ما معنى هذا اللفظ يعني اي جنس من اجناس المعاني معناه والاظهر انها ليست
قسما على حدة واما التي لطلب الوصف فانها ابهم اللغة وكثر استعمالها في الكلام كقوله عليه السلام

سيروا

سيروا لقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات
اجاب عن الوصف اي عن سؤال الوصف للتنبيه على النظر المؤدي الى ان حقيقته
ممتازة عن حقائق الممكنات لانه وصفه بكونه رب السموات والارض وما بينهما والربوبية المطلقة
تقتضي الاستغناء عن الغير بالكلية اذ لو احتاج لكان له رب آخر لاحتياجه اليه ولم يكن ربا
على الاطلاق والمستغني عن الكل لا يكون ممكنا والا لكان محتاجا الى الرب ويعود المحذور واذا
لم يكن ممكنا لم يمكن تعريفه بالذاتيات لامتناع تركيبه بل بالخواص والاوصاف استهزاء
بموسى بقوله ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون وجننه بقوله المجنون والمسألة الخفاء والجواب الكريم
مجاز ووصف للشيء بوصف صاحبه لكون رب العالمين عنده مشتركا اما لانه وان ادعى
الربوبية لم ينف عن نفسه ربوبية الله واما بناء على زعم الخصم وعلى تقدير التسليم العتو غاية الظلم
والاستكبار التسويل التزيين ونفخ الشيطان في خيشومه وسواقي الانف اي اعظم الباطل
الى دماغه وتصويره في خياله بتسلم اولئك البهائم يعني قوم فرعون له اي لفرعون اياها اي
الربوبية وادعاهم الضمير لاولئك البهائم نظرا الى المعنى الحقيقي لكونهم من ذوي العقول التي ان تعقبوه
اي عقب السحرة الى ان اوردوا عقيب قولهم آمنا برب العالمين قولهم رب موسى وهرون نفيا
لان يتوهم احد بانهم يعنون برب العالمين فرعون وان كون عطف على ان يكون في قوله
ويحتمل ان يكون فرعون الطاعن بالتخفيف الطغي وضمير جوابه وحاضريه ووجهه لفرعون وضمير
بدله لموسى هو في موقع البدل من المسئول لا الحال لكونه معرفة لانه وان جعل صفة مشبهة بمعنى
البديل فاضافته ليست الى الفاعل بل الحسن الله فمحله منصوب معطوف على نحوي وضميره
المستكن عائد الى فرعون والبارز الى جواب موسى اي جعل فرعون جواب موسى اذا جرى
على نهج حاضريه مخلصا له عن طعن الطاعنين وقيل بالعكس اي بجعل موسى فرعون المخلص والمنتهي
لجوابه مفعول ان رب العالمين هو فرعون لجهله اي جعل فرعون متعلق بطاعنيه واذا كان متعلق
بجهله والمعنى ان ذلك اول اجتماعه بموسى بعد ما غاب عنه موسى وهرب من قتل الواحد
من قومه وضمير فيه لذلك المقام والمرفوع في لم يكنه للمخلص والمنصوب لجوابه على نهج الحاضرين
او للجري للجواب على نهجهم وقيل هو ايضا للمخلص لم يكن المخلص المخلص وقيل لفرعون اي لم يكن

المخلص فرعون كما كان في طاعته نفهق في كلامه توسع وتقطع اى تحق والفهق الامتلاء كانه
ملائه فيه واللام في المبحوس للعهد اى لاحلنك واحدا ممن عرفت حالهم في سجني وكان يطرحهم في هوة
لا يرى فيها نور ولا يسمع فيها صوت الى ان يموتوا وامام فللسؤال عن الجنس
من ذوي العلم وجواب من زيد ذكرا وصاف له تفيد تشخيصه في الخارج لا ملك وبشر او جني
اعطى كل شئ خلقه اى اعطى كل نوع من الانواع صورته وشكله الذي يطابق كماله
الممكن ويجوز ان يجعل خلقه مفعولا اول بمعنى اعطى خليقته كل شئ يحتاجون اليه ويرتفقون به
قدم المفعول الثاني لانه المقصود ثم هدى ثم عرفه كيف يرتفق بما اعطى وكيف يتوصل به الى بقائه
وكماله بتر اى تنبه الصانع بايجاده لما اوجد وتقديره لما اوجد على الوجه الذي
قدروا بعده عطف على سلكت وضمير فيه للسلوك او للطريق والخريت الدليل الماهر اى الحاذق
لذلك جواب اذا وضمير كونه لذلك الصانع الموصوف ووجه لزوم الاعتراف بما ذكر ان سلوك
طريق النظر والاستدلال دون تقليد اهل الضلال واتباع العقل دون الهوى يفضي
الى العلم بكون الصانع قديما موصوفا بصفات الكمال منزها عن شوائب النقص والامكان
واحدا في ذاته كاملا في صفاته فبالضرورة يكون العبادة حقا له لا لغيره احد المتشاركين
اعتبارا بالاول والمراد احد المتشاركين او المتشاركات في امر مفهوما اضيف اليه اى
ووصف بانه يعم المتشاركين لزيادة الايضاح والبيان والا فالامر الذي يتشارك فيه شيئان
لا يكون الا يعمهما فيطلب منه اى وذلك كالنوبة في اى الشباب والخطاب في ايكم والفريقين في اى
الفريقين فان قيل لا شبهة في ان المسؤول عنه بمن غير المسؤول عنه باى وقد ذكر المصنف ان معنى
من جبرئيل ابشر هو ام ملك ام جني ومعنى ايكم يا بني الانس ام الجن قلنا ذلك ليس
من جهة ان المسؤول عنه فيهما واحد بل من جهة ان كلا من البشر والملك والجني جنس
من ذي العلم ولذا ذكر وفي اى من جهة اى خصوصية هذه الاجناس هي التي تميز احد المتشاركين
في الخطاب والحضور ولذا عرف والحاصل ان الاعتبار ثمة بالمفهومات وههنا بالذوات
وكانك قلت اعشرون ام ثلثون اشارة الى ان مميز كم الاستفهامية يكون منصوبا
مفردا اعتبارا باوسط احوال العدد فان مميز ثلثة الى عشرة مجرور مجموع وعشرين الى تسعين

اعترض عليه بالمنع من سؤال عن العارض المشخص لذي العلم

منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور مفرد ونقول كم درهمك يعني ان مميز كم كثيرا ما يحذف
بقرينة الكلام ويكون من اجناس الاشياء او المقادير او الازمنة او الامكنة او المرات او غير ذلك
مما يدخل تحت العدد باعتبار كونه اجزاء مما ذكر في الكلام او جزئيات له قال قائل منهم
كم لبثتم في قصة اصحاب الكهف بعد قوله فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا ثم بعثناهم
وقوله كم لبثتم في الارض عدد سنين في سورة المؤمنين في حق اهل النار بعد قوله ومن خفت
موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم في جهنم خالدون وقال ايهام الكفر فان الاية في مصاحف
الكوفة قال كم لبثتم والضمير لله او للمامور بسؤالهم من الملائكة وفي مصاحف اهل الحرمين والشام
قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل النار وعدد سنين مميز كم وقوله تعالى
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية سؤال تقريع والاستفهام استفهام تقرير ومن آية مميز كم
بزيادة من فانهم اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فرقا بينه وبين المنصوب
بالمفعول ولم يسمع زيادة من مع غير ما يكون كذلك فمن روى بنصب الجزء اى عمة
يكون كم استفهامية في موقع المبتدأ والخبر قد حلبت وفدعاء صفة عمة اخالة رجل افدع
اى معوج الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف او القدم وامراة فدعاء والعشار بكسر العين
جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر واما على رواية عمة
فكم خبرية اى كثير من العمات وعلى رفعها فيحتمل الاستفهامية والخبرية اى كم مرة او مرات
فيكون في موقع الظرف او كم حلبة او حلبات فيكون في موضع المصدر وعمة مبتدأ لكونها مخصصة
بالوصف اعني لك والظرف او المصدر قد تقدم على فعله والمبتدأ جميعا ومثل هذا
لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي كما تقول غدا او يوم الجمعة او ضربا شديدا
زيد ضرب او زيد ضارب واما كيف فللسؤال عن الحال اى عن كيفية الشئ وصفته التي
يكون هو عليها سواء كان في موقع الخبر مثل كيف زيد او الحال مثل كيف جئت اى اراكبا ام ماشيا
وكيف ما كان فهو ظرف بمعنى في اى حال وعلى اى صفة والنجي الحزين من نجي بالكسر حزن
كالفرح من فرح واما ويل للشجي من الخلي فجعل والجذلان الفرح فاتوا حرثكم
انى شئتم اى كيف شئتم وعلى اى وضع اردتم والاستلقاء وغيره بعد ان يكون المأتى

كما في قولك كم درهمك لان المراد المعدود من الدنانير وغيره وقوله كم درهما لك لان المميز

لان عشرا بعد رفعها يكون مجرورا فان فيه منصوبا يكون استفهامية وان جر مجرورا يكون خبرية

منصوب

موضع الحرث وهو القبل دون الدبر ونفسره بای جهة شئتم ردا لما كانت اليهود

يزعمون ان من جامع امراته من دبرها في قبلها كان الولد احول فحمل على الاستعمال الثالث

اعني من اين وهم خلاف في ان انى ح بمعنى من اين او بمعنى اين ومن محذوف وآثر عبارة يستعمل فيجعل

بمعنى من اين ليصح على القولين وقوله هذا ابتداء خبره احد الطرفين المتقدمين اعني انى او لكم

والآخر متعلق به وقول الكفار ايان يوم الدين استهزاء بالمسلمين وباعتقادهم البعث

والمعنى ايان وقوع يوم الدين لان الظرف لا يقع خبرا الا عن الحدث واعلم ان

هذه الكلمات يعني الاسماء الموضوعة للاستفهام قد يتولد منها معان غير الاستفهام

امثال ما سبق في حرفي الاستفهام وهما هل والهمزة وذلك حيث يدل القرينة على ان ليس القصد

الى حقيقة الاستفهام وعلى ان هذا المعنى هو المناسب للمقام مالي لا ارى الهدهد

قد يقال انه لا مانع من حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر وقع لي وتلبست في حال عدم رؤيتي

الهدهد امانع وحايل ام هو غايب وعليه اي على معنى الانكار والتعجب والتوبيخ

ورد قوله تعالى كيف تكفرون بالله الآية بمعنى التعجب متعلق بقوله او حال او مفعوله خصه بالذكر لكونه

العمدة ولكونه احوج الى الذكر من جهة ظهور استحالته على الله تعالى وانما المراد حاله شبيهة

بالتعجب او حقيقته على فرض الكلام ممن يصح منه التعجب كما في كثير من القرآن المقول على السنة العباد

وصح التعجب في آخر الكلام لكونه من توابع التعجب وحاصل كلامه ان مثل هذا الكلام وان فرض

كونه صادرا من البشر فمعلوم انه ليس القصد الاستفهام عن الاحوال كيف وقد تبين الحال وسوء حال العلم

بالاطوار المختلفة المذكورة وبالنظر الى الظاهر ليس استفهاما عن جميع الاحوال على ما هو مدلول

كيف بل على ماله نوع اختصاص بالكفر وسوء العلم والجهل كما اذا قلت كيف حيث كان سوالا

عما له تعلق بالمجيء من المشي والركوب لا الطول والقصر والسواد والبياض ثم اذا قيد بقوله

وكنتم امواتا الى آخره بمعنى وانتم عالمون بذلك امتنع حال الجهل ايضا وصار المعنى اي حال

يكون حال العلم بالصارف القوي للعاقل عن الكفر فلم يبق الا ان يكون للانكار بمعنى ينبغي

ان لا يكون الكفر وللتعجب بمعنى ان كل عاقل ناظر في هذه القضية يتعجب منها وللتعجب بمعنى اعجبوا

ايها السامعون وانظروا ايها الناظرون وتعجبوا من كفرهم ايحل مع هذا الصارف القوي

وللتوبيخ بمعنى اليس لكم حياء ايها الكفرة من ارتكاب هذا الامر الشنيع القبيح في نفسه

المقرون بصارف قوي من ارتكابه وما ذكره حاصل تقرير الكشاف تركه لما فيه من التطويل

وان اشتمل على زيادة تفصيل والظرف اعني في حين متعلق بمعنى النفي لا بتد وانما

جواب اذا قيل اي بادي السؤال الحاصل كون الكافرين على احدى الحالين لا من الجحود وصبر الكفر

جواب اذا قيد والضمير فيه عائد الى المصدر قيد وضمير وجوده وبعده للكفر سواء عن غيره اجراء

مجرى الاسماء دون الظروف حال تنزيل المخاطب اي المخاطب متعلق بقال والانكار

ههنا بمعنى النفي اي لا مغيث لك وقوله لكونه اي لكون هذا الكلام اي ما كان للتوبيخ والتقريع

لكونه سوالا عن مدعى كونه مغيثا اين هو بمعنى انه ليس لان مكانه ليس تؤفكون تمنعون وتصرفون

من افكه يافكه وقد عرفت مما ذكرنا من اول الباب الى ههنا طريق استعمال كلمات

الاستفهام في معانيها والصرف بمعونة القرائن عن معانيها والحمل على ما يناسب المقام

من المتولدات وقد يفسر الطريق بحملها على غير معانيها بمعونة قرائن الاحوال وباياه حوله واذا

سلكتها اي الطرق التي عرفتها فاسلكها في كمال السقط لما عرفته وفهمته لانه لا يحصر الصرف

عن معانيها وان كان من اول الامر وهذا هو البيان المقام واسبق الى الافهام

وقوعا او غير وقوع تمييز من حال نفس الفعل فلا تجزانت حال كونك سائلا عن الضرب هل وقع

ام لا ازيدا لان التقديم يستدعي العلم بوقوع الضرب من المخاطب والسوال عن الوقوع

يستدعي الشك فيه فيتناقض وكذا اانت ضربت زيدا اذا قصد به ان المسند اليه كما في الاصل

مؤخرا فقدم للاختصاص يستدعي العلم بوقوع الضرب على زيد فجعله سوالا عن وقوع الضرب

تناقض بلا وضا اذا لم ينو التقديم وجعلت انت من اول الامر مبتدا وحملت الكلام على التقوي

دون التخصيص فانه يجوز ولم يعتبر هذا الشرط في المفعول وان كان يحتمل ان يكون التقديم

لا للحصر والاختصاص لانه قليل جدا لم يعتبره المصنف اصلا بخلاف المسند اليه فان كونه مبتدا

من اول الامر غير مفيد للتخصيص مساو لاعتبار التقديم بل ربما يكون ارجح بحكم الاصل وكذا لا يجوز

ان تقول ازيدا ضربت ام لا واانت ضربت زيدا ام لا سواء جعلت ام لا بمعنى ام لم تضرب

احدا ولم تضرب احدا او بمعنى لم تضرب زيدا ولم تضرب انت لان ام سوال عن تعيين احد المتساويين

واما عالمين منصوب بدل من خبر ان يكونوا اعني على احدى الحالين

والمفسر العلامة الشيرازي

وللتوبيخ

فاذا وليها نفي الفعل كان مقابلها اثبات الفعل كنفي ما كان لا لخصوص المفعولية او الفاعلية
على ما يعطيه التقديم وانما قال لم يرض دون لم يجوز لانه يحتمل احتمالا بعيدا ان يقال معناه
ام لا زيدا ضربت بل غيره وام لا انت ضربت بل غيرك فيكون التردد في التعيين لكنه بعيد عن
الفهم سخيف في الاستعمال وان اردت بالاستفهام التقرير لما ذكر في حقيقة الاستفهام
السؤال عن الفعل وعن الفاعل وعن المفعول والوقت بينهما في صورة التركيب وما يصح وما لا يصح
جاز كل اجزاء ذلك فيما هو بمنزلة الاصل من فروع الاستفهام وكالحقيقة في كثرة الاستعمال
وهما التقرير والانكار والتقرير عندهم يقال بمعنى التحقيق والتثبيت وبمعنى الحمل على الاقرار والالجاء
اليه وهذا هو الشائع فيما بينهم والاول هو المراد ههنا بدليل قوله حال التقرير بالفعل دون ان يقول
التقرير بالفعل وامر بقياس التقرير على مثال الاثبات ونسج الانكار على منوال النفي وقوله فاضح
امر كحذو النعل بالنعل عدا ما يصلح لتمييز معنى القياس واورد لتقرير الفعل مثالين نسيتها
على جريانه في الماضي والمضارع ولانكار الفعل مثالين احدهما ظاهر صريح وهو اضربت زيدا
والآخر خفي مكني وهو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما وتدعي انه ضرب احدهما فانك
اذا انكرت ما اعتقده المخاطب محلا للفعل لزم انكار الفعل ضرورة ان الفعل لا يوجد بدون
محل وباقي المحال منتفية في اعتقاد المخاطب فاذا نفيت هذا المحل ايضا كان ذلك نفيا للازم وهو دليل
على نفي الملزوم وبرهان عليه ونظيره في التنزيل قل آلذكرين حرم ام الانثيين لو وجد التحريم
لكان اما هذا واما ذاك وكلاهما منتف والمعنى انكار ان يحرم الله من جنس الغنم ضانها
ومعزها شيئا من نوعي ذكورها واناثها ولا مما تحمل اناث الجنسين وكذا في جنس الابل والبقر
وذلك انهم كانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها تارة واولادها كيف ما كانت ذكورا
او اناثا او مختلطة تارة اخرى وكانوا يقولون قد حرمها الله واورد امثلة تقرير الفاعل
قوله تعالى أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم ولم يرد لا يليق الا على ان التقرير فيه بمعنى الحمل
على الاقرار قال لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون ان يقر بان كسر الاصنام
قد كان ولكن ان يقر بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أأنت فعلت
هذا بآلهتنا وقال بل فعله كبيرهم ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل

وما يقع

هذا اعتراض على صاحب الايضاح

وما يقع في بعض النسخ من التمثيل بقوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله
يقوي هذا لظهور ان التقرير فيه بمعنى الحمل على الاقرار لا بمعنى التثبيت فان قيل لا دلالة في السياق
على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى تحمل الهمزة على التقرير دون
حقيقة الاستفهام قلنا يدل عليه ما خاطبهم بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا
مدبرين وانه لما صار فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم
ونظائره للاستدلال من ذمه للاصنام على انه الكاسر لها وذكر في تفسير قوله تعالى فراغ عليهم
ضربا باليمين فاقبلوا اليه يزفون ان البعض منهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاقبلوا اليه
يسرعون ليكفوه أغير الله اتخذ وليا أغير الله تدعون بتقديم المفعول والايلاء الهمزة الانكار
ظاهر فيهما والمعنى على انكار ان يتخذ غير الله وليا لا على انكار اتخاذ الولي وكذا المعنى اتخصون
آلهتكم بالدعوة اذا اصابكم ضر ام لا بل تخصون الله بالدعاء دون آلهتكم فيكشف ما تدعون اليه الكشف
واما في قوله تعالى أبشرا منا واحدا نتبعه فتقديم المفعول ليس بظاهر لانه من باب الاضمار على شريطة
التفسير فيحتمل ان يقدر الفعل المحذوف مقدما على المفعول وان يقدر مؤخرا عنه ولذا قال
وفيه ايضا ولم ينظمه في سلك الآيتين المذكورتين ووجه ان سياق الكلام يدل على انهم لم ينكروا
مطلق الاتباع وانما انكروا ان يتبعوا بشرا مثلهم في الجنس وطلبوا ان يكون من جنس آخر وهم الملائكة
وقالوا منا لانه اذا كان منهم كانت المماثلة اقوى وقالوا واحدا انكارا لان يتبع الامة رجلا
واحدا او ارادوا واحدا من افنائهم ليس باشرفهم وافضلهم فوجب ان يقدر الفعل بعد المنصوب
ليكون ما يلي الهمزة هو المفعول فيعود الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل نفسه
فقد ذكرنا لم يكن الانكار في الامثلة التي جعلها للانكار بمعنى واحد بل في البعض بمعنى ما كان ينبغي
ان يقع ما وقع في الماضي او لا ينبغي ان يقع ما يقع في المستقبل وفي البعض بمعنى لم يكن ذلك
في الماضي او لا يكون ذلك في الحال او الاستقبال حاول التنبيه عليه وعلى ما بينهما من التفاوت
فمعنى اعصيت لم عصيت وما كان ينبغي ان يكون العصيان الذي كان ومعنى اتعصي لم تعصي
ولا ينبغي ان يكون منك العصيان ومعنى افأصفاكم ربكم بالبنين واصطفى البنات على البنين
لم يقع ذلك الاصفاء والاصطفاء وذلك انهم قالوا الملائكة بنات الله

وقال اخصكم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بافضل الاولاد وهم البنون واتخذ لنفسه دونهم
وهي البنات لم يكن ذلك ولم يصطف البنات ولا ينبغي له ذلك ومعنى انلزمكموها اكرهكم
على قبول البينة ولا نقسركم على الاهتداء بها وانتم كارهون لها ولا تختارونها فجي بضميرين المفعولين
متصلين وفي مثله يجوز انفصال الثاني مثل انلزمكم اياها واياكان يريد قد سبق
في بحث تقديم المسند ان مثل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف يكون تارة للتقوى بان يعتبر
الضمير من اول الامر مبتداء وتارة للتخصيص بان يعتبر في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي
قدم للاختصاص وان المظهر المعرف مثل زيد عرف للتقوى لا غير والمنكر مثل رجل عرف للتخصيص
لا غير فاشار هنا الى انه ينبغي ان يكون حاضرا لديك عند ادخال الهمزة للاستفهام او للتقرير
او للانكار حتى تحمل كلام التراكيب على ما يليق به من التقوى او التخصيص قطعا او احتمالا
فحمل ارجل ضرب على انكار كونه الفاعل لا على انكار الفعل البتة وانت ضربت بانه على انكار
فاعلية زيد وبانه على انكار الفعل بحسب قرينة المقام وازيد ضرب على انكار الفعل البتة
دون انكار الفاعلية وتسليم الفعل لما سبق ان المظهر المعرف يحمل على الابتداء البتة دون
التقديم ثم هنا يعترض على قوله ولا يحمل نحو قوله تعالى آالله اذن لكم على التقديم بناء على ان
ليس القصد الى التخصيص وارادة ان الاذن يكرم الله لا من غيره ولكن يحمله على الابتداء مثلا
واول الامر والمراد تقوية حكم الانكار فانه يوهم ان مثله يحمل التقديم والقصد الى التخصيص اذا
كان مناسبا للمقام وقد سبق انه ليس كذلك والجواب ان المذكور فيما سبق
هو ان زيد عرف ورجل عرف ليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل
هو المعرف حمله على وجه تقوى الحكم وهو المنكر حمله على وجه التخصيص وانه ليس لقولنا زيد عرف غير
احتمال الابتداء اللهم الا بذلك الوجه البعيد وهو ان يقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه بدل
كما في واسروا النجوى الذين ظلموا قدم للتخصيص فلا يرتكب عند المعرف لكونه على شرط المبتدا
فذكر هنا ان لك الاحتمال لا يرتكب في الآية لمانع آخر هو عدم مناسبة المقام او يقول
مراده ان على تقدير صحة اعتبار التقديم وافادة الاختصاص في المظهر المعرف ايضا على ما يراه
الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف على ما صرح به في مواضع فلا سبيل اليه في هذه الآية

لان المعنى

لان المعنى على نفي الاذن من الله تعالى لا على تسليم ثبوت الاذن وانكار ان يكون الفاعل
سوى الله تعالى فتعين حمله على الابتداء وافادة التقوى على رأيهما ايضا فيكون ذلك ردا على
صاحب الكشاف حيث عد الآية من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى المفعول
الهمزة لا الى الفعل مرادا منه تقوية حكم الانكار حال من ضمير حمله والضمير في قوله وفيه
اشارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام يفيد التقوى كان لتأكيد الانكار لا انكار
التأكيد كما انه اذا دخل على ما يفيد الاختصاص مثل اغير الله اتخذ وليا كان لاختصاص النفي
لا لنفي الاختصاص كالنفي بعينه على ما سبق من ان مثل ما هم بمؤمنين لتأكيد النفي وما انا قلت
وما زيدا ضربت لاختصاص النفي فقول الابيوردي لا انت تعجبنا يا نجد بعدهم
ولا لنا بالحمى عيش كما كانا لما لم يناسبه الاختصاص كان لتأكيد النفي فان قلت
هذا يستقيم في مثل التقرير والانكار فما وجهه في حقيقة الاستفهام كما اذا قيل انت ضربت زيدا
وايد قام عند نية الابتداء دون التقديم بل ما وجه كثرة التأكيد بعد حرف الاستفهام مثل
أئنك لانت يوسف قلت هو جار على الاصل من كون الاستفهام عائدا الى التحقيق
والتأكيد حتى ان اصل الحكم كانه معلوم وانما السؤال عن تأكيده وتقريره بحيث الغاية من التأكد والتقرير
وانظر في هذا السلك سلك قوله تعالى آالله اذن لكم في الحمل على الابتداء للتقوى
دون التقديم للاختصاص فجعل المصنف في الايات الثلث واشارتها الى ان الانكار على اصل الحكم
دون فاعليه الفاعل مع تقرر الحكم من فاعل اخر لكون التقديم للاختصاص على ما ذهب اليه الاكثرون
وهذا كما ذكر في الآيات ان قوله تعالى لا يخلقون شيئا وهم يخلقون وهو يتولى الصالحين
فهم يوزعون وهم قد صرح بانه للتقوى دون التخصيص وهذا ظاهر في افانت تكره الناس
افانت تسمع الصم اذ المعنى على انكار صدور الفعل عن المخاطب لا على انكار ان يكون هو الفاعل
واثبات ان الفعل متقرر وفاعله غيرك واما في اهم يقسمون فالظاهر اعتبار التقديم وقصد التخصيص
ردا لاعتراضهم وتحكمهم بقولهم لولا انزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وان يكونوا
هم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله ولهذا اعقب بقوله نحن قسمنا والحق
ان امثال هذا مفوضة الى قرينة الحال واقتضاء المقام وهي تختلف باختلاف الطباع

اذ ليس المراد تخصيص انكار الاكراه على الايمان بالمخاطب وهو الرسول دون غيره لان الاكراه المنكر بغير الرسول وغيره سواء

والمقام فمن ادعى احد الطرفين بمقتضى ذوقه وموجب فهمه فليس بحجة على من ادعى الطرف
الاخر كذلك ولا منع احدهما على الاخر بضاير ما لم يظهر جهة امتناع هنالك واما مجرد انا
لا نم ان المعنى على هذا ولم لا يجوز ان يكون على ذاك مثل ان يقال لا نم ان الايات الثلث على التقوى
دون الاختصاص او بالعكس فخارج عن قانون هذا الفن واعانه في البرهانيات
واذا عرفت ان هذه الكلمات للاستفهام فقد وعد في بحث تقديم المسند انه يقرر في قانون
الطلب وجه تضمن الاستفهام صدر الكلام فهذا تقريره وحاصله انه طلب والطلب لا يكون
الا لما به فرط اهتمام وكل ما به فرط اهتمام يجب تقديمه في الكلام ولا يرد عليه ان الاخبار
ايضا لا يكون الا بما به فرط اهتمام لان الانسان كثيرا ما يخبر عما لا يعنيه لكن يرد ان كلا من
الامر والنهي طلب وتقديم معمولاته عليه جايز مثل زيدا اضرب وعمرا لا تضرب لا يقال
النهي طلب الانتفاء وهو دليل عدم الاهتمام لانا نقول فيكون اهتمام بالانتفاء
والترك وكف النفس عن المطلوب ويمكن ان يقال المراد انه طلب لحصول في الذهن واشتغال
الذهن باجزائه وخلاصة حقيقته وللانتقاش بصورته وهذا لا يكون الا لما به غاية الاهتمام
بخلاف طلب الحصول في الخارج فانه قد لا يكون بهذه المثابة لا يقال المطلوب
لزوم تقديم الطلب بل ما به الطلب كادوات الاستفهام واللازم من الدليل لزوم تقديم
المطلوب لانا نقول المطلوب بالطلب والطلب بالاداة وبهذا يتم المطلوب
فقوله لا يعجبك امر غايب عن التعجب فاعله لزوم كلمات وهو مصدر مضاف الى الفاعل مفعوله
صدر الكلام فان قيل ليس الاستفهام لازم صدر الكلام بل ملزومه فالوجه ان يروى
صدر الكلام بالرفع ويجعل المصدر مضافا الى المفعول قلنا اراد باللزوم اللصوق
وعدم المفارقة بمعنى انها لا يوجد بدون صدر الكلام وقد يقال في صداق الاستفهام انه
نوع من الكلام وكل ما هو نوع من الكلام فله صدر الكلام ليعلم اول الامر انه ذلك النوع ورد
بانه ما من كلام الا وهو نوع من الكلام ووجوب التقديم عطف على لزوم وخص كيف
واين ومتى بالذكر مع دخولها فيما سبق من كلمات الاستفهام لانها ظروف اي على اي حال
وفي اي مكان وفي اي زمان ولا محالة لها متعلق كساير الظروف مثل حصل ويحصل فربما

نوهم ان وجوب تقديم هذه الكلمات انما يكون بالنسبة الى جملها حتى يكون التقدير كيف حصل
لا حصل كيف ولا يجب التقديم على المبتدا الذي وقعت هذه الجمل خبرا له فازال هذا الوهم
وصرح بوجوب تقديمها على المبتدا لما انها في الظاهر الفاظ مفردة هي الاخبار للمبتدا
وسكت عن لتى وايان لانهما في معناهما وحكمهما حكمهما واما ما في الاسماء مثل ما ومن واي
وكم فمفردات محضة يعلم وجوب تقديمها من لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام من غير اشتباه
واحتياج الى تنبيه لانها اعم من حروف الاستفهام ومما يتضمن معناها كاسماء الاستفهام سواء
في ذلك كونها مبتدآت مثل ما عندك ومن في الدار وايهم يأتيني وكم درهما في الكيس او اخبارا
مثل ما هذا ومن ابوك واي رجل اخوك وكم درهما مالك ام محلها عند كون المرفوع بعدها
معرفة اخبارا او مفاعيل مثل ما تصنع ومن تضرب وايهم تكرم وكم تأخذ ومثل عم تسألون
وبم شؤ الانسان وفي ايهما ترغب وعلى كم تصول وعلى هذا القياس فان قيل
اليس يبطل صدارتها بدخول الجار عليها قلنا لا اذ المعنى الذي له الصدارة تقدم قبل
الجار اي اعن هذا تسأل ام ذاك وقس عليه وكذا اذا اضيف اليها اسم مثل غلام من تضرب
وذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور واما ما يروى في كلام بعض الثقات من نحو يكون
ماذا وتصنع ماذا وفعل ماذا فالوجه ان يكون ماذا متعلقا بمحذوف مدلول عليه بما تقدم
اي ماذا يكون على طريق التفسير بعد الابهام

الباب الثالث

في الامر قد سبق ان الامر طلب مخصوص معلوم لمن لم يمارس الحدود وطرق الاكتساب فيكون
ضروريا فالآن نذكر ان ما يستعمل لتاديته هذا المعنى في لغة العرب اي شيء هو وان لفظ
ام ر للتي معنى وضع وان الالفاظ المستعملة في الامر حقيقة في طلب الاستعلاء فقط
وانها للايجاب والوجوب قد يلزمه وقد لا يلزمه وان ما سوى ذلك يتولد منها بمعونة القرائن
فقوله سبق الكلام في ضبط الصيغ في علم الصرف اشارة الى ما قال فيه اعلم ان طريق استنتاق
الامر ان تحذف من المضارع الزايد في اوله وتبتدئ بالثاني ان كان متحركا والا فان كنت
في باب افعل رددت الهمزة الساقطة والا اجتلبت همزة وصل مضمومة في باب يفعل مضموم العين
مكسورة فيما عداه ثم تحذف الآخر ان كان معتلا او تسكنه ان لم يكن والا مشددا

وبحركة في المشدد باي حركة ثبت اذا كان ما قبله مضموما والا فبغير الضم وقوله وعدم اسماء
ذكرت في علم النحو اشارة الى ما عد في اسماء الافعال من نحو رويد وهلم وهات وذونك وعندك
وحذرك وحيهل وبله وعليك الامر وبه وصه ومه وهيت وهلم وهل وهيك وهيا و وقدك
وقطك واليك وامين وما كان على فعال امرا نحو حذار ونزاك ونزال وكانه مال الى
مذهب غير سيبويه والا فهو عنده من الصيغ المضبوطة لكونه عنده قياسا في جميع الثلاثيات
المجردة وقوله للامر اي لفظ ام ر في لغة العرب عبارة عن استعمال الفعل المقرون باللام
الجازمة والصيغ المخصوصة والاسماء المعدودة على سبيل الاستعلاء اي طلب العلو
وعد نفسه عاليا سواء كان له العلو حقيقة كما في امر الاعلى للادنى او لا كما في امر الادنى
للاعلى ولهذا ينسب الى سوء الادب لان في ذلك معناه الحقيقي المصدري بحسب اللغة لانه
اذا استعمل في ذلك يقال امر فهو آمر واما بحسب عرف النحاة فللامر حقيقة في المقرون
باللام والصيغ المخصوصة وبحسب عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء
واما ان هذه الصور اي لينزل وانزل ونزال وصه والالفاظ التي قبلها
يعني جميع الافعال المقرونة باللام والصيغ المخصوصة والاسماء المعدودة اختلف في بعضها
انه قياسي او سماعي كنزال والمتفق في بعضها انه سماعي كصه هل هي موضوعة في اللغة
بوضع شخصي كالاسماء المعدودة او نوعي كالبواقي لغرض الاستعمال على سبيل الاستعلاء ام لا فيه خلاف فقيل نعم هو للطلب على سبيل الاستعلاء
وقيل للوجوب خاصة وقيل للندب خاصة وقيل لهما بالاشتراك اللفظي وقيل لهما
وللاباحة بالاشتراك اللفظي وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وسوا الاذن والمطلق الاول
وسوا انها موضوعة للاستعمال على سبيل الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم فقد ذكر
ان ذلك من اقوى امارات الحقيقة ثم ايده بوجه آخر ليس في افادة الظن كالاول الا انه
يقويه وسوا طباق ائمة اللغة على اضافة هذه اللام وهذه الصيغ الى الامر بقولهم لام
الامر وصيغ الامر دون غيره من المعاني التي تستعمل فيها اللام والصيغ بان يقولوا صيغ الاباحة
او الدعاء او الالتماس او الندب او نحو ذلك او لامها ووجه التايبد ان الاصل والشايع
في مثل هذه الاضافة سوا الاضافة الى ما سوا المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط

وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة وغير ذلك والامر وان احتمل
ان يكون المراد به هيهنا المعنى العرفي النحوي والاضافة بيانية كمثال الماضي والمستقبل
لكنه بحسب اللغة حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء وهذا القدر كاف في التاييد وبه
يندفع نظر صاحب الايضاح لان الظاهر ان وجه ما ذكرنا من كون الامر على معناه العرفي فقوله
هل هي موضوعة جملة استفهامية وقعت خبر ان وان مع الاسم والخبر مبتدا خبره الجملة
الواقعة جواب اما اي فلا ظاهر كونها موضوعة لذلك والعايد محذوف اي فيه وقوله لان اتبع امره وخبره في تقدير المعرد
وتوقف ما سواه عطف على تبادر الفهم والضمير للاول بمعنى استعمال الصيغ على سبيل الاستعلاء
وعلى اعتبار متعلق بتوقف والدعاء سوا الطلب على سبيل التضرع مثل اللهم اغفر لي
والالتماس الطلب على طريق التساوي كقولك لصاحبك اعطني الكتاب والندب الطلب
على قصد كون الفعل افضل من الترك والترك جايزا في الجملة مثل فكاتبوهم والاباحة على قصد
تساوي الفعل والترك مثل واذا حللتم فاصطادوا والتهديد الطلب على قصد التخويف
وتسخط الاتيان بالمامور به مثل اعملوا ما شئتم وتحقيق معنى الحقيقة ليس اليه كبير حاجة والمجاز
ولا شبهة قد ذهب الكثير من العلماء الى ان الطلب على سبيل الاستعلاء
يعم الايجاب والندب وان القول بكون الامر حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء معناه
انه للقدر المشترك بين الوجوب والندب والمصنف يدعي انه لا شبهة في ان ذلك يستدعي
من الامر الايجاب الا انه لا يقتضي الوجوب على المامور ما لم يكن الآمر عاليا اذ قد سبق
ان الاستعلاء اعم من العلو وهذا مذهب غريب ان حقيقة الامر الايجاب لكن مع الوجوب
تفصيل فقوله لا شبهة في ان طلب المتصور اشارة الى ما سبق من انك تطلب بالامر ان
يحصل في الخارج ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك وقوله على سبيل الاستعلاء اشارة
الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث الايجاب وقوله ايجاب الاتيان
اي بالمتصور وقوله على المطلوب منه اي على من طلب منه المتصور وقوله بحسب جهات متعلق
بوجوب الفعل ومعناه انه يجب بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف يعني
ان كان الايجاب من الشارع فيجب شرعا او من العقل فعقلا او من العرف فعرفا وقوله

اى وان لم يكن للاستعلاء ومن سواء على رتبة لم يستتبع اجابة وجوب الفعل وقوله فاذا
صادفت هذه اى صيغ الامر اصل الاستعمال وهو الطلب على سبيل الاستعلاء بالشرط
المذكور وهو كون الاستعلاء من سواء على رتبة افادت الوجوب والا اى وان
لم يصادف اصل الاستعمال الشرط بان لا يكون مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء
من العالى لم تفد غير مجرد الطلب من غير ايجاب ووجوب وقوله ان استعملت بان تولدها
ما ناسب المقام وفى الكلام دلالة على ان امر الاباحة ايضا لطلب الفعل كامر الايجاب
والندب لا ان يكون لطلب الفعل او الترك على التساوى بحيث لا يبقى فرق بين امر الاباحة
ونهى الاباحة بان كان الترك محظورا فورد النهى للرخصة فى الترك والى هذا نظر من قال
ان امر الاباحة كالجنس للايجاب والندب بمعنى انه ليس معناه المجرد طلب الفعل
من غير دلالة على زيادة كمنع الترك او مرجوحيته واما ذلك بقرينة من خارج
الباب الرابع فى النهى وهو طلب انتفاء الفعل المتصور فى الخارج
او طلب كف النفس عنه وقولهم حذوت حذوه بمعنى اتبعت اثره وسرت على طريقته
عبارة شايعة فيما بينهم ومعنى صحيح ظاهر ومنه زيد محذو به حذو عمرو والنهى محذو به
حذو الامر الا انه عند التطبيق بالاصل مشكل لان حذوت فى هذا المعنى متعد بنفسه
حذوت النعل بالنعل اى قسته به فالقياس ان يقال النهى محذو بالامر فكانه نزل
منزلة اللازم ثم عدى بالباء وانتصب حذو الامر على المصدر والوجه بعد غير ظاهر
بالشرط المذكور اى كون الاستعلاء من سواء على رتبة فان قلت ليس هذا طريق
الامر بل الاستعلاء فيه اعم من ان يكون مع العلو اولا وانما العلو شرط لافادته الوجوب
وكذا النهى قلت ما ذكرت هو حقيق استعمال الامر ونحن ان يكون هذا اعنى
العلو اصل استعماله بمعنى الغالب الراجح فيصح الكلام فان قلت اى حاجة الى قوله
لا على سبيل الاستعلاء بعد قوله والا بمعنى وان لم يصادف استعماله على سبيل الاستعلاء
بالشرط المذكور وكيف احتيج اليه فى الالتماس دون الدعاء قلت انتفاء الاستعلاء
بالشرط المذكور اعم من ان يكون بانتفاء الاستعلاء اصلا او بانتفاء العلو مع بقاء الاستعلاء

فلاجرم

فلاجرم احتاج الى التعرض لانتفاء الاستعلاء ليتحقق الالتماس والدعاء اما ان لفظ
المبتهل اغنى عن ذكره والامر والنهى حقهما الفور اى وجوب الفعل والترك
عقيب ورود الامر والنهى او التراخى اى جواز التاخير مفوض الى القرائن وهذا
مذهب بعض الاصوليين وامثال هذه ظنيات يكتفى فيها بالاقناعيات والتنبيهات
والاخذ بالاولى والاخلق والاظهر فى الفهم والاسبق والانسب بالمشاركات والالتق
ولا خلاف فى ان الاستفهام والنداء على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما للطلب
مع اشتراط امكان المطلوب والامر والنهى يشاركانهما فى ذلك فكذا فى الفور وهذا
هو المراد بقوله والنظر الى حال ما يطلب باخوى الامر والنهى منبه على ان حقهما الفور
صالح للتنبيه ثم اورد منبهين آخرين ويرد على الكل ان الكلام فى مطلق الامر والنهى
وهذا مع القرائن فقوله والتراخى مبتدا خبره يوقف من التوقيف وقوله الى ان المولى
متعلق بتبادر الفهم وقوله دون تقديره فى موقع الحال من الفهم او من مجرورا الى اى تبادر
الفهم الى التغيير متجاوزا التقدير والفاعل المحذوف للمصدرين اعنى تقدير وارادة
هو المولى وارادة عطف على الجمع اى تبادر الفهم الى ان المولى غير الامر الا الى انه قدر
الجمع بين القيام والاضطجاع فى الطلب لكن لا بمعنى انه يستحيل مع ارادة تراخى القيام
واياك ان تجعل ارادة عطفا على تقدير وقوله ذمة مفعول استحسان والضمير للعبد
واما الكلام اشارة الى خلاف اخرى فى الامر والنهى وهى انهما للمرة
او التكرار والجمهور على انه لا دلالة لمطلقهما على شىء من الامرين واختار المصنف التفصيل
اخذا بالاشبه وتفصيل المذاهب فى المسائل وتقرير الادلة والاجوبة مذكورة
فى كتب الاصول لا سيما مختصر ابن الحاجب فلا نطول بذكرها وقوله والا نطلب اعراض
من المعطوف عليه والمعطوف اعنى قولك فى الامر وقولك فى النهى وقوله فلا شبهة
جزاء الشرط اعنى واركان الطلب وقوله كما نبهت عليه فى صدر القانون يعنى بقوله
ان الطلب يستدعى فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب تعين ان يكون حصول المطلوب الذى يستدعيه

الممتثل للفرع

اى لا على سبيل الاستعلاء

في المستقبل وهذا معنى توجهه الى الاستقبال وضمير وقوعه للحاصل وضمير صيرورته للاستقبال
والمراد بقبل صيرورته حاصلا هو زمان الحال لان زمان الحال هو قبل صيرورة المستقبل حاصلا
والمعنى لا وجود للشيء في الاستقبال عند زمان الحال فلا يكون الوجود المطلوب في الاستقبال
حاصلا وقت الطلب فلا يلزم في قولك للمتحرك تحرك طلب الحاصل واعلم ان
هذه الانواع الاربعة التمني والاستفهام والامر والنهي تشترك في الاغناء عن تقدير الشرط
بعدها اي في انها تصلح قراين على ذلك وقرر ابن الحاجب بان هذه الاربعة فيها معنى الطلب
والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مستتبع عن ذلك
الطلب في الخارج فان العلة الغائية وان كانت ماهيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل
لكنها بوجودها معلولة لها وهذا يقال ان الغاية تتقدم في الذهن وتتاخر في الخارج ولما
كان في ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مستتبعا للطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب
ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف
الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم
السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء واما الاخبار فلا يلزم ان يكون
لتحصيل امر عنه وانما هو لافادة علم المخاطب بمضمونه او بانك عالم به فلذلك لم يقع
الجزم في جواب النفي واما العرض اعتراض بين الامثلة لدفع الاعتراض بالمحالة
فقد جعلوا انجزام المضارع في جواب الاشياء الخمسة التي جعلنها العرض وان اقتصرت
على الاربعة التي سواه وقوله على حدة اي على انفراد مصدر وحد يحد اصلها وحدة
قال الله تعالى حكاية عن زكريا واني خفت الموالي من وراءي وكانت امراتي عاقرا فهب لي
من لدنك وليا يرثني اشارة الى ان الامر الذي يقدر بعده الشرط لا يجب ان يكون على حقيقته
بل لو كان للدعاء او غيره لجاز ايضا والى انه انما يقدر الشرط ويجزم المضارع
اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فيبقى المضارع على رفعه حالا مثل فذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا مثل اكرم رجلا يحبك او استينافا مثل قم يدعوك فقوله
يرثني في قراءة ابي عمرو والكسائي مجزوم على جواب الامر وفي قراءة الباقين مرفوع

فافهم

فالجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والمصنف على الاستيناف اذ يلزم من الحمل
على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا كذلك لان الموهوب هو يحيى ولم
يرثه بل هلك قبله فان قيل الاستيناف اخبار جازم بانه يرثه وهو كذب والخطب
في لزوم كون النبي مستجاب الدعوة اهون من كذبه قلنا ليس هو في الحقيقة باخبار
وانما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال ليرثني غاية الامر انه لا يترتب على طلبه
ما كان غرضا له وكم مثله للانبياء وورث يتعدى بمن مثل يرث من آل يعقوب
وبنفسه الى مفعول مثل يرثني والى مفعولين مثل ورثه ماله والمراد هنا بارثه
منه العلم والشريعة وقيل ارث الحبورة ومن آل يعقوب الملك وقال تعالى
اشارة الى مثال آخر من التنزيل لانجزام جواب الامر اشعارا الى ان الامر لا يجب
ان يكون مضمونه بحيث يستقل بالسببية بل يكفي ان يكون له دخل في ذلك وافضاء
اليه في الجملة ولو بوسايط فان التقدير ان تقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا
الصلوة وينفقوا ومجرد الامر بالشيء لا يستقل سببا في حصوله الا انه لما شرف
العباد بالاضافة والوصف بالايمان زادهم شرفا بالاخبار عنهم بكونهم بحيث يكفيهم
في الامتثال مجرد الامر ولذهول البعض عن هذا المعنى جعلوا يقيموا مجزوما باضمار
اللام الجازمة اي قل لهم قولي لك ليقيموا بطريق امر الغايب بعبارة ملوحة اقيموا
ورده المصنف بان اضمار الجازم في الافعال كما في قول الشاعر
محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا نظير اضمار الجار
في الاسماء كما في قول روبة خير جواب كيف اصبحت اي بخير لكون الجزم فيها بمنزلة الجر
في الاسماء وقد اطبقوا على ان اضمار الجار ضعيف فانظر اضمار الجازم ما ذكرنا
من كونه في جواب الامر وتقدير الشرط لما ذكر تقدير الشرط بعد الابواب
الابواب الاربعة اراد تعميم الحكم وانه جايز في غيرها ايضا لكثيرا للفايدة وتانيسا
بتقديره وان كان فيه كثرة حذف بالنسبة الى حذف اللام الجازمة ثم حكم بكثرته
في بليغ كلام وافصحه ثم اشار الى تعميم التقدير بحيث انه في الكلام الاخر من الشرطية اعني الجزاء

الذي هو العمدة في الكلام والمقصود بالإفادة وقدم المبتدأ في فلم تقولوهم لتصير الجملة
اسمية فحسن الفاء زيادة حسن ولم يجعل فالله هو الولي مرتبا على ام اتخذوا من دون الله
اولياء مع انه انكار توبيخي بمعنى لا ينبغي ان يتخذ دون الله اولياء كما يقال لا ينبغي ان يعبد
غير الله فالله هو المستحق للعبادة لان الانكار وان كان راجعا الى معنى النفي فليس كل ما هو في
معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء فالذوق الصحيح شاهد صدق على حسن قولنا لا تتخذوا من دون
الله وليا فالله هو الولي دون قولنا اتتخذ من دونه فهو الولي وحده وانما حسن معه الواو
الحالية كما في قولك اتضرب زيدا وهو اخوك دون فهو ومن امثلة حذف الشرط في القرآن
ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي ان لم تتيسر لكم العبادة في ارض فخصوني بالعبادة
في ارض سواها ومنها ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله اي
لو كان معه اله اذن لذهب ومنها فاياي فارهبون اي ان كنتم ترهبون شيئا فاياي
ارهبوا لا ترهبوا سواي وقوله وكذا تقدير الجزاء ههنا اي باطل قرائن الاحوال فقوله
واستكبرتم عطف على فآمن وهو على شهد والمعنى ان كان القرآن من عند الله وكفرتم
الستم ظالمين بمعنى كنتم ظالمين قطعا لان الاستفهام لانكار النفي والدليل على حذفه
النفي ومن امثلة تقدير الجزاء ولو ترى اذ وقفوا ولو ترى اذ الظالمون ولو يرى الذين
ظلموا اذ يرون العذاب ان القوة لله جميعا الى غير ذلك

الباب الخامس

في النداء مباحث النداء منها ما لا تعلق له بعلم المعاني كبحث اعراب المنادى وبنائه
وترخيمه وامثال ذلك ومنها ما له تعلق به كتعيين حروفه وتفصيل الكلام في معانيها
الاصلية والمعدول بها عن الاصل لنكت ونحو ذلك مما يتعلق بتطبيق الكلام لمقتضى الحال
وقد تعرض في علم النحو للقسمين جميعا لكنا نخص ههنا الثاني بالذكر لانه الذي يتعلق بنظر
علم المعاني كانه قال بعض مباحث النداء التي يناسب ان يعرض لها في علم المعاني
قد تعرض لها في علم النحو فلا نتكلم فيه وانما نتكلم في البعض الذي لم يتعرض له
لعدم تعلقه بنظر النحوي بخلاف البعض الاول اما تعيين الحروف من جهة نصبها الاسماء فلا بد
من ذكرها في بيان العامل واما تفصيل معانيها فلما جرت به عادة النحويين لبيان معاني حروف الجر

والحروف

والحروف المشبهة وغيرهما ومعاني الافعال الناقصة وافعال المقاربة وغيرهما على
طريق تكميل الصناعة وتكثير الافادة مع اعترافهم بان ذلك وظيفة لغوية سبق
التعرض لذلك حيث قال الضرب الذي ينصب ايثما وقع من الحروف الناصبة
للاسماء ستة يا وايا وهيا لنداء البعيد حقيقة كيا عبد الله اذا كان بعيدا عنك
او تقديرا لتبعيدك نفسك عنه هضما كنحو يا اله الخلق او لما هو بمنزلة البعيد من نائم
او ساه تحقيقا او بالنسبة الى جد الامر الذي ينادى له كنداء الله نبيه يا ايها
واي والهمزة لنداء القريب ووا للندبة خاصة فان قيل ما هو بمنزلة البعيد
داخل في البعيد تقديرا فكيف قال او لما هو اي لنداء ما هو بمنزلة البعيد وقسمه الى
التحقيقي وغيره قلنا من جهة انه اراد بالبعيد تقديرا ما يكون لتبعيدك نفسك
عنه هضما فلم يتناول ما هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه الذي قسم كونه بمنزلة البعيد
الى ما يكون ذلك بحسب التحقيق اي من غير اضافة الى خصوص امر والى ما يكون بالاضافة
الى خصوص امر ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس
بنداء فيه ملاحظة لعبارة سيبويه وفي قوله نوع من الكلام
اشارة الى ان هذا باب على حدة نقل عن معناه الاصلي الذي هو لصور وجزئيات
كباب التعجب نقل عن باب الامر مثل اسمع به وابصر وعن الاخبار او الاستفهام مثل
ما احسن زيدا وكباب التسوية مثل لا ابالي اقمت ام قعدت نقل عن معنى الاستفهام
ولهذا التزم في هذا الباب ترك حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا
فكره التصريح باداته وليس هذا من قبيل المتولدات التي لم يصر بابا على حدة كالاغراء
في يا مظلوم والاستغاثة في يا لله من الم الفراق والتعجب في يا للماء ويا للدواهي
والتدله والتفجع والتحسر ونحو ذلك في مثل قوله أمنزلتي مي سلام عليكما
هل الأزمن اللاتي مضين رواجع وقوله الا انعم صباحا ايها الطلل البالي
وهل ينعمن من كان في العصر الخالي وقوله يا ربع لو كنت دمعا فيك منسكبا
قضيت نحبي ولم اقض الذي وجبا وقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي

صبري وعزي واجلادي وانسلع   وقوله يا عيد ما غدرت بمحبوب
على معنّى القلب مكروب   وقوله يا ليل ما اغفل عما بي   حبايبي فيك واحبابي
وقوله يا عين بكّي عند كل صباح   وقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا   ويا قبر معن انت اول حفرة
من الارض خطت للسماحة مضجعا   وقوله ايتها الباب لم علاك اكتياب
اين ذاك الحجاب والحجاب   متحصنا من سر الرجال شيطان اي
في قولك ايها الرجل وان كان مضموما والرجل مرفوعا صفة له كما في النداء لكن المجموع
في موضع الحال مما قبله ونحو ذلك ان اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل
مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه كالكرام
الضيف في انا اكرم الضيف ايها الرجل والمسكنة في انا المسكين ايها الرجل
وليس المراد بالرجل الا ما دل عليه ضمير المتكلم السابق وليس وصفه سوى المخاطب لكونه نداء بل هو عبارة عما دل عليه
ومما يتنبه له ان هذا الباب قد جرى فيه زيادة تعميم ولم يقتصر على ما نقل عن النداء
وذلك انه قد يقوم مقامه اي اسم منصوب معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس
للضيف ولا يكون منقولا عن النداء لانه لا يكون ذا لام او بالاضافة نحو انا معاشر الانبياء
لا نورث فيحتمل ان يكون منصوبا بتقدير يا مثل يا ايها الرجل قطعا وان يكون منصوبا
بتقدير اعني او اخص مثل المعرف باللام قطعا وربما يكون علما مثل بنا تميما يكشف
الضباب وقد يجري فيه زيادة تعميم بان لا يكون بيانا لضمير سابق بل بما يكون مع انتصابه
في صورة العطف على مرفوع مثل الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين
او مجرورا كقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي
اي واخص الصابئين واخص شعثا   واعلم ان الطلب جرى على عادته
في تعقيب الابواب بعد بيان المقتضيات ببيان خلاف مقتضى الظاهر فيها لنكت
لا تستنبط الا السحرة من ارباب البلاغة والمهرة من علماء المعاني الدالة العالية
والجراءة على الحرب ونحوها والعض بضرب قاطع كناية عن الاخذ بجد والكمال

وفي الا

في الامر   وفيه اي في نوعنا هذا ظرف بعض وصلته تكون علما والكلام
بذلك اي بواسطة ذكر واحد من الطلب والخبر مكان الاخر ومتلبسا بذلك وقيل يعني بالقابل الموفق
اي المتكلم بذلك متى وجد حظا من متممات البلاغة اي من شرايطها ومكملاتها واسبابه
ظهورها والاعتبار بها اظهر لك حاله شبيهة بالسحر في تأخيذ القلوب واما لتها
الى قبول الكلام واستحسانه والانقياد لمضمونه بقدر ما شئت اي بغاية ما يمكن
لان العاقل لا يرضى باليسير من امثال ذلك وتفسير المتممات بالمحسنات اللفظية والمعنوية
على ما في علم البديع لا يناسب هذا المقام كيف وقد جعل من جملتها بل من عمدتها كون كل
من المتكلم والسامع كامل الموقف بجهات حسن الكلام ولطايف اعتباراته اما المتكلم
فلانه لو لم يكن كامل الموقف بذلك فكلامه وان اشتمل على غرايب نكت وعجايب فقر
فانه لا يعتد بها ولا يعد من محسناته بل يلحق بالاتفاقات وينزل منزلة اصوات
الحيوانات واما السامع فلانه اذا لم يكن واقفا على ما تضمنه الكلام من اللطايف
نزله منزلة ما لا جهة لاستحسانه ولا عبرة بشانه وقوله من متممات البلاغة
في نسخة المقابلة بدون من اقتنع عكرا كشف عنه واظهره وافترع اسنانه تبسم
بما شئت متعلق بافتر ان نظم الكلام بيان لما سبق بحذف او بدل منه وجعل
هذا من متممات البلاغة بمعنى ان ما يتضمنه هذا الكلام من لزوم الانطباق على ما
لاجله المساق ومن لزوم كمال الموقف بجهات حسن الكلام لكل من المتكلم والسامع
مما تتم به امر البلاغة ويظهر فان قلت مضمون الكلام السابق انه يجوز ان
يستحسن الكلام من متكلم لكونه بليغا ولا يستحسن مثله من متكلم اخر لكونه غير بليغ
وان كان المقام واحدا كما استحسن من علي رضي الله عنه تسمية الميت متوفيا
بلفظ اسم الفاعل ولم يستحسن من غيره كما وظاهر ان صحتها خلاف الظاهر من جهة المعقول له
وعدمها عند اختلاف المقام مثل ان زيدا العالم يقبل في مقام الانكار دون الابتداء
لا تصلح علة لهذا مع معنى تعليله بقوله اذ لا شبهة الى اخره قلت معناه
انه كانه وقع عندك شبهة في صحة استحسان الكلام الواحد من متكلم دون متكلم

بهذا تبين الكلام حيث قال ومراده متممات البلاغة
الامور المحسنة للكلام سواء كانت لفظية او معنوية
المسماة بعلم البديع ٢

مع انه لا شبهة لك فى صحة الكلام الواحد من المتكلم الواحد فى مقام دون مقام فقال
انه يصح الاول اذ لا شبهة لك فى صحة الثانى مع انه نظيره فكما اذعنت لصحة ذاك
فاذعن لصحة هذا كما يقول هذا المسكر حرام وان لم يكن خمرا لانه لا شبهة لك فى حرمة الخمر
ولما فى ذلك من بعض الخفاء . قد سبق الى بعض الافهام انه تعليل للمقدر اى انما لم يتعرض
لصحة استحسان الكلام الواحد من المتكلم الواحد فى مقام دون مقام لانه لا شبهة لك
فيها فقوله فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لاجله يساق تفريع على صحة اختلاف النظم
فى القبول وعدمه عند اختلاف المقام وقوله وصاحب لذعراف بجهات الحسن تفريع على امكان
استحسان النظم الواحد فى المقام الواحد من المتكلم دون المتكلم ولما كان هذا مما فيه شبهة
احتج عليه بقوله ولكن اى وان لم يكن للكلام صاحب عراف بجهات الحسن عن منخط اباما
جاز حمل الكلام الصادر منه على غير جهات الحسن بان يحمل كلامه المؤكد على غير نفى الشك
ورد الانكار مثلا ويعرى عن الحسن لذهاب كسوته التى تحسنه وتزينه وهو الانطباق
على مقتضى الحال فى علم السامع ثم لما كان لظهور حسن الكلام شرط ثالث سوى الانطباق
على مقتضى الحال وكون المتكلم عارفا بجهات الحسن وهو كون السامع ايضا كذلك ولم يسبق
فى كلامه ما يصلح لابتناء هذا عليه ذكره بكلمة الواو واعادة لفظ لا بد فقال ولا بد
مع ذلك اى مع وجود الانطباق ووجود متكلم عراف من سماع مخلوقه لافنان البلاغة
وما فيها من انواع اللطائف وضمير عنها للافتنانات وقيل للبلاغة وضمير ذو بها
للاصحة جمع صماخ والشرطية اعنى اذا اتصل مسخ فى موقع البيان لكون الافة والبلية
من الاصحة ولا ترى به الدر صفة كلام والباء للمقابلة اى لا ترى انت بدله ومقابله الدر
او للمصاحبة اى لا تبصر معه الدر والملتفت اليه مسخ جواب اذا والضمير للكلام منحانا فى
مفعول مسخ على انه بمعنى الممسوخ وضمير يفوقه اى يعلوه عايد اليه وان جعلته مصدرا فلا
بالضمير معنى الممسوخ ويجوز ان يكون الضمير للكلام والعايد الى الموصوف محذوفا اى بسببه
والمتخلب بسكون الشين وهو الخا . المحمس الخرزة التى لا اخس واقل قيمة منها
ولا ما تحدما مصدرية او ابهامية والمعنى ان ليس لانقاع قدر كلام الله تعالى

فى نظر علماء المعانى والبيان الى حد الاعجاز وفى نظر الجهلة بهذا العلم الى حيث يستوون
بينه وبين كلام الناس يظنون ان لا مزيد فيهما على استقامة المعنى وصحة اللفظ افرادا
وتركيبا بل ربما يطوفه الراسخون الجهل من جهة اللفظ والمعنى كما ذكر فى خاتمة الكتاب
مع الجواب والجهات المحسنة لاستعمال الكلام الذى فى صورة الخبر وبحيث
اذا استعمل فى معناه الحقيقى كان خبرا وان كان عند استعماله فى معنى الطلب انشاء
وطلبا لا اخبارا وبعضهم على انه يعد خبرا وانما التصرف فى ان جعل ما هو متوقع الحصول
بمنزلة الحاصل فاخبر عنه واقعا وهذا انسب بقولهم انه استعمال الخبر فى موضع الطلب
دون ان يقولوا فى معنى الطلب الا انه قد سبق فى بحث الفصل والوصل ان مثل رحمه الله
انشاء وذكروا فى مثل لا وايدك الله انه عطف للانشاء على الاخبار الذى هو مضمون قولك
لا اى ليس الامر كذلك وجوز مع كمال الانقطاع لما فيه من دفع ايهام خلاف المقصود
وسواء يصير الدعاء له دعاء عليه وعلى هذا يكون كل مجاز اوحال اعلى مقتضى الظاهر
او مقتضى ظاهر اللفظ ان يراد به معناه الحقيقى ومحصول كلامه ان الجهات المحسنة لاستعمال
الخبر فى موضع الطلب خمسة اربعة تفصيلية هى التفاؤل واظهار الحرص فى الوقوع وقصد
الكناية وحمل المخاطب على الفعل ابلغ حمل وخامسها اجمالية هى مناسبات اخر ووجه
حسن قصد الكناية يجوز ان يكون الكناية نفسها لانها لما فيها من المبالغة ولطف التعبير
حسنة وان يكون لما فيها من الاحتراز عن صورة الامر فجعل الرابع هى الاحتراز عن صورة
الامر ولم يجعل الحمل على الفعل واحدة من الخمس فقد سها ومثل خليفة هارون الرشيد بن
المهدى خامس الخلفاء العباسية بويع له بعد اخيه موسى الهادى فى ربيع الاول سنة سبعين
ومائة وتوفى بطوس يوم السبت الثالث من جمادى الآخر سنة ثلث وتسعين ومائة وسنه اربع
واربعين سنة جعل الولاية بعده لولده محمد الامين وبعده للمامون ثم قيل انه لما سأل المامون
عن جمع المسواك فقال ضده محاسنك يا امير المؤمنين تفاديا عن لفظ مساويك على العهد له
وقدمه على محمد الامين ليس على ما ينبغى ومن قبيل الاحتراز عن لفظ مساويك ولفظ آخر
الخلاف ما روى ان الرشيد رأى بيد رجل حزمة خيزران فقال للفضل بن الربيع ما ذاك

المامون ابن هارون ٢
فيستفاد منه بان المراد مساوى المطلب ٢
اى جعله ولى عهده

يا فضل فقال ذاك عروق الرماح يا امير المومنين تفاديا عن لفظ الخيزران لانه كان اسم والدة
الرشيد   افترى اى اتغفل فتظن ان خلع هارون على كاتبه وغيرها رون
على صاحبه كان لامر غير التفاؤل ابعدوا بعد ظاهر لانه يجب الاحتراز عنه مع تصحيف
بعض اسمائه التى ربما لا اطلاع عليه للمهدى اليه   او هل حس غضب الداعى العلوى
هو الحسن بن زيد بن محمد بن اسمعيل بن الحسين بن زيد بن على بن الحسين بن على رضوان الله عليهم
وكان مولده ومنشاؤه بمدينة الرسول ونسبه وقصته فى الشهرة بحيث لا يسع ان يظن
انه ملك مصر وذلك انه خرج فى خلافة المستعين بالله واستولى على طبرستان وما يليها وانقاد له
الديالمة وذلك فى سنة خمسين ومائتين وتوفى فى سنة سبعين ومائتين وولى الامر اخوه
محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان فى سنة سبع وثمانين ومائتين وشاعره ابو مقاتل الرازى وقد
انشده فى يوم المهرجان   لا تقل بشرى ولكن بشريان   غرة الداعى ويوم المهرجان
فقال له الداعى اعمى تبتدى بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه وضربه خمسين عصا وقال
اصلاح ادبه ابلغ فى ثوابه وفى تاريخ السلامى ان الداعى قال له كان الواجب ان تفتتح القصيدة
بغير لا فانه حرف غير محبوب ولو قدمت المصراع الثانى لكان اصوب فقال ابو مقاتل
ايها السيد ما فى الدنيا كلمة اجل من قول لا اله الا الله وابتداؤها لا فقال الداعى
اصبت واجدت واحسن عليه وروى ان المعتصم لما بنى قصره با   وجلس فيه انشده
اسحق الموصلى   يا دار غيرك البلى ومحاك   يا ليت شعرى ما الذى ابلاك
فتطير المعتصم بهذا الابتداء وامر بهدم القصر   وهل تسمية العرب تشير الى
ان هذا التهوذ واعتبار التفاؤل ليس من المتكلم واهل الاستعمال بل ان كان
فى المسمى واهل الوضع وقد يقال ان الفوز مدح بمعنى الهلاك ايضا يقال فوز الرجل
اذا مات ولان النهل هو اول الشرب فقد يروى وقد يسقط دون الرى
وتارة لاظهار الحرص الوجه ترك اللام لان الجملة الخبرية نفس اظهار الحرص وكذا الكلام
فى قوله وتارة لقصد الكناية وتارة لحمل المخاطب والاعتذار بان المعنى وتارة القصد
الى اظهار الحرص مع بعده لا يستقيم فى قصد الكناية بل هو من باب الميل الى المعنى

هذا رد على من ... بالكلية حيث قال الرازى مواجد خلفاء مصر كذا الظن ٢

لانه لا معنى لكون القصد مختصا او لانه يغنى
لان اللام بمعنى الى ٢

لان

لان قولك الجملة الخبرية تارة تكون كذا فى معنى ان استعمال الخبر فى موضع الطلب
يكون لكذا وضمير صورته وبه لما يطلب وضمير نفسه واليه وخلافه للطالب وكذا
المستكن فى غلط والمنصوب للحس والمجرور فى له للحكم الحسى وضمير عليه لاستقامة
الصورة فى الخيال بحيث يغلط الحس فى الحكم بخلافه تارة وستجىء له محمل تارة اخرى
وشيخ المعرة هو ابو العلاء المعرى
والسرى السير بالليل والتأويب بالنهار
وهما فى موقع الظرف بحذف المضاف اى يصحبنى فى وقت السرى امامى وفى وقت التأويب
خلفى وقد يقال المعنى البيت انه يرى ليس لى الا فيك فعلى عادة السير الى الجبايب   جمع حبيبة
اتوجه اليك فى اول الليل فخيالك امامى وارجع عنك وقت الضحى فخيالك على اثرى
وتارة لقصد الكناية وذلك ان صحة الاخبار بحصول النظر فى المستقبل من لوازم
طلب النظر المفضى الى الامتثال فعبر به عنه على ما هو طريق الكناية التى هى فى نفسها من   وهو ذكر اللازم وارادة الملزوم ٢
الحسنات لكونها ابلغ من التصريح مع ما فيها ههنا من رعاية الادب بترك صورة الامر
وتارة لحمل المخاطب على المذكور اى على الفعل او الترك الذى اخبر به قصدا
الى الطلب ابلغ حمل بالطف وجه اما الابلغ فلما فيه من الدلالة على ان المخاطب كانه سارع   من السرعة
الى الامتثال بحيث صح الاخبار بوقوعه ولو فى الاستقبال واما الالطف فلما فيه
من الاشارة الى ان المخاطب فى محبته بهذه المثابة   وتارة مناسبات اخر
كان اللايق ما لعطف على قصد التفاؤل مناسبات بالنصب وبالعطف على اظهار
الحرص لمناسبات باللام الا ان الرواية بالرفع على معنى وتارة الجملة لمناسبات
اخر وقيل هذا افتنان مفضل الى افتنان وتلك المناسبات مثل اظهار تهيؤ
الاسباب كقولك اشتريت عبدا مقام اشتر والدلالة على الكمال فى بذل النوال
كقولك اعطيتنى كذا مقام اعطنى والاشعار بالاستغناء عن السؤال كقولك سعيت
فى حاجتى ودخلت ذلك فى فاقتى والاحتراز عما كره المخاطب وعدم التقوى لو قلت
اللهم وفقه للتقوى بخلاف وفقك الله نظرا الى ظاهر اللفظ وامثال ذلك

وما من آية مبتداء بزيادة من للاستغراق وكل من آي القران وواردة صفتان
لها والجملة بعد الخبر المبتداء وهذا اشارة الى استعمال الخبر مقام الطلب والآية
في الاصل العلامة اصلها أوية لانها ترجع اليها في معرفة ذي العلامة نقلت الى الطائفة
المخصوصة من القران المبين أولها واخرها توقيفا والنكتة في لا تعبدون الا الله
حمل المخاطب على الكف عن عبادة غير الله بالطريق الابلغ الالطف واظهار الرغبة
في وقوعه ووصف المخاطبين بالمسارعة الى الامتثال وكذا في لا تسفكون وتؤمنون
وتجاهدون ووجه كون هذه الاخبار في موضع الطلب ان اخذ الميثاق على الشيء يكون
بطريق الطلب دون الاخبار بوقوعه والدالة على التجارة المنجية من عذاب الله يكون
بالامر والارشاد الى اسباب النجاة لا بطريق الاخبار بذلك وقوله فانظر الى اي هذا
اوجه لفظا واوفر معنى من حمل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان ورفع المضارع
والمعنى ان لا تعبدوا وان لا تسفكوا وحمل تؤمنون على الاستيناف بيانا لما كانوا
يقولون من انا لو علمنا احب الاعمال الى الله لعملنا به ومن هذا القبيل
ما مر من نحو اعاذك الله وعصمك الله كان مثالا من عند نفسه وهذا استشهاد بقول
البلغاء كما بالآي والنكتة في الماضي التفاؤل او في الماضي والمضارع الرغبة في الوقوع
والانباء عن استحقاق الرحمة حتى كانها وقعت ونحو ذلك ومن الحكايات
المحكية ما مر كانت نكتة ايراد الخبر في مقام الطلب فذكر من نكت ايراد الطلب مقام الخبر
اظهار معنى الرضا لما دخل تحت الطلب وفصله الى وجهين ثم اشار الى التعميم بقوله وما
شاكل ذلك أسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت
اي لا ملومة انت ولا مقلية من قلاه ابغضه ومقتضى الظاهر الاخبار لان المعنى
انا راضيان بفعلك لا نلومك ولا نبغضك اساءت او احسنت قالوا لو قال
هذا البيت في وصف الدنيا لكان اشعر الناس وقوله فاعل الحال من ذكر لفظ الامر الى الخبر
وضمير اختارت لعزة وفي حقه لكثير وضمير جوابه للامر وضمير تفاوته لما اختارت
ومبنى ذلك على ان قوله او توخي اظهار نفي ان يتفاوت عطف على توخي اظهار من قوله

الرضا

الرضا وقوله كما تقول ضم او لا تضم تمثيل للبيت على التقدير الثاني بهذا المثال
وقد يتوهم انه مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضا على ان يكون نكتة مستقلة مقابلة
لاظهار معنى الرضا وضمير جوابه وتفاوته للطلب وفساده بين وضمير عليه لتوخي اظهار
نفي ان تتفاوت الجواب فقوله استغفر لهم او لا تستغفر لهم معناه استغفرت لهم
ام لم تستغفر لا يتفاوت الجواب وسواء ان الله لا يغفر لهم البتة وكذا انفقوا طوعا او كرها
معناه ان عدم تقبل انفاقهم لا يتفاوت بان يقع مطلوبه وهو الانفاق بالطوع او لا يقع
وما شاكل ذلك مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضا وذلك كالايماء الى
كون ما يخبر به محبوبا ومرغوبا وغريبا وعجيبا يراد حصوله والامر مبتداء خبره
منحوظ والظروف بعده في موضع الحال او الصفة بزيادة اللام كمثل الجماد يحمل يريد ان اكرم
يريد في معنى اكرم زيد اي صار ذا كرم والباء زائدة في الفاعل مثل كفى بالله والنكتة اظهار
ان هذا الفعل امر عجيب ينبغي ان يطلب ليحصل فيتعجب منه وهذا المسلك اشارة الى كون
الجملة المحكية هنا اعتبارا لطيفا لا الى ايراد الطلب في مقام الخبر والا لكان هذا مع التقييد
بقول من جعله امرا بمعنى الخبر من لغو الكلام وهو الكذب واحترز بهذا التقييد من
قول من جعله امرا من اكرمته والباء مزيدة في المفعول او من اكرم صار ذا كرم والباء
للتعدية والمعنى اجعله كريما وصيره ذا كرم اي صفه بالكرم واعتقد كرمه والامر على اصله
وهذا النوع يعني ان طرق الكلام البليغ واساليبه متكثرة جدا بحيث
لا يحصى وكل مقتضى ظاهري للكلام فلخلاف الظاهر مدخل فيه بالضرورة نكتة هذا
والمصنف ينبه عليه ويرشدك اليه تارة بالصريح كما صرح في احوال الاسناد والمسند اليه
والمسند بذلك وفي اثناء الحالات ايضا وتارات كثيرة بطريق النحوي اي المفهوم
والدلالة بان يورد في اثناء المباحث احكاما وامثلة من خلاف مقتضى الظاهر
من غير تصريح بانها كذلك وتلك الاساليب مع تكثرها واختلافها جدا مشتركة
في رجوع اصلها الى البلاغة وفي كون نشوها ونمائها ورونقها وما بها من طرق
البلاغة وشعبها ومن خفيات اسرارها وغرائب نكتها شبه اساليب الاخراج على

ابضا لا معنى لعدم تفاوت جواب الطلب بتفاوت الطلب بل المراد عدم تفاوت جواب الامر او الطلب بتفاوت المطلوب من الاساءة والاحسان تامل

هذا نوع من النكات حينئذ جعل المشار اليه هذا وهذا المسلك ايراد الطلب في مقام الخبر

على خلاف مقتضى الظاهر بانجاردها اصول وعروق في قلوب العارفين باحد الماء فشبا
من موارد البلاغة وفروعها ومشارب الفصاحة وصنوفها وجعل العروق متشربة
من الاقاسين اغرات اذ المعهود عكسه ولذا توهم انه قلب وان كان قلبا وقوله و لا
كالاسلوب اي والحال انه لا مثل الاسلوب الحكيم في جملة تلك الاساليب وهو ان
يلقى المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه ويتوقعه او السائل بغير ما يسأله ويطلبه فالاول
كقول الشاعر اتت تشتكي البيت اي حكوت المراة متشكية عندي معالجة امر الضيافة
ومباشرة تهيئة الطبائخ والاطعمة للضيوف مترقبة ان آمرها بالمساهلة في ذلك
فكان المراد والقاعد هنالك مقام المنازعة فاجبتها بخلاف مرادها وامرتها
بان تجري على معيارها وتزيد في ذلك على معهود جدها واجتهادها وقوله وقد رات
حال من ضمير تشتكي وسوى ضمير انت وكاني من ضمير قلت والضيفان جمع ضيف يحوق
يقصدون والضيف للجنس يطلق على القليل والكثير وكانه في الاصل للمصدر كما لزور
ولذا قال هم الضيف والضمير للضيفان القاصدين منزله وماواه اللنا ذليس ساحته
وذراه والثاني كقوله يسالونك عن الاهلة الآية سالوا عن بيان السبب الفاعلي في بدو الاهلال
دقيقا ثم تزايده على التدريج الى ان يصير بدرا ثم تناقصه على التدريج الى ان يصير كالهلال
فامر النبي عليه السلام بان يجيبهم ببيان السبب الغائي في ذلك تنبيها على ان السوال
عن هذا اليق بحالهم لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة امر استفادة القمر النور من الشمس
واختلاف تشكلات ضوئه فيما يلي ابصارنا باختلاف اوضاعه من الشمس على ما بين في علم الهيئة
وكقوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون الآية سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا
ببيان مصارف النفقات تنبيها على ان السوال عن ذلك اهم لهم لان النفقة لا تكون
خيرا وصدقة ولا تخرج عن حد الاضاعة الا اذا صرفت الى المصرف ووقعت الموقع
شعر
إنّ الصنيعة لا تكون صنيعةً حتى يُصابَ بها طريقُ المصنعِ
واما انها ماذا تكون
فغني عن السوال اذ كل احد يعرف انه الذي يكون فيه خير ومنفعة ولذا ادرج في الجواب
لا بطريق ان يكون جوابا بل بطريق ان يكون بيانا لما ينفقون بقوله من خير فقوله

او السائل عطف على المخاطب والباء في بغير للتعدية او الملابسة بلقاه بكذا القيه
واستقبله به وقوله تنزل سوال السائل جملة مبينة للكيفية يلقى السائل من يطلب
وضمير سواله وله وتحريه وحاله للسائل وعن في عن موضع للتقوية كاللام في الضرب
لزيد والا فالتعدي متعد بنفسه وقوله ان نساء لا عنه بدل من هو او مبتدا خبره الق
والجملة خبر هو والجملة صفة سوال ومو عن السوال عنه وفي كون الآية الاولى اعني يسألونك
عن الاهلة من قبيل الاسلوب الحكيم نظرا ذلا دلالة لسوالهم على انه سوال عن السبب دون
الحكمة وفي عبارة الكشاف ما يشعر بانه سوال عن الحكمة وتمام بيان ذلك في الحواشي
وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى الجنس كما يقال هذا الحيوان الناطق
اشارة الى الانسان وذلك الكتاب المنزل على النبي عليه السلام اشارة الى القرآن
وهو قليل في الاستعمال وقوله لربما صادف المقام اي احسن مصادفة واشد مطابقة
لترتب عليه ما ذكر من تحريك نشاط السامع بحيث يصير كالطائش المبهود الذي لا حلم له
والاوقار ومن في من نشاط السامع ليست مثلها في فهم هز من عطفه وحرك من نشاط
لانها تكون تبعيضية وهي هنا بيانية اللهم الا ان يحمل ما سلبه بدلا والمفعول من نشاط
والوقار الحلم والرزانة وقريب فهو وقور والمسحور الذي اصابه السحر فصار كالهائم
المتحير الطائش وضمير سلبه وابرزه للسامع الشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس
ويقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس انفا ابيا وليس الشكيمة بخلافه
وذلك الخارجي هو القبعثرى من الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه حين رضي
بالتحكيم وسللت السيف نزعته من الغمد والسخيمة الضغينة والموجدة في النفس
غير ان تحره فاعل سل وفي الان مضمر على ما هو مذهب البصريين في تنازع العاملين
والمستتر في تحره للخارجي والبارز للحجاج والدهمة السواد وفرس ادهم
اسود والادهم القيد والشهبة البياض الذي غلب على السواد وفرس اشهب
وقوله متغابيا اي مظهرا من نفسه الغباوة من غير ان يكون به غباوة ومبرزا اي مخرجا
وعيد الحجاج اياه بالحبس والقيد في معرض الوعد بالحمل على الفرس الادهم حالا لان

وتقدير الكلام السوال عنه الي محاله

من فاعل قال ويوهم الخارجي قدم الاول على المقول لانه باعتبار ما تقدمه من كلام الحاج واخر الثاني مع عدم العاطف لكونه باعتبار ما قبله من كلام الخارجي من غير تشارك وتشاركهما بالعاطف حال الثالث سوقوله متوصلا اي متوصلا بذلك الى ان يرى الحاج بالطف وجه ان من كان مثله فهو حدير بان يعطى لا ان يقيد والامر بالكسر الامارة لا بالفتح فانها المرة من امره اومن امر بالضم صار اميرا اصفده اعطاه مالا والصفد بالتحريك العطاء وصفده شده واوثقه والصفاد ما يوثق به من قد وقيد وغل والجمع الاصفاد والوعد حين قوبل بالايعاد اختص بالشر تغليب كونه للخير ولكن عطف على مقدر اي خذ هذا وفي علم المعاني متعلق بكلامنا على ما ذكر في صدر الفصل انه لضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه ومتقلس حال مقدرة من ضمير كلامنا وحتى غاية لما في الاستفال الى علم البيان من معنى مد الكلام فيه وبسط وضم منه لعلم البيان وسويان لما نحن له اي متصدون له ومتصبون لاجله وما نحن له مفعول ايرادنا واللام للتقوية ومنه في موضع الحال المحدود وقد كثر في هذا الكتاب مثل هذا التقديم والمراد مما نحن له الكلام فيهما من غير تعرض لخصوص مقام الاستدلال والكلام فيما يتعلق بالمنظوم بدليل انه جعل الكلام في الاستدلال والوضوح استيناقا للاخذ في الوضوح لعلمي المعاني والبيان وتمامه في موضع اخر انتصابا له ثانيا وبهذا نظهر وجه صحة تقييد اخر كلامنا بالان وكان له اخرا بالنسبة الى ما نحن له وسوالان واخرا بحسب التحقيق وسوخص بختم الكتاب ثم كون البيان شعبة من المعاني باعتبار لا ينافي كون كل منهما علما على حدة يفرد بالتدوين وينفصل من احدهما الى الاخر وبهذا سماهما علمين وعرفهما بتعريف وجعل لهما فصلين وهذا اخر كلامنا في شرح الفصل الاول والله المسؤول للتوفيق لشرح الثاني وان يفيض علينا في البيان ما افاض في المعاني انه المفيض للاولى والاخرى وله الحمد في الاولى والاخرى والله اعلم بالصواب



هو
من كتب العبد المذنب علي صفي الحسيني



الفصل الثاني في علم البيان

اي في ضبط معاقده والكلام فيه اذ قد سبق في المقدمة بيان حده وغايته
فاورد ههنا قاعدة لضبط المعاقد اي مجملات تفاصيل المقاصد برجوعها
الى التشبيه والمجاز والكناية وثلثة اصول لبيان المقاصد الثلثة وهذا قال
الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه اشارة الى ان القاعدة
لضبط المعاقد والاصول الثلثة لتقرير المقاصد كما اورد في فصل المعاني مقدمة
لضبط المعاقد وبيان ان مرجع تفاصيل المسائل الى قانون في الخبر بفنونه الاربعة
وآخر في الطلب باقسامه الخمسة والقانونين لبيان المقاصد وان حملت ضبط المعاقد
على بيان الموضوعات كما يقال فههنا القاعدة ايضا تشتمل على بيان موضوع
البيان وهو الخبر والطلب من حيث اشتمالهما على الدلالات التي تتأتى بها ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء واياك ان تصغى الى من يجعل موضوع
البيان نفس الدلالات التي يجري فيها الوضوح والخفا كيف وهو من اقسام العربية
والفنون الادبية الباحثة عن احوال اللفظ وانما التمايز بالحيثيات فرجع الصرف
الى هيئات المفردات وما في حكمها والنحو الى هيئات التراكيب من حيث تأدية اصل المعنى
والمعاني من حيث الانطباق على مقتضى الحال والبيان من حيث الاختلاف في وضوح
الدلالة وخفائها واذا تحققت فليس في البيان الا عن احوال التشبيه والمجاز
والكناية   ومن ان المحاولة يعني ان طلب ايراد المعنى الواحد بالعبارات
المختلفة الدلالة وضوحا وخفاء انما يمكن بالدلالات العقلية دون الوضعية
فلا بد ههنا من التعرض لانواع الدلالة وانها تنقسم الى الوضعية وغير الوضعية وان
غير الوضعية كم هي وكيف هي والباء في بالزيادة متعلق بمختلفة وفي بطرق بايراد المعنى
وكذا في بالدلالات لكن من حيث تعلقه بطرق فلا يكون هذا من تعلق حرفي جر بمعنى واحد
بفعل واحد مثل مررت بزيد بعمرو بل من قبيل اكلت من البستان من العنب ولك

ان تجعله

ان تجعله متعلقا بغير ممكن لانه في معنى لا يمكن كما في قولك انا زيدا غير ضارب لكونه
في معنى لا اضارب مع امتناع انا زيدا مثل ضارب لتقدم معمول المضاف اليه على المضاف
او تجعله حالا من ايراد المعنى وهو ظاهر وقوله غير ممكن خبر ان محاولة وترك التاء لان
تأنيث المصدر مما يتسامح فيه وقوله بالزيادة في وضوح الدلالة والنقصان اشارة
الى ان المعتبر في دلالة الكلام هو الوضوح لا الخفاء وانما الاختلاف في مراتب الوضوح
زيادة ونقصانا ثم بعد التنبيه على هذا لم يبال بذكر الوضوح والخفاء لحصول العلم
بان المراد بالخفاء هو الوضوح بالنسبة الى الاوضح   فانك اذا اردت تشبيه
بالمثال على مكان الضرورة واشار بلفظ مثلا الى ان هذا جار في كل مثال وضمير منه
للمفعول قلت وهو خد يشبه الورد في الحمرة واراد بالكلام اعم من مصطلح النحاة
لان الظاهر ان قولك خد يشبه الورد تركيب وصفي لا اسنادي وضمير منها
للكلمات التي في ذلك الكلام ومعنى مرادفها مرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس
ههنا ما يرادف كل كلمة ولو اريد بكلمة ما عموم الجمع لا كل فرد فهو انما يرادف مجموع
الكلمات لا كل كلمة والى هذا يعود الضمير في بكونها فان الموضوعة لتلك المفهومات
مجموع المرادفات لا كل مرادف وضمير فهمه لهذا المعنى او للسامع اضافة للمصدر
الى المفعول او الى الفاعل وضمير منها للمرادفات وتلك اشارة الى الكلمات الاول
المذكورة في قولك خد يشبه الورد وانما قال من غير تفاوت في الوضوح لوجود التفاوت
في خصوصيات الكلمات وتوقف دلالة البعض على قرينة نفي المزاحم بان يكون مشتركا
وفي سرعة انتقال الذهن الى المعنى بواسطة كثرة الالف باستعمال تلك الكلمة
ونحو ذلك مما هو زائد على العلم بالوضع فان المراد انه لا تفاوت في الوضوح بالنسبة
الى نفس الدلالة الوضعية اذا روعيت الهيئة التركيبية واقتصر على ابدال الفاظ
الخ مرادفة من غير زيادة او نقصان   والا اي وان لم يكن السامع عالما
بوضعها لتلك المفهومات لم يفهم منها شيئا اصلا اي بالكلية وانتصابه على المصدر
او الحال اي فهما اصلا فان الشيء اذا انعدم اصله كان الكل وكذا ان اسقاط الاصل

عدم العلم بوضع كل كلمة اعم من ان لا يكون عالما بوضع شئ منها او يكون عالما بوضع البعض دون البعض وهذا لا يستلزم ان لا نفهم شيئا اصلا بل ان لا نفهم الكل والحاصل ان رفع الايجاب الكلي في حكم العلم بالوضع سلب جزئي فيه وهو لا يستلزم الا السلب الجزئي في الفهم قلنا المراد انه لا نفهم شيئا مما هو معنى الكلام لا اوضح ولا اخفى الا مما هو معنى الكلمات وذلك لانه اذا جهل معنى بعض اجزاء الكلام جهل معنى الكلام ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء وفي قوله والا لم نفهم شيئا بعد قوله كان فهمه منها كفهمه من تلك اشارة الى ان المشروط العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ وهو لا ينافي ان يتعقل المعنى في الجملة فيعلم الوضع الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى وبهذا اندفع ما يقال ان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى مطلقا فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور واما غير ذلك اي التفاوت في الوضوح في الدلالات العقلية ولو كان في ذلك اشارة الى محاولة الايراد بالطرق المختلفة في الوضوح على ما هو المناسب بسوق الكلام لكان المناسب ان يقول بالدلالات العقلية وقوله مثل ان يكون في موقع المصدر ليتمكن او الحال من الدلالات والمتمثل به لا يلزم ان يكون نفس ما اضيف اليه لفظ مثل بل يكفي ان يكون في ضمنه وقوله لشئ خبر يكون قدم على اسمه وهو تعلق باخر ويجوز ان يكون لغوا ويكون تامة وقوله ولثان وثالث عطف على لشئ اي ويكون لهما ايضا تعلق بذلك الآخر فاذا اريد التوصل بواحد من المتعلقات الثلثة الى المتعلق اي الى ذلك الآخر الذي تعلق به الثلثة فمن تفاوت الثلثة في وضوح التعلق وخفائه بان يكون تعلق بعضها اوضح من البعض صح الوضوح والخفاء في طرق افادة ذلك الآخر المتعلق لكن الملزوم وسوغ تفاوت الثلثة في وضوح التعلق وخفائه حق لجواز ان يكون تعلق البعض مما ينتقل الذهن منه بسهولة والبعض بعد نظر وتأمل لافتقاره الى وسط او وسايط في العلم او يكون بعض تعلق البعض بلا واسطة في الثبوت والبعض بواسطة او اكثر واكثر الى ما لا يحصى فيكون اللازم وسوغ التفاوت في طرق الافادة حقا فان قلت بل اللازم صحة التفاوت

في طرق

في طرق الافادة لا في طريقها على ما هو المدعى قلت المراد ان يكون كل الطرق اوضح او اخفى بالنسبة الى طريق آخر وهذا لازم قطعا فان قلت المطلوب صحة التفاوت في الدلالة لا في طريقها قلت التفاوت في الطريق من حيث انه طريق ومتوصل به تفاوت في الدلالة اذ ليس التوصل بل لا معنى للتوصل سواها وهذا هو الحق طريق الافادة ولم يقل فيه اي في ذلك الواحد على ما هو مقتضى ظاهر سوق الكلام هذا والمظهر انه لا يريد بطريق الافادة ذلك الواحد المتوصل به بل الكلام المؤدي لذلك المعنى الذي يقصد ايراده بالطرق المختلفة فان الاختلاف بالوضوح في بعض دلالات الكلام يوجب الاختلاف في نفس الكلام وسمي هذا زيادة بيان ثم لا يخفى ان عطف خفائه على وضوح التعلق انما هو لزيادة الوضوح والا فالتفاوت في الوضوح كاف في المقصود واذا عرفت هذا اي ان امكان التفاوت في الوضوح انما هو في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان لصاحب علم البيان زيادة احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليعرف ان العقلية اي نوع من انواعها وانه كيف يجري فيها التفاوت ليتأتى له معرفة ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة في الوضوح بخلاف صاحب علم المعاني فان اكثر خواص التراكيب وان كانت بدلالات عقلية كنفي الشك ورد الانكار في ان لكن نظره فيها ليس من تلك الجهة وبحث تفاوت بتفاوتها فليست له تلك الحاجة الى التعرض لانواع الدلالات والكلم وان كان بحسب الوضع جنسا للكلمة كتمر وتمرة ولذا صح الكلم الطيب بتذكير الوصف لكن شاع استعمالها في الكثير لا يطلق على الواحد البتة حتى اشتهر ان جمع الكلمة كلمات وكلم فالمراد بها الكلمات ولكل منها دلالة فتتعدد الدلالات وتتنوع الى مطابقية وتضمنية والتزامية فلها انواع فيكون اضافة انواع دلالات الكلم لامية والدليل على هذا انه ذكر النوع الواحد منها بلفظ الجمع حيث قال بالدلالات الوضعية وحسن اعتبارها في الكلام الواحد فان الدلالة الوضعية فيقول بيان لانواع الدلالات بعد التعويل في تفسير مطلق دلالة اللفظ على ما اشتهر وتقرر من انها كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولا كذلك شهرة تفسير انواعها على انه يريد

سان ان ليس المراد بالعقليه هنا ما اشتهر من كون المدلول جزا من المعنى الموضوع له
او لازما عقليا له بل اعم واعم وبما ان دلالة اللفظ على المعنى نسبة بينهما بل وبين السامع
ايضا فان اللفظ دال والمعنى مدلول عليه والسامع مدلول له بل مدلول تعتبر اضافته
تارة الى اللفظ فيقال كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وتارة الى المعنى فيقال فهم المعنى
من اللفظ بمعنى مفهوميته وانفهامه وتارة الى السامع فيقال فهم المعنى من اللفظ
او انتقال الذهن منه الى المعنى وبهذا الاعتبار صح ان الدلالة العقلية هي الانتقال من معنى
الى معنى وفي قوله ان اللفظ متى كانت اشارة الى ان المعتبر في انواع الدلالات وضع المفردات
حتى اذا وصف دلالة المركب بالمطابقة او التضمن او الالتزام كان ذلك باعتبار وضع الاجزاء
وفي قوله المفهوم ايماء الى ان الغرض الاصلي من الوضع هو فهم السامع لا قصد المتكلم فانه
انما يقصد المعنى باللفظ ليفهمه السامع وذلك انهم يسمون الصور الحاصلة عند العقل
من حيث يدل عليه باللفظ مدلولات ومن حيث يعنى بها معاني ومن حيث يحصل منها مفهومات
وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشعار بانه لو اعتبر في الدلالة زيادة بعض اللوازم او نقصان
بعض الاجزاء لم يكن مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى بحسب الوضع وقوله بحكم الوضع
متعلق بتدل بمعنى انه الذي يحكم بهذه الدلالة والفهم لا العقل نفسه مع قطع النظر
عن وساطة الوضع وفيه اشارة الى قيد الحيثية وان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له وبالنظر الى حكم الوضع حتى ان اللفظ المشترك بين الكل
والجزء او اللازم اذا اعتبر دلالته على الجزء او اللازم بالتضمن او الالتزام لم يصدق عليه
المطابقة وان كان الجزء او اللازم تمام الموضوع له في احد الوضعين وذلك لانه ليس
بحكم الوضع بل بحكم العقل ان الكل لا يوجد بدون الجزء ولا الملزوم بدون اللازم وكذا الكلام
في تعدد دلالة التضمن والالتزام بوساطة التعلق وحكم العقل فليتدبر وجعل الوضعية
اسما للمطابقة خاصة لما انها بحكم الوضع وبحسب الوضع المحض من غير اعتبار نظر عقلي
والمنطقيون يسمون الثلث وضعية لما ان للوضع مدخلا فيها ويجعلون العقلية اسما
لما يكون بحسب العقل الصرف من غير دخل للوضع كدلالة اللفظ على وجود اللافظ ومن غير

ان يكون

ان يكون مقتضى الطبع كدلالة اخ على اذى الصدر واخ على الوجع وقوله لمفهوم ما
ذلك اي لمفهوم اللفظ الذي وضعت اللفظ له وقوله ولنسمه اي ذلك المفهوم
اصليا اعتراض بين خبر كان واسمه وانما سمي اصليا لان الاصل فيما للوضع دخل فيه
ان يكون لمحض الوضع وما سواه فرع عليه ومحتاج اليه وقوله في كل من التضمن والالتزام
على الانفراد انها تسمى دلالة عقلية ايضا ربما يوهم ان ذلك بحسب اشتراك اللفظ بينهما
لكن الاظهر ان الاشتراك معنوي كما يقال الانسان يسمى حيوانا بمعنى انه من افراد ما وضع له
لفظ الحيوان بمعنى الدلالة العقلية ما يكون بحسب تعلق بين المفهوم الاصلي وغيره
بحكم العقل ولا يجب في ذلك التعلق الذي يعتبر في دلالة الالتزام ان يكون لزوما
عقليا على ما يعتبره المنطقيون بل يكفي ان يكون اعتقاديا بان ينتقل ذهن المخاطب من المفهوم
الاصلي اليه لعرف عام وهو متعارف العامة فانها المتبادر من اطلاق العرف او لعرف
عام من عرف خاص كوضع واصطلاح من قوم مخصوص كاهل الشرع او المتكلمين او الفقهاء
او الاصوليين او النحويين او غيرهم او من غير عرف خاص كالانتقال من كثرة الرماد
الى المضيافية فعلى هذا لا يبعد ان يجرى العرف على اطلاقه متناولا للعام والخاص
ويراد بغير العرف ما لا يتعلق بوضع واصطلاح كما قد يتفق للبعض من اعتقاد التعلقات
بين الاشياء كالانتقال من المقدام الى الشجاع ومن الهزال الى الجبان ومن البخيل
الى الجواد وبالعكس فان امثال ذلك ليست باعتبار عرف عام او خاص وما ابهم ما يقال
ان التعلق بين جبان الكلب والجواد باعتبار عرف علماء علم المعاني فقوله امكن جواب
لو كان يقال امكنه ان يفعل كذا اي جاز له ذلك وتيسر فمفعول امكن المتكلم وفاعله
ان نطق وذلك صفة مخاطبه اي مخاطبه الذي يعرف منه انه يعتقد ذلك التعلق
وادعى عرف فان قلت الذي عرفنا هو ان ايراد المعنى الواحد بالطرق والتراكيب
المختلفة لا يتاتى الا في الدلالات العقلية لا على الصور المختلفة قلت هو اشارة
الى ما نقلنا عن الشيخ عبد القاهر من ان اعتبار اللطائف والمزايا والخواص والكيفيات
ونحو ذلك مما يدل على فضيلة الكلام يجرى في المعاني اولا وبالذات وفي الالفاظ ثانيا

هذا نوع عرض بالكاشف حسن قال ... والخطيب ... كما ... في اعتقاد اهل علم المعاني ... بحسب الاعتقاد اهل ... وجودا وعدما ... عند العقل ٢

وبالعرض فيحصل المعنى الواحد على صور مختلفة ثم يدل عليها بتراكيب مختلفة وهذا معنى قول بعض
ان للمعنى في هذا البيت صورة غير ما في ذاك وقال الجاحظ انما الشعر صياغة
وضرب من التصوير فالمراد بالصور هي المعاني الاول التي يدل عليها بالالفاظ والمعنى
الواحد من المعاني الثواني وقد سبق لذلك بيان وفي قوله على صور في موضع الحال
وكلمة على للاشعار بان المقصود الاصلي هو ذلك المعنى الثاني وانما الصور بمنزلة
المنصة لها او المركب وضمير هي عايد الى ما يدل عليه الدلالات العقلية والدلالة العقلية
لظهور ان الانتقال من معنى الى معنى هي الدلالة لا الدلالات الا بتكلف وصح التعبير عنها
بالانتقال لكونها ماخوذة باعتبار الاضافة الى السامع وقوله كلزوم احدهما للآخر
وان كان بصورة التمثيل لكن المراد ان العلاقة هي اللزوم العقلي او العرفي او غيرهما
اذ لو اريد بالعلاقة اعم من مطلق اللزوم لم يترتب الجزاء اعني قوله ظهر لك ان علم البيان
مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني وفي قوله بوجه من الوجوه اشارة الى ما سبق
من ان ذلك التعلق بين المفهومين لا يجب ان يكون مما يثبته العقل بل ان كان مما يثبته
الاعتقاد لعرف او غيره كان كافيا وانما عدل وانما عدل عن معهود القوم وهو
اعتبار اللزوم العقلي لان اكثر العلاقات المعتبرة في انواع المجازات والكنايات
خارجة عن اللزوم العقلي اذا اعتبره ما اعتبروه من اللزوم البين لم تكن الدلالة
العقلية ايضا مما يجري فيه الوضوح والخفاء ولما صح حصر الدلالة في الثلاث
لخروج اكثر الدلالات المعتبرة عند علماء البيان مع صدق التعريف عليها
والمنطقيون يخبرون التعريف فيفسرون الدلالة بكون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى متى اطلق احترازا عن ذلك مرجعه اي اصله الذي يرجع اليه تفاصيله
وما ينبغي ان يحقق حتى يمكن كشفه هو اعتبار الملازمات بين المعاني اي اللزومات
وصح التعبير عن اللزوم بالملازمة نظرا الى انه يكون ابدا من الجانبين ولو جزئيا في احد الجانبين
مثلا بين العلم والحيوة ملازمة بان العلم يستلزم الحيوة كليا والحيوة تستلزم العلم
جزئيا وهذا اجهز كون اللازم اخص كالعالم بالنسبة الى الحي واما ما ذكر من تقسيم

اللزوم الى ما يكون من الجانبين كما بين الامام والخلف والى ما يكون من جانب كما
بين العلم والحيوة فباعتبار اللزوم الكلي وينبغي ان يعلم ان ليس معنى اللزوم
بين الامام والخلف ان كل ما يكون له امام يكون له خلف وبالعكس فان ذلك ليس
بلازم بل بمعنى ان تعقل كون الشيء امام الآخر يستلزم تعقل كون الآخر خلفه
فرض
بحكم الاعتقاد يعني قد جرت العادة بان طول القامة لا يكون بدون طول النجاد لو
له النجاد اعني علاقة السيف وبالعكس وان الاسد لا يوجد بدون الجراءة ولا بالعكس
فثبت ذلك في الاعتقاد وان ثبت مثل هذا عرفا عاما فلا نزاع لكن العرف العام
انما يطلق حيث يكون وضع واصطلاح من العامة لا من طايفة مخصوصة ولا يزيد
نهى غايب من ارابه او قصد في الترتيب وفاعله الانتقال وضمير ظاهره عايد اليه يعني
ان الانتقال من احد لازمي الشيء الى الآخر كالانتقال من بياض الثلج الى البرودة
لا يوقعك بالنظر الى ظاهره في شك في انحصار مرجع البيان الى اعتبار الانتقال
من ملزوم الى لازم والانتقال من لازم الى ملزوم لانك اذا تاملت ونظرت الى الحقيقة
علمت ان مرجع ذلك الى الانتقال من اللازم الى الملزوم ثم من الملزوم الى اللازم
لانه ينتقل من البياض الى الثلج ثم من الثلج الى البرودة فقوله مثل ما اذا انتقل
في موضع المصدر وما موصولة صلتها الظرف اي انتقالا مثل الانتقال الذي
يكون اذا انتقل وقوله فمرجعه تعليل للنهي عن الارابة وقد سبق تنبيه
على ان عدم لزوم النبت للغيث في حكم العقل لا يقدح في كون المراد بالغيث لازمه الذي
هو النبت وقوله واما نحو قولك امطرت السماء نباتا جواب عن سؤال وهو ان
من المجاز ما لا يكون الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم بل بالعكس فان الغيث ملزوم
والنبت لازم فذكر النبات وارادة الغيث يكون تجوزا من باب اطلاق اللازم
على الملزوم وانتقالا منه اليه والجواب انه ايضا راجع الى الانتقال
عن الملزوم الى اللازم لان الانتقال من اللازم الى ملزوم معين يعتمد مساواة اللازم
لذلك الملزوم اذ لا انتقال عن العام الى الخاص وح يكونان متلازمين ويصير الانتقال

فان قلت اورد المصنف اربع صور بيان اللزوم فيها
وخص صورة واحدة منها بمراد لفظ بين فقال
او بين طول القامة وبين طول النجاد فما وجهه قلنا
اللزوم الذي بين الامام والخلف وبين العلم والحيوة عقلي
فيكون مبنيا على الاتحاد وعدم الاثنينية واما اللزوم
الذي بين الاسد والجراءة وان لم يكن عقليا بل اعتقاديا
مجيء الاستعارة ملحق بالعقلي في عدم انفكاك كلاهما
الصورة المكررة فيها لفظ بين اذ لزومها اعتقادي
متصور التخلف فيها في الجملة فيكون مشعرا بالتغاير والاثنينية
فلهذا كرر لفظ بين في هذه الصورة دونها فافهم
[illegible]

من اللازم الى الملزوم اسقالا من الملزوم الى اللازم فنحو امطرت السماء نباتا
في سلك رعينا الغيث وهذا تكلف قصد به الضبط بان كل مجاز انتقال من الملزوم
الى اللازم وكل كناية انتقال من اللازم الى الملزوم وقد امكنه بهذا الاعتبار رجوع
الكل الى الانتقال من الملزوم الى اللازم لكنه حاول التفرقة بين ما يكون المفهوم الاصلي
مرادا او جائز الارادة اعني الكناية وبين ما لا يكون كذلك اعني المجاز فان قيل
كثير من المجازات والكنايات مما لا يتصور بين المعنى الاصلي والمعنى المراد لزوم اصلا
لا عقلي ولا اعتقادي قلنا بعد ما اريد باللزوم تعلق ما بحيث يستتبع الانتقال
في الجملة لم يرد الاشكال والمصنف معترف بان هذا كله تكلف لقصد الضبط
وان الكناية عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا يصادم بيان كون الانتقال في طول المجاز
من اللازم الى الملزوم وقوله فلا علينا اي لا باس علينا ولا عيب تفريع على انصباب
علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية بناء على كون مرجعه الى جهة الانتقال من
الملزوم الى اللازم كما في المجاز والى جهة الانتقال من اللازم الى الملزوم كما في الكناية
وضمير نتخذهما للمجاز والكناية ومعنى اتخاذهما اصلين جعل مباحث الفن راجعة اليهما
وتفاصيل لمجملهما وقوله واذا الخ شرط جزاؤه فلا عتب بالتاء الفوقانية اي
لا عتاب ولا لوم والحاصل ان لجهة تقدم المجاز على الكناية وهي ان الكناية تجري من
المجاز مجرى المركب من المفرد نظرا الى ان الانتقال من الملزوم واضح بنفسه بمعنى عدم
احتياجه الى اعتبار امر زائد على اللزوم بخلاف الانتقال من اللازم الى الملزوم فانه
مشروط بكون اللازم مساويا للملزوم او اخص منه للقطع بانه لا دلالة للعام
من حيث انه عام على الخاص وانما يكون ذلك اذا اعتبر فيه ما يجعله بمنزلة الملزوم وجوز
كون اللازم اخص اما بمعنى اللزوم الجزئي او بالاصطلاح على ان ما يكون وجوده على
سبيل التبعية لشيء آخر فهو لازم له وذلك الشيء ملزوم فالموصوفات ملزومات
والعوارض لوازم وان كانت اخص كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان
او باعتبار ان اللزوم في نظر علم البيان اعم من ان يكون عقليا او اعتقاديا

وفي اللزوم

وفي اللزوم الاعتقادي لا يمتنع وجود الملزوم بدون اللازم فيجوز ان يكون اللازم
اخص بمعنى ان له تعلق لزوم بالشيء اعتقادا لكن ليس بحيث متى تحقق ذلك الشيء
تحقق هو وبالجملة فاللازم اذا كان مساويا للملزوم او اخص منه صح الانتقال منه
الى الملزوم ان عقلا فعقلا او اعتقادا فاعتقادا بخلاف ما اذا كان اعم لا
الانتقال من الملزوم الى اللازم ايضا يفتقر الى كون الملزوم بحيث متى حصل في الذهن
انتقل الذهن منه الى اللازم لانا نقول هذا معنى اللزوم في هذا الفن لا امر
زائد عليه والاظهر في كون الكناية من المجاز بمنزلة المركب من المفرد ما ذكره صاحب المفتاح
وهو ان المعتبر في المجاز هو غير الموضوع له فقط لوجود القرينة المانعة بخلاف الكناية
فان الموضوع له مراد ايضا او جائز الارادة ثم ان المجاز يريد تمهيد اثبات
اصل آخر للبيان هو التشبيه لما انه بحث عن ذلك ويجعل من مقاصده ويستعمل
في هذا الفن تفاصيله واحكامه واقسامه فوق ما يكون على سبيل الاستطراد
او المبدئية كما في بحث الحقيقة بالنسبة الى المجاز ولما كان احد الاصلين فيما ثبت
من الكلام السابق هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني على التشبيه هو نوع
الاستعارة لا مطلق المجاز صدر الكلام بذكر المجاز وخص الاستعارة بالعناية
فقال ثم ان المجاز اعني الاستعارة يعني ان التعرض لها والبحث عن احوالها يقتضي تقديم
التعرض للتشبيه لان الاستعارة من فروعه ولا تتحقق بدونه فلا بد ان يتخذ التشبيه
اصلا ثالثا وان نقتصر على الاصلين المذكورين اعني المجاز والكناية اما التقديم فظاهر
من جهة ابتناء الاستعارة عليه واحتياجها اليه واما اخذه اصلا آخر من علم
البيان فلانه لكثرة مباحثه وعموم فروعه وتفاصيله واقسامه واحكامه قد جاوز
ان يجعل مقدمة او حكما استطراديا او نحو ذلك كيف ومباحثه اكثر من مباحث الكناية
وفي لفظ الفروع اشعار بهذا المعنى فبهذا الاعتبار انتظم ترتب قوله فلا بد على ما قبله
من الكلام وقوله يستدعي خبر ان المجاز وتانيث الضمير مع عوده الى المجاز مبني على انه
عني به الاستعارة وكذا ضمير انها وفيها وقوله من حيث انها متعلق يستدعي

فى معرض التعليل له ومن فروع التشبيه خبر انها ولا يحقق خبر آخر او بيان كونها من
فروع التشبيه يعنى لابد فى الاستعارة من اعتبار تشبيه شى بذلك الملزوم الذى
ينتقل منه الى اللازم فى امر لازم لذلك الملزوم فنحو رايت اسدا يرمى يعتبر تشبيه الرجل
الشجاع بالملزوم الذى هو الاسد فى لازم له هو الجرأة ثم يستعار لفظ الاسد له
فينتقل منه الى الشجاع وههنا اشكال وهو ان علم البيان نظر فى الدلالات
العقلية ودلالة التشبيهات من حيث انها تشبيهات تكون بالدلالات الوضعية
فكيف يكون التشبيه من مقاصد البيان كما يشعر به جعله اصلا بل انما هو لا يقال
تشبيهات البلغاء قلما تخلو من مجازات وكنايات لانا نقول الكلام فى نفس
التشبيهات بل الجواب ان فى كلامه اشارة الى ان اخذه اصلا من علم البيان
انما هو لضرورة ابتناء الاستعارة عليه على الوجه الذى ذكرنا فلا يكون من اصوله
بالذات ولا يلزم ان يكون البحث فيه عن الدلالات العقلية وقد يجاب بانه لا يلزم
ان يكون نظر البيان فى الدلالات العقلية فقط وانما اللازم ان لا يكون فى الوضعية
فقط بل فى العقليات الصرفة وفى الوضعيات والعقليات جميعا لان ايراد
المعنى المختلفة بالوضوح يمكن فى مجموع ذلك بان يكون الطريق الاوضح غاية الوضوح
من الوضعيات وما سواه من العقليات فهو اى التشبيه هو الاصل الذى
اذا اخذت فيه واتقنته صرت مالك زمام الحكم فى الصيرورة ذا دربة وعادة
وجرأة وحذاقة فى طرف اللطايف والغرائب المتعلقة بالبيان لان معظمها
وعمدتها فنون الاستعارات ومبناها على انواع التشبيهات

الاصل الاول من علم البيان فى الكلام فى التشبيه

لا خفاء فى ان الاصل الاول من الاصول الثلثة المبحوث عنها
فى علم البيان هو التشبيه نفسه والتعرض للاصل الاول والبحث عنه هو الكلام
فى التشبيه فلا وجه لقوله الاصل الاول فى الكلام فى التشبيه سوى ان يقال
انه لما ذكر ان الاصول المحتاج الى تعرضها فى علم البيان ثلثة فكانه جعل فصل علم البيان

توجيه كلام المصنف

بعد المقدمة اصولا ثلثة بمنزلة الفصول والابواب فذكر ان الاصل الاول منه
فى الكلام فى التشبيه اى التعرض له والبحث عنه واما ان المراد هو ان الاصل الكلى
فى ذلك الجزئى او ان كلمة فى للتجريد مثلها فى قوله لهم فيها دار الخلد فلا أجب ان
يفوه به المحصل فتشبيها بدل من طرفين واشتراكا عطف على طرفين
او بالعكس اى يكون الامر بالعكس بان يشتركا فى الصفة ويختلفا فى الحقيقة والاختلاف
فى الحقيقة اعم من ان لا يشتركا فى ذاتى اصلا كطول جسم وخط او يشتركا كطول
انسان وفرس حيث اشتركا فى الجنس وانما الاختلاف بالفصل القريب واقتصر
فى المثال على هذا لانه ابعد فى ان يكون اختلافا بالحقيقة وقوله صفة وحقيقة تمييز
وطولا وانسانا صفة او حال او تمييز او نصب بتقدير اعنى وقوله والا اى وان
لم يكن هنا اشتراك من وجه وافتراق من وجه لم يصح التشبيه لان كل خبر عن مقدمات
تفيد ذلك وقدم ابطال عدم الافتراق لانه أخفى بالنسبة الى بطلان عدم الاشتراك
أذ مفهوم التشبيه يجاينى عن لزوم الاشتراك فلذا ذكره بطريق المنبه والمقيس عليه
وما جعله مقررا للزوم الافتراق والاختلاف انه لو ارتفع الاختلاف من جميع الوجوه
حتى من جهة التعين الذى لا اختلاف فيه غاية فى اللزوم للتعدد يعنى انه لابد للتعدد
والاختلاف بالتعين لارتفع التعدد قطعا ضرورة ارتفاع الملزوم بارتفاع اللازم
وح يبطل التشبيه لان معناه الوصف بالمشاركة للمشبه به فى امر فعند ارتفاع
التعدد وثبوت الوحدة يكون تشبيه الشى وصفا له بنفسه ضرورة انتفاء المشاركة
ح لانه لا يعقل الا بين شيئين ووصف الشى بنفسه محال بالضرورة وتقرير لزوم الاشتراك
انه لولاه لكان طلب التشبيه بين الشيئين طلبا لثبوت الوصف حيث لا وصف
اصلا وهو ايضا محال بالضرورة وان التشبيه لا يصار عطف على ان التشبيه
يستدعى وكذا وكذا وان حاله تتفاوت بين القرب والبعد فان من التشبيه ما هو
قريب مبتذل ومنه ما هو بعيد بديع وسيجئ اسباب القرب والبعد والقبول والرد
فانه اذا كان صحيحا وافيا بما علق به من الغرض سليما عن الابتذال كان مقبولا

وان كان بخلافه كان مردودا فهذا القدر المجمل لا يحوج الى دقيق النظر جملة استيناف
كانها جواب سوال عن الدليل على ما ذكره والمعنى ان بعض ما ذكر غني عن النظر معلوم بالضرورة
كاستدعاء التشبيه طرفين وبعضها يحتاج الى نظر ظاهر ربما يساق اليه الذهن
كالاحتياج الى الاشتراك والافتراق والغرض وكالتفاوت الى القريب والبعيد
والى المقبول والمردود وانما المحوج الى دقيق النظر هو تفاصيل هذا القدر المجمل وهو
اي هذا القدر المجمل بل مضمونه هو طرفا التشبيه ووجهه وغرضه واحواله فلتحصل النظر
في هذه المطالب انواعا اربعة النوع الاول النظر في طرفي التشبيه
وجه تقديمه على الانواع الثلثة الباقية ظاهر فان طرفي التشبيه هما الاصل الذي
يقوم به وجه الشبه ويعود اليه الغرض منه وحصر فيما في ان يكونا حسيين او عقليين
او المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس والمراد بالحسي ما يدرك هو او مادته باحدى الحواس
الخمس الظاهرة اعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس او يكون مجتمعا من امور
كل منها محسوس وان لم يكن المجموع مدركا بالحس كاعلام من الياقوت منشورة على رماح
من زبرجد ويسمى خياليا واراد بالعقلي ما عدا ذلك مما هو مدرك بالقوة العاقلة التي
شانها ادراك الكليات او بالوجدان كاللذة والالم ويسمى وجدانيا او هو من مخترعات
القوة المتخيلة ويسمى وهميا كانياب الاغوال ورؤس الشياطين واما المعاني
الجزئية التي يدركها الوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى
وانما الذي يجب ان يتنبه له سوال ليس المراد بالخيالي الصور المرتسمة في الخيال المتأدية
اليه من طرق الحواس ولا بالوهمي المعاني الجزئية المدركة لظهور ان ليس الياقوت ونحوه
مما تأدت اليه من طرق الحواس ولا انياب الاغوال ورؤس الشياطين من قبيل المعاني
فان المراد بالصورة ما لو وجدت كانت مدركة بالحس وبالمعنى خلافه لكن بل التحقيق
في هذا المقام ان من القوى الادراكية قوة شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها
والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او راسان
او لا راس له ويسمى دائما في الحركة والتصرف لا تسكن في اليقظة ولا في النوم وليس عملها

منتظما

منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة العقلية وبهذا
الاعتبار تسمى مفكرة او بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة فالمراد
بالخيالي هو المعدوم الذي ركبتها المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء تهلك الناس
كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وكذا
مخالب المنية ولسان الحال وغيرهما واياك ان تتوهم ان المراد بالوهمي ههنا المعنى الجزئي
المدرك بالوهم بناء على ان المنية او الحال من المعاني فيكون احواله كذلك فان الكلام فيما
فيما تخيل لهما من مثل الناب والمخلب واللسان وهي من الصور قطعا وقد يكون ما اضيف اليه
الوهميات ايضا من الصور كالغول والشيطان وهو ما قال صاحب الايضاح ان
الوهمي ما ليس مدركا بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها يعني انه من مخترعات
القوة المتخيلة ومرتسم فيها من غير وجود له في الخارج مع انه لو وجد وادرك لم يكن ادراكه
الا بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعاني لان الكلام في صورة شبهه بالمخلب والناب
واللسان مما هو آلة في الادراك او النطق بقوله مستندين للحس اي في الادراك
للجسمانيات المادية بشرط الحضور بخلاف الخيال فان ادراكه يكون حال الحضور والغيبة جميعا
الاطيط صوت القتب الفراريج جمع فروج وجعل العنبر مشموما والريق والخمر مذوقا
والجلد والحرير ملموسا مبني على ما هو المتعارف من شم العنبر وذوق الخمر ولمس الحرير
وان كان المدرك حقيقة بالشم والذوق واللمس هو الرائحة والطعم واللين والخيال
قوة ترتسم فيها صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس بمنزلة خزانة له والعقل قوة للنفس
بها تدرك الكليات بالذات والجزئيات بالالات وفي قوله الوهميات المحضة اشارة
الى ان ليس المراد بالوهمي المعاني الجزئية الحقيقية المدركة بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو
بل مخترعة العاقلة بمعونة الوهم وقوله صوت وممته كصوتها المعنى وتاكيد والملزوز
المشدود من لزه شده والقصة وشد البعير في قرن وقران اي حبل
واما القرن بمعنى الجعبة الصغيرة بضم مع الكسر فغير مناسب ههنا

وهو الصغير من الدجاج

ما عرفه اى كون كل من الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات كما عرفت
كون الخياليات ملحقة بالحسيات قصدا الى تقليل الاعتبار بتقليل الاقسام
تسهيلا للامر ليعرف صحة الحصر في الحسي والعقلي. النوع الثاني النظر
في وجه الشبه وسموا قصدا اشتراك الطرفين فيه ومحصل البحث ان له اقساما كثيرة
بحسب اعتبارات له وقد لذلك مقدمة حاصلها ان وجه الشبه متفاوت الشبه لانه
اما ان يكون حقيقة الطرفين او ذاتيا لهما او وصفه والصفة اما ان يكون من الحسيات
احد الانواع الخمسة واما العقليات والعقلي اما ان يكون حقيقيا او اعتباريا
والحقيقة اما ان يكون بسيطة او مركبة والصفة اما ان يكون من جملة امر او احدا
او اكثر وقوله لما انحصر التشبيه طرف جرى مجرى الشرط جوابه قوله ظهر لك محل ذكر
وقوله والوصف حسى انحصر والعقلي ايضا لما انحصر عطف على مضمون الشرط وكان
مقتضى الظاهر ان يقول وحين انحصر الوصف ولما انحصر العقلي ليكون عطفا على الشرط
او يقول والوصف بين كذا والعقلي بين كذا ليكون عطفا على فاعل انحصر واما على ما ذكر
فكل من المعطوفين يحتاج الى جواب على حدة ليكون الشرطية خبر المبتدا، والاظهر ان يكون
محذوفا بقرينة المذكور لان قوله ظهر لك ما ذكر صريح في انه جواب للكل فيقع التركيب اختلال
ولا محيص سوى ان يجعل والوصف والعقلي عطفا على فاعل انحصر اعني التشبيه ويكون
حسى انحصر ولما انحصر تكريرا واعادة للشرط لبعد العهد وقوله انحصر بين كذا بمنزلة انحصر
في كذا كما يقال المحصور بين حاصرين وقوله مثل جسمين ابيض واسود يعني مثل حجرين
او فرسين او نحو ذلك والاغطلو الجسمية لا يكون تمام الحقيقة ومثل نصب على الحال
من اسم يكون وليس يلازم ان يكون الممثل به نفس ما اصنف اليه مثل بل ما يوجد مصنوعه
ومثل هذا كثير في كلامه فليكن على ذكر منك وفي كون الانف من الانسان والمرسن
من نحو الابل مثلا حقيقة واحدة نوع خفاء اذ ربما يتوهم كونهما حقيقتين مختلفتين
كالانسان والبعير فلذا ذكرهما بلفظ كذا وبين وجه اتحاد الحقيقة بانها ذلك العضو
المعلوم الذي هو طريق الشم والافتراق بالصفة بانها الاختصاص للانسان او بالمرسون

لما انحصر
في الوصف
والعقلي
اللذين معا
جنس الى ٢

حيث

حيث يقال الانف هو عضو الشم المختص بالانسان والمرسن هو عضو الشم المختص
بالحيوانات التي ترسن اي يجعل في انوفها الرسن والاحسن ان يجعل الوصف هو
الاختصاص وعدم الاختصاص لما سيجيء في فصل ايجاد المفرد عن المصنف ان كلا من الانف
والشفة والرجل اسم للمطلق من غير اختصاص بالانسان او غيره والمرسن
والجحفلة والحافر مختصة بما يكون للمرسون والدابة وكانه اراد ههنا انف الانسان
وشفته ورجله ومثل ههنا لافتراق الحقيقة بالجسم والخط اللذين لا اشتراك لهما
في شيء من الذاتيات لان الجسم من مقولة الجوهر والخط من مقولة الكم بخلاف طويلين انسان
وفرس تبنيها على ما ذكرنا من ان الافتراق بالحقيقة اعم وههنا بحث وهو انا اذا قلنا
زيد كعمرو في الحيوانية او الناطقية فهما وان اشتركا في الحقيقة واختلفا بالعوارض
المشخصة لكنه قادح فيما قصده ههنا من انحصار التشبيه في ان يكون الطرفان حقيقيين
يقصد اشتراكهما في صفة لهما او وصفين يقصد اشتراكهما في حقيقتهما
كالكيفيات الجسمانية اي المختصة بالاجسام والكيفية عرض لا يقتضي نسبة ولا قسمة
او لا قسمة بالذات وقوله مثل الاتصاف حال من الكيفيات او من ضمير انحصر والممثلة
في ضمنه والبصر قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين
يدرك بها الاضواء والالوان ونحوهما والشكل هيئة احاطة نهاية او اكثر
بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغيرهما والمقدار كم متصل قار الذات
والمراد بالكم عرض يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه عند الانقسام
حد مشترك تتلاقى عنده كالنقطة التي هي بداية خط او نهاية لذاك وهو احتراز
عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة مجتمعة في الوجود وهو احتراز
عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح
ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركة المدركة
بالبصر هي الاينية اعني انتقال الجسم من مكان الى مكان وما يقال انها حصول الجسم
في مكان بعد حصوله في مكان اخر معناه انه مجموع الحصولين وكانه اراد الايكون المقادير

والحركات من الكيفيات ان اوصافها كالطول والقصر والتوسط وكالسرعة والبطوء والتوسط كذلك ولم افا المقدار من الكم والحركة فبل من الان وقبل من ان يفعل وقبل من الكيف وقوله وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة ونحو ذلك مما له اتصال بالمذكورات وتفرع عليها والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ يدرك بها الاصوات وكان الصوت حقيقة واحدة لا تختلف الا بالعوارض كالقوة والضعف والحدة والثقل والتوسط بين ذلك ولذلك لم يقل من انواع الاصوات واما الحروف وان كانت انواعا هي كيفيات للصوت لا اصوات ولنكتف في امثال هذه المباحث بهذا القدر فان تمام تحقيقها في فن آخر والذوق قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم واصول انواعها الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة والشم قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي يدرك بها الروائح ولا اسماء لانواعها وانما تعرف بالصفة او بالاضافة كرائحة طيبة ومنتنة ورائحة المسك ورائحة الكلاوح واللمس قوة سارية في البدن بها يدرك مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ويقال لها اوائل الملموسات بها تتفاعل العناصر وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة بالعكس والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والاتصال والتفرق واليبوسة تقتضي صعوبة ذلك والخشونة كيفية اختلاف الاجزاء ارتفاعا وانخفاضا والملاسة كيفية استوائها واللين كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سائل فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة والصلابة تقابلها والخفة كيفية بها يقتضي الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط والثقل الى صوب المركز وجعلهما من الملموسات لكون كل منهما مدافعة الى فوق او الى تحت كما في الزق المنفوخ اذا امسك تحت الماء وكالحجر الموضوع على الكف اذا امسك في الهواء واعاد لفظ من لما انها ليست كما قبلها في ظهور

كونها من الملموسات فان المحققين على ان الخفة والثقل مما يلمس المدافعة الصاعدة والهابطة واراد بما ينضاف الى المذكورات مثل البلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك والاجسام والعقل ايضا يعني الكلام ان لمطلق الوصف انحصارا في الحسي والعقلي كذلك للعقلي انحصار في الحقيقي وهو ما يكون له تحقق في نفسه وتقرر في ذات الموصوف واعتباري ونسبي وهو ما لا يكون كذلك بان لا يكون تقرره بالنظر الى نفسه بل يكون معنى يعتبر للشيء بالنسبة الى الغير ككون مطلوب الوجود او العدم عند النفس فليس للشيء من هذا صفة متحققة وكذا كون الشيء مطموعا فيه او غير مطموع فيه لبعده عن الطمع اولا يكون له تحقق اصلا لا بالنظر الى نفسه ولا بالنسبة الى الغير كصورة وهمية محضة يخترعها المتخيلة كانضاف الاسنة وكل ما هو علم وهداية مما يتخيل بها من سالف الى نواق شبيه بياض الكواكب واشراقها مثل الاتصاف محرور بدلا والكيفيات الا ان الكيفيات هي ما دخلت الباء من الذكاء ونحوه والذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء يقال ذكي الرجل فهو ذكي والتيقظ كمال التنبه والتحرز عما لا ينبغي والمعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم ولثاني الادراكين اذا تخللها عدم ولادراك الجزئي ولادراك البسيط والعلم يقال لحصول صورة الشيء عند العقل وللاعتقاد الجازم المطابق الثابت ولادراك الكلي ولادراك المركب والقدرة صفة بها يتمكن من الفعل والترك والكرم صفة هي مبدأ ايثار الغير بالخير اما ببذل المال واما بالعفو عما صدر والعزم من الشروط نصرت والنجابة هو مبدأ افادة ما ينبغي لا لعوض ويسمى الجود ايضا والحلم كون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه ولا تسرع الى الانتقام والغضب حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام وما جرى مجرى المذكورات كالعفة والشجاعة واللوم والبخل والتهور والجبن ونحو ذلك والوزنة ملكة تصدر عنها صفات فانه عنزل دونه الا انا لا اعتياد مدخلا في الكلوح ودل الوزنة او شيء تصوري عطف على بكونه اي كاتصاف الشيء بشيء تصوري لا عيني وتصوري بمعنى لا عقلي محض ليس فيه شائبة تحقق وفي جعل هذا قسيما للاعتباري الذي هو احد قسمي العقلي تنبيه على ان المراد به ههنا ايضا ما يعم الوهمي



كما في الطرفين اجزاء مختلفة اشارة الى انه لا يريد بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل
ما لا يتألف من اشياء مختلفة وانما تعرض لهذا في وجه الشبه دون الطرفين لان القسمة الى الواحد
والى ما هو بمنزلة الواحد والى المتعدد والمنتزع انما اعتبرت فيه لا فيهما وانما قال الظهور لك
مما ذكر مع ان مجرد جعله جوابا لما يغني عن كونه سببا لذلك للاشارة الى ان ظهوره لك بتحصيل
مجرد كون الانحصار متحققا في نفس الامر بل من ذكره لك واطلاعك عليه ومكانه قال الظهور لك من ذكرها
ذكر وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا في نفسه بان يكون عينا من الاعيان
او معنى من المعاني بسيطا كان او مركبا واما ان يكون غير واحد بل امورا متكثرة وهو قسمان
احدهما ان يوخذ منها حقيقة اعتبارية ملتئمة من الكثرة او هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك
الطرفين في تلك الحقيقة او الهيئة لا في كل واحد واحد من تلك الكثرة وثانيهما ان لا يعتبر ذلك بل يجعل
كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه ومقصود بالتشبيه فهذه هي الاقسام الثلثة وقد قسم
الاول منها الى خمسة اقسام والثاني الى اثنين والثالث الى ثلثة فصار عشرة وذلك لان الاول
اما حسي وطرفاه حسيان لا غير واما عقلي وطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي
والمشبه به عقلي او بالعكس والثاني اما حسي او عقلي والثالث اما حسي واما عقلي واما البعض حسي
والبعض عقلي فقوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جهة اي من وجه لان الحس
لا يدرك الا ما هو في مادة وجهة وحاضر عند الحس بخلاف العقل فانه يجوز ان يكون مدركا بما
بالمحسوس كالحمرة فوجه الشبه العقلي اعم من الانواع الاربع للطرفين اعني كونهما حسيين او عقليين
او المشبه حسيا والمشبه به عقليا او بالعكس هذا معنى قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم
والباء في بالوجه للملابسة وسوق موقع الحال اي كائنا بالوجه العقلي خلافا لما هو في قولك تشبيه الشيء
بالشيء فانها صلة وههنا نكتة التحقيق ترجع التشبيه الى محض التحقيق والثبوت في نفس الامر
بحيث لا يشوبه شيء من المساهلة والاخذ بالظاهر وما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة
وحاصل النكتة ان وجه الشبه كلي لكونه مشتركا بين الطرفين ولا شيء من الكلي بمحسوس لان شرط
الاحساس بالشيء كونه جزئيا ماديا حاضرا عند الحس بحكم الضرورة فان قيل المراد بالوجه الشبه
الحسي ما يكون جزئياته محسوسة كالحمرة وان لم يكن هو في نفسه مدركا بالحس قلنا هذا انما يكون

للمحقق

للمحقق في التشبيه واعتراف بان كل ما هو وجه الشبه في الحقيقة عقلي لا حسي وسنذكر جواب المصنف
عن هذا السؤال فقوله وقد عرفت انه اي وجه الشبه يجب ان يكون موجودا في الطرفين اشارة
الى ما سبق من ان تشبيه الشيء لا يكون الا وصفا له بمشاركته المشبه به في امر وقوله
وكل موجود فله تعين حكم ضروري مبني على ان الكلي الطبيعي ليس جزءا خارجيا من الاشخاص
والا فهو موجود ضرورة ان جزء الموجود موجود وليس بمتعين ضرورة كونه كليا مشتركا بين الافراد
جزءا من الاشخاص واذا كان وجه الشبه مع المشبه متعينا امتنع ان يكون هو بعينه موجودا
مع المشبه به لامتناع ان يحصل المحسوس المتعين في محل آخر حصوله بعينه في محل آخر فان
بديهة العقل حاكمة بامتناع عرض بعينه في محلين كجسم بعينه في مكانين فمع ضرورة العقل
اضطراره الى الحكم بذلك بحيث لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا او الضرورة التي يجدها العقل
ويحكم بسببها وان شئت فحكم التنبيه فان الضروري قد ينبه عليه اذا كان فيه ادنى خفاء
وذلك ان الحمرة التي في الخد لو كانت بعينها الحمرة التي في الورد لزم من انعدام حمرة احدهما
وبقاء حمرة الآخر كون الحمرة المعينة موجودة معدومة معا وهذا ظاهر لزوما واستحالة
الا ان لقائل ان يقول ان اريد بانعدام حمرة الخد انعدامها في نفسها فلا نسلم صحته
ليلزم المحال اعني كون الحمرة معدومة موجودة معا وان اريد انعدامها عن المحل فلا يستلزم
الا وجودها في محل وعدمها عن محل ولا استحالة فيه وقوله وهكذا في اخواتها اي اخوات
الحمرة كما اذا شبه ثوب بالثلج في البياض وشعر بالغراب في السواد وغير ذلك وقوله
بل يكون مثله متعلق بقوله يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به اي يكون مثل وجه الشبه
موجودا مع المشبه به وههنا ايضا بحث لان المثلين لا يكونان شيئا واحدا بعينه وكل ما هو
وجه الشبه فهو واحد بعينه على ما هو المفروض فلا يكون المثلان الموجودان في الطرفين
وجه الشبه فلزم ان يكون وجه الشبه هو المعنى الكلي الماخوذ من المثلين بتجريدهما عن التعين
لانه المشترك بينهما ولا شيء من الكلي بحسي فلا شيء من وجه الشبه بحسي بل الكل عقلي لا غير
فوجه التشبيه عقلي لا غير وقوله ويمتنع ان يقال اذا لم يحكم الطرفين من المحسوس
الا المثلان بمعنى اشتراك وجه الشبه المحسوس بين الطرفين هو حصول المثلين فيهما

على ما قال صاحب الايضاح ان المراد بحسية وجه الشبه كون افراده محسوسة فان المثلين
اى ممتنع هذا المقال وبطل لان المثلين الموجودين فى الطرفين متشابهان لا هذا معنى
المثلين ولا معنى للمتشابهين الا المشاركان فى وجه الشبه فلا محالة يكون معهما وجه شبه
فان كان عقليا كان المرجع فى وجه الشبه الذى فرض حسيا هو العقلى فى المآل فلا يكون وجه الشبه
بالتحقيق الا عقليا وان كان حسيا لزم ان يكون مع المثلين مثلان اخران وذلك الوجه الثانى
لامتناع ان يكون الموجود فى الطرفين محسوسا فينتقل الكلام الى هذين المثلين الاخرين بانهما
متشابهان مشتركان فى وجه شبه عقلى او حسى ويلزم اما التسلسل واما كون وجه الشبه فى التحقيق
عقليا والتسلسل محال فتعين كونه عقليا وتمام تحقيق هذا الكلام فى العلوم الحكمية والكلام
بان يبين ان الكلى الطبيعى يمتنع ان يوجد بان يكون جزءا من الافراد وان المتجنس يمتنع ان يكون جزءا
من متشخص وان الواحد يمتنع ان يحل فى محلين متعددين ويتوزع فى ذلك ولا هذا التسلسل وان كان فى الامور
الموجودة لكونها محسوسة لكن لا يظهر انه فى المبادى وفى الامور المترتبة الموجودة معا فمثل يمتنع
مثل هذا بل ههنا بحث ومع انه اذا اريد بكون وجه الشبه حسيا وجوده فى الطرفين
من المعنى الكلى الذى افراده محسوسة بمعنى كونهما مثلين تساويهما فى تمام تلك الماهية الكلية بمعنى
انها تمام حقيقة كل منهما وانها حسية بمعنى ان افرادها مدركة بالحس وح لا نسلم لزوم ان
يكون معهما مثلان آخران ليلزم التسلسل ولا حوالة سوى ان هذا تسامح لا تحقيق
والعقلى لوجود عطف على قوله فالحسى كالخد والمعنى ان العقلى كوجه الشبه فى التشبيه المذكور
فالمثل به ماخوذ مما يلى الكاف لا نفسه والمراد بالعلم المشبه به الحقيقة الملكة التى بها يدرك
تفاصيل الشئ فهذا الاعتبار يكون جهة ادراك وطريقا اليه على وجه المبداية كما ان الحيوة
طريق اليه على وجه الشرطية واما اذا اخذ العلم بمعنى الادراك او بنوع منه كادراك الكلى
فلا معنى لكونه جهة ادراك وقوله فى طلوع الاهتداء بذلك اى بالاصحاب والنجوم اشارة الى ان
الاهتداء لو لم يؤخذ مطلقا بحيث يتناول الاهتداء الى الطريق الشرعى والطريق الحسى
لم يكن مشتركا بين الطرفين بل الموجود فى كل منهما اهتداء آخر واذا اتحدا فاحدهما حقيقى
والآخر مجازى لكن الحق عرفا بالحقائق وكالعطر اشارة الى قول الصاحب

اهديت عطرا مثل طيب ثنائه ... وكانما اهدى له اخلاقه
او كالنجوم
اشارة الى قول القاضى التنوخى ... وكان النجوم بين دجاه ... سنن لاح بينهن ابتداع
ومنع بعضهم تشبيه المحسوس بالمعقول لما يلزم من جعل الاصل فرعا والفرع اصلا لكون المعقول
فرع المحسوس لكونه مستفادا منه ومنتهيا اليه لكن وجه ما جاء فيه ان يقدر المعقول محسوسا
ويجعل كالاصل فى ذلك مبالغة ... وفى اكثر الامثلة خبر مبتدأ وفيه تسامح وفى معنى وجد فيها
بدل من الطرف او متعلق به او تسامح والمراد فى معنى وحدة وجه الشبه فيهما فانى الراى عن
الفايح وكونهما جهتى ادراك ويحصل بهما الزيادة والنقصان واستطابة النفس اياهما نوع
وفى جعل الراى الفايح وجه شبه بين وجود الشئ وعدمه دفع لما ذكره الشيخ عبد القاهر ان
التشبيه سواء ثبت هذا المعنى من معانى ادراك او احكام احكامه كالشامل للرجل يجامع لمن به
وللعلم حكم النور فى انك تفصل بين الحق والباطل كما تفصل بنور بين الاشياء واذا قلت للرجل
القليل المعانى هو معدوم او هو والعدم سواء لم يثبت له شبها من شئ بل عما منع وجوده
كما اذا قلت ليس هو بشئ ومثل هذا لا يسمى تشبيها قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى الظاهر فوجدنا
موجودا كالمعدوم وشئ كلا شئ ووجود شبيه بالعدم فان امثال هذا اجرى على هذا الظاهر والمضايقة
القسم الثانى قد سبقت الاشارة الى ان كون غير الواحد بمنزلة الواحد بان يعتبر
الكل حقيقة مشبهة من المجموع او بهيئة حاصلة من عدة اوصاف فهاهنا جعل وجه الشبه قسمين وذلك
فيما اوردوا من الامثلة تعويلا على فهم الناظر وعلى انسياق التقرير اليه بل جعل التقسيم ههنا باعتبار
ان الهيئة الحاصلة حسية او عقلية واعتبر اثناء التقرير الكثرة فى جانب المشبه والمشبه به ادريطر
ما قصدوا من كون وجه الشبه غير واحد نزل منزلة الواحد وعول فى اعتبار التركيب والتفصيل فى الهيئة
فيما اوردوا من الامثلة دون ان يعتبر التشبيه فيما بين المفردات اما على انه ليس له كثير معنى واما على
ان اعتبار التركيب ابلغ وادخل فى الحسن والقبول والاول كما فى قول القاضى التنوخى
كانما المريخ فانه لو قيل المريخ كمنصرف فى الدعوة لم يكن شيئا والثانى كما فى قول ابى طالب الرقى
وكان اجرام النجوم فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بالبساط الازرق تشبيه حسن
لكن ابن هو من التشبيه الذى يريك الهيئة التى تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة

متوقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية كذا في دلايل الاعجاز وكالثريا
اشارة الى ابي يحيى بن الخلاج وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا
الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء في الشعر بتشديد اللام والمنور على لفظ
اسم الفاعل من نورت الشجرة وانارت تفتح نورها وقوله في المرأى يعني ترى صغار المقادير
وان كانت كبارا في نفسها وقوله على كيفية متعلق بمقارن اي لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق
ولا هي شديدة الافتراق وقوله الى مقدار اي كيفية منضمة الى مقدار مخصوص من الطول والعرض
وكالنشاة للحباب بتركي التاء لما ان المراد الذكر منه على طريقة قولهم حمامة ذكر وحمام انثى تبد كبرا كو
وتاينثه مما تكون التاء فيه للفرق بين الواحد والجنس ابتر اي مقطوع الذنب الاشل صفة مشبهة
من شلت يده انحلت بنيتها وضعفت قوتها المراوحة المناوبة في العمل بعمل هذا مرة وذاك اخرى
تقال راوح بين رجليه اذا قام مرة على هذه ومرة على الاخرى تلك الحركة مصدر تحرك النفوس اللمس
يبدو له اي يندم ويظهر له راي آخر تقال بدا له اذا ندم وضمير الفاعل له الراي المعلوم من الكلام
في صدر ذلك اشارة الى الانبساط والانقباض والتحرك الحركة العجيبة الهيئة المذكورة مفعول مودية
وقوله للهيئتين يعني هيئة المراة في كف الاشل وهيئة البوتقة فيها ذهب ذايب وكوجه الشبه
ظاهره العطف على كسقط النار لما ان الكاف ثمة داخلة على المشبه ووجه الشبه ماخوذ من
مضمون الكلام وههنا قد دخلت على وجه الشبه ولم يبينه بل اقتصر على بيان المشبه والمشبه به ان
كلا منهما هيئة حاصلة من عدة امور وذلك لان ما سبق تشبيه مفرد بمفرد وهما امران معينان
مذكوران بصريح الكلام وانما المحتاج الى البيان وجه الشبه وههنا تشبيه مركب بمركب فاحتيج
الى بيانهما وكون القصد فيهما الى الهيئة الحاصلة من عدة امور وعلم ان وجه الشبه ما يشترك فيه الهيئتان
من مطلق هيئة حصول مضيء في مظلم على الكيفية المخصوصة كان مثار النقع الغبار
الساطع المرتفع من ثار الغبار يثور ارتفع واثاره غيره واسيافنا مفعول معه متعلق بمثار قال
الشيخ عبد القاهر قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع
بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة
للمصدر اعني المصدر المدلول عليه بلفظ مثار للانقع في تشبيه مفرق بمنزلة كان الغبار ليل كان السيوف

كواكب

كواكب قال ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كما في قولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ومما نبه على ذلك ان جعل تهاوي كواكبه جملة وقعت صفة لليل
فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل لا مستبدة بمنزلة ان يقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر
على ان يريك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت
من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا فان للسيوف
في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة الى جهات
مختلفة من اعوجاج واستقامة وارتفاع وانخفاض وتداخل وتصادم واستطالة اشكال
فنبه على هذه الدقائق بلفظ تهاوى اي تتهاوى بحذف التاء فان للكواكب في حالة التهاوي
اي التساقط اختلاف جهات حركات مع تدافع وتداخل واستطالة اشكال بخلاف ما اذا كانت
في اماكنها فانها على استقامتها المتلألئة اي اللامعة من تلالأ البرق لمع
والمستطرفة المستحدثة التي تعد طريفا جديدا وقوله دون شيء آخر كلام قليل الجدوى جدا سواء
جعل صفة درر او تعلق بالمراد على معنى ان المراد هو هذا دون شيء آخر وسواء جعل مناسب للدرر صفة بساط
او صفة شيء آخر قدام خبر المبتدا والاحال مما دل عليه كان من معنى الفعل وشارع
متعلق بالظرف والمعنى بكون المشتري قدام المريخ كونه كذلك في الطلوع بان يكون المريخ اقرب
الى المشرق مكبة في الارتفاع والعلو الشمعة بالتحريك واحد الشمع وكلاهما بالتحريك واما التسكين
فكلام المولدين فالمراد ايضا يعني ان المراد في هذا البيت ايضا تشبيه الهيئة بالهيئة
كما في البيتين المتقدمين وقوله مسرج الشمع اسم مفعول اضيف الى فاعله حال من للتصرف ومعنى دونه
قدامه وفي مكان قريب منه وسمي امثال ما ذكر من الابيات يعني كان مثار النقع وكان
اجرام النجوم وكانما المريخ تشبيه المركب بالمركب لكون كل من طرفيه امورا متعددة اعتبر تركيبها وتحصيل
هيئة منها قصد التشبيه فيها على ما صرح بذلك في كل منها وعبر عنه صاحب الكشاف بما قال
ان العرب قد تشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا
باخرى مثلها وسمي المذكور قبل الابيات مثل تشبيه السقط والثريا والشاة الجبلي والشمس
تشبيه المفرد بالمفرد لكون كل من الطرفين شيئا واحدا مفردا كان او مركبا وانما التركيب واعتبار الهيئة

من الظاهر والمخبر ما يعلم ويخبر من الباطن المطمع اسم فاعل من اطمعه اوقعه في الطمع والموئس
من آيسه اوقعه في الياس وكلمة مع للاشارة الى جعل الامرين في حكم واحد يعني ان وجه الشبه
هو المجموع لا كل واحد وكذا لفظ المنضم في المثال الثالث ومنبت السوء هو الاصل الردي
والنسب الفاسد والاضافة فيه كما في رجل صدق وحمار سوء شبهها للاختصاص بالوضع
بالاختصاص الاضافي في خضراء الدمن ما ينبت على آثار الدار والمنزل مما لا بقاء له ولا خير فيه
ولا نفع منه واتما خبر اضافة للمصدر الى المفعول من اثرت الشجرة كذا والاتحاد الثمرة التي
يأتي بها الفاكهة والاعتراض بان حسن المنظر حسي لا عقلي ليس بشيء لان لا نافي كون المجموع المركب
من ذلك عقليا لا هيئة مدركة بالحس كما في هيئة الشمس والبوتقة او هيئة الشمع والسيوف وهيئة الليل
وتهاوي الكواكب بل في التمثيل اشارة الى ذلك وانما عطف المثال الثالث بالواو ونسقه على النجم
بعد تمام التمثيل بمثالين بمنزلة شاهدين ووجه الكثرة في وجه الشبه في المثال الثالث هو انه
اعتبر التناسب في الخصال مع الامتناع عن نفس البعض فاصلا والبعض مفضولا لكن لم يقصد
الى الاشتراك في كل منها بل في المجموع المأخوذ منها والى هذا اشار بقوله المستغنية لذلك
اي لاجل التناسب ان تكون تلك الامور اشارة الى ما لزم من الكلام السابق
من كون وجه الشبه امورا كثيرة وقوله او عقلية بأو دون الواو ليشعر بان القسم الاول
سواء يكون الامور حسية والثاني ان تكون عقلية لا ان يكون مجتمعة فانه على العموم محال وعلى التوزيع
هو القسم الثالث بعينه فقوله ان يكون شيئا اي يحل بل بعض من اقسام كما اذا
شبهت انسانا لا اخفاء في ان حسن الطلعة حسي ونباهة الشأن اي شرف الاقدار واشتهاره حاله
عقلية وكذا علو الرتبة واعلم ختم مباحث النظر في وجه التشبيه بامرين احدهما
انه قد يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبع وجه الشبه اي يستعقبه ويستلزمه اي يكون وجه الشبه
بالحقيقة لازم ذلك المذكور فيصح لان اقامة الملزوم مقام اللازم مجاز مستفيض وثانيهما ان
الواجب في وجه التشبيه ان يكون شاملا للطرفين وقد يتوهم في بعض التشبيهات وجه التشبيه
امرا لا شملهما فيفسد فقوله ان يكلفوا ظاهره ان الضمير لاصحاب علم البيان لكن الذي
يقتضيه النظر الصائب ان يكون الضمير للبلغاء وارباب الكلام والموردين للتشبيهات

في وجه الشبه ولذا كان التعرض ثمة لوجه الشبه وههنا للطرفين ثم المفرد قد يكون مقيدا
كتقييد العنقود بالمنور والشاة بالجبلية والحمار بكونه ابتر مشقوق الشفة والكافور باستناد
على رأسه شجرا غضا والمرآة بكونها في كف الاشل والبوتقة بكونها محماة جاعلا فيهما ذهب
ذائب فيلتبس بالمركب ويعسر التمييز بين تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب لخفاء الفرق ههنا
بين المقيد والمجموع اذ القيود معتبرة في الهيئة التي جعلت وجه الشبه فلذا قال وهذا اي تشبيه المفرد
بالمفرد والمركب بالمركب فرق زيادة احتياج الى سلامة الطبع وصفاء الذهن اذ لا احكام سوى
ذلك في تمييز احدهما عن الآخر عند التباسهما ولا يخفى انه يأتي ههنا قسمان آخران سكت عنهما المصنف
تشبيه المفرد بالمركب والمركب بالمفرد ومن تشبيه المفرد بالمفرد قول امرئ القيس
يصف عقابا بكثرة صيد الطيور والقاء قلوبها لدى الوكر وقد بحث ان العقاب لا يأكل من الطير
قلوبها شبه الغض الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق بالحشف البالي وشبه الجمع اردا التمر
وذلك لانه ليس لاجتماع الرطب واليابس من القلوب هيئة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال
الشيخ في اسرار البلاغة انه انما استحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا من
ان للجمع فائدة في التشبيه وانما تعرض المصنف لذلك لانه قد جمع في موضع كل من المشبه والمشبه به
شيئين وكان مظنة ان يتوهم انه من تشبيه المركب وليتنبه على ان تشبيه المفرد قد يكون ملفوفا بان يؤتى
بمشبهين ثم بالمشبه بهما واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على قوله
اما ان يكون مستندا الى الحس وهذا هو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد واورد له ثلثة امثلة
يشير الى قوله تعالى والذين كفروا اعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء وقوله عليه السلام اياكم
وخضراء الدمن قيل يا رسول الله وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء
وقول من قال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها في الفائق انه قول الانمارية
فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة
لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ
عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأل عنهم المنظر ما تقع عليه النظر

والمعنى انه ليس يلزم عند علماء البيان ان يكون البلغاء متكلفين في التصريح بوجه الشبه
فليتامل وقوله على ما هو به في موقع الحال من وجه الشبه اي على الوجه الذي وجه الشبه متحقق
كائن على حقيقته ولا بد من التنبيه عليه اي على ما ذكر من كون وجه التشبيه تسامحا مما لا يكون وجه الشبه
حقيقة بذكر امثلتها　　اذا وجدوها لا يسقل يعني اذا وجدوها فصيحة فعبروا عن
ذلك بالسلامة من اسباب الاخلال بالفصاحة ومن تنافر الحروف وتكرارها والغرابة واشتباه
المعنى بحيث يحتاج الى تفسير او تخريج فالتنافر مثل الهعخع ومستشزرات وكريم متى امدحه امدحه
والورى والتكرار كما في قوله　سلت وسلت ثم سل سليلها　واتى سليل سليلها مسلولا
وكقوله　وقد غدوت الى الحانوت يتبعني　شاو مشل شلول شلشل شول
وقوله　فقلقلت بالهم الذي قلقل الحشا　قلاقل عيس كلهن قلاقل
وحاشا ان يعد من هذا القبيل قول من قال　وما انا الا المسك ضاع فعندكم
يضيع وعند الآخرين يضوع　والغرابة مثل الجحيش والدهارس واطلخم وجحنفل ونحو ذلك
والاشتباه كالمرسن والمسرج ونحو ذلك وقوله فيصعب تصحيح النصب على جواب النفي
وكذا فتشمير وضمير عليها للمعاني وعنها للالفاظ　معلومة الاجزاء اي المقدمات
بالضرورة او بالدليل بقرينة المقابلة بان يكون الفا قياسيا لا استقرائيا او تمثيليا
قطعية الاستلزام بان يكون على شرائط الانتاج　فيذكرون قد عرفت ان الضمير فيه
وفي موهم يرجع ان يكون للبلغاء وارباب الكلام لا لاصحاب علم البيان وقوله في المآل اي المآل
وما عليه الحقيقة هناك اي في تشبيههم الاول والثاني غيرها خبران والضمير للحلاوة
والسلاسة والرقة اي في قولهم الاول والظهور في قولهم الثاني والقاه النفس من اضافة المصدر
الى المفعول الاول يلذ طعمه صحة الرواية على لفظ المبني للفاعل ورفع طعمه من لذ الطعام
صار لذيذا في الاساس لذ الشيء لذاذة ولذة ولذذت الطعام بالكسر وجدته لذيذا
وضمير كونهما وحالهما للبصيرة والبصر ومعهما للظلمة والشبهة والاعلاء عطف على كونهما
وذلك اشارة الى كونهما كالمحسوس فان قلت　ظاهر ان الحلاوة والسلاسة والرقة
وصفات الاجسام خاصة لا يتصف بها الالفاظ قطعا لكن لم زعمت ان الظهور لا يتصف

بالحجة

الحجة واستعمال الظهور في المعاني اشهر واظهر من استعمال ازالة الحجاب فكيف صح كونهما مشتركة
بين الشمس والحجة بخلاف الظهور قلت　ليس ذلك من جهة عدم صحة الظهور في الحجة
بل التمثيل بالمثالين ينبه على ان المصير الى اللازم قد يكون لعدم صحة المذكور في احد الطرفين
وقد يكون للعلم بانه غير مراد فانا قاطعون بان ليس المراد من تشبيه الحجة بالشمس في الظهور
ظهورهما في نفسيهما بل ظهور المطلوب بها كظهور المحسوسات بطلوع الشمس وهذا معنى ازالة الحجاب
فلا اجعلت وجه الشبه في الحقيقة　كالذي نحن فيه فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب
عنه امر اعتباري له وان كان الميل في نفسه او الازالة صفة حقيقية كيفية او اضافية واقول
يشبه ان يكون ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه حيث قسموه الى الحسي والعقلي
تسامحا ولم يقصروه على العقلي كما هو الحقيقة في المعنى المشترك من قبيل تسامحهم هذا وسموا
جل وجه الشبه ما هو من مستتبعات وجه الشبه وملزوماته في الحقيقة فان المحسوس الذي
هو الوجود الحمرة مثلا مستتبع لمعناه الكلي هو وجه الشبه في الحقيقة فجعلهم وجه الشبه
في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المحسوسة مع انه في الحقيقة لازمها اعني الحمرة الكلية المعقولة
بمنزلة جعلهم الوجه في تشبيه الكلام بالعسل هو الحلاوة مع انه في الحقيقة لازمها ونحن فلا جادتنا
القوم وسرنا معهم حيث قسمناه الى الحسي والعقلي وجعلنا ما هو بمنزلة الواحد نوعين مستندا
الى الحس ومستندا الى العقل وجعلنا المتعدد حسيا كله او عقليا او البعض حسيا والبعض
عقليا ومن العجب ما قيل ان المراد انه لم يتحقق ناش من هذا التسامح بمعنى انه لا حامل لهم
على القول بان وجه الشبه قد يكون حسيا سوى تسامحهم هذا وجعلهم مثل الحلاوة والظهور وجه الشبه
مع القطع بانها امور محسوسة ووجه العجب انهم قد صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد
هو الحمرة وفي تشبيه الشباب بالغراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل الحقيقة
دون الاستتباع فكيف كان الحامل هو هذا الذي عقدوا انه على التسامح والتجوز دون
ذاك الذي اعتقدوه حقيقيا　واعلم ان حق وجه الشبه اي الواحد منه واللائق
بحق المشبه والمشبه به اذ لا معنى له سوى ما قصد اشتراك الطرفين فيه فاذا اخذ في وجه الشبه حقيقة
صح التشبيه والا فسد فمن قولهم النحو في الكلام كالملح في الطعام لا ابدان يحمل امرا يشترك

النحو والطعام وهو مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد بالاهمال على ما يتناول الحسي
كما في الملح والطعام والعقلي كما في النحو والكلام كما اراد مطلق الاهتداء في تشبيه الاصحاب
بالنجوم لا كون القليل مصلحا والكثير مفسدا كما يذهب اليه اهل التعنت فانه لا اشتراك
للنحو في ذلك اذ لا تصور فيه للتكثير والتقليل اذ لا معنى لجعل رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا
مضاعفا لان رفع فاعل واحد بالحركة والحرف جميعا مثلا لا يكون تضعيفا للنحو بل خطا لا
يجوز وربما امكن تصحيح قول المتعنتين بان يقال المراد بتكثير النحو تجويز الوجوه الغريبة والاقوال
الضعيفة وبناء الكلام عليها فان الكلام يخرج عما هو المقصود من تادية المعاني الصحيحة الظاهرة
المقصودة بالعبارات الدالة عليه عند العارفين بالاوضاع والقوانين المشهورة وقد يصحح
بانه اذا كان في الكلام وجوه كثيرة من الاعراب بعضها يؤدي الى المعنى المراد وبعضها الى
غير المراد فالحمل على الكل تكثير للنحو وافساد للكلام والحمل على ذلك البعض المناسب تقليل واصلاح
او بان المراد بالتكثير ان تزاد في قواعد النحو ما ليس منها وبالتقليل ان ينقص منها ما هو منها
ولا خفاء في فسادهما وينبغي ان تعلم ان الظرف متعلق بمضاف محذوف اي استعمال النحو
في الكلام كاستعمال الملح في الطعام او حال اي النحو مماثل حال كونه في الكلام للملح حال كونه
في الطعام والمراد رعاية قواعده في تركيبه وابتناؤه على مقتضياته لكنه اي تصحيح هذه الوجوه
ليس مما يهمنا الآن لانا بصدد النظر في كلمات صاحب التشبيه لا في مباحث التشبيهات
وتصحيح وجوه الاقاويل في وجوهها قوله ثم بعد اشارة الى بعد ما بين عود الغرض الى المشبه
وعوده الى المشبه به وقوله واذا كان اي الغرض عائدا الى المشبه فاما ان يكون التشبيه
لبيان حال المشبه من لونه او شكله او وزنه او غير ذلك واما ان يكون لبيان مقدار حاله من كونه
قليلا او كثيرا قويا او ضعيفا او نحو ذلك فان المقدار في عرفهم لا يختص بالكميات ولقد صرح
بكون ضمير ان يكون عائدا الى التشبيه لا الى الغرض او عود الغرض الى المشبه حيث قال
فيتنوع التشبيه لبيان امكانه ولا يخفى ان التمثيل لبيان الحال بتشبيه لون عمامة العمامة
بلون تلك يشابهها والمقصود تشبيه العمامة بالعمامة لبيان ان لونها البياض مثلا وكذا في قولك
هو في السواد كحلك الغراب والمقصود انه في سواده كالغراب لبيان شدة سواده ولو حمل

على ان سواده كسواد الغراب على ما هو الظاهر من مثل هذا الكلام لزم بيان ان للسواد حالا
وللحال مقدارا كما لو حمل الاول على ظاهره لزم ان يقال شبه اللون باللون لبيان حاله وهو
ان حقيقته البياض فان قيل ما لون عمامتك سؤال عن حقيقته فكيف يقع كلون هذه
جوابا عنه قلنا من جهة انه في قوة قولك البياض لان حقيقة كل من المثلين واحد هو نفس الماهية
واما ان يكون التشبيه لبيان امكان وجود المشبه او وجود حاله الذي
هو في الظاهر كالممتنع كما اذا حاولت تفضيل واحد من جنس على ذلك الجنس الى حد يوهم اخراج
ذلك الواحد عن حد ذلك الجنس كالبشرية مثلا اذا كان الواحد انسانا او ادخاله الى نوع اشرف
من ذلك الجنس والحال ان ذلك بحسب الظاهر كما لا يخفى عليك امر شبيه بالممتنع لان خروج الواحد من
الجنس الى حيث يوهم خروجه من ذلك الجنس ودخوله في نوع من جنس آخر مستبعد غاية الاستبعاد
لكن ليس بمحال لان ذلك موهوم لا ثابت فيتبع الامر الذي هو كالممتنع التشبيه ليتبين بذلك ان ليس
امكان ذلك الامر الذي هو في الظاهر كالممتنع فيقال اتبعته الشيء اي جعلت الشيء تابعا له مذكورا
او موجودا بعده فانه حال من فاعل تبعتها اي حال ذلك الواحد مبتدا خبره كحال المسك
والكلام مقول قائلا وهو اشارة الى قول ابي الطيب   فان تفق الانام وانت منهم
فان المسك بعض دم الغزال   والتشبيه فيه مكني اي حالك وهو ان يكون من الانام
ويفوقهم كلهم كحال المسك في انه بعد من جنس الدم وقد فاقه بحيث يعد من نوع آخر وقد امكن
ذلك ووقع فكذا حالك   واما ان يكون التشبيه لتقرير حاله في نفس السامع
وعنده للسامع   الكلام في سعيك نفعا ان سعيك هذا كرقم على الماء وفيه من التقرير
ما لا يخفى حيث ابرزت المعقول في صورة المحسوس ولم يصرح بعدم الفائدة في سعيه ابرز المشاهد
الامر انك تحذف قوله   ويوم كظل الرمح قصر طوله   دم الزق عنا واصطكاك المزاهر
وقوله   ظللنا عند دار ابي نعيم   بيوم مثل سالفة الذباب   وقوله
ويوم كابهام القطاة مزين   الى صباه غالب باطله   والغرض توصيف
اليوم بالطول والقصر ما لا يخرج من قولك يوم في غاية الطول او في غاية القصر بحيث لا مزيد عليه
وما شاكل ذلك كالتعظيم والاهانة والترغيب والترهيب والتشويق ونحو ذلك

ابتغاء اى لطلب ترس الوجه مفعول له لاقراعا او لشبهت المعلل
ما فراغا او كذا لم يعطف عليه المجذور الذي اصابه الجدري السلحه العلانة نقرتها ضربتها
بالمنقار والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع الديك اظهار له اى للوجه علة شبهت
واراده عليه اظهارا والرواية في صورة اشوه على التركيب الوصفي على ان اشوه افعل تفضيل
لكنه من العيوب واشوه وشوهاء كاحمر وحمراء والوجه صورة شوهاء او جعله افعل تفضيل
على الشذوذ كما في قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله الى امتناعه اى امتناع الوقوع
من جهة العادة وفي حكمها وان كان ممكنا عقلا بان يكون سوم الارض مملوءا مسكا نعلوه ذهب
كأنها دم لين وانهار من خمر كالدر نحن في سوء بحر من المسك موجه الذهب وضمر احضر
واستطرف واستلذ للمشبه به وضمير مشاهدتها واستلذاذها وجدتها للنوادر
فالاستطراف في المشبه بحر من المسك موجه الذهب من وجهين من جهة الامتناع العادي
ومن جهة ندرة الحضور في الذهن في نفس الامر فلذا امتثلته في الوجهين واما في حضور المشبه عطف
على اما في نفس الامر وضمير فيه للذهن وكلا الطرفين متعلق بحضور المشبه او بهما دفعا لتوهمها
مكان وقوله مثل حضور مصدر لنادر الحضور في الذهن من حيث تعلقه بقوله مع حضور المشبه
ولازوردية هي البنفسج منسوب الى اللازورد وهو الحجر المعروف لكونه على لونه تزهو تفخر
وتتكبر من زها يزهو زهوا اذا تكبر وافتخر وقوله فادا احضر اى اتصال النار باطراف
كبريت وكان الاحسن احضر ثاني صورة الاتصال استطرف اى المشبه بل احضار المشبه
مع المشبه قال في اسرار البلاغة ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف
واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر
من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وما تشعف به اجدر
الا ليس ما يحكى فيه وسوى الاستطراف وجه كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه
فان حضور شق القلم اذا وجد حدا الدواة نادر عند حضور راس فرس ولذا الطبيه فاكثر حم
والتحير في انه اي شيء يورد في موقع المشبه به كان لكونه اعراسا حلها جافيا واما ابعاد
الوجه حسلا دوران يقتصر على زوال التوهم فلا يكون الا للاستطراف والاحضار ما ليس من شأنه

الاحضار

للاحضار وبهذا ذكر كونه اعراسا جلفا قبل الابيات المشبه به توهما تمييزا او مصدر من
غير فعله فاعتادها اى اتخذها عادة برح اى تسوق الظبيه ولدها الاغن الذي في صوته
غنة وقد وقع اى عدي في المعضلة ما عساه اى اي شيء عسى عدي ان يقوله مشبها به جهلا
الدر سوابرة دون الاغن وسواء اتى اى من سكان البادية جلف غليظ الطبع جاف
ينبو طبعه عن ادراك الدقائق وضمير عساه عايد الى عدي مرفوع في صورة المنصوب او منصوب
على تشبيه عسى بلعل وانما جعله لاسانه بمثل هذا التشبيه النادر لحضور المشبه به مع
مع كونه من اجلاف العرب وبدا الصباح اى ظهر وغرته اول ما يبدو من بياض
وهي في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة
والضمير قيل للنجوم وقيل لليلة ورواية ديوانه دجاه والضمير لليل السابق وكان
رب ليل قطعته لصدود اوفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل سعدى به العين ولم تخل حدبه الا سحاع
وكان النجوم البيت وكان الملائم للنجوم بين الدجى سنن لاحت بين الابتداع اى احداث البدع
الا انه قلب اشارة الى كثرة السنن وقلة البدع الطريق المعبد المذلل فلا يعتسف
فلا يأخذ على غير الطريق معثرا النصب حوار النوم والعثور السقوط على الوجه يردى في مهواه
سقط في موضع ردي في البير وردي سقط والمهوى والمهواة ما بين الجبلين والظلماء الظلمة
وقد يوصف بها يقال ليلة ظلماء واظلم دخل في الظلام وصار ذا ظلمة
وقد تعذر مثل مما اظلم حالي فشبهته اى شبه الشاعر الظلام بيوم النوى
ثم عطف عليه اى على يوم النوى تطرفا اى تكلفا للظرف وهو الظرافة والكياسة
والغزل بكسر الزاي المايل الى النساء ومغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن والاسم
الغزل بالفتح والقسوة غلظ القلب وصلابته منه اى القلب القاسي في سلك يوم النوى
كان انتضاء البدر انسلاله من نضوت السيف سللته ونضوت الثوب عنه
نزعته وخلعته عليه قال نضوت على الايام ثوب جلاده ولكني لم انض ثوب التجلد
الخارج الخالص البأساء الشدة الانكسار الانكساف فشبهه اى صورة الانتضاء

تبلكي اى بصورة النحاة السماكان كوكبان نيّران السماك الاول من منازل القمر والسماك الرامح وليس من المنازل جعلوا المعان الكواكب واضاءتها في الظلمة كاكى الظلام صار كحلا له فابصر عينه وصار ذا نور وهذا ما قال المولوى

کشت روشن چوچشمهٔ خورشید   دیدهٔ اختران بکحل ظلام

ومن الامثلة شروع في امثلة الغرض العايد الى المشبه به من الآيات بعدما اورد امثلة من الابيات تنبيها على انه ليس بمستبعد وان كان يرى مستبعدا ولذا كرر لعظم الامثلة وذكر الثالث لكونه مصبوبا في هذا القالب فقولهم انما البيع مثل الربوا اى مثل عقد الربوا وسواء زاد في الاجل بان يباع مطعوم بمطعوم او نقد بنقد الى اجل اوفى العوض بان يباع احدهما باكثر من جنسه بعض ظاهر المقام انما الربوا مثل البيع لان الكلام فيه فالمناسب للاحتجاج والقياس ان يقال الربا حلال اوليس بحرام لكونه مثل البيع كما يقال النبيذ حرام لكونه مثل الخمر وان كان يحتمل ان يقال لو كان الربوا حراما لكان البيع حراما لكونه مثل الربوا لكنه بعيد عن طريق العربية والفهم جميعا وقوله واحل الله البيع منع ان يكون في موقع الحال اى قالوا ذلك وقاسوا الربا بالبيع وقد فرق الله بينهما بان احل البيع وحرم الربوا لما علم من الحكمة والمصلحة في ذلك. ثم يدعى وقوله متعلق بقال اى لزيادة التقريع في افمن يخلق كمن لا يخلق دون افمن لا يخلق كمن يخلق مع اقتضاء المقام بظاهره ان يقال افمن لا يخلق كمن يخلق لكون هذا الكلام توبيخا وتوبيخا لمن جعلوا غير الخالق مثل الخالق حيث شبهوا الاوثان بالله في الفعل حيث عبدوها والاسم حيث سموها آلهة فالمراد به من يخلق مع الاصنام اجراء لها مجرى اولى العلم المشاكلة من يخلق او لانهم سموها آلهة ومن حق الاله ان يكون من اولى العلم ولا خفاء في ان التقريع في افمن يخلق كمن لا يخلق لما فيه من الاشعار بانهم جعلوا غير الخالق اقوى في الخالقية واحرى باسم الالوهية بمعنى استحقاق العبادة لظهور ان تسميتهم الاصنام آلهة لم يكن بمعنى كونها معبودات في الجملة حقا او باطلا لانها بهذا المعنى آلهة عند الكل وعندي يريد ان الموفق باللطائف القرآنية ان يكون من حقيقته والمعنى على الانكار ان يكون من لا يخلق من ذوى الحيوة والعلم والقدرة كمن يخلق فضلا عن الاصنام

التي

التي من جمادات لا حيوة فيها ولا علم ولا قدرة فيكون من على حقيقته والانكار ابلغ والتوبيخ اظهر مع ما فيه من لطف التعريض فقوله تعريضا علة للكون الانكار موجها الى ما ذكر وضميره لتوجيه الانكار الى التشبيه المذكور وعن متعلق بتعريضا على تضمين معنى التعبير وعلى مكان متعلق بتشبيه اى بكون تشبيها على وجود التعريض والقصد بهذا التنبيه الى التوبيخ وقوله عز وعلا ارأيت من اتخذ مبتدأ وخبره مصبوب على نوع طريقة الامثلة السابقة لكون التشبيه فيه على طريقة زيدا سد مع فعل شيء من التشبيه فان ارأيت من اخوات علم في الدخول على المبتدا والخبر ماخوذ من تحديق الابصار لام اخذا باخذ والالماع لمن ادعى وهذا اتفقوا على ان ارء تا اى خطاب والمعنى جعل سواه مثل الله بان اطاعه وبنى عليه امر دينه لا السمع حجة ولا بصر دليلا فاتخذ آلهة في المعنى مع المفعول الثاني واذا تاملت وحدوث تقديم وجعل مفعولا اول وهواه مفعولا ثانيا قد اصاب موقعه لدلالته على انهم جعلوا وجه الشبه من الطاعة والانقياد في الهوى اتم واكمل فكان بالانكار والتوبيخ والتعجب والتوبيخ احدر بمعنى مصبوب في هذا القالب انه من عود الغرض من المشبه الى المشبه به لايهام كونه في وجه الشبه اتم قصدا الى الانكار والتوبيخ وقوله يرى مجزوم جواب الامر والشاكلة الخاصرة والرمي المرء والسهم اذا اصاب الخاصرة كان الغاية في جنس الرمي وبين الصيد كالسيف اذا اصاب المحز وطبق المفصل واما جعلنا الغرض من هذا بيان لمية جعل الغرض العايد الى المشبه ما ذكر من ايهام كون المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه وضمير اخص بها واقوى معطوفة التشبيه وفي بعض النسخ احق به بتاويل الوجه او عود الضمير الى اعرف وضمير وجوده وتوزيعه وابرازه للمشبه وقوله ارادة مفعول له لشبهته بسبيل ومهوبا زاء الكمال من شبهته عقلة الظني اعنى مجاوزا لا ولما كان القصد الى نقل الاستحسان الى ما يليق بالعقول واخلق بالقبول ذكره بطريق الحال ولفظ الطلب المشعر عند المصنف بالارادة مع الزيادة وذكر قصد نقل الاستقباح بطريق المفعول له ولفظ الارادة وزيادة لفظ مزيدا اشارة الى انه في نفسه زيادة وقوله لا امتناع متعلق بقوله لم يصح وقوله او موضع الاستطراف عطف على موضع التزيين

باسقاط الياء لانه جواب الامر وفي بعض النسخ ترى باثبات الياء وهو خطاء ١٥

لان الطلب عند اهل العربية معمم للارادة ٢

وموضع التشويه وقوله نقلا مفعول له لشبهته بحرباذا. ارادة نقل ومزيد استقباحها
ولقد احسن في تعليل التشبيه الاستطرافي بنفس النقل دون ارادته والامتناع مفعول
نقلا بزيادة اللام للتقوية وضمير وقوعه للمشبه به وضمير المجرور للموصوف والواقع هو النجم
المذكور ولمستطرف علة نقل الامتناع وقوله او للوجه الآخر عطف على الامتناع اى
للوجه الآخر للاستطراف وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن وقوله لمثل ما ذكر متعلق
بقوله او في موضع الاستطراف بمعنى انه على العدم صح ان يذكر المشبه به لا بزاد المشبه
في معرض الاستطراف اى لا يصح ذلك لمثل ما مر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وتعريف الشيء
بما يساويه التقرير المبلغ بمعنى لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه في الاستطراف
واقوى منه واخص به بل مساويا او اقل والشارحون على انه متعلق بنقلا للوجه الآخر
وعلة له باذا المستطرف والمعنى لمستطرف استطراف النوادر كما ان نقل الامتناع لمستطرف
استطراف المستغاث العادية وعلى هذا يسع عدم صحة الذكر للابراز في موضع الاستطراف
خاليا عن التعليل ولا يتوقع شيء بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على انه لا يخفى ان
في التعبير عن الاستطراف بالندرة بمثل ما ذكر عقيب قوله لمستطرف من غير تقييد سماجة
واما جعل نقلا للامتناع وقوعه مفعولا له لا ابراز فبعيد جدا لا ينبغي ان يلتفت اليه وحاصل
الكلام ان الغرض العائد الى المشبه به هو ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه في صورة
يكون الواقع بالعكس وذلك لان حق المشبه به ان يكون اشد معروفية بجهة الشبه واخص
والصاقا بها واقوى حالا مطلقا اذ لو لم يكن كذلك لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه
ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا للابراز في موضع التزيين او التشويه لانه اذا لم يكن
اعرف واقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول في القدر الذي يقصد تعريفه
وقصدا الى التقرير المبلغ للشيء بما يساويه في التقرير والتحقق وهو ممتنع قطعا وان كان اضعف
واخفى فامتناع التقرير والتعريف اولى واجرى ولا الابراز في موضع الاستطراف
لانه اذا لم يكن اعرف واقوى في الامتناع او الندرة لم يحصل نقل ذلك منه الى المشبه
استطراف له لكونه مساويا له او دونه وههنا نظر اما اولا فلانه لم يتعرض لبيان

حال

هذا تعريض بالكاتبي حيث قال وقوله لعلم ما ذكره اي لاستطراف الشيء الغائب عن الحضور ١

حال المشبه فلم يستوف تفاصيل الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصرا عنه
اذ لم يلزم من عدم صحة ذكر المشبه به للاغراض المخصوصة عدم صحة ذكره في التشبيه مطلقا واما
ثانيا فلان ما ذكر على تقدير تمامه انما يفيد وجوب كون المشبه به اعرف في البعض واقوى في البعض
وادخل في الامتناع والندرة في البعض والمدعى وجوب كونه اعرف واخص واقوى في جهة
التشبيه على الاطلاق واما ثالثا فلانه سيجيء في كلامه انه يجب في بيان الحال ان يكون
المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه فكان ينبغي ان يتعرض ههنا لبيان الحال ايضا واما رابعا
فلانه سيجيء ان المعتبر في بيان المقدار كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد
ولا انقص وفي بيان الامكان والتزيين والتشويه كونه مسلم الحكم معروفه فغايته لزوم كونه
اعرف لا كونه اقوى واتم وفي الاستطراف كونه نادر الحضور مطلقا او مع المشبه لا كونه
اعرف واتم في وجه الشبه وبعض هذه علل النفي عنه لكن الكلام بعد موضع نظر
عند المشبه بكسر الباء اسم فاعل وهو الذي له تلك الشبه وليس لما يقال لم لم يقل
عند المتكلم كثير معنى يشبه ماذا لا يصح الاستفهام بفعل متأخر متعلق الاستفهام
وفي ماذا وجهان معروفان ولو لم تقدر بعده فعل لم يكن الا وجه واحد هو كونه بمعنى اي شيء
تبين المطلوب تسهله وتيسره كما يحكى عن الصاحب هو اسمعيل بن عباد بن العباس
صحب ابن العميد في وزارته وولي الوزارة بعده وسمي بالصاحب وكان يتمسك لاقبال كهف
الآمال وبحر الفضل والافضال وفي الكلام اشارة الى كثرة الندماء في جنابه والشعراء
ببابه على ما قال من قصيدة في مدح ابن العميد انه خير المداح من مدحته شعراء البلاد في
كل ناد جمع بين الشعر والكتابة بحيث لم يساوه غير الصاحب ولعل له التقدم في الشعر
والكلام في الكتابة والحق ما قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي
كما يؤمر ويراد وبين الحال بون بعيد توفي الصاحب ليلة الجمعة الرابعة والعشرين من صفر سنة خمس
وثمانين وثلاثمائة فالاحسن ترك التشبيه اي تعيين احدهما لكونه مشبها والآخر
لكونه مشبها به الى التشابه اي الى الحكم بانهما متشابهان من غير تعيين المشبه والمشبه به
ليكون على سطح الحكم بالتشابه كل منهما مشبها بالاضافة الى الآخر والا مشبها به بالاضافة

هذا تعريض بالموفق حيث قال لم لم يقل عند المتكلم ٢

اليه وانما كان الاحسن ذلك تحاميا واحترازا عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه بل
في استحقاق ان يجعل المشبه والمشبه به فان قيل كيف صح التشبيه ومعلوم ان ترجيح احد
المتساويين باطل قلنا التساوي في وجه الشبه وفي استحقاق ان يجعل المشبه والمشبه
به لا ينافي عروض جهة ترجح جعل احدهما المشبه بان يكون الكلام فيه والغرض بيان حاله كما اذا افتت
فرسا فقلت غرته كالصبح او طلع الصبح فقلت هو كغرة الفرس مع ان المعلوم قطعا هو ترجيح احد المتساويين
لا توجيه وكان حكم المشبه به اذ ذاك اي الامر ذاك اي وذاك متحقق وهو اشارة
الى الوقوع في باب التشابه غير ما تلي عليك من ان حقه ان يكون اعرف بجهة التشبيه واخص بها واقوى
حالا معها يريد ان ذلك ليس في كل تشبيه بل اذا قصد الحاق الناقص في الجملة بالكامل
ثم كان المراد من كان القصد اشارة الى انه لو قصد مع ذلك زيادة اشراق او علو رتبة او نحو ذلك
مما له مزيد اختصاص بالصبح او الشمس لم يكن من باب التشابه وتعين كون الشمس والصبح مشبها به
وهو لا ينافي صفة اخرى كالتدوير وخصوص اللون من الضوء المخصوص المشرقة المتلألئة
لا كالتي في الاجسام الكثيفة ومعنى زيادة الاختصاص ان يكون لوجه الشبه زيادة تعلق وانتساب
الى المشبه به لا لكونه الى المشبه كالشجاعة الى الاسد والاشراق الى الشمس واعلم
ان التشبيه قد شاع في عبارة الكثيرين اطلاق التمثيل على مطلق التشبيه كما يقال مثل العلم
بالحيوة والقرآن بالنور لكنه قد يوجد اخص من التشبيه بان يجعل اسما للتشبيه الذي يكون وجهه
وصفا غير حقيقي بل اضافيا ونسبيا مثل كون الشيء مطلوبا من شيء وكان منتزعا من عدة امور
كما مر من تشبيه اعمال الكفرة بالسراب في المنظر المطمع والمخبر المؤيس ومعنى خص بالتمثيل جعل له منفردا
به لكن بحيث لا يطلق الاسم على غير هذا النوع من التشبيه المفصل وجمع المصيبة وليس في البيت
تصريح بتشبيه وانما هو مكني كما في قوله فان يهلك الانام كانه قيل فان تك اصبرت وتركت مقاولته
ومنازعته كان حاله كحال النار اذا تركت امدادها بالحطب فلا اجعل المشبه الحسود
المتروك المقاولة والمشبه به النار المتروك الامداد لا مطلق الحسود والنار وضمير له ومعه
وتطلبه وقيامه وتمنعه حيوته وفيه للحسود وضمير اياها وبها للمقاولة والمصدور هو الذي
يشتكي صدره ويستشفي بالنفث نقل الاشتكاء من يشتكي قلبه تحسدا او اذى او نحو ذلك فيستشفي

عاقل

عما نقل ذاك الذي في قلبه بشكاية او حكاية وفي المثل لابد للمصدور ان ينفث ومن قيامه
بمالها سوءهم اي من قيام الحسود حين لم تاخذ معه في المقاولة يعني قيام ترك مقاولته
مقام منعك الحسود مما يمد حيوته فاعتبر في جانب المشبه الحسود والمفضي وطلبه منه
للمقاولة قصدا الى نفثه مصدور وصبر منك على مضضه وتركك لمقاولته وعلمه بطلبه
المقاولة وفي جانب المشبه به النار وعدم الامداد بالحطب واسراع الفناء فيها
بسبب ذلك فالحالة المتوهمة المشتركة بين الحالتين الحاصلتين لكل من الحسود والنار
باعتبار تلك الامور تكون منتزعة من عدة امور فقوله ليس التشبيه الا في ان متوهم للحسود وانه
منتزع من عدة امور يعرض بما هو المعتبر من وجه الشبه في جانب المشبه لظهوره في جانب المشبه به
وهو النار لسوء حال الامر المشترك الذي هو حقيقة وجه الشبه وهو كونهما بالحيثية الماخوذة
من ذلك وكذا الكلام في البيت الثاني فان قيل الميل وصف حقيقي لا امور فيه انتزاع
من امور قلنا المراد ان المعتبر من وجه الشبه في جانب المشبه هو الميل بل كونه بحال اليه
وجهه كونه مهذب الاخلاق مرضي السيرة بسبب تأديبه الحاصل من التأدب السابق او انه
وصالح زمانه والفعال بالفتح الفعل بالفتح ايضا ليكون مصدرا اذ الفعل بالكسر اسم للاثر والشأن
والفعال ايضا الكرم وكالذي اي كوجه التشبيه الذي في قوله تعالى مثلهم اي
حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشأن كحال الجيش او الفوج الذي استوقد نارا اعطيه
اي طلب وقودها وسعى في تحصيلها وهو سطوع النار وارتفاع لهيبها واضاءتها لا ازماء يعني
صار ذا ضوء ومتعديا بمعنى جعل مضيئا فعلى الاول حوله فاعل اضاءت بمعنى الاشياء والاماكن
او الفعل مسند الى ضمير النار وما حوله ظرف بزيادة ما او بكونها موصولة في معنى الامكنة
وعلى الثاني ما حوله مفعول وضمير اضاءت للنار ثم الظاهر بالنظر الى المعنى ان ذهب الله بنورهم
جواب لما وبالنظر الى اللفظ انه استيناف لا اخلاء الضمير في قوله بنورهم وكون
الانسب حينئذ ذهب الله بضوئهم وجواب لما محذوف اي خمدت النار وكان من حالهم ما كان
وتركهم اي صيرهم في ظلمات هائلة متكثرة ولا يبصرون حال او استيناف او مفعول ثان
بمنزلة الخبر بعد الخبر وميل المصنف الى ان ذهب الله جواب لما ولذا اورده والا فلا دخل له

نسخ

تشبيه لا عموم ان النفس وكل المحسوس الذي جعله المصنف وجه التشبيه هو الهيئة الاعتبارية

فى التمثيل اذا جعل استينافا وقال وجه تشبيه المنافقين بالمستوقدين الذين انتهوا
بهم موقع الطمع اى توجيهم وتعليقهم الطمع الى تيسر مطلوب وتسهله بسبب مباشرة اسبابه
القريبة التى جعلت المطلوب فى غاية القرب من الحصول مرتبا له قوله فلما اضاءت مع تعقيب
الحرمان والخيبة بسبب انقلاب الاسباب الى ما يوجب عدم حصول المطلوب كاذهب الله
بنورهم وتركهم فى الظلمات وكالذى فى قوله ايضا يعنى ان هذا ايضا من قبيل
التمثيل واو فى الاصل للتساوى فى الشك استعملت فى مطلق التساوى والمعنى ان القصتين
سواء فى صحة التشبيه بهما فانت مخير بايتهما شبهت اصبت والصيب فيعل من صاب المطر
نزل يجوز ان يراد به المطر وبه ظلمة تكاثفه بتتابع القطر وظلمة غمامه مع ظلمة الليل والرعد
والبرق فى اعلاه ومصبه متلبسين فيه وان يراد السحاب وفيه ظلمة سحمته وتطبقه
مع ظلمة الليل يجعلون اصابعهم استيناف جواب كيف حالهم مع ذلك الصيب اى يجعلون
انامله فى آذانهم من اجل الصواعق خوفا من الموت والصاعقة قصفة رعد هايل معها
نار لا تمر بشىء الا اتت عليه واصل النظم او كمثل ذوى صيب اما بتقدير ذوى فليكون
مرجعا للضماير فى يجعلون اصابعهم فى آذانهم واما بتقدير مثل فليكون على وفق المعطوف عليه
اعنى كمثل الذى استوقد والآن فى ذكر التشبيه مركبا وتشبيها للحال والقصة بالحال
والقصة لا توجب ان يقدر بعد الكاف ما يصلح ان يكون مشبها به ولذا لا يقدر فى قوله تعالى
انما مثل الحيوة الدنيا كماء الآية كمثل ماء وكذا فى قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوا وغدوا بلاقع فكذا ههنا لولا طلب الضماير مرجعا والعطف على كمثل
الذى استوقد لم يحتج الى تقدير مثل ذوى وكان قوله او كصيب مفيدا تشبيه الحال بالحال
وبهذا يظهر فساد تعليل تقدير مثل بقوله اذ لا يخفى ان التشبيه ان تشبيه حال المنافقين
ليس كاتيانا ودائرا بكله او بين مثل المستوقدين اى صفتهم العجيبة الشان مستعار من
المثل بمعنى الكلام السائر لغرابته وجزالته وعجب شانه وغرابة تبيانه وبين ذوات ذوى الصيب
كانهم اذا اقتصر على تقدير ذوى ولم يقدر مضاف لفظ مثل فظهر ان التشبيه كله بين
واقعه من المشبه والمشبه به كما فى قولك ان زيدا كالاسد فشبه بين زيد والاسد

بل بين

بل بين امرين يرد تشبيه شىء منهما كما اذا قيل زيد كالاسد او كالنمر فيقول هذا التشبيه بين الاسد
والنمر اى دائر بينهما فقوله اذ لا يخفى متعلق بقوله دل او بقوله اصل النظم كمثل ذوى باعتبار
اشتماله على تقدير مثل ثم قال ونظر او كصيب فى ان المشبه به فى الظاهر وفى الحقيقة
غيره قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله اى ناصرين لله ولدينه على انها جمع نصير
كشريف واشراف اذ لم يثبت جمع فاعل على افعال حتى ذكروا ان اصحابا جمع صحب لا صاحب او جمع
صحب بكسر الحاء مقصور صاحب والاطهار جمع طهر بمعنى طاهر كما قال عيسى بن مريم للحواريين
اى لاصفيائه اذ حوارى الرجل صفيه وخلصائه من الحور وهو البياض الخالص وقيل
من التحوير وهو تبييض الثياب لانهم كانوا قصارين وهم اول جماعة آمنوا به اثنا عشر رجلا
من انصارى الى الله اى من جندى متوجها الى نصرة الله وحقيقته من الانصار الذين يختصون فى
ويكونون معى فى نصرة الله وانما كان نظيره لان الله تعالى اوقع التشبيه اى تشبيه كون المؤمنين
انصار الله دائرا بين كون الحواريين انصار الله على ما تقتضيه حقيقة المعنى ويشعر به قولهم
نحن انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصارى الى الله على ما هو ظاهر اللفظ وانما
المراد هو الاول اذ العبرة بالمعنى اى كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصار الله وقت
قول عيسى من انصارى الى الله على ان لفظ ما فى كما قال مصدرية وما قال مصدر بتقدير الزمان
بتقدير كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى كما اتيتك مقدم الحاج مصدر بتقدير
الزمان اى زمن قدوم الحاج واعتراض ابن الحاجب بانه يجوز ان يكون اسم مكان فلا احتياج
الى التقدير فالاولى التمثيل باتيك خفوق النجم ظاهر ومنهم من توهم ان لفظ بين داخل بين المشبه
والمشبه به فجزم بان الصواب اوقع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله ووقع لفظ الحواريين
سهوا او عبر عن المؤمنين بالحواريين لانهم حواريو احمد صلى الله عليه وسلم اى اصفياؤه وخالصيه
ويكون نظيرا لما سبق من جهة انه اوقع التشبيه بينهما مع انه ليس بمراد وانما المراد التشبيه
بين آخر هو مقدر وفيما ذكرنا غنية عن ذلك فقوله استعمال مصدر فيستعمل اضيف الى المفعول
اعنى مقدم الحاج بالجر على الاصل او النصب على الحكاية وكلاهما رواية وقوله مستعمل
مسند الى ما قال وارتفاعه بانه وصف لمصدر معنوى اى مستعمل مصدره وما قال بدل

والعايد م

او مستهل سوء مع لفظ قال فعبر عن ذلك بلفظ ما قال ثم نظر المذكور او كصيب

على ما يلايم لفظ ثم ولم يأت بالضمير لئلا يكون عايدا الى الاقرب الذي هو كما قال عيسى

فدل بالعدول الى المظهر على ان المراد غيره وذلك لان الكلام في تقرير او كصيب وتحقيق

ما قدر من كمثل ذوي صيب وايضا مجرور الكاف في كما قال عيسى بحسب الظاهر هو المصدر

وبحسب التقدير هو الوقف ولا مجال معه لتقدير المضاف والمضاف اليه لانه اذا قدر

كلفظ الحواريين نصارى لم يبق مجرورا لكاف بخلاف كمثل ذوي صيب فانه المناسب لما اورد

من البيتين والبيت الاول الا من رأى في رأي برق شريق اسال البجاد فالتحى للغميق

وهو لابي داود وشريق فعيل بمعنى فاعل من شرق بريقه اذا غص به او بمعنى مفعول من

شرقت الشاة شعقت اذنها وهو في المعنى صفة سحاب اي من ابصر في جهة برق سحاب

شرق غاية لكثرته بحيث اسال البجاد اسم موضع بنجد وقد يروى بفتح الباء فالتحى اي اعتمد

وقصد للغميق وهو موضع يجري اليه مياه نجد والبيت الثاني فادرك ابقاء العرادة ظلعها

وقد جعلتني من حزيمة اصبعا وهو للاسود العنسي وقيل لكلحبة العرني منسوبا

الى عرين يصف فرسه حين كان يتبع عدوه حزيمة بن طارق بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي

المعجمة وقد ادرك فرسه الظلع على مسافة قريبة من حزيمة والعرادة اسم فرسه ومفعول

ابقاء محذوف اي ذخيرة عدوها فان الفرس الحرف لا يكاد يعطي ما عنده من العدو

بل يبقي شيئا منه بعد من لوقت الحاجة والظلع غمز في المشي لوجع في الرجل وفاعل

جعلتني ضمير العرادة والمعنى اصاب فرسي ظلع من العدو عند ما صيرتني قريبا من حزيمة

ولولا ذلك لادركته وقوله على ما قدر اي نظر المذكور البيان من حذف المضاف والمضاف اليه

على الوجه الذي قدره الشيخ ابو علي الفارسي في البيت الاول من اسال سقيا سحابه

لان البرق نفسه لا يسيل البجاد انما يسيل ماء سحابه والسقيا اسم سقاء الغيث

واسقاه فالاصل اسال سقيا سحابه اي سحاب البرق فحذف سقيا فصار اسال سحابه

فحذف سحابه واقيم الضمير المجرور مقامه فصار مرفوعا فاستكن على ما هو الواجب وفي البيت

الثاني من ذا مسافة اصبع على انه ثاني مفعولي جعل لان الفرس لم يجعله من حزيمة اصبعا

بل على مسافة اصبع ومقدار فيكون ذا مسافة اصبع فلما حذف المضاف والمضاف اليه

واقيم اصبع مقامه صار منصوبا واسند تقدير المضاف الى الثقات من النحاة احترازا

عما يحتمل اللفظ من التجوز في اسناد الاسالة الى البرق وجعل الشاعر نفسه الاصبع

او في التعبير عن المسافة القريبة بالاصبع ثم ازداد في ازالة استبعاد حذف المضاف

والمضاف اليه معا فقال وحذف المضافات من الكلام سائغ اي جائز كقوله تعالى

وكان قاب قوسين فانه كان لحرشل وليس هو قاب قوسين اي مقدارهما بل التقدير

وكان مقدار مسافة قربه فحذفت مقدار ومسافة وقرب وجعل الضمير المجرور مرفوعا مستكنا

وكذا حذف لفظ مثل من قاب قوسين واما قوله او كصيب بكسر ان عطفا على

جملة واصل النظم كذا ويروى بالفتح عطفا على ان التشبيه اي لا تخفى ان قوله او كصيب

من السماء من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر توهمي منتزع من عدة امور لكن لا تخفى انه لا معنى

لجعل هذا في معرض التعليل لكون اصل النظم على حذف المضاف فلا وجه لهذا العطف

وضمير منهم لذوي الصيب ولا يحظون خبر انهم ومن مجرد بيان لضد المطموع فيه والاهوال الا معبر

الهايلة وكذا الذي اصل الكلام وكالذي اي وكوجه التشبيه الذي في هذه الاية

عطفا على كالذي فيما سبق لكنه لما زاد لفظ كذا صار الكلام جملة من مبتدأ هو الذي

في قوله وخبر هو كذا ولا يصح ان يكون الجملة عطفا على جملة انه كما ترى ولا على قوله وان

او كصيب تمثيل لما ان ذلك في معرض التعليل والتبيين للاية السابقة لا الوجه ان يكون

معطوفا على مقدر اي وتلك التشبيهات من باب التمثيل وكذا الذي في قوله مثل الذين

حملوا التوراة الاية والاسفار جمع سفر بالكسر وهو الكتاب وقوله فان وجه التشبيه

تعليل لكون الاية من باب التمثيل وقوله الحامل الاسفار بنصب الاسفار مفعولا للحامل

هو الرواية وقوله هو حرمان خبر ان وجه التشبيه والباء في عاما هو متعلق بالانتفاع وفي

بالانتفاع متعلق بابلغ على تضمين معنى اجدر وضميره وليستصحبه لما هو ابلغ وضمير كون

لحرمان الانتفاع مع الكد ووقع هو كونه مركبا من عدة معان هو وقع منتزعا من عدة امور

على ما هو المعتبر في تفسير التمثيل والمذكور في باقي الامثلة منها على تلازم الامرين

وكون احدهما فى قوة الاخر وقوله فى غير الحقيقى صفة الوصف بزيادة اللام كما فى الكلم تبتنى
او لصيرورته غير معرفا بالاضافة لاشتهار الوصف الذى نحن فيه بمغايرة الحقيقى او بدل
واما توقف اللام فى مثل هذا الموقع فقد منعه النحاة ولا يوجد فى كلام العرب وانما يقع
فى كلام المصنفين وضمير فيه عايد الى موصوف منظور اى منظور فيه والرواية فى نصيرة نافذة
بالفاء والذال المعجمة وفى بعض النسخ بالقاف والدال وضمير التباسه للذى نحن بصدده
او للوصف غير الحقيقى يعنى انه يلتبس على كثير من الصور بالوصف العقلى الحقيقى لصعوبة التمييز
بين العقلى والوهمى لفرط مشاكلة احكام الوهم لاحكام العقل واذا كان لعدة امور وصف
عقلى واخر وهمى ينبغى ان يتامل فيه ليظهر ان القصد الى الاشتراك فى الوصف الوهمى ليكون
تمثيلا او الحقيقى فيكون تشبيه مركب بوصف عقلى وهذا الاشتراط مما تفرد به المصنف
وقال الشيخ عبد القاهر التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن الشبه عقليا يقال
انه تشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل
عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقران والحق للعلم واما صاحب
الكشاف فيجرى التمثيل مجرى التشبيه من غير فرق فيشبه اعمال الكفرة بالسراب فى المنظر
المطمع مع المخبر الموئس ويشبه الجماعة المتناسبة ما خلقه المفرغة فى عدم تعين البعض للفضلية
يكون تمثيلا عندهم لا عند المصنف ثم لا يظهر من كلامه لقوله لا سيما المطلقة التى ينتزع الوصف
غير الحقيقى منها ما يصلح تعلقه به واستثناؤه منه اذ المواضع عبارة عن الصور والمواد
وليست المعانى من جملتها والحكم فيها الا التباس لعقل الحقيقى ولم يقصد فى المعانى زيادة
والوجه ان يقال هو احوج شئ الى التامل فيما يتعلق بجميع جهاته واعتباراته لا سيما المعانى
التى ينتزع هو منها وربما انتزع من عدة معان كما فى المصراع الاول من البيت المذكور حيث اشتمل
على الابراق والعطش والغمام فاورث ذلك الانتزاع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر
من ذلك بانضمام المصراع الثانى اليه وذلك لان المقصود ان يصل ابتداء مطمعا بانتهاء
موئس وليس فى المصراع الاول غير الابتداء المطمع واما الانتهاء الموئس ففى الثانى
حين انكشفت الغمامة من غير مطر فحصل اليأس من فتح العطش بقال ابرقت السماء

صارت ذا برق وفى الاساس ابرقت لى فلانة اذا انكشفت لك وتوضحت فالمعنى صارت
الغمامة ذات برق او توضحت للقوم بحذف الجار وايصال الفعل ومعنى تقشعت توضحت
وتجلت انكشفت ومنوى الشاعر مقصده ثم ان التشبيه التمثيل اى الذى
وجهه وصف اعتبارى منتزع من عدة امور متى شاع واشتهر استعماله على سبيل الاستعارة
بان يذكر الصورة الماخوذة والامور المتعددة فى جانب المشبه ويراد الصورة الماخوذة
والامور المتعددة فى جانب المشبه ومعنى الغير انه صار بحيث لا يستعمل الا على سبيل التشبيه فقط
وحاصله القول السائر المماثل مضربه بمورده كقولهم كل الصيد فى جوف الفرا دون ذلك
خرط القتاد بالصيف ضيعت اللبن بخلاف التمثيلات التى لم يصر كذلك مثل سال به الوادى
وطارت به العنقاء وقول الشاعر الم اك فى يمنى يديك جعلتنى فلا تجعلنى بعدها فى شمالكا
وقوله اذا انت لم تشرب مرارا على القذى ظمئت واى الناس تصفو مشاربه
وقوله لولا اشتعال النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود
وقوله لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط فى الخصر
وقوله ويجد عن الخلان فى كل بلدة اذا عظم المطلوب قل المساعد
وقوله ومن وجد الاحسان استعمل السواقيا مصائب قوم عند قوم فوائد
وخير جليس فى الزمان كتاب ان المعارف فى اهل النهى ذمم ولا ارى فى الجد للعاقل
فانها لا تسمى مثلا الا على سبيل التشبيه فى ان شيتها دون حسن السبك والاختصار
كقوله ولو صورت نفسك لم تزدها على ما فيك من كرم الطباع وقول الطيب
واذا كانت النفوس كبارا تعبت فى مرادها الاجسام ولورود الامثال
على سبيل الاستعارة لا تغير عن لفظها الذى ورد فى الاصل تذكيرا وتانيثا وافرادا
وتثنية وجمعا وغير ذلك لان الاستعارة سواء يذكر اللفظ الموضوع للمشبه به فى المشبه
فلو غير لفظ المثل عما ورد عليه لم يكن لفظ المشبه به فلم يكن على سبيل الاستعارة فهو نهم
لو ذات سوار لطمتنى لا تغير عن طريق التانيث وان استعمل فى حق المذكر والحاصل انه يجب
ان لا تغير عن حال المورد المشبه به الى حال الحرف المشبه لتصح الاستعارة وهذا لا ينافى

ما ذكره صاحب الكشاف من انهم لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتيسير ولا جديرا بالتداول

والقبول الا قول فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عليها وحمي من التغيير وقوله

الى هنا كل اشارة الى النظر في الاحوال او الى الكلام في ذلك متعددا حال من الضمير اذ ذكر

والعدة بالكسر الجماعة وبالضم الاستعداد وضميرها في المواضع عايد الى الاصول

وما في ما عسى موصوفة او موصولة وعسى انشاء لا يصح صفة او صلة الا بتاويل

او يكون الصفة او الصلة مقولا ماخوذ ولفظ عسى معها لافادة عدم القطع وقد سبق

تقرير هذا في باب الفصل والوصل حيث بين الجامع بين الجملتين لاشتمالها النوع الخيالي وما اورد فيه

من الامثلة والحكايات وبانضمام هذا صار حال الاصول الاربعة لا ول مكشوفة

ومنها ان ميل النفس الى الحسيات اتم منه اي من ميل النفس الى العقليات وظاهر على اعمال

جمهم منه في الكادر والجوهر والنحويون يأبون ذلك والوجه ان يجعل حالا منه وهذا الكلام اعا تضمخ

بافادة نضوذها هو المراد بالحسيات ثم الدلالة على كون ميل النفس اليها اتم والحكم فاشار

الى الاول بقوله والمراد بالحسيات المعنى الكلي الذي تجرده النفس عن الحسيات اي الجزئيات

المدركة بالحس بحذف المتشخصات من الاين والوضع والكيف وغير ذلك وانما جعل المراد الحسيات

هذا دون ان يريد بها معناها الظاهر اعني المدركات بالحواس بناء على امتناع النفس الجزئيات

وابا بها ذلك علما بما نبهت عليه في النكتة الموردة لبيان امتناع ان يكون وجه التشبيه عقليا محضا

حسيا لكنك خبير بانه لم يرد في ذلك على مجرد الدعوى من غير دليل ولا تنبيه وكان المراد انه

نبه على ان هذا مذهبه لدليل يذكر في العلوم الحكمية واما المحققون من الحكماء فذهبوا الى ان

مدرك الكليات والجزئيات هو النفس لكن للكليات بالذات وللجزئيات بالالات واما المصنف

فلما ذهب الى ان النفس لا يدرك الجزئيات وقد حكم بان ميل النفس الى الحسيات اتم منه

الى العقليات والحسيات بالمعنى المتعارف جزئيات وميل النفس الى الشيء لا يصح بدون

ادراكه لزمه ان يفسر الحسيات بما فسر من المعاني الكلية المنتزعة من الجزئيات المحسوسة

لتخرج الجزئيات المحسوسة التي لا يدركها النفس البتة واما الثاني اعني الدلالة على ان

ميل النفس الى الحسيات اتم فهو ذكر له وجهين مقبولين لصدورهما رياء تعلقها بالحسيات

بسبب

بسبب تجريدها عن الحسيات بواسطة قوتها العاقلة عن المتشخصات ونظمها للحسيات في سلك عداها

ومن العقليات لصيرورتها كليات ولا شك ان تعلق الشيء بما حصله اشد فيميله اليه اتم وثانيهما

زيادة الفها بالحسيات اضافة زيادة تعلقها بها وذلك اعني زيادة الالف بها لكثرة تادي الحسيات

الى النفس من اجل كثرة طرق التادي وهي الحواس الخمس الظاهرة المختلفة المؤدية للحسيات

بالوجه الذي ذكر لكل من الحواس على التفصيل في موضع ولا شك ان زيادة الالف يوجب كمال الميل

واشار الى وجه آخر مزيف وهو ان ادراك الحس مقدم على ادراك العقل لان النفس في مبدأ الفطرة

خالية عن العلوم لكن لها حواس يدرك المحسوسات ثم تتنبه لامور مشتركة بينها ولامور بها تخالف بعضها

بعضا فيحصل لها علوم كلية هي العقليات ولا شك ان الالف الى الاقدم الاسبق اتم والكل

وكمال الالف مستلزم لكمال الميل او تقديمه وزيفه بانه تقرر في موضعه ان ادراك النفس انما هو للمعاني

الكلية المجردة عن العوارض المشخصة وادراك الحس انما هو للمخلوطات الملتبسة بالعوارض المشخصة مما يدركه

النفس غير ما يدركه الحس فالمحسوسات التي ادراكها مقدم على ادراك العقل ليست مدركة للنفس

فكيف يميل اليها فضلا عن كمال الميل واتمه ولا يخفى ان هذا لا يتاتى على الرأي الحق من ان النفس

تدرك الجزئيات ايضا لكن بالآلات فقوله وزيادة ميلها مبتدأ خبره لزيادة تعلقها ولزيادة الفها

عطف على قوله لزيادة تعلقها وقوله واما ما يقال مبتدأ خبره شيء وعن اصفة شيء وعن امامه متعلق

بما في معول من معنى الفعل لانه اسم مكان من عول ثقة او وعد وعن تحقيق متعلق بلا يتضمن بالف من ل

من معنى البعيد وكما من صفة شيء او حال منه بعد اعتبار وصف المذكور ومتعلق الرؤية كونه على ذلك الوصف

وبعد تصييره متعلق بالظرف المستقر الواقع صفة شيء اعني بعول ومنها ان النفس

لما عرف ابالموفقه او من بصدد ان تعرفه اقبل اي اشد قبولا منها لما لا تعرفه ولا من شانه ان تعرفه

لان شان النفس محبة العلم والميل الى الادراك من غير نظر الى سبب خارج وهذا استكشف

كل احد ويتاذى بان ينسب الى الجهل بشيء كان واخلوص عليه ما يصل الله فهذه الروايات

والحكايات اقبل مجامع متمته بخلاف الغوامض والعويصات فانه يتميز عنها ويعرض

ومنها ان تجدد الصورة عند النفس لحسن والذي تكرر عليها واذ هذا الاصل من القبول الذي العقلاء

ولفعائهم لم يحدث الاحتياج الى ادنى نسبه ولو تلاوة المثل المشهور الدال على ذلك وسوقهم

نقرير

ادراكه

اكره من معاد ومعهم لكل جديد لذة فان الاول يدل على كراهة التكرر والثاني على استلذاذ التجدد
ولعمري ان التوفيق بين هذا الاصل وهو ان المتجدد المفاد احب الى النفس والزعد من المتكرر المعاد الذي يضرب به المثل في الكراهة كالمناقض لما سبق في الاصل الخامس من ان
زيادة الف النفس بالشيء توجب زيادة ميلها اليه مع ان الالف لا يحصل الا بالتكرر فيجب ان يكون
التكرر سببا لزيادة الميل الى الشيء لا عنه كما هو معنى الكراهة وكالمنافي لما عليه الوجدان
من الشوق الى المالوف لا النفرة عنه فلابد من تامل صادق في دفع هذه المناقضة والمنافاة
ليعلم ان ليس شيء من الامرين على العموم بل تكرر ما يستلذ وينفع يوجب الالفة وزيادة الميل اليه
وتكرر ما ليس كذلك يوجب الكراهة وقلة الميل والتناقض بين الحرمتين واذا تحقق في المالوف
الذي يمال اليه يحصل بالتكرر لذة جديدة كمعاودة المطاعم الشهية والنغمات الطيبة ومطالعة الصور
المليحة ونحو ذلك ومن ههنا قيل اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
كرر حديثك يا مهيج لوعتي ان الحديث عن الحبيب تملاق
فقوله ان التوفيق بالكسر جواب القسم والمراد بحكم الالف كونه موجبا للميل مع عدم حصوله الا بالتكرر
وبحكم التكرر انه يوجب الكراهة وعدم الميل وقوله فليفعل اي التامل وقوله لان الالف تعليل
لكونه احوج شيء وامتنع عطف على كان نزاعها اي شوق النفس وذاك في اذ ذاك خبر لمبتدا محذوف
اي الامر ذاك وهو ان التكرار يورث الكراهة او مبتدا محذوف الخبر اي ذاك ثابت
وخزانة الصور مبنى الخيال وغلبة الحضور يكون لحاجات كثيرة على ما ذكر في بحث الفصل والوصل
مثل طول المشاهدة لليل والبدر وفرط المخالطة للزوج وغاية الجوع فيما مر من اشتهى النفس الى الخبز
لكونه شيئا وهميا اي ليس بمحقق في الخارج ولا بماخوذ منه كناب الغول فان لا انسان
لما توهم ان من الحيوان نوعا سمي الغول يهلك الناس توهم له نابا قال امرؤ القيس
يغط غطيط البكر شد خناقه ليقتلني والمرء ليس بقتال
ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال
المشرفي هو السيف المنسوب الى مشارف اليمن قرى منها ومسنونة اي سهام محددة النصال
يعني نصال محددة مجلوة صافية وكان محمد السهو يساحم في سطحها سوى البغال لما سمي بها شقايق النعمان

نصور

تصوب مال الى السفل تصعد مال الى العلو الاعلام الرايات والرماح الزبرجدية فانها
ولكون المرادات من الاعلام والياقوت والرماح والزبرجد محققة مدركة بالحس سمي مثل هذا
مركبا حسيا لما لا شيئا وهميا كحال انياب الاغوال انما مثل الحيوة الدنيا اي
حالها العجيبة في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد اقبالها واغترار الناس بها والمشبه به
مضمون قوله كماء انزلناه الى قوله كان لم تغن بالامس وهو زوال الخضرة النبات فجاءة وذهابه
حطاما بعد ما غض والتف وزين الارض بحيث طمع فيه اهله وظنوا انه سلم من الجوائح ومعنى اختلط
به اشتبك بسببه والزخرف الذهب ثم يشبه به كل مموه واصل ازينت تزينت فادغم وحي
بالهمزة وضمير اهلها للنبات للارض لا التشابه الباين عن المضاف اليه بدليل قوله قادرون عليها
فانه للنبات لا للارض اي متمكنون من حصدها ورفع غلتها ويجوز ان يكون على حذف المضاف الحصيد
المحصود اي جعلنا زرعها شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس لم تلبث فيما قبل ذلك من غني بالمكان
اقام به المقطوع من امور الكثير خبر كان التركيب وخبر الياخبر كان والمعنى على التسوية كانه
قيل سواء كان التركيب حسيا او عقليا وفي مثله يقدم الخبر على كان ويؤخر المعطوف وكان
في موقع الحال وضمير اله للتشبيه وفي البعد متعلق بحاله لما فيه من معنى التغير
والاصل سواء كون التشبيه اي التشبيه على ما في بعض النسخ وقد تقدم معنى الصحة حيث قال اعلم
ان من حق وجه الشبه شموله الطرفين فاذا صادف صح والا فسد وكلامه متميل بين ان هذا معنى
صحة التشبيه او صحة وجهه والابتذال الامتهان بكثرة الاستعمال وسرعة انتقال الذهن اليه
مثل ان يكون مثالا لكونه كاملا في تحصيل الغرض بيان مقداره اي مقدار المشبه
على الوجه الذي هو اي المشبه عليه وقوله والنفس بيان للاشتراط الاعرف وضمير عندها
وصادفت والفها للنفس وله للاعرف وهو متعلق بما قبل وهو عطف على اسبل وفيما
مر ما في لا سيما اي لا مثل القبول في الاعرف الذي الف النفس به الكل
لكن يجب الغاية اي في التشبيه الذي يكون الغرض منه بيان مقدار المشبه كون المشبه به مع كونه
اعرف على قدر المشبه لا ازيد ولا انقص وضم كلما كان المشبه به وكان ادخل للتشبيه
ام محسوس اشتراط ذلك لا على نظر كماله وتمامه بحيث يصلح الحوته الناقص

وعدم الالتفات الى الشيء
ومنه ثياب البذلة ومنى الشيء والمراد به
نبتس كل وقت والنفد الناس
فهنا كونه على ما يعرفه ... ٢

في نظر الجمهور من المحسوسات لا سيما اذا قصد زيادة تقرير فانه ربما لا يكتفي بالتشبيه فيه بالمحسوس بل يصور ذلك بالفعل بان يرقم على الماء ثم يقال سعيك كرقم على الماء

لمثل ما تقدم من ان النفس الى المعرف قبله سوا النفس الى الاتم ظهورا اميل

او مثل ان يكون المشبه مسلم الحكم كما تقول حال الممدوح حال المسك الذي هو بعض دم الغزال فان كون حال المسك هو انه فاق حسن الدماء بحيث لا يعد منها بل يعد نوعا اشرف مما هو مسلم معروف ولولا ذلك لما كان كاملا في الغرض اعني بيان امكان ان يكون بعض افراد النوع بحيث يعد في نوع اشرف

او محاولة التزيين القصد عطف على بيان امكان يعني ان يكون في طلب تزيين المشبه او تشويهه كون المشبه به مسلم الحكم معروفا في التزيين كقوله الطي او التشويه كالسلحة الجامدة التي نقرتها الديكة لان النفس للالتفات اقبل

او نادر الحضور في الذهن عطف على نادر الحضور فان قيل كان ينبغي ان يقيد المعطوف عليه بقوله مطلقا لكون هذا عطف مغاير على مغاير لا عطف مقيد على مطلق قلنا انهما متغايران نظرا الى العلل فالمعطوف عليه نادر الحضور لبعد المشبه به عن التصور والمعطوف هو النادر الحضور مع المشبه لبعد نسبة المشبه الى المشبه به او بالعكس والسبب في اشتراط ذلك لحصول الاستطراف ان النفس تسارع الى قبول امر نادر يطلع على النفس ويظهر بها لما جبل الله النفوس من زيادة الشعف عما يظهر من حيث لا تعهد ولا توقع لما تتصور النفس لدى النادر من لذة التجدد ولما تميل النفس وتتصور من تعري النادر عن كراهة معاد اي تميل النفس اليه لا عنه لكونه مفادا لا معادا

هذا كما ذكر انك متى عرفت اسباب قبول التشبيه واسباب قبوله عرفت ان اضداد تلك الاسباب ومقابلاتها اسباب لبعده واسباب لرده فلا باس بعدم تعرضنا لاسباب الرد بعد التعرض لاسباب القبول بل كان يكفينا ان لا نتعرض لاسباب البعد والغرابة بعد التعرض لاسباب القرب وانحطاط الدرجة لكنا تبرعنا بذلك مع الجري على قضية المناسبة فان البعد والغرابة اهم واتم في باب التشبيه والقرب ايضا للتشبيه صحيح فتعرضنا للتفصيل بخلاف الرد والرداءة فانه ليس بمقصود واما التعرض له للاحتراز عنه فحسن الاكتفاء بباب القبول وتفويض الرد الى اللزوم فقوله وكذا الاسباب انحطاطه اي انحطاط التشبيه في سلك العقول

هو

فقوله من القبول صفة محذوف اي في شيء من القبول وفي سلكه اي سلك القبول بيان له والتركيب قريب من الم نشرح لك صدرك ولا يشتبه عليك اي لا يفوتك ولا يشتبه عليك ان اسباب القرب او البعد متى كانت اقوى كان القرب او البعد اقوى لتفاوت المسببات بتفاوت الاسباب وكذا متى كان اسباب الرد او القبول اقوى كان القبول او الرد اقوى وهذا معنى قوله وحري اي التشبيه لذلك اي لرجحان اسباب القبول او الرد في شان قبول التشبيه ورده على نحو مجرى التشبيه في شان قربه وبعده

واعلم انه ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه يعني اداة التشبيه من الحروف مثل كان زيدا اسد والفعل مثل زيد يشبه الاسد والاسم مثل زيد مثل الاسد وما يحمل الاسمية والحرفية مثل زيد كالاسد وضمير عدة لقولك زيد اسد وضمير مثله للتشبيه وضمير كونه لزيد اسد ووجه كونه ابلغ ظاهر الاخبار بانه اسد وان كان المحذوف بمنزلة الثابت فكم بين الثابت ومنزلة الثابت ولا ذكر المشبه لفظا اي في اللفظ او من جهة اللفظ قيد بذلك اشارة الى انه اما يحذف من اللفظ واما في التقدير فثابت التشبيه لتوقف استقامة التركيب من جهة النحو عليه بخلاف الاداة فانها اما تقدر لاستقامة المعنى واما التركيب فصحيح بدونها واغا لم يتعرض لعدم وجوب ذكر وجه التشبيه لانه في غاية الظهور والشيوع فلما يسر الى التشبيه على ذكره كن جواب اذا كان وفاعله ضمير يعود الى كونه محذوفا اولى جعل المشبه به خبرا مفتقرا الى المبتدا وقوله لقصر المسافة بكسر القاف وفتح الصاد هو الرواية وعليه الدراية اي لقلة التفاوت بين ما يلفظه في الكلام وبين ما يحذف من الكلام بشرائط الحذف من قيام القرائن الحالية او المقالية الموجبة او المجوزة على التساوي او الترجيح والظاهر ان قوله في موقع الافادة متعلق بقصر المسافة لكن المسموع انه متعلق بكفى وهو الوجه اذ المسافة في موقع الافادة عنده لا قصيرة بخلاف المسافة بين الملفوظ والمحذوف فانها ثابتة في الجملة وان قلت وقصرت وفي قوله وان اسد زيادة مبالغة ودلالة على انه كامل في الاسدية بحيث يحمل الناظر على الاستفهام وهو عطف على اسد عطف الخاص على العام اعني المقيد بالكمال على المطلق ولكن يقدر له مبتدا اخر

قال الكاتب وفاعله ضمير راجع الى المشبه به ومولانا قطب الدين قال انه راجع الى جعل المشبه به خبرا وما قلناه اظهر

اى واتى اسد مو قصدا الى التعجب والتعجيب   واما الواجب اى ليس الواجب
فى التشبيه ذكر المشبه وان لا يترك اصلا واما الواجب فهو ادا ترك ان لا يترك بالكلية
بحيث لا يكون مقدرا كما ليس بملفوظ مثل عندى اسد فى المرفوع ورايت اسدا فى المنصوب
ونظرت الى اسد فى المجرور فان مثله لا يعد فى اصطلاحهم تشبيها بل استعارة وسيأتى
بيان حاله واما عند نحو زيد اسد بذكر المبتداء ونحو اسد واى اسد بحذف المبتداء فى مقام الاخبار
عن زيد وهو امعنى قرينة المحذوف اى قرينة زيد اسد المحذوف مبتداؤه تشبيها لا استعارة
لانك حين اوقعت اسدا على زيد وجعلته خبرا عنه بطريق الاثبات لزم ان يكون زيد اسدا
كما اذا كان الخبر صفة مثل زيد منطلق فان معناه ان الذات التى هى زيد هى بعينها المنطلق
لا هذا حقيقة معنى القضية الموجبة ولو لم نقصد هذا لكان زيد اسد مجرد تعديد للمفردات
من غير اسناد كما اذا ذكرتها خالية عن الاعراب لكن معلوم بالضرورة ان ما هو من افراد الانسان
يمتنع ان يكون اسدا ومثل هذا الكلام وارد فى كلام الفصحاء بل فى التنزيل فلزم لتصحيحه
المصير الى التشبيه بحذف كلمة التشبيه اى زيد مثل الاسد مجرى مثل للقصد الى المبالغة
فى التشبيه نظرا الى الظاهر اللفظى حتى كانه نفس الاسد لا شبيه به وان كان المعنى
على اثبات التشبيه فان قيل لم لا يجوز ان يحمل اسد بمعنى شجاع فيصح حمله على زيد
اجيب بانه لا يجوز لان اسدا اسم لجنس الاسد من غير دلالة على الوصف اعنى
المعنى الزايد على الذات فيمتنع ان يجعل وصفا اى ما يدل على معنى زايد على الذات بحيث
لا يعتبر الذات المبهمة التى هى اعم عام الا الصقوا لعبارة عند التعبير وحاصله انه لا بد
لتصحيح هذا الكلام من جعل الخبر بمعنى صفة يصح اسنادها الى المبتداء او بحذف اداة
التشبيه والاول ممتنع فتعين الثانى ولقائل ان يقول ان اريد الامتناع
حقيقة فهو مفيد لان المجاز احد طريقى التعبير وان اريد مجازا فممنوع فان استعمال اسد
استعمال شجاع مجازا مما لا خفاء فى صحته والمجاز وان كان خلاف الاصل فالحذف
ايضا كذلك من غير ترجيح على ما ذكر فى علم الاصول بل ربما يمكن ترجيح المجاز بانه اغلب
وابلغ وبانه كثيرا ما يقع الاسم الواقع هذا الموقع عاملا فى ظرف او غيره بعبارة الصفة

مثل اسد على وفى الحروب نعامة   اى مجترى صايل على وجبان ضعيف فى الحروب
وفى شعر العلاء   والطير اغربة عليه اى باكية وقال الشاعر
كان لنا منه بيوتا حصينة   مسوحا اعاليها وساجا كسورها
فجعل اعاليها فاعل مسوحا لكونها فى معنى سودا وكذا ساجا كسورها والحاصل انه
انما يمتنع حمل اسد على زيد اذا كان فى معناه الحقيقى واما اذا كان مجازا عن الشجاع فصحة الحمل
ظاهرة من غير احتياج الى تقدير اداة ليكون تشبيها ويكون الحمل على زيد قرينة للمجاز
بمنزلة يرمى او فى الحمام وهذا زيادة بيان اورده فى حواشى الكشاف   واداة
ينبغى ان يخص هذا الحكم بمثل زيد اسد ونظايره اذ لم يوجد لزوم المصير الى التشبيه بحذف
الاداة الا فيها وقوله الا فى الظاهر صلة يوثر اى يوثر فى ظاهر التشبيه ويبطله الى
غير الظاهر والاحسن ان المراد انه لا يوثر فى ابطال التشبيه الا بحسب الظاهر حيث يظن
ان مثل زيد اسد ليس تشبيها لخروجه عن صورة التشبيه واما فى الحقيقة فلا اثر لانه
تشبيه كما كان مع ذكر الاداة   وعرفت ان نحو رايت بفلان اسدا الى اخره انما تم
لو ثبت ان ذكر الطرفين مطلقا يمنع حمل الكلام على غير التشبيه ولم يثبت الا فيما هو على وجه
الحمل نعم يمكن ان يقال ان ذكر الطرفين على وجه يشعر بان القصد الى اثبات المشابهة بينهما
يمنع الحمل على الاستعارة لما فيه من الاخلال بالمبالغة الحاصلة بجعل المشبه بعض المشبه به
بالطريق الذى يذكر فى بحث الاستعارة فعلم ان ما ذكر من الامثلة كلها تشبيهات
لا استعارات فقوله نحو رايت بفلان اسدا ولقينى منه اسد يعنى ما اذا ذكر المشبه
بعد ذكر المشبه بعد الباء التجريدية او من التجريدية ومعنى التجريد عدم ان ينزع من امر
ذى صفة امر آخر مماثل له مبالغة فى كمال تلك الصفة فى ذلك فقد انتزعت فى المثال الثانى
من فلان الشجاع شجاعا آخر هو الاسد وقوله وهو اسد فى صورة انسان اشارة الى ما
اذا كان الاسم الواقع موقع المشبه به نكرة موصوفة بما يلائم المشبه به نحو فلان بدر
يسكن الارض وشمس لا تغيب قال   شمس تالق والفراق غروبها
عنا وبدر والصدود كسوفه   وقال قمر فى جبينه قمر ليس يغرب فانه لا يكسف

دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض
وكالشمس الا انه لا يغيب قال الشيخ عبد القاهر وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء في هذا القبيل ما يحتمل تقدير اداة التشبيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة
اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد
فانه لا سبيل فيه الى التصريح باداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد
او مثله ودلالة الوصف على انه فوقه واذا تاملت هذا النوع وحققت سره وجدت محصوله
انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن
لتقدير التشبيه فيه معنى وقوله واذا نظرت اليه لم تر الا اسدا عنزلة هو اسد لكن بطريق الحصر
ولا خفاء في ان تقدير اداة التشبيه فيه ابعد وفي ان رايته عرفت جهة الاسد
لرفع المساواة له وتقدير الاداة ابعد وابعد وفي لئن لقيته لتلقينك منه الاسد
لزومه مع التجريد وفي ان ادرت اسدا فعليك بفلان لزوم المشبه للمشبه به كانه لا اسد سواه
ويشبه ان يكون هذا ابلغ وفي انما هو اسد ليس للحصر وكذا في ليس هو آدميا
بل هو اسد لكن احدهما بطريق انما والآخر بطريق العطف وهو ابلغ للتصريح بالنفي والاثبات
وبان المبالغ حقيقة المشبه بخلاف انما هو اسد فانه يحتمل ان يكون المنفي شيئا آخر من الحيوانات
الموصوف بالجراءة وفي توسيط وليس هو آدميا بين انما هو اسد وبل هو اسد لطيفة
وايهام تعلقه بالاول ايضا فيكون من قبيل اعانة دفاع وليس بقاعد وقد يقع مثل هذا
في شعر الفرزدق يذكر بين اللفظين لفظا لا بد من تعلقه بكل منهما ليتم المعنى كقوله
في صفة من القى الرزين على الارض وجلس فوقه ثم حز راسه
فرو كرد پس گردنش از تن جدا بس الکه فکندش جز زبر اژدها
وكقوله حكاية عن يزدجرد من قيد دجله والقى في البير بانه لو لم يفعل كذا وكذا لم يكن حاله
وركبه فوقه وگرنه ترا بسته در چاه باى بر خشن اندر ارم شوم باز جاى
وقوله كل ذلك تشبيهات خبران وا اوفق اللاوي شان المبالغ اي بينها على ما لا يخفى
ان بعضها ابلغ من البعض او بينها وبين قولك هو كالاسد فالخيط الابيض
يعني اذا كان

يعني اذا كان ذكر الطرفين على وجه يشعر باثبات التشبيه مانعا من الحمل على غير التشبيه كان الخيط
الابيض والخيط الاسود في الآية من قبيل التشبيه شبه بالخيط الابيض اول ما يبدو من الفجر
المعترض في الافق وبالخيط الاسود ما يمتد معه من غسق الليل ليبان الخطين بقوله من الفجر صريحا
للابيض وضمنا للاسود لدلالته على انه اذا كان الابيض مع الفجر لم يكن الاسود الا ما اتصل به
من الغسق او لان الفجر هو البياض المختلط بالسواد فيدل عليه التزاما ولولا البيان بقوله من الفجر
لكان الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة حيث ذكر المشبه به واريد المشبه للقطع
بان ليس المراد حقيقتهما وان فهمهما بعض من عرض النبي عليه السلام وسادته كناية عن قلة فطانته على
ما روي ان عدي بن حاتم قال عمدت الى عقالين ابيض واسود فجعلتهما تحت وسادتي فكنت اقوم
من الليل فانظر اليهما فلا يتبين لي الابيض من الاسود فلما اصبحت غدوت الى النبي صلى الله عليه وسلم
فاخبرته فضحك وقال ان كان وسادك لعريضا انما ذاك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان
ذلك مع البيان الا انه غفل عنه وانما اخرجا بهذا البيان من قبيل الاستعارة مع انها ابلغ
لما فيها من بعض الخفاء في مقام الحاجة الى البيان الواضح لكونه من الاحكام التي يعتبرها الكل
من الذكي وغيره فعدل عن الاستعارة الخفية التي ربما تخل بالوضوح الى التشبيه البليغ الوافي به
والحاصل من اركان التشبيه قد اشار في صدر الباب الى انه لا بد للتشبيه من طرفين
ووجه وغرض وحال وقد استوفى النظر في الامور الاربع وعقبه بالتشبيه على انه لا يجب
ذكر كلمة التشبيه بل قد يحذف فدل ذلك على ان من جملة ما لا بد منه للتشبيه هو الاداة وان لم
كلامه في صدر الباب بذلك ولما ذكر انه حذف كلمة التشبيه مبالغة ليستتبع ذكرها حاول
الآن بيان درجات التشبيه في القوة والضعف بالنظر الى اركانه ذكرا وحذفا وجعل اركانه اربعة
لظهور ان الوضع الخالع الفرق والبعد والقبول والرد خارج عنه وانه اذا عرف يقال هو الدلالة
على مشاركة امر لامر آخر بالكاف ونحوه واذا صرح بان زيدا كالاسد في الشجاعة وذهب الى ان
ذكر المشبه به لازم البتة فالمشبه اما ان يكون مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان
يكون الاداة مذكورة او محذوفة يصير اربعة وعلى التقادير اما ان يكون الوجه مذكورا
او غير مذكور يصير ثمانية والضابط في شان القوة والضعف بالنظر الى الاركان الاربعة

ان القوة تكون اما بحمل المشبه كانه نفس المشبه به لعدم ذكر ما ينبئ عن المشابهة المنبئة عن المغايرة
واما لعموم وجه الشبه بان لا يتعرض لذكره فالتشبيه المشتمل عليهما جميعا بان لا يذكر الاداة
ولا الوجه في غاية القوة والخالي عنهما بان يذكر الوجه والاداة جميعا لا قوة له والمشتمل
على احدهما فقط بان يترك الاداة فقط او الوجه فقط متوسط وفي كلامه ايماء الى ان
متروك الوجه اقوى من متروك الاداة حيث ذكر في الاول نوع قوة وان الثاني قوي وههنا
بحث وسواء تجوز ترك المشبه به كما في قولك زيد في جواب قولك من يشبه الاسد
فانه تشبيه لكونه فاعل فعل محذوف اي يشبه الاسد زيد وقد حذف المشبه به والوجه
والاداة فلا تنحصر المراتب في الثمانية المذكورة ويمكن دفعه بانه ليس تشبيه اذ ليس القصد الى
بيان اشتراك الشيئين في امر بل جواب السائل وبيان الفاعل ولو سلم فليس مما يرد في مباحث
البلاغة والكلام فيها واعلم ان الشبه اي التماثل والتشابه يقال منهما شبه
بالتحريك وقد يقال بمعنى الشبه اي المثل والمعنى انه قد ينتزع الشبه من نفس التضاد
اي تنافي الوصفين بحيث يمتنع اجتماعهما وانما ينتزع منه نظرا الى اشتراك الضدين في التضاد
فان كلا منهما مضاد للآخر والمراد بالضدين ههنا ما يعم النقيضين ايضا على ما سيجيء في بحث الاستعارة
ثم بعد انتزاع الشبه من التضاد ينزل التضاد في كل من الامرين بمضادة الآخر او تضادهما
او شبه التضاد منزلة شبه التناسب والتماثل بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة
وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فهو يكون بملاحظة
جانب المشبه بخلاف التمليح فكل من قولك للجبان ما اشبهه بالاسد وقولك للبخيل انه حاتم
صالح للتمليح والتهكم فان قصد الاستهزاء بالجبان والبخيل فتهكم وان اريد مجرد التمليح والظرافة
فتمليح وقد يقصدان جميعا قال الامام المرزوقي في قول الحماسي

اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي

ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح واما ما سبق في الفن البديع من الاشارة الى قصة
او شعر او مثل فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وكثيرا ما يقال فيه لمح فلان هذا البيت
او هذا المثل وايراده في مقابلة التهكم وتفسيره بالتمليح غلط فاحش فان قلت

قد يتوهم

وقد يتوهم من كلامه ان وجه الشبه في مثل هذا هو التضاد لانه الوصف المشترك بين الضدين
ولا اشكال انا اذا قلنا للجبان انه اسد وللبخيل انه حاتم لم يثبت لهما الا نوع التضاد اذ لا تمليح
ههنا ولا تهكم بل في الشجاعة وفي الجود فتنزل جبنه منزلة الشجاعة وتسميته بها وجعل بخله بمنزلة الجود
وتسميته به بناء على التمليح او التهكم وبهذا يحصل اشتراك الطرفين وليس هذا الوهم بمحصل
بقوله ثم ينزل منزلة التناسب فان فيه يحصل وجه الشبه واما ذكر اشتراك الضدين في التضاد
فتوطئة لذلك وتمهيد ودلالة على ان اخذ الشبه من التضاد ليس بمستنكر بل له جهة مناسبة
ونوع ملاءمة وكان الاليق بهذا البحث ان يذكر في النوع الثاني اعني النظر في وجه الشبه
وفي التمثيل بالمثالين تنبيه على انه قد يكون مع التصريح بكلمة التشبيه وقد يكون بدونه بل يحسن
لا يحسن ذكر كلمة التشبيه فانه لا يستعمل مثل قولك انه حاتم ثان لا لكن انما اشبهه بحاتم المعروف
وبجعله حاتما ثانيا اي واحدا آخر مسمى بحاتم او مشاركا له في الجود وهذا معنى حاتم ثان
بتنكير الوصف الاصل الثاني من علم البيان في المجاز وقد سبق
وجه كلمة في وان الذي من مقاصد البيان هو المجاز دون الحقيقة الا انها تذكر في هذا الاصل
ضمنا وتبعا لكونها مقابلة للمجاز وبمنزلة الملكة من العدم نظرا الى ان استعمال اللفظ
في غير الموضوع فرع ان يكون له موضوع له بحكم الدلالة عليه والاستعمال فيه لولا العارض المانع
فبهذا الاعتبار يكون للحقيقة جهة اصالة واستحقاق ان يتعرض لها في بحث المجاز وتقدم عليه
وان كان لا يتوقف وجود المجاز على وجود الحقيقة ولا تعقله على تعقلها والكلام في ذلك الاصل
اي في المجاز يحتاج الى ان يعرض قبل الشروع في تعريفه ومباحثه بطريق دلالات الكلم
على مفهوماتها انه الوضع دون الطبع والذات ولمعنى الوضع ما هو والواضع من هو لا لتحقيق الواضع
فان في معرفة الوضع معرفة معنى الواضع من غير افتقار الى تعرض له على حدة ووجه الافتقار
الى الامور المذكورة يظهر من تعريف الحقيقة والمجاز وتقسيمهما الى اللغوي والشرعي وغيرهما
مع استواء النسبة اي نسبة اللفظ الى المسمى بحكم التقسيم اي
الترديد العقلي اما الذات اي ذات اللفظ او غيرها وغيرها اما الله او غيره والمحكي عن
عباد بن سليمان ان المخصص ذات اللفظ بمعنى ان الكلمة بنفسها موجبة للاختصاص

بان يفهم منها معناها دون غيرها وذكر ذلك بلفظ يحكى لانه لبعده بحيث لا يسع ان يجاوزه العالم
واختار الشيخ الاشعري وكثير من المحققين ان الواضع هو الله تعالى وطريق توقيف العباد
عليه الالهام وخلق العلوم الضرورية ومذهب الهاشمية من المعتزلة وجمع من الحكماء
ان الواضع غير الله تعالى وادلة الفريقين مع تفاصيل اخر مذكورة في كتب الاصول ولا قاطع منها
فلذا اختار بعضهم التوقف لكن اتفقوا على فساد ان يكون دلالة اللفظ لذاته اما اولا
فلانه يستلزم امتناع نقل اللفظ الى ان يكون دالا على معنى آخر دون الاول اما بسبب قرينة
كما في المجاز واما بوضع على حدة كما في العلم لان ما بالذات لا يزول بالعارض واللازم منتف
قطعا واما ثانيا فلانه يستلزم ان يدلنا على معاني اللغة الهندية كما انها لا انهما يعرفها انها
ادلة على معانيها وانفكاك الدليل عن المدلول محال لانه الذي يلزم من العلم به العلم بثبوت
المدلول وان توقف على شرط آخر لم يكن الدال بالحقيقة نفس اللفظ وذاته واما ثالثا
فلانه يستلزم امتناع اشتراك اللفظ بين معنيين متنافيين من الضدين او النقيضين
او غيرهما لاستلزام ذلك عند الاخبار بهذا اللفظ ثبوت احدهما بعينه وانتفائه
جميعا مثلا اذا قلت هذا جون بمعنى اسود يلزم ان يكون اسود لكونه مقتضى ذات اللفظ
وان لا يكون اسود لان ذات اللفظ يقتضي ايضا ان يكون ابيض والابيض لا يكون اسود
واللازم منتف وفاقا ويتبع بعضهم وجه الملازمة بان الشيء الواحد لا يكون بذاته مناسبا
للمتنافيين ودالا عليهما وعدل عنه المصنف لظهور المنع عليه واعاد لفظ المقدم في الدليل
الثاني لئلا يتوهم انه من تتمة الاول بناء على تعدد التالي فيه اعني امتناع النقل الى المجاز
والى العلم ولا كذلك في الدليل الثالث فلم يحتج الى اعادة المقدم في الدليل الثالث
واما التعبير عن وجوب الدلالة على معاني الهندية امتناع ان لا يدل فتطويل قليل
الجدوى وقوله لما تقدم اشارة الى ما ذكر من ان الناهل اسم للريان فقط واطلاقه
على العطشان من باب التفاؤل كاطلاق السليم على اللديغ ووجوه فساده
اي فساد الرأي الاول اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى مثل هذا التركيب وسواء دخل من التفضيلية
على غير المفضل عليه شايع في كلام المولدين ومنه قول الشاعر

الناس

الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا حتى يروا عنده آثار احسان اي تباعد وتعالى
في الظهور من الخفاء وفي الكثرة من الاحصاء وفي الكياسة من مدح من لا احسان منه
وقد يأول بحذف المضاف اي من ذي ان يخفى فخفى من امر ذي خفاء وقوله ما دام طرف
لفساده او لا اظهر والمذكور علم الاشتقاق فهو علم يعرف به كيفية رد احد اللفظين
المتناسبين في التركيب واصل المعنى وعلم التصريف موضوع اعتبارات الواضع في وضعه
وجه المناسبات والاقيسة وكان الاشتقاق جزء منه كالجهر وهو انحصار
النفس في مخرج الحرف والهمس جريان ذلك فيه وتجمع المجهورة قولك فذلك ابو حم وبطاك
والمهموسة ما عدا الجهر والشدة سواء تم الانحصار كما في قولك اجدك قطبت
والرخاوة ان يتم الجري كما في الباقية ومن ذلك والتوسط بين الشدة والرخاوة وهو ان
لا يتم الجري ولا الانحصار كما في قولك لم يروعنا وسميت الحروف المعتدلة وما بين الشديدة
والرخوة وغير ذلك كالاستعلاء وهو ان يتصعد الحنك الاعلى كالصاد والضاد والطاء
والظاء والغين والخاء والقاف والانخفاض بخلاف ذلك كما في البواقي وكذا المطبقة
والمنفتحة وحروف القلقلة وضبطها للخواص وبينها ومنها للحروف والتناسب بينهما
اي بين الحروف والمعنى الذي يوضع تلك الحروف بازائه وقوله جزء ما بين اي بين الشدة
والرخاوة والسريان سوضرب النخل وحمار صدى اي يجد ويميل على طلبه المساطة
فاعتبر ما بين الاسم والمسمى من الحركة واعتبر نقل بالحركة التي تحصل من ضم النفس لكونه
لانفعال الطبايع اللازمة وكذا تعلق بالتشديد للتكثير والحق بعد
اي بعد ما ثبت ان لا تعين للكلم من جهة الحروف والهيئات بتأثير في اختصاصها بالمعاني
فالحق احد المذهبين الاخيرين لا الرأي الاول وان كان ما ذكرنا لا يجرد ما دون التأويل
لا يثبت المخصص لدلالة اللفظ على بعض المعاني دون البعض بل لا بد من القول باحد المذهبين
الاخيرين وهو امثل منه الى التوقف لعدم الرجحان في الادلة ولما ذكر من المذهب الاول
طريق الاعلام اعني التوقيف والالهام لا طريق التعيين اعني الوضع لظهوره ومن المذهب الثاني
طريق التعيين لما فيه من الاشارة الى انه لا يختص بواضع بل يكون باصطلاح وتواطؤ جماعة

دون طريق الاعلام لما فيه من التفصيل والاجمال المفضي الى الاطناب فصل بالترديد
والقول بكما للاطفال وقيل بان القدر الذي يحتاج اليه في الاعلام يكون توقيفيا
فلم يقع قوله اما التوقيف او الالهام واما الوضع والاصطلاح ترديدا بين المتقابلين
في الظاهر رجع الى المقصود وكرر الاشارة فقال والمرجح بالاخرة في التوقيف والاصطلاح
امر واحد هو الوضع فكان الحق ان يقال الحق بعد ذلك هو الوضع واما ان الواضع
هو الله تعالى تمسكا بقوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها ومن اياته اختلاف السنتكم ام غيره واحد
من البشر او جماعة تمسكا بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه فالجواب
من كل منهما مذكور في موضعه قوله اذا اطلق بازائه ما اريد تنبيه على ان المراد بالمعنى ما يعني ويراد
فيتناول المعنى الحقيقي والمجازي فيحتاج الى الاحتراز ولما اعترض على من اقتصر في تفسير الوضع على
تعيين اللفظ بازاء المعنى من غير تقييد بقوله بنفسها اي بلا قرينة بل بمجرد العلم بالتعيين ولا يكون
هو او دلالة اللفظ على المعنى بنفسه في شيء ولا يخرج المجاز عن حد الكلمة بناء على انتفاء الوضع
لانه ليس بموضوع بالنسبة الى المعنى المجازي والملزوم منه انه ليس بموضوع لظهور انه موضوع
بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي الا ان يخفى ان المراد بالوضع وضع اللفظ بقرينة ما سبق من الكلام
فلا يرد ان الموضوع قد يكون خطا او عقدا فلا يكون التعريف بعكس اللفظ او الكلمة جامعا
وانما قال وعرفت ان الوضع تعيين الكلمة مع ان الوضع الذي عرف هو ان الوضع تعيين اللفظ
لانه بعد التعيين يصير كلمة والمذكور في تعريف الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وهذا
تمهيد لذلك وههنا سؤال قوي وهو انه قد اطبق اهل الاصول على ان المجاز موضوع
بالنوع بمعنى انه لا بد ان يثبت من واضع اللغة والموقوف بهم من اصل الاستعمال اعتبار
نوع العلاقة كاستعمال المسبب في السبب مثلا وانما الكلام في احاد المجازات فقد اشترط
بعضهم فيها ايضا السماع والتوقيف ان كان للوضع الشخصي فقد دخل فيه كثير من الالفاظ النوعية
اعني ما يكون من قبيل تعيين الكلمة بنفسها لكن لا بتنصيص على جزئي بل بقاعدة كلية بجميع
ما يتعلق بالهيئات من مثل اسم الفاعل والمصدر والمنسوب والامر والمثنى والمفعول ونحو ذلك
وايضا اذا اريد بالوضع ههنا الشخصي لم يكن تعريف الحقيقة جامعا لخروج الحقائق النوعية وضعها

نوعي

نوعي ولا توقيف المجاز مما لا بد فيها فيه مع جهة كونها مستعملة في غير الموضوع له بالشخص
وان كان التعريف لمطلق الوضع لم يصح اخراج المجاز لكونه موضوعا بالنوع قلنا المراد
مطلق الوضع المتعارف اعم من الشخصي والنوعي اعني ما يكون بالتنصيص على الجزئي كرجل
وفرس او بالقاعدة الكلية بجميع ما يتعلق بالهيئات لكن يشترط ان يكون ذلك التعيين من غير اشتراط
قرينة كما في المجاز وانهم قد اطبقوا على انه استعمال في غير الموضوع له والحقيقة في الموضوع له
ولم يثبت من توقيف القول بكون المجاز موضوعا وانما قالوا انه لا بد فيه من اعتبار نوع العلاقة
فهم منه البعض ان هذا معنى الوضع النوعي ولم يتنبه لاشتراط عدم اشتراط القرينة والحاصل
ان الوضع اعم من التعيين الشخصي واخص من مطلق التعيين ومبنى كون الكلمة حقيقة ومجازا على ذا
اي على ان يراد تارة المعنى الموضوع له فيكون حقيقة وتارة معنى المعنى فيكون مجازا واما الكناية
فداخلة في الحقيقة على ما سيأتي ومبنى ذلك على ان المراد بارادة المعنى اعم من ان يكون على الانفراد
كما في الصريح او مع معنى المعنى كما في الكناية وبارادة معنى المعنى ان يكون ذلك على الانفراد كما في
الصريح ليتمحض في المجاز فالحقيقة بداء منها لكونها الاصل وان كان المقصود
الاصلي في الفن هو المجاز وهي الكلمة المستعملة فيما اي في المعنى الذي هي له اي الكلمة موضوعة له
من غير تاويل في الوضع اي من غير صرف الوضع عن الظاهر وبيان مرجع له تأول الامر اي اب
وبابه اي طلب ما يؤول اليه وال الامر الى كذا اي انتهى اليه والمال المرجع فهذا القيد يخرج
الاستعارة لكونها مستعملة في الموضوع له لكن بناء على تاويل في الوضع وهو جعله اعم من الحقيقي
كما في الحقيقة والادعاء كما في الاستعارة كما سيجيء من انه يجعل افراد الاسد قسمين متعارفا
وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة
لكن لا في ذلك الهيكل ومع تلك الصورة وهذا معنى قوله بناء دعوى المستعار كاللفظ الا
موضوعا للمستعار له كالرجل الشجاع على ضرب من التاويل اي نوع منه والاعتراض
بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتاويل لانه ليس بوضع
حقيقة واللفظ عند الاطلاق انما ينصرف الى معناه الحقيقي والدفع بانه يتناوله اذ قد عمم
اليه فقال ان الوضع على قسمين حقيقي وادعائي ليس بشيء لان معناه ان لفظ الوضع يطلق

تارة بطريق الحقيقة وتارة بطريق المجاز فليس هذا من اطلاق الوضع في شيء نعم لو قيل
انه لدفع الوهم وتاكيد ان المراد حقيقة الوضع لا مجازه لكان شيئا ثم الظاهر ان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله تعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له وليس بمستقيم لان
اصح القولين على ما سيجيء ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي بان يكون اللفظ مستعملا في معناه
الموضوع له وانما التصرف في امر عقلي بان جعل ما ليس باسد اسدا فكيف يستقيم ان الاستعارة
على اصح القولين مستعملة في الموضوع له فالوجه ان يجعل متعلقا بقوله ليحترز اي انما يحترز عن الاستعارة
على القول بانه مجاز لغوي خارج عن حد الحقيقة اللغوية واما على القول بانها مجاز عقلي بمعنى ان
جعل غير الاسد اسدا ثم استعمل لفظ الاسد في معناه الموضوع له على انه حقيقة لغوية فلا يصح
الاحتراز عنه ولكون هذا التعلق خلاف ظاهر اللفظ ذهب بعضهم الى ان المراد باصح المذهبين هو
ان المتكلم لا يقول بان الاستعارة مستعملة في غير الموضوع له بل يدعي انها مستعملة في الموضوع له
وفساده بين لمن نظر في الكتاب واما الاعتراض بانه يدخل في تعريف الحقيقة اي المستعمل فيما هو
موضوع له بحسب اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة
لا لاشتمالها على الدعاء وتحريك الصلوين او استعمله الشارع في الدعاء لكونه من اجزاء الصلوة
او كلفظ الدابة اذا استعمله اللغوي في خصوص ذوات الاربع او صاحب العرف في غيرها مجازا
فلا بد من التقييد باصطلاح التخاطب او ما يؤدي مؤدى ذلك على ما ذكر في تعريف المجاز فجوابه
ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فالمراد انه كلمة مستعملة في الموضوع له من حيث انه موضوع له
والاستعمال فيما ذكر ليس من حيث انه موضوع له نعم ان ذكر القيد للتصريح والاحتياط دون
الاحتراز والاحتياج كان حسنا وقد يجاب بانه يخرج بقوله من غير تاويل في الوضع لان استعمال اللفظ
فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب انما يكون بتاويل في وضع لا من معناه صرف ذلك الوضع الذي
يستعمل فيه الكلمة الى ما يعم الحقيقة ولا ادعاء كما في الاستعارة او الى وضع اخر للكلمة كما في الصور
المذكورة فانه يعدل عن الوضع اللغوي الذي وقع به التخاطب الى الوضع الشرعي او العرفي مثلا ومن احاط
علما بما في المفتاح علم ان هذا من سقط المتاع فان معناه ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تكون
موضوعة له بالتحقيق لا موضوعا له بالتاويل والمعنى في الاستعارة موضوع له بالتاويل

لا بالتحقيق

لا بالتحقيق واما في الصور المذكورة فالمعنى موضوع له بالتحقيق لكن بغير الوضع الذي به التخاطب
ولا بالتاويل في الوضع الذي يستعمل الكلمة فيه والمراد بالوضع بالتحقيق او بالتاويل هو الوضع
الذي به يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له ولهذا اقتصر المصنف على الاستعارة في احد القولين
اذ لا يحصل شيء من معاني المجازات موضوعا له بالتاويل الا فيها ولو كان المراد التاويل في الوضع
الذي يجري التكلم فيه ويخاطب به بمعنى صرفه الى امر اخر لزم ان يكون جميع المجازات كذلك لا باعتبار صرفها
الوضع الى اعتبار العلاقة   ولكن يقول بعد ان لك ان تضع ما يدل عليه الكلمة
بنفسها موضع ما وضعت الكلمة له لان لك بالحقيقة معنى الوضع الا ان قولنا بنفسها يقع في تفسير
الوضع متعلقا بالنفس وههنا بالدلالة وذا كان من لوازم الاول على ما سيشير اليه ومعناه
ان الكلمة لا تحتاج في دلالتها على المعنى الى قرينة بخلاف المجاز ويضع هو كل ح لا الظاهرة مقام
من غير تاويل في الوضع احترازا عن الاستعارة فانها وان كانت مستعملة فيما يدل عليه بنفسها
لكن ليست دلالتها عليه ظاهرة لابتنائها على تاويل بجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا
وغير متعارف ليكون المعنى المستعار له من افراد غير المتعارف فان قيل الاستعارة
مجاز ولا شيء من المجاز يدل على معناه بنفسه ضرورة افتقاره الى القرينة فالاستعارة لا تدخل
فيما دل على المعنى بنفسه ليخرج بقولنا دلالة ظاهرة وهذا بخلاف التعريف الاول فان من جعل
الوضع اعم من التحقيق والتاويل ربما يدعي دخول هذا النوع من المجاز فيما استعمل في الموضوع له
قلنا لا كلام في قوة الكلام وكان من يجعلها مستعملة في الموضوع له يجعلها مستعملة فيما يدل
عليه بنفسها بناء على ان ليس الوضع الا تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسها وجعلها بحيث يدل على
بنفسها لكن سيجيء في بحث الاستعارة عند ذكر التاويل ان الدلالة على كون المراد هو الفرد
الغير المتعارف تكون بمعونة القرينة وان نصب القرينة انما يكون لذلك وهذا ينافي التوفيق بين
ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة   كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص
هذا تكرار للمثال السابق مبني على عدم التفاوت بين التعريفين وليس اليه كثير حاجة وانما
المحتاج اليه هو المثال من المشترك على ما قال او القرء اي كاستعمال القرء في المعنى الدائر
بين الطهر والحيض بان يكون احدهما البتة لا غيرهما ولا مجموعهما والمقصود المأخوذ من قوله

ان لا تجاوز بمعنى الفاعل اى غير المتجاوز او على حذف المضاف اى ذى ان لا تجاوز وزعم ان هذا
معنى المشترك وان الذى يدل هو عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين من غير تخصيص باحدهما
وحاصله ان المشترك بالنسبة الى كل من المعنيين او المعانى وضع لخاصا قصدا ودلالة
عليه بنفسه ثم يلزمه من حيث الانتساب الى مجموع الوضعين وضع آخر ضمنى على ملاحظة الوضعين
ومجموع المعنيين وهو التعيين للاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين للاحد المطلق
لا لمجموع المعنيين فانه ليس بلازم ولذا قال غير مجموع منهما فصار الحاصل ان له وضعا
بهذا خاصة ولذاك خاصة ويلزم الوضع لاحدهما مطلقا وكل ما يكون اللفظ موضوعا له
يكون دالا عليه ضرورة ان قصدا فقصدا وان ضمنا فضمنا وبهذا اندفع كون مدلول المشترك منه م
هو ان لا تجاوز المعنيين غير مجموع منهما واما اذا خصص المشترك بواحد من الوضعين او المعنيين
كما اذا خصص القرء بواحد من الحيض والطهر بان ذكر معه ما يدل على ان المراد به الطهر
دون الحيض اما صريحا بان يقول القرء بمعنى الطهر او استلزاما بان يقول القرء لا بمعنى الحيض
فانه يستلزم كونه بمعنى الطهر اذ لا ثالث فان لفظ القرء حينئذ صريحا او التزاما يصير
ويكون دالا بنفسه على الطهر بالتعيين كما ان الواضع عينه بازاء معنى الطهر بنفسه
اى من غير اشتراط قرينة كما فى المجاز واذا كان التعيين كذلك فالدلالة كذلك لكونها من لوازم الوضع
عند العلم بالوضع اما اذا اريد بالدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فظاهر لان وضع لفظ القرء
للطهر بالتعيين بمعنى تعيينه بحيث يدل عليه بنفسه جعل له بحيث يفهم منه ذلك بنفسه واما اذا
اريد الفهم بالفعل فلان القرينة المخصصة اعنى بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض ليست لحصول الفهم
بالفعل بل لدفع مزاحمة الغير اذ العلم بالوضع كان للفهم وهذا ما يقال ان القرينة ههنا
لتعيين الدلالة لا لنفس الدلالة اذ للقرء دلالة اجمالية على الطهر وبالقرينة يزول الاحتمال
ويتبين المراد او يقال ان دلالة اللفظ انما هى بسبب الوضع فاللفظ الموضوع لمعنيين
بوضعين اذا لم يكن معه قرينة احد المعنيين على الخصوص كان منسوبا الى الوضعين لعدم الترجيح
واذا انتسب الى الوضعين دل بنفسه على احد المعنيين لا على التعيين وهو معنى لاحد الدائر
ومعنى كل واحد على البدل ومعنى ما لا يتجاوزهما غير مجموع منهما وان كان معه قرينة النسبة

الى وضع

الى وضع واحد على التعيين كان دالا بنفسه على ذلك المعنى المعين ولا يكون القرينة منافية لذلك
لانها انما هى قرينة كون النسبة الى احد الوضعين لا قرينة دلالة اللفظ على المعنى كما فى المجاز
لئلا ينافى دلالة اللفظ بنفسه وذلك لان الدلالة بسبب الوضع والواضع لم يشترط فى شيء
من وضعيه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الواضع
الاول قبل الثانى فهذه القرينة لا تكون الا لتخصيص الوضع او تعيين المراد وهذا قال المصنف
ان هذا المقام محل تأمل منك فاحتط اى اعمل الاحتياط واكثر التأمل لئلا تتوهم
ان المشترك لا يدل بنفسه بل بمعونة القرينة وان مثل قولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض
قرينة الدلالة ولا يكون الدلالة على المعنى بنفسه كما زعم صاحب الايضاح وجزم بان ما ذكره المصنف
سهو منه   المستعملة فى معناها بالتحقيق يخرج المجاز بالكلية اما غير الاستعارة
فلان المعنى المجازى ليس معنى الكلمة بالاطلاق لان المراد ما وضع اللفظ بازائه واما الاستعارة
فلان معناها معنى الكلمة بالتأويل لا بالتحقيق ويدخل الكناية لانها كلمة مستعملة فى معناها
لكن مع معنى معناها   وهذا المأخذ يعنى ان المعين لا ينحصر فى واضع اللغة والشارع
فلا يمتنع ان يكون هناك حقيقة نحوية وصرفية وكلامية ومنطقية وغير ذلك وقد يعبر عن جميع
ما عدا اللغوية والشرعية والعرفية بالاصطلاحية والعرفية الخاصة   واما
المجاز فذكر تعريفه بكلمة اما تنبيها على مكان الاهتمام بشأنه لكونه مقصودا فى علم البيان والباء
فى بالتحقيق متعلق بموضوعه يعنى يجب ان يكون المعنى المجازى غير الموضوع له بالتحقيق وان كان
نفس الموضوع له بالتأويل كما فى الاستعارة والاخير والباقى بالنسبة متعلق بالغير
يعنى يجب ان يكون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها
لغويا يكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى ولا يضر حينئذ ان يكون نفس معناها الشرعى
او العرفى فلفظ الصلوة مثلا انما يكون مجازا لغويا اذا استعملت فى غير معنى الدعاء وانما
كان مجازا شرعيا اذا استعمل فى غير الاركان المخصوصة ولفظ الدابة انما يكون مجازا عرفيا
اذا استعمل فى غير ذوات الاربع ولا يضر ان يكون هذه المجازات حقائق باعتبار آخر بان يكون
المعنى المستعمل فيه هو نفس الموضوع له بالنسبة الى نوع آخر فاللفظ الواحد فى المعنى الواحد

يجوز ان يكون حقيقة ومجازا اى بحسب وضعين كالصلوة فى الدعاء بحسب اللغة والشرع وكذا فى معنيين بالنسبة الى وضع واحد كالصلوة فى الدعاء والاركان بحسب اللغة اى الشرع بل اللفظ الواحد فى المعنى الواحد بحسب الوضع الواحد يجوز ان يكون حقيقة ومجازا باعتبار حيثيتين كلفظ الدابة فى ذوات الاربع بحسب اللغة حقيقة اذا كان استعمالها فيها من حيث انها من افراد ما يدب فى الارض ومجازا ان كان من حيث خصوصية كونها من ذوات الاربع بعلاقة الاطلاق والتقييد وفيما ذكر من ان صاحب العرف اذا استعار الدابة للحمار يكون مجازا عرفيا اشعار بانها فى العرف للفرس والبغل دون الحمار وفى قوله احتراز ان لا يخرج الاستعارة واحترازا عما اذا انفق تسامح ظاهر لان القيد بن احترازا عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها وعن خروج ما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما يكون موضوعة له لكن لا بالنسبة الى نوعها فانها مجاز فالاحتراز فى تعريف المجاز يجب ان يكون عن خروجه وكان هذا على حذف المضاف والاولى اعتبار زيادة لا اى ان لا يخرج كما فى لئلا يعلم او ارادة انه احتراز وتقييد لان لا يخرج على اخذ حرف الجر المحذوف سوا اللام دون ان وقوله فى ذلك النوع متعلق بمعناها اى عن ارادة ما هو معنى تلك الكلمة فى ذلك النوع والحقيقة وقوله نظرا متعلق بتخرج اى لئلا يتخرج خروج الاستعارة من جهة النظر الى دعوى كونها مستعملة فى المعنى الذى هو موضوعة له بالتاويل وقوله لا بالنسبة عطف على محذوف اى فيما يكون الكلمة موضوعة له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وقوله فيقع اى الكناية مستعملة فى غير ما هى موضوعة له لانها موضوعة للازم المكنى عنه لا لنفسه فحيث اريد المكنى عنه كان ذلك استعمالا فيه اى الموضوع له لما ذكر من انا لا نعول فى عرفنا استعملت الكلمة فيما تدل عليه او فى غير ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها عليه وظاهر ان الغرض الاصلى فى الكناية هو المعنى المكنى عنه لا المعنى الموضوع له وان كان ايضا مرادا او وجه كما نقول انه يراد فى الكناية المعنى الموضوع له لكن لا ليكون مناط الاثبات والنفى والصدق والكذب بل لينتقل منه الى المكنى عنه ويكون هو المعنى المقصود الاصلى وسيجئ آخر بحث الكناية انه يراد بالكلمة فى الحقيقة معناها معا وبهذا ظهر ان ليس معنى استعمال الكلمة فى الموضوع له او غير الموضوع له ان يكون تمام ما استعملت فيه الكلمة

واريد بها

واريد بها هو الموضوع له او غير الموضوع له وبهذا الاعتبار يدخل الكناية فى تعريف الحقيقة ويحتاج فى خروجه عن تعريف المجاز الى التقييد بقرينة عدم ارادة الموضوع له ومما يجب التنبيه له ان ليس المراد بغير الموضوع له باصطلاح التخاطب مجرد ان يصدق عليه انه مغاير للموضوع له فى ذلك الاصطلاح والا لصدق تعريف المجاز على المشترك المستعمل فى احد معنييه مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الآخر كقولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض لان كلا منه مفهوميه موضوع ومغاير للآخر فيكون مغايرا للموضوع له فيصدق على القرء انه مستعمل فى الطهر الذى هو غير الحيض الموضوع له مع قرينة عدم ارادته بل المراد النفى اى ما لا يكون موضوعا له فى ذلك الاصطلاح وهذا لا يصدق على شىء من مفهوميه والحاصل ان المراد المغايرة بحسب الوصف لا الذات ولك ان تقول اورد فى تفسير المجاز ثلث عبارات مقابلة للعبارات الثلث فى تعريف الحقيقة عبر عن غير الموضوع له فى الاول بصريح لفظه وفى الثانية بما يرجع الى تفسير غير الموضوع له وفى الثالثة بما يلزمه من كونه معنى المعنى وخرج بقوله فى معنى معناها بعض انواع الحقيقة اعنى ما لا يكون كناية ويقول مع قرينة مانع الكناية وقوله بالتحقيق متعلق بمعناها حال منه لئلا يخرج الاستعارة فانها بالنظر الى التاويل ليست مستعملة فى معنى معنى الكلمة بل فى نفس معناها وانما استعمالها فى معنى المعنى بالنظر الى التحقيق وعدم التاويل فى الوضع وقوله ليستعمل لا فى ذلك اى فى معنى المعنى واعاده هذه العبارة فى العبارات الثلث ليظهر ان قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها متعلق بالغير المعبر عنه فى الثالث بمعنى المعنى وقوله فى ذلك النوع متعلق بقوله معناها اى المعنى الذى يكون معنى الكلمة فى ذلك النوع والحقيقة والا كان معنى المعنى فى نوع آخر والاولى ان يعبر عن هذا المعنى فى العبارات الثلث باصطلاح التخاطب اذ على ما ذكر هو سوف معرفة المجاز على معرفة الحقيقة ولو صرح بهذا القيد فى تعريف الحقيقة ايضا على ما هو المراد بان يقال بالنسبة الى نوع حقيقتها اى بالنسبة الى نوع مجازها كان دورا واعلم انا لا نقول اشارة الى بيان معنى قولنا استعملت الكلمة وكذا لوقوعه فى جميع عبارات تفسيرى الحقيقة والمجاز فيه دفع لما يتوهم من دخول الغلط فى تعريف المجاز لقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك بقرينة الاشارة على ان ليس المراد بالفرس

معناه فلا بد من رعايته قد يخرج الغلط مثل قولهم على وجه يصح او العلاقة بين المعنيين وقد يقال
انه يخرج لان الغرض الاصلي منه حصول الدلالة لفظ الفرس على معنى الكتاب وكتاب ان العبارة
مشعرة بان يكون ذكر الكلمة عن قصد اليه ولا كذلك في الغلط هذا والاولى ترك القيد الاصلي
لظهور ان ليس الغرض في الكناية ظلت دلالتها على المعنى الموضوع له ولا مدخل في تعريف الحقيقة
مع انها حقيقة على ما ذكرنا في مواضع من الكتاب ومن جوز الكلمة فان قيل
حدّ ما اعتبر في الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي المجاز الاستعمال في غير الموضوع له وفسر
الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه بل اعتبر بعض اعتبارات في الحقيقة الدلالة على المراد بنفس الكلمة
وفي المجاز خلاف ذلك لا نظر هذا الكلام كبير فائدة قلنا فيه فوائد مثل التنبيه على بيان سبب
في ذلك في التفرقة بينهما من الكناية وغيرها وللاشارة الى الحقيقة جريان الاستغناء في المشترك
والتصريح بكون الاستغناء على الغير بنفسها اذ لم يعلم فيما سبق الا كون التعيين او الدلالة بنفسها
فان الباء في قوله بنفسها متعلق بان يستغنى اي يكون في الحقيقة التي ليست بكناية ان يستغنى الكلمة
بنفسها عن القرينة في الدلالة على ما يراد من تلك الكلمة واما يستغني لكون الكلمة حقيقة متعينة للمراد منها
بحسب وضعها اي تعيينها له بنفسها واما قيد بغير الكناية اذ في الكناية يتوقف الدلالة على المعنى المكنى
اعنى معنى المعنى الى القرينة وهذا لا يقدح في كونها حقيقة لوجود الاستغناء في الدلالة على المعنى
الاصلي ولما كان ههنا مظنة ان يتوهم ان المشترك من الحقيقة التي ليست بكناية يحتاج في الدلالة
على معناه الى القرينة اشار الى دفعه بعد ذكر ما سبق من ان معنى المشترك ما دام منتسبا الى الوضعين
سواء احد المفهومين من غير تجاوز عنهما او الجمع بينهما والمشترك يدل على هذا بنفسه من غير احتياج
الى قرينة فان قيل هو حقيقة في كل من المعنيين على التعيين ولا يحصل بدون القرينة قلنا
انما يحتاج اليها في تعيين المراد بدفع المزاحم لا في الدلالة على المراد بل انما يدل عليه بنفسه لوضعه له
بنفسه وتعيينه بنفسه على ما مر واما الكناية فمحو الكلمة فيه عدم استغنائها عن الغير في الدلالة له
على ما مر لزوم الكلمة واما لا يستغني ليحصل ذلك الغير الذي هو القرينة الكلمة متعينة لما يراد منها
بقوله ليعينها عليه لا يستغني وبحسن على لفظ المضارع وضمير المفعول للكلمة وفاعله ذلك الغير
وبهيئة الحقيقة يزيد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي ان تجنب الكلمة

المستعمل

المستعمل في الموضوع له حقيقة لمكان التناسب بين المعنيين لوجوده على ان المكان
مفعل بمعنى الكون او للتناسب على انه مفخم وقوله وهو الثابت تفسير للواجب لئلا يظن
ان المراد به اللزوم العقلي او الشرعي وقوله واجب ههنا اي للكلمة وذلك ان الكون في الموضع
الاصلي اشارة الى ان وضع بالواجب يجوز ان يكون على الاسناد الحقيقي وان يكون على
الاسناد المجازي وضعا للشيء بوصف ما هو من عوارضه في الوجهين يعني سواء كان
فعيلا بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت او بمعنى مفعول من حققته اثبته اما على الاول فظاهر لانها
في الاصل صفة كلمة فلا بد من التاء واما على الثاني فلان استواء المذكر والمونث في فعيل بمعنى مفعول
انما يكون اذا اجري على الموصوف مثل رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر فلا بد في المونث
من التاء مثل مررت بقتيل وبقتيلة ههنا يقدر لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة غير مجراة على الموصوف
فلكونها بالتاء ثم نقل اسما لهذا النوع من الكلمة فلكون التاء للتانيث وانما اختار هذا التكلف
جريا على قضية الاصل في التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور من ان التاء للنقل من الوصفية الى
الاسمية كالاكلة والذبيحة وقوله في الايضاح فيه نظر اشارة الى ما ذكرنا من التكلف
لا ما قيل ان كونها غير مجراة على الموصوف ينافي القول بكون موصوفها الكلمة لا الظاهر الفساد
فقد تعدت اي تجاوزت الكلمة موضعها الاصلي يدل عليه بنفسها اشعارا بانه
جعل المجاز مصدرا ميميا بمعنى الفاعل دون المفعول لاحتياجه الى تقدير حرف الجر على ما قال الشيخ
عبد القاهر ان المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي فان قيل
اي فائدة في تفسير غير ما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا يدل عليه الكلمة بنفسها قلنا
لانه ابين في تعديها مكانها الاصلي لظهور كون ما يدل عليه الشيء بنفسه مكانا اصليا ولما
في جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل والتكلف قال صاحب الايضاح وفيه نظر
والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان
سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه المجازي مع ظهور دلالة قوله فقد تعدت مكانها الاصلي
على انه يريد ان المجاز يتقدر في الاصل مصدرا بمعنى الفاعل جعل اسما لهذا النوع من الكلمة

قد خفي على البعض فقال انه اسم مكان معناه بحسب اللغة المكان الذي يعدى اليه السائر اليه
والكلمة اذا استعملت في غير ما هي موضوعة له اي في المعنى الذي لا تدل عليه بنفسها فقد تعدى
المستعمل مكانها الاصلي وصل اليها اي المكان الذي يعدى المستعمل المعنى فناسب المعنى
اللغوي للمجاز فسميت به   واعتبار التناسب مرعيا لما راعي من التناسب
في تسمية شيء باسم ليس لعلة ما راعي من التناسب في وصف شيء فان اعتبار التناسب
في التسمية يكون لترجيح ذلك الاسم من بين الاسماء وفي الوصف لتصحيح اطلاق ذلك الوصف عليه
حتى لو انتفى وزال ذلك لم يصح الاطلاق ولكن لا يبطل التسمية فاذا سمي انسان باحمر لما به من الحمرة
صح تسميته بالاحمر وان زالت حمرته بخلاف ما اذا وصف بالاحمر لحمرته فانه لا يصح الاطلاق
عند زوال الحمرة والحاصل ان اعتبار المعنى في الوصف للتصحيح وفي التسمية للترجيح والغرض انه لا يجب
في التسمية الاطراد بان يطلق الاسم حيث يوجد المعنى ولا الانعكاس بان يمتنع عند انتفائه ولا ان
يصير الاسم بهذا الاعتبار من قبيل الصفات فلا يلزم ان يكون الحقيقة صفة وان كان التسمية بها
باعتبار حصول الكلمة المستعملة في الموضوع له بمنزلة الثابتة او المثبتة ولا ان يكون المجاز مصدرا
بمعنى الفاعل ولا فرق في هذه التسمية بين ان يكون علمية كالمرتعش مثلا او غير علمية كالحقيقة
والمجاز وهذا الكلام وتسمية الله بهذا الاسم بناء على كونه يحار فيه العقول وتدهش الفطن
من اله بالكسر اذا تحير وبناء على انه معبود من اله بالفتح الاهة اي عبد ان يكون الله صفة
كالمعبود بل الاله ايضا ليس بصفة بل اسم كالكتاب وان كان بمعنى المكتوب ولهذا يقول
جار الله في امثال هذا الاله اسم للمعبود والكتاب اسم للمكتوب والامام اسم لمن يؤتم به
لئلا يتوهم انه صفة وقوله هؤلاء اقوام السكر للتكثير بدليل قوله وان كثروا سووا وقوله بحماة شناه هو
في موضع النسيان وضمير فيها للاقوام وقوله وان بر مفعول له بحذف المضاف اي مخافة ان يزل
وفي حمله على لئلا نزل بعيد وجه حذف لا وان كان حذف اللام قياسا وقوله عن الاخر متعلق
في ابن وجه معنى البعد وقوله وان كثروا سووا اي بين التسمية والوصف في اشتراط بقاء المعنى
فيهما وفي ضرورة الاسم باعتبار المعنى صفة ونحو ذلك وقوله المجاز معقول اي موضع صيرورة معقول
اشتقاقا من اله بالكسر بناء له اذا تحير واصله وله يوله وقوله او لكونه معبودا

اشتقاقا من اله بالفتح الاهة اي عبد واله وان كان بمعنى معبود فاسم لا صفة يقول اله واحد
ولا نقول شيء اله وقوله فظنونا اي حسبونا انا نجعل الله بهذا الاشتقاق من قبيل الصفات
فنكون اسانا بنا قد اسانا بنا لانه ليس بصفة بل اسم يجري مجرى الاعلام وهذا زيادة بيان
بطلت في حواشي الكشاف فاخذوا اي طفقوا او شرعوا اسريا والحال ان موضع ثبوت المكان
الذي هم فيه ليلهم ونهارهم وجره كناية حسنة بالة الحلو اعفرهم ما يصدر عنهم من السيئة
في سببنا ونسبتنا الى الباطل   في هذا النوع سمي علم البيان
كل كلمة اريد بها دخول كل في المحدود شايع في عباراتهم وان كان مخلا من جهة انه لا يصدق على شيء
من افراده كل كلمة وكانهم قصدوا اخذ الحد من تلك الكلمة بمنزلة ان يقال كل كلمة كذا فهو حقيقة
وحاصل كلامهم ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له بوضع ما والمجاز هي الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له بوضع واضع لعلاقة بين المعنى الاول والمعنى الثاني ولا يدخل في حد الحقيقة
المجاز المستعمل فيما وضع له بغير اصطلاح التخاطب لخروجه بقيد الحيثية على ما ذكروا ولا الاستعارة
لان المفهوم من اطلاق الوضع سوى الوضع بالتحقيق دون التاويل ولا يرد على عكس تعريف المجاز
الاستعارة لكونها في غير الموضوع له ولا على طرده الحقيقة المستعملة في غير الموضوع له
بوضع اخر لخروجها بقيد الاستعمال في المعنى الثاني وارادته منه بملاحظة العلاقة بين المعنيين
وبهذا القيد يخرج الغلط ايضا ثم يرد الكناية اذ لا دلالة على عدم ارادة الموضوع له
بقوله اريد بها ما وضعت له قائم مقام قولنا استعملت فيما وضعت له فان قيل
لفظ الواضع بالتعريف اولى بالعموم من لفظ واضع بالتنكير في المجاز قلنا اراد انه لو عرف
انصرف بحكم تبادر الفهم الى واضع اللغة بخلاف المنكر فانه لابهامه ودلالته على ان المراد
واضع ما يتناول كل واضع على سبيل البدلية دون العموم والاستغراق بل العموم لا يستقيم
ههنا اذ ليس الحقيقة من الكلمة المستعملة في الموضوع له بوضع كل واضع ووجه الحكم على الشرع
والعرف العام والخاص بالتاخر عن وضع اللغة ظاهر اذ ليس شيء منها بمخترع الفاظا ليست
في اللغة بل ينقل موضوعاتها الى معان اخر   ما يتناوله عقلا مبني على اعتبار ما
هو الاصل والمتفق بين الكل اعني اللزوم العقلي وهو لا يخل بالغرض لانه رفع في مقام التاكيد

دون البيان لانها ليست بل المراد ما يتناوله بحكم العقل بناء على لزوم عقلي او عادي
او اعتقادي لا بانه قول فيدخل فيه نفس الموضوع له لان يتناوله ايضا بحكم العقل
بناء على الوضع   فتامل فيه وفوقهم بالمثال لم يرد سوى انه يرد على تعريفهم المجاز
الكناية وعلى تعريف الغلط على ان فهم البعض كما ذهب اليه المحققون منهم وسوال الكناية
لم يرد به غير الموضوع له بل اريد الموضوع له لكن لا ليكون مناط الاثبات والنفي بل ليستقل
الى المعنى الثاني   حال وصفها ظرف متعلق بلا يسمى وكذا حال الحدوث وكذا الجسم
حال من ضمير لا يسمى ولما عرفت تعليل للجملة الواقعة خبر ان الكلمة اعني حقها ان لا تسمى
فاللام متعلق بما في حقها من معنى الفعل ووجه عدم التسمية ظاهر لان الاستعمال معتبر في مفهومي الحقيقة
والمجاز والكون الساكن في المكان معتبر في مفهومي الحركة والسكون لان الحركة كون في مكان
عقيب كونه في مكان آخر يعني انه مجموع الكونين والسكون كون بعد كونه في مكان بحيث لا استعمال
لا حقيقة ولا مجاز حيث لا كون سابقا لا حركة ولا سكون وكذا حال الوضع الشرعي
او العرفي في حق الكلمة ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن لا على سبيل الاطلاق بل مقيدا بالشرعي
والعرفي بخلاف حال الوضع اللغوي فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا اصلا وهذا معنى قوله
واما حال الوضع للآخرين يعني الشرعي والعرفي فحقها اي حق الكلمة كذلك اي ان لا تسمى
حقيقة ولا مجازا لكن في الوضع اللغوي بالاطلاق اي لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا وفي الوضع
الشرعي والعرفي مع بعض الحقيقة الشرعية نوعها بان يقال ليست حقيقة شرعية ولا مجازها
اي لا مجاز الحقيقة الشرعية وليست حقيقة عرفية ولا مجاز الحقيقة العرفية وبالنظر الى هذا المعنى
وكذا المجاز بطريق الاضافة دون الصفة كالحقيقة ولم يقل بتقييد الحقيقة والمجاز بنوع الحقيقة
بل اقتصر على الحقيقة فليتدبر وقوله والكلمة لا اطلاق وقد يحتمل معناه انه يجوز ان يقال في بعض
صور حال الوضع الشرعي او العرفي ان الكلمة ليست بحقيقة ولا مجاز اصلا بل وضعت المعنى
لغة ولم تستعمل فيه ثم نقل الى المعنى الشرعي او العرفي فحال الوضع الثاني لا يكون حقيقة ولا مجازا
اصلا لعدم الاستعمال اصلا وبهذا الاعتبار قد يحتمل ان لا يكون الكلمة بعد جميع الاوضاع
حقيقة ولا مجازا وهذا مع وضوحه قد خفي على الناظرين حتى تنبهوا لذلك الاحتمال بانه لا يلزم

كون

كون وضع اللغة اسبق الاوضاع اذا الشارع او اهل العرف يخترع لفظا لا يكون من
اوضاع اللغة فيضعه لمعنى وذلك اللفظ حال وضعه الشرعي والعرفي لا يكون حقيقة ولا مجازا
اصلا   في المصلين بحث المجاز والكناية على ما هو المعهود لا الحقيقي
والمجاز اذ لا اصالة للحقيقة في علم البيان ولا المخلص ويربط لمباحثها وضمير تخلصه ونسوقه
لما عند السلف ومر بيانا حال منه والاوابد جمع آبدة من ابدت البهيمة اذا توحشت
الاماطة لا ازالة والابعاد اللثام ما على الفم والنقاب فاعلين حال من فاعل نسوقه
ما احرزاه متروك المفعول كسقوا وكذا ما اخواه محذوف المفعول اي احرزا بذكائهم
وانا خوطها في الصحاح اناخ الجمل فاستناخ ابركه فبرك قوله الشا والغاية متنهس
كفاعلين وضمير استناخ الماربونه وما نحن نراه اي خاصة بمعنى كونه محالفا لما عند السلف
او تيتضا لما لم يوضحوا له النجوة الوسط الوزر بالفتح الكنف والسرة بالضم لا غاية
جمع ذروة بالضم والكسر اعلى الشيء وضمير دراه لما علل لنزف احرف عن استطلاع طلعتها
عطلت بحقوق حقيقتها عند السلف وما نحن نراه   اعلم ان المجاز اي ما يطلق عليه
لفظ المجاز لا المجاز المعهود المذكور فيما سبق فانه لا يتناول المجاز العقلي الراجع الى الجملة
بل الى الاسناد لكن يرد على تفسيره اللغوي كما تقدم نعني الكلمة المستعملة في غير الموضوع له
ثم تقسيمه الى ما ذكر من الاقسام اشكالا لان احد قسميها اي الراجع الى حكم الكلمة كالاعراب
ليس من الكلمة المستعملة في غير الموضوع له على ما سيجيء في موضعه من تصريح المصنف بان الحذف
ليس شاملا له وبانهما انه جعل من اقسام الاستعارة ما هو مجموع كلام مثل اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فلا يكون مطلق الاستعارة من اقسام المجاز اللغوي المفسر بما تقدم ويمكن
دفع هذا بان قسم الشيء لا يلزم ان يكون اخص منه مطلقا بل قد يكون اخص منه من وجه
واعم من وجه واما الثاني فقد يدفع بان مبنى التقسيم على راي السلف والاوضح المصنف
بان الراجع الى حكم الكلمة ملحق بالمجاز ومشبه به في التعدي عن الاصل الى غيره وليس مجازا
مفسره لكن تعبيره اللغوي بما تقدم ثم تقسيمه الى القسمين يأتي هذه الغاية
وفيها اي الاستعارة انقسامات مثل الانقسام باعتبار الى المصرح بها والمكنى عنها

وانقسام المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية والمحتملة لهما وباعتبار الى الاصلية والتبعية
وباعتبار الى المجردة والمرشحة والجامعة بينهما والساذجة عنهما وباعتبار الى التمثيلية
وغيرها وباعتبار الى التهكمية وغيرها وباعتبار الى استعارة محسوس لمحسوس ومعقول
لمعقول ومحسوس لمعقول ومعقول لمحسوس والغرض من هذا الكلام في هذا المقام الاشارة
الى طول فصل الاستعارة وكثرة مباحثه حتى كانها الاصل الثاني كله ووجه تسمية الفصول
الخمسة بعدم ما يكون من استعمال اللفظ في غير الموضوع له الابسط والابسط ولا اقل منها
فالاول تحصيلا لفراغ الاستعمال اللازم لازم كما يوخرون بحث المفعول به عن سائر المفاعيل
ثم لبيان ما يتعلق بحكم الكلمة الحاقا له بما يتعلق بمعنى الكلمة ثم بيان ما يرجع الى الجملة والاسناد
وقوله ويتلوه اي المجاز العقلي الكلام في الحقيقة وذلك مجرد تفسير لما تسميته وامثلته وكان العقلي
الاولى ان يقول ويتضمن الكلام في الحقيقة العقلية لان المعدودات تفاصيل للفصول الخمسة
ومن في ضمن الفصل الخامس لا انه قوله عن المعهد صفة للمجاز بالتاويل او بدل منه
وليس بعيد من جهة المعنى وحاصله استعمال المقيد في المطلق وسوغ اطلاق الكل وارادة الجزء
كما في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم اي اناملهم فانه بعد قصد اولون المرسن والمشفر
والحافر موضوعة لما ذكر من المقيدات مما ثبت بنقل ائمة اللغة وشهادة موارد الاستعمال
والتبادر الى الفهم مع اشتراك الاشتقاق في المرسن لكونه اسم مكان من الرسن والمرسون
الدابة التي يجعل في انفها رسن وفي الكلام دلالة على ان الكل من الانف والشفة والرجل
مطلق لا مختص بالانسان على ما يشعر به كلامه في النظر ووجه الشبه لا يقال استعمال المرسن
في انف الانسان اليس من استعمال المقيد في المطلق بل في مقيد آخر وكذا المشفر والحافر
لانا نقول اطلاقه على انف الانسان من جهة انه من افراد الانف المطلق لا من
جهة انه انف الانسان بالخصوص كما يقال لزيد رجل وانسان وحيوان الا ان هذه الاسماء مستعملة
في غير معانيها المطلقة والى هذا اشار بقوله استعمال الرجل بالاطلاق والتقييد في لا اضافة
الى الانسان مثلا وفاحما واوله ومقلة وحاجبا مزججا اي مرققا مطولا وفاحما
اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا مسرجا اي انفا كالسراج في البريق واللمعان اسم مفعول

من شرح الله

من شرح الله امرك حسنه ونوره وسرج وجهك بهجه وحسنه وذكر الامام المرزوقي
في السريجي في صفة السيف انه يجوز ان يكون قد وصف بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان
فيه سراجا وهذا المذهب للمصنف في المسرج الى ان معناه كالسيف السريجي في الدقة
والاستواء واياما كان ففيه غرابة مخلة بالفصاحة ومعنونا بالتعلقة
بالمعنى من جهة كونه لفظا مستعملا في معنى غير الموضوع له لا بالحكم الذي سلك في الفصل
الرابع من المجاز الى حكم الكلمة بان ينقل عن حكم لها اصلي الى غيره ولعنونا لان هذا النوع
من المجاز مختص بمكانه للاصل الذي هو المعنى الحقيقي بحكم الوضع الذي اصله اللغة واعمال الشرع
والعرف طار لا بحكم العقل كما في المجاز العقلي الراجع الى الجملة فان اختصاصه بمكانه الاصلي
انما هو بحكم العقل دون الوضع اذ لا دخل للوضع في ان اسنادا ابتت ينبغي ان يكون
الى القادر الحساد لا الى الربيع وانما ذلك بحكم العقل عند المصنف المراد منه
اي من هذا القبيل من المجاز متعلق بقيامه مقامه في احد المترادفين لانه لم يقصد فيه الى زيادة
معنى على كونه تلك الحقيقة بدون القصد حتى لو قصد ذلك كما في نحو علينا المشافر
تشبيها للشفة بشفة البعير في الغلظ لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل الاستعارة
نص عليه الشيخ عبد القاهر وكذا في كل معنيين يكون بينهما نوع من العلاقة يختلف
اطلاق اسم احدهما على الآخر نوع مجاز باختلاف اعتبار العلاقة
الفصل الثاني مبتدأ محذوف الخبر لوجود العهد بالفصل السابق للفصول وكذا
الاول بخلاف الثالث حيث بعد عهده فصرح بالخبر وقال الفصل الثالث في الاستعارة
وقوله المجاز اللغوي مبتدأ خبره سوان يعدى الكلمة والتفسير ماخوذ من مضمون الخبر
ولابد في صحة الحمل من تقدير مضاف الا ان مثل هذا التركيب شائع ذائع بحيث لو صرح
بالمضاف ذهب رونق الكلام واللام في المعنى للعهد اي الراجع الى معنى الكلمة لا الى حكم
لها كما في الفصل الرابع وكذا احترز باللغوي عن المفرد والخالي عن القيود المقابلة
لما في الفصول الثلاثة الباقية لانه اخل في التفسير بما يميزه عن المقيد وعن الاستعارة
اذ في كل منهما تعد للكلمة عن مفهومها الاصلي بمعونة القرينة لملاحظة علاقة وكانه اعتمد

على شهادة العقل وقرينة الحال مع رعاية لطيفة وسوابهما خرجا بعيد التعدية عن المفهوم
الاصلي اما عن المفقد فلقيامه مقام احد المترادفين واما في الاستعارة فلادعاء
كون مفهومها نفس الموضوع له لتعلق النعمة باليد متعلق بان يراد وما
منهما اعتراض وضمير انها والمقصود بها للنعمة ومنها لليد وكذا اذا اريدت
القوة او القدرة بها اي بلفظ اليد والقوة كيفية بها يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال
الشاقة والقدرة صفة يتمكن العالم من الفعل والترك فهو اخص وخص شان العلاقة
بها لان اليد قلما تحصل مجازا عن القوة التي ليست بقدرة وفي كلامه اشارة الى ان اليد
بمنزلة السبب الفاعلي للنعمة والصوري او المادي للقدرة ثم لا يخفى ان صيرورة
الايادي بمنزلة الحقيقة في النعم لا ينافي كونها مجازا في الاصل كما ان الخفض بفتح الخاء
المهملة والفاء في الاصل لمتاع البيت اطلق مجازا على البعير الحامل له واشتهر حتى التحق
بالحقيقة ولهذا قال في الصحاح الخفض البعير الذي يحمل خرثي البيت اي اثاثه واسقاطه
والخفض ايضا متاع البيت اذا هيئ للحمل وهذا من اطلاق اسم المحمول على الحامل كما ان
اطلاق الراوية وهي في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة اي الظرف الذي يجعل فيه
الزاد من اطلاق اسم الحامل على المحمول كما قال للعلاقة الحاصلة بينهما اي بين المزادة وبينه
اي بين البعير بسبب حمل البعير المزادة ثم قال مع الخفض بحمول الجهة المذكورة اي بسبب
كون متاع البيت محمولا للبعير ولذا قال او ان يراد دون ان يقال او نحو ان يراد
ونحو ان يراد الرجل بالعين من اطلاق اسم الجزء على الكل لغنى الجزء الذي هو العين في الوصف
الذي باعتباره الاطلاق وهو الربيئة مصدر ربأت القوم رقبتهم كنت لهم طليعة
فوق شرف اي مكان عال والربي والربيئة الطليعة والجمع الربايا والياء للمبالغة
كعلامة وقوله صارت اي العين كانها الشخص كله تحقيق للعلاقة وتاكيد لزيادة التعلق
والارتباط لان يكون العلاقة المشابهة لتكون هذا من قبيل الاستعارة
ونحو ان يراد النبت بالغيث اطلاق الغيث على النبت من اطلاق اسم السبب على المسبب
واطلاق النبات على الغيث من اطلاق اسم المسبب على السبب وكذا اطلاق السنام

على الغيث

على الغيث لكنه سبب بعيد واما اطلاق السماء على الغيث من اطلاق محله نوع سببية
ومحلية فانهم يعنون بالسماء ما علاك لا الفلك بعينه الاسنمة جمع سنام
الاثال جمع ابل ومن هذا اي من اطلاق اسم السنام على الغيث وقد فسر
من فسر انزال الازواج الثمانية للانعام بانزال المطر وهي الابل والبقر والضان والمعز
ذكرا وانثى وعلى هذا يكون الانزال على حقيقته واما اذا حمل ثمانية ازواج على الحقيقة
فالانزال مجاز اي قضى وقسم لان قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء حيث كتبت
في اللوح واذا تحققت ان كل ماء في الارض فهو نازل من السماء على ما ورد في الحديث
وقبولا كذلك التيسير حيث زال عنك شبهة ان الانعام كثيرا ما ترعى نبتا ليس
من السماء بل الارض والصخرة صخرة بيت المقدس وقيل كل حجر عظيم هو الجبل
وقيل هذا اي ما ورد في الحديث من انه تعالى ينزل الماء من السماء الى الصخرة ثم يقسمه على العيون
والابار والبحار والانهار وهو معنى قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع
في الارض هو العيون والمجاري الكائنة فيها او المياه النابعة منها ومما نحن فيه
اي من اطلاق اسم المسبب على السبب كالسنام والانعام على المطر قوله تعالى وينزل
لكم من السماء رزقا وقوله وفي السماء رزقكم اي المطر الذي هو سبب رزقكم وكثير من امثاله
يحتمل ان يكون من قبيل المجاز الحكمي بان يعتبر التجوز في نفس الحكم بان يشبه التلبس الذي
بين الرزق والسماء بتلبس الظرفية وكون الظرف في السماء وكذا انزال الرزق والانعام
ولكون ايشبه الايات مع السحاب الا ان المجاز اللغوي اكثر واشهر فالحمل عليه بالقبول
اجدر ومما نحن فيه هذا السلك اي علاقة السببية واللزوم لا ذكر المسبب
وارادة السبب لانه لا يستقيم في قول الشاعر ان لنا احمرة عجافا
ياكلن كل ليلة اكافا اي علفا بثمن الاكاف فهو من قبيل وقول العلامة
اكل فلان الدم اي الدية المسببة عن الدم فهنا قد ذكر السبب واريد المسبب ومع هدى
واضل ذكر الهداية والاضلال واريد سببهما الذي هو اللطف والخذلان وفي
الا تيتم ذكر الفساد واريد سببها الذي هو العناد واكل اموال اليتامى والملاقي كون الهداية

ولا اضلال مجازا على الالطاف والخذلان من الخفاء والخلاف مع كونه في الفعل دون الاسم
فصله عما سبق ولم يعطفه على ينزل من السماء رزقا ومبنى كون الهداية والاضلال مجازين
على مذهب المعتزلة اما في الاضلال فلئلا يلزم اسناد القبيح الى الله تعالى واما في الهداية
فلوقوعها في مقابلة الاضلال ولانه لو حمل على خلق الهداية على ما هو مذهب اهل الحق
لما بقي المكلف متمكنا من الفعل والترك وبطل قاعدة التكليف واللطف عندهم ما يكون
العبد معه اقرب الى الطاعة وابعد من المعصية لا الى حد الالجاء وينقسم الى الالطاف
المقربة والمحصلة والخذلان منع الالطاف لكونها عبثا في حق من لا يجدي عليه الالطاف
كالمصمم على الكفر وقد بسطنا الكلام في ذلك في شرح مقاصد الكلام وقوله الطف
استعمله استعمال اللازم معدى بالباء اي فعل معه اللطف واعطاه اللطف وفي اللغة
الطف بكذا بره به ومعنى فان لم تفعلوا فان لم تأتوا بسورة من مثله ولن تفعلوا اعتراض
واخبار بانهم لا يفعلون ذلك قطعا البتة وظاهر كلامه ان النار مجاز عن ترك العناد
وكلام الكشاف ان اتقاء النار مجاز عن ترك العناد لكونه ضميمه ولصيقه ومن اقرب
وقوله لا يستلزم اموال اليتامى اباها اي النار يشعر بان النار مجاز عن اموال اليتامى
وفي بعض النسخ لا يستلزم اكل اموال اليتامى اباها فعلى هذا يكون اكل النار مجازا عن
اكل اموال اليتامى ويرد على الوجهين انه لا يصح الاخبار فائدة اذ يصير المعنى الذين
ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون اموال اليتامى والجواب ان المعنى
انما ياكلون اموال اليتامى المفضية الى النار والمترتب عليها النار وفيه انه قد ابدع الاسرى
اي ليس معنى امطرت السماء نباتا امطرت مطرا بل مطرا مفضيا الى النبات قال
في الصحاح العجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول والانثى عجفاء والجمع عجاف على غير قياس
لان افعل وفعلاء لا يجمعان على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب قد تبني الشيء على ضده
كما قالوا عدوة بناء على صديقة فعول بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثلة المجاز
التعبير بالفعل عن ارادته فصله عما تقدم مع كونه من ذكر المسبب وارادة السبب لكونه نوعا
برأسه كثير الموارد شائع الاستعمال وقوله استعملت على لفظ المبني للمفعول والتاء

لكون

لكون قراءتي في معنى الحمل او اللفظ والارادة وان لم تكن تمام السبب للفعل لكن لا خفاء
في كونها من اسبابه ومقتضيه التي في الجملة حتى اذا انضمت الى القدرة تم السبب واورد
المصدر اعني استعمالا مجازيا لتتم جملة استعملت سابا لقوله ومن امثلة المجاز كذا وليظهر
متعلق الباء في قوله بوسة الفاء فان الفاء للتعقيب والاستعاذة قبل القراءة لا بعدها
ويوسة السنة الواردة بتقديم الاستعاذة فوجب حمل قرأت على اردت ليصح كون الاستعاذة
عقيب الارادة وقبل القراءة وايضا المناسب ان تكون الاستعاذة وطلب ارتفاع المانع
قبل الفعل لا بعده ولا يلتفت نهي عن الالتفات الى الجانب من تحالف المعمول
والمشروع فيؤخر الاستعاذة عن القراءة عملا بظاهر النظم لما انه من ضعف المجال في اساليب الكلام
وطرق الاستعمال وقلة تصرفه في ذلك والاحاطة بانواع المجازات والبأس
الهلاك فيتعين كون اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها ليصح كون مجيء البأس بعده اذ لا معنى
لكونه بعد الاهلاك واما حمل البأس على عذاب القبر او الاخرة فيأباه الحال اعني بياتا
اي بائتين او هم قائلون اي نائمون نصف النهار اي يأتيهم الهلاك في وقت غفلة وامن ودعة
وراحة فكلوا اسلوا فظع بو يشانهم لا يرجعون بزيادة لا اي يمتنع رجوعهم عن
معاصيهم لان الله تعالى قد خذلهم وظاهر ذلك انما يتصور في حق قوم اريد اهلاكهم
لا قوم اهلكوا حقيقة ويحتمل ان يكون لا اصلية وحرام خبر مبتداء محذوف هو المذكور
في الاية المتقدمة من العمل الصالح والسعي المشكور اي ممتنع ذلك على قوم اردنا اهلاكهم لانهم
لا يرجعون ويتعين ذلك على قراءة انهم بالكسر ومنه اي من هذا القبيل
والمجاز لكن مع خفاء في الوسنه وزيادة احتياج الى البيان ولذا فصله عما قبله وتحقيقه
ان معنى الاية على انكار ان يؤمن هؤلاء القوم وعلى الاخبار بانا نريد اهلاكهم لذلك
على نظم قياس هكذا هؤلاء قوم نريد اهلاكهم وكل قوم اردنا اهلاكهم لم يؤمن احد منهم لانا
انما نريد اهلاكهم بعد اصرارهم على ترك الايمان فهؤلاء ايضا لا يؤمنون وبهذا لا ينتظم
الا اذا حمل اهلكناها على اردنا اهلاكها لتكرر الوسط وقدر الحالة التي
هي ونحن على ان نهلكهم اي نريد اهلاكهم لتتم صغرى القياس فيتنتج اعني انهم لا يؤمنون

فيقع الانكار في انهم يؤمنون في موقعه اذ لو لم يعتبر فهم هذا المعنى لم يحسن بل لم يصح
ترتب انكار ايمانهم على عدم ايمان احد ممن اردنا اهلاكهم وهو اسمعي قوله ما آمنت
نظم الكلام على الوعيد بصيغة التحقيق اي فيه دلالة ظاهرة على ذلك ولو لم يحمل اهلكناها
بمعنى اردنا اهلاكها لكان نظم الكلام هكذا كل قوم اهلكناهم بالفعل لم يؤمن احد منهم
وسوا قوم نريد اهلاكهم انهم يؤمنون ولا خفاء في عدم انتظامه وانما حملت
رجوع الى قوله فذلك من صنو العطش شانه وانما هو معنى ان ينزل ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء
والتعبير عنها به جزما انا ظاهر غاية الظهور فيما هو ابعد من التعبير عن اردت القراءة بقرأت
فهو احرى واحرى من كل احرى لكونه في غاية القرب ومع القرينة اللفظية والمعنوية وقيل
احرى بالنظر الى احدى القرينتين واحرى بالنظر الى الاخرى وقوله وانما حملت للامتناع
بمعنى امتناع من يؤخر الاستعارة عما ذكرت من التجوز والتعبير بالفعل عن ارادته على صنو العطش
لانه اي لان مثل هذا التجوز متى جرى فيما هو ابعد من استعمال قرأت مكان اردت القراءة
اما بحث اي بحث لان الاستفهام لانكار النفي وتقرير المنفي ان يكون في الاقرب الذي هو قرأت
مكان اردت القراءة احرى وقوله جريا مصدر جرى ويكاد صفة له اي يكاد ذلك الجري
المستفيض من كل متعد الى ثلاثة مفاعيل اولها الكاف وثانيها من اخذ الكلم بافحام اذا
اي من يكلم بخلاف ذلك المستفيض الجاري في الابعد او الظرف صلة من يعني من يكون في حيز التكلم
بخلافه وبالنهاية مكن صلة يعد قبله اي بخلاف الطريق المرضي الطاهر الشايع فيما بين اولي الالباب
وقوله اليس سائر وتقرير بان هذا النوع من المجاز في الابعد وتقريره ان كل احد من البلغاء
وغيرهم يقول للحفار ضيق فم الركية اي البير وللفتى ضيق فم الكوز وللبناء وسع البيت
وللخياط طول الثوب وللكاتب طول الباء ودور الميم واظهر السنان وهذا معنى قوله
وعليه فقس ومع النصوص بحكم العقل هو التغير من السعة الى الضيق والتوسع التغير عن الضيق
الى السعة وعلى هذا القياس ولا سعة في البير قبل الحفر حتى يغير منها الى الضيق
وانما هناك تجوز كل احد ان يريد الحفار احداث البير واسعة الفم وهو معنى قوله التوسعة
تجوز وكان الاولى ان يقول السعة عند القائل مجوز ممن له الحافر منزلة الواقع ثم يأمر

فيه ل

الحفار

منزله

ثم يامر الحفار بتغيير ذلك المجوز ارادته المنزل الواقع وهو التغير الى الضيق فقوله ضيق
مجاز عن تغيير السعة المقدرة وحقيقته تغيير السعة المحققة والذي هو في المجاز المرسل شبهها
بالاستعارة بالكناية حيث رمز بذكر التضييق الى كون البير واسعة اي مجوزا ارادة سعتها
فلتدبر هاهنا فقيل كون التضييق هو التغيير من السعة انما هو بشهادة الوضع دون العقل
قلنا الثابت بالوضع هو ان مفهومه الجعل ضيقا واما ان هذا المعنى يقتضي سابقة السعة
فحكم العقل وقوله فنزل عطف على يقول وفي الضمير لكل احد وقوله ثم يامره عطف على نزل
ومراده في قوله مجوز مراده يبتغي ان يجعل مصدرا لا اسم مفعول لان السعة هي الامر الذي جوز
القائل ارادة الحافر اياه ويحتمل ان يكون المضاف سابقه اي المجوز من مراده بمعنى ارادة المجوز
اي الثابت بطريق الجواز والوجه هو الاول فيا لحمله لما جاء وتنزيل المجوز الارادة منزلة الواقع
حتى صح الامر بتغييره بلفظ ضيق فلان يجوز تنزيل محقق الارادة منزلة الواقع حتى يصح التعبير عنه
بلفظ فعلت مثل قرأت وفي وعدنا فيه في كون التضييق هو التغيير من السعة الى الضيق
بل هو الاحداث ضيقا ولو سلم فالاحداث ضيقا من لوازم التغيير من السعة والجعل الضيق
مجازا عن ذلك اللازم من غير تلك التكلفات التي قلما تخطر ببال المتكلم وامثال
ذلك مرفوع معطوف على المرفوعات السابقة اي ومن امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة
ثم بين الامثال بقوله مما يتعدى واللام في لتعلق بينهما اي بين المعنى الاصلي وغيره متعلق
بيتعدى وقويا خبر كان والجملة صفة تعلق اي سواء كان ذلك التعلق قويا او ضعيفا واضحا
او خفيا لكن بشرط ان يكون مما اعتبر نوعه والانحصار في ثبت الا وبينهما تعلق يوضح السماء
والارض والرجل والفرس والواجب والممكن وغير ذلك والتجوز انما يصح في البعض من ذلك
وهو الذي وقع الاستعمال على نوعه وان لم يقع على خصوصه وما في مما يتعدى موصولة
والعائد هو المظهر الواقع موقع المضمر اعني الكلمة كانه قيل من الكلمة التي يتعدى عن معناها
وما اقبح ما يقال ان ارتفاع امثال ذلك على انه مبتدأ خبره لتعلق بينهما او محذوف
اي اكثر من ان يحصى وللتعلق المعتبر نوعه من المانع عن فعل الشيء والداعي الى
تركه اذ الداعي الى الترك يلزمه ان يكون مانعا عن الفعل ضرورة وان لم يلزم العكس كحمل

يحتمل ان يكون منعك في قوله تعالى وما منعك ان لا تسجد مجازا عن دعاك فيكون المعنى ما دعاك
الى ترك السجود لئلا يكون لا في ان لا تسجد غير مزيدة وحرف الجر محذوف كما في دون عن
ويكون هذا قرينة المجاز لظهور ان المانع لابليس انما كان من السجود لا عن تركه ورجح هذا على
قول الجمهور بان المجاز اغلب وابلغ من جعل لا صلة اي مزيدة سيما في مثل هذا المقام وقد سلك
ابليس في الجواب طريق القول بالحسن والقبح العقليين حيث جعل المانع خيريته ذهابا الى منع سجدة
الفاضل للمفضول وفي اثبات خيريته فضل مادته التي هي النار على التراب وفي حمل حالة الفاعل
المشار اليه بقوله خلقت بيدي اي بلا واسطة ولعل خلق ابليس بواسطة والصورة المشار اليها
بقوله ونفخت فيه من روحي وغايته المشار اليها بقوله اني اعلم ما لا تعلمون فاللام في للتعلق
متعلق بيحتمل وقوله مرادا خبر يكون وضميره لمنعك الكائن في ما منعك اي المقرون بكلمة ما
وبهذا الاعتبار صح وقوع ما دعاك فاعل مرادا والا فالواجب ان يقال مرادا به دعاك
او يقال يكون ما منعك دعاك مرادا به ما دعاك وقوله غير صلة اي غير مزيدة خبر يكون
وقرينة خبر آخر ونظره اي قوله ما منعك ان لا تسجد قوله ما منعك اذ رأيتهم
ضلوا ان لا تتبعن فعند الجمهور معناه ما منعك من ان تتبعني في الغضب لله والمقاتلة مع
كونه لا مزيدة وعنده معناه ما دعاك الى عدم اتباعي ولا غير مزيدة ومن
امثلة المجاز المستثنى منه فصله لكونه من كليات الباب مع ما فيه من الاختلاف وتقريره
ان قولك علي عشرة الا واحدا ظاهره متناقض لان صدر الكلام يدل على اثبات العشرة
بتمامها والاستثناء يدل على نفي ذلك وان الثابت تسعة لا غير ولهم في التفصي عن هذا اقوال
منهم من قال المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة وعبارة عن مفهوم
مفرداتها ولم يحكم قبل تمام المستثنى باثبات ونفي حتى كان العشرة وضعت للمعنى التسعة عبارتين
احدهما التسعة والاخرى العشرة الا واحدا ومنهم من قال المراد بالمستثنى منه الافراد بتمامها
بالنظر الى المفهوم لكن الحكم بالثبوت او الانتفاء انما يعتبر بعد تمام المستثنى والمستثنى داخل
في مفهوم المستثنى منه ويخرج عنه بالنظر الى الحكم حتى كانه قال علي عشرة اخرج منها واحد
ومنهم من قال المستثنى منه مجاز عن الباقي بعد الاستثناء والمستثنى مع اداة الاستثناء

قرينة المجاز

قرينة المجاز فقولك الا واحدا قرينة دالة على ان لفظ العشرة مستعمل في معنى التسعة مجازا
ونسبته ان يكون العلاقة اطلاق اسم الكل على الجزء ولما كان على هذا اشكال ظاهر وهو انهم اتفقوا
على ان الاستثناء اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره ومعلوم انه لا يتصور الاخراج الا بعد
الدخول فاذا اريد بالعشرة التسعة لم يدخل فيها الواحد فلم يكن الا واحدا اخراجا اجاب
عنه المصنف في علم الاستدلال بان دخول الواحد في حكم العشرة متى قدر من قبل المتكلم
ناقض آخر الكلام اوله فيلزم تقديره من قبل السامع وان يكون استعمال المتكلم للعشرة
مجازا في التسعة وان يكون الا واحدا قرينة المجاز ولما كان المصير الى احد الاقوال الثلثة
مبنيا على لزوم التناقض ظاهرا كما قال والا ناقض آخر الكلام اوله ذكر ههنا ان تحقيق الكلام
في ذلك مفتقر الى التعرض للتناقض وقد فسره في علم الاستدلال باختلاف الكلامين بالنفي
والاثبات اختلافا يلزم منه لذاته كون احدهما صادقا والاخرى كاذبا ثم ذكر شرائطه
واحكامه وتفاصيل تناقض القضايا والظاهر ان الواجب ان يكون ضمير ماله وما عليه للتناقض
دون الاستثناء على ما وهم لان الذي نبه بعد دعوى الافتقار الى التعرض للتناقض
بيان ان التعرض له اين هو وفي اي علم هو ولان الذي من مباحث الاستدلال هو التناقض
لا الاستثناء ولان قوله يؤخر الكلام في الاستثناء الى الطلب دون الاضمار شاهد صدق
لما ذكرنا وتسميته اي تسمية هذا النوع من المجاز مجازا لغويا ومعنويا لما تقدم
من التعدي مكانه المصطلح المختص مبوبه بحكم الوضع دون العقل ورجوعه الى معنى الكلمة لا الى
حكمها الاعرابي ومفيدا لتضمنه شبه شاهد لتحقق المعنى المراد به لما سيأتي في آخر بحث
الكناية من ان هذا انتقال من الملزوم الى اللازم ووجود الملزوم كالشاهد لتحقق اللازم مثلا
اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد وقد اثبت اليد فقد اثبت النعمة او القدرة اللتين هما
اردت بمعونة القرينة واما كونها ابلغ من المبالغة في التشبيه فلان ذلك من خواص الاستعارة
الفصل الثالث الكلام في تفسيرها وتمثيلها ووجه تسميتها واضح
غاية الوضوح اطلق احد طرفي التشبيه لتناول المشبه به كما في الاستعارة التصريحية
والمشبه كما في الاستعارة بالكناية ويكون التشبيه بحسب الاعتبار وان لم يصرح به ولم يذكر

ما يدل على جعل احدهما مشبها والآخر مشبها به ولم يقل طرفي المشابهة لانه لم يعهد التعبير عن المشابهين بالطرفين وانما يقال ذلك اذا اعتبر احدهما مشبها والآخر مشبها به وقوله مدعيا ودا الآحاد الا من فاعل يذكر على قصد التحقيق لمعنى الاستعارة لا للاحتراز عن شيء

واراد بما يخص المشبه به اسم جنسه كما في التصريحية او بعض لوازمه كما في المكنية والمراد الاختصاص بالنسبة الى المشبه ويحتمل الاحتراز عما اذا كان بين طرفي التشبيه نوع آخر من العلاقة فذكر احدهما ويراد الآخر باعتبار تلك العلاقة كاطلاق المشفر على شفة الرجل لا باعتبار شبهه بالغلظ بل باعتبار استعمال المقيد في المطلق لكن لا يخفى انه لا حاجة الى تسمية طرفي التشبيه حقيقة وقوله ان المنية انشبت اي اعلقت اظفارها يلمح الى قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع ذكره بكلمة ان على قصد الوزن

في انه اي السبع كذلك سبع وسواء يكون له مخلب او ناب ولفظ كذلك في موقع الحال

وكذلك الصورة المتوهمة اشارة الى الاستعارة التخييلية وانها ايضا من اطلاق اسم المشبه به على المشبه وسيأتي الكلام على ذلك ومعنى تسميتها صورتها مسماة باسم المخلب او الناب وهو بمنزلة اكتساء الهيكل المخصوص اسم الاسد ولا وجه لتسميتها الا ان يجعل مصدرا من المبني للمفعول وقوله من غير فرق نظرا الى الدعوى لظهور الفرق نظرا الى الحقيقة فان الصورة المحققة مسماة بهذا الاسم بحكم الوضع بخلاف المتوهمة

وههنا سؤال وهو ان انكار كون المنية غير السبع بواسطة الاصرار على كونها اسدا والاعتراف بكونها غير السبع بواسطة التصريح باسم جنسها متنافيان وستسمع جوابه في بحث الاستعارة بالكناية

وسمي المشبه به سواء كان هو المذكور كما في الاستعارة التصريحية مثل في الحمام اسد او المتروك كما في الاستعارة بالكناية مثل اظفار المنية مستعارا منه وسمي اسم المشبه به كلفظ الاسد ولفظ السبع مستعارا وسمي المشبه بالمشبه به مستعارا له فالضمير المجرور في المشبه به ليس عائدا الى اللام بل الى المشبه به اي الامر الذي شبه به وهذا ما نقل عن المصنف ان الالف واللام في قوله والمشبه به مستعارا له بمعنى الذي بخلافهما في قوله وسمي المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وكانه قصد

التعمية

التعمية والالغاز والا فالعبارة الواضحة ان يقال وسمي المشبه مستعارا له ووجه ما ذكر من ان اللام في المشبه به ليس اسم موصول هو انه جعل اسم الطرفين مشبها ومشبها به بدون اللام على ما قال رحمه الله اول بحث التشبيه اي يستدعي طرفين مشبها ومشبها به ثم ادخل عليه حرف التعريف من غير قصد الى معنى الفعل كما في المؤمن والكافر ويكون الضمير عائدا الى ما كان قبل التعريف باللام وهو الموصوف المقدر لا الى اللام كما في المرور به والمغضوب عليه وبالجملة فكلامه هذا صريح في ان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به كلفظ الاسد المذكور كناية لا اسم المشبه المذكور صريحا وهو المنية وهذا هو الحق وسيجيء لهذا زيادة تقرير في بحث الاستعارة بالكناية

وهو المشهور امتناع دخول الاستعارة في الاعلام لامتناع اعتبار الجنسية فيها لكونها اسماء للاشخاص والاجزاء في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم واما اذا تضمنت نوع وصفية اي دلت عليه التزاما واشتهرت فيجري فيها الاستعارة كما تقول رأيت اليوم حاتما اي رجلا شبيها بحاتم الطائي في الجود حتى كانه هو هو وكذا ما در في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في العي والفهاهة

واما عد هذا النوع لغويا فعلى القول المختار يريد ان وجه كونه مجازا ومعنويا ومفيدا ومتضمنا للمبالغة في التشبيه ظاهر غني عن البيان وانما المحتاج الى البيان وجه تسميته استعارة وقد ذكر ووجه كونه لغويا بمعنى التعدي عن مكانه الاصلي بحكم الوضع لا عقليا بمعنى ان التصرف في امر عقلي حيث جعل ما ليس باسد اسدا مثلا حتى لو اطلق عليه اسم الاسد وهذا بيان للوجهين مع اشارة الى ترجيح كونه لغويا والفاء في فلا مجاوزة زائدة لانه خبر المبتدا لاجزاء الشرط والهيئة كالموقوف للصورة والعبالة الغلظ ومن فهم سائر ما له وفي الصفات بيان لها بدا اي بلغ ذلك المذكور من الصفات الظاهرة المدركة بحواس الناظرين وخصها بالذكر لظهور انها ليست للاسد غاية الظهور بحيث لا يمكن الشك فيه بخلاف الصفات الخفية المدركة بالعقول واللام في لمن كانت للابتداء ولكن اللغو في موقع الجزاء وليس بجزاء وانما العذر ولمن كانت الشجاعة من اخص اوصاف الاسد اي اسدها اختصاصا واظهرها مكنافة وانما يكون نفس الموضوع له لو كانت اللغة وضعت الاسم لها لكن اللغة لم تضع الاسم لها

اى للشجاعة وحدها بل انما تكون وضعته للشجاعة حال كونها فى مثل تلك الجثة يعنى الاعضاء
والجوارح المختصة بالاسد وان كانت الجثة فى اللغة شخص الانسان قائما او قاعدا ذكره
الجوهرى والمراد انها موضوعة للجسم الخاص والروح القائمة به الموصوف بصفة الشجاعة
والا فمعلوم ان ليس الاسد اسما للشجاعة التى فى الاسد بحيث تكون تلك الشجاعة المخصوصة
مدلولا مطابقيا ولا للاسد مع الشجاعة بحيث تكون مدلولا تضمنيا بل للاسد الموصوف
بالشجاعة ولو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لتلك الشجاعة التى هى معناها يعنى لمفهوم الشجاع
لكان صفة لا اسما لدلالته حينئذ على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود ولكان استعماله
فى الانسان الذى فى غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لكونه من افراد مفهوم الشجاع
ولما كانت له شائبة كونه استعارة لابتنائها على التشبيه ولا تشبيه ولصار المطلوب
نقض القرينة فى المجاز معلوما حينئذ لان المطلوب هو منع حمل الكلمة على المعنى الذى هى موضوعة له
وقد صار حينئذ ايجاب حملها على الموضوع له لكون الرجل الشجاع من افراد الموضوع له اعنى مفهوم
الشجاع واللوازم كلها منتفية بالاتفاق وقد يتوهم ان المراد ان الاسم لو كان موضوعا للشجاعة
لكان صفة اى معنى قائما بالغير وحينئذ يبطل الملازمات الثلاث الباقية لان الشجاعة غير الشجاع
فلا يلزم ان يكون استعمال الشجاعة فيه على التحقيق وغير مشوب بالاستعارة وغير مطلوب
بالقرينة وانت خبير بانه بصدد اثبات ان الاسد ليس بموضوع لمفهوم الشجاع لتكون فى الرجل
الشجاع حقيقة لا بصدد اثبات انه ليس بموضوع لمفهوم الشجاعة لان ذلك ليس بمعتد له فى مقصوده
ولا هو متوهم ليحتاج الى نفيه ولان المقابل للصفة بمعنى القائم بالغير هو العين لا الاسم للقطع
بان الشجاعة اسم لا صفة ولهذا قالوا الاسم ينقسم الى اسم عين واسم معنى وكل منهما الى اسم وصفة
فقوله نظرا مفعول له لما تضمنه ما قبله من معنى القول وحتى يدعى غاية لتجاوز وفى تجاوز
وقوله جرأة المقدم بالمد كالشجاعة والمقدم بضم الميم وفتح الدال مصدر ميمى كالمدخل
والمخرج وضرب فى الامر بعرق اى تسبب اليه بعض الاسباب   وبانهما اى بان القولين
ان هذا النوع من المجاز ليس بلغوى قالوا ذلك للنظر الى الدعوى وقوله ان يكون فاعل ان يمتنع
وذلك اشارة الى الرجل وهذا الى السبع لكونه اقرب وقوله ان يكون متعلق بقول

قل اى قل فى جواب هذا الاستفهام وموضع تحت خبر كون وقوله اسه وموضع نهى
قوله عطف عليهما يعنى لا وجه للتعجب عن ان تظلك الانسان انسانا آخر صبيح الوجه واعا تعجب
من ان تظللك شمس السماء نفسها وكذا لا معنى للنهى عن التعجب من بلى الكتان بملابسة انسان
والشعر الاول لابى الفضل بن العميد وزير ركن الدولة لا لابنه ابى الفتح ذى الكفايتين
الملقب بذلك لتوليه امر السيف والقلم والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
ايضا وزرر القميص شد ازراره ولمحه ابصره بنظر خفيف والمحجر ما يبدو من المراة عليها
ومع الاصرار تمهيد لمقدمة نافعة تتميما للمطلوب وتقريره ان المتكلم بالاستعارة
كما اذا قال فى الحمام اسد اذا ادعى ان الرجل اسد امتنع ان يقال انه استعمل لفظ الاسد
ان يكون معترفا بانه رجل واذا امتنع ان يكون رجلا تعين ان يكون مصرا على انه اسد واذا كان
مصرا على انه اسد امتنع ان يقال انه استعمل لفظ الاسد فى غير الموضوع له بل يعين انه
استعمله فى لفظ الاسد الموضوع له واذا استعمله فى الموضوع له لا يكون لفظ الاسد مجازا
لغويا وهو المطلوب وكان الانسب بما هو ان يقول انه شمس او انه قمر يتكلم او دون الواو
ومدار ترديد مبتدا خبره على حذف يعنى تارة يقول ان نوع الاستعارة
مجاز لغوى نظرا الى الاستعمال فى غير الموضوع له بالتحقيق وتارة يقول انه عقلى اى غير لغوى
نظرا الى دعوى كون المشبه من افراد المشبه به فقوله تارة واخرى لا يتعلق بترديد بل بفساد المعنى
وقوله لا يأتلو تعليما اى لا يمنع من قولهم لا آلو جهدا اى لا امنعك واصله من الالو وهو التقصير
لكنك اذا وقعت شروع فى نصرة القول الاول وهو كون الاستعارة مجازا
لغويا   مصدقه على لفظ اسم المفعول صفة قرينة اى مسلمة عند المستعير
نظر الى التأويل اى بطريق التحقيق والجرى على الظاهر ليس اولها الاسد الا للقسم
المتعارف   على نحو ما ارتكب المتنبى هو ابو الطيب ولد بالكوفة فى سنة ثلث
وثلثمائة وقتل على يد جمع من الاعراب فى سنة اربع وخمسين وثلثمائة قال ابن جنى
سمعت ابا الطيب يقول انما لقبت بالمتنبى لقولى انا فى امة تداركها الله غريب كصالح فى ثمود
يعنى انه صرح بهذا الادعاء وجعل افراد الجن قسمين متعارفا ليس فى زى الناس

وغير متعارف في زيهم وكذا افراد الطير فمنها متعارفا ليس لشخوص الجمال وغير متعارف
في زي الجمال اذ ليس المعنى على حذف اداة التشبيه اي بخيل كقوم من الجن في زي ناس وقوله
مستشهد احال من ابن شيء وان يختص عطف عليه يعني ان وجه التوفيق ان يجعل القرينة
المصدقة المقبولة المنصوبة في ضمن الكلام مختصة بنفي العلم المتعارف السابق الى الفهم لتعيين
القسم الغير المتعارف الذي استعملت فيه اسم المشبه به وسواء استدعى للمثال المذكور
ومن البناء على هذا التنويع اي جعل افراد المشبه به نوعين متعارفا وغير متعارف قول الشاعر
وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع جعل افراد التحية نوعين متعارفا وهو الكلام
الجاري فيما بين الناس لقصد الاكرام واصلها الملك يقال حياك الله اي ملكك الله وغير متعارف
وهو الضرب الوجيع فجعله من افراد التحية على طريق التهكم وكذا قولهم عتابك السيف بناء على ان
من افراد العتاب نوعا متعارفا هو مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة باللسان ونوعا
غير متعارف هو استعمال السيف والسنان وكذا في ابدال من اتى الله بقلب سليم بحذف المضاف
اي سلامة من اتى الله من المال والبنين جعل افراد المال والبنين نوعين متعارفا هو المتعارف
المعلوم وغير متعارف هو سلامة القلب وكذا في ابدال اليعافير والعيس من الانيس جعل
افراد الانيس متعارفا هو المؤانس من الانس وغير متعارف هو الظبي والابل وهذا كما يقال
هل لفلان مال وبنون فيقال ماله وبنوه سلامة القلب وهل بالدار انيس فيقال انيسها الوحوش
وبهذا التنويع يندفع كون البدل غلطا بناء على ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وفي الاية
وجه اخر مثل ان يكون من اتى الله في موقع المفعول اي لا ينفع الا احدا اتى الله مخلصا سليم القلب
عن الكفر وميل المعاصي انفق ماله في سبيل الخير وارشد بنيه الى طريق الحق او يكون استثناء
منقطعا اي لكن ينفع سلامة القلب وحال من اتى الله بقلب سليم او محمولا على المعنى بجعل المال
والبنين في معنى الغنى كانه قيل لا ينفع غنى الا غنى من اتى الله بقلب سليم لان الغنى في الدين
سلامة القلب وقوله وبلدة اي رب مفازة ليس بها انيس الا اليعافير جمع يعفور وهو الخشف
وولد البقرة الوحشية وقيل حمار الوحش والعيس جمع اعيس وهو الابيض من الابل يخالط
بياضه شيء من الشقرة فان قيل على قياس ما ذكرت ان زيد اسد تشبيه لا استعارة

لا دلالة سوى المخاطبة على وجه الحكاية اعتمادا عليه ٢

يمنع ان يكون تحية بينهم ضرب وجيع وعتابك السيف تشبيها وحرف التشبيه محذوفا
وح لا تنويع قلنا نعم لكن لا خفاء في ان ليس المعنى تحية بينهم كضرب وعتابك كالسيف
بل ان الضرب نوع من التحية غير متعارف وكذا السيف نوع من العتاب قصدا الى التهكم كما يقول
اسد يا زيد في غير التهكم لظهور ان تقدير الاداة مذهب برونق الكلام ولا استعارة
يشير الى وجه اعتبار معنى الباطل وعن الكذب وقد جعل الاول عدم اشتمال الباطل على التأويل
والثاني عدم اشتمال الكذب على نصب القرينة وهذا اشعر بالفرق بينهما فقيل يريد بالباطل
ما لا يطابق الواقع وبالكذب ما لا يطابق الاعتقاد على ما هو مذهب البعض في تفسير الصدق والكذب
ولا يظهر وجه اختصاص كل من الاول بالتأويل والثاني بالقرينة وكذا على ما ذهب اليه بعض اهل التحقيق
من ان الباطل نقيض الحق والكذب نقيض الصدق والفرق بينهما ان الصدق حال القول او الاعتقاد
بقياسه الى الواقع اعني كونه مطابقا للواقع على لفظ اسم الفاعل والحق حال له بقياس الواقع اليه
اعني كونه مطابقا له على لفظ اسم المفعول وقيل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع مع عدم
اعتقاد صاحبه انه كذلك بل يحسبه مطابقا وبالكذب ما لا يطابق الواقع ويدعيه المتكلم
مع عرفانه انه غير مطابق ووجه الاختصاص غير ظاهر بعد واذ قد عرفت ما سبق
يريد بوصف الاستعارة تعريفها على ما اختاره علم الاسناد لا ان الحد وصف الشيء وصفا مساويا
الا في مخلب الوهم يعني القوة المتخيلة لا القوة المختصة بادراك المعاني الجزئية لان
الصورة المتوهمة للموت على شكل المخلب او الناب من قبيل الصور لا المعاني اذ لو تحققت
لكانت مدركة بالحس فهذه اقسام اربعة لان المحتملة للتخييل والتخييلية المحتملة للتحقيق سعبه صـ
واحد لا تفاوت لهما بالعبارة وهذا عبر عنها بالمصرح بها مع الاحتمال لتتحد العبارة ايضا
ربما قسمت اما للتحقيق واما للاشارة الى هذا القسم قلما تقع في عبارة القوم
واكان القسمان مخصص دخولا اوليا يعني كون اللفظ صالحا للموصوفية
بوجه الشبه بان يكون اسم جنس كالاسد بخلاف الفعل والصفة المشتقة او الحرف فانه لا يصلح للموصوفية
فلا يكون معنى التشبيه داخلا فيه بل في مصدر الفعل والصفة ومتعلق معنى الحرف على ما سيجيء
تحقيق ذلك وتفصيله في بحث الاستعارة التبعية وربما الحقها اي الاستعارة

بعد تمامها التجريد سواء ذكر بعد الوجه ما يلائم المستعار له والترشيح ان ذكر ما يلائم المستعار منه
ووجه التقليل خلو اكثر الاستعارات عنهما وجعلها قسما لا ان الخالية عن التجريد والترشيح
او الجامعة بينهما ليس لها اسم على حدة فبهذا الاعتبار صار الاقسام ثمانية التحقيقية التخييلية
المكنية الاصلية التبعية المجردة المرشحة والانقسامات اربعة انقسام الى التصريحية والمكنية
وانقسام التصريحية الى التحقيقية والتخييلية والمحتملة وانقسام الى الاصلية والتبعية فان الاستعارة
ان كانت الفعل او ما اشتق منه او في الحروف تبعية والا فاصلية وانقسام غير جامع الى المجردة
والمرشحة فانها ان اعقبت بصفة او تفريع كلام يلائم المستعار له فمجردة او المستعار منه
فترشيحة فظهر ان الضمير في قوله ومنها ثمانية لا يعود الى الانقسامات بل الى اقسامها
القسم الرابع الاستعارة المصرح بها الوجه ترك كلمة في والظرف اغنى اذا وجد متعلق
بان تدعي على التوسع في تقديم الظرف على الفعل الواقع بعد ان وضمير هو ومنه للوصف
وضمير اسمه للملزوم الاقوى وعليه للملزوم الاضعف ويجوز ان يكون ضمير افراده لاسم ملزوم الاقوى
والمراد بالحقيقة اعم من الكلمة والكلام حتى يكون زيد وقائم حقيقتين لا حقيقة واحدة وبهذا
خرجت التخييلية اذ لا حقيقة للصورة الوهمية والمراد ان يكون ذلك على سبيل القطع
لتخرج المحتملة ايضا وقوله توصلا مفعول له لتدعي متلك او بالادعاء المذكور الى المطلوب
الى الحاق الاضعف بالاقوى وقوله فاعلا حال من ضمير تدعي وكذا بانيا وقوله كلا لحمل اي المفرد
بالذكر وسواء المشبه به عليه اي على ما سبق منه الى الفهم وسواء ما الحقيقي كالسبع والتاويل
المذكور ما ذكر في وجه التوفيق من جعل افراد الاسد قسمين وقوله المتماثلين صفة دلالة لا افراد
بالذكر ودلالة القرينة من جهة الفظ بين الدلالة فالدلالة الثاني بالحقيقي معمول لا عامل والصد
كما اذا قلت لقيت زيدا وعمرا الفاضلين بخلاف لقيت غلام زيد وفرس عمرو الفاضلين
اللهم الا ان يقال انه صفة عمرو بتاويل الفاضل هو وعمرو وكما تقول اضرب رجلا رجلا اكرمتهما
بجعل الجملة في موضع النصب صفة رجلا على معنى اكرمته وكذلك الرجل الآخر فتكون الجملة مشتملة على عائد
الى موصوفها مع حصول المقصود لغة ونوع الاكرام عليهما ووجه التمانع ان يفيش لا افراد ما بالذكر
مع قطع النظر عن القرينة يدل على انه اسد وليس غير اسد لما كل احد من الفرق بين الكلام اسد
وفي الحمام

وفي الحمام مثل الاسد وهذا لم نقل احد بانه على حذف المضاف والقرينة تدل على انه ليس باسد
واقتصر على التعرض للامتياز عن الدعوى الباطلة دون الكذب لان الادعاء بالدعوى الباطلة
اشبه منه بالكذب فهو الى الامتياز عنها احوج   فيدعي منصوب معطوف على ان يكون
لا على ان يحوى وكذا فقوله ولا وجه لدفعها لانه لا بد من ضمهما الى ان يكون لتصح وقوعه خبر المبتداء
الذي هو مثال ذلك المتكلف والغرض من تكثير الامثلة زيادة توضيح المقصود والتنبيه على
اختلاف الاقسام ففي المثال الرابع المستعار له عقلي والمستعار منه حسي والجامع مركب عقلي
هو عدم قبول التفاوت وفي الثاني كلاهما حسيان الا ان الجامع في الاول متعدد عقلي
هو الجراة والقوة وفي الثاني متعدد حسي هو الاشراق والاستدارة وفي الثالث واحد عقلي
هو كثرة المنفع وقوله بعد جاري العادة على تشبيه فوائد العلماء بزوائد البحر في الحسن والبهاء
وفرط رغبة العقلاء اشعار بان تشبيه العالم بالبحر قصدا الى الحاق كثرة فوائده بكثرة فوائد البحر
انما يحسن اذا كانت فوائده شبيهة بفرائده كما ان اشراق الوجه شبيه باشراق البدر للقطع
بانه لا يحسن تشبيه العالم بالرهبان في كثرة ما يحصل منها لفقد الشبه بين الفوائد والرمال
وان كانت اكثر من الفرائد فاحال ذلك الى العادة بخلاف شبه الجراة بالجراة او الاشراق بالاشراق
فانه حقيق لا يحتاج الى اعتبار العادة وقد يقال ان الغرض بيان كون الجامع مشتركا
فانه اذا كانت الفوائد والفرائد كشيء واحد كانت كثرة الفوائد والفرائد معنى واحدا مشتركا
بين العالم والبحر وقوله او القسطاس يشعر بمغايرته للميزان لانه اسم للقبان
ومن الامثلة اشارة الى نوع من الاستعارة التصريحية التحقيقية يخص باسم الاستعارة التهكمية
او التمليحية الاشياء بها على تنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تهكم واستهزاء
او تمليح وتطرف على ما مر بيانه في التشبيه الا انه صرح هنا بالنقيض عطفا على الضدين
فاراد بالضدين هنا المتقابلين الوجوديين المتعاقبين على موضوع واحد وبه ما يشمل النقيضين
ايضا كما اراد بالتضاد هنا حيث قال انتزاع شبه التضاد ما يعم التناقض واضافة
الى التضاد للملابسة والى التناسب للبيان والمراد انتزاع الشبه من التضاد لاشتراك
الضدين فيه ثم الحاقه بالشبه الذي هو التناسب ثم ادعاء احد الضدين او النقيضين

من حيث الآخر والافراد اسم ذلك الجنس بالذكر ونصب القرينة المانعة عن حمله على ما سبق الى الفهم
وانما قال ثم ادعاء بلفظ ثم لان هذا ابتداء اعتبار الاستعارة وهو بعد اعتبار التشبيه
فان قيل فهذا نوع على حدة لا مثال من الامثلة لانه انما يقال الجزئي من الجزئيات
قلنا الجزئي قد يكون اضافيا وهذا النوع جزئي ومثال بالنسبة الى مطلق الاستعارة
التصريحية المحققة على القطع وقد ذكر له مثالا اخر ما حقيقيا هو استعارة البشارات
للانذارات للقطع بان المراد نهسله انه يعمل فيما يستقبل واما اذا قيل بشر نهبت امواله
بمعنى انها نهبت لتكون مستعارا للاخبار المورث للحزن وهو ضد الاخبار المورث للسرور
واعلم ان القرينة يريد ان القرينة للمستعار له تكون كالخاصة له بالنسبة الى المستعار منه
والخاصة قد تكون امرا واحدا كالضاحك للانسان وقد تكون مجموعا مركبا كالطاير الولود للخفاش
لا اتفاق القرينة في المثال الاخير معان مقصودة من القتل والنهب والسبي لا معنى واحد
لانا نقول كل من الامور الثلثة قرينة على حدة وهو واحد كما تقول في الحمام اسد
يغسل راسه واما الذي يقابل ذلك فهو ان تكون القرينة مجموع معان مربوط بعضها بالبعض
كما في بيت البحتري حيث استعار السحايب لانامل الممدوح وجعل القرينة اثبات الصاعقة وكونها
من نصل سيف الممدوح وقلب خمس سحايب اياها على رؤس الاقران اي الاكفاء في الحرب جمع قرن
بالكسر ومعنى يسكع يسفلن والباء للتعدية فما هو قرينة استعارة البشارة للانذار في واحد
هو القتل او النهب او السبي الا المجموع الملتئم منها ثم كل من نوعي القرينة اعني المعنى الواحد
والمعاني الملتئمة قد تكون واحدة وقد تكون اكثر وكان حق هذا الكلام ان يذكر قبل الشروع
في اقسام الاستعارة او بعد الفراغ منها كلها لان القرينة شرط في كل استعارة بل كل مجاز
وقوله انظر بيان كون القرينة في البيت معاني ملتئمة وحين متعلق بصنع وفي قوله ماذا صنع كانه
جوز تقديم الظرف على الاستفهام او اعتبر محذوفا يفسره الظاهر وتفرقا حال من مفعول اراد
اعني استعارة او تعبير ومن الامثلة اشارة الى نوع آخر من الاستعارة
التصريحية المحققة يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وحاصله ان يشبه صورة منتزعة
من عدة امور بصورة اخرى كذلك ثم يدعي دخول الاولى في جنس الثانية قصدا الى المبالغة

في المشبه ثم يطلق الكلام الدال عليها على الصورة المشبهة فيجري التجوز في مجموع الكلام
لا في شيء من مفرداتها كما يقول للمفتي المتردد في جواب الفتوى اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى
تشبيها لحاله بحال من يريد تارة الذهاب في امر فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيوخر اخرى
وينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يوخر الرجل الاخرى بل
تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وكلامه صريح في ان المشبه صورة
تردد المفتي في الجواب والمشبه به صورة تردد من قام للذهاب في الذهاب فيلزم ان يكون
المستعار له هو اللفظ الدال على الصورة الاولى فيجب ان يكون المراد بوصف المشبه به
في قوله فتكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه به هو اللفظ الدال على صورة المشبه به
وان يكون اضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية ويستقيم قوله استعارة وصف
احدى صورتين لان المستعار ابدا يكون صورة المشبه به واللفظ الموضوع له لكن قوله
لوصف الاخرى لا يلايم ذلك لان المستعار له يكون نفس المشبه لا اسمه فلا يظهر المراد بوصف
الصورة الاخرى والظاهر انه لغو في البين وقيل معناه للحال ووصف الاخرى اي بيانها
وتوضيحها زيادة تقرير بعد تشبيهها بتلك الصورة وجعلها من جنسها فاللام للغرض لا صلة الاستعارة
ليلزم كون وصف الاخرى مستعارا له ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة
مع قيد فشو الاستعمال لا يجد التعبير المشهور سبيلا الى التصحيح كونها لفظ الصورة المشبهة بها
استعير لصورة المشبه بادعاء كونها من جنس صورة المشبه به فان قيل ما ذكر
انما يتم لو كانت المركبات موضوعة لمعان لتكون استعمال المثل في مورده حقيقة وفي مضربه
مجازا ولو سلم فالكلام في المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له المسمى
بالمجاز في المفرد والتمثيل ليس كذلك قلنا اما كون دلالة المركب بالوضع دون العقل
والطبع فمما لا خفاء فيه غايته انه وضع نوعي اعني تعيين اللفظ بازاء المعنى من غير اشتراط
قرينة بقاعدة كلية كوضع الهيئات لا كتعيين المجازات بشرط القرينة واما عد التمثيل
من الاستعارة فاما لكون المراد بالاستعارة اعم من المجاز في المفرد كما في عد الكناية
من اقسام الاستعارة واما لكون المراد بالكلمة في تعريف المجاز مطلق اللفظ اعم من المفرد والمركب

وتسمية المجاز اللغوي بالمجاز في المفرد اما بحسب الاعم الاغلب واما باعتبار ان المراد بالمفرد
ما يقابل الكلم لا المركب او الجملة على ان اعتبار التغليب تام واسع وقد كان بان التمثيل
انضام المجاز في المفرد بناء على ان المستعار في المثال المذكور هو التقدم المضاف الى الرجل
المؤون تاخر اخرى وكثرة تقييدات المفرد لا تخرجه عن كونه مفردا ولا تجعله مجموعا وهذا في
غاية السقوط لان التقدم على حقيقته وانما التجوز في مجموع الكلام القسم الثاني
ضمير تعدوها للصورة الوهمية وهما للصورة المحققة ومفردا على لفظ اسم الفاعل حال
من فاعل تسمى اي حال كونه مفردا لاسم الصورة المحققة في الذكر ولو كان على لفظ اسم المفعول حالا
من اسم لكان حسنا ثم في تفسير ما يسبق من الاسم الى الفهم بكون مسماه شيئا متحققا تسامح
وانما تفسيره مسماه المتحقق مثلا اضافة الانياب الى المنية يمنع من اجراء اسم الانياب
على ما يسبق منه الى الفهم من مسماه الحقيقي الذي هو الانياب المتحققة وذلك
مثل ان شبه المنية بالسبع اورد الاستعارة التخييلية على القطع ثلاثة امثلة من انياب المنية
المشبهة بالسبع او مخالبها ولسان الحال المشبهة بالانسان المتكلم وزمام الحكم المشبه
بالناقة وصرح فيها بالمشبه لكون الاستعارة في الانياب واللسان والزمام خاصة
دون المنية والحال والحكم فتميز الاستعارة التخييلية غاية التميز وتتضح غاية الايضاح ويكون المثال
بها خاصة وتشويها بها عند المصنف قد يكون بدون الاستعارة بالكناية وما ذكره المصنف
مخالف لما عليه الجمهور اما اولا فلانه لا يوجد في كلام البلغاء التصريح بهذا التشبيه الدال
على وجود التخييلية بدون المكنية واما ثانيا فلانه لا حاجة الى ما اعتبره من اخذ صورة وهمية
شبيهة بالصورة المحققة ليرجع التخييلية الى المجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له
بل الجمهور انكروا ذلك وصرحوا بان لا اسم في الاستعارة عن معناه الموضوع له قال الشيخ
عبد القاهر الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق نحو رايت اسدا
اي رجلا شجاعا وثانيهما ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا تبين فيه شيء يكون هو المراد
بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها
جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد وقال لا خلاف في ان لفظ اليد

استعارة

الاستعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى
على انه اراد ان يثبت للشمال يدا فظهر انه لا يقول بكون الاستعارة التخييلية من المجاز اللغوي
بل هو تصرف عقلي بان جعلت للشيء ما ليس له بناء على تشبيهه بما له ذلك وبهذا فسروا التحقيقية
بجعل الشيء الشيء والتخييلية بجعل الشيء للشيء كاليد للشمال وقوله اغتيال النفوس اي اهلاكها
غالة واغتاله اخذه من حيث لم يدر اراد بالرقة رقة القلب نقيض الغلظ والجفاء
المساس بالفتح المس النهاء السفهاء اسم من نقمت عليه ارعبت عليه ودحمته تشبيها
مصدر ان شبه وضمير كانها وتصويرها للمنية وقوله من الانياب بيان لما يكون قوام وجه الشبه
على ما يلازم والمتخلل منه وشرح العطف اعم على الخصوص حال منه وتمام عطف على قوام
وضمير بها لما يكون وفرس الاسد فريسته وافترسها دق عنقها واتسع فيه فسمي كل قتل فرسا
ثم نطلق بالنصب عطف على فاخذ اي يطلق على الصور التي اخترعها وهمك من المنية اسامي
المتحققة في السبع من الانياب والمخالب على طريق الافراد تلك الاسامي بالذكر من غير شائبة ذكر المشبه
وضمير تصفها واضافتها واجرائها ومنها ومسمياتها للاسامي وضمير البطلان للمنية
القسم الثالث قد مر غير مرة ان مثل قولنا من ان يكون محمولا على حذف المضاف لكنه شايع
ذايع وشيخ ان يجعل كما ذكرنا خبر المبتدا وان يكون خبرا ثانيا او يجعل في موقع مصدر او حال
متعلق بان يكون وهو اشارة الى ما سبق من ان الاحتمالية من ان يكون المشبه المتروك
صالح الحمل تارة على ما له تحقق واخرى على ما لا تحقق له الا انه اقام ههنا لفظ من وجه ومن
محل من وجه على ما له تحقق ومن وجه على ما لا تحقق له كما ان زيادة واخرى متعلقان بالحمل
صحا القلب افاق عن سكر هوى ليلى واقصر امتنع وعري جعل عريانا من عرّيته فعري
الراحلة المركب من الابل ذكرا كان او انثى قمع النفس قهرها واذلها اي عن التلبس
بما كان يرتكب اوان الصبى وضمير الاتها للافراس والرواحل وضمير الفطها للالف واللام في الجناح
وقوله في الركوب اي ركوب مراكب الجهل والارتكاب اي اتيان الجرائم وفيه حال من اله
لكونها موصوفة وما احسن ان يجعل في موقع الخبر على ان عسى من الافعال الناقصة بمعنى كانت
حروفه بالجر بدل من نوع وضمير اجتنابه وبابه وارتكابه للنوع ومتعلق الظرف اعني منه وطنت

ما يدل عليه الكلام من عدم بقاء الآله كانه قال مضى وطنت لم يبق من آثار تلك البوع
ودق الباب كناية عن الطلب فعل عطف على وطنت وضمير عليها ومنها للآثار والادوات
والعثير الغبار ونقضت عطف على ما بقيت والضمير للافراس والرواحل لا آلة ولا اداة
بيان لقوله معراة وخبر المحذوف اى هما اعنى للافراس والرواحل وهذا يرشدك
الى ان ضمير لا انها فيما سبق للافراس والرواحل لا المراكب الجهل او لما كان ربكت والفاء
فى فحق جزاء شرط محذوف اى اذا كان كذلك واللائق با افراس الصبى ورواحله ان يعد استعارة
تخييلية لانه لما شبهت الصبى بجهة من جهات المسير او غيره اخترع الوهم له صورا مثل
مثل الافراس والرواحل فاطلق عليها الاسم اطلاق الانياب والمخالب على الصورة المتوهمة
للمنية وان كان يحتمل ان يجعل الافراس والرواحل استعارة عن معنى متحقق عقلا كالدواعى
والشهوات والقوى او حسا كالمال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة تحقيقية
فالضمير فى كان ويحتمل عائدا الى قوله افراس الصبى ورواحله او فى كان ضمير الشان وقد نازع
بحمل وتحلع للافراس وضمير شهواتها وهما للنفوس ومعنى تأخذ بجمع وسفوى البعض
بالبعض وحر اذيال البطالة بكسر الباء عبارة عن عدم الاشتغال بالمهمات ولا التفات اليها
من بطل الاجير بالفتح بطالة اى تعطل واما البطالة بالفتح فالشجاعة مصدر بطل بالضم بطال
بطال بين البطالة وبطل بين البطالة وظاهر كلامه ان الصبى على الوجهين بمعنى كون الانسان
صبيا يقال صبى بين الصبا والصبا بكسر الصاد مقصورا او فتحها ممدودا وقد يقال
انه على تقدير كون الاستعارة تخييلية من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابى
وكذلك اى مثل قول زهير فى احتمال التخييل والتحقيق قوله علت كلمته فاذاقهم الله
لباس الجوع ثم شرح ذلك بان الذى يظهر من اللباس عند النظر فيه عند اصحابنا ان يحمل على انه
استعارة تخييلية بان يحمل من الجوع والخوف امر وهمى يشمل الانسان ويحيط به
تشبيها باللباس ومال فى ذلك على ان يجعل الجوع عنده ذى لباس فيكون التخييلية مع المكنية
او لا فيكون بدونها فيه تردد ويحتمل عنده ان يكون اللباس مستعارا للمعنى المحسوس الذى
يلبسه الانسان عند الجوع والخوف من انتقاع اللون اى تغيره ورثاثة الهيئة اى رداءتها

فلكو

فيكون الاستعارة تحقيقية لتحقق معناها حسا وكذا ان جعل مستعارا للضر الذى
يدرك لتحقق معناه عقلا وما يقال ان مبنى كونها تخييلية على ان المراد باللباس
ما يدرك من الضر عند الجوع والخوف وهو ليس بحسى ولا عقلى بل وهمى بعيد جدا هذا
وقد ذكر صاحب الكشاف انه شبه ما غشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ولا خفاء فى انه فى التحقيقية اظهر منه فى التخييلية لان الحادث الذى
يغشى الانسان ويلتبس به لا يكون وهميا بل حقيقيا حسيا كانتقاع اللون ورثاثة الهيئة
او عقليا كالضر الذى يلحقه عند الجوع والخوف فان قيل هلا قال فكساها لباس الجوع
اللباس او طعم الجوع او وارنة ليلائم الاذاقة احسن بان فى الاذاقة من الاشعار
بشدة الاصابة ما ليس فى الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس
من غير عكس وفى اللباس من الشمول والاحاطة وشان ان اثر الجوع والخوف عم جميع البدن
ما ليس فى الطعم والمرارة فكان اولى ثم ههنا دقيقة لا بد من التنبيه عليها وهو ان فى
لباس الجوع استعارتين تصريحية هى استعارة اللباس لما يغشى الانسان من بعض الحوادث
عند الجوع والخوف لتصحيح الاضافة ومكنية مبنية على تشبيه ما يدرك من اثر الضر والالم
مما يدرك من طعم المر والبشع حتى يحس انفاع الاذاقة عليه ذكره فى الكشاف وحاصله
انه شبه ما يدرك من اثر الضرر من حيث الاشتمال باللباس ومن حيث الكراهة بالطعم المر
البشع فهى على الاول استعارة تصريحية وعلى الثانى مكنية ثم اذا اعتبرت فى الجوع
تشبيها بذى لباس فهى استعارة بالكناية فافهم المدبر
القسم الرابع
قد اشرنا فيما سبق الى ان الاستعارة بالكناية ايضا عند التحقيق سواء يذكر المشبه به
لكن التصريح بل كناية وقد صرح المصنف ايضا بان المستعار هو اسم المشبه به المتروك
لكن جرى ههنا على مقتضى ظاهر الامر وهو ان الاستعارة بالكناية ذكر المشبه فيعنى الخفاء
فى جانب ارادة معنى المشبه به لا قطع بان المراد بالمنية فى مخالب المنية هو الموت لا غير
فيتبين بان المراد ارادة المشبه به ادعاء لا حقيقة وان المراد بالمنية هو السبع بادعاء
هنا الا انه قد صحح فى آخر بحث الاستعارة التبعية بان الاستعارة بالكناية هى المنية

وفي آخر بحث المجاز العقلي بان الاستعارة في انبت الربيع سواء الربيع فينبغي ان يقال المراد
انها ذكر المشبه وذكر الربيع ويكون الاستعارة على معناها المصدري واما بمعنى المستعار
فهو اسم المشبه به المتروك لا غير وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بان جعل الاستعارة
بالكناية من اقسام المجاز اللغوي وليس ههنا لفظ مستعمل في غير الموضوع له ولعل هذا
من اقوى اعتراضاته وقد اوردناه في شرح التلخيص بما امكن فيه   مصححه قرينة مصححها
لظهوران لا فائدة في هذا الوصف تعسف بعضهم فزعم ان المعنى نصب تلك القرينة الاستعارة
وقوله ومن ان يحسب وينصف بالواو نسخ المصنف وبالو تصحيح البعض والنسبة كما في رايت
شجاعا يفترس اقرانه وعالما تتلاطم امواجه وكما في انبت الربيع ونطقت الحال على ما راى المصنف
والمضاف كما في مخالب المنية ولسان الحال وزمام الحكم وقد صرح في الامثلة الثلاث
مما سبق في جانب المضاف اليه لتمحض امثلة الاستعارة التخييلية وتركه ههنا لتصير الصالح
مثالا للمكنية والمضاف للتخييلية فقوله طاويا حال من ضمير يقول وضمير هو في قوله وسوّلك
عايد الى ذكر المشبه به وقولك على معناه المصدري يعني ان ذكر المشبه به سواء تقول
المشبه بالسبع ومن جعل الضمير للمشبه به وقع في تعسف وتكلف
وقد ظهران الاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى انها لا توجد بدون التخييلية لما ان
اللوازم المساوية للمشبه به لا تكون في المشبه الا على سبيل التخييل لكن لا يخفى ان هذا القدر
لا يستدعي كونها استعارة تخييلية لجواز ان يكون امرا محققا نسب اليه على سبيل التخييل
كما في انبت الربيع على ما اختاره المصنف بل ذكر صاحب الكشاف في ينقضون عهد الله انه استعارة
بالكناية ومعنى النقض لابطال والجواب ان هذا على راي السلف وهم لا يريدون
بالاستعارة التخييلية ان يكون اللفظ مستعملا في صورة وهمية بل مجرد جعل الشيء للشيء
واثبات ما ليس له بطريق التخييل والى هذا اشار بقوله هذا اي ما ذكرنا من انها لا تنفك
عن التخييلية ما عليه مشايخنا وكلام اصحابه المشاركين في علم البيان وستطلع في آخر
هذا الفصل بعد فصل الاستعارة على تفصيل في قرينة الاستعارة بالكناية وذلك
حين قال ان حسن الاستعارة التخييلية بحسب حسن الاستعارة بالكناية اذا كانت تابعة لها

كانياب المنية

كانياب المنية ومخالبها وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها كما اء الملام وايد خير
بان هذا انما يدل على ان التخييلية قد توجد بدون المكنية لا بالعكس كما هو المقصود واما وجود التخييلية
بدون المكنية فقد ذكره فيما سبق من مثل مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلهذا قال بعضهم ان المراد
بهذا الفصل هذا الاصل الثاني الذي في المجاز وذلك حيث ذكر ان قرينة الاستعارة المكني
عنها قسمان اي قد يكون امرا مقدرا وهميا كانياب المنية ونطق الحال وقد يكون امرا محققا كانبات
الربيع وهزم الامير فهذه مكنية بدون تخييلية فعنده كل منهما ينفك عن الاخرى
وكان يتجه السؤال ان مبنى الاستعارة مطلقا على ادعاء ان المشبه نفس المشبه به
وانكار ان يكون شيئا غيره وهذا كما يتأتى في التصريحية بنصب القرينة على ان المراد هو المشبه لا غيره
يتأتى في المكنية التصريح باسم جنس المشبه لانه كما لا يغير ولا ينفك للقطع بانه لم يرد به غير معناه
الموضوع له وحاصل الجواب انا كما نحمل في التصريحية مسمى المشبه به من تحقيق لفظ المشبه به
بناء على جعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف نحمل في المكنية اسم المشبه من اسماء المشبه به بجعل
اسمائه قسمين متعارفا وضع بازاء المشبه به حقيقة وغير متعارف وضع بازائه ادعاء فالتصريح
باسم المشبه كالمنية لا ينافي ادعاء كونه نفس المشبه به كالسبع فاللام في قوله لما قدمت
متعلق بتحسن في هو حال من الظرف الواقع خبر كان اي كان متلبسا بكونها حسنا في ضمن كذا او لا
لا اعتراف بالتي الحسن في اسم الاسم لكونه مشبها بالمضاف من حيث تعلق بحقيقة التشبيه واكمل
صفة اعترافا والخبر محذوف وقد يقال ان انتصاب اعترافا على انه مفعول فعل محذوف اي لا نرى
القسم الخامس لا نريد باسم الجنس ههنا ما ذكروا في علم النحو لانهم عدوا منه الصفة
كذا ذكروا جالس في الاعيان والمفهوم ومضى في المعاني وليس الاستعارة فيها اصلية بل المراد
ما دل على ذات من الاعيان كرجل واسد او المعاني كقيام وقعود من غير اعتبار معنى فيه فيخرج بقيد
الذات الحروف والافعال وبقيد عدم اعتبار المعنى الصفات كالقائم والقاعد كذلك يشكل
باسم الزمان والمكان والآلة فانه ليس بصفة وما قام مع انه دال على الذات اذ ما في باعتبار المعنى
واما الحقائق فهذه بعشر الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والسواد والبياض والطول ومبناه على ان الذات
اعم من الجوهر والعرض واما ما يقال ان مثل القيام والقعود والبياض والطول صفة لا ذات

فبحث اصطلاح اخر وسوال الذات ما يقوم بنفسه والصفة ما يقوم بغيره والجواب الحقيقة
هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا اخفاء في ان
القيام والحركة كذلك بخلاف القايم والمتحرك فضر المساقة يعني لئلا يطول الكلام
بالسوال عن مثل شجاع باسل والجواب عنه بانه في الحقيقة وصف للجميع الموصوف
بالشجاع لا للوصف الذي هو الشجاع وامّا على ما ذكرت فلا توجه السوال لان غاية الامر ان يكون
ذلك على خلاف الاصل الباسل من البسالة وهي الشجاعة وبتشل يشجع والفياض الوهاب
الجواد من فاض الماء كثر حتى سال من جانب النهر والنحرير العالم المتقن الفطن من نحره علما
العلم السادس لا يقال الوجه لكون الاستعارة في الاعلام مثل رايت اليوم حاتما بعينه لانا نقول
الاستعارة لا تجرى في العلم الا اذا تضمن نوع وصفية بلحمه باسماء الاجناس والتفسير المذكور
لا يتناول الاستعارة في اسم الزمان والمكان والآلة باعتبار التشبيه بما فيهما من معنى المصدر
مثل المرقد للقبر تشبيها للموت بالرقاد اللهم الا ان يقال المراد باسماء الاجناس ما لا يدل
على معنى زايد على الذات ولا يكون امثال هذه من اسماء الاجناس ويكون ذكر الافعال والصفات
والحروف بطريق التمثيل ولا ينافي جريان الاستعارة في غيرها فان قيل معنى الاستعارة التبعية
ان يكون المستعار فعلا او وصفا او حرفا والمستعار لفظ المشبه به لا المشبه فالتعليل
بان لا بد في الاستعارة من كون المشبه موصوفا والفعل والصفة والحرف لا يصلح لذلك غير مناسب
واما المناسب انه لا بد فيها من كون المشبه به موصوفا قلنا اجرى هذا على ما هو
المعتبر في التشبيه من كونه وصفا للمشبه بمشاركة المشبه به ثم انه يستلزم موصوفية المشبه به
ايضا بذلك وبه يتم المقصود الا ان فيه بحثا وهو ان الموصوف بالمشاركة هو نفس المشبه والمشبه به
وهو لا يحتاج باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح
في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما
بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما للموصوفية والجواب ان المعتبر في هذا المعنى
مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لفت جماعة الحركان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم
لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق

بالمعا

بالمعاني العقلية فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات المعاني
ثم يتبعيتها تسري الافعال والصفات والحروف فان قيل ان اريد بالمصادر والمتعلقات
معانيها فالمستعار ابدا هو اللفظ وانما المعنى مستعار منه وان اريد الالفاظ فهي
لم تقع مستعارة فضلا ان يكون بالاصالة قلنا المعنى لجريان الاستعارة او لا في لفظ
متعلق معنى الحرف كلفظ الترجي في لعل وانما ذلك في معناه على ما صرح به حيث قال قدرت
الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل وبهذا ظهر معنى ما قال او في متعلقات
معاني الحروف ما يعبر عنها اي الامور التي يعبر عنها عند تفسير الحروف ويندفع ما يتوهم من ان الصواب
ما يعبر بها لان ابتداء الغاية حين يقال في تفسير معنى من انه لابتداء الغاية معبر به لا معبر عنه
وذلك لان المراد معنى ابتداء الغاية وهو معبر عنه لا معبر به فابتداء الغاية
وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها اي معاني من والى واللام وهذا ظاهر للقطع باستقامة
خرجت من البصرة الى الكوفة للتجارة بخلاف خرجت ابتداء مسافة البصرة انتهاء مسافة
الكوفة غرض التجارة لكن التمثيل بان هذه لو كانت معانيها لكانت اسماء بناء على ان الاسمية والفعلية
والحرفية انما يكون باعتبار ان معنى الكلمة ان كان غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان
مستقلا فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة ففعل والا فاسم ضعيف اذ يمتنع عند الملازمة مستندا
بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر
الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق
بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل
بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققنا الكلام في هذا في فوايد شرح اصول ابن الحاجب
رجعت الى تلك المعاني لان هذه الامور التي هي ابتداء الغاية وانتهاء الغاية
والغرض في الامثلة المذكورة نوع استلزام فان الخروج من البصرة الى الكوفة يستلزم
بحسب دلالة هذا الكلام ان يكون ابتداء الغاية اعني المسافة من البصرة وانتهاؤها الى الكوفة
واذا قلت لعل زيدا يجي فلا خفاء في انه لا يقوم لفظ الترجي مقام لفظ لعل لكن مفهوم هذا اللفظ
يستلزم ترجي مجي زيد ولا يستعمر تفريع على قوله فيقع الاستعارة هناك

ثم تسرى فيها او ورد مثالا للفعل ومثالا للصفة ثم مثالين لهما من التنزيل في الاستعارة
التهكمية تنبيها على ان التبعية قد تكون تهكمية ثم مثالين من كلامهم للاستعارة التهكمية
في الصفة مما فيه نوع خفاء تحتاج الى بيان ومما الحوه التمس مع شدة ضوئها ولا عود
للعوار مع حدة بصره فقوله ومما نحن فيه يعني من الاستعارة التبعية التهكمية في الصفات
لان الحول ولا عور صفتان وعلى هذا اي على قياس ما ذكر في الفعل والصفات
لا تستعير الحرف الا بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه مثلا لا تقال لاصلبنكم
في جذوع النخل باستعارة في لتلبس المصلوب بالجذع لا بعد التشبيه تمكن المظروف في الظرف
واستعارة تلبس الظرفية له واورد من التنزيل امثلة ظاهرة في استعارة الحرف
منها قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون كان
الظاهر ان لعلكم متعلق بخلقكم والترجي على علام الغيوب محال فيحمل لعل على الاستعارة
بان يشبه حال خلقه العباد في انه فوض اليهم الامر ومكنهم من الفعل والترك وجعل زمام الاختيار
في يديهم مع ارادة التقوى بحال من يرجى منه التقوى للعباد ثم استعير هذه الحالة لحالة
مع العباد فما يستعمل فيه لعل والمصنف قد بسط الكلام في تقريره غاية البسط ملاحظا
لبعض قواعدهم في العدل فلهذا قال مثل ان بني على اصول العدل ولم يضم اليه التوحيد
لا يلتبس في هذا التقرير ما يتعلق به وقوله ذاهبا حال من فاعل بني وتعالى صفة حكيم او خبر آخر
وان يكون متعلق بقدس من خلق لانسان خبر آخر لان الصانع وضمير ركبه للصانع وفيه للانسان
والمصادة ثاني مفعولي اودع وضمير حكمها للشهوة والعزة وضمير ينازعه للعقل او
للانسان ولا اول اوجه معنى والثاني لفظا وضمير وعنه لا بدي الدواعي والصوارف
وبه للانسان والباء للتعدية والدواعي هي الشهوات الحاملة على فعل ما يجب تركه
والصوارف هي النفرات الكاملة على ترك ما يحب وجعله الخيرة مبتدا محذوف الخبر وحينئذ مضاف
الى الكلاء ولا مستقدم اي لا تقدم للانسان عن موقف الحيرة ولا باخر عنه جملة مقررة لحيرة
الانسان وقوله تحمله اي الانسان الحيرة يروي بالتخفيف والتشديد من التحميل والجملة
في موقع الحال من الضمير فيه وما لا يورث اي الانسان ثاني مفعولي تحمله والشرطية

اعني اذا انتح الى كل آخر بيان وتقرير لعدم ارادته لها العناء ولا مخلص هنالك اي في ذلك المقام
لا بد وتقرير لما قبله وقوله ما اودعه اي لم يودع الله الانسان جملة معطوفة على ما خلق لانسان
والعاطف هو الواو في قوله وحيث على الظرف متعلق بما اودعه وقدم ما النافية نوعا في الظرف
وانما فعل ذلك اي ايقاعه في ورطة الحيرة لعوض لا حسان اليه تحقيقا لمعنى العدل وقوله التمكن
متعلق بالتكليف مبني على ما تقرر عندهم من ان الغرض من التكليف ان يتمكن الانسان ما يستحق الثواب
وهو منفعة خالصة دائمة مقرونة بالتعظيم وانه لا يحسن من الله تعالى ان يعطيه ذلك ابتداء من غير
ان يكتسب باختياره ما يستوجب ذلك وضمير يتمكن ومن حصه للانسان ومع الدوام حال من التعظيم
وفي ضمنه حال من الدوام ومن انواع متعلق بالتمسح وحال من المجرور فيما لا عين ولا لقى الجنس
حره ذات والتحلص اماح و العايد و مثله الحول و لا قوة بالرفع والتكرير وتعديته تخطر بعلى
على تضمين معنى مر وعبر والمروي على اخطر على قلب بشر الا ان الخطور بالبال اكثر في الاستعمال
من الخطور بالقلب ومخلصه على اسم المفعول من الخلاص او التخليص حال من المشتهيات او الانواع
او مما لا عين وهذا اوجه قوله فيكتسبه منصوب معطوف على ليتمكن وضمير الفاعل للانسان
والمفعول لما لا يحسن فعله وضمير ان يشاء للانسان ولا بالقسر عطف على مقدر دل عليه الكلام
اي بالاختيار لا بالقسر ولا الالجاء ولذلك اي ولكون الغرض هو التمكن والاكتساب لا بالقسر وصنعها لامر اختباره
في الانسان ممكنا ومريدا ومريحا احوال من فاعل وضع على البدل وضمير اياه ومنه
وعلله للانسان وقوله مشيته عطف على ان يشي وقوله مع الارادة اي مع ارادة الصانع
من المكلف ان يطيع كحال المرتجي على لفظ اسم المفعول ثم يستعير بالنصب عطف على يشبه اي بعد تشبيه
حال المكلف بحال المرتجي يستعير لجانب المشبه لفظ لعل حال كونه على قرينة الاستعارة
على العالم الذي لا يخفى عليه شيء مما وقع في الماضي او يقع في الحال او في الاستقبال فانا بينا في
كون لعل على حقيقة الترجي لانه لا يكون الا بالنسبة الى من لا يعلم وقوع المراد او لا وقوعه
ومثل لعل في مثل خلق الله الخلق لعلهم يعبدون في موقع الحال من فاعل خلق الا من مفعوله
اذ لا معنى له فكان ينبغي ان يوحد حال وصف من جانب الخالق شبيه بحال المرتجي اسم فاعل
لا من جانب المكلف شبيه بحال المرتجى اسم مفعول على ما هو تقرير الكتاب وكذا في سائر الامثلة

ولشبه الحالة المشبهة تعلق بالخالق والمخلوق جميعا لان حاصلها ارادة الخير والتقوى
منهم مع تفويض الاختيار اليهم وللحالة المشبه بها تعلق بالراجي والمرجو منه لان معناه
ترجي الخير والتقوى من المخاطبين فلا تنافي ظاهر الاضافة جانب المرجو منهم دون الراجي لكونه اقرب
الى رعاية الادب واوضح في تقرير المقصود واسهل لتصوير وجه الشبه من التردد لكن لم يجعله خلوا
من الاضافة الى جانب الخالق حيث قال مع الارادة منه ان يطيع باختياره بل وفي لفظ التمكين والتخيير
ايضا اشارة الى ذلك علام الغيوب اشارة الى القرينة على كون لعل استعارة وما يقال
ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا اخذ بحاصل معنى الاستعارة والقول بان الترجي من العباد
ولعل متعلق باعبدوا اي اعبدوه راجين لان تصلوا اقصى غايات العبادة او بخلق على معنى خلقكم
مقدرا رجاءكم التقوى مما لم يقدر من الله حال الخلق والرجاء من العباد ليس بسديد لما بينا وجواب الكشاف
واذا اردنا استعارة لام الغرض بتقرير الكشاف ظاهر فالاستعارة التبعية
حيث جرت اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعملت فيما يشبه العلية والغرضية اعني ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة
الغائية عليه مثل المحبة والتبني ثم استعملت في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية
الذي هو المشبه به واما على تقرير الكشاف واليه مال صاحب التلخيص وهو ان يشبه العداوة
والحزن بعد الالتقاط بعلته الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول عنده
فاستعمل فيه اللام تشبيها له بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله فلا يتجه الاستعارة التبعية
لان متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية وبينها لا نفس الداعي والغرض الذي وقع التشبيه
به فهو من قبيل الاستعارة بالكناية حيث ذكر المشبه اعني العداوة والحزن واريد المشبه به
اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل وقد ظهر مما ذكرنا ان لو استعارة
الحروف لمتعلقات معانيها وجريان التهكم والتمليح فيها ان يكا المستعملة في الكفر حقها ان تعد
استعارة تمليحية لكونها موضوعة لضد الذي هو التعليل وح ان كان حرفا كما هو
راي سيبويه فالاستعارة تبعية لجريانها اولا في متعلق معناه وتبعيته في رب وان كان اسما
كما هو مذهب الاخفش فاصلية لكونها فيما هو من قبيل الاسماء قال المصنف في علم النحو الاظهر

عندي

عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لعدم لازم حرف الجر عنده وهو التعدية ولكونه
في مقابلة كم واعلم نشير الى ضبط قرينة الاستعارة التبعية في الافعال
وفيما يتعلق بها من الصفات فان مدارها على نسبة الافعال وما يتعلق بها الى الفاعل او الى المفعول
الاول او الى الثاني او الى المجرور وانما قال مدارها على كذا بمعنى انها هو الاصل والعمدة لانها
قد تكون عقلية كما في قولك قتل زيدا اذا ضربه ضربا شديدا واحياه الله اذا نجاه عن عدو
مهلك كقول ابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع له بعد خلع المقتدر
بالله ولقب بالمرتضى واضطرب امره ولم تكن خلافته الا ساعة من النهار واما ابوه المعتز فكان
الثالث عشر من الخلفاء وتولى الخلافة اربع سنين فايقاع القتل على البخل قرينة الاستعارة
للازالة وكذا ايقاع الاحياء على السماح قرينة استعارة للاظهار وصدر البيت
جمع الحق لنا في امام وانطق المفعول الاول على ما لا ياتي له نسائح كقول الآخر
هو كعب بن زهير صبحنا مستعار لوضعنا مكان الصبوح وهو الشرب بالغداة بقرينة ايقاعه
على المفعول الثاني الذي هو رهفات اي سيوفا محددة مدققة والخزرجية القبائل
والجماعات من الخزرج وتمامه اما ردوا عنا ذوو وما اي املك من البوار وهو الهلاك
والاروعة الاصل وضمير ذووها للرهفات واروضها للخزرجية وقول الآخر
هو القطامي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد فايقاع القرى
على المفعول الثاني وهو اللهذميات قرينة استعارة للايصال اليهم والايقاع فيهم واللهذم
من الاسنة القاطع فالمراد باللهذميات الطعنات المنسوبة الى اللهذم او الاسنة بعينها
والباء لكلمة الغرض كما في او الى المجرور اي الثاني المجرور نحو المقابلة بين البلد
المنصوب فنسبة التبشير الى العذاب قرينة استعارة للانذار وتنزيل شبه التضاد
منزلة التناسب قصدا الى التهكم او الى الجميع بين الفاعل والمفعول الاول والمفعول الثاني
المنصوب والمجرور فان اسناد القرى الذي هو بين الضيافة وتدبير امرها الى الرماح قرينة استعارة
للايصال وكذا ايقاعه على الرياح ولا الفاظ فان ايقاظها ما هي مفعول تقرى واما المجرور لغضي
في الاجفان فيتعلق بسرى في حقيقته السير بالليل واسناده الى النوم وكذا تعلقه بالاجفان

قرينة استعارة لمجرد الظهور والحصول فظهر انه ليس المراد ان المجموع يكون قرينة في استعارة
فعل واحد كما سوا الظاهر من العبارة وقيل المراد بالجمع الاكثر وسوا الفاعل والمفعول
الاول والثاني المنصوب والجر لها رض السهلة ومزهرة حال من الرياض اسم فاعل من ازهر
الروض صار ذا زهر ولم يتعرض لقرينة استعارة الحرف لانها غير مضبوط
في هذا الفصل اشارة الى ان الاستعارة التبعية ولو انهم جعلوا اشارة
الى انه يجوز ان يعني الاستعارة التبعية بالكلية ويجعل الاستعارة كلها اصلية لكون اقرب
الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وذلك بان يجعل ما جعلوه قرينة الاستعارة التبعية
استعارة مكنية اصلية وما جعلوه استعارة تبعية قرينة للاستعارة المكنية وبين ذلك
في الفاعل والمفعول الاول والثاني المنصوب على وجه يرشد الى البيان في المجرور ايضا
بان يجعل العذاب لهم استعارة بالكناية عن الثواب والنعيم الدائم على طريق التهكم ونسبة
التبشير اليه والحق ان يراعي الحرف حق فهو بالبيان احرى وبيانه في قوله تعالى ليكون لهم
عدوا ان يجعل العداوة استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط عا ما هو طريقه
من ذكر المشبه وارادة المشبه به ادعا ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وفي قوله تعالى
لاصلبنكم في جذوع النخل ان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في
قرينة على ذلك ويجعل الارادة المفهومة استعارة بالكناية عن الترحم ونسبة لعل اليه قرينة وقوله
الوداد استعارة عن كثرته تهكما وذكر زيت قرينة وعلى هذا القياس وهو اعتراض
صاحب الايضاح بانه ان قدر ان الاستعارة التي يجعلها تبعية مثل نطقت في نطقت الحال وتوى
في نقرير الرياح وقتلة في قتل البخل من قبيل الحقيقة لم يكن تخييلية لتصريحه في غير موضع بانها مجاز
مستعمل في غير الموضوع له وانها عبارة عن ذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيه وهمي
محض لا تحقق له حسا ولا عقلا واذا لم يكن تخييلية بل حقيقة لزم وجود الاستعارة بالكناية
بدون التخييلية للقطع والتصريح بان الكلام الرياح والبخل استعارة بالكناية ولا تخييل
وهذا باطل بالاتفاق وان قدر مجازا اولا شبهه في ان علاقته المشابهة لما ذكر من انها عبارة
عن ان يتحقق صورة وهمية محضة مشبهة بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال

على الصورة المحققة واذا كانت استعارة كانت تبعية ضرورة ان الاستعارة في الفعل لا يكون
الا تبعية فلم يكن الاستعارة منقسمة الى الاصلية والتبعية كما ذكره القوم والا لكون التبعية مردودة
الى المكنية والقول بانا نجعل نطقت مجازا عن دلت لعلاقة الملازمة لا المشابهة ولو سلم فليس
بلازم في كل مجاز علاقته المشابهة ان يكون استعارة بل اذا كان مع قصد المبالغة في التشبيه
كلام خال عن التحصيل وسواء قدر حقيقة او مجازا مرسلا فالالازم وهو وجود المكنية بدون
التخييلية بحاله واجيب بانه ان اريد بالاتفاق على عدم المكنية بدون التخييلية اتفاق
غير السكاكي فلا نضره لانه بصدد المخالفة على انه ذكر صاحب الكشاف ان في نقض ينقضون
عهد الله مستعار لابطال العهد وفي العهد استعارة مكنية وسماه بالتخييل وان اريد اتفاق
السكاكي ايضا فباطل قطعا لتصريحه بان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون امرا محققا كالانبات
في انبت الربيع والهزم في هزم الامير الجند ونحو ذلك وقد يكون وهميا كنطقت في نطقت الحال
فلكون المكنية بدون التخييلية وكذا الغلس كما في اظفار المنية المشبهة بالسبع ولسان الحال المشبه
بالمتكلم وزمام الحكم المشبه بالناقة معناه لا لزوم بين المكنية والتخييلية قطعا وما ذكر من
ان المكنية لا تنفك عن التخييلية انما هو كلام السلف ويمكن تقرير الاعتراض بوجه لا يندفع بهذا الجواب
بان يقال المصنف صرح في اخر بحث المجاز العقلي عند ضبط ما اختاره من رد المجاز العقلي والاستعارة
التبعية الى الاستعارة بالكناية بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي فلو كان استعارة في الفعل
وهي تبعية لا محالة وقد يجاب بانه ليس معنى جعل الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة
المكنية ان لا يكون استعارة تبعية اصلا بل يجعل تابعا من توابع الاستعارة بالكناية
وقرينة لها دائما لا ان يجعل تارة تابعا كما في الترشيح مثل انشبت المنية اظفارها وتارة مستقلة
كما في نطقت الحال فان الاول اقرب الى الضبط وهذا اخبط ظاهر لمن له نظر في الكتاب فاحمل
قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية صريح في ان يجعل عن افراد ذلك القسم لا قسيما على حدة
ولذا قال ولو انهم قلبوا فجعلوا كذا وكذا وهل المعنى سوى ان يجعل ما كان استعارة قرينة وما
كان قرينة استعارة فلو كان نطقت ونحوه ونحو ذلك استعارة كما كانت لم يكن من القلب
في شيء وايضا حين حاول ضبط اقسام المجاز على بابه اسقط الاستعارة التبعية عن درجة الاعتبار

فلم يبق الاشكال عليه سوى ان جعل نطقت في هذا الضبط امرا وهميا ويسوق قول الاستعارة
في الفعل واما جعل البلع في قوله تعالى ابلعي ماءك استعارة لغور الماء في الارض والماء
استعارة بالكناية للغذا فمحتمل ان يكون على راي اصحاب وفي هذا المقام زيادة كلام
نطلب من شرح التلخيص ولا ايراد على الحكاية كانه يشير الى التعريف لا اول ليس
بجامع لخروج الاستعارة بالكناية للقطع بان المنية في اظفار المنية مستعملة في نفس الموضوع له
لا في غيره وانت خبير بانه لا ايراد على السلف لان الاستعارة بالكناية عندهم هو لفظ السبع
المذكور بطريق الكناية دون التصريح لا لفظ المنية واما على هذا اصطلاح المصنف حيث يصرح
بان المنية في اظفار المنية والماء في ابلعي ماءك واللهذميات في يقريهم لهذميات ونحو ذلك
استعارة بالكناية وقد سبق الكلام فيه والجواب بان المراد بالمنية في اظفار
المنية الموت الذي جعل من افراد السبع ادعاء ولا نسلم انه من افراد الموضوع له وان اللفظ
لم يوضع لذلك بل لما هو من افراد زوال الحيوة مكابرة ومغالطة فان كون الموت بمعنى
اللغوي معدودا من افراد الموضوع له بالوضع الحقيقي لا ينافي كونه من افراد السبع ادعاء ونفس
ما وضع له لفظ السبع بالوضع لا ادعاء التاويلي لم يخرج بذلك عن كونه نفس الموضوع له
لغة فيخرج لفظ المنية عن كونه مستعملا في الموضوع له بالتحقيق واما الاعتراض بانه ليس بمانع
لدخول بعض انواع المجاز المرسل فان لفظ اليد مثلا استعمل في غير الموضوع له على جهة النقل
عن الموضوع له الى محل الايادي اي جعلنا باعث الموضوع له وقايما مقامه فليس بشيء لان معنى
جعله من افراد الموضوع له بالتاويل وعلى قصد المبالغة في التشبيه ولا كذلك شيء من المجازات
المرسلة والظاهر ان مراد المصنف حمل التعريف الاول على تقييد الوضع بالتحقيق والعرف بالنسبة
الى نوع الحقيقة وعلى قيد القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له احترازا عن الكناية وصدق التعريف
الثاني على بعض اقسام التشبيه مثل زيد اسد ولقيت به اسدا ولقيني منه اسد ونحو ذلك
وعدم صدق تعريف الاستعارة المحتمله بحمل اسم الشيء للمبالغة في التشبيه على ما لا يكون
مانعا للاستعارة بالكناية كما الملايم اعلم تشبيه الملايم بما يلي له كانه كقولك اظفار المنية
الشبيهة بالسبع اذ للمبالغة وعدم الاستعارة بالكناية عن الموضوع له على ما سبق راي المصنف

من اعتبار الصورة الوهمية واما انه يشمل الكناية وانه يوجب كون الاستعارة صفة
المستعير وان المستعمل كاظفار المنية ولسان الحال ليس بشيء لتصدق حمل الشيء الكلي فليس بشيء
القسم السابع والثامن جمعهما لفرط تشاركهما ورجوعهما الى اصل واحد
وفي لفظ السعف اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا يعد
القرينة ترشيحا مع كونها من خواص المشبه به وهذا اجعل نحو عندي اسد خلوا عن التجريد والترشيح
وكذا في الحمام اسد ورايت اسدا يرمي ورايت بحرا يتكلم وكان الجمار رواية ودراية شاورت بالشين
المعجمة وحاورت بالحاء المهملة لكون فرسه وذكر الصفات تجريدا او ترشيحا واحدا وان يعتبر
القرينة حالية او مقالية فصح حيث شاورت بالسين المهملة وحاورت بالحكم شاكي السلاح
من شاك الرجل يشاك اذا ظهرت شوكته وهي شدة الباس وحدة السلاح واصل
شايك وقد يقلب فيقال هو شاكي السلاح كالقاضي وقد يحذف فيقال هو شاك السلاح
بفتح الكاف صقيل العضب اي مصقول السيف القاطع ما اكثر علومه اي جعل صفة فعلا
بتقدير القول وان جعل تفريع كلام فلا كلام شاورت بالسين المهملة المصغر الكثير اللبدة ولا يبعد
بالضم وهي كاهله والشعر المتراكم بين كتفيه وفي المثل امنع من لبدة الاسد والبراثن
من السباع والطير بمنزلة الاصابع والمخالب ظفر البرثن والريب صوت لا اسد في صدره
دوحها الوادي امتلا جرا وارتفع تلاطم الامواج بضرب بعضها ببعض غاض الماء قل
ونضب اي غار في الارض وفاض الماء فيضا كثر حتى سال فقوله اذا عقبت اي الاستعارة
بذلك اي بصفات او تفريع كلام والتذكير باعتبار كونه اشارة الى احد الامرين كيد بذكر
الوصف في قوله بصفات او تفريع كلام ملايم ولا ارجاعه الى جمع الصفات ولا افال
بل الوصف المعنوي لا الاوصاف المعنوية كيف كان اي سواء كان صفة نحويه او حالا او فعلا
مسندا اليه او موقعا او غير ذلك كما يثبت في اسد المنية اظفار وتفريع الكلام
مثل قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ترشيحا لاستعارة الاشتراء للاستبدال في قوله تعالى
اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ومما يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كان صفة او تفريع كلام
فهو على حقيقة الابقاء على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع اسد هصور وفي البراثن

من اعتبار

وللعالم يحوز اخر منا الطم لا مولع وللاستبدال اشترآء متفرع عليه الربح والتجارة
او عدمهما فلا يعتبر فيه تشبيه او استعارة ولا يلزم ان يكون اشترى استعارة تبعية
على ما وهم وهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان
يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح
لاستعارة العهد بما يناسبه ولصاحب الايضاح ههنا اعتراض حاصله المطالبة بالفرق
بين التخييلية والترشيح حيث اعتبر المصنف في التخييل اختراع صورة وهمية يعبر بها
بالصورة المحققة ويكون اطلاق اللفظ عليه استعارة تصريحية تحسيلية ولم يعتبر ذلك في الترشيح
مع ان في كل منهما اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص
السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو
المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنا لك
صورة وهمية شبهها بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبهه بالتجارة واخر شبيه
بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تحسيليتين اذ لا فرق بينهما الا
بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له
كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال
الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يقتضي وجوب المعنى
المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح والجواب ما اشرنا اليه من ان الامر
الذي يخص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه عبارة عن امر متوهم
يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به
هو هذا المعنى بخواصه ولوازمه حتى ان المشبه به في قولك عن الحمام اسد يفترس اقرانه لاسد هو
الموصوف بالافتراس الحقيقي ولم يلزم كون الترشيح داخلا في الاستعارة غير زايد عليها
للفرق الظاهر بين المقيد والمجموع و تشبيه ان يكون هو لهم مبني الترشيح على تناسي التشبيه
وصرف النفس عن توهمه اشارة الى هذا المعنى
ان بني مفعول المفعول
وبنا كل نصب على المصدر
ويصعد حتى يظن بلام الابتداء الداخل على المضارع

ويروي بظن بلفظ المضارع استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال
ثم بني عليه على طريق الترشيح ما يبنى على الصعود الى المكان العالي كالسماء وخص هذا الظن
بالجهول لانه الذي يخفى عليه انه لا حاصل له في السماء لما ان الله تعالى سبحانه قد اغناه عما سواه
وليت شعري ماذا اثبت المصنف بالاستعارة التبعية من يصعد وفي كل استعارة تبعية
يكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية
بنو نوبخت جماعة من الاشراف
كانوا ببغداد لهم شعر حسن ومهارة في علم النجوم علما نصب على المصدر من علم او على التمييز بانهم
بالحساب اي بحساب الهندسة وطريق الرصد وما اشتغل به المنجمون عن اعمال البحث والتراب
بل جاءهم بمشاهدة السماء وما فيها من الكمالات والكيفيات والاوضاع والحركات واعداد
الافلاك والنجوم وخواصها سموا نصب على التمييز او على الحال بقدر الفعل والعامل في بترق متعلق
بالسمو والمكرمات الصفات التي لا يتيسر لاحد ان يصلها فضلا ان يتجاوزها وقوله مبلغ اي السماء
موضع بلوغ وبالبناء الصرح لسلعتها باعتبار المعنى وسوء حركان واللام للتاكيد وبكم لا اسناد
اشارة الى المكرمات لا عدمنكم دعاء اي لا فقدتكم ولازالت من يقوم مقامكم
بعدكم وانتحل اي كذب واخطاء وكلها تهاون برسواهم وانهم ليس فخرهم الى علمهم والمعنى
ليس علمه بطريق القياس والحساب بل بالترقي والعلو في السماء والمشاهدة لاحوال النجوم
والافلاك بسبب اعلاء مجدكم وشرفكم اياكم في السماء فلهذا علمهم ما هو مجهول لغيركم
اذ ليس القياس والظن كالمشاهدة ولا الخبر كالمعاينة وقوله سابقهم استيناف لبيان كيفية
رقيهم متدرجين من الادنى الى الاعلى ويتحصيل احوال كل كوكب لا اعلى فالاعلى منتهين الى اعلى
السبعة السيارة التي هو زحل اذ ليس لعلم النجوم كثير تعلق بما سواها من الكواكب اعني الثوابت
والفاء في فعلا للعطف عطارد لان الترقي يحصل في ابتداء الامر ثم يكون بعده العلو
ويلزم منصوب معطوف على بقي من الرمية الشيء اي من لاسالي انه ان يلزم المستعار له اي
يجعل لازما له ما يلزم المستعار منه من التبعية او غير التبعية من الامور التي لا تليق الا بالمستعار منه
ولولا صرف النفس عن التشبيه وجعل المستعار له نفس المستعار منه لم يصح ذلك فقوله مما لا يليق
بيان لغير التبعية او للتبعية وغير التبعية جميعا وحاصله ان التبعية غلط فالتبعية البيت لا اول وغير التبعية

رجعل يمينا ايمان التمييز
[illegible]

انتحل انه نسب الى نفسه ما ليس له

ويروى

في الليلة الماهية فمن المعول النهي عن النحت وفي الثاني عدم الزوال عن الفلك وانما ذلك في شمس السماء
لا في الحبيب المشبه بها وفي الثالث عدم المشي نحوه وانما ذلك للبدر الحقيقي واما الشيبة
فكبيرا انما يخشى نحو الاحبة فقوله اوماترى اي ايكم ماذكرنا ولا ترى ميولا الشعراء كيف تركوا
التشبيه عن ملتفت اليه وكيف سووا حديث كون الشمس والقمر للمحبوب على طريق الاستعارة
دون الحقيقة وقوله كيف نبذوا اي مفعولي ترى وعما فعلوا من جهة المعنى معلول نبذوا فلا بد
من تأويل وقوله ولا طيف خيال عطف على الضمير المنصوب اي ما راوا الاستعارة ولا طيف
خيال من الاستعارة بل انما راوا اكون المستعار له حقيقة المستعار منه واذا كانوا
زيادة تاكيد وتقرير لما سبق وازالة استبعاد للبناء على المستعار منه وضمير كانوا ليس
للشعراء بل لهم ولغيرهم من البلغاء واراد بالاصل المشبه وبالفرع المشبه به نظرا الى الغرض
من التشبيه وان كان الامر بالعكس نظرا الى وجه التشبيه والقول بان المراد بالاصل التشبيه
وبالفرع الاستعارة ظاهر الفساد اذ لا معنى لقولنا مع التشبيه ولا اعتراف بالتشبيه
ولا ابناء في الابيات على الاستعارة بل على انكارها وتناسيها والذهاب الى ان ليس ههنا
الا المشبه به وتقولوا عطف على لا تسووا اي تسوغ لهم ان يقولوا والقاء في فهم جواب اذا كانوا
وهم مبتداء خبره اقرب والى تسويغ متعلق به والمعنى انه لا خفاء في ان الاولى هو البناء على الاصل
دون الفرع فاذا كانوا مع الاعتراف بالاصل كما في التشبيه يجوزون ان يبنوا الامر على الفرع
اذ لا اصل حينئذ ومبنى الكلام على ان مثل من البحر وانا شمس من باب التشبيه لا الاستعارة
وهذا يشكل بقوله طلع البدر للقطع بانه استعارة لا يقال سووا الكان استعارة
لكن قوله يا سيدي وفعالي لا اجب بغير دعوى اعترافا بالمشبه اعني الانسان الشبيه بالبدر
لانا نقول فان التشبيه لا يصح قوله مع التشبيه ولا اعتراف بالاصل ولا محيص سوى
ان يقال انه مقدر كانه قال لا اجب بغير دعوى اني بدر ودعوى البدر ان يطلع للاكام وقوله
فان يقول لا ثم ان صادفها اي الاستعارة تلك الشروط حسنت الاستعارة وان
لم تصادفها عريت عن الحسن وربما اكتسبت الاستعارة بسبب حواشيها قبحا وخص رعاية
جهات حسن التشبيه والاستعارة التصريحية المكنية دون التخييلية لانها وان كانت عند المصنف

منح

مبنية على التشبيه كالتصريحية والمكنية لكنها في عالم الاستعمال لا تحسن الا تابعة للمكنية
فيتبع حالها حال التشبيه فيها لانها اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المضمر في المكنية من غير ان
يلتفت الى حسن تشبيهها واعتبارها في نفسه كما سنذكره وقوله وان لا تشمها عطف على
رعايته وضمير الفاعل للمخاطب والمفعول للاستعارة ورائحة ثاني مفعولي تشم ولذلك اي اولان
من الشروط عدم اشمام رائحة التشبيه يوصى في الاستعارة بالتصريح اعني بطريق التصريح
باسم المشبه به كما يقال الاستعارة والكناية ان يكون الشبه اي المشابهة او وجه الشبه واضحا
في نفسه او معروفا فيما بين الناس وانما خص الاستعارة التصريحية لان في المكنية تصريحا باسم المشبه
فلا تصير الخفاء وجه الشبه تعمية والغازا والتعمية مصدر عمى معنى البيت تعمية والمعمى
والالغاز مصدر الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب
في التعمية اضافة الى المعنى وفي الالغاز الى الكلام وقوله والا اي وان لم يكن الشبه جليا
اي معروفا خرجت الاستعارة الى التعمية ان روعي عدم اشمام رائحة التشبيه وعريت عن الحسن
ان لم يراع بان يشم رائحة التشبيه وانما اعتبر اشمام الرائحة لانه لو نص على ذلك بان بين المشبه
بالمشبه به كما في قوله سبحانه وتعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر
او يذكر ما يشعر بالبيان كما في الخيط الاسود فان بيان الابيض بالفجر يشعر ببيان الاسود بسواد
اخر الليل او بان يذكر وجه الشبه كما في قول المعري ولاح من بروج البدر بعدا بدور هما سرجها اكسان
اي من قصور مثل بروج البدر في البعد عن اعين الناس لحلولها او نحو ذلك خرجت عن الاستعارة
بالكلية ودخل في باب التشبيه كما اذا قلت اورد المثال من الاستعارة التمثيلية
فكان الاولى ذكر مثال من المفردة كما اذا قيل في الحمام اسد واريد انسان ابخر وقوله
رايت عودا اشارة الى قول الشاعر وان مرادته في الصبا كالعود يسقى الماء في غرسه
ورايت ابلا اشارة الى قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اي المختار منهم
قليل والمراد ما اذا قلت ذلك مع قرينة مثل في الحمام والا فلا يكون الا حقيقة وفي الفائق
تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان
او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف

مفعول بان المحذوف وليست مع الاسم والخبر في موقع الحال او جملة مستانفة

ثم اذا انضم اليها اي الى التخييلية المشاكلة وهي ان يذكر الشي بلفظ غيره لوقوعه في صحبته

كما في قول الشاعر قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا وبيان

الاستعارة التخييلية التابعة للمكنية مع انضمام المشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم

ان اسم الله استعارة بالكناية تشبيها له بمبايع من الناس الذين يبايعون بالايدي واليد استعارة

تخييلية للصورة الوهمية المشبهة باليد وذكر اليد في حق الله تعالى لكونها مع ذكرها في حق

الناس مشاكلة وما يقال من امتناع جريان الاستعارة في اسم الله تعالى فانما هو

في الاستعارة التصريحية بان يطلق الاسم على غيره تشبيها به واما في المكنية بان لا يطلق الاسم

الا عليه لكن على قصد كونه كالمبايع فلا امتناع وجعل المصنف كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم

من غير تعرض لقوله ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يدل على ما ذكرنا ومن سخيف الكلام

ما يقال انه يلزم من المشاكلة اي من ازدواج اللفظ في يبايعونك انما يبايعون الله ان يكون سبحانه

مبايعا واذا ابيد للمنافع من يد فتوهم له سبحانه شي كاليد وسوا القدرة فيطلق عليه

لفظ اليد وهذه الاستعارة منضمة الى المشاكلة بل المشاكلة الى الاستعارة لان

الانضمام يكون من الجانبين او يقال ان المبايعة المنسوبة الى الله تعالى استعارة تخييلية

تابعة تنزيلا له تعالى منزلة رسوله ثم اثبت له يد على سبيل التخييل ترشيحا فقيل يد الله

فقد انضم اليها المشاكلة ولذلك اي ولان التخييلية لا تحسن الحسن البليغ حال كونها

غير تابعة للمكنية استهجنت الاستعارة التخييلية في قول ابي تمام حبيب بن اوس الطائي

لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فان ماء الملام استعارة

تخييلية حيث اريد به شي مكروه يشبه الماء المر وقد انضمت اليها المشاكلة والازدواج

بماء البكاء لكن ليس الملام يشبه شيئا له ماء ليتخيل له صورة وهمية كالماء فان قيل

فله الماء الحسن البليغ لا يوجب عدم الاستحسان فضلا عن الاستهجان قلنا لم يرد ان مجرد

ذلك اوجب الاستهجان بل ان ماء الملام لم يقع من ذلك القبيل الذي يستحسن ان وقع الاستعمال على

كلسان الحال الشبيه بالناطق واظهار المنية الشبيهة بالسبع وبالجملة لا نظير للملام شبيه بشي

لمانع

لمانع مستكره كالعلقم او كحوض ذي ماء آجن او كظرف فيه شراب مكروه ليتخيل له صورة

وهمية يستعار لها الماء ويرشح بذكر السقي وهذا بخلاف خفض جناح الذل فان الطاير

اذا وهن او تعب بسط جناحه وخفضه والقى نفسه على الارض فكذا الانسان اذا خضع

واستكان طاطا من راسه وخفض من بدنه فحسن ذلك اثبات الجناح للذل

ولما كان التشبيه اشارة الى انقسام مطلق الاستعارة باعتبار حسية المستعار له والمستعار منه

والجامع وعقليتها وكان الاقسام في التشبيه ستة واهمل ما يكون الطرفان حسيين

والجامع مختلفان بعضه حسي وبعضه عقلي كتشبيه الانسان بالشمس في حسن الطلعة ونباهة

الشان لندرة وقوعه في الاستعمال وعدم ظهوره في الاعتبار في حق الاستعارة

فمن النوع الاول يعني استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي قوله تعالى واشتعل الراس

شيبا فانه استعير النار للشيب بطريق الكناية حيث اثبت له الاشتعال الذي هو من

خواص النار وهي استعارة مكنية خالية عن التخييلية لان الاشتعال مستعار لانتشار البياض

وفشوه في شعر الراس بسرعة وسواء تحقق محسوس وان ضم اليه بعد بلاغة معقول

وكيف ما كانت يكون استعارة تصريحية تحقيقية وهي قرينة للاستعارة بالكناية اعني ذكر

الشيب المشبه بشواظ النار في الانارة والبياض واراده النار ادعاء لانه لا قال

الاشتعال لما اسند الى الراس ينبغي ان يكون هو المستعار له لانا نقول

ان التمييز فاعل في المعنى وقد سبق تحقيق الكلام فيه ومثال الاستعارة التصريحية من هذا

النوع قوله فاخرج لهم عجلا استعير ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط

بجامع الشكل ومن الثاني استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي قوله تعالى وارسلنا

عليهم الريح العقيم شبه الريح التي لم يتضمن فائدة من انشاء مطر او القاح شجر بالرجل الذي

لا يولد له ثم ذكر المشبه واراد المشبه به ادعاء فيكون استعارة بالكناية والجامع عدم

ظهور النتيجة والاثر وهو عقلي والقرينة اثبات العقم وتشبيه ان يكون استعارة تحقيقية

لا تخييلية لكن لا يكون مما نحن فيه لان المستعار منه ما في المراة من الصفة التي تمنع الحبل

والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع انشاء مطر والقاح شجر وهما عقليان

وكذلك اي مثل قوله تعالى اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم قوله تعالى وآية لهم
الليل نسلخ منه النهار فى كونه من قبيل استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي وتقريره انه
شبه ظهور النهار من ظلمة الليل بظهور المسلوخ كالشاة مثلا من جلده بجامع ترتب امر
على امر وحصوله عقيبه ثم اطلق لفظ السلخ على المشبه كما هو طريق الاستعارة التبعية
المصرحة وما يتوهم من انه استعارة بالكناية بناء على ان المذكور ظهور النهار وهو مشبه
والمتروك ظهور المسلوخ وهو مشبه به ففساده ظاهر لان مدلول السلخ ظهور المسلوخ لا ظهور
النهار نعم لو قيل شبه النهار المتميز عن الليل بالشاة المسلوخ من الجلد ثم ذكر المشبه
واريد المشبه به ادعاء بقرينة السلخ لكانت استعارة بالكناية والسلخ استعارة تخييلية
ان اريد به معنى وهمي للنهار شبيه بسلخ الشاة وتحقيقية ان اريد به مجرد الاظهار والاخراج
لكن ليس هذا من غرض المصنف في شيء واعترض بانه لو اريد ظهور النهار لكان المناسب فاذا هم
مبصرون دون مظلمون لان الواقع عقيب ظهور النهار هو الابصار دون الاظلام فالوجه ما ذكره
القوم انه استعير سلخ جلدة الشاة اي كشطها لازالة الضوء وكشفه من مكان الليل
وملقى ظلمته وتحقيقه ان الظلمة هي الاصل والنور داخل عليها طار يسترها بضوئه واذا غربت
الشمس سلخ النهار من الليل اي كشط كما يكشف عن الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل
ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه واجيب
بانه من باب القلب اي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار والمراد بظهور النهار تميزه وانكشافه
او زواله كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر اي زائل ذكره المرزوقي
فى الجملة يكون عبارة عن انقضاء النهار وابتداء الليل والدخول في الظلام ولا وجه لمراده
انقضاء الليل وابتداء النهار على ما هو ظاهر العبارة وقد اقتفى في ذلك اثر الشيخ
عبد القاهر اخذا من قولهم سلخت الشاة من الاهاب اي اخرجتها لا من سلخت الاهاب عن الشاة
بمعنى نزعته على ما ذهب اليه غيرهما وصح الفاء لانها موضوعة لما يعد في العادة قريبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار
المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار واقع وسط بين انسلاخ النهار

من الليل

من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان
لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب
اخراج النهار من الليل بلا مهلة وربما يرجح هذا بان اذا المفاجاة انما تحسن
على هذا التقدير كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاءه دخول الليل بخلاف قولك
نزع ضوء الشمس من الهواء ففاجاءه الظلام فانه بمنزلة قولك كسرت الكوز ففاجاءه
الانكسار وبان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب يفضي الى زيادة
اقتدار وذلك في مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار لا بعد انقضائها وبان ظهور النهار
المضيء انسب بظهور المسلوخ الابيض من الجلد الساتر الذي ربما يكون اسود مظلما
من ظهور الليل وبان المحسوس وان كان بعض طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن
المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كانهم يعتقدون ويعدون من جملة
الضروريات ان الظلام هو الذي يطرأ على الضوء فيستره بمنزلة اللباس له وينكشف عنه
فيظهر وجعلنا الليل لباسا فقوله المستعار له ظهور كان الانسب اظهار النهار واظهار
المسلوخ وقوله والجامع ما يعقل من ترتب احدهما على الآخر قد يتوهم ان الضمير عائد الى الطرفين
وليس بمستقيم بل الى الامرين المذكورين من المستعار له وهما ظهور النهار وظلمة الليل
او في جانب المستعار منه وهما ظهور المسلوخ وكشط الجلد فالمعنى ترتب احد الامرين اللذين
هما ظهور النهار او المسلوخ وظلمة الليل او الجلد وكذلك من النوع
الثاني قوله فجعلناها اي الارض المزخرفة المزينة المذكورة في قوله تعالى حتى اذا اخذت
الارض زخرفها وازينت حصيدا اي محصودة من حصد الزرع قطعه كان لم تغن بالامس
اي كان لم تلبث بالزمان المتقدم القريب شبهت الارض المزخرفة المزينة بالنبات الغض
الطري الذي يحصد ويستاصل ثم افردت الارض بالذكر واريد النبات الغض ادعاء بقرينة
نسبة الحصاد الذي هو من خواص النبات اليه فيكون استعارة مكنية والحصيد تخييلية وقرينة
تبعية وكذلك قوله تعالى فجعلناهم حصيدا خامدين اي جعلنا اهلها حصورا
قرية باليمن قتلوا نبيهم فسلط الله تعالى بخت نصر حتى قتلهم جميعا بمنزلة النبات

المحصود والنار الخامدة في الهلاك فهنا استعارتان بالكناية بلفظ واحد هو جعلناهم
حيث شبه بالنار وبالنبات وافرد بالذكر مرادا به المشبه بهما على النبات والنار ادعاء
بقرينة ان نسب اليه الحصاد الذي هو من خواص النبات والخمود الذي هو من خواص النار واقتصر
المصنف على البيان في الخمود لسبق بيان الحصاد في الآية المقدمة فان قلت الظاهر
ان هذا من باب التشبيه مثل هم اسود وهم صم بكم عمي دون الاستعارة قلت جمع الخامدين
جمع العقلاء ينافي التشبيه اذ ليس لنا قوم خامدون يعتبر تشبيه اهل القرية بهم اذ الخمود
من خواص النار بخلاف الصم فانه يحمل بمنزلة هم كقوم صم وكذا تفسير حصيد بمعنى محصود من استواء
والجمع في فعيل بمعنى مفعول الملائم الخامدين ثم يعتبر تشبيه هلاك القوم بقطع النبات وخمود النار
فيكون هنا استعارة تصريحية تبعية في الموضعين ومن الثالث قوله تعالى يا ويلنا
من بعثنا من مرقدنا فالرقاد مستعار للموت بجامع عدم ظهور الافعال والكل عقلي والقرينة
كون الكلام كلام الموتى لا البعث على ما قيل لانه لا يختص الموت يقال بعثه من نومه ايقظه
وبعث الموتى حشرهم وقد يعترض على جعل الجامع عدم ظهور الافعال بانه في الموت اقوى منه في النوم
فالاولى انه البعث الذي هو في النوم اظهر واشهر واقوى بحيث لا اشتباه فيه وبالجملة فالاستعارة
تصريحية اصلية ان جعل مصدرا بمعنى الرقاد تبعية ان جعل اسم مكان وقدمنا الى ما عملوا
اي احدنا الى جزاء اعمالهم بعد الامهال والاستعارة تصريحية تبعية طرفاها والجامع كلها
عقلية فان قيل المجيء من قبيل الحركة وهي حسية قلنا المستعار منه ليس المجيء الحسي
الذي هو الحركة بل بعد كونه للمسافر وبعد مدة وهذا اقتضى ذهب الى ان الاستعارة تمثيلية
لا قدوم هناك ولا اما تشبيه القدوم بل مثلت حال هؤلاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة
رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم
خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اسبابهم وقصد فافسدها ومزقها
كل ممزق سنفرغ لكم ايها الثقلان اي الانس والجن سميا بذلك لثقلهما على الارض
احياء وامواتا او لرزانة ذاتهم وقدرهم او لانهم مثقلان بالتكليف شبه الشروع في الجزاء
المجرد من شروع في فعل آخر بناء على انتهاء امر الدنيا وسوى الخلو بالفراغ الذي هو الخلاص

من المهمات المسبح في حق الله تعالى لانه لا يشغله شان عن شان فجعل فراغا واخذ منه سنفرغ
استعارة تبعية تصريحية كما قيل سيجيء تجردي لمجازاتكم والايقاع بكم وفيه من التهديد ما لا يخفى
فقوله الفراغ مبتدأ خبره وقع مستعارا وهو الخلاص اعتراض بينهما والله لا يشغله اغراض
بعد اعراض وعن سلطانه اعراض عن اعراض وذلك اشارة الى مضمون ما بعده بيانا للجامع
اي كون الفاعل بصفة ان لا يأخذ الآفي امر واحد وهو الجامع بين الفراغ والاخذ في مجرد الجزاء
وهو امر عقلي تكاد تميز من الغيظ صح جهنم اي ينقطع وهو غضبا عليهم
جعلها لشدة اشتعالها بهم كالمغتاظ عليهم وكذا سمعوا له تغيظا وزفيرا شبه صوت
غليانها بصوت المغتاظ وزفيره وهو صوت يسمع من جوفه توهم للنار حالة شبيهة بالحالة التي
تحدث للانسان من نفسه عند غليان دم قلبه قصدا الى الانتقام فاستعير لها الغيظ
والغيظ استعارة تخييلية وذلك مبني على تشبيه النار بالانسان المغتاظ في تشديد الامر
على الغير وقصد ايصال الضرر عليه وهي مكنية سكت عن موسى الغضب استعارة
تبعية مبنية على تشبيه سكون الغضب عن قصد الانتقام بسكون اللسان عن الحركة الى الكلام
والجامع الامساك عن حالة مشتملة على نوع حركة الى نوع لها مشتمل على نوع سكون في قوله
والجامع هو ان الانسان الى آخره نوع تسامح حيث اعتبر من الجامع جانب المستعار له فقط ولا استعارة
تصريحية تحقيقية ومن الرابع اي استعارة محسوس لمعقول استعارة القذف
وهو حسي اذ معناه الرمي بالجسم الصلب لايراد الحق على الباطل وهو عقلي واستعارة الدمغ
وهو حسي اذ معناه كسر الرأس وشجه بحيث يصل الى الدماغ ويشق غشاوة لاذهاب الباطل
واعدامه لما ان الدمغ في الغالب يؤدي الى زهوق الروح ففي الآية استعارتان تصريحيتان
تبعيتان ومعنى بل اضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه لذاته من اللعب اي بل من شأننا ان نغلب
الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداد اللهو فيمحقه ويعيبه فاذا هو زاهق
اي هالك من الزهوق وهو ذهاب الروح وقوله تعالى مستهم البأساء استعارة تبعية
شبه اصابة البأساء ووصولها اليهم بالمساس الذي هو وصول جسم الى جسم حيث
لا يكون بينهما فاصل وعبر عن المستعار له بمقاساة الشدة اخذا بالحاصل وكذا هز

عليهم الذلة بمعنى احاطت بهم احاطة الخيمة او القبة بمن ضربت عليه استعارة تبعية
تصريحية وكذا زلزلوا اي ازعجوا ازعاجا شديدا مما اصابهم من الشدائد وكذا فاصدع
بما تؤمر اي بالامر او بما تؤمر به اي فاخبر به يقال صدع بالحجة اذا تكلم بها او فافرق الامر
ابانة لا تمحى وافرق بين الحق والباطل وكذا اذا رايت الذين يخوضون في آياتنا اي بالتكذيب
والاستهزاء بها والطعن فيها فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وتذكير الضمير بالنظر
الى معنى الآيات وهو القرآن واما في قوله تعالى الم تر انهم في كل واد يهيمون ففي استعارة
الوادي اصلية واستعارة الهيمان تبعية وهو مصدر هام على وجهه ذهب من العشق وغيره
وذلك ان اكثر كلام الشعراء خيالات وضلالات لا حقيقة لها وخيالات لا رخصة فيها مثل
التشبيب بالحرم وتمزيق الاعراض وقدح الانساب والوعد الكاذب والافتخار الباطل ومدح
من لا يستحق مما لا يستحق واقتصر على التصريح بكون المستعار منه في الامثلة حسيا والمستعار له عقليا
للعلم بان الجامع عند كون احد الطرفين عقليا لا يكون الا عقليا وهذه الامثلة ان كانت اشارة
الى المجموع فذكر هذا الكلام اعني كون المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا بالنسبة الى البعض
يكون للتاكيد وان كانت اشارة الى استعارة الخوض والوادي والهيمان فلا تكرار ولم يتعرض في شيء
من الامثلة للجامع للظهور من الحس اي استعارة معقول لمحسوس استعارة الطغيان
لكثرة الماء والعتو لكثرة الريح وشدتها واستعارة الاحياء لاظهار النبات والاشجار
والثمار واستعارة الاحياء ومعناه الاحياء ايضا لاظهار النبات ونحوه والكل تبعية
في الفعل سوى العتو فانها في الصفة اما جعل استعارة النبذ وراء الظهر وهو حسي للتعرض
للغفلة وهو عقلي من استعارة المعقول للمحسوس فسهو ظاهر منه او من الاصحاب فقوله تعالى
انا لما طغى الماء اي جاوز حده المعتاد حملناكم اي اباكم وانتم في اصلابهم في الجارية اي سفينة
نوح الجارية على وجه الماء واصل الطغيان والعتو مجاوزة ذوي العقول الحد ومعنى صرصر
شديد الصوت او البرد ومعنى عاتية شديدة العصف كانها عتت على خزنتها فلم يستطيعوا
ضبطها او على عاد فلم يستطيعوا ردها وقوله تعالى فنبذوه اي الميثاق وراء ظهورهم
اي لم يراعوا ولم يلتفتوا اليه وهذا معنى التعرض للغفلة وهذا كما يقال في بعض جعله

نصب عينه

نصب عينه والقاه خلف اذنه وقوله فاحيينا به اي بذلك الماء المبارك المنزل من السماء
المنبت به الاشجار والثمار والزروع بلدة ميتا اي ارضا لا نماء فيها وتذكير الوصف
بتأويل البلد او المكان فهو عطف على نزلنا من السماء ماء مباركا اي كثير البركة والنفع
لكن بتفسيره باظهار النبات والاشجار والثمار يكون معنى استنبتنا به جنات الخ فيكون
اللهم الا ان يقال ان اظهار النبات يكون بعد كثرة الذي هو معنى الانبات
ولعل في البعض نظرا اما اجمالا ففي كل ما هو من قبيل الاستعارة التبعية واما تفصيلا
فلان جعل المستعار له في نسلخ منه النهار ظهور المظلم من ظلام الليل قول عبد القاهر
ولعل المختار عنده انه ازالة ضوء النهار من ظلام الليل ولان قوله الم تر انهم في كل واد يهيمون
وقوله فنبذوه وراء ظهورهم بالتمثيل اشبه من ان يعتبر مجازا في مفرداته ولان الحجود بالحقيقة
انعدام ضوء النهار فلا يكون حسيا والقدوم محيي مقيد بكونه للنماء فهو من بعيد وهو حركة
فيكون حسيا لا عقليا اظهار النبات عقلي لا حسي وانما الحسي هو النبات

الفصل الرابع قدره بقوله من فصول المجاز لبعد العهد وطول الفصل
كلام صريح في ان الحكم هو الاعراب نفسه وان معنى رجوعه الى الحكم للكلمة هو ان يكون المجاز هو
ذلك الحكم الذي هو الرفع في المثال الاول والنصب في الثاني والجر في الثالث وعلى هذا القياس
يكون الرفع في تسمع بالمعيدي والا فهذا اللائمي احضر الوغى والنصب في قوله تعالى لولا اخرتني
الى اجل قريب فاصدق مجازا فلذا قال حكم للكلمة دون ان يقول للاسم وقد يجعل صفة للكلمة
التي تغير اعرابها كلفظ القرية ورب قبلة ومثله والتفسير بكون الكلمة منقولة عن حكم لها
اصلا الى غيره بهذا انسب كما قال فيما سبق المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة ان
يكون الكلمة كذا وكذا وعلى هذا فالمراد بقوله الرفع مجاز المرفوع وكذا النصب والجر
وبالجملة ما يكون لاجل حذف كلمة يسمى مجازا بالنقصان وما يكون لاجل اثباتها يسمى مجازا بالزيادة
ومعنى الاستغناء الواضح هو ان يكون المعنى بعد اسقاط الكلمة بحاله لم يتغير قبل اثباتها
بحاله بالكلية فان معنى ليس كمثله قبل زيادة الكاف نفي ان يماثله شيء وبعدها نفي ان يماثل مماثله
بخلاف قولنا ليس زيد بمنطلق فان معناه بعد اسقاط الباء هو معناه قبل اثباتها لكن مع زيادة تاكيد

ومعنى ليست مخالفة بالكلية وليس الاستغناء عن الباء واضحا لان التاكيد غرض صحيح لا بد
في افادته من لفظ يدل عليه وهو في النفي مثل ان زيدا قائم في الاثبات ثم على ظاهر عبارة الكتاب
مناقشات مثل انه يصدق على المجاز الراجع الى معنى الكلمة انها نقلت عن حكمها الاصلي
سواء الاستعمال في الموضوع له وعلى اليوم في مثل سرت يوم الجمعة انها كلمة اكتسبت حركة الفتحة
لاجل حذف كلمة لا بد من معناها وهي كلمة في وانها لا تتناول المجاز بالحذف او للاثبات
فيما يكون الاعراب بالحرف دون الحركة لكن المقصود واضح فقوله عند السلف ابدا ولا محالة
حال من المبتدا اعني هو او متعلق بما تفيده الكلمة من المبتدا والخبر من معنى الاثبات وقوله
لا اصل وجاء امر ربك لظهور استحالة المجيء على الله تعالى لانه حركة من مكان عاليه الى مكان
حاضر وقوله الاصل واسأل القرية ان ليس المسؤول هو الارض والجدران وان احتمال ان
يخلق الله تعالى فيها القدرة والارادة والتكلم وما يقال انه مجاز لان القرية
مجمع الناس من قرأت الناقة جمعت نسلها في ضرعها غلط في المعنى لان مجمع الناس غير الناس
وفي الاستقاق لان لام قرية ياء ولام قرأت واو همزة وقال الشيخ عبد القاهر
ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو كان كلام رجل مر بقرية قد خربت
وباد اهلها فيقول لصاحبه واعظا متعظا سل القرية عن اهلها ماذا صنعوا كما يقال
سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك لم يكن من الحذف في شيء وقوله فالاصل
ليس مثله شيء لظهور الغرض نفي ان يماثله شيء وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشيء
بنفي لازمه فانك اذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو
مثل مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية قصدا الى المبالغة
لانه اذا نفي المثل عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه كان نفيا عنه كما في مثلك لا يبخل
قصدا الى نفي البخل عن ذاته ولا فرق بين قولك ليس كالله شيء وقولك ليس كمثله شيء الا ما يعطيه
الكناية من فائدتها ولا يقصد في مثل هذا الكلام الى مثل بل يستعمل فيمن له مثل ومن
لا مثل له كما يقال يداه مبسوطتان بمعنى انه جواد من غير تصور يد ولا بسط وقوله
بحسبك ان تفعل كذا بمعنى حسبك من غير فرق الا الباء زائدة محضة غيرت الاسم من الرفع

الى الجر

الى الجر وكذا كفى بالله بمعنى كفى الله   ورأيي في هذا النوع لا ارى له ههنا رأيا
بقرينة ولا عهدة بكونه على السلف لا عليه لانه ان اراد النزاع في اطلاق اسم المجاز على
هذا النوع فلا وجه له لانه شائع ذائع سواء كان بالمجاز او بالاشتراك وان اراد انه ليس
من اقسام المجاز المقابل للحقيقة المفسرة بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له فالسلف ايضا
لم يجعلوه كذلك ولم يجعلوا الحد شاملا له لان الاستعمال في غير الموضوع له معتبر في تعريفه
عندهم ايضا على اختلاف عباراتهم لقولهم كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع
لملاحظة بين الثاني والاول واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع والى غيره فكتقسيمهم المجاز
الى اللغوي والعقلي يعني ما يطلق عليه لفظ المجاز كما يقال المستثنى منه متصل ومنقطع
وما نقل من تفسيرهم هذا النوع من المجاز باللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة نقصان
او زيادة تغير المعنى والاعراب الى ما يخالفه بالكلية فلا ارى له وجه صحة اذ ليس ههنا استعمال
في غير الموضوع له

الفصل الخامس في المجاز العقلي

وهو الكلام
الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم واستقر في اعتقاده من الحكم فخرج الكلام
بنوع تأويل أفاد خلاف ما عنده لا انه اسقط وضع ولضع وقد بسط المصنف الكلام
في فوائد القيود غاية البسط ومعنى طرد الحد انه اذا وجد الحد وجد المحدود ومعنى عكسه
انه اذا انتفى الحد انتفى المحدود فلو قال خلاف ما عند العقل لصدق الحد على مثل قول الكافر انبت
الربيع البقل معتقدا ان المنبت هو الربيع لكونه على خلاف العقل في نفس الامر مع انه ليس مجازا
عقليا بل حقيقة فلم يكن الحد مطردا وما يقال من انه مجاز لغوي غلط ولما صدق الحد
على مثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند لانه ليس خلاف ما ثبت عند العقل لجواز
ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة ويهزم الامير بنفسه الجند مع انه مجاز عقلي فلم يكن الحد منعكسا
واعترض صاحب الايضاح بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التأويل لظهور
ان الجاهل بما يقول ذلك عن اعتقاد لا عن تأويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بالكلام
ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لا معناه ما يقتضيه العقل ويرتضيه الى ما يحصل عنده
ويرتسم فيه مطابقا كان او غير مطابق ومثل كسا الخليفة الكعبة خلاف ما عند العقل

بهذا المعنى والجواب ان المفهوم الظاهر من قولنا ما عند العقل ما حصل عنده
وسواء كان مما في نفس الامر امكان بعقل الكواذب والا يمتنع ان يحصل عند العقل ان الحليفة نفسه
كسا الكعبة فلا يكون هذا خلاف ما عند العقل فلا يكون قوله خلاف ما عند المتكلم فائدة خروج قول
الجاهل انبت الربيع البقل ودخول قول القائل كسا الخليفة الكعبة ولا نفي التاويل
فائدة خروج قول الجاهل خروج قول الكاذب جاءني زيد مع علمه بانه لم يجئ ولا يكون من
التكرار في شيء لان كل من القيدين فائدة لكن لما ذكر قيد خلاف ما عند المتكلم او لا اسند
اخرج قول الجاهل اليه وان امكن اسناده الى قيد التاويل المذكور آخرا وكان معنى قوله
لئلا يبطل طرده بما ذكر ليخرج مثل قول الجاهل وبعض قوله بضرب من التاويل مختصا باخراج
قول الكاذب ولذلك اي ولان المعتبر خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل
لم يحملوا اسناد اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز ما لم يحصل لهم علم ولا غلبة
ظن بان قائله لم يقله عن اعتقاد بل حملوه على انه حقيقة لكنه كاذب بمعنى عدم مطابقته
الواقع فقوله او نعلم مجزوم معطوف على يعلموا عطف منفي على منفي لعموم النفي فيفيد انتفاء
العلم وغلبة الظن مثل لا تطع منهم آثما او كفورا اي لا تطع هذا ولا ذاك وما لم نعلم ليكون عطف نفي
على نفي فانه لا يفيد العموم ولا يستقيم المعنى اذ على تقدير اخذ النفيين لا يحمل على المجاز كما لو
انتفى العلم وتحقق الظن او بالعكس كله لم اصنع برفع كله على انه مبتداء
ليفيد عموم النفي بخلاف ما لو نصب على انه مفعول لم اصنع فانه يفيد نفي العموم وهذا ما قال
الشيخ عبد القاهر لو رفعت كله يكون مبتداء ولم اصنع خبره وكان النفي عاما واستقام
غرض الشاعر بتبرئة نفسه من جملة الذنوب ولو نصبت كله يكون مفعولا لم اصنع وكان النفي
نفيا للعموم وهو لا ينافي انه اتى بعض الذنوب ولا يتم غرضه وتمام تحقيق هذا في شرح التلخيص
القنزع الخصلة المجموعة من الشعر والقنازع الشعر في حوالي الراس وعنى عن قنزع
بعد قنزع كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق وحقيقته مميزا عن قنزع ومباعدا
عنه جذب الليالي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضى عامته وابطئي او اسرعي
حال بتقدير القول او كونه امرا بمعنى الخبر ويجوز ان يكون التفاتا او استينافا اي ابطئي ان شئت

اوامرع

او اسرعي ايتها الليالي فانه لا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي بالانحسار والانكشاف
والظرف اعني حين متعلق بقول الى النجم وقوله الكونه بدل من قوله لقول الى النجم والضمير في ميز
لجذب الليالي وقوله بما ابتغه متعلق باسندوا وضمير الفاعل الى النجم والمفعول لقوله ميز عنه
جذب الليالي والعائد الى الموصول محذوف هو المفعول الثاني اسندوا على كونه مجازا
بالقول الذي جعله بابا بحاله وهو قوله افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي قول الله
وحكمه واراد سترك ايتها الشمس افقي هو افق المغرب فارجعي الى افق المشرق واطلعي منه
وقوله الشاهد صفة لقوله في من قوله لتواصه اي هو الى النجم من ان يريد وبقصد حمل ميز عنه
جذب الليالي على ظاهره الذي هو كون الفاعل لتمييز الشعر عن الراس هو جذب الليالي
ولئلا يمتنع عكسه عطف على لئلا يبطل طرده وذلك اشارة الى انتفاء ثبوت الامتناع عن العقل
وضمير كونها للمثال التي اعني كسا الخليفة وهزم الامير واما قلت بضرب من التاويل
ليحترز به عن الكذب يعني الخبر على خلاف اعتقاد المخبر اما مع اشتراط مخالفة الواقع ايضا كما هو
راي الجاحظ او لا كما هو راي النظام واما الكذب بمعنى مخالفة الواقع اذا وافق اعتقاده فقد خرج
بقيد خلاف ما عند المتكلم فظهر انه يريد بالكذب ههنا ما يكون على خلاف اعتقاد المخبر سواء خالف
الواقع ام لا وذلك ان الكاذب لا يتاول في كلامه ولا ينصب قرينة على انه يريد خلاف الظاهر
بل يرتكب كل صعب وذلول للترويج اولت تاويلا فعلت وتفعلت من آل اذا يؤول الى انتهى اليه
والمآل المرجع وحقيقة التاويل ههنا طلب ما يؤول اليه الكلام او الحكم من الحقيقة او تطلب
الموضع الذي يؤول اليه من العقل يعني ان من لعقل في اي موضع يكون من المواضع التي يصح الحكم
اليها وبما ذكر ههنا من الاحتراز بالتاويل عن الكذب يظهر ما ذكرنا في بحث الاستعارة من انه
لا اختصاص للتاويل بمفارقتها الدعوى الباطلة بالتاويل وللكذب بنصب القرينة
وانما قلت انا للخلاف نعم اذا ادعي ان العقل كان فيه موضوع بحسب اللغة لمعناه
المعروف فما بشرط الاستعمال في القادر المختار او وضع بحسب عرف عام او خاص كذلك كان استعماله
في غيره مثل انبت الربيع كان المجاز لغويا بمعنى الانتساب الى الوضع لغة او شرعا او عرفا
لا عقليا لكونه تعديا عن الموضع الاصلي بحكم الوضع مع انه يصدق عليه كلام مفاد به خلاف ما

عند المتكلم فهو لضرب من التأويل وهو تشبيه الربيع بالقادر المختار في تلبس الفعل به فلا بد
من الاحتراز عنه بتقييد افادة حال او ما عند المتكلم بكونه لا بواسطة وضع واضع ما فان هذا
بواسطة وضع اللغة بناء على ما ادعي او بواسطة العرف على ما فرض والمجاز العقلي يجب ان لا يكون
افادته الخلاف فيه بواسطة شيء من الاوضاع بناء على ما دل عليه تنكير وضع في سياق النفي بلا الظاهر
على مقدر اي افادته للخلاف بواسطة العقل لا بواسطة وضع من الاوضاع لغوي ان ادعي
ان انبت كذلك او عرفي ان ارتكب اي وضع لذلك بخلاف ما لو قيل لا بواسطة الوضع فانه لا يدل
على عموم النفي بل ربما يختص بالوضع اللغوي بناء على تبادره الى الفهم عند اطلاق الوضع
ولاجل هذه الصورة ومن امكان ادعاء ان مثل انبت موضوع في اللغة للاستعمال في القادر
المختار وح يكون مثل انبت الربيع مجازا لغويا لا عقليا لكون اللفظ مستعملا في غير الموضوع له
لغة احتيج في صحة الحكم بانه مجاز عقلي لا مجاز لغوي الى بيان انه ليس بحسب اللغة موضوعا لذلك
في القادر المختار ليثبت ما هو شرط المجاز العقلي وههنا بحثان الاول ان تحقق هذا الشرط
انما يتم بعد بيان انه ليس موضوعا للاستعمال في القادر المختار بشيء من الاوضاع لا بمجرد وضع اللغة
لا هذه الصورة التي يجب الاحتراز عنه متى ان يدعي هذا الوضع لغة او يثبت عرفا الثاني
انه لا وجه للاحتراز عن هذه الصورة لان الاختصاص بالقادر المختار ثابت بحكم العقل سواء انضم اليه
حكم الوضع ام لا فيكون المستعمل في غيره مجازا عقليا لتعديه مكانه الاصلي بحكم العقل وان
انضم اليه حكم الوضع ايضا يكون مجازا لغويا ايضا لتعديه مكانه الاصلي بحكم الوضع ولا منافاة
والجواب ـــ ان الجزء من الوضع من اللغة فاقتصر واع البيان عليه مع انه يمكن
اجراؤه في ساير الاوضاع لتساويها في وجوب النقل وما يجري مجراه على ان الكلام في مخالفة اللغة
فيكون عدم الوضع اللغوي الامري الى جزئيهم بكون لا بد في قولك في الحمام اسد مجازا مع احتمال
ان يكون موضوعا له في عرف ما وعن الثاني ان اصطلاحهم جرى على جعل المجاز العقلي مقابلا للغوي
وان المخالف لوضع اللغة يسمى مجازا لغويا لا عقليا وان كان متعديا مكانه الاصلي بحكم العقل ايضا
وحكم العقل لما كان مظنة ان يتوهم انه لا بد للفعل من موثر قادر فيكون النسبة
الى القادر من لوازم الفعل والصيغ موضوعة لذلك فيكون النسبة الى القادر معتبرة في وضعها

ولم يتعرض

ولم يتعرض رواة اللغة لتسويته بحكم العقل من غير احتياج الى النقل اجاب بانه اذا كان
ثابتا بحكم العقل لم يحتج الى اشتراطه في الوضع ولو لم يحمل البلغاء ذلك فلا اقل من ان لا يجعل
دليلا على الاشتراط وهذا بعد تسليم انه لا بد لكل فعل من موثر قادر والا فهو غير مسلم عند المحقق
لجواز ان يكون الفعل من قبيل المتولدات مما ليس لقادر بل يكون صدوره عن القادر بواسطة فعل
آخر لا يكون موصوفا بالقدرة كصدور الاحياء عن الله تعالى بواسطة القاء المحبوب ولا اشابة
بواسطة كر الغداة ولا انبات بواسطة الربيع وهذا على رأي المعتزلة حيث يجعلون صدور بعض الافعال
بطريق المباشرة كالاعتماد عن الجسم والبعض بطريق التوليد كالحركة عنه وكحركة الخاتم بواسطة
حركة اليد ومعنى التوليد ان يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر وههنا بحث آخر وهو انه
لو سلم انه لا بد للفعل من موثر قادر وانه لا يجوز صدور الفعل عن الموثر بالطبع كحرارة النار وبرودة
الماء فلا نسلم ان كل ما يسند اليه الفعل في اللغة يجب ان يكون موثره بل محله الموصوف به
كحرارة النار وبرودته وبياض الجسم وسواده وان كان بايجاد القادر المختار
ومنها ان الفعل في قولهم فعل الربيع النور اي الزهر لما كان يظن ان كون لفظ فعل موضوعا
للاستعمال في القادر المختار اظهر منه في افراد الفعل من مثل انبت واحيى واشاب وغير ذلك
اورد البيان وخص مصدره لكون اسناده الى فاعله اكثر وفي كونه حقيقة لا مجازا اظهر
وذلك كقولك فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الجمر التبريد وفعل السقمونيا في بدن
الانسان اسهال الصفراء الى غير ذلك من الامثلة فان حمل هذا من مخالفة الوضع بعيد جدا
بخلاف انبات الربيع واحياء الاكحال واشابة كر الغداة فان ادعاء كونه على خلاف
وضع اللغة ليس بهذه المثابة من البعد وكذا اسناد لفظ فعل ويفعل مثل قولك فعل الربيع
بالبدن ما فعل بالنجم وقول ـــ ذي الرمة ـــ لها بشر مثل الحرير ومنطق
رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر ـــ وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما يفعل الخمر
الخمر فقوله لكن ادعاء ذلك اي كون قولنا فعل النار كذا او فعل الماء كذا وغيره مجازا لغويا
بناء على كونه مستعملا في غير الموضوع له بعيد وبعيد عن الانصاف ومنها
ان يخلق واحيى بغير لو كان حكم العقل باسناد الافعال الاختيارية دليلا على كونها

موضوعة للاستعمال في القادر المختار لكان حكمه بانتسابه فعلا إلى الموت لا اختيار به إلى غير القادر
المختار دليلا على أنها موضوعة للاستعمال في غير المختار لعدم الفرق وهذا مما لم يقل به أحد
وههنا وجه آخر لم نذكره لشهرته وهو أنه لو كان وضع الفعل للاستعمال في القادر المختار لكان
قولنا فعل بالاختيار تكرارا وفعل بالاضطرار تناقضا وسمي عقليا لا لغويا
لعدم رجوعه إلى الوضع إشارة إلى أن المراد باللغوي ههنا المنسوب إلى الوضع دون العقل
سواء كان وضعا لغويا أو شرعيا أو عرفيا عاما أو خاصا وكثيرا ما يسمى أي في
كثير من الأحيان يسمى مجازا حكميا لتعلقه بالإسناد دون اللفظ لظهور أنه ليس شيء من كلمات مثل
أنبت الربيع مجازا أو أن المتعدي عن مكانه الأصلي سواء إسنادا أي الحكم وهذا اختيار صاحب التلخيص
جعل الحقيقة والمجاز العقلي ليس من أوصاف الإسناد دون الكلام وكثيرا ما يسمى أيضا مجازا في الإثبات
لتعلقه بإثبات الفعل لمن ليس له وكان هذا بالنظر إلى الأعم الأغلب والأوجه يكون في النفي كقوله تعالى
فما ربحت تجارتهم وكقول الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم بل يجري في الإنشاء مثل يا هامان ابن
لي صرحا وأصلواتك تأمرك وكقولك ليت النهر جار ولعل النهار صائم ومحال أن يسر ذلك
على الكل إذا كحقيقة وحدوث هذا عائدا إلى الإثبات أما الإنشاء فبالنظر إلى الأصل والمآل
فإن معنى ابن لي صرحا أطلب منك أن تبني صرحا وعلى هذا القياس وأما النفي فلأنه إنما يكون مجازا
إذا قصد إثبات ذلك النفي مثل عدم الربح في ما ربحت تجارتهم وعدم النوم في ما نام ليلي وهذا أمر
نحن فيه وبهذا على ما قال صاحب الكشاف فإنه أسند الخسران إلى التجارة على المجاز العقلي
حتى لو قيل ما ربحت التجارة وإنما ربح صاحبها وما نام الليل بل صاحب الليل لم يكن من المجاز في شيء
والحاصل أنه إنما يكون مجازا إذا قصد إسناد النفي لا نفي الإسناد وليس
من واجبات هذا المجاز أن يكون المكان الأصلي للحكم معلوما بمجرد العقل يعني أن الحكم العقلي
بامتناع صدور الفعل عما أسند إليه كما في أنبت الربيع فالعقل يحكم بأن المكان الأصلي
لهذا الحكم أن يسند إلى القادر المختار ويمتنع أن يسند إلى الزمان الذي هو عند المحقق موهوم
سيما ما يكون له امتداد كالمدة المسماة بالربيع بل إن استفاده العقل علم بالمكان
الأصلي للحكم بأمر آخر بشرط أن يكون غير الوضع لئلا يصير المجاز لغويا كالعادة في مثل كسا الخليفة

الكعبة

الكعبة وهزم الأمير الجند حيث لا يمتنع صدوره مما عدا المذكور بحكم العقل بل بحكم العادة
جاز أن يسمعه ولم يخرج بعدم معلومية المكان الأصلي بنفس العقل المجاز عن أن يكون
عقليا لأن معنى كونه عقليا مجرد كونه غير وضعي سواء علم بنفس العقل أو غيره كما أن معنى كونه
لغويا أن لا يكون عقليا غير عائد إلى الوضع سواء كان عائدا إلى وضع اللغة أو الشرع
أو العرف كما سبق فصار الحاصل أن ليس المراد بكون هذا عقليا أن يعلم بنفس العقل كما أنه
ليس معنى كون مقابله لغويا أن يرجع إلى نفس وضع اللغة لكن لا نوع حصة لا نقيه
عن أحد القسمين عن الآخر والأقل الأول حكمي وإثباتي أيضا واعلم أن هذا المجاز
يريد أن أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة المحكوم له والمحكوم به ومجازيتهما أربعة لأنهما
إما حقيقيتان أو مجازيتان أو مختلفان والكلام فيه واضح غاية الوضوح إلا أنه لما كان المجاز
صفة للكلام والمحكوم به يحتمل أن يكون جملة مثل زيد صام نهاره أو نهاره صائم لزم القول بكون
الجملة حقيقة أو مجازا وضعا لئلا ينتقض الانحصار في الأربعة ولا يظهر أن المراد الحكم الذي في نهاره
صائم أو صام نهاره لا الذي فيما بين زيد والجملة وبهذا أدخل بعضهم المسند في الحقيقة العقلية
أو المجاز العقلي سوى الفعل أو ما يشبهه من الصفات والمصادر حتى إن مثل زيد إنسان
أو الحيوان جسم لا يجعل حقيقة ولا مجازا ومما يجب التنبيه له أن المصنف وإن فسر المجاز العقلي بالحكم
المفاد بها خلاف ما عند المتكلم لكنه أعم من ذلك إذ من جملته وصف الفاعل أو المفعول
بالمصدر مثل رجل عدل ووصف الشيء بوصف صاحبه مثل الضلال البعيد والعذاب الأليم
والنسبة الإضافية والإيقاعية مثل شقاق بينهما وحكم الحاكم ويا سارق الليلة أهل الدار
وأعجبني إنبات الربيع وجري الأنهار ومثل أطعت أمر فلان ونومت ليله وأجريت النهر
وجعل غير الفاعل مسندا في موقع الفاعل مثل ليل ساهر ومكانا ماء وأصل سيلا وأمثال
ذلك والجواب أن مراده بالجملة والحكم أعم من أن يكون بطريق التصريح كما ذكر سابقا
أو الاستلزام كما في هذه الأمثلة حتى إنه يتناول مثل سال الهموم لاستلزامه جعلها بجزونه
واعلم أن هذا المجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام رب العزة إشارة إلى الرد على من
زعم أنه لا مجاز في القرآن أصلا وأنه لا مجاز في الإسناد وبعض الحكم في شيء من الكلام فضلا

في كلام الله تعالى ثم انه لم يقتصر على مجرد وقوعه في كلام الله تعالى بل ذكر انه كثير الوقوع كقوله
فما ربحت تجارتهم ترشيح لاستعارة الاشتراء للاستبدال في قوله اولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى واسناد نفي الربح وهو الخسران الى التجارة مجاز لانه ملابس الفاعل الحقيقي
الذي هو اصحاب التجارة او لكونها السبب في الربح وعدمه وكذا اسناد زيادة الايمان الى الآيات
لكونها السبب الآلي مع ان الفاعل حقيقة هو الله تعالى وهو على ما ذكره المصنف العلم بالآيات
والطمأنينة ايضا سبب لكنه اقرب وكذا اسناد ايتاء اكل الشجرة اي ماكولها وثمرتها الى
الشجرة التي هي سبب مادي مع ان الفاعل حقيقة هو خالق الشجرة وكذا اسناد وضع اوزار الحرب
اي اثقالها وآلاتها من السلاح والكراع الى الحرب لكونها السبب الصوري مع ان الفاعل اصحاب
الحرب وكذا اسناد اخراج اثقال الارض اي ما في جوفها من الذخائر او الاموات جمع ثقل
بالتحريك متاع البيت الى الارض لكونه المكان او السبب المادي مع ان الفاعل هو الله تعالى
واعلم ان قال خالق الشجرة وخالق الارض بيانا لتلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي على ما اعتبره
صاحب الكشاف حيث قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له
كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم والاولى التلبس في كونهما ملابسا للفعل
على ما قال هو استعير ما هو له لغيره لمشابهته اي ذلك الغير اياه اي ما هو له في الملابسة كما استعير
للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة والغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الا ان
يكون هنا مجازا او استعارة في شيء من الطرفين وقوله باسناد الافعال الى هذه اي هذه
الآيات كلها الى غير ما هي له اي غير الاشياء التي هذه الافعال لها عند العقل وكان لا سبب
ان يقول عند المتكلم لانه المعتبر في تعريفه على رايه وما في كما ترى كافة راجع الى ما حال من هذه مسندا
الى الحكم العقلي والعائد ضمير فيها ولا يختلج في ذهنك ظاهر كلامه انه لا بد
للمجاز وضعيا كان او عقليا من حقيقة لكن معلوم ان الاستعمال في غير الموضوع له او في
غير ما هو له لا يستدعي الا وجود الموضوع له وما هو له لا الاستعمال فيه بل ربما لا يستعمل فيه قط
ويكون فائدة الوضع التمكن من الاستعمال فيه او ترتب فائدة المجاز عليه فلهذا يحمل قوله بدون
حقيقة على معنى بدون موضوع لها لكن الوضع في المجاز الوضعي وحكم العقل في المجاز العقلي

اذا استعمل اللفظ فيه كان حقيقة والدليل على هذا قوله فلا يجري في الامثلة المذكورة
ان لا يكون لكل من هذه الافعال فاعل في التقدير اذا ان اسندت الفعل اليه وجدت
الحكم واقعا في مكانه الاصلي والغرض من هذا الكلام الرد على الشيخ عبد القاهر حيث
قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه
صار حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان
فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني هواك وبزيد وجهه حسنا ان تزعم ان له
فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى والوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه
الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة
واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم وقال الامام
الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل
فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فالمصنف لما اعتقد النظر
حقا تابع في وجوب تحقق فاعل حقيقي لكون الاسناد الحقيقة واقام الدليل عليه
وجعل نفيه وهما واختلاجا وبين الفاعل الحقيقي في الامثلة المذكورة مشيرا الى ان
ما ذكره الشيخ ذهول عن تقدير الفاعل وتحكيم العقل في ذلك وبسط الكلام فيه
غاية البسط وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس
القصد ههنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم
من اعتراض الامام يعني ليس الموجود ههنا اقداما او تصييرا حتى يطلب له فاعل وانما هو
متوهم مقدر والمحقق الموجود هو القدوم والصيرورة لا غير تكون اي المجاز
متجددا عنها اي عن تلك الحقيقة والجملة وصف سببي لحقيقة وفي بعض النسخ متعديا عنها وهو
ظاهر وجعلها صفة مجاز بعيد وقوله فلا تجوز نفي مخاطب عطف على لا تختلجن وان لا تكون
معمول لا تجوز وقوله ولكن حكم العقل امر من التحكيم معطوف على لا تجوز فيها اي في هذه
الامثلة وقوله فاي شيء معمول ارتضى وان رفع فمبتدأ والعائد محذوف وان كان
في قوله اليه كفاية اي اي شيء ارتضاه العقل لصحة اسناد هذه الافعال اليه فهو

اى المكان لا اصلا داكل اى ذلك الذى ارتضى العقل الصحيح اسناد الفعل اليه قوله فاذا ارتضى
تعبير وتفصيل لقوله فهو داكل وجواب قوله واذا ارتضى اقدمنى واذا ارتضى صيرنى
واذا ارتضى يزيدك وجهه فقوله فقل فاعل اقدمنى داكل اى البعث وفاعل صيرنى ويزيد
هذا اى الله وصيرنى هواك من اسات لعدا فيبنى شوقا وملا تعض لا طل
تحسك عابدا كل منك لما ضاقت الحيل وصيرنى هواك وبى لحينى يضرب المثل فان سلمتكم نفسى
فما لا قيته خلل وان قتل الهوى رجلا فانى ذلك الرجل والباء فى لحينى متعلقان
يضرب والمعنى صيرنى هواك بهذه الحال وسواء يضرب المثل فى هلاكى فى هواك فالواو مع
ما يليه مفعول صيرتشبيها بالحال اوالواو للحال والحال قائم مقام المفعول دال عليه اى
صيرنى هواك مضروبا به المثل فى اهلاكى ومن روى لحينى بالحاء جعلوا بدلا من ى وقوله
يزيدك فى موضع الصفة لوجه البيت السابق يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا والشعر
لابن المعتدل وقوله اقدمنى نفسه احتراز عن حمل افعال العباد على الله تعالى وفى قوله
اى قدمت اشارة الى ما ذكر الشيخ من انه ليس ههنا الا القدوم وفى قوله وحاصله راجع
معنى اقدمتنى قدرتى ليس حقيقيا للحقيقة اذ الفاعل لا يكون هو القدرة والداعى بل من له
ذلك كما قال فالفعل فى وجوده لا يحتاج الا الى قادر ذى داع اليه اى الى الفعل خالص ذلك
الداعى عن الصوارف وهذا عند المعتزلة واما عندنا فالفعل بعد الداعى والقادر يحتاج
الى الخلق والايجاد من الله تعالى وتمام تحقيق هذا المقام فى علم الكلام حيث يسئل ان القدرة
والداعى من الشرائط وانما الفاعل والموجد هو المتصف بالقدرة والداعى وانه مع القدرة
وخلوص الداعى هل يجب الفعل ام لا وان هذا الوجوب لا ينافى كون الفعل اختياريا
واما الحقيقة العقلية يريد بما عند المتكلم اعم من ان يكون ذلك بحسب الواقع او بحسب الظاهر
بان لا يكون هناك قرينة تدل على انه لا يعتقده مما يفهم من ظاهر الكلام وخرج عن التعريف
ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا كقولك جاء زيد عالما بانه لم يجئ لغرض لك
فى ذلك والقول بانه مجاز عقلى لا حقيقة مما لا ينبغى ان يتفوه به المحصل لان التقدير عدم المجئ
والفضلا ان يكون المذكور ملتبسه ومشابهه له فى ملابسة الفعل ويدخل مثل الانسان

والانسان حيوان مما ليس المسند فيه فعلا ولا فى معناه ويخرج مثل زيد عدل
وانما هى اقبال وادبار اذا قصد المبالغة بانه قصد كانه عدل مجسم وان الناقة تجسمت
من الاقبال والادبار اذ لو قيل انما هى مقبلة ومدبرة او ذات اقبال وادبار لم يكن كلاما
يعتد به قال الشيخ عبد القاهر لو قلنا ذلك لاخذنا الشعر على الغفلة
وخرجنا الى شئ مغسول وكلام عامى مرذول استتبع هيآت اى فاتح
حيث قصد فى التعريف ما لا دلالة فى اللفظ عليه اصلا وايضا ربما يقتضى عقل المتكلم
شيئا والمتكلم يعتقد خلافه بناء على تقليد وعناد او نحو ذلك واما انه يستلزم ان يكون
كلام واحد حقيقة بالنسبة الى متكلم مجازا بالنسبة الى آخر لما ان العقول مختلفة فليس
من الهيآت لان الامر كذلك بلا خلاف اذ مثل انبت الربيع البقل حقيقة عند الدهرى
مجاز عند الموحد وكذا مثل خلق الله الشرور والقبائح بالنسبة الى المعتزلى وغيره
وكذا شفى الطبيب المريض بالنسبة الى الجاهل وغيره ومن حق هذا المجاز
الحكمى من حق هذا الكلام ان يذكر قبل تعريف الحقيقة العقلية والغرض انه لما لم يتعرض لكون
المسند اليه فى المجاز العقلى ملابسا للفعل غير ما هو له وليس كل ما يغاير الفاعل
الحقيقى صالحا للاسناد اليه مجازا اراد التعرض لتلبس الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى
فان هذا المجاز لا يرتكب الا لتلبس بين الفاعل الحقيقى والمجازى ومشابهة بينهما فى كونهما
من ملابسات الفعل نسبت الى ما يكره من الحماقة والجنون اذ لا حقيقة وهو
ظاهر ولا مجاز لعدم الملابسة وضمير معه ودونه ومجيئه للربيع كثيرا اى اجماعا
كثيرا او فى كثير من الاحيان وضمير اوهم لما تسمع اى سماعك وضمير اختصاصه والاختصاص للمجاز
العقلى وضميره للخبر وانما اسند ايهام الاختصاص الى ما تسمع من العلماء دون ما ذكر من
التعريف بالكلام المفاد وكذا لانه ربما يحمل الكلام على اللفظ او يعتقد ان تعريفه كاسمه
لعدم انعكاسه وانطباقه على الانشاءات واما انطباق علماء الفن على التسمية بالمجاز
فى الامثلة فجدير بان يوهم الاختصاص بالخبر اذ لا يعى ولا اثبات فى الانشاء لان معناه
ايقاع النسبة وانتزاعها او ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة بعمى لا ذعان

والقبول فيها وهذا لا يكون الا في الخبر وقوله عن نهار فيها جمع زخرف وهو الذهب ثم يطلق
على كل مموه مزخرف اللآلئ المذاذك فرط سبوح وقوله الى ايقاع النسبة اي اثباتها
وايرادها في الكلام سواء كانت نسبة تامة اخبارية مثل انبت الربيع او انشائية فلينبت الربيع
وليت الربيع نبت وهل انبت الربيع او غير تامة وصفية مثل رجل عدل او الكتاب الحكيم
او اضافية مثل انبات الربيع وجري الانهار وشقاق بينهما ومكر الليل والنهار
والا اي وان لم يعتبر تقرير الكلام على راي الاصحاب والذي يقرر عندي ان نظم نوع المجاز العقلي
في سلك الاستعارة بالكناية ايثارا للضبط وتقليل اقسام المجاز وذلك بان يجعل
الفاعل المجازي كالربيع والطبيب في انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي كالقادر المختار لمشابهته اياه في ملابسة الفعل ودورانه معه
وعلى هذا القياس سائر الامثلة كاستعارة الامير المدبر لاسباب الهزيمة للجند
بقرينة نسبة ما هو من خواص المشبه به اليه كالانبات والشفاء والهزيمة وغير ذلك
وكلام الكشاف يكاد يميل الى هذا حيث قال استعير الاسناد لما سوله لغيره لمضاهاته مثل له
اي ذلك الغير اياه اي ما هو له في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه
في الجرأة لكن مراده تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية لا ان يكون هاهنا
استعارة في شيء من طرفي الاسناد ولقد صرح الشيخ عبد القاهر بان تشبيه الفاعل المجازي
بالحقيقي ليس هو التشبيه الذي يصلح مبنى للاستعارة حيث قال ان تشبيه الربيع بالقادر
في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة
عن الجهة التي راعاها المتكلم حتى اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا
شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم
وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل والمصنف بصدد نفي هذا الكلام فلذا قال
بواسطة المبالغة في التشبيه على الوجه الذي عليه مبنى الاستعارة كما عرفت من انه
يبالغ فيجعل المشبه من جنس المشبه به ثم يفرد المشبه به بالذكر فيكون استعارة مصرحة
او المشبه بادعاء ان اسمه مرادف لاسم المشبه به فيكون استعارة بالكناية واعترض

صاحب

صاحب الايضاح بان نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة على الوجه الذي ذكره يستلزم ان يكون
المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لا العيشة وبماء في قوله تعالى
من ماء دافق فاعل الدفق لا المني لما سبق من ان الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد
المشبه به وظاهر انه لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وخلق من صاحب ماء وان لا يصح الاضافة
في نحو فلان نهاره صائم وليله قائم لان المراد بالنهار على هذا التقدير فلان نفسه واضافة الشيء
الى نفسه لا يصح وان لا يكون الامر بالايقاد في قوله تعالى اوقد لي يا هامان على الطين وبالبناء
في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان مع ان النداء له والخطاب معه وان يتوقف جواز
التركيب في نحو انبت الربيع البقل وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على
الاذن الشرعي لان اسماء الله توقيفية ومعلوم ان هذا التركيب سائغ شائع من غير نكير
ممن يقول بالتوقيف او لا يقول واللوازم كلها ظاهرة الانتفاء ثم ما ذكره منقوض بمثل
نهاره صائم مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لان ذكر طرفي التشبيه يمنع حمل الكلام على الاستعارة
ويجعله نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد تشبيها لا استعارة والجواب
عما ذكر من لزوم المفاسد مبني على حرف واحد وهو انه معلوم قطعا ومذكور في كلام المصنف صريحا
ان المراد في الاستعارة بالكناية بالمشبه هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما قال في موضع
من الكتاب ان المراد من المنية السبع بادعاء السبعية لها وفي موضع آخر انا ندعي
اسم المنية مرادفا لاسم السبع بان ذلك تأويل وهو ان المنية يدخل في جنس السباع
لاجل المبالغة في التشبيه وح لا يلزم الا ان يكون المراد بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية
لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له ولا يلزم فساد المعنى ولا اضافة الشيء الى نفسه
ويكون الامر بالايقاد والبناء لهامان لكن بادعاء انه موقد وبان وجعله من جنس العملة
لفرط الملابسة ولا يكون اسم الربيع مطلقا على الله تعالى بل على القادر المختار ادعاء
والله تعالى قادر مختار حقيقة فليس هاهنا الا ادعاء كون اسم الربيع مرادفا لاسم القادر
ولا فساد فيه وعن النقض ان المانع من الحمل على الاستعارة هو ذكر الطرفين على وجه يكون
فيه رائحة التشبيه وليس في نهاره ذلك الامر انه جعل اليوم فردا من افراده استعارة

مع ذكر المشبه بالضمير في ازداره على ان المشبه فيما نحن فيه شخص صائم مطلقا والضمير للان
نفسه من غير اعتبار الصوم وقد يناقش فيه بلزوم كون المراد بعيشة صاحبها لما ان النسبة المجازية
هي اسناد راضية الى الضمير فلا بد ان يكون المراد به صاحب العيشة ويكون المعنى سوى عيشة
راض صاحبها وكذا في ماء دافق يكون المعنى خلق من ماء دافق صاحبه اياه واما اجراء هذه
المناقشة في نهاره صائم وليله قائم بان الاستعارة في الضمير المسند اليه صائم وقائم لا في نهاره
وليله فلا يجدي نفعا اذ لا مدفع في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهو لك صام نهاره ونام ليله
وقول الشاعر فنام ليلي وتجلى همي - واما الدفع بانه يجوز ان يكون المراد بالعيشة اصحابها
ويكون المعنى هو فيهم اي من جملتهم وبان الاضافة من باب اضافة العام الى الخاص والمعنى لا يتم
فركيك جدا وكذا دفع الثالث بانه يجوز ان يعتبر المجاز في الاسناد مع المسند بان يراد بالقد
وابن من بلى البغداد والبناء لان الكلام على جعل المجاز العقلي مردودا الى الاستعارة بالكناية
وفي كلامه اشارة الى ان لا وجه للورود بناء القصر مجاز عقلي هنا واخبر بان الكل بناء على العهد
وسواء يكون المراد بالمشبه سوى المشبه به حقيقة وانى جره قوله اجعل وما عطف عليه
اعني وتقسيم وبناء حال منه او مفعول له وقول هذا ابني المجاز وقوى ذلك نوع الاستعارة
التبعية وصوح المجاز الراجع الى الحكم بعينه من باب المجاز بالكلمة يعني لا جل الاقوال الثلاثة
اجعل المجاز كله لغويا وتقسيم المجاز كله عندي هكذا والا فجد جعل المجاز كله لغويا لا يبقى العويش
لا خير في قوله وهكذا في موقع المصدر والى مفيد وغير مفيد بدل منه اي تقسيما الى مفيد
وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المشترك في تقسيم لوقوع الفصل فقد سقط من هذا الاقسام
المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة والاستعارة التبعية وورد الاشكال بخطف الكلام
فان التعبير عن لا حر المقدر الوهمي قول بالاستعارة التبعية وثبت جعل الانيات امرا محققا
وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية ولم يتعرض للترشيح والتجريد لانهما من اوصاف
الاستعارات المذكورة واحوالها لا اقسام داخلة فيها والباء في قوله تحصيل اقسام الاربعة
متعلق بمحذوف في موقع المصدر اي تقسيم كل من التحقيقية والتخييلية انقساما مقرونا وملتبسا
تحصيل اقسام ثلاثة من ذلك لا انقسام لا اربعة على ما سبق الى الوهم من ضرب الاثنين في الاثنين

وذلك لان التحقيقية المحتملة للتخييل والتخييلية المحتملة للتحقيق واحد لا تفاوت الا بالعبارة
بل اشار المصنف الى وحدة العبارة ايضا ومن لا احتمالية للتحقيق والتخييل في قوله تحقيقية
بالقطع جر بدل من اقسام او رفع خبر مبتدا محذوف اي الاقسام هذه حد الحقيقة
الحكمية عند اصحابنا كل جملة وضعتها ونسبتها على ان الحكم الذي افيد بها كائن على الوجه الذي
هو عليه في العقل وواقع ذلك الحكم موقعه عند العقل وحد المجاز الحكمي كل جملة اخرجت الحكم
المفاد بها عما هو له في العقل الى غير ما هو له لضرب من التاول والاطلاق الموضوع على المحكوم
يشبه ان يكون اصطلاح المنطق ووجه رجحان الحد الذي ذكره المصنف ما سبق من بيان فوائد
القيود مثل قول الدهري انبت الربيع وقول الجاهل شفى الطبيب يخرج عن حد الحقيقة لان الحكم
ليس على ما هو عليه في العقل فلا يكون جامعا ومثل قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها مجاز اذ
بتاويل الى السبب البعيد واضل الله الكافر بتاويل انه لم يمكن للشيطان من اضلاله يدخل فيه
فلا يكون مانعا ويخرج عن حد المجاز فلا يكون جامعا **الاصل الثالث**
من علم البيان في الكناية لهم في تقرير الكناية طريقان احدهما انه استعمال
اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في
الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل ينتقل منه الى غير الموضوع له الملزوم المقصود ولا اول
اوفق بما سبق من انا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة في كذا حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها
عليه والثاني بما سيجيء من ان الكناية من قبيل الحقيقة وان المراد من الكلمة معناها ومعنى معناها
جميعا وعبارة الكتاب تحتمل الطريقين لان حاصلها ذكر اللازم الذي ينتقل منه الى الملزوم
اي ذكر اللفظ الدال على اللازم مرادا منه معنى الملزوم او مرادا منه معنى اللازم لينتقل منه
الى الملزوم وهذا اظهر وبكلامه فيما سيجيء اوفق وفي قوله ترك التصريح اشارة الى انطباقهما
والى كون لا اصل هو التصريح والالتفات اليه كثير حاجة مع ما فيه من اخذ احد المتقابلين في
تعريف الآخر كالزوج والفرد وهم يجعلون هذا من تعريف الشيء بما يساويه في الجلاء والخفاء
وقوله الى المتروك اي الى اللازم الذي ترك التصريح بذكره وهو الملزوم على ما صرح به حيث قال
ينتقل منه الى ما هو ملزومه وهو طول القامة واما ظاهر عبارته فيقتضي ان يكون المتروك

وقوله

سوا التصريح بذكر الشيء ثم لا يخفى ان اكثر ما يعتبر من اللزوم في هذا الباب عادي واعتقادي
بل ادعائي لا عقلي وحقيقي وانهم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وبالملزوم ما هو
بمنزلة المتبوع والمردوف كطول النجاد لطول القامة ونوم الضحى لكثرة الخدم وحشو الورد نساء العرب
لان هذه الكناية اما وقعت في كلامهم واما في كلام غيرهم فربما يجعل هذا كناية عن الكسل
والغفلة . وذا الكنى عطف على ما قبله اي في هذا النوع وذلك اشارة الى اخفاء
طريق التصريح وقوله كيف ما تركب اشارة الى الوجوه الداخلة في الوضع من تراكيب الحروف
الثلاثة وهي اربعة لان الوجوه الممكنة ستة تقديم الكاف مع النون ثم الياء او بالعكس
وتقديم النون مع الكاف ثم الياء او بالعكس وهذه الاربعة موضوعة وفي الكل معنى الخفاء
وتقديم الياء مع الكاف ثم النون او بالعكس وهذان مهملان والكنى جمع كنية وهي علم صدر
بالاب او الام او الابن او البنت ويقابلها الاسم وهذا اصح في المكنى اخفاء طريق التصريح
بالاسماء الاعلام مع انها ايضا اعلام ومنه اي من قبيل ذلك في العدو نكايات الزمان
والحوائج بتقديم الجيم جمع حاجة وهي الحادثة المستاصلة من جاحه واجتاحه استاصله
الملمة النازلة على بنيه اي على ابناء الزمان العلم فرج المرأة والكنى لهم داخل الفرج
قبل هذا على سبيل الاستعارة فاصل القلم الخشبة التي يجعل الحائك الغزل فيها حين ينسج
وقد اصاب الحريري في التعبير عن النيك بمقلوب حيث احترز عن التصريح بلفظ وقوله فضلا
ان يركبوا مصدر لمحذوف اي فضل وبقي الاحتراز عن التصريح بلفظ عن ارتكاب معناه
جهادا اي اشتغل لا ارتكاب بالكلية والذي بقي منه سوى الاحتراز عن اللفظ ففاعل الفعل
ضمير يعود الى الاحتراز وان يركبوا بتقدير حرف الجر وحمله فاعل الفعل سهو
ثم ان الكناية تتفاوت لا ادري لايراد هذا الكلام في هذا المقام وجها سوى انه
لما ذكر ان في مطلق الكناية معنى الخفاء وكان بعض افرادها مما له نوع وضوح بالنسبة الى البعض
كان مظنة ان يتوهم ان ليس في الكل معنى الخفاء ازال هذا الوهم بان التفاوت بزيادة الخفاء
ونقصانه لا يخل بما ذكر من اشتراك الكل في معنى الخفاء او انه لما ذكر ما يشعر باستواء
كل الكنايات في معنى الخفاء بادر الى بيان التفاوت في ذلك لئلا يتوهم عدم التفاوت

بنا

بناء على ان المحصل هو التواطؤ دون التشكيك وبهذا يظهر وجه ذكر التفاوت دون الانقسام
وان كان كلمة الى لتضمن التفاوت معنى الانقسام احدهما ان الكناية لا تنافي
ارادة الحقيقة اي المعنى الحقيقي للفظ بلفظها اي لفظ الكناية يشير الى انه يجوز ان يمتنع ارادة الحقيقة
بدليل من خارج كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك والعظمة وقوله تعالى
لا ينظر اليهم يوم القيامة كناية عن اهانتهم وعدم اكرامهم وترك الانعام عليهم والاحسان اليهم
ذكره صاحب الكشاف وذكر في موضع آخر ان مثل هذا الكلام ان كان في حق من لا يجوز عليه النظر
مجاز البتة وفي حق من يجوز كناية فعلم انه يعتبر في الكناية جواز ارادة الموضوع له في ذلك المحل
ولا يكتفى بالجواز في محل آخر وهذا زيادة تحقيق يطلب من حواشي الكشاف واما في المجاز فيمتنع
ارادة الحقيقة بلفظ المجاز لكونه مشروطا ومقرونا بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له حتى
ان كل ما وجد فيه تعريف المجاز سواء كان في ذلك المجاز المرسل مثل رعينا الغيث والاستعارة
مثل في الحمام اسد وهذا معنى قوله وانى اي وكيف لا ينافي المجاز ارادة الحقيقة والحال ان المجاز
ملزوم لقرينة معاندة اي منافية لارادة الحقيقة وكل ما هو ملزوم لمنافي الشيء مناف لذلك الشيء
اذ لو اجتمع معه لزم اجتماع المتنافيين ضرورة امتناع الملزوم بدون اللازم وبعبارة اخرى
كلما وجد ملزوم معاند الشيء وجد معاند الشيء وكلما وجد معاند الشيء امتنع وجود ذلك الشيء
فكلما وجد ملزوم معاند الشيء امتنع وجود ذلك الشيء مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم انما يصح بواسطة العلم بكونه مساويا للملزوم او اخص منه وسمي الانتقال
من اللازم الى الملزوم بعينه مساواته اياه فيكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم
قد اشرنا الى ان معنى اللزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي او عادي
او اعتقادي او ادعائي وان المراد باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وقد سبق ان طريق
الانتقال من اللازم الى الملزوم انما يصح بواسطة العلم بكونه مساويا للملزوم او اخص منه وسمي
ان الانتقال من اللازم الى الملزوم اذ ذاك بمنزلة الانتقال من الملزوم فاعترض لا يضاح
بان اللازم ما لم يكن ملزوما يمتنع ان ينتقل منه الى الملزوم فيكون الانتقال في الكناية انضمام الملزوم
الى اللازم انضام لم يرد شيئا على ما ذكره المصنف ولم تقدح في كون الانتقال في الكناية من جهة كونه

لانها وان كان مساويا   لا تخرج عن اقسام ثلثة بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات
وان ثبت بها النسبة ايضا وسواء اللازم الذي ينتقل منه معناه التابع للشيء بمنزلة الوصف
المختص ولا محالة قد يكون لذلك الشيء صفات اخر فان كان القصد للانتقال الى نفس ذلك الموصوف
فالقسم الاول او الى صفة اخرى له فالثاني او الى اختصاص الصفة به فالثالث وظاهر ان المراد
بالصفة المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي   القسم الاول منها الكناية المطلوب بها
نفس الموصوف لا خفاء في انه لا معنى لايراد كلمة في وما يقال ان القسم الاول كناية المطلوب بها
نفس الموصوف جزؤه والكلي حاصل في الجزئي مما لا ينبغي ان يصغى اليه المحصل بل الوجه ان الاقسام
المعهودة انما هي للمطلوب بالكناية لا للكناية وكما قال فلنرتب الكلام على ثلثة اقسام لبيان الكنايات
المطلوب بها الامور الثلثة وفي قوله احدها طلب نفس الموصوف وثانيها طلب نفس الصفة تسامح
لان المطلوب بالكناية ليس هو الطلب بل الموصوف والصفة على ما صرح به وحاصل القريبة
ان يكون الصفة خاصة مفردة والبعيدة ان يكون مركبة تركيبا اعتباريا من عدة امور
وقوله عارض مرفوع صفة اختصاص وقوله اخر مفعول يضم اي يضم الى لازم لازما اخر واخر
واعتبر عروض الاختصاص لان الصفة من حيث هي لا تدل الا على ذات مبهمة غاية الابهام حتى ان
مثل القديم او الواجب الوجود مع شدة اختصاصه بالواحد المعين لا يدل الا على ما له القدم
او الوجوب فان قيل قد يكون للوصف الواحد وسائط فيكون بعيدة ولم يكن من عدة امور اختصاص
ذاتي بلا واسطة فيكون قريبة قلنا المراد بالقرب ههنا ما يكون باعتبار سهولة احدهما يحل
كناية لعدم احتياجه الى تكلف الضم والتلفيق وبالبعد خلافه بخلاف القريبة والبعيدة في القسم الثاني
فان المراد بالقريبة هناك ما يكون بلا واسطة وبالبعيدة ما يكون بوسائط
متوصلا الى الموصوف بصفة مبالغة من صاف يضيف ومعناه الكثير الضيافة الحسن القيام
باموره ومن كان كذلك يلزمه كثرة الاضياف   وسواء في القرب الاول اي طويل نجاده
كناية ساذجة لا يشوبه شيء من التصريح لعدم اسناد الطويل الى الرجل ولا الى ضميره والثاني
اي طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما لانه لما اضيف الصفة الى النجاد لابد لها من فاعل لزم
ان يكون فيها ضمير يعود الى الرجل مثلا وهذا تصريح بنسبة الطول اليه والدليل على هذا انك تقول

بطويل

زيد طويل نجاده وقصد طويل نجاده فانه يذكر الوصف فيهما وكذا في التثنية والجمع بافراد الوصف
لعدم الضمير فيهما وكونه مسندا الى الفاعل الظاهر المذكور وعند الاضافة تقول هند
طويلة النجاد ومما طويلا النجاد وهم طوال النجاد بتانيث الوصف وتثنيته وجمعه
لما فيه من الضمير العائد الى الموصوف وهذا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر قد خرج بقوله من الفجر من باب الاستعارة الى باب التشبيه فكذا هذا
بالاضافة واعتبار الضمير خرج من الكناية الساذجة الى الكناية المشوبة بشيء من التصريح
فلذا امر بالتامل وبالاستعانة في ادراك ما ذكرنا بالبحث عن ذكر الوصف وتاتيثه وباستحضار
ما تقدم من باب التشبيه في الاية المذكورة وقد خفي على بعضهم وجه الاستعانة باستحضار ما ذكر
في هذه الاية فغير النسخة هكذا والثانية كناية مشتملة على تشبيه وقال في تفسيره ما شاء
فان قيل كيف جاز اسناد الصفة الى الضمير الرجل مع انه في المعنى عبارة عن المضاف اليه
اعني النجاد قلنا من جهة كونها في اللفظ جارية عليه خبرا او نعتا او حالا وهي في المعنى
دالة على معنى له في نفسه سواء كان هو الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن
لحسن وجهه او غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقوي بهم وكثير الاضياف
اي مضياف بخلاف زيد احمر فرسه فانه يقبح فيه الاضافة كما يقبح هند قائم الغلام بخلاف جائلة
الوشاح اي هيفاء فان قيل هلا جعلته تصريحا محضا حيث اشتمل على اسناد
الوصف كما جعل الخيط الابيض والاسود تشبيها محضا لا استعارة قلنا لانها
في المعنى صفة للمضاف اليه قطعا واعتبار الضمير انما هو لمجرد رعاية امر لفظي هو امتناع خلو الصفة
عن فاعل مرفوع بها على انك اذا حققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل
وان هذا النوع القريب الذي يكون الانتقال من اقرب اللوازم اي بلا واسطة
تارة يكون واضحا ينتقل منه الذهن الى المطلوب بسرعة وتارة يكون نظر كما في مثال طول النجاد
وكثرة الاضياف وتارة يكون خفيا يحتاج الى مزيد نظر ولا يطلع عليه كل احد كالكناية
بعرض القفا عن البلاهة فانه لا واسطة بينهما في اللزوم لكن العلم بذلك يتوقف الى مزيد تامل
وكثرة نظر وكذا عرض الوسادة اذا اعتبر بالنسبة الى الانتقال منه الى عرض القفا

يكون قريبا خفيا لعدم الواسطة مع قلة الوضوح بخلاف ما اذا اعتبر بالنسبة الى البلادة
فانه يكون بعيدا لوجود الواسطة فاعتراض الايضاح بان هذا كناية بعيدة عن البلاهة قريبة
عن هذه الكناية ليس بشيء واعلم ان مثل هذا انما يحسن اذا كانت الواسطة كناية شايعة مشتهرة
ربما الحقت بالصريح مثل عريض القفا بخلاف كثير الجمر او كثير احراق الحطب تحت القدر
فانه لا يقال ان كثير الرماد كناية عنه بل عن المضياف ولو قيل عن كثرة المضياف التي هي
كناية عن المضياف جاز واما جعل حد القريبة والبعيدة ان مع العقل مثل ان يتفوه وان يتكلف
وان يتعلق في الشاتح الشايع الذايع فيما بينهم بطوا الى حصول المقصود في محجوبه كما يقال
الشجاع انه يركب فرسك ويأخذ بعلك ويخض المعركة ولا يحامي المهلكة وكذلك وان اشتد
رده الى الطاهر فحاصله الى المضاف او حرف الجر اي دوان يتقل او في ان يتقل ومعنى اعتبار
اقرب اللوازم ووساطة اللوازم المتسلسلة على ما هو محجوبه الكنايات اذ لا يوجد
مطلوب ليس له الا لازم واحد او مطلوب بحصر واسطة في لازم واحد وان وجد في القليل
الملحق بالعدم   متوصلا بذلك اي بحال الكلب مهزول الفصيل لا كونه اي كون
الموصوف بهما مضيافا   وما لك ما شرطية لانجزام الفعل بها مبتدأ خبره الشرط
مع الجزاء للكون العايد في الشرط واهر بر صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد
وقيل هر الكلب اذا صوت للعض ونبح اذا صوت للاعلام المرصد موضع الرصد
اي الوقوف وصمر بعض اي يطوف بالليل للكلب ودونها للدار وله ونادته ومشاهدة
للكلب وساحته وكونه لا هو بمرصد اي وكون من هو بمرصد كذلك اي موصوفا بان ساحته
مقصدا اذ اي اقارب جمع ادنى واقاص اي اباعد جمع اقصى المتليات النوق التي يتلوها
اي تتبعها اولادها يقال اتلت الناقة اي صارت ذات تلو اي ذات تبع   اوى
وصرها اي من قصد صرفها كما يقال الداعي الى الصرف سوالنادب   فما يك
النعان ما هو اذا بات امل حرك الاس اشارة الى الانس الذي فوق انس الام بالأمن
الدائرة ولا اول مصدر آنسا والصفة صفة اسم وصمر عنده ومشاهدة وايصال
الا له واتصال مشاهدته معناه كونها متصلة البعض بالبعض مشاكلة غير منقطعة

وكذا من قوله تنسبا بالاتصال اي على الدوام من غير انقطاع للكلب السدة باب الدار
النسبي البشر المساعي المطالب هنا لك اشارة الى سترة عبد العزيز لوح سومه
لح به واشار   بره اي الكلب بكلمه اي يكلم الكلب الضيف من اجل حبه الضيف
والحال انه اعجم ليس من شان الكلام مع عدم القدرة عليه اعرب من اسمه واقرب الى انسه
واريد فيه ووجه زيادة اللطف ان قصده الكلام   لا امتع من امتعه الله
بكذا العود في الحدثان الشاح من الظباء والابل والخيل جمع عايد والفصيل والد الناقة
اذا فصل عن الام ووجه لا جل كناية عن سرعة ذبحها وضميرها وفصالها ومشاهدتها
واستيناسها ولدها للعود وضميرها واناها وحركاتها للفصال والمرفوع في يحملها
للعود والمنصوب العايد الى الموصول محذوف   ويحتمل ان يريد يعني يحمل ان لا يكون
الباء في بالفصال صلة امتع للسببية فعلى هذا يكون كناية عن نحر العود وعلى الاول
عن نحر الفصال   القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة
بالموصوف اي نسبتها اليه واثباتها له وتقييدها به وحاصله عايد الى التخصيص بالذكر
والدليل على هذا انه جعل من صور التصريح بالتخصيص سمح ابن الحشرج وابن الحشرج
سمح وظاهر انه لا حصر فيه وقوله كما هو متعلق بان لا نصرح بتخصيص الصفة وقوله او ما
توضيح وبيان للكون التخصيص في الامثلة السابقة مصرحا به يعني بين الوصف المكني عنه وهو
طول القامة المكني عنه بطول النجاد صريحا في النسبة الى زيد يعني ان هذا المعنى منسوب
الى زيد صريحا وان كان المضاف الى ضمير زيد بحسب اللفظ هو طول النجاد وقوله ماذا صنع
في موقع الجواب لقوله حين اراد وسوق التحقيق ضرب في قوله فانه وحسن متعلق به لكون
الاستفهام لا على حقيقته وقوله جمع الى اخره بدل او بيان لماذا صنع ولما لم يمنع لعدم الصفات
في القبة بعد الموصوف بها كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز ثم كونها في القبة المضروبة
على ابن الحشرج مما ينتقل الذهن منه الى اثباتها له وقوله فليس بها كل نعم ليس
قولها المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه تصريحا باثبات المجد والكرم للبردين للزوم من اضافة
البردين اليه التصريح باضافة الوصف اليه كما في طويل نجاده نعم لو قيل زيد كريم برده

لا شبهة ان يكون مثل بند طويل نجاده والمجد الشرف مجد الرجل بالضم فهو ماجد
قال ابن السكيت الشرف والمجد يكونان بالآباء يقال رجل شريف ماجد له
آباء متقدمون في الشرف والحسب والكرم يكونان في الرجل وان لم يكن في الآباء
ووجه كون هذا من قبيل الكناية دون المجاز انه لا يمتنع ثبوت الصفة من السوق تبعا
لموصوفه انته لان العمد معنى اساس المساعي له وكونها نظام عقد وكون
مناط ذلك العقد بتوحيد المجد على ابن الضاوه يقتضي ذلك نظرا الى كونها اشارة
الى نسبة مخصوصة حاصلة لا اذاتها وان استدعاء دوام الشئ يقتضي ثبوت اصله
كل ذلك بحكم الفحوى في الدور ودليل الخطاب وان لم يكن هناك لزوم قطعي وقوله يتربص
اي يتربص ابن العميد المجد على اعتنائه بشأن المجد ومحبته للمجد لان الانسان لا يتربص الا لما له به
اعتناء واليه ميل ودل ذلك على انه ماجد لان مساعي الرجل انما هي لمجده لا لمجد غيره
ودل طلب حقيقة المجد دوام بقاء ابن العميد على ان تربص المجد والاعتناء بشأنه مقصوران
على ابن العميد والا لما احتاج الى دعائه والطالب لا يطلب الا ما له اليه حاجة وفي العبارة
اشارة الى ان الاختصاص ههنا بمعنى القصر لا مجرد النسبة ووجهه ما ذكرنا واما وجه احكام
هذا التخصيص وتأكيده بهذا الدعاء ان العلم بهذا الاحتياج والاختصاص فلظهور حقيقة المجد
الذي ليس من شأنه العلم والادراك فالجمع افراده على ما يفيده المقام الخطابي وبين
ما ذكرنا ان بهذا الادعاء والدعاء والتربص وطلب البقاء من توابع ذلك الاختصاص
ورواد فيه فلم لا ينتقل منها الى الاختصاص كناية مطلوبا بها تخصيص الصفة بالموصوف
وحاصل معنى البيت ان الشاعر جعل المجد متربصا في المآل نظرا الى ان مآل التربص
الى التربص بابن العميد وجعل مربته بابن العميد اختصاصا للمجد به على طريقة قولهم برست الوزارة
لفلان اذا حصلت له فاذا ذكر ذلك على طريق يفيد القصر كما هو المدعى اشرنا اليه افاد
الاختصاص بطريق القصر كما هو المدعى وان اريد الاختصاص بمعنى مجرد النسبة اليه فالامر
اظهر   يبيت بمنجاة من اللوم بيتها   من قبيل يكثر الرماد في ساحة عمرو
لان البيتوتة بصفة النجاة من اللوم كناية عن وصف العفة واسناد ذلك الى بيتها كناية

عن اختصاص

عن اختصاص ذلك الوصف بها بمعنى نسبته اليها وقوله اذا ما بيوت بالملامة حلت
من باب القلب اي حلت الملامة ببيوت او من باب اشتعل الرأس شيبا مبالغة
فما جازه اي لم يجاوزه فرد من افراد الجود ولا حل دونه اي في مكان دون مكانه لكن يدور
حيث يدور وتقرير المصنف ان المصراع الاول كناية عن وصف اجتماع الجود وعدم توزعه
والمصراع الثاني كناية عن اختصاص الجود به ونسبته اليه من جهة انه يصير حيث يصير ويسير
كيف يسير بحيث لا يفارقه فرد من افراده وبعضهم على ان كلا من المصراعين كناية عن اختصاص الجود به
ومعنى الاستدراك ان الاول يشعر بانه لا يفارقه والثاني يشعر بانه يلازمه وكانه قال لا يفارقه
ولكن يلازمه ولما سبق الى بعض الافهام ان عدم المفارقة لا يستلزم الاختصاص لاحتمال
ان لا يكون الجود موجودا فيصدق نفي المفارقة والمصراع الثاني لدفع هذا الاحتمال فبمجموع البيت
تم الاختصاص وانت خبير بانه لا عبرة في الخطابيات بمثل هذه الاحتمالات فقوله بنيتها
علة نفي او قال اي للتنبيه على ان الجود محدود فرد من افراد الجود على انه لو تجاوزه لكان اما
بحل دونه ضرورة انه عرض يمتنع قيامه بنفسه لكنه لم يحل في مكان دونه فلم يتجاوزه ولا يخفى ان هذا
من دعوى اللزوم ونفي اللازم فالاول الاصل بمعنى لو حل فرد من الافراد مكانا دونه لكان متجاوزا اياه
لكن اللازم منتف لانه لم يجاوزه فرد من افراد الجود فقوله فما جاوزه جود نفي للازم الحلول
في مكان دونه لنفي الملزوم وقوله ولا حل دونه نفي للازم التجاوز لنفيه اثباته لكن لا يخفى
ان مثل هذا البيان يكون دوريا والاولى ان يقتصر على احد الامرين فيقال ان قوله فما جازه هو
الدعوى وقوله ولا حل بيان له بنفي لازم التجاوز اي ما تجاوزه فرد من افراد الجود لانه لو تجاوزه
لحل في مكان دونه لما مر لكن اللازم منتف لانه لا يوجد حالا دونه وقوله كناية مفعول له
لقوله بنيتها او لقوله نفي وجميع ما بعده من الافعال وذلك اشارة الى عدم جواز الجود
اياه وعدم حلول غيره وضمير توزعه ونفيه للجود وقوله خصه اي الجود من بعد اي من بعد
نفي تجاوزه اياه وحلوله غيره بجهة مختصة بانها للممدوح وهو حيث يصير الممدوح بعد ان
عرف الجود بلام الحقيقة المفيد في المقام الخطابي للاستغراق وبيان التخصيص وتقريره
انه قال ولكن يصير الجود حيث يصير كناية بذلك عن ثبوت الجود له لانه اذا لم يفارقه وكان معه

حين كان انتصف مسعوبه لا محاله ومن تخصيص الصفة بجهة من جهات التي ليكون كناية عن ثبوته
للشيء فو لهم مجلس فلان مظنة الجود والكرم اي موقعهما ومكانهما الذي يظن انهما فيه وللدلالة
على ان هذا انما اورد توضيحا وبيانا لما في البيت لم نقل ومنها اي ومن الامثلة بل منه اي من
هذا القبيل من التخصيص لقصد الكناية عن الثبوت وقد يظن ان ما ذكرنا من الحصر
في الاقسام الثلثة انما هو بالنظر الى كناية واحدة واما ان يكون في كلام واحد كنايتان او اكثر
بقسمين منها او اكثر فهي لا تمنعه وهو لا يقدح فيما ذكرنا كما يقال يكثر الرماد في ساحة عمرو
او يقال يكثر الرماد في ساحة من هو علم في الكرم كناية عن عمرو وصحيح الدلالة
واعلم ان الكناية في القسم الثاني وهو ما يكون المطلوب بها نفس الصفة والثالث وهو ما يكون المطلوب
بها تخصيص الصفة بالموصوف قد يكون سوقها لاجل الموصوف المذكور بان يكنى عن صفة له او
عن اختصاص الصفة المذكورة به وقد يكون سوقها لاجل موصوف غير مذكور بان يكنى عن وصف له
او عن اختصاص صفة به فالاول من القسم الثاني المطلوب به نفس الصفة كما تقول فلان يصلي
ويزكي قصدا الى انه مؤمن وفلان يلبس الغيار قصدا الى انه يهودي ومن القسم الثالث
قوله ان السماحة البيت وسائر الامثلة المذكورة لتخصيص الصفة بالموصوف والثاني من القسم
الثاني كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم
كناية بذكر الصفات عن الذات مسوقة لنفيه عن المؤذي ومن القسم الثالث قوله تعالى هدى
للمتقين الذين يؤمنون بالغيب اي مع الغيبة عن حضرة النبي عليه السلام او عن جماعة المسلمين قصد بطريق الكناية
الى نفي كون الكتاب هدى للمنافقين الذين اذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون وهم غير المتقين المؤمنين عن اخلاص والباء على هذا
للملابسة والمصاحبة والغيب على معناه المصدري واما اذا جعل الباء صلة يؤمنون
والغيب بمعنى الغائب او بمعنى الغيب مرادا به ما هو غائب عن الحواس من الله والملائكة واحوال الحشر
ونحو ذلك فلا تعريض كان اطلاق اسم التعريض عليه مناسبا اما لفظا فلكان
الاشتقاق واما معنى فلانه يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك
اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام ومنه التورية بالشيء عن الشيء،

والعلم

واصله من العرض بالضم وهي الناحية والجانب لا يكل تلة الى المقصود من جانب الكلام وناحيته
قال في الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض
ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه
امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود والرمز هو الاشارة بالشفتين والحاجب
والضمير في انه للتلويح وحسبك اي كافيك في كونهم لا يرون سوى كرم وضير فانه لقول تمام
وغير خاف اي ليس فيه خفاء بخلاف كونه عريض القفا وخاف اسم فاعل من خفي بالكسر واما المجهو
وخفاء خفاه بمعنى اخفاه كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا
لانه اذا لم يكن هناك خصوصية بحسب اسم المطلق لان الاشارة تطلق على كل من التلويح والرمز
على ما مر وقيل انها عند الاطلاق يكون في حق الشيء القريب الظاهر كما يقال اشار اليه باليد
واومى اليه بالكف وكقول البحتري عطف على كقول الى تمام مع تخلل الفاصل لحوار
الشرط واشار بقوله ظاهر الى انه فوق مثال اي تمام وبقوله كما ترى في قول الاخر الى انه اظهر
وصرح في قوله مني تخلو بانه اظهر من الجميع لانه انتقال من العلة الى المعلول حيث جعل كون مسلم
من تميم علة لوجود الكرم فيهم والانتقال فيما سبق من المحل الى الحال ومن الشرط الى المشروط
ولان في الاول احتمال ان لا يتحقق الشاهد الكافي لعلي زياد بن ابا سعيد لانها انما ذكرت
بان لا استقبال اليه وفي الثاني حوله الى رؤية المخاطب الذي بما عاد وفي الثالث اعاد ذكر سعيد
اشراف بحبل على طريق الدعاء دون التحقيق فليسه طلب ان يحلهم من الكرام والباكرمن العيب
المسكر الاتي بكرة والمحل انقطاع المطر ويبس الارض من الكلاء يقال بلد ماحل وارض ماحل
قال ابن السكيت امحل البلد فهو ماحل ولم يقولوا ممحل وربما جاء ذلك في الشعر
سائل الندى هو العطاء والسخا والجود صفة في النفس مبداء افادة ما ينبغي لا لعوض واخفا
في تغاير مفهوميهما وبهذا صح خطابهما حطاب لابس يعرى على لفظ المتكلم المبني للمفعول
عن عراه حمله على العراء وهو الصبر مسافة يوم اي مقداره على استعارة الامتداد للمكان
للزمان ثم تلوه عطف على اقتناه وقوله في افاده جود متعلق بالظرف الواقع خبرا اي على ما هو
او بالظهور وكلاهما محل نظر من جهة اللفظ او بالمبتدا اعني قوله فرجة المعنى

واعلم ان التعريض يتوارد معه وبين الكناية عموم من وجه لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون
من لسانه ويده وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية في مثل آذيتني فستعرف
عند القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعين ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازا لا كناية واعتبر
الاعتماد على القرائن في الكناية لانه في المجاز مشهور غني عن التعرض له بخلاف الكناية فان افتقارها
الى القرينة قليل كما في هذه الصورة لظهورها في مجرد الحقيقة الصريحة فان قيل استعمال آذيتني المخاطب
في غير المخاطب لا يظهر له وجه صحة ولا وجود علاقة ولا انتقال من ملزوم الى لازم او بالعكس
فكيف يكون مجازا او كناية بل الوجه حمل قوله على سبيل الكناية وعلى سبيل المجاز على انه تسمية الكناية
تارة وتشبيه المجاز اخرى من غير ان يكون كناية او مجازا قلنا ليس المراد ان مجرد آذيتني المخاطب
كناية او مجاز لا ان مع كل آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء
ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الايذاء لزوما يعتبر في المجاز والكناية فان اريد تهديد المخاطب وغيره
من المؤذين بقرائن الاحوال فكناية او تهديد غير المخاطب خاصة بعلاقة المشاركة في الايذاء ودلالة
القرينة على ان المخاطب ليس بمراد فمجاز مركب جار في الكلام لا في الضمير نفسه واما ان يكون كلام
دال على معنى دلالة صحيحة جارية على القانون من غير ان يكون حقيقة في ذلك صريحة ولا كناية
ولا مجازا فلا يعرف له وجه صحة قال ابن الاثير الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة
الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع
صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب ولم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى
من عرض اللفظ اي جانبه فتامل كيف جعل الكناية والمجاز كليهما لا يطلق انهما في نفس الصميم
وعلى هذا الذي ذكرنا في هذا المثال فقس نظائره وفرع ما شئت من الفروع فقد نبهتك
على وجه القياس وكيفية التفريع حيث ذكرت انه ان اريد غير الموضوع له فقط فالمجاز والا فالكناية
وان التعويل في ذلك على القرائن وان التعريض قد يكون مع الكناية وقد يكون بدونها
واعلم ان ارباب البلاغة هم البلغاء وكذا اصحاب الصياغة للمعاني لان معناها تصوير المعاني
بالصور والكيفيات المختلفة المناسبة للاغراض والمقاصد بمنزلة الصياغة للذهب

على ما سنح

على ما سنح كما قال الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصوير لكن لا يخفى ان الاتفاق
على رجحان المجاز على الحقيقة والاستعارة على التشبيه والكناية على التصريح الى علماء البيان
انسب منه الى البلغاء والفصحاء الا انه حاول المبالغة في هذا الاتفاق حتى كانه وقع من البلغاء
والشعراء وان لم يكن لهم معرفة بالاصطلاحات وصاحب الترجيحات وقوله ابلغ من المبالغة
دون البلاغة ومعنى اوقع امكن في النفس واشد تاثيرا فيه وذكر الابلغ والاقوى والاوقع
تفنن ومرجع الكل الى دعوى الشيء وهو اللازم ببينة وهو وجود الملزوم وفي ترجيح الاستعارة
وجه آخر وهو ترك الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه بل ادعاء انه من جنس المشبه به
وانكار ان يكون شيئا غيره باعتبار واحد احترازا عما اذا اختلف الاعتبار
كما اذا كان شيء ملزوما لشيء بحسب الوجود غير ملزوم بحسب المفهوم او ملزوما بحسب العادة
غير ملزوم بحسب العقل او نحو ذلك مما لا استحالة فيه والسبيل في الكناية
يريد انا وان جعلنا مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم فهو راجع الى الانتقال
من الملزوم الى اللازم بناء على وجود التساوي ولو اعتقادا او ادعاء وح يكون كل منهما
لازما وملزوما فيكون الانتقال في الكناية ايضا من الملزوم ويصير كدعوى الشيء ببينة وبهذا
يندفع الاعتراض بان اللازم من حيث هو لازم يحتمل العموم فكيف يصح الانتقال منه الى الملزوم
وان المجاز قد يكون من الطرفين كاطلاق الغيث على النبات والنبات على الغيث بناء على
لزوم احدهما للآخر فلا يكون كل منهما ذكر الملزوم وارادة اللازم بل احدهما بالعكس وهذا معنى
انحطاط نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا يلزم النبات في سلك رعينا الغيث اي النبات
الذي يلزم الغيث هذا اما امكن خص هذا الكلام باصل المجاز والكناية لانهما
المقصود الاصلي في هذا الفن واما التشبيه فتوطئة لنوع من المجاز وهو الاستعارة واشار
الى انه قدر كلام السلف فيهما ورتب فيهما انواعا ذيلها بمباحث تليق بها وفي كل من التقرير
وترتيب الانواع وتذييلها وتطبيق البعض منهما بالبعض وتوفية كل من ذلك حقه على الوجه الذي
يوجبه مقتضى صناعة البيان ثم وصى ان لا يقدح في كلام السلف من بعض القصور واشار
الى ان كلامه بالمقصود اولى وعلى سنن الاستقامة احرى وبالجملة والثناء احرى

فقوله مغمزا اى موضع طعن وقدح وفي الصحاح المغامز المعايب وفعلت شيئا فاغتمزه فلان
اى طعن عليّ ووجد بذلك مغمزا واغتمزت في فلان اذا عبته وصوت من سماه يقال
دل عنه الشي اذا فاته وقليل خبره والايراد للتشبيه يعمل بمعنى مفعول وضمير اختراعه
لهذا الفن وقواعدها للاصول والمراد بها ما يبتنى عليه الاصول التي يبتنى عليها جزئيات الفن
وضمير ابوابها للاصول وفصولها للاصول وللابواب وتفاريعها للقواعد وللاصول وامثلتها
للتفاريع ولطائفها للامثلة او للطائف وضمير بعضها للشعب او هذا النوع الى الكمال
اغنى افانين جمع افنان جمع فن وعلوا خبر كانوا وفي اختراعه متعلق به ذاك مبتدا محذوف الخبر
اذ ذاك الاختراع مجموع منهم اى من علماء الفن   واما بعد فقد ذلكه وضبط في الكمال
لمباحث العلمين اللذين هما المقصد الاعلى من علم البيان   ولا بد له اى للناظر الذكي
من الكناية من دلالة الكلام على ارادة معنى المعنى مثل ان يكون استعمال كثير الرماد في معرض المدح
وفي حق العطاء بخلاف ما اذا قيل في صاحب الحمام وذلك لان السابق الى الفهم من الكلام هو المعنى
ما لم تقم دلالة على ارادة معنى المعنى وحده او في الجملة يعم الدلالة على جزء المعنى او لازمه لا سوق
على هام القرينة لكن فرق بين الدلالة والارادة وان ذهب بعض المحققين الى ان الدلالة لا تكون
بدون الارادة   دون ان اشار الى الانقسام الى الحقيقة العقلية والى المجاز العقلي اعاموه
راى الاصحاب واما على رايه فالمجاز كله لغوي وفي كلامه اشارة الى ان المتصف بالحقيقة والمجاز
العقليين عند المحققين هو الاسناد وانما يتصف الكلام بهما باعتبار ما فيه من الاسناد
وقوله على وفق عقولكم وعملكم اشارة الى ما مر من ان المعتبر في الحقيقة والمجاز العقليين هو الموافقة
والمخالفة لما عند المتكلم لا لما في نفس الامر   ثم ان الحقيقة في الجملة اما ان يكون مقرونة
بافادة مستلزم على لفظ اسم المفعول اى لازم يقال استلزم الشي اى طلب لزومه فهو مستلزم
اى طرفيه وذلك مستلزم اى لازم او لا تكون والاولى اى الحقيقة المقرونة بافادة لازم داخلة
في الكناية والثانية اى الحقيقة التي لا تكون مقرونة بافادة مستلزم داخلة في التصريح ومبنى هذا
على ان الكلام الكناية والتصريح اعم من ان يكون مفردا كما سبق في اول تقسيم الكلمة الى الاقسام
الثلاثة بانها اما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا

او يكون

او يكون جملة كما اشار اليه هاهنا بعد ما ذكر الحقيقة والمجاز في الجملة لئلا يتوهم اختصاص الكناية
بالمفرد على ما عرف من التقسيم الاول فان قيل قد دل ذلك التقسيم على ان الكناية يقابل الحقيقة
في المفرد ثم قال والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح
وعدمه فكيف يصح هذا قلت   اراد بالحقيقة في التقسيم الصريح منها لانه الذي يراد منه
معناها وحده واما الكناية فلا كلام في انه لا يراد منها المعنى وحده وانما الكلام في انه هل يراد
معه معنى المعنى ام يقتصر المراد على معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى وقد سبق تحقيق ذلك مبناه
على انهم لم يعتبروا في الحقيقة الا الاستعمال في الموضوع له واما ان لا يكون غير الموضوع له مرادا
فلا ومنهم من فهم ذلك فجزم بان الحقيقة مطلقا تقابل الكناية فحمل ما ذكر من اشتراكهما في كونهما
حقيقتين على اشتراكهما في ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح اطلاق اسم الحقيقة على الكناية
وهذا الاصطلاح مما لم نجده للقوم وفي بعض النسخ بافادة مستلزم على لفظ اسم الفاعل نظرا الى
ان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم لكن قد سبق ان مآل الكناية ايضا الى الانتقال
من الملزوم   واذ قد عرفنا في نسخ الرواية بالتشديد من التعريف لكن الرواية الصحيحة
عرفنا بالتخفيف من المعرفة والموافق لقوله حصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقضينا الحق
من كلام الاطلاع على هذه المقاصد وانما تعرض لهذا الضبط لحال التشبيه لكونه ماخوذا في تعريف
البلاغة فان قيل كان عليه ان يتعرض لمعرفة خواص التراكيب على ما هو موضوع علم المعاني ليحسن
ترتيب تعريف البلاغة على ما ذكر لكونه مشتملا على رعاية مضمون العلمين قلنا وقد عرفنا هذه الامور
في علم البيان بعد فراغنا من علم المعاني المشتمل على معرفة كيفية توخي خواص التراكيب حقها
وبهذا انتظم امر الشرط والجزاء اعني قد عرفنا فصول   ولاحقا في ان المذكور بعرف
البلاغة للمتكلم وان المراد بالتراكيب تراكيبه التي يوردها لادائه المعاني وبانواع التشبيه والمجاز والكناية
ما تقول له في كلامه من تلك الانواع بمعونة الحافظة بالعلمين والتتبع لخواص تراكيب البلغاء وانواع تشبيهاتهم
ومجازاتهم وكناياتهم فقول صاحب الايضاح ان اريد بالتراكيب تراكيب البلغاء وسواء الظاهر فقد جاء
الدور ليس بشي وكيف يتصور ان يكون للمتكلم بادائه المعاني حد توخيه خواص تراكيب غيره من البلغاء
وايراده تشبيهاتهم ومجازاتهم وكناياتهم على وجهها فان قيل كيف صح قوله وجها طرفا ف

لعود الضمير الى البلاغة المذكورة وهي بلاغة المتكلم مع ان هذا انما هو في بلاغة الكلام قلنا
من جهة ان تعريف بلاغة المتكلم بحيث يوخذ منه بلاغة الكلام وهو كون الكلام بحيث وفي فيه خواص
التراكيب حقها واورد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وكانه قال وههنا اعني لبلاغة الكلام
المعلوم من تعريفنا لبلاغة المتكلم طرفان اعلى واسفل لا انه اراد انهما في غاية البعد وبينهما مراتب
تكاد لا تدركها الحصر لكثرتها وان كانت محصورة في نفسها لكونها بين حاصرين هما الطرفان وذلك
التفاوت بتفاوت الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها والاقتدار على رعاية مقتضاها
والتصرف في التشبيهات والمجازات والكنايات في ايرادها على وجهها ولا يتيسر ذلك بمجرد الاطلاع
على قواعد العلمين وفسر الطرف الاسفل بانه الحد الذي من البلاغة اذا نقص منه ادنى شيء التحق
الكلام باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب الاتفاق وان كان صحيح اللغات والاعراب باعتبار علم اللغة
والصرف والنحو وسياق الكلام على وجه يعرف منه الطرف الاعلى حيث حكم بان البلاغة يتزايد من
الطرف الاسفل متصاعدة الى ان يبلغ مرتبة الاعجاز وهي الطرف الاعلى من البلاغة وما يقرب من
الطرف الاعلى فعلم منه ان الطرف الاعلى هو الذي يكون مع ما يقاربه من المراتب العلية حد الاعجاز اي تعجز
البشر عن الاتيان بمثله فكلامه صريح في ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه لا الطرف الاعلى
وحده وذلك لان بعض آيات الكلام المعجز اعلى طبقة من البعض واصل هذا الكلام من الامام الرازي
وقد صرح بهذا المعنى حيث قال في نهاية الايجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز فما وقع
في التلخيص من ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه ينبغي ان يحمل على هذا بجعل وما يقرب منه عطفا
على الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز وقد استوفينا الكلام فيه في الشرح واعلم ان الاعجاز
عجيب يعني ان كل ما ندركه بعقولنا في غالب الامر يمكن التعبير عنه والتفسير له وبيان انه هذا المعنى
والاعجاز ليس كذلك لانا نعلم قطعا من كلام الله تعالى انه بحيث لا يمكن للبشر معارضته ولا الاتيان
بمثله ولا نعلم شيئا من كلام فصحاء العرب مع ان كلماته كلمات كلامهم وكذا هيآت تراكيبه وما يلائمه
ورعاية مقتضيات احواله ومناسباته كما انا نجد كلاما نعلم قطعا انه مستقيم الوزن دون آخر
ونعبر عنه بانه من بحر كذا وعلى وزن كذا وتقطيعه كذا لكنا لا يمكن ان نبين ان اي امر اقتضى كون هذا
مستقيم الوزن دون ذاك وكما ندرك من انسان كون كل عضو منه كما ينبغي واخر كذلك او دون ذلك

لكن فيه

لكن فيه شيء نسميه الملاحة ولا نعرف انه ما هو ونعم ما قال من قال

وراى حسن در روى تو چيزيست   نمى داند كسى آنرا چه نامست

عبر عن عدم معرفة حقيقته بعدم معرفة اسمه وقال آخر   چيزيست وراى حسن يار تو
ما شيفته دل براى آنيم   وليس مدرك الاعجاز عند المصنف سوى الذوق وهو قوة ادراكية
لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان كان حاصلا بحسب الفطرة فذاك
وان اريد اكتسابه فلا طريق اليه سوى الاعتناء بعلمي المعاني والبيان وطول ممارستهما والاشتغال بهما
وان جمع بين الذوق الفطري وطول خدمة العلمين فلا غاية وراءه فظهر ان للعلمين غاية وراء الاحتراز
عن الخطاء ولما كان ههنا مظنة ان يقال هب ان الاعجاز الذي هو كمال البلاغة لا يمكن وصفه ولا يدرك
الا بالذوق ولا طريق الى اكتساب الذوق سوى طول خدمة العلمين لكن هل لما سوى كمال البلاغة من المراتب
الوسط امكان وصف وبيان واحاطة به بالعلمين ليظهر لهما فائدة سوى اكتساب الذوق والاحتراز
عن الخطاء فقال نعم بعض وجوه البلاغة المتنقبة بالنقاب المحتجبة بالحجاب مما يمكن رفع الحجاب عنها
ليتضح للطالبين وينكشف للناظرين واما نفس وجه الاعجاز الذي هو الغاية فلا يمكن رفع الحجاب
عنها واماطة اللثام وما يكون عليه العمر من النقاب عنها ما بين انها ما هي وبذل بقواعد العلمين
كما مر واما ذلك الا الذوق وبالجملة في الكلام اشارة الى ان وجه اعجاز القرآن امر من جنس البلاغة
والفصاحة وهو كونه في الطبقة العليا منهما لا كما ذهب اليه النظام وجمع من المعتزلة ان اعجازه
بالصرفة يعني انه لم يكن معجزا في نفسه وامكن للعرب ان يعارضوه الا ان الله تعالى صرفهم عن ذلك
وسلب علومهم به وقدرتهم عليه ولا كما ذهب اليه جماعة من ان اعجازه بمخالفة اسلوبه لاساليب
كلامهم من الاشعار والخطب والرسائل لا سيما في المقاطع مثل يومنون ويفقهون ويعلمون
ويجهلون او بسلامته عن التناقض او اشتماله على الاخبار بالمغيبات والكل فاسد
لما ذكر في آخر علم الاستدلال والله اعلم   واما الفصاحة فلما اشتغل بتعيين البلاغة
بيان طرفيها وما بينهما والكلام في شأن الاعجاز وطريق ادراكه مظنة استطارة السامع واعتناء
عن الفصاحة وطلب لذلك فاكد الكلام فيه وصدره بكلمة اما وقسمها اولا ثم فسر كلا من
القسمين فلان اطلاقها على القسمين بحسب الاشتراك والمعنى انه يطلق عليه الفصاحة قسمان

كما يقال المستثنى متصل ومنقطع ثم نفسر كل على حدة على انه كان يمكنه ان يقول هي كون اللفظ
على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم له اكثر وذلك بسلامته
عن التعقيد المعنوي واللفظي ومخالفة القياس اللغوي والتنافر النحوي وتنافر الحروف والكلمات
او يقال هي السلامة من الامور المذكورة ومن يعرف ان فصاحة المتكلم هي ملكة الاقتدار على مثل هذا الكلام
كما عرف الفقه مثلا بالعلم بالاحكام الشرعية العملية عن ادلتها التفصيلية فيعلم ان فقاهة الرجل
هي ملكة تلك المعرفة او نفس معرفة تلك الاحكام وكذا في سائر العلوم وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد
راجعا الى المعنى لكونه بالنظر الى اداء المعنى وفسر الفصاحة اللفظية بكون الكلمة عربية
اصلية نظرا الى ان الكلام في فصاحة الفاظ من لغة العرب لما ان المقصود الاصلي من هذين العلمين
معرفة اعجاز القرآن وهذا اعتبر ذلك في تعريف العلمين ومن ثم قيل لهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته
عن اللكنة فجادت ولم تلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهبت لباؤه وليس
معنى المردود ولا الكثرة مجموع مقابله الكلمة دائرة وهذه ادور ونها استعمال كثيرة فيه وانما
هذه الكثرة المراد كثرة دورانها فيما بينهم وجريانها على السنتهم وكذلك معنى اجرى على قوانين
ان يكون جاريا على قانون اللغة سالما عن مخالفة القياس اللغوي كالاجلل في قوله الحمد لله العلي الاجلل
وكالالل وبخلاف في قوله ولا يبرم الامر الذي هو حالل ولا يحلل الامر الذي هو مبرم والمولد المحدث
من ولدوا الكلام استحدثوه وكلام مولد ليس من اصل لغتهم وشاعر مولد اذا كان غير شاعر
محض وذلك كالمستشزر في قوله غدائره مستشزرات الى العلا وكلفظ الجدد والطرف والاحر ومعنى سلامتها
من التنافر ان لا يكون ثقيلة على اللسان كريهة على السمع بحكم الذوق الصحيح والطبع السليم كلفظ الهعخع
من قول اعرابي تركت ناقتي ترعى الهعخع وسويت ولفظ مستشزر ومثله فيما بين الكلمات
وليس قرب قبر حرب قبر وكذا التكرار امدحه في قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما لمته لمته وحدي قال ابن الحميد هذا التكرار في امدحه مع الجمع بين الحاء
والهاء ومخارج حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر والحق ان ليس التنافر بسبب
بعد المخارج وان لا انتقال من كلمة الى اخرى كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال فيها كالمشي
في القيد اذ قد يحسن الوزن الخنع كالتنحي والبعيدة كالعلم بل المرجع فيه الى الذوق السليم والطبع المستقيم

والمراد بتعقيد الكلام الذي يخل بالفصاحة المعنوية مواضعه تعثر صاحب الكلام فكرك اي يجعله
عاثرا من العثار في موضع تفرق الفكر وتسيكا اي يجعل ذا شوك طريقك الى المعنى ونوعره
اي يجعل وعرا صعبا موضع ذهابك نحو المعنى وما مثله اي مثل الممدوح وهو
ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان اي ليس مثله في الفضائل
والكمالات الا اي احد هشام الخليفة وتقدير الكلام ما مثله احد يقاربه الا مملكا ابو امه
ابوه فمثله اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل من مثله ومملكا استثناء مقدم نصب
لتقدمه واذا اخر كان المختار الرفع ويقاربه صفة حي وابو امه مبتدا خبره ابوه والجملة صفة مملكا
ففيه فصل بين المبدل منه والبدل بالخبر وتقديم المستثنى على المستثنى منه وفصل بين المبتدا والخبر
بالبدل وبين الموصوف والصفة بالخبر وقد يقال مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة
التميمية وفي الناس متعلق بمثله والمراد ما ذكرنا كقول ابي تمام
في بائيته خرطه زمن المعتصم بالله حين ضل احدهما بعد الآخر وتمامه يسمى مارديار وابن سمحه
مالك وفيه وقد شفي الاحشاء من برحائها اطها بانك حاد ادما دوبار اي يا سنف
المطلوب او امبتداء خبره في كبد السماء اي وسطها بعد الجو ولم يكن ذلك الثاني الذي
هو مالك كاسرمان اي كثاني اثنين فهو بالحقيقة من تقديم المضاف اليه على المضاف لكن تقدر
لتصحيحه مضاف عن اثنين ويجعل ثاني بدلا منه والمراد باثنين هما في الغار النبي عليه السلام وابو بكر
رضي الله عنه اي لم يكن الباني كثاني الاثنين الا ان كما في الغار لانهما قد اجتمعا على تقوية الدين
وهذان على فساد امر المسلمين بهذا الطريق سواه والمعطف موضع العطف اي الميل والثني
في الطريق في المنار العلم ينصب على الطريق والطية النية او المنزل تطوى اليه الطريق تقال
مضى لطيته اي لما نواه وطية شاسعة اي منزل بعيد وضمير صاحبه للكلام ونهجه وفيه
وعليه وتسلكه وقطعه للطريق والمتبين اسم فاعل من تبينت الشيء علمته بينا وضمير وجهه
وطيته للمتبين اذكر على سبيل الانموذج ومنه قوله نحو دار ومعناه صورة
متخذة على مثال الشيء ليعرف منه حاله او قليل من الشيء يرى ليعرف حاله وقوله ما عسى مفعول الكشف
وما موصولة صلتها سترها وضمير الفاعل لما والمفعول لوجوه البلاغة والفصاحة

قوله بالله ص

نحو به لـ

واقحام لفظ عسى اشارة الى ان كون الشيء ساترا لتلك الوجوه عنك انما هو على سبيل الاحتمال
لا لكن بعد احاطتك بما ذكرنا في العلمين ينبغي ان تعرفها بلا شبهة وضمير منها وبها للآية وتحدوا
على المبني للمفعول من تحديت فلانا اذا باريته في الفعل ونازعته للغلبة وفيه اي في هذا الكلام
اشارة الى ما روي انهم علقوا القصائد السبع من باب الكعبة على الاسر لو ظهر ما لم تعثروا
على ما هو افصح وكانوا يكابرون ويعاندون فيما نزل من الآيات حتى نزلت هذه فاذعنوا ولم يبق لهم
سبيل الى المكابرة لما ادركوا من كمال البلاغة التي بذت كل كلام بلغ استوت استقرت
السفينة على الجودي جبل بقرب جزيرة قيل بعدا للقوم الظالمين اي هلاكا لهم
والنظر في هذه الآية من اربع جهات قدم جهة علم البيان لكون ما في الآية من اللطايف البيانية
اعز واكثر وبالبيان احدر واوفى واحفى وبالتقديم اولى واحرى وقوله وما يتصل بها
اي بالمجاز والاستعارة والكناية من الترشيح وذكر القرينة وهو عطف على ما فيها وصحت
اضافة معنى اليه ادنى الكون على سبيل الحكاية اي معنى هذا الكلام والطوفان المطر الغالب
والماء الغالب يغشى كل شيء وقد يقال الطوفان الكلام وغيره مجازا وقيل كل عنصر غلب
فهو طوفان وغاض الماء قل ونضب وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى وقوله بنى الكلام جواب لما
ولا خفاء في ان ليس معنى الكلام على تشبيه المراد الذي هو ابتلاع الماء البحر وقطع الطوفان
ونحو ذلك بالمامور بل المشبه بالمامور هو الارض والسماء على ما صرح به آخرا فقوله على تشبيه المراد
اي المراد منه اي الذي اريد منه كما يقال المشترك للمشترك فيه ومرجعه الى الحذف والايصال
كما في امرتك الخير وضمير هيئته للمامور على اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول وهو الآمر يقال هيئته
اي خفته واما المراد في قوله وتشبيه تكوين المراد اي تحصيله وايجاده فعلى اصله اذ معناه الامر
الذي اريد من المامور كالبلع والاقلاع واعادة الاسم الظاهر دون الضمير تنبيه على ان المراد لا
بمعنى المراد منه وانما بنى الكلام على التشبيه لتصوير الاقتدار العظيم وتصوير السموات
والارض وهذه الاجرام العظام اعني السموات والارض والعطف باعتبار تغاير المفهوم تابعة
لارادة الله تعالى من جهة الايجاد والاعدام وتابعة لمشيئته في تلك الاجرام من جهة التغيير والتبديل
وقوله وتحكم عطف على وجوب وضمير اقتداره ومهابته واشارته ونحو ذلك لله تعالى

اي علت وارتفعت

وضمائر الجمع

وضمائر الجمع في عرفوه الى آخره للعقلاء المميزين وهم ضربت وسرادقها لمهابته والكاف
في كما يلوح وكما يرد للقران في الوقوع مثلها في قولك كما دخل زيد خرج عمرو وجملة كانها عقلاء
في موضع الحال وجملة لا يبلغ في موضع البيان واحد الطرفين اعني لا اشارة حيث لا وآخر اعني
نعم لا مصاد متعلق به اذ لو تعلق بالمصدر اعني يبلغ كما هو الظاهر لوجب نصبه اي يلقيا لكونه
مشابها للمضاف وقوله ثم بنى على تشبيه هذا يعني التشبيهين المذكورين وهما تشبيه المراد منه
بالمامور وتشبيه تكوين المراد بامر الآمر نظم الكلام وفسر نظم الكلام بمجموع قوله وقال
قيل ثم قال كما ترى يا ارض ويا سماء ولم يحمل ها هنا نظم الكلام على مجرد ارادة ان يشير معنى ما اريد
ان يرد الى آخره لانه لا معنى لبناء نظم الكلام على وساطة هذا التشبيه لانه لا يتوقف يا ارض
ويا سماء الا بواسطة تشبيههما بالمامور وتشبيه ارادة تكوين ما يراد منهما بامر الآمر فلتدبر
فقوله قيل مجاز عن اريد او يراد ما الخ وانقطاع طوفان السماء من باب ذكر المسبب وارادة السبب
لان الارادة تكون سببا لوقوع القول وقرينة هذا المجاز المرسل كون المقول خطاب الجماد
فانه يصح ارادة حصول معنى البلع والاقلاع منه ولا يصح القول له والخطاب معه وجعل خطاب الارض
والسماء استعارة مبنية على تشبيههما بالمامور المذكور ذلك التشبيه فقوله فيما سبق
بنى الكلام على تشبيه المراد اي المراد منه بالمامور الموصوف والظاهر انها استعارة بالكناية
حيث ذكر المشبه اعني السماء والارض المراد منهما حصول امر واريد المشبه به اعني الموصوف
بانه لا يتأتى منه العصيان ادعاء بقرينة نسبة الخطاب اليه ودخول حرف النداء عليه وهما
من خواص المامور المطيع ويكون هذا تخييلا وما يقال المراد انها استعارة تصريحية على ما هو الشايع
من اطلاق لفظ الاستعارة فلا نظير له وجه صحة سوى ان يحمل على الاستعارة التبعية في حرف النداء
بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء بالمنادى والخطاب بالمخاطب لكن في قوله
المشبه المذكور بعض نبوة عن هذا لان المذكور هو تشبيه المراد منه بالمامور وقوله ثم استعير
لغور الماء عطف على قوله بنى الكلام للعلا قوله ثم بنى على تشبيهه او ثم قال في جعل البلع
الذي هو اعمال القوة الجاذبة في المطعوم وصرفها الى المعدة مستعارا لغور الماء الذي
في الارض نوع تسامح والمراد استعارته لجعل الماء غايرا فيها وهذه استعارة تبعية

تحقيقية واستعارة الماء للغذاء على ما ذكر استعارة بالكناية حيث ذكر المشبه
واريد المشبه به ادعاء بقرينة ايقاع البلع عليه فانه مختص بجذب الغذاء دون الماء قيل المعنى
وعي وبلع الماء واستلع الريق يكون مجازا والمصنف اذا حاول رد التبعية الى المكنية
لم يكن له سوى ان يجعل قرينة التي هي الماء استعارة بالكناية لنفي البلع على حقيقته
لكنه ذهب ههنا الى ان الماء استعارة بالكناية ولا قرينة لها سوى بلعي وابلعي استعارة
تصريحية ولا قرينة لها سوى الماء وهذا خارج عن القانون فان الماء انما يصلح استعارة
بالكناية ومراده المشبه به ادعاء اذا اثبت له شيء من خواص المشبه به وذلك حقيقة البلع
لا الغور المعبر عنه بلفظ البلع وهذا ما جعل الربيع استعارة بالكناية عن القادر المختار
لم يثبت له استعارة والبلع انما يصلح استعارة تصريحية للغور اذا اثبت له حقيقة الماء
من غير استعارة فيه لكنه جرى على طريقته في نطقت الحال من جعل الحال استعارة بالكناية عن انسان
المتكلم وجعل نطقت استعارة لامر محقق ولزمه القول بان الاستعارة التبعية وعلى هذا القياس
يلزمه القول بان الاستعارة في ابلعي ايضا ثم امر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم
ذكره وسوق تشبيه بكون المراد بالامر الجزم النافذ في تكون المقصود بنفس البلع استعارة للغور
وصيغة الامر استعارة لتكوين المراد وكون الامر امر مخاطب ترشيح لاستعارة النداء في ابلعي ارض
البلع للارادة استعارة تبعية وهذا يؤيد ما قيل ان ابلعي ارض ماءك استعارة تصريحية
كما ذكرنا ثم قال ماءك اي ظاهر كلامه انه يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه
اتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك بناء على ان مدلول الاضافة في مثل هذا الاختصاص
الملكي فيكون الاستعارة تصريحية اصلية جارية في التركيب الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي
في مثل هذا وان اعتبر اللام وبني الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ومنهم من جعل
المجاز في الاضافة بادنى الملابسة مجازا عقليا بناء على ان جعل النسبة على ما هو عليه او على خلافه
مما يتعلق بالعقل دون الوضع وعماد على ان قصد المصنف الاستعارة جعل ضمير الخطاب
ترشيحا لكون الارض بمنزلة المالك فان ضمير الخطاب مما يختص بالعقلاء وان جعلت المجاز عقليا
فالمعنى انه ترشيح لاستعارة الامر لكون المراد كامرة فيكون اللام في الترشيح للعهد اشارة

الى قوله

الى قوله وخاطب في الامر ترشيحا لاستعارة النداء هذا كله في ابلعي ماءك واما في اقلعي
فالاقلاع استعارة لاحتباس المطر بجامع عدم امر قد كان كالمطر والعمل وصيغة الامر
استعارة مبنية على تشبيه السماء بالمأمور الذي لا يتأتى منه العصيان والخطاب ترشيح
لاستعارة النداء لكونه من صفات العقلاء والكلام في هذا كله مثل ما مر في ابلعي
ثم قال وغيض الماء يعني ان ترك فاعل الافعال المذكورة وبناءها للمفعول من باب الكناية والمطلوب
بها تخصيص الصفة بالموصوف وتقريرها ان ترك ذكر الفاعل وبناء الفعل للمفعول من لوازم العلم
بالفاعل وتعينه لفاعلية ذلك الفعل فذكر اللازم واريد الملزوم وما في الكشاف تفصيل لذلك
وتوضيح ومعنى اقرار الشيء جعله ثابتا ساكنا بما ترك للحركة واقرارها اضافة المصدر الى المفعول
واقراره الى الفاعل فقوله وقال بعدا عطف على غيض الماء اي لم يصرح بقائل بعدا سلوكا
مفعول له لقوله لم يصرح اي ترك التصريح سلوكا وقوله ان تلك الامور العظام الى اخره
بدل او بيان لسلوك الكناية لا المكنية اي لا يبلغ كنهه ثم ختم الكلام بالتعريض
لقوم نوح الذين لم يذكروا في هذا الكلام باستحقاقهم الدعاء بالهلاك والغرض من
هذا التعريض التنبيه لمن يسلك طريقة قوم نوح في تكذيب الرسل حال كون التكذيب ظلما
لانفسنا الى مسلكهم لا لغيرهم لان ضرر التكذيب انما يعود الى انفسهم لا الى غيرهم
ووجه التنبيه ان الوعيد رتب على صفة الظلم فيدور معها وختم اظهار مصدر ختم واللام
في لمكان متعلق باظهار وضمير اياه للسخط ووجه الاستحقاق للسخط ظلمهم لانفسهم بتكذيب الرسل
وان هاء الطوفان عطف على مكان السخط اي وجوده يعني ختم اظهار لان اقامة الطوفان
وتمامه تلك الصورة الهائلة في كلامهم ما كانت الا لظلمهم على ما يشعر به تعليق الحكم بالوصف
وسواي النظر في الاية من جهة علم المعاني هو النظر في فائدة كل كلمة في الاية
فد سيولان من جملة خواص التراكيب ما يتعلق بمفرداتها كالتعريف والتنكير والتقديم والتاخير
بل اكثرها من هذا القبيل لكن من حيث كونها في التركيب من الفوائد المتعلقة بالكلم اختيار يا
على ايا واي والهمزة لكثرة استعمالها ولدلالتها على بعد المنادى المناسب لمقام اظهار
العظمة والكبرياء وسواي الاهو الذي يستدعيه المقام البعيد للمؤذن بالتهاون بالمنادى

ومنها ترك يا ارض يا للكسر على حذف ياء المضافة لتقوية التهاون بالمنادى اذ فى الاضافة
تشريف وتكريم ومنها ترك يا ايتها الارض على ما هو الكثير فى نداء اسماء الاجناس
للاختصار وللاحتراز عن تكلف التنبيه الذى لا يناسب المقام بناء على ان ليس القصد الى
طلب الاقبال ومنها اختيار لفظ الارض ولفظ السماء على ساير اسمائهما كالغبراء والخضراء
لكونهما اخصر واكثر فى الاستعمال واوفى بالمطابقة اعنى جمع الامرين المتقابلين فان تقابلهما
انما اشتهر بلفظ الارض والسماء والمحسنات البديعية عند المصنف متعلق بعلم المعانى
لانها من خواص التراكيب على ما سبق ومنها اختيار ابلعى على ابتلعى مع كثرة استعماله
لكونه اخصر واوفر تجانسا باقلعى لاستوائهما فى عدد الحروف نظرا الى اعتبار همزة الوصل
ولقربهما من التساوى اذا لم يعتبر بخلاف ابتلعى ومنها ذكر الماء والارض والسماء بطريق الافراد
دون الجمع لان استكثار الاشياء لا يناسب مقام اظهار الكبرياء ومنها ذكر مفعول ابلعى
لانه فى مقام كمال عظمة الامر وكمال انقياد المامور ان يبلع الارض كل ما عليها من الجبال
والتلال وساكنات الماء وبعد ما بين ان المراد بلع الماء فقد علم ان المراد باقلاع السماء
اقلاعها عن المطر فقط لا عن كل شىء بمعنى الحركة فلم يحتج الى ذكر متعلق اقلعى احترازا عن الحشو
المستغنى عنه ومثل هذا ايضا مما يتعلق بباب الايجاز والاطناب من علم المعانى ومنها
الاختصار والاحتراز عن الحشو بترك ذكر حصول المامور به اى قلنا ابلعى فبلعت واقلعى
فاقلعت لان الامر من الكبرياء والمامور من الانقياد بحيث لا احتياج الى ذكر ذلك ومنها
اختيار غيض على غيض بالتشديد لكونه اخصر ومنها ترك اضافة الماء والامر مع ان المراد
وغيض طوفان السماء وقضى امر نوح عليه السلام وهو انجاز ما وعد الله تعالى من اهلاك قومه
للاختصار والاكتفاء بلام العهد الدال على ذلك ومنها اختيار استوت على سويت
مع انه اوفق بغيض وقضى على لفظ المبنى للمفعول لان هذا اخصر واوفق بما ذكر فيما تقابل ذلك
من حال مع قوله وهى تجرى بهم بلفظ المبنى للفاعل المسند الى السفينة ومنها اختيار
بعدا للقوم الظالمين بالمصدر المحذوف الفعل على ليبعد القوم بلفظ الامر من بعد يبعد
كعلم يعلم لقصد التاكيد للاختصار حيث كان ذكر المصدر بمنزلة الفعل المؤكد بالمصدر مجردا لفظ بعدا

اخصر من لفظ ليبعد فكيف مع كونه قائما مقام الفعل والمصدر جميعا وهذا معنى التاكيد للاختصار
مع فائدة اخرى هى دلالة اللام الاختصاص على ان البعد اى الهلاك حق لهم ومنها اطلاق الظلم
ليتناول بالنظر الى عدم ترجيح البعض كل نوع من الظلم فيدخل فيه ظلمهم لانفسهم فيدل على غاية
سوء اختيارهم فى تكذيب الرسل فانهم اختاروا ظلما لا يعود ضرره الا اليهم
هذا اى هذا الذى ذكرنا هو النظر فى الاية من حيث النظر الى الكلم واما النظر فى الاية من حيث
ترتيب الجمل من وجوه منها تقديم النداء على الامر جريا على ما هو اللازم اذا كان الامر على حقيقته
لتنبيه المامور فيتمكن فى ذهنه ما يعقب التنبيه فيكون ذلك ترشيحا لاستعارة المراد منه
استعارة بالكناية بناء على تشبيهه بالمامور ومنها تقديم امر الارض لكونها الاصل
نظرا الى كون ابتداء الطوفان منها ومنها اتباع امر الارض وامر السماء قوله وغيض الماء
لكونه متصلا بقصة الماء ومنها اتباع وغيض الماء قوله وقضى الامر لكونه مقصود القصة
ومنها اتباع وقضى الامر استواء السفينة لكونه بعد ذلك فى الوجود ومنها ختم القصة بعد جميع
ما ذكرنا بالتعريض منها لكل من يكذب الرسل وعيدا له من جانبى البلاغة يعنى علم المعانى
المشار اليه فى تعريف البلاغة بقوله حد اله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وعلم البيان
المشار اليه بقوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها واما النظر
من جانب الفصاحة فظاهر من الكتاب فقوله ملخصة مبنية على لفظ اسم المفعول رواية الكتاب
لا التواء لا اعوجاج وجعله الطريق ذا شوك الى المطلوب معناه جعله عسير الوصول اليه
وقوله تتسابق معانيها من المسابقة هو الظاهر لكن فى نسخ الرواية تسابق بفتح التاء والباء
من التسابق بحذف احدى التائين من المضارع وقوله فالفاظها غريبة اى غير مولدة ومستعملة
ليست مما اخطات فيه العامة العذبات جمع العذبة بالفتح وهى الطرف الرقيق من اللسان
والاسلات جمع الاسلة وهى المستدق من اللسان ولله در شان التنزيل
ظاهر هذا الكلام الدعاء لكن القصد منه الى التعجب والوصف بالكمال ولذا بين مقتضى ذلك بقوله
لا يتامل العالم الى القرى والغرض انه لا تحصر هذه الاية من القرآن تلك اللطائف بعد على ان
كثرة اللطائف لا تختص هذه الاية بل يعم الكل وهذه الاية انا اقتصر على ما ذكر من اللطائف

حديث هو

بل هيهات فوايد اخر لم يذكر ان الروض لم يكن لا محمود المرشاد الى كيفيه احد لطائف علمي المعاني
والبيان وبيان انه لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين اغوص من هذين العلمين
وقيل المراد بالاصول اصول اللغة والصرف والنحو وعلى هذا فالبعدية وجودية وزمانية
لا رتبية وشرفية وقوله لا اسع الحصر يروى برفع الحصر ونصبه اي لا يسع الحصر لكل اللطائف
او لا اسع من الحصر وقوله وان لا علم والظرفان اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان
بالنفي اذ لو تعلقا بلا علم واقرا وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة اسمه
ومنصوبا على انه صفة والخبر محذوف وضمير منه لعلم المعاني والبيان ويروى منهما على ان الضمير
للعلمين وعلى المراد اذا انه متعلقان باقرا فان قيل قد سوى وجه الاعجاز لا على كشف القناع
عنه فكيف قال والا الكشف للقناع عن وجه الاعجاز مع ان الكلام دليل الخطاب على سبيل الاستعمال
مقتضى تشارك علوم جمة في الكشف عن وجوه الاعجاز قلنا المنفي سوا عكس وصفه
وبيان حقيقته بحيث يعرفه من يسمع ذلك ويطلع على كنهه على ما ينبئ عنه استعارة كشف القناع
والمثبت سوا اماطة اللثام عن وجوه البلاغة التي لا اعجاز على امر انبط على ما قال وهو الذي
يوفي كلام رب العزة من البلاغة حقه اي يعرف من بين العلوم كون القرآن في اعلى طبقات البلاغة
واقصى مراتب الفصاحة وضمير هو للعلمين من حيث كونهما علما واحدا نظرا الى كون البيان شعبة من
علم المعاني ووجهه ان يقدر لفظ العلم مضافا الى المعاني والبيان جميعا ومظان التاويل التي
يحصر فيها الظاهر لكونها على خلاف ما عليه الواقع فالمفسر يتعلق بمعاني المعاني ووجوه
الاعراب واللغات وخواص التراكيب والنكت والاساليب واسباب النزول وما يتعلق بذلك
من الروايات والتاويل اصرف من الظواهر برجعها الى ما عليه المآل من المقصود بحسب الطرائق العالية
وانباع القواطع وقوله صيحت واستلبت على لفظ المبني للمفعول من صاح حتى طلع فيه
واستلبه الشي اخذه منه خفارة اي صحت لان وعدت اوبان وعيد ولحوا بها من فوقهم
احذت بالحطام وانه ابلغ من لقدرت الخطام والماخذ موضع الاخذ فقد يراد ما يوخذ منه
الشي ويخرج فيقال اخذه منه والى ما يوجد فيه ويوقف عليه والعويل رفع الصوت بالبكاء
والويل كلمة هلاك وعذاب وقولهم على ويل من كذا اي على اللفظ بهذه الكلمة بقول يا ويل

من امر كذا

من امر كذا اي على العذاب والهلاك يعني بسبب انهم لا يعلمون الماخذ الذي يجب ان يوخذ الاية منه
وفيه والمحمل الذي يجب ان يحمل عليه ويصرف اليه بهذا العلم ولا يعلمون انهم لا يعلمون ذلك
حتى يطلبوه ويرجعوا الى محله من تصرفهم الابيات كانها ماخذ في رفع الصوت بالبكاء وبان يقول
يا ويلنا من هولاء الجهلة وهم لا يرفعون راسا براس بل يظنون انهم احسنوا الصنع في حق الآيات
وماخذها ومحاملها ثم مع ما بث هذا العلم الذي هو علم البلاغة المنقسم الى علمي المعاني
والبيان من الشرف والفضل على كثير من العلوم بحسب الغاية التي هي كشف الاستار عن وجوه الاعجاز
المفضي الى تصديق النبي عليه السلم المثمر لنظام المعاش ونجاة المعاد اعني سعادة الدارين فداحض
من بين العلوم بحيف شديد وضيم عظيم من جهة قلة انصاره واعوانه والمعتنين بشانه وكثرة الاحد
من جوانبه واركانه بحيث لا ترى علما لقي من الظلم ما لقيه هذا العلم ولا اسلى من كلف الذل
بما ابتلي به هذا العلم اذا لم يوجد له قبل ما الف هذا الكتاب من مهد القاعدة والاساس الذي
بني العلم عليه ورتب له الامثلة من التنزيل وكلام الفصحاء التي يصلح لان يستشهد بها ويتمثل
فيما يتعلق بتصوراته الحدود والرسوم وفيما يتعلق بتصديقاته من جهة المطالب لا اصول الفوائد
ومن جهة الادلة الحجج والبراهين واجتهد لضبط ما يوقف من فروعه واصوله وثبت اصطلاحه ووقع في
ايدي المتغلبة من ابوابه وفصوله ذا ما هو علم يراه في توقف اجزائه فيما بين العلوم كايدي سبا تحت من تعرض
محطان في تفرقهم في البلاد حين ارسل عليهم سيل العرم ومما اسمان جعلا اسما واحدا اصل معدي كرب
وهو منصرف لكونه نكرة لا ينفع المتخاطب والكلام في اعرابه وسابقه صدر منه مذكور في كتب النحو الذي يرد
ريح تقابل الصبا وهو ريح مهبها المستوي اي يهب من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل
والنهار وان شئت ان تعرف صدق ما ذكر من الدعوى فاعرف باب التعريفات لا اكتساب التصورات
وباب القياسات لا اكتساب التصديقات فان كلا منهما جزء من هذا العلم على ما تيسر اليه وقد وقع
في ايدي الفلاسفة وسع النظر وانظر صفح وجه اكثر ابواب اصول الفقه من اي علم هو في ايدي
وهو يغر انه من هذا العلم وقد وقع في ايدي الفقهاء والاصوليين وذلك كالحقيقة والمجاز والصريح
والكناية والوصف والشرط والاستثناء والعبارة والاشارة والايماء وغير ذلك من مباحث
الاصول وعد غير ما ذكرنا وعد مرة بعد اخرى لترى ان كثيرا من مباحثه وقعت في ايدي النحاة

على ما حواه كتاب سيبويه وان الحمرة من علم التفسير ليست الا مسائل هذا العلم وشعبها
وفروعها وان كثيرا من مباحث المتكلمين بالادلة السمعية ليست الا منه وقوله ولكل الى الاستدراك
وقوله مما ذكر من الطلم والكشف على هذا العلم وبعد اجرائه في ابدى العموم وحسن لكن هو الشرط اغنى
ادوهو مع الجواب اعنى عسى وحلت حكمته اعتراض ويحتمل ان يكون سوالحر ادوهو متعلق وعسى الله
ان يعطى القوس باريها اى ناحتها ومصلحها اسساف واعط القوس باديها مثل لا عطاء الشئ
لمن يعرف حاله والمعنى ارجو من الله ان يعطى هذا العلم من يقوم به على ما ينبغى ويخدم هذا الكتاب حق خدمته
بحول متعلق بعطى او بتحريك والحول الحيلة والحول القوة تعالى الحول الله وبالله
ومن جعل البلاغة مما المعانى والبيان المشار اليهما بتوقيه جواهر التراكيب حقها وابراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها وبوعا الفصاحة مما اللفظية والمعنوية والحلة ازار ورداء و الى
حلة حتى تكون بوس فههنا وجوه مخصوصة غير حجاب الحسن الراجعة الى نفس البلاغة
والفصاحة كثيرا ما يصار اليها اى في كثير من الاحيان يرجع اليها لقصد تحسين الكلام وهى من
توابع البلاغة ولا يتعلق بها سوى الحسن اللائق للكلام فلذا اخرج البيان ايضا مع جعلها مدرجة
في نوع المعانى بقوله وما يتصل بها من الاستحسان وغيره على ما مر ولذا قال النهاية المصنف البيه
حيث قال الا علينا اى لا باس علينا ان نشير الى ما يعرف منها يعنى عدم التعرض للكثير غير الشايع
وللشايع على سبيل تمام القصد والاستقصاء ونحن نقفو اثره في ذلك لما عرفت من ان ليس
قصدنا في هذا الكتاب الا التنبيه على دقايق الكتاب والتهييج لما قصده في كل باب
من القسم الاول يعنى الراجع الى المعنى المطابقة وهى في اللغة الموافقة وطابقت بين الشيئين جعلت
احدهما على حذو الآخر ومطابقة الفرس في جريه وضع رجليه مكان يديه وهو ذكر المعنيين المتضادين
اى المتقابلين في الجملة معا بوفق وابقاء بوليق بين ماهو في غاية التخالف كذكر الاحياء مع الاماتة
والابكاء مع الاضحاك والاسامع الورع والاعزاز مع الاذلال والضحك مع البكاء والقلة
مع الكثرة في الامثلة المذكورة ومنهم من نظر الى ظاهر كون المعنيين متقابلين فقال الاليق
من حيث المعنى ان يسمى باسم المقابلة وبالنظر الى المعنى الذى ذكرنا يسمى النوع الثانى اعنى الجمع بين
الاشياء المتوافقة باسم المقابلة كانك لما ذكرت هذا بازاء ذلك جعلته مجاليا له بعدما كان

موافقا

موافقا واما بالنظر الى نفس المعنى فالاليق ان يسمى باسم المطابقة والمراد بالتوافق
المذكور في تفسير المقابلة خلاف التضاد سواء كان بينهما تماثل وتناسب والا كالضحك والعلة
وكالاعطاء والاتقاء ونحو ذلك مما لا تصادفه بم في العبارة اختصار بحذف المعطوف
اى بين ضدين او اضداد بما لم يشمل الاكثر ومن ههنا يقسم المقابلة الى مقابلة الاثنين بالاثنين
والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة مما فوق ذلك وقوله ثم اذا شرطت ههنا فيما بين المتوافقين
او الاكثر شرطا شرطت هناك اى فيما بين الضدين والاضداد ضد ذلك الشرط وبهذا القيد خرج
مثل قول الشاعر ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل
حيث لم يشترط في الاضداد صفة الاجتماع واما مثل قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا فداخل
اذ لم يشترط في شئ من الطرفين شرط ثم كون البخل ضد الاعطاء والتكذيب ضد التصديق ظاهر
واما كون الاستغناء ضد الاتقاء فمبنى على اعتبار ما يلزم الاستغناء من ترك الاتقاء اذ
المراد بالاستغناء انه زهد فيما عند الله ولم يرغب فيه بمنزلة الشئ المستغنى عنه فترك الاتقاء
او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق الله ولم يحترز عن المعاصى واتباع الهوى وقوله
جعل ضده وهو التعسير مشتركا بين اضداد ذلك مبنى على ان سنيسره للعسرى عبارة عن التعسير
ثم الظاهر ان المقابلة نوع من المطابقة داخل في تفسيرها لا نوع مقابل لها لظهور انها جمع بين امرين
متضادين مع خصوصية وقد يجاب بان المراد في المطابقة ان يذكر الشئ وحده مع غيره من غير
ان يتخللها امر مناسب منفوع في المقابلة ان يذكر المتوافقان ثم المتضادان فلا تضاد فان
وفيه نظر لانه لا معنى لجمع المتضادين في الكلام الا ذكر اللفظين الدالين على امرين متقابلين في الكلام
سواء كان مع تخلل فاصل او لا او لهذا جعل قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا من المطابقة
مع انه لم يذكر الضحك مقارنا للبكاء بل مع القلة ثم البكاء مع الكثرة ولا خفاء في صدق تفسير
المقابلة عليه ومنه المشاكلة وهى في اللغة الموافقة وفسرها بان يذكر الشئ بلفظ
غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير سواء كان بينهما شئ من انواع العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق
السيئة على جزاء السيئة المسبب عنها المترتب عليها او لا كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص
ومن ههنا قوى اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ولا مخلص

سوى الترام فتم بالثالث في الاستعمال الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الصحبة مصححا لاستعمال لفظ ذلك
المصاحب عليه او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا والاقتراح الطلب والسؤال على طريق التكليف
والتحكم ونجد مضارع متكلم من اجاد الشيء حسنه الجزم على كونه جواب الامر فعبر عن خيطوا باطبخوا
لوقوعه في صحبة طبخ الطعام تحقيقا ومثل تقوله تعالى صبغة الله اشارة الى ما قد يكون تقديرا
وذلك ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون ذلك تطهير للاولاد
واذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فعمل ههنا صبغة الله يعني تطهير الله
على انه مصدر مؤكد لقوله آمنا بالله لما فيه من معنى التطهير لان الايمان تطهير النفوس فعبر عن الايمان
بصبغة بناء على المشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بمعونة القرينة الحالية وان
لم يذكر في اللفظ وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام
ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة المبنية على قرينة الحال ومعنى الآية ان
المسلمين امروا بان يقولوا للكافرين قولوا آمنا بالله وصبغنا بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا
وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا وان جعل الخطاب في قولوا للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا
صبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتكم ايها النصارى وفي قوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم ذكر جزاء العدوان بلفظ الاعتداء لوقوعه في صحبته بقوله فمن اعتدى عليكم والا فالجزاء لا
يكون عدوانا البتة لا اعتداء وكذا ذكر معاقبة الله للكافرين على فعلهم القبيح من حيث لا يشعرون
بلفظ المكر الذي معناه الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر بها لوقوعه في صحبة مكروا
وكذا اطلق النفس على ذات الله تعالى بقوله لا اعلم ما في نفسك لوقوعه في صحبة نفس الانسان
بقوله تعلم ما في نفسي فان النفس وان اريد بها الذات والحقيقة لا تطلق على الله تعالى بدون المشاكلة
واما في قوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان
فقد اطلق اليد في جانب الله تعالى بطريق المشاكلة بقول اليهود لكن القصد بذكر بسط اليد الكناية
عن كونه جوادا من غير تصور يد وجارحة على تقدير ان لا يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي
وان اشترط فتصوير وتمثيل لحال من يكون له يد مبسوطة وعلى هذا التقدير فلا يحتاج الى اعتبار
المشاكلة ففيه تردد   ومنه مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف

والملفق

والملفق وهي جمع المتشابهات اي ذكر المعاني بالفاظ يكون لها معان متناسبة في الجملة
وان لم تكن مرادة في هذا الاطلاق كما في بيت ابي العلاء فان المراد انهم حصلوا اذا اريد بالحرف
احد اقسام الكلمة وبالنون والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقطة
على الحرف والمقصود بالحرف في البيت الناقة المهزولة وبالنون الحوت وبالراء الضارب
على الرية من رأيته اصبت رئته وبالدال اسم فاعل من دلا الركاب رفق بسيرها وبالنقط
ما تساقط على الرسوم من المطر وقوله وحرف عطف على الرهط في البيت السابق يحلى الرهط للاماني غادة
دهاني عقيل ومالكها رهط   والرهط جلد يشد ما بين السرة والركبة تلبسها الاماء الحيض
بمنزلة الازار والثاني بمنزلة الجماعة والغادة الناعمة والمعنى يحل هذه العادة عن لبس لباس الاماء
وعن ان تركب من النوق حرفا مهزولا في الضمور والانحناء كالحوت يركبها لزيارة الاطلال فضرب
ربتها اذا احرك بها من شدة الهزال والمشبه ان يسمى مثل هذا ايهام التناسب كما ان
مثل قوله لا تعجبي يا سلم من رجل   ضحك المشيب برأسه فبكى   يسمى ايهام التضاد
لما بين البكاء والضحك الحقيقي من التضاد وان كان المراد ههنا ظهور المشيب ظهورا تاما ومثال
مراعاة النظير قوله تعالى والشمس والقمر بحسبان ومثله قول البحتري في صفة الابل كالقسي
كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار   القسي جمع قوس والمعطفات المنحنيات والمبرية
المنحوتة من براه نحته   ومنه المزاوجة وهي في اللغة الازدواج وهي
الهدل يراوح العكرمة اي ذكر الحمام انثاه وزاوج بين الشمس والقمر قرنهما بان يزاوج اي يوقع
الازدواج بين معنيين في الشرط والجزاء في ترتيب امر كقوله   البحتري
اذا ما نهى الناهي ومنعه عن الحب فلج بي الهوى ولو مني اصاخ الى النمام الذي يشي الحديث
وزينه وصدقه فيما افترى علي فلج به الهجر زاوج بين المعنيين الواقعين في الشرط والجزاء
مما نهى الناهي واصاخة الى الواشي في ترتيب لجاج شيء عليهما اما على نهي الناهي فلجاج الهوى
واما على اصاخته فلجاج الهجر وقيل معناه ان يجعل معنى ما لازما للشرط ثم يجعل معنى اخر
مقارنا له في الجزاء فانه جعل لجاج الهوى به لازما للشرط الذي هو نهي الناهي ثم جعل
لجاج الهجر الذي يكون مقارنا له في الجزاء الذي هو للاصاخة الى الواشي واراد منه ما قيل

ان يحمس معنيس في الشرط ومعنيس في الجزاء ومنه اللف والنشر وتفسيره
ظاهر من الكتاب وبوحد الضمير العائد اليه باعتبار كونه اسما النوع مخصوص في الصنعة والمراد
باللف في الذكر اعم من ان يكون بطريق الاجمال كما في قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى او بطريق التفصيل كما في قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وذكر الشيخ اخذ بالاقل والا فمعهود ان يكون اللف من اسباب
كما في قوله كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا وكذا استعمال الكلام
على متعلق بواحد ومتعلق بآخر اعم من ان يكون على ترتيب اللف كما في الآية وسمي اللف والنشر
المرتب او على عكسه كما في البيت وسمي المعكوس او على اختلاط وسمي المشوش ولا اقسام
انما تتصور فيما يكون اللف على التفصيل وقد جرى الاستعمال في اللف الاجمالي على ان يذكر
النشر بكلمة او دون الواو كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
لان الوصف وقع على اتفاق القولين سواء احد الامرين وانما الموكول الى فهم السامع التعيين وقوله
من غير تعيين في موقع الصفة اي اتباعا كائنا من غير تعيين وقوله ثقة مفعول له لتتبعهما باعتبار
القيد الاخير اعني من غير تعيين اي للوثوق بان السامع يرد كلا من المتعلقين الى الواحد الذي
ذلك المتعلق له فان قيل ضمير لتسكنوا فيه عائد الى الليل لا محالة وتعيين فلما
احتمال كونه للنهار وهو معنى عدم التعيين ومنه الجمع وسوا بن ظل شيئين
فصاعدا اي نوع بان يثبت لهما معنى كليا يجمعهما وقوله فصاعدا في موقع الحال المحذوف العامل
اي فذهب لا اخال صاعدا مترقيا من الاثنين الى ثلاثة او اربعة او اكثر ورواية ان الشباب
بكسر الهمزة والمروي من الشعر وسوى الى الصاهد علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء مصدر وجد في المال وجدا ووجدا
وجدة واصلها وجدة مفسدة للمرء اي مفسده ومما يدعو المرء الى الفساد وذلك
لان الشباب داع الى اتباع الهوى والفراغ عدم مانع والجدة حصول اسباب من خارج
فاي مفسدة تكون اعظم من هذا ومن تمثيله للشيخ فصاعدا بالآية بعد البيت تعكيس للنشر
صورة ومعنى ومنه التفريق اوقع الناس من نوال الغمام ونوال الامير وهما

والنوال

والنوال والبدرة عشرة آلاف درهم ومنه التقسيم ولا دمان شيء
ذو جزئين اضيف الى احد جزئيه الطول والى الآخر القصر والكل الكبد كما يقال عن الخبز ولا بذاته
وحقيقته من اكله الاكباد ويتميز من اللف والنشر بانك قد تضيف ما لكل من غير تفويض
الى فهم السامع وتعويل عليه وفي اللف والنشر يذكر ما لكل منهما ليضيفه السامع اليه فان قلت
قد ذكرتم في قوله تعالى لتسكنوا فيه ان الضمير وان عاد الى الليل لكن لا اضافة فيه ولا تعيين
وجهه احتمال ان يعود الى النهار وكذا هاهنا لفظ هذا لا يتعين للاشارة الى هذا وذاك الكل
على التعيين فينبغي ان يكون من اللف والنشر وان جعل مثل هذا اضافة وتعيينا فينبغي ان يكون
لتسكنوا فيه ايضا من باب التقسيم قلنا لما كان الضمير واحدا محتملا للعود الى النهار
كما يعود الى الليل من غير تفرقة لم يكن فيه تعيين واضافة ما لكل اليه بخلاف ما نحن فيه فان قولنا
هذا طويل وهذا قصير اضافة ما لكل اليه ولا يتصور في مثله التعيين لان اللبس هنا
على اطلاقه فهما لم يعين المعنيين لتصور تعيين الاضافة الى الكل بخلاف قوله ولا يقيم على ضيم يراد به
الا الاذلان عير الحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له احد
فانه يمكن ان يقال هذا اشارة الى عير الحي لان القرب فيه اقل بحث يحتاج الى حرف تنبيه وذا
اشارة الى الوتد لغاية قربه ولو سلم فغاية الامر ان اللف والنشر مع التقسيم يجتمعان في
بعض الصور والاخفاء في صدق احدهما دون الآخر فصح ان يعدا نوعين من المحسنات ومنه الجمع
مع التفريق وهو ظاهر ومنه الجمع مع التقسيم وهو ان يجمع امورا كثيرة اي فوق الواحد
فيتناول شيئين فصاعدا تحت حكم واحد وهذا مفهوم الجمع ثم يقسم اي يوقع التقسيم
بان يضيف الى كل واحد من اجزاء ذلك المجموع ما هو له عنده على ما هو معنى التقسيم كما في بيت المتنبي
فانه جمع بقوله وارضهم لكن مصطاف اي موضع اقامة بالصيف ومرتبع اي موضع اقامة
بالربيع ارض الروم وما فيها بكونها خالصة للممدوح لظهوره المراد بارضهم ملكهم ودورا بينهم
بجميع ما يحويه الا الغبراء بعينها ثم اضاف الى المنكوحات السبي والى المولود القتل وعبر عنهما
بلفظ الجمانة وقلة مبالاة حتى كانهما من غير جنس ذوي العقول وليلائم الاموال المضاف اليها
النهب والزرع المضاف اليها الحرق او تقسيم متعدد الى اقسام بان يضيف الى كل ما هو له

آخر لا كباد
الكل لا كبا
ما بين والكبد

من قوله ولا يتصور الى قوله لغاية قربه
ليس في نسخ زائدا والمصور بيده
منه

ثم يجمع ويدخله في نوع اى تحت حكم كما في بيت حسان فانه قسم القوم واحوالهم وسوا وذوا اجزاء

بان جعل البعض منهم ناصرة للاعداء والبعض نفع للاشياع ولاولياء ثم جمع الامرين تحت نوع

واحد وهو السجية والطبيعة واعلم انه قد وقع البيان من نسخ ديوان المتنبي وشروحه

قبل قوله للسبي ما نكحوا قوله حتى اقام على ارباض خرشنة تشقى به الروم والصلبان والبيع

وقوله الدهر معتذر بعد ذلك بعده ابيات وعلى هذا فالجمع هو شقاء الروم بالممدوح اجمالا

على ما يشمل السبي والقتل والنهب والحرق وقوله حتى اقام متعلق بقوله فيما سبق قاد

المقانب والربض ما حول المدينة وخرشنة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب النصارى

والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء معبد النصارى والسجية الغريزة والخلق والخلائق عساكر

جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق والبدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال

والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق وما ليست كالغرائز ومنه الجمع مع التفريق

والتقسيم ومفهومه ظاهر مما سبق فلذا اقتصر على ذكر المثال بيت له فالوجه منها كالحبيب

وحرقه بالمحب بحكم المشبه بالنار ثم فرق بجعل جهة الشبه في الحيا هو الضوء وفي حرقه الالال

هو الحرارة ثم قسم فجعل الحيا من ضوءه في احتيال وحلال والقلب من حرقه في اخلال واحلال

ولكان لحق بهذا القبيل اى الجمع مع التفريق والتقسيم قوله تعالى يوم يأتي

اى الله يعني امره او اليوم يعني هوله لا تكلم نفس الا بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اى

باذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله ويوم لا ينطقون

ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر او المأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر

الباطل والزفير اخراج النفس والشهيق رده فقوله لا تكلم نفس جمع للانس مع عدم التكلم العموم

النكرة بالنفي وقوله فمنهم اى من اهل الموقف شقي وسعيد تفريق وايقاع للتباين بين النفوس التي

هي ... وقوله واما الذين سعدوا الى آخره تقسيم واضافه الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة

والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار ووجه الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك اما في حق

اهل النار فهو ان فساق المؤمنين يخرجون منها فلا يستوي كلهم في النار ابدا واما في حق اهل الجنة

فهو ان البعض منهم لا يخلدون فيها من وقت دخول اهل الجنة الجنة واهل النار النار كفساق المؤمنين

الذين فارقوها ايام العذاب وقد سعدوا بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بالمعاصي

ومنه الايهام ويسمى التورية وهو ان يطلق لفظ له معنيان حقيقيان او مجازيان

او مختلفان قريب وبعيد بالنظر الى المعنى فيذكر اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع

وفهمه ابتداء الى ان يظهر آخرا بالتأمل او النظر الى ما نصبت من القرينة ان المراد هو المعنى البعيد

كقول الشاعر حملناهم اى العدى على الدهم جمع ادهم والمراد القيود ومعنى حملهم عليها تقييدهم بها

ووضعها على ارجلهم بقرينة قوله بعدما حملنا عليهم بالطعان ملابسا اى البسناهم بسبب الطعان

ملابس حمرا من الدماء وقد اوهم في اول الامر ان المراد بالحمل على الدهم اركابهم الافراس السود من

فوائهم فرس ادهم اى اسود وقوله طرا اى جميعا حال من ضميرهم وكذا استوى معناه القريب

استقر وتمكن كقولك استوى على ظهر دابته وليس بمراد والبعيد استولى وهو المراد نظرا الى امتناع

المكان على الباري تعالى وتقدس والقبضة معناه القريب المقدار المقبوض بالكف تسمية للمفعول

بالمصدر ويستحيل في حق الباري تعالى والبعيد المجازي هو الشيء الحقير القليل جدا وكذا التعبير عن ظاهره اليد

اى القوى وانما المراد القدرة مجازا واكثر متشابهات القرآن اى ما لا يتضح معناه بحيث لا يعلم تأويله

الا الله على رأي ومن لا الله والراسخون في العلم على رأي من قبيل الايهام حيث يتبادر الى الفهم معانيها

القريبة كاليد والوجه والجنب والحروف المقطعات ونحو ذلك وانما المراد المعاني البعيدة التي لا يعلمها

الا الله والراسخون وانما قال اكثر لان البعض مما يتبادر الذهن اولا الى معانيها المجازية مثل

يداه مبسوطتان واعلم ان ما ذكر من ان اليد مجاز عن القدرة واستوى بمعنى استولى فانما هو

رأي اهل الطوامر ولا اهل الظواهر والمحققون على انها متشابهات وكنايات لا مجاز في مفرداتها

ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم النوع تفسيره ظاهر باسمه ومثاله والنظر

في وجه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يجري في غير المدح كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم

الا ما قد سلف بعد ان احل لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا والاحل لكم غيره وكقوله تعالى

ولا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى بل يجري في الذم ايضا حتى يسمى تأكيد الذم بما يشبه المدح

لقولك فلان لا خير فيه الا انه ظالم وفلاحا هل الا انه فاسق والاستثناء في البيت منقطع بمعنى لكن

قصدا الى المستدرك ولكن صريح في ذلك وهو مستعار له وفي تقرير التأكيد ههنا النا

زيادة تحقيق تطلب من شرح التلخيص   ومنه التوجيه وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين

مختلفين قيل المراد كونهما مختلفين غاية الاختلاف بحيث يكونان متضادين ولهذا سمي التوجيه

محتمل الضدين ومن فسر بعضهم بكون أحدهما مدحا والآخر ذما قال في قوله ليت عينيه سواء يحتمل

تمني استوائهما في الصحة والإبصار فيكون مدحا وتمني خير أو في العور فيكون ذما وتمني شر

فعلى هذا يكون معنى قوله وتمثيل متشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار أنها من

هذا القبيل من حيث إنه يحتمل المعنيين المختلفين وإن لم يكونا على السواء بل أحدهما بعيد مراد والآخر

قريب غير مراد وأيضا المعنيان فيها لا يجب أن يكونا مدحا وذما ومنهم من أجرى هذا المعنى

في المتشابهات أيضا فزعم أن الكلام فيهما محتمل وجها ظاهرا غير مناسب لله تعالى كان نوع مذمة

وآخر مناسبا وهو مدح وهذا مع شناعته لا يجري في الكل كالحروف المقطعات مثلا والمصراع

المذكور يروى أن بشارا قال لخياط خط لي ثوبا لا أدري أجبة أم قباء أقول فيك شعرا لا

تدري أمدح أم هجاء فقال بشار خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء قلت شعرا ليس يدرى

أمديح أم هجاء   ومنه سوق المعلوم مساق غيره ولا أحب تسميته بالتجاهل لوقوعه

في كلام الله تعالى والمصراعان المذكوران من قصيدة ذي الرمة قال

أذاك أم نمش بالوشي أكرعه   مسفع الخد غاد ناشط شبب   ثم قال بعده

بعدة أبيات   أذاك أم خاضب بالسي مرتعه   أبو ثلاثين أمسى وهو منقلب   ثورى

نمش القوائم فيها خطوط سود المسفع الأسود الغادي الذاهب غدوة الناشط الذي يخرج

من أرض إلى أرض والشبب الثور المسن أي الذي انتهى أسنانه الخاضب الظليم إذا أكل الربيع

فاحمر ظنبوباه أو اصفر ولا يقال ذلك إلا للظليم وهو النعام دون النعامة والسي المستوي

من الأرض منقلب أي راجع إلى أفراخه الملس شبه ناقته بحمار الوحش ثم بالثور الوحشي ثم بالظليم

وتوسط بين المشبهات بنوع الاستفهام تجاهلا وتحيرا في وصف الناقة وشدة عدوها فذاك

الأول إشارة إلى الحمار الموصوف في الأبيات السابقة والثاني إلى الثور وهو مبتدأ محذوف الخبر

أي أذاك الحمار شبه ناقتي أم الثور النمش وأذاك الثور شبيهها أم الظليم الخاضب وأما

قول الخارجية أيا شجر الخابور فقد مر في بحث المسند إليه والتجاهل في موضع استفهام ما لك

ولفظ

ولفظ كان وأما قوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين فمعلوم أنا على هدى وأنتم

في ضلال لكن ذكر الكلام كما يذكر غير المعلوم لئلا يغضب المخاطبون ويتفكروا في هذا ويعلموا

أنا مهتدون وأنهم على الضلال فيرجعوا إلى الهدى فإن قيل قد سبق في بحث تنكير المسند إليه

أن التجاهل من باب البلاغة والى تحريها والبلاغة مرجعها إلى علم المعاني والبيان فكيف يكون التجاهل

من الوجوه المحسنة الخارجة عن علم البلاغة الداخلة في توابعها وكذا الكلام في الاعتراض

والالتفات قلنا قد تقرر أن مباحث الوجوه المحسنة من علم المعاني وليست علما مغايرا له

خارجا عنه ومع ذلك فلا يبعد أن يكون الشيء داخلا في البلاغة من جهة تعلقه بمطابقة مقتضى الحال

خارجا عنها من جهة تعلقه بالتحسين الزائد على حصول أصل البلاغة مثلا الالتفات من حيث مطابقته

لمقتضى الحال غير الظاهر يتعلق بعلم المعاني ومن حيث كونه إخراجا لا على مقتضى الظاهر كناية

يتعلق بعلم البيان ومن كونه حسنا للكلام زائدا يحصل البلاغة بدونه قد يكون من علم البديع

وعلى هذا القياس   ومنه الاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام ما يتم المعنى

بدونه وهو ما يكون في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين معنى وأنه يكون بجملة فما

محل لها أو لا محل وبغير جملة فقوله غير مقترف حال من صوب الربيع وقع اعتراضا لدفع الإيهام

وقوله وما عمرى على بيس اعتراض بالواو بين القسم وجوابه وصوب الربيع نزول المطر بالربيع

والديمة مطر ليس معه رعد ولا برق فيكون زمانه كثيرا أقله ثلث الليل أو ثلث النهار

ونطقت بطلا أي باطلا والأكارع جمع أكرع جمع كراع وهو الجماعة من الخيل في أصل الوضع

والمراد به ههنا الجماعة من الناس وقوله لا زال يحييه اعتراض للدعاء بين اسم أن وخبره

وقوله تعالى وإنه قسم لو تعلمون عظيم اعتراض بين القسم المدلول عليه بقوله فلا أقسم على أن

لا مزيد أو مقسم به وأن الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم بمواقع النجوم أي بمواضع سقوطها

وغروبها الدالة بزوال أثرها على وجود مؤثر لا يزول وبين جوابه ولو تعلمون اعتراض

بين الموصوف والصفة ولا يخفى حسن هذه الاعتراضات وفوائدها ومن المذموم ما لا يكون له

فائدة تعتد بها ومما يجب التنبيه له الفرق بين الواو الاعتراضية والواو الحالية

وهو أنه لا يكون القصد في الاعتراضية إلى تقييد الحكم ولا يعتبر في الاعتراض معنى اختصاص

عما قبله   ومنه الاستتباع افاد الى البيت على المدح بالشجاعة فظاهر
واما استتباعه المدح بكمال السخا، وجلال القدر فلانه لولا ذلك لما كان لتهنئة الناس
بخلوده جهة فان الناس يهنئون بخلود من يفقدهم   او كمالا وينفعون به
كمالا او جلالا لا بخلا وما اذا اهلكت نهبت من الاعمار مالو جمعته لبقيت مخلدا فانه لا يدل
الا على الشجاعة وكثرة القتل بعم بخصوص الاعتداد بالذكر دعا بعدا ان قصده لم يكن الا انتظام العالم
وضبط امر الانام لا جمع الحطام   ومنه تقليل الالفاظ ولا تقليلها تعليل
حروف اللفظ وتكثيرها مع اتحاد المعنى فيا اقل حروفا من هيا وغاض من غيض فالتقليل
يكون من المحسنات في مقام يناسبه والتكثير في مقام يناسبه لكن جعل هذا من المحسنات
الراجعة الى المعنى بعيد جدا ويتفرع على تقليل الالفاظ ولا تقليلها الايجاز في الكلام
والاطناب فيه يشترط ان مجرد تقليل اللفظ ليس بايجاز ولا تكثيره باطناب لانهما انما
يعتبران بالذات في الحمل على ما سبق ذكرهما لانهما عبارتان عن طي الحمل من الكثير واطنابها
فلذا جعل تقليل الحروف ولا تقليلها مبنيا عليهما لا نفسهما   ومن القسم الثاني
اي الراجع الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين اي اللفظين اذ قد يكون احد المتجانسين
مركبا والمراد بالتشابه التناسب على كيفية مخصوصة بنوع الاشارة اليها عند تعدد الانواع
احد الانواع المعتبرة في باب الاستحسان التجنيس التام وهو ان لا يتفاوت المتجانسان
في اللفظ مادة ولا صورة وذلك بان يتفقا في الحروف والحركات والسكنات وانما يتفاوتان
في المعنى مثل رحبة بمعنى فنا الدار وبمعنى الواسعة ولا نظره التفاوت في الاسمية والفعلية
كقوله ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله   او الاسمية والوصفية
كقوله وسمي وحمى بني سام وحام وليس كمثله سام وحامي   او الافراد والجمعية
كقول الحريري وداوم وفا بالعهد ذممه ولا دام لمن هجر العهود الاوام
العهد والثاني جمع ذمة بالفتح ومن البئر القليلة الماء او الافراد والتركيب كقول الشاعر
اذا ملك لم يكن ذا هبة   فدعه فدولته ذاهبة   او في كل منهما تركيبا آخر مثل حاملنا
ولا جام لنا فان كل ذلك تام الا ان البعض منها قد يختص باسم خاص

وثانيها

وثانيها اي ثاني الانواع التجنيس الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة
من الحركات والسكنات دون الصورة الخطية مثل حاملنا ولا جام لنا فانه لا يكون
ناقصا بل تاما لا يقال فيدخل فيه تجنيس الخط مثل غرك عزك وعندك
عبدك مما يختلف فيه الهيئة دون الصورة لانا نقول المراد اختلاف الهيئة
مع اتحاد المادة فان ضمر ان يختلفا للمتجانس الخناس التام واما اذا اختلف الهيئة
والصورة جميعا مثل حاملنا ولا جام لنا بصيغة الامر وظاهر انه ليس بتام وهل يكون
من هذا الناقص فيه تردد مبني على ان المراد بقوله دون الصورة ان لا يكون اختلاف صورة
البتة او ان المعتبر اختلاف الهيئة دون الصورة وقد يقال المراد دون الصورة
النوعية فان كلا من الحروف نوع متميز عن الآخر بصورة النوعية فيكون المعنى انه يختلف الهيئات
العارضة للحروف دون الحروف انفسها اي يكون حروف هذا المتجانس نفس حروف ذاك
وهذا اشد من جهة المعنى لكن قلما ينساق اليه الذهن في الفنون لا دقته ثم اختلاف الهيئة
قد يكون بمجرد اختلاف الحركة كالبرد مع البرد بفتح البا وضمها او بالحركة والسكون
كالشرك والشرك بفتح الشين والرا وبكسر الشين وسكون الرا وقد يكون اختلاف الحركة
مع الاختلاف بالتشديد والتخفيف كمفرط بسكون الفا وتخفيف الرا مع مفرط بفتح الفا
وتشديد الرا ولما كان الحرف المشدد حرفين ادرج احدهما في الآخر كان ينبغي ان يجعل
المفرط من قبيل الاختلاف في الصورة والساق والمساق بزيادة حرف لا من قبيل الشرك
والشرك بزيادة حركة اجاب بان الحرف المشدد في باب التجنيس بحكم المخفف
نظرا الى الصورة الخطية فانها واحدة في المشدد والمخفف فاعلم ذلك ولا تعترض
بان الاختلاف في المفرط والمفرط ليس بالهيئة فقط بل بالصورة ايضا وما ذكر ههنا
يرشدك الى ان المراد بالصورة الصورة الخطية لا النوعية والشرك بالفتح حبالة الصائد
والشرك الكفر واثبات الشريك والافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير
وثالثها اي ثالث الانواع التجنيس المذيل وهو ان يختلف المتجانسان بزيادة حرف في الاول
مثل ما في كمالي او في الوسط مثل جدي اي حظي جهدي ومبناه على ان المشدد

حرف اوفي الاخر مثل كاس كاسد والظاهر ان المراد ان يختلفا بحرف فقط
ورابعها التجنيس المضارع وسوا يختلف المتجانسان بحرف او المطرف وسوا ان يختلفا
بحرفين مع تقارب المخرج من الحروف او الحرفين في صدرا والحرف او الحرفين في داكل فمن المضارع
الحرف المختلف يكون في الاول مثل دامس اي مظلم وطامس اي دارس يقال دمس الظلام اشتد
وطمس الطريق انمحى ودرس وفي الوسط مثل حصب وملوها تحصب اي يرمي في النار وحسب كومو
ما يعده الانسان من مفاخر آبايه ومثل كسب سوالقرد وكتم سوالصرف من كتمه من الامر صرفه
عنه او سعة البطن او الشبع يقال الكثم الواسع البطن او الشبعان وفي الحرفين كقولهم
ما خصصتني واما خسستني اي جعلتني خسيس القدر والحظ ولم يذكر مثال الحرفين الاول والآخر
لعدم وقوعه ولا بعد قرب مخارج الحروف التي بها الاختلاف   وخامسها التجنيس
اللاحق وسوا يختلف المتجانسان في حرف او حرفين لكن حال كونه غير متقارن لفرق المخارج مثل
سعد بعد وكاد وكاس وعاد عاب في الاقسام الثلاثة والحرفان المختلفان في التجنيس اللاحق
اذا اتفقا خطا وكتابة يسمى التجنيس تجنيس تصحيف وتجنيس خط يعني يكون من قبيل تجنيس التصحيف
او الخط المفسر يكون الكلمتين متشابهتين في الكتابة دون اللفظ سوا كانا من قبيل التجنيس اللاحق
او لا يكون   والمتجانسان اذا وردا في الاسجاع او القوافي بحيث يكون احدهما
ضم الآخر بمنزلة السجع والخنثه له يسمى التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا سوا كان التجنيس تاما
مثل وجد وجد ولج ولج او ناقصا مثل هينون لينون ومن سبا بنبا او غيرنا مثل النعم
عم والديم سم ونظيره في القافية من الناقص قول البحتري من كل ساجي الطرف اجيد اغيد
ومهفهف الكشحين احوى اجود ومن المذيل قول ابي الفتح البستي ابا العباس لا تحسب بلعنة
لسيئ من حلى الاشعار عاد وطبع كسلسال معين زلال من ذرى الاحجار جاد
وههنا نوع آخر من التجنيس يسمى التجنيس المسوس اذ يتوهم تارة انه تجنيس مطرف لاختلاف المتجانسين
بحرفين قريبي المخرج وليس كذلك لاختلافهما في صورة الخط وتارة انه تجنيس خط لكون
الحرفين المختلفين كالغين والعين في بلاغة وبراعة متفقين في الخط وليس كذلك لعدم اتفاق الحرفين
الآخرين اعني اللام والرا في صورة الخط   واذا وقع ما يراد المتجانسين في الجناس

التصحيف
الغلط في
التصحيف
٢

التام ان لم يختلفا افرادا وتركيبا فلا كلام وان اختلفا فان اتفقا في الخط سمي التجنيس متشابها
مثل ذاهبه اسم فاعل من ذهب فانه مفرد وذاهبه باضافة ذي الى الهبة اي صاحب هبة فانه مركب
اضافي وصورة الخط واحدة وان اختلفا في الخط ايضا سمي مفروقا لافتراقهما مثل جاملنا
وسموه مفروقا نظرا الى كون الضمير المنفصل وان كان منصوبا بمنزلة الجزء من الفعل والمتجانس الآخر
من لاجام لنا مركب لا جام اسم لا ولنا خبره ولا اتفاق في صورة الخط وقد يعتذر عن كون
لفظ جاملنا ايضا مركبا بان المراد بقوله واذا وقع احد المتجانسين في التام مركبا اعم من ان
يكون الآخر مفردا او مركبا فيكون كل من المتشابه والمفروق قسمين احدهما ان يكون المتجانسان
مركبين والآخر ان يكونا مختلفين افرادا وتركيبا   ومما يلحق بما ذكرناه في التجنيس
ويعد من لواحقه وتوابعه امران احدهما الجمع بين لفظين يتوهم في بادي النظر وقبل التامل
انهما يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق مثل قال والقالين لكن يعرف بعد النظر ان قال
من القول والقالين من قلاه بقليه ابغضه وكذا جنا الجنتين فان جنى منقوص من الجنى والجنة
مضاعف من جنه ستره وثانيهما الجمع بين لفظين راجعين الى اصل واحد في الاشتقاق مثل
اقم وسواء من اقام يقيم وقم وسواء من قام يقوم مع القيم وسواء من قام يقوم مثل جنبه
وكذا الروح والريحان فان الريحان سواء كان بمعنى النبت المعروف والسعة والرزق من الروح
والراحة اذ ليس في اللغة الرا مع اليا والحا وانما هو بالواو ولا غير فانما وقع اليا
فهي من الواو ومعنى روح وريحان رحمة ورزق فقوله يلحق الكلمتان اي جمع الكلمتين او تشابههما
ومن جعل الحسن لم يات بالضمير العائد الى العام التامة لبعد العهد بالمرجع ولا
بالاسم الظاهر لبعد العهد بتفسيره وقوله الكلمتين المتكررتين يعني اذا اتحد المعنى ووصفهما بالمتكررين
نظرا الى ان كلا منهما متكررة بالنسبة الى الاخرى او المتجانسين يعني اذا اختلف وتم
ان المراد التجنيس التام او اعم او الملحق بالتجانس اي المتجانسين جريا على ما قال ويلحق بالتجنيس
الكلمتان والمراد بالالحاق اعم من ان يكون بالاشتقاق او بشبه الاشتقاق فيصير اربعة
اقسام وبالنظر الى وقوع الاخرى في احد المواضع الخمسة يصير اقسام رد العجز على الصدر عشرين فيهما
حاصلة من ضرب الاربعة في الخمسة واورد المصنف مثالا من عنده ورده في الاقسام الخمسة

ان ابا ذكرهما
اضح الى الصدر
لبعد العهد

للمكرر وذلك لميله الى غاية الاتحاد في فن البديع ثم اشار الى ان الحسن في هذا الباب
كون الكلمتين مختلفي المعاني فان لا يكون من قبيل المكرر بل من المتجانس او الملحق بهما اشتقاقا
او شبه اشتقاق وذلك لان كمال الحسن المغايرة في صورة الاعادة وبه يظهر قوة التصرف
في الكلام والا كان مثل ما اورده المصنف من البيت المكرر بجملته والرواية مشتهر بالفتح اسم مفعول
في الصحاح الشهرة وضوح الامر يقول منه شهرت الامر شهرا وشهرة فاشتهر اي وضح ولفلان
فضيلة اشتهرها الناس وفي الاساس اشتهروه بكذا وشاهروه واشتهر بكذا او اشتهر
امثلة المكرر سريع الى ابن العم يلطم وجهه   وليس الى داعي الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه   وليس لما في بيته بمضيع   ومن كان بالبيض الكواعب مغرما
فما زلت بالبيض القواضب مغرما   وان لم يكن الا معرج ساعة   قليلا فاني نافع لي قليلها
امثلة المتجانس يسار من سجيتها المنايا   ويمنى من عطيتها اليسار
فمتى افلح الجهال اعلم المنى   انا الميم والجهال افلح اعلم   فمشغوف بآيات المثاني
ومفتون برنات المثاني   رماك فهام السوم حيث كان يرى مراما ولم يظفر بما سو
واما امثلة الملحق اشتقاقا   وهبت عزمك لما كبرت وما كان من شانها ان تهب
اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان   فقولك ان سألت لنا مطيع
وفعلك ان سألت لنا مطاع   وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر وهي الآن من بعدها بتر
امثلة الملحق شبه اشتقاق   ولاح يلحي على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاحي
اذا الغدراء حلت دار قوم   فليس بزول الا بالعزاء
ومصطلع بتلخيص المعاني   ومطلع الى تلخيص عاني
لعمري لقد كان الثريا مكانه   ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى
ولم نظفر بامثلة ما يكون الكلمة الاخرى في حشو المصراع الثاني في غير الصور ولا هو حقيق
بان يعد من قبيل رد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني   ومن
جهات الحسن القلب وهو كون حروف احد اللفظين عكس حروف اللفظ الآخر بتمامها وسمي
قلب الكل كالفتح والحتف قال الشاعر حسامك منه للاحباب فتح   ورمحك فيه للاعداء حتف

اصطلع قوي على حمله

مطلع كهل افرانه

او بعضها

او بعضها وسمي قلب البعض كالعورات جمع عورة وهي الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة
وهي الخوف ومن المقلوب قلب الكل ما سمي مقلوبا مجنحا وهو ان يكون احد المقلوبين في اول البيت
والثاني في آخره بمنزلة جناحين له كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال
ومنه ما سمي مقلوبا مستويا وهو ان يقع قلب الكل في كلمتين او اكثر بعد ان يكون مجموع كلمتين او
اكثر نثرا كان او نظما مصراعا كان او بيتا بحيث اذا عكس ترتيب حروفه كان بعينه ذلك المجموع
كقولك كبل مليك وقولك حان اجا ناح وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر وفي المصراع
قول سرفلا كبا بك الفرس وفي البيت قول الحريري اس ارملا اذا عرا   وارع اذا المرء اسا
اس امر من آسه يؤسه اعطاه المراد مل الرجل الذي لا امرأة له عرا من عروته تعروه اذا جئته
والمنت طالبا ولان بعروه الماضياف تغشاه وارع امر من رعاه يرعاه حفظه اسا
من اسوت الجرح اذا ربيته او من اسوت بينهم اصلحت والحاصل الى جعله خبرا اسي بالكسر اي حزن
على العدم من يقول في بني سعد بني سعد   ومن جهات الحسن الاسجاع كان الاولى ان ما يسبق
من المحسنات ان يراد بالسجع المعنى المصدري الآلات في ذكرها بصيغة الجمع وجعلها في التنزيل كالفواصل في
والشعر مجازا في ذلك ويدل على ان المراد بها تلك الكلمات التي في اواخر الفقر وما ذكر في الصحاح
من ان السجع هو الكلام المقفى اي الكلام المنثور الذي جعل اقساما توجد في آخر كل قسم او اكثر
كلمات متفق حروف اواخرها كالقوافي التي تكون في آخر الابيات من النظم فيشمل اطلاقهم القافية
على البيت او على القصيدة تسمية للكل باسم الجزء والقافية من آخر حرف في البيت الى اول ساكن
يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن مثل يا من الفي اللوم عاذل والعتابا وعند الاخفش
آخر كلمة في البيت مثل العتابا وعند جماعة هي الروي اعني الحرف الذي يبنى عليه الشعر وينسب اليه
فيقال قصيدة لامية وبالجملة سميت بذلك لانها تتبع نظم البيت من قفوت اثره اذا تبعته
وسميت في النثر اسجاعا لكونها تتكرر على نمط واحد كالسجع وهو هدير الحمام ونحوه ولهذا لا يسمى
في القرآن اسجاعا بل فواصل جمع فاصلة وهي الكلمة التي بها تنفصل الآيات بعضها عن بعض
والكلام في الاسجاع والفواصل وفي كونهما من جهات الحسن وفيما يتفق بهما الكلام من الاقسام
ظاهر لا يحتاج الى مزيد تعرض له فلذا اقتصر على مجرد كونهما من المحسنات مع خفيف اشارة الى

والكبوة

يحتاج الى حذف الهمزة من المرء الاصلي والى زيادتها في القلب حجه

الى بيان معناهما ولما بين الاسجاع والفواصل من شدة الاتصال قال وحكاية دون ان يقول
وجهات الحسن كما في باقي الوجوه وقد بسط ابن الاثير في المثل السائر الكلام في السجع
بعض البسط   ومن جهات الحسن الترصيع وهو ان يجعل الالفاظ من الفقرتين
مستوية الاوزان متفقة الاعجاز او متقاربة الاوزان والاعجاز وانما قال ذلك ليدخل فيه
مثل آتيناهما وهديناهما فانهما متقاربان وزنا لا مستويان ومثل المستبين والمستقيم
فانهما متقاربان عجزا من جهة كونه تقع قبلها كسرة وبعدها حرف صحيح لا مستويان
لكون آخر احدهما على الميم والآخر على النون والترصيع في اللغة ان يجعل لاحد جانبي العقد من اللآلي
مثل ما في الجانب الآخر وذكر ابن الاثير ان من شرط الترصيع ان يكون كل لفظة من الفاظ الفصل الاول
مساوية لما يقابلها من الفصل الثاني في الوزن والقافية وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم يكون قريبا من الترصيع لا ترصيعا لان كلمة في قد تكررت في الفقرتين وعلى هذا
فحقيقة الترصيع قلما يوجد في الكلام والجمهور على ان ذلك انما يعتبر فيما يقصد تقابلهما ولا يضر
وقوع بعض الروابط والادوات متكررة او مختلفة وفي النظم لا يعتبر اتفاق فيما يقابل القافية
كقول ابي نواس   واعماله للراغبين كريه   وامواله للطالبين نهاب   وقول المطرزي
ودر جلاله ابدا ثمين   ودر نواله ابدا غزير   وقول الوطواط
النكراء كثيرة البين   فللخطة النكراء فيه سنانك دافع   وللخطة العذراء سيفك خاطب   الخطة الحالة العظيمة
واصل الحسن في جميع ذلك الذي ذكر من المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ توابع للمعاني
بان يصرف العناية الى ترتيب المعاني وحسن تنظيمها لا ان تكون المعاني للالفاظ توابع وذلك
ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان
اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة بكلفة ومشقة ولا محالة تكون المعاني ما هي المعاني لتلك الالفاظ
اياً كانت لم تكن تلك المحسنات في الحقيقة جهة حسن لفوات حسن ما هو المقصود بالاصالة والذات
الاولى بل ربما صارت جهة قبح لكون الكلام حينئذ كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس فاخر
على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب ما يفعله بعض المتأخرين
الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة منها ويجعلون

الكلام

الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وفوات المطابقة وركاكة المعنى
ومخالفة الاغراض والمباني ومقتضى هذا التقرير ان جميع ذلك في عبارة الكتاب اشارة
الى المحسنات اللفظية ويؤكد تفسيره لما ذكره بقوله ان لا يكون الالفاظ متكلفة ماتيا بها
على وجه يفضي الى كلفة ومشقة وقد يحمل اشارة الى جميع المحسنات اللفظية والمعنوية
وله ايضا وجه فان فرط الاهتمام بالمحسنات الراجعة الى المعنى ايضا قد يفوت حسن اصل الكلام
بان لا يبالي المطابقة او المقابلة مثلا المتكلف في الكلام ويصرف بقلة الاهتمام مراعاة
ما هو العمدة في المرام وربما يخل بحسن الانتظام وذلك كقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر
وازور المحبوب الاصفر واسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق
فيا حبذا الموت الاحمر   ويورد اصحاب الفن في باب المحسنات ملحقة بعلم البديع
اشياء ليس فيها كثير تعلق بحسن اللفظ انما له لغرابته واشتماله على قوة تصرف المتكلم
نورد ههنا مثل كون الحروف كلها من رسالة او قصيدة او بيت منقوطة كقول الحريري
فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني   وفيه صنعة اخرى وهو كون الكلمات موصولة الحروف
بحيث لا يوجد فيها حرف مفصولا ومثل هذا يسمى الموصل وعكسه المقطع كقول الوطواط
وادرك ان زرت دار ودود ذرا او دزا وردا وودا   او كون الحروف كلها غير منقوطة
كخطبة الحريري الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الآلاء الى آخرها وكابيات له اولها
اعدد لحسادك حد السلاح   واورد الآمل ورد السماح   واحسن
قول العاملي   دار الهدى دارس اعلامها   طمس المعالم سورها ورماحها
ومثل كون البعض من حروف رسالة او بيت منقوطا والبعض غير منقوط على الاستواء
بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كالرسالة الخيفاء للحريري وهي الكرم ثبت الله
جيش سعودك يزم اللوم غض الدهر جفن حسودك يبس وكقوله اسمح فبث السماح زين
ولا تخب املا تضيف   وقد جعل واو العطف مع الكلمة والخيفاء ان يكون احدى عيني الفرس
سوداء والاخرى زرقاء   او بان يكون حرف منقوط واخرى غير منقوط وهكذا الى آخر الكلام
كالرسالة الرقطاء من الرقط وهو ان يكون للشاة نقط سود وبيض ومن اخلاق سيدنا

بحث وبعکوسه بلب ومبناه على ان الحرف واحد کما سو العوف وعلى ان بلب مسند الى
الجار والمجرور المقدم کما ذکر صاحب الکشاف فی قوله تعالى او لکل کان عنه مسئولا
وظاهر انک لا تقول مجرور بعکوسه بل مجرور وکانه اعتبر فی بلب ضمیرا عائدا الى المعکوس
على الاسناد المجازی او على الحذف والایصال ولو حمل بحث بلب على لفظ المبنی للفاعل
لم یحتج الى تکلف ومن النظم قوله سید قلب سو ومسر فطن معدن عروق عیوف
ومبناه على ان المشدد حرف واحد وان الهاء مقوطة مفصول کانت او موصولة ومن الانواع
التی اوردها المصنفات ما ذکر من الموصل والمقطع ومنها حذف بعض الحروف کالالف مثلا
من رسالة او شعر ومنها التزام حرف فی کل کلمة او التزام کلمة فی کل فقرة او کل بیت او کل
مصراع ومنها جعل البیت مشتملا من جمیع الحروف التسعة والعشرین بلا زیادة ولا نقصان
کقول وقال ابرو صنم غنو خطت   مد جعد خط کسی جز بضلال
وقد وقع فی هذا النوع من العرب قول من قال   قد ضج زجر وشکا بثه
مذ نحط غص على الافظ   وفیه ترک الهمزة وتکرار الالف وقول الآخر
اصطبر على غلط وهجر   مذ تحضک ذا ثماس   وفیه تکرار للالف والیاء والتاء
واللام ومنها ان یکون احد المصراعین او البیتین تصحیفا للآخر مع اختلافهما معنا کو کاتبا
کقوله یا فتی اتق وآسار   وکقوله زرنا فیه ثنا رفدا   زرنا عن نظر منکم
الى غیر ذلک مما اورد فی الکتب المؤلفة فی هذا الباب تم الکتاب والله اعلم بالصواب
والیه المرجع والمآب

انتهى باتمام تحریر هذه النسخة الشریفة
الفائقة على سائر الکتب المؤلفة فی هذا الفن
نصر الله عبد المؤمن السمرقندی
فی اواخر رجب المرجب
سنة تسع وتسعین وتسعمائة
حامدا لله
م